

الجزء الرابع

من شرح المحقق المجهز الفاضل المدقق سيدي
أبي عبد الله محمد الخروشي على المختصر الجليل
للإمام أبي الفياء سيدي خليل
رحمهما الله تعالى
آمين

(وهمامته حاشية نادرة زمانه وفريد عصره وأوانه العلامة الشيخ)
(على العدوي تفداقه الجميع برحمته وأسكنهم بفضلهم لسيجنته)

(طبع على ذمة ملتزمه الراجي غفران ربه الحاج الطيب التازي المغربي)

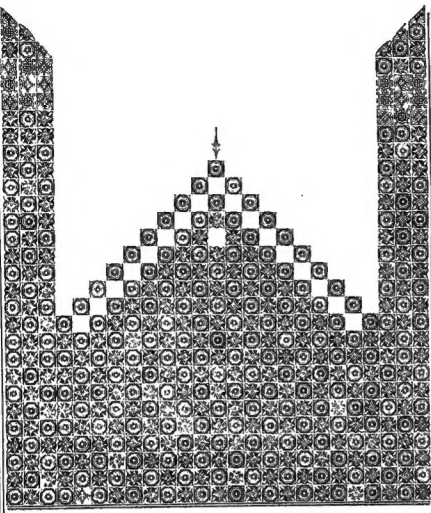
الطبعة الثانية

بالطبعة الكبرى الاميرية ببولاق مصر المحمية

سنة ١٢١٧

هجريه

(بالقسم الادبي)



(بسم الله الرحمن الرحيم)

ولما أغنى الكلام على أركان النكاح ختمه بالكلام على ما يتعلق بأحد أركانه وهي الزوجة
 إذا تعدت ماذا يجب لها من القسم وبواضعه فقال
 فصل أغنى القسم لزوجات (ش) يعني ان القسم بين الزوجات التمسك فأكثروا
 أو ما سلبت أو كبايات أو مختلفات من صغيرة جموعت أو كبيرة عاقلة أو مجنونة صهيبة
 أو مرضية واجب على الزوج المكلف اجاعا عيها وحزى آله أو حصى أو مجنونة صهيبة أو
 مرضية (في الميت) فقط لافي النفقة والوطء وأما غير المكلف فالواجب على وليه كإتافي
 ومفهوم الجمع ان الواحدة لا يجب على الزوج البتة عندها إلا أن يقصد نشرها كإتافي
 ونحو بالزوجيات إلا ما فلا يجب القسم لهن كما لا يجب التسوية للزوجات في غير الميت من
 نفقة وكسوة (ص) وان امتنع الوطء شرعاً وطبعاً كعمرته ومظاهرها ورتقاء (ش) لما كان
 المقصود من الميت عندهن الانس لا المباشرة فوجب التسوية قسمة بين كل مدخول بهما مطبقة
 للوطء وان امتنع الوطء في بعضهن شرعاً وطبعاً الأول كعمرته ومرضية لا يجامع مثلها والثاني
 كرتقاء مجنونة وبحد ما هو مثل للشرعي بتأليل إشارة إلى أن المنع لا فرق بين أن يكون من جهتها

فصل القسم للزوجات (ش)
 (قوله ماذا يجب لها) أي وهو
 ما يجب أو أغنى الذي يجب لها
 (قوله للزوجات) اعلم أن المحصور
 فيه قوله للزوجات أي لا إلا ما وقوله
 في الميت أي لا النفقة والكسوة
 (قوله من صغيرة جموعت) أي
 مطبقة (قوله لافي النفقة والوطء)
 أي ولا في المحبة والتعهد والاقبال
 والنظر والمفاكهة بالكلام والمراد
 إذا أراد

المبيت والافله أن يعتزل الجميع ما لم يتجاوز مدة الايام (قوله اذا طبع رعيمايل) اعترض بأن الطبع تابع للعقل في منع العقل من شيء
منع منه الطبع وقوله وذلك قال بعضهم أي دفعه الاعتراض (قوله كرتقاء) أي فقتنع وطوى ما عقلا أي لما فيه من تداخل الاجسام أي
اذا ردا لوطه بهامق بقائه تلك الحالة أو ما لو ردا لوطه ما بحيث أنه يدخل الذكور فيتحول الدم الى أحدا لجانبين أو كلاهما فيؤمن
المتنع عادة (قوله الاضرار) التعبير بالأضرار يدل على ان المنوع قصد الضرر سواء حصل بالفعل أم لا وهو استثناء منقطع أو
متصل أي لا يجب القسم في الوطء من سائر أحواله الا لأضرار (قوله ككتفه) (ص) أي سواء كان بدمه لها أو لغبرها أي لا يجب
عليه ترك الكف المذكور وهو

غسل الاضرار لان الكف المذكور
يحمل فيه على قصد الضرر وان
لم يقصد في نفس الامر وظاهره
انه عتق وان بطل الأخرى به سد
الكف المذكور وهذا ما لم تكن
مولي منها أو مظاهرها فان كفه
عن وطء غيره أو واجب (قوله بصيته)
بالسبب المهمة كما هو في خطه
أي طبيعته (قوله نعند من شاه)
وان كان غير من شاه أن عرضه
أرفق به وأشقى عليه من شاهه الا
أن يكون شاهه المصلحة اليها فامتنع
من ذلك أي بمجرد محبتها (قوله
لان وجوب القسم) لا يقتضي
أن الوجوب من خطاب التكليف
والماضي أن جعل تزويج المجنون
للتعدد من التساميا في وجوب
الاطافة على الولي خطاب وضع
وجوب الاطافة على الولي خطاب
تكليف (قوله ويحتمل أن يقدر
الخ) يرجع الذي قبله (قوله وفات
ان ظلم فيه) ليس من الظلم بات
الغنى في قراءة التلمات والمواظ
والصناع في حرفهم لان هذا كله
من التعيش فلا يقتضي بطريق

أومن جهته وكان من حقه أن يقول بدل طبعه عادة اذ ارتقاء لا عتق وطوى ما طبعه اذا الطبع
رعيمايل الى وطئها ولذلك قال بعضهم مثال قوله طبعها كبدما وبجئونة فقولك مثله وقوله
ورقاعه مثالي المذوق أي أو عقلا كرتقاء فكان ينبغي أن يقول وان امتنع الوطء شرعا أو طبعها
أو عقلا كحرمة (ص) لافي الوطء الا لأضرار ككتفه لتتفرقة لآخرى (ش) يعني أن القسم
لا يجب في الوطء بين الزوجات بل من دعت نفسه اليها أتاها على ما تقتضيه محبتها ولا حرج
عليه أن ينشط الجماع في يوم عتق دون يوم الأخرى اللهم إلا أن يفكر الزوج وطء واحد من
زوجاته ضررا بما فاته لا يجوز له ويجب عليه حيث ترك الكف (ص) وعلى ولي المجنون
اطاقته وعلى المريض الأن لا يستطيع فعند من شاه (ش) يعني ان المجنون اذا كانت له
زوجات فله يجب على وليه أن يطوف به عليهن لأجل العدل بينهما وان لم يكن ذلك من الحقوق
المالية فيجب عليه تفقهن لان وجوب القسم من باب خطاب الوضع لكن شرطوا فيه
منفعة المراءى بخلاف ولي الصبي فلا يجب على وليه اطاقته لعدم منفعة المراءى وطئها ثم ان قوله
وعلى الولي ان يعطوف على مفقود تقديره ان يجب القسم للزوجات على الزوج وعلى ولي
المجنون وكذا قوله وعلى المريض يعطوف على ذلك المفقود يصير من باب عطف الخاص على
العام ويحتمل أن يقدر العطف عليه أعم أي ويجب القسم على زوج وعلى المريض وأتى به
لأجل ما بعده من الاستثناء ويحتمل أن يقدر ويجب على كل زوج صحيح وعلى المريض الأن
لا يستطيع فعند من شاه فيكون من عطف الغاير ثم اذا صرح ابتداء القسم (ص) وفات ان ظلم
فيه (ش) يعني أن الزوج اذا ظلم في القسم بأن تعمد المقام عند واحد من شهر احق فاته
لا يحاسب بذلك ويترعى ذلك ومفهوم ظلم آخرى كمالو كان مسافرا ومعه احدى زوجاته
فليس العاضدة أن تحاسب المسافرة بالمضى لان المقصود من القسم دفع الضرر والحاصل
وتخصيص المرأة وذلك بقوت نفقات زمانه وسواء اطلع على عدائه قبل القسم لتأنيبه
التي عد عليها أو بعده واستظهار ابن عرفة ضعيف انظره في شرحنا الكبير (ص)

الاولى (قوله حيفا) أي ظلم (قوله وسواء اطلع الخ) مثلالو كانت ليله الخمس فليدبغ وليها لجمعة لعائشة وليه السبت لفاطمة
وليها الاحد لنبغ فاذا بات ليلة الخميس وليها الجمعة عند خديجة فتدقات ليلة عائشة وهي التي عد عليها قوله وسواء اطلع على عدائه
قبل القسم تأنيبه التي عد عليها بان اطلع على ذلك عند الغروب ليلة السبت فذلك قبل القسم لفاطمة التي هي تأنيبه عائشة التي عد
عليها وقوله أو بعده كما اذا اطلع على ذلك ليلة الاحد عند الغروب فذلك بعد القسم لفاطمة التي هي تأنيبه التي عد عليها (قوله
واستظهار ابن عرفة الخ) نص ابن عرفة قلت انظر هل مراده انه لم يطلع على عدائه الا بعد قسمه لتأنيبه التي عد عليها ولما اطلع عليه
قبله لزمه يوم التي عد عليها قبل تأنيبه أو وسواء اطلع عليه كذلك أو قبل قسمه لتأنيبه الاول أو ظهر اه قال الثاني واستظهار ابن عرفة
ضعيف لأنه لم يلم عليه ظلم الثالثة والرابعة اه

(قوله كخدمة معقو بعضه بأني) شيئا لولم يأتني ثم خدم بعضهم مدة ثم أذن من مدة الشرعة فلا ضوت بل بعوض (قوله فليس
لشرب الماء الباردة بما ظلم من الخدمة) أي التي هي أيام الأناق (قوله وهذا حجت جعلت الخدمة بينهم ما قسمها بآه) أي أن جعل
لكل واحد من خدمته هذا يوم وهذا يوم وهذا جعة وهذا جعة وهذا شهر وهذا شهر وهكذا (قوله والآن) بأن لم يكن قصة أصلا
بأن كان تعاطي خدمة كل منهما وليس المراد بأن كان قصة مرأسة أو قصة فرقة بينهما لأننا ثابتهنا (قوله وإذا شكت الوحدة)
أي لئلا أوتى مرأسته إلى الجماعة أي سكت معهم للاستئناس (قوله الآن) يكون تزوجها على ذلك أي على الوحدة فظاهر مردان
حصل لها الضرر وظاهر أن المراد (ع) ما لم ينل الضرر بالوحدة وتنبه على ما سأل عليه المصنف خلاف قول ابن عرفة الأظهر

وجوه أو تبت معها أمر أو ترضى
لأن تزكيا وحدها ضرر ورر عاتين
عليه زمن خوف المحارب والذي
يظهر التفصيل بين أن يكون
عندها ثبات حيث لا يثنى
عليها في بياتها وحدها فلا يجب
البات عندها ولا يجب (قوله)
وزادها) أي الشارع كما يعلم
بالاطلاع عليه (قوله وقد قلنا
أنه مشروط بأن لا يقصد الخ) أي
لأنه قال في أول الفصل وفي قوله
الزواج تتيه على أن الواحدة
لا يجب الميت عندها وهو كذلك
نادي الخواهر ولكن يستحب
لخصتها وهو مقيد بعدم الضرر
فما حله أن قول المصنف والميت
عند الواحدة أي ما لم يقصد الضرر
والأمر عليه عدم الميت (قوله)
ولو مرة نصراية) كأنه يقول
وما قاله المصنف جاري الخروفا لامة
ولو كنت الحرة كآية دفعا لما
يتوهم أن كلام المصنف فاصر
على الحرمة لسلطانها فإنه لا فرق
وقوله ترجيح الخ في قوله لأن الامة
وان ترجعت بالاسلام فتدريجت
الحرمة الغيبة بالحرية (قوله لارد

كخدمة معقو بعضه بأني (ش) هذا يشبه الدليل لمقابله والمعنى أن العبد الذي بعضمر
وبعض من يخدم نفسه بقدر الجزء الحر ويخدم سيده بقدر الجزء الرقيق فإذا أتى ثم رجع فانه
يقوت على من اعتقه زمن الأناق فلا يحاسبهم ولا يلزمه فيه خدمة وهذا لما يمكن استعده
فخص فانه يرجع شيعة ما استعده في الزمن الذي شوبه في مدة الأناق ومثل خدمة المعقو بعضه
المشرك يخدم بعض ساداته مدة ثم يأتني ثم يخدم فليس لشر بك المطالبة بما ظلم من الخدمة وهذا
حجت جعلت الخدمة بينهم ما قسمها بآه والا كان ما عمل لهم ما أتني عليها (ص) وندب
الابتداء بالليل (ش) أي وندب الابتداء بالقسيم بين الزوجات بالليل لأنه وقت الأوامر الزوجات
وله أن يعكس (ص) والميت عند الواحدة (ش) أي وندب الميت عند الواحدة الواحدة سواء
كان له أمه أم لا قال في التوضيح وإذا شكت الوحدة ضمت إلى الجماعة الآن يكون تزوجها على
ذلك انتهى ونقله الشارع عند قوله وسكنها بين قوم صالحين وزادها ما نصه وقد قدمنا أنه
مشروط بأن لا يقصد الأضرار بعدم الميت انتهى (ص) والامة كل مرة (ش) المشهور أن
الزوجة الامة كل مرة في وجوب القسم والتسوية بينهما وبين الحر وسواء كان الزوج سراً
عبداً ولو مرة نصراية وأمة مسلمة ترجع الحرة العترة آية بالخروفا لامة بالاسلام وانما خص
الموافق على ذلك مع قوله للزوجات لارد على من يقول العترة فومان ولا لامة الزوجة يوم (ص)
وقضى البكر سبع والثيب ثلاث (ش) يعني أن من تزوج بكرا على غيره ولو كانت هذه البكر
أمة فانه يقضى لها سبع ليل وان تزوج ثيبا فانه يقضى لها ثلاث ليل أي يلزمه أن يبت
عندها ثلاث ليل يخصصها لانه حق لها (ولافضاء) أذاعس البكر وثلاث ليل فانه لا يقضى
لغيرهن مثل ذلك وفات عليهن وأفهم قوله ولا فضاء أن قوله يقضى البكر الخ فممن تكملت على
ضرة فلو تزوج امرأة واحدة فانه لا يلزمه لها لاسبع ولا ثلاث على المشهور (ص) ولا ثياب
لسبع (ش) المشهور أن الإنسان إذا تزوج بامرأة ثيب وطبت أن يبت عندها سبع ليل كالبكر
فانه لا يحتاج لذلك ولا يقضى لها إلا ثلاث ليل فقط كما مر وقول ولا يحتاج لأكثر لكان أشمل
أي ولا يحتاج للمراة أكثر كانت أو ثيبا لا كقرمها لاشترها (ص) ولا يدخل على ضربها في يومها
الاحلحة (ش) قد مر أنه بكل لكل واحد من نسائه في القسم وما لولسونه تتيه بهذا الكلام
على أنه لا يجوز أن يدخل على ضربها في ذلك الزمان الاحلحة ضرر به غير الاستمتاع كتابه
قوب وشبهه ولا يضيح ولأمكنه الاستتابة في تلك الحاجة على الاشبه بالمذهب (ص) وبما لا ترة

على من يقول) أي وهو أن الماحجون وهو مقابل المشهور الذي أشار به بقوله المشهور الخ وقضى البكر
الخ) إزالة الوحشة والاختلاف وزيدت البكر لأن حاشاها أكثر فتحتاج إلى فضل امهال وجبروتان والنب قد حرمت الرجال الآن
استحدثت العصبية فأكرمت زيادة الوصلة وهي الثلاث (قوله ولا قضاء) مقابل الاداء وقوله سابقا وقضى أي حكم فم تروا دأ على
محل واحد كذا قيل بل يصح أن يراد الحكم في الأمرين لأن المتعلق كما هو ظاهر (قوله على المشهور) ومقابل المشهور
يشول ما ذكر المصنف لا يختص بكان عنده امرأته البكر لانه السبع مطلقا والثيب لانه الثلاث كذلك وهذا كله ما يجز عرف بدياته
عندها حال عرسها يقضى عليه (قوله المشهور أن الإنسان الخ) ومقابل انها يحتاج (قوله وقول ولا يحتاج لأكثر) بجانب أن المصنف
انما اقتصر على ذلك لما بين الخلف (قوله قد مر أنه بكل الخ) لمرة في هذا الشرخ انما حرمه في البكر (قوله ولأمكنه الاستتابة)
أي الاحلحة فيجوز على الاشبه بالمذهب ومقابل ما لم يكن أنه لا يدين عسر الاستتابة تتيه الخ وقوله في ذلك الزمان أشارت إلى ما ليس

عليها

المراد باليوم خصوص النهار بل مطلق الزمان الشامل لليوم واللييلة (قوله يجوز أن يكون المصدر رضا فاقطاعه) أي الذي هو قوله كاعطائها أي يكون قوله اسما كها مضافا لمفعوله وقوله ولمفعوله أي ويكون اسما كها متصفا فاقطاعه (قوله وشرايها) لا مفهوم لليوم وإنما اشار إلى زمن معين قليل وماعند ذلك لا يجوز (قوله لان الأولى مداخلية على عوض) أن على عقدة تعتبر على عوض فلا ينافي قوله ولا ينافي أولا (قوله ليس كذلك) لان الاسقاط لا يتصف (هـ) بالظاهر وتوفا لا لا بد أن يكون متوقفا لا لكان

أحسن (قوله وقوله يومها) اشارة

(الح) ينافي قوله وأهناك أي غير

معين وهو ما طرقتان نقوله فهو

اسقاط مالا غاية له اشارة لقول

الشيخ أحمد الزرقاني فإنه جوز شراه

النوبة على الدوام وهذا الصبر

(قوله لاعلى الاد الح) لا يفتي أنه

بتعارض في الزمن الكثير فقوله

قليل يقتضي منع الكثير وقوله

لا على الاد يقتضي الجواز والظاهر

أن المعول عليه الثاني (قوله وما

وقع له عليه الصلاة والسلام) أي

لان سودة تزوجته لما كبرت وبعث

بومها من رسول الله صلى الله عليه

وسلم عائشة فأجازها التي صبغت

الله عليه وسلم في ذلك وكان يسمي

عائشة بومن ولقبها هو ما غير

ان ظاهره أن الواقع شره وليس

كذلك (قوله أن يسلم عليها في يوم

ضرتها) ولولم تكن حاجة (قوله على

المشهور (الح) لم أطلع على مقابله

(قوله لافي بيت الأخرى) الصبرة

بغيره ولا مفهوم أي الباب كما

هو ظاهر (قوله ولم يقدرب بيت أي

لبردا وخشوف وأورد رابعه على

ما استظهره ع (قوله من غير

استتاع) أي للاقتصار على قدر

الضرور وروايت ع أنه يجوز له

الوطء هو ظاهر (قوله ابن القاسم

عليها رضا يشي أولا (ش) يعني أنه يجوز للرجل أن يؤثر زوجته من زوجها على ضررتها إذا رضت المؤثرة عليها بذلك وسواء كان ذلك بعوض أو بغير عوض والاثرة بفتح الهمزة والمثناة كدرجة وبضم الهمزة تكون المثناة ومعناها تفضيل الغير (ص) كاعطائها على اسما كها (ش) يجوز أن يكون المصدر رضا فاقطاعه أو مفعولة أي يجوز أن تعطيه إذا أساء عشرة معها شامان المال لخص عشرة معها أو يعطيا إذا أسامت عشرة شامان المال لخص عشرة معها (ص) وشرايها يومها (ش) يعني أنه يجوز للصبرة أن تشتري يوم ضررتها وكذا الرجل يجوز له أن يشتري يوم زوجته من زوجها وليس قوله شرها يومها (الح) مكررا مع قوله جواز الاثرة على (الح) لان الأولى مداخلية على عوض وهذا خلا عليه وأهناك أي غير معين فهو اسقاط مالا غاية له اختلاف ههنا فان الشراه فيها في مدة معينة وفي تسعة هذا شرها مباحة لان المسح لا بد أن يكون طاهر امتناعه وهنالس كذلك وانما هو اسقاط والمد والجلواز مقابل الامتناع فلا ينافي الكراهة وقوله يومها اشارة إلى زمن معين قليل لاعلى الاد وما وقع له عليه الصلاة والسلام من خواصه (ص) ووطء ضررتها بانها (ش) أي ويجازي يومها ووطء ضررتها بانها قبل الغسل من وطء الأخرى وبعده (ص) والسلام بالباب (ش) يعني أنه يجوز للرجل إذا ضر بيل زوجته من زوجها أن يسلم عليها في يوم ضررتها من غير دخول الباب والجلوس عندها على المشهور ابن الماحشون ولا بأس بكل ما عتبه اليه انتهى أي الباب لافي بيت الأخرى لما فيه من أذية الأخرى (ص) والبيت عند ضررتها ان أغلقت بابها دونه ولم يقدر بيت بجبرتها (ش) يعني أن الرجل إذا في زوجته في يومها البيت عندها فأغلقت بابها في وجهه ولم يستطع أن يبيت في حجرتها فإنه يجوز له حينئذ أن يذهب إلى ضررتها البيت عندها من غير استتاع فان قد واد بيت بجبرتها فإنه لا يجوز له حينئذ أن يذهب إلى ضررتها وظهره سواء كانت ظالمة أو مغالومة ابن القاسم لا يذهب وان كانت ظالمة وكثر منها بل يؤذيها أصح لا يذهب الا أن يكثر ذلك منها ولا ماوى له سواء انتهى (ص) ورضاهن جميعها بمنزلة من دار (ش) يعني أنه يجوز للرجل أن يجمع بين الرأتين في دار واحدة بشرطين الأول أن يكون لكل واحدة منهما منزل مستقل بمرافقه ومفارقة من كسف ومطبخ ونحو ذلك مما يحتاج اليه الثاني أن يرضيا بذلك ولا فرق بين الزوجتين والتلا مفا كثر ولهذا جمع المؤلف الضمير مرؤسا أخرى فان لم يرضيا بذلك فإنه لا يجوز له أن يجمع بينهما في منزلين من دار واحدة بل يأنه أن يفرد كل واحدة بدار ولا يأنه أن يجمع بينهما (ص) واستندنا ونحن له (ش) يعني أنه يجوز للرجل أن ينفذ ثأنته ويبدو كل من كانت فويتها أن تأتي اليه بشرط رضاها بذلك لكن لا يفتي ذلك بل يأتي هو لكل واحدة لتقده عليه الصلاة والسلام ذلك (ص) والزيادة على يوم وليلت (ش) أي

(الح) هو الظاهر دون قول أصبغ (قوله ولا ماوى له سواءها) الموجود في بهرام وث سواهما وهو ظاهر أي وأماو كان له ماوى

سواهما ذهب اليه (قوله بجمعها بمنزلة من دار) وكذا يجوز جمعها بمنزلة واحد من دار كاذ كره النبطي لا يبال بجمعها بمنزلة من دار

يؤدي إلى وطء واحداه بمنزلة فيه مع غيره وهو غير جائز لا ينفذ ذلك ان قد يكون الزوج من لافا أو يوطأ احدها عند تنزوج

الأخرى من المنزل بارتقوا وحقها (قوله الاول (الح) في عب والظاهر أن كون كل برخاص بتحقيق لكونه بمنزلة لان لا يجوز رضاها

بمنزلة لهما من خاص واحداه هو جائز كاستفاد من الشراح اه

(قوله ولا يجوز تصفد اليه) أي الزنم فأطلق الخاص وأراد العام (قوله ما يمكن في بلاد بعيدة) أي محل ما ذكر إذا كانتا بلاداً واحدة أو يبلدين في حكم الواحدة بأن وثق أهل كل الأخرى كما قالوا في القصر وأمان كتابا يبلدين لأن حكم الواحدة فهو ما أشار إليه بقوله ما يمكن في بلاد بعيدة (قوله وله أن يقيم الخ) بأن هذا الزنم أقام في جواز الزنا بدينه على اليوم واليلة مع المساواة جواز الزنا بدينه على اليوم واليلة مع المساواة (قوله وأضعة) بالصا والمهمة كما هو موجود في خطه (قوله ثم عطف على المنوع مشار كاتب الخ) هذا عطف منظور فيه الجانب المانع والتقدير لا يجوز زنا كره عند عدم الرضا والدخول جام (قوله لانه مظنة النظر) يفيد أنهم دخلوا الجسم مستتران وهو كذلك فلذا أقرب بعضهم فقال وهل المنع أن يكن مكشوفات العورة أو كان يخشى كشف العورة وفي عب و شب ان يحمل الخلاف إذا كن غير مستتران وهما باسنان في ذلك الاتفاق وعبارة الشيخ عبد الباقي فان استترتا أو اتصففت بالعبى جاز كما تقتضيه اللة المذكورة (قوله على المشهور) (٦) وسقوله ما نقل ان أسد بن القراء أجاب الأمير بجواز دخوله الجميل بجواربه

نوتہا

كأمرشده التعليل فإذا علمت ذلك فالحق أن الشراء ليس كالهبة فقد

احمدوی عجم و الظاہرانہ کہتا

يرمى ابن عرفة بان الشراء ليس كالمقو به من الشئ سالم في تقرير كلام المصنف وسماح القرض بين سئل عن رضى احدى زوجة
عبطى في ومها يكون فيه عند الاخرى قال الناس بغيره انتهى واحدى امر آتة فرض مسئلة افلاذ عصى نت وتبين ان في قوله
بخلاف منه مصنف الخاف البيواض المضاف على حله من غير عطف على مضاف الى مثل المحذوف وهذا على غير الغالب (قوله
ضربها) الضرب المفتح والضم والكسر انتهى نقل الثاني والثالث مائة والاوّل فهم من مختصر الصحاح افلاذ بعض شيوينا (قوله
فويل الشراء السابق الخ) وهو الظاهر (قوله وان وعت قوتها الخ) أى سواء كانت الهبة مقيدة بوقت أو لا وكذا الهاء الرجوع فيما
باعته من قوتها المذكور كما يفيد التعليل وفي شرح عب والظاهر أنه ليس له الرجوع عن رضاهما بحكمهما باعتزليان لثقتنه بالنسبة
لهما أو البيع وكذلك اسقاط نفقة المستقبل ليس له الرجوع والفرق فرط القهر تدبر

(قوله أو لغير ذلك) أي كان تكون أحتماله (قوله ومن تعين سفرها) أي بالقرعة أي أو اختار سفرها جازع عليه أي على السفر المتبقي عن ابن عمر من أت السفر معه سقطت نفقتها أي لانها تمسيرة ناسرا (قوله أو يعرها) أي يكون عليها امر فذلك (قوله ولا تحاسب من سافر بها) أي أن سفرها لا تحاسبه مدلة السفر (قوله فاته يفرع الخ) لكن محله أنا كن يصلح للسفر (قوله الأقرع في الغزو) أي إعلان الغزو وتشد الغلبة فيلجأ بحسب الشبهة كذا ظهر ولم أره فقامه (قوله ووعظ من نشزت) قال الخطاب اعلم أنه اذا علم أن التثوزن من الزوجة فإن الثولي لا يزجرها الزوج إن لم يبلغ الامام أو بلغه (٧) ورجسا لا يحمل على بلذو جهاتك ليرجعه

فوبها الزوج جهاتفس له ان يخص بذلك اليوم واحد من نائه بل بقدر الواجبة كالعدم فمن كان له أربع فسوة فبان عند احدا من ثم وهبت واحدة من فوبها فنسقط فاذا كانت هي النسبة لمن نام عند هافينام عندهم عليها وهكذا قال في التوضيح وينبغي سؤال لعبة الزوج هل ارادت الاسقاط أو ارادت تملكه فان ارادت الثاني فله ان يخص به انتهى واذا وهبت فوبها الضربها أو الزوج جهات فانه يجوز لها ان ترجع في ذلك متى شاءت ما لم يدركها في ذلك من القسوة (ص) وان سافر واختار الا في الحج والغزو فيفرع وتوثق بالاختيار مطلقا (ش) يعني أن الرجل اذا كان زوجا فجانا فأكثروا اراد أن يسافر لزيارة أو غيرها فله يختار من نفسه من يأخذها معه في سفره من غير قرعة لان المصلحة قد تكون في إقامة احدها من اما التقل جسمها أو لكونه طاعنا لهما أو لغير ذلك وكل ذلك من غير ميل ولا ضرر الخبي من تعين سفرها جازع عليه ان لم يشق عليها أو يعرها انتهى ولتحاسب من سافر بها بعد رجوعه بل يشتد القسم وأما لو أراد ان يسافر على أو غزو فاته يفرع عن نائه عند ما كان فخرج معها أخذها وفي كلام الغيرة ما يدل على أنه المشهور لان المشاحة تعظم في سفر القربان وتاول صاحب الباب وغيره والمودعة على أن الزوج يختار من غير قرعة كان السفر بها أو غزا أو غيرها أو اختاره ابن القاسم من أقوال أربعة قلنا وهي الاختيار مطلقا القرعة مطلقا الأقرع في الحج والغزو فقط الأقرع في الغزو * ولما أنشئ الكلام على أحكام القسم شرع في الكلام على أحكام التثوزن قال (ص) ووعظ من نشزت ثم يهرها ثم ضربها ان تلن افادته (ش) يعني أن المرأة اذا نشزت من زوجها بان منعتة الاستمتاع أو خرجت عن محل طاعته ولم يقدرها فاته يعطها بان يذكروها أمورا لا تخرجهما من طاعته فان لم تقتل فاته يهرها في مضجعه بان يبعد عنها في المضجع فان لم تقتل فاته يضربها بغير ما يجرع وهو الذي لا يكسر عظما ولا يشين بآخرة فان غلب على ظنه انها التزك التثوزن الأبقض يخوف لم يجر ضررها وان ادعت العدة امواد على الزوج الادب فالقول قولها وكذلك العبد والسيد على خلاف فيما ولا ينتقل الى حاله حتى يغلب على ظنه ان التي قبلها لا تضيد كما افاد العطف ويشعل ما عدا الضرب ولو لم يظن افادته لعله يشيد بخلاف الضرب بخلافه الا اذا ظن افادته لشدة (ص) وتعدده زجرها لما حكم (ش) يعني أن الزوج اذا كان يضار رزوجه فله ان يرفع أمرها الى الحاكم فاذا ثبت عندته يضارها فاته يجرع عن ذلك ويكف عنها ويؤجل الحاكم زجرها بجناحه كما كان يقول الزوج زجرها حين كان الضرب منها كما قاله ابن عبد السلام وهذا يعلم أنه يعطه فان لم ينته ضربه كما سرفي الزوج جعة ومحل كلام المؤلف حيث لم ترد التطلق فلا

(الخ) المناسب أن يقول بان يضربها بغير ما يجرع مخوف لان الذي لا يكسر عظما ولا يشين بآخرة قد يكون مخوفا كاللكمة على القلب أو على الثديين (قوله فالقول قولها الخ) فانه ان الاصل عدم العدا ولان الرجال قوامون على النساء وكلام القرطبي في شأنه فيقول قول الزوج بالنسبة لتأديبها بالاسقاط التثقة والاحمال كما قال عجم ان بعضهم يقول قول الزوج والسيد وهو مقتضى قولهم الزوج موكول في الزوجة الى الاسقاط وتظاهر كلامهم بترجيح كلام القرطبي وهو ان القول قوله وهذا بالنسبة للوعظ والهجر وأما النسبة لاسقاط نفقتها فلا تسقط عنه الا بعد ثبوت العدا معها والتثوزن أي فلا يشل قوله بالنسبة لاسقاط النفقة انتهى (قوله وبهذا) أي بقوله كما كان (قوله فان لم ينته ضربه) المناسب ان لم ينته أمرها بهجره فان لم يقدرها به أو أفصح شبه في شرحه وفي شرح عب

فان الامام يتولى زجرها (قوله ثم هجرها) وبما فيه شهر ولا يبلغه أربعة أشهر التي التي قوله فاته القرطبي قال يعطه فواته شهر يقتضى انه لا يهرها فوق شهر وهو بخلاف قوله لا يبلغ به أربعة أشهر فاته يقيد أن هجرها فوق الشهر ودون الأربعة أشهر وعن حال قوله وبما فيه شهر على أن معناه وغاية الأولى منه شهر وبهذا فلا اشكال (قوله ان تلن افادته) واجمع الضرب كما افاده الشارح وأما ما قبل من الامر من فلا يعطيه مما تلن الا اذا قبل يكفي شكها لا يقال هما من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر بشرط فيه ظن الاثبات لا تقول بل هجرها من باب دفع الشخص ضررا عن نفسه بليل ان في الاية تقدير يضاق أي تخافون ضرر نوزعهم (قوله أو خرجت عن محل طاعته) هو منزل وفيها قصور وعبارة غيره أشمل ونصه خرجت عن طاعته يجمع وطأ واستمتاع وأخروا بل لا تادع أداه ما لا يحب الله عليها أي من حقوقه أو حقوقه انتهى الا ان يحمل الاضافة بسببه على يجوز في المحل (قوله وهو الذي لا يكسر عظما

أنهم لا تنهمر (قوله ما إذا ثبت تعدد علمها) أي أنه يزعم علمها كذا أخذ بعض الاشياخ (قوله وسكتها الخ) وينبغي أن يجزي عن قوه هذا أيضا إذا تكررت منه الشكوى ويجز عن إثبات الدعوى وكان زجرها لإمام وأما أن كان ذلك نلّز وج فهو ما أشار إليه المصنف بقوله وعظم من شترت وأعلم أن عجم قال أنه ليس بين السكتى بين قوم صالحين وبين بيت الحكيم من تبعه خلافا لما يفيد كلام الثاني من أن بينهما حارثة وهي أن إذا لم يثبت الأمر بالسكتى بين قوم صالحين يسكن معها ثقة أو يسكنهم ثقة وثقة في كلامه صفة لمرأى دليل ما بعد من التوضيح وغيره فإن لم يثبت أنه الأمر بثلاث بيت حكيم والذي يفيد كلام التوضيح أن القول بالامنية مقابل لاقول بالحكمين فإنه قال بعد ما ذكر أنه يسكنها بين قوم صالحين ثم أن عجم على الإمام أن خبر وطال التكرار ولم يثبت في التظلم فظاهر المذهب وهو الظاهر في النظر أنه لا يصلح بأمنية بل بالحكمين وهذا هو الذي يقتضيه قوة كلام المدونة وأقالا بن ناجي أنظر عجم (قوله أعم الخ) فيه شيء أنه لا يثبت الحكمين (أ) إلا بعد تسكينها بين قوم صالحين ولم ينضج الحال ومعلوم أن ذلك إنما هو عند الاشكال

ينافي قوله فيما يأتي بوله التلطيح بالضرر ولو لم تشهد البينة بتكرره ومثل تعدده ما إذا ثبت تقديم علمها كما قاله الشارح فلهذا الأقسام ثلاثة والقسم الرابع هو قوه وإن أشكل (ص) وسكتها بين قوم صالحين إن لم تكن بينهم (ش) المراد بالقول بالصالحين من قبيل شهادةتهم ثم أن هنا غم إذا تكررت منها الشكوى فقط ويجز عن إثبات الدعوى وفيما إذا ادعى كل الضرر وتكررت منهما الشكوى وحصل العجز عن إثبات الدعوى (ص) وإن أشكل بثسكين وإن لم يدخل بها (ش) لا يخفى أن قوه وسكتها بين قوم صالحين إنما هو مع الاشكال فيجتمعا أن يكون مراد بان استمر الاشكال بثسكين والمدخول بها وغيرهما سواء وحينئذ فهو معطوف على مقدراى وإن أنضج الحال فعلى ما فطنناه وإن أشكل أى استمر الاشكال بثسكين الخ وهذا هو الموافق لما ذكره المتطوع ويحتمل أن يكون قوه وإن أشكل الخ أهم من أن يكون الاشكال بعد السكتى بين قوم صالحين أو ابتداء هو ظاهر عبارة الشامل والاحتمال الاول هو المطابق لما في التوضيح ولقول الأكثر (ص) من أهلها أن أمكن (ش) أى ويشترط وجوب كون الحكمين من أهل الزوجين مع عدم الامكان ولا يجوز لهما كمن بثت أحنيين مع وجود الادل ولو واحدا وهل ينتقض الحكم إذا ثبت القاضي أحنيين مع وجودهما من أهل أم لا ترد في ذلك الخفى قال في التوضيح ظاهره ألا يمان كونهما من الأهلين مع الزوجين واجب بشرط فلا يمكن إقامة الادل من أحد الزوجين دون الآخر فهل يتعين كونهما أحنيين أو يقام الذى من الأهل وأحنتين من الجانب الآخر وعلى الاول ابن الحاجب وعلى الثاني الخفى وهو موافق لكلام المؤلف لأن مفهومه أن أمكن عدم الامكان من الجانبين أو أحدهما (ص) ونسب كونهما جارين (ش) راجع لقوله من أهلها وهو المفهوم أن أمكن أى وينسب كون الحكمين جارين في صورته بث الأهلين أن أمكن وينسب كونهما جارين في صورته بث الأجنبيين أن يمكن بث الأهلين (ص) وبطل حكم غير العدل وسبقه وامرأة وغيره فثبت ذلك (ش) فهاشرو ع في شروط الحكم أى وبطل حكم من ذكر بطلاق أو ابتقاء أو مال فيشترط فيه المذكورين والعلة والارشاد للفقهاء بحكمهم فيه فيبطل حكم الصبي والمجنون

(قوله والاحتمال الاول هو المطابق الخ) يورده عجم (قوله من أهلها أن أمكن) لأن الألاب أعرف ببراطن الأحوال وأحسن صلاح ونفوس الزوجين أسكن اليها فيه وإن عا في ضارهما من الحب والبغض وإرادة العصبية والفرقة (قوله وعلى الاول ابن الحاجب) فيعنى أنه لا يصلح ذلك من كلام ابن الحاجب ونص ابن الحاجب فإن لم يوجد أحدهما وكلاهما فإن غيره قال ابن عبد السلام يريان لم يوجد الحكمين على هذه الصفة في أهل الزوجين أو لم يوجد أحدهما كذا في واحد لا آخر فإنه ينتقل إلى الجانب انتهى وهو معنى التوضيح ولا يخفى أنه عند التأمل فيجده مسوافة الخفى والالتفات فإن لم يوجد فالجانب ويكون صادقا بصورة فيفسده إلى ما قاله بديل لمالنا والمحصل أن الذى يعول عليه كلام الخفى وكلام ابن الحاجب يرد إليه فلا شباهة أن

يجعل قولنا مقابل تقدير (قوله عدم الامكان من الجانبين أو أحدهما) فإن لم يمكن منهما أو من أحدهما أى انتفى والبعيد الامران أن الامكان من كل منهما ومن أحدهما هذا مرادوه بعد هذا أقول لا يخفى أن هذا ليس المفهوم من المستفاد لأن المفهوم ببيت الحكمين من أهلها ما أمكن أى يمكن بث الحكمين من أهلها فإن لم يمكن ذلك بأن يمكنهما أو أمكن أحدهما (قوله ونسب كونهما جارين) لأن الجوارى تو جيز يادع بهما الزوجين (قوله وسبقه) عطف مقارن لأن السابقة قد يكون عدلا وذلك حيث لا أول له ولا يحسن التصرف في المال وأما السابقة لاولى عليه فلا يكون عدلا لأنه يشترط في العدل أن لا يكون مولى عليه والسبق هو المذموم في الأذات مطلقا على المذهب وأبقا المخبرمة على غير قوة وامرأة ليس مراده من أو واحدة وانما مراده أن أى إن المرأى لا تسكونان حكمين لأن لا رجل إلا واحدا لا يكون حكما آخر أى (قوله أو مال) فظاهره أن الحكم بالمال صورة أخرى بخلاف الحكم بالطلاق والبقائه يقتضيهما وليس كذا في التوضيح أن يقول بطلاق عال أم لا أو بقاء

(قوله وغير التقية) أي الآن يشاور العلماء (قوله ونفخ الظل) أي وجاز ابتداء كأيمل عليه فبقوله بعد الآن أي الزوج ملحق بالخالع يدل على أنه مطلوب (قوله لا الو كالتخ) وقيل لم يبقهما إلا كلمة أي عن المباحث لهما الحاكم وأل الزوجان وقيل لم يبقهما الشهادة أي عند القاضي عما يحكيه فللبعض الموقن ولست أرى ذلك لأن لم يبقهما الحكم لا الشهادة (قوله ولو كان من جهة الزوجين) أي الذين أقامهما فنقول المصنف ولو كان من جهتهما أي ولو كانا قاضين من جهتهما وهو ما علة في نفوذ ظلالهما من غير احتياج لحكم الحاكم وفي عدم رضا الزوجين كذا في بعض الشرع أو مبالغة في قوله أن مرض الزوجان كالمدة يستفاد من آخر قوله ولا أن مرض الزوجين وقيل أيهما وكان لا حقيق إلى رضاهما إلا أن كيد لا يفعل إلا الحافض مرضا لكل إلا أن ظاهره أنه ناظر للأمرين إلى كلمة والشهادة أمال كلمة ففسر قسوا ما الشهادة فيمكن توجيهه بأنه تنوّه أنه لا يكونان حكميين إلا إذا كانا من جهة الحاكم وأما إذا كانا من جهةهما فلا يكون طرفيهما ذلك بل لم يبقهما الشهادة وعليهما الحكم لغيرهما الذي هو الحاكم (قوله عن معنى الإصلاح) المراد بالإصلاح ما فيه صلاح وليس المراد الإصلاح ضد الأقاويل خلاف قول المصنف (٩) بعدو علمه الإصلاح (قوله لا كذا) الخ بالرفع

والعبد والكافر والفاسق والسقيبه والمرأه وغيره القسيه بباب احكام التزوي لان كل من دلى امرأيشترى معرفته جماعا ولي عليه فقط وانما اذا دل على غير قوه وغيره بغيره الاشارة الى ان سقيه وامرأته مطعونان في غير لاعلى العدل والايام حتى الى اعادتهما (ص) ونفذ طلاقهما وان يرضى الزوجان والحاكم ولو كانا من جهتهما (ش) الشهور ان الحاكمين طر يقهما الحكم لالاى كلفه ولا الشهادة ولو كانا من جهة الزوجين فاذا حكم بالطلاق ولو خلعنا فنفذ ولا يحتاج الى مراجعة حكم البطلان الا فى رضا الزوجين وحل نفوذ طلاقهما ان لم يدا فى حكمهما على طلقه واحدة والافلا بنفذ الرأى على الواحدة لان الرأى خارج عن معنى الاصلاح الذى يعنالى به واذا حكم أحدهما واحدة لا اثر به كثر أو بالية فلا يلزم الزوج الا واحدة لا تفاهما عليها واليه أشار بقوله (لا تكرم واحدة وقولونكم ان اختلاف (العد) وقوله وان لم يخ الى بعد ايقاعهما الطلاق وامافه فى قوه ولهما الاطلاق (ص) ولها التطلق بالضرر ولو لم تشهد البينة بتركه (ش) يعنى ان اذا ثبت بالبينة عند القاضي ان الزوج ضرر زوجته وهى فى عصيته ولو كان الضرر من واحدة فالشهور ان ثبت للزوجة انتمار فان شاعت أقامت على هذه الحالة وان شاعت طلقت نفسها المطلقة واحدة بالتخسير بالضرر ولا ضررا فلما وقعت كتر من واحدة فان الرأى على الواحدة لا يلزم الزوج ومن الضرر قطع كلامه عنها وتحويل وجهه عنها وضربها ضربا موقلا لا يضره الجأف أو تأديبها على الصلاة والسرى والتزويق عليها وكلام المؤلف اذا راد ان اقرا فلا ينافى قوه وتعبده بزوجها الحاكم لان ذلك اذا اراد البقاء وعلما بقوله ولها الخ التى تجرى فى غير السابق ثم انه يصرى انها هل يطلق الحاكم أو امرأها به ثم حكمه بقولان (ص) وعليهما الاصلاح فان تعذر فان أساء الزوج طلقا بلا خلع والعكس أكتمت عليها وأخالفه بغيرهما وان أساء أهل بيتين الطلاق بلا خلع وأولهما أن يحال بالنظر وعليه الا كثر تاويلان (ش) يعنى أن الحاكمين علم ما أن يصلحان الزوجين

(٣ - خشي رابع) أويقول أحدهما أو قنعما أو احدو قال الآخر أو قنعما أو انا أو انتين (قوة ولو لم تشهد الخ) ومقابلها أليس بالاذن حتى تشهد البينة بترك (قوة فان شاعت أقامت) أي وزير عا لما حكم كاتقدم (قوة لا ضرر الخ) قال عاص هاجمني واحد وقيل الضرر ما كان بفرضه والضرر ما كان عن قصد وقيل الضرر ما كان لك فيه منفعة وعلى جارك فيه مضرة والضرر ما لم يكن لك فيه منفعة وعلى جارك مضرة وقيل الضرر الاسم والضرر الفعل (قوة لا يجرى في غير الباقين) بوضع ذلك ما في عب ودل غوه ولها أن لها الرضا ولو يجوز ولو غير الباقين دون ولها وكذا كل شرط طرفه أمر هاجمها ليس (قوة لم يقام به أن رضيت) (قوة ثم لا يجرى الخ) أفاد بعض ههنا ما به الإطلاق فان لم يطلق يجرى القولان (قوة بمطرهما) رابع لوما أي إذا كان النظر الاثنان فعلا دون كان النظر الخالعة فعلا وبكون النظر أيضا في قدر الخالعة ولو زاد على الصدق وخلاصته أن النظر يكون في أصل الخلع وفي قدر الخالعة وبوظهر من ذلك أن التوزيع (قوة وإن أسأ) أي عا أو أشكل السى منهما أو أجمعأ شدا سنا وقال القاضي قوله وإن أسأ أي ولم تكن اسفلة الزوج أشدوا لا فسادا ولا اسفالة إلى أن أشدوا لا فسادا وقوة ولا لافهل بغير التعيين منصب على قوة بلا خلط وأما

الطلاق فهو بارادة الزوجين وقوله أولهما الادم كافي الزفقي بمعنى على أي وأعلم أن يقال ما التلزم (قوله ونفذ حكمهما الخ) قبة
 تطروص التيطبة على الصواب اذا حكم المحكمات حكمهما أما السلطان فأخبره بمضري شاهد على عدل بما أعلمه من أمورهما
 وما أنشده من حكمهما وكذا كل من استخلفه القاضي على ثبوت شيء وانفاذه انتهى هكذا في نقل ابن عرفة والمواق عنها وهو
 الصواب به تعلم عدم صحة الجواب بقوله أنشأ أنهم ما ملو بان الاتيان والاشكال والجواب ببيان على تسليم قوله ونفذ
 حكمهما وقد علمت ما فيه فإدعى حتى نت رحمة القدره واسعة وخينته فلا يحتاج لقول الشارع ولما جرى الخ (قوله وقيل يشهدان
 عنده) أي صاحبك (قوله ولذا) أي لاجل كون طر يقهما الحكم لا الشهادة لا اعذار ظاهر وما مؤلفا نظرنا بقوله الشهادة كان
 عليهما الاعذار هذا ظاهر وليس كذلك والحاصل أنه يناقش في الشارع من وجهين الاول انه يقتضي أنه متى وجد الحكم وجد الاعذار
 مع أنه اذا حكم الحاكم بما ثبت في المجلس لا اعذار عليه في ذلك وانما عليه الاعذار اذا حكم بقتضي شهادة الشاهد من فعدوا القاضي
 الذي عليه بأن يقول أن صحة ذلك مظن (١٠) في البينة الشاهدة عليك الثاني أنه يقتضي أن الاعذار على الشاهد من مع ان

بكل وجه أمكنه ما لا لفة وحسن المعاشرة ابن فرحون بان يحضر كل واحد منهما ما يقربه
 وبأسه عما كرم من صاحبه ويقول له أن كان لك حاجة في صاحبك ويدناه إلى ما تختار معه
 فان تمذرو عليهما ذلك نظر فان كانت الاسماء من الزوج لطلقا عليه بلا شيء بأخذها منه الله من
 صدق ولا غيره وان كانت الاسماء منها اتصفا عليها بمعنى انهما يجب لانه أمانة عليهما بالعدل
 وحسن العشرة وان رأيا بأن يأخذها منها شيئا وبوقفا لفران بينهما فعلان كان ذلك نظرا
 وسدادا ولو كان ما أخذ منها له كرم من صاحبها وان كانت الاسماء منهما ما عاقل بهل تبعين
 عندا الميرز عن الاصلاح الطلاق بلا عوض منها أولهما أن يقال انظر على شيء يسير منها
 وعلى هذا أكثر الاشياخ تأويلان وقوله طلقا بلا خلع أي أن لم ترض بالمقام معه (ص) وأما
 الحكم فأخبره ونفذ حكمهما (ش) قد علمت بما مر أن الحكمين طر يقهما الحكم لا الشهادة
 والاول كالة كما قيل فإذا حكم الزوجين فلنهما بآتيان أنشأ إلى الحاكم الذي أرسلهما
 بغيره مع الحكم عليه أن ينفذ حكمهما وقيل يشهدان عنده ويرد طر يقهما الحكم
 لا الشهادة ولذا لا اعذار على الحاكم ما اتصفا بهما بطله لا يقطع وشهادة وقولنا أنشأ
 يندفع معارضة ما هنا قوله فيما روضه فطلقهما وان لم يرض الزوجان والحكم ولما جرى
 خلاف في رفع حكم الحكمين للصلاف واتفق على أن حكم الحاكم رفعه فطهرت فائدة تنفيذ
 الحاكم لحكم الحكمين لصير رفع الخلاف متفقا عليه حينئذ (ص) ولزوجين أقامه واحد
 على الصفة وفي الوليين والحاكم تردد (ش) يعني أن الزوجين لهما أن يقبوا واحدا يحكم بينهما
 على الصفة المتقدمة من كونه عدلا عارفا بما يحكم به في هذا الباب ولا يجوز ذلك للماكم والاولى
 الزوجين المحجورين لأن في ذلك اسقاطا لمطلق الزوجين لكن ان نزل لا تنقض حكمه كإعليه
 الباجي وقال الغني يجوز للسلطان والوليين أن يقبوا رجلا أجنبيا يحكم بين الزوجين على
 الصفة المتقدمة حيث كان أجنبيا منهما قال لا ما أعجب بل وصلان اذا كان من الأهل لان

الاعذار على الحاكم لا على نفس
 الشاهد من قال في التوضيح فرغ
 لا يبعد الحكمين قبل حكمهما بان
 رشد لانهما لا يحكمان بالشهادة
 القاطعة وانما يحكمان بما خلس
 اليهما بعد النظر انتهى ويجب
 عن الاول بأن قوله ولذا لا اعذار
 عليهما فيه حذف والتقدير ولذا
 لا اعذار عليهما لانهما اتصفا
 يحكمان بما تامله لا يقطع وشهادة
 فتدبر واعلم أن ظاهر العبارة أن
 يقول الحكمين اما طر يقهما الحكم
 أو الشهادة أو الولاية تنكرت الثلاثة
 متفابلة وليس كذلك بل المراد أن
 يقول طر يقهما الحكم على وجه
 الحكم لا على وجه الولاية كما أفصح
 به الباجي فقال حكمهما على وجه
 الحكم لا الولاية فتدبر وانقلب
 مذهب من يعنيهما انتهى أي
 حكمهم متفق عليه بل النزاع
 انما هو في حكمهم الذي حكموا به
 هل هو على وجه الحكم أو الولاية

كل (قوله ولزوجين أقامه واحد على الصفة) أي بدون رفع الحاكم وقوله
 واحد شامل للقبيل والاحشي على الطريقة الثالثة لان عرفة وان خص الاحشي كان موافقا للطريقة الثانية في كلامه وكذا الثالثة
 لانه بعض منها لو أن عرفة قلت في منع الاقتصار على بحث واحد مطلقا وجوز ان كان أجنبيا مطلقا ثالث الطرق يجوز مطلقا
 الزوجين فقط لان فتون والغني والباجي وليس لمرأة أقامته له أن يجري فيه قبة فان تعذر فان الزوجين إلى آخر الاقسام الثلاثة
 المتقدمة في الحكمين (قوله وفي الوليين) أي اذا كان الزوجان محجورين ومعنا اذا قامت الزوجة بالضرر ولو رويت سقط مقال
 ولها ولو كان أباً (قوله لان في ذلك اسقاطا لمطلق الزوجين) يشير إلى أنه اذا أقام اثنين فلم يسقط حق الزوجين لان في أقامتهما مراعاة
 للزوجين (قوله قال أي الغني) (قوله ولوليين الخ) المناسب اسقاط قبة ولوليين لانه ليس من كلام الغني ونصه وللسلطان أن
 يحكم رجلا أجنبيا لانه انما جعل رجلا اذا كان من الأهل فإذا أخر جاع أن يكون ٣ قال ابن عبد السلام عنه وكذا اذا كان مولى
 عليهما أو الحكمين من قبل من وفي عليهما
 قول المحشي فلذا أخر جاع أن يكون هكذا بالنسخ التي يابى تاليا

(قوله فان كان قرىبا امتنع) أى ولم تستوا القرابة وأما لو كان قرىبا للزوجين قرىبا بمقتضى قوله لا يجزى وأما لو كان قرىبا لاحدهما فقط أو لاحدهما أقرب فمخرج اتفاقا (قوله وأجاب التخمى بأن حكم الزوجين بأقامة القاضي وحكم الصيد بأقامة المطلوب فأنتم تعدلوا لتنتفى تمته) ولأن المحكوم به فى الزوجين لا خصم ليس هو فى الصيد (قوله ولهما أن أقامهما الخ) ومفهوم قوله أن أقامهما أنهما لو كانا زوجين من جانب السلطان فليس للزوجين الإقلاع عنهم ما لم يستوعبا الكشف كفى الشيخ أحمد (قوله قال ابن يونس) مفاد بعض الشراح اعتماده (قوله وإن طلقا الخ) وكذا لا يلزم من إياهما إذا حكم أحدهما بالطلاق والآخر بابقائه (قوله فقال أحدهما وقع الطلاق الخ) أى بأن قال أحدهما طلقنا معا بما قال الآخر بقوله (قوله ولا وجود للمجموع عند انتفاء بعض أجزائه) بيانه أن هذا الذى شهد بالمال المالم (١١) فلتزم المراءى أحكامهم من المال كما أنه يقع منه حكم أصلا فقد اتفق بعض

كل واحد يثبت علم من هون من قبله فإذا خرجا عن أن يكونا من الأهل أجزأ واحد قال وكذا إذا كانا مولى عليهما والتحكيم من قبل من ولي عليهما فحل التردد حيث كان القيم للواحد والولين أو أحدهما وكان المقام خيبا فإن كان غير ما امتنع أقامته من الولين أو أحدهما كما اتفاقا وسئل المؤلف لم جازها بخصم واحد ولم يجز في تحكيم الاثنان وقد بابه النص بخصم اثنين فى موضعين فأجاب بأن جراه الصيد حتى لله تعالى فلم يجز استقاطه وهذا حق للزوجين فلهما إسقاطه (ص) ولهما أن أقامهما الإقلاع المالم يستوعبا الكشف ويعز ما على الحكم (ش) يعنى أنه يجوز للزوجين إذا أقامهما حكمين أن يرجعا عن ذلك ويعز لا الحكمين المالم يستوعبا الكشف عن أمر الزوجين ويعز ما على الحكمين بينهما أمان استوعبا الكشفين للزوجين وعز ما أمرهما وعز ما على الحكم بينهما فله حيث لا عبرة برجع من رجع من الزوجين ولا يزمهما ما يمكن به من أمرهما وسأرجع أحدهما أو رجعا معا وظاهره ولو رضى بالبقاء وهو ظاهر الموازنة وقال ابن يونس لعده وبذا رجع أحدهما أما إذا رجعا ورضيا بالإصلاح والبقاء يعنى أن لا يفرق بينهما (ص) وإن طلقا واختلفا فى المال فإن لم تفرقه فلا طلاق (ش) صورة المسئلة اتفق الحكماء على وقوع الطلاق واختلفا فى العوض وهو أمر المالم فقال أحدهما وقع الطلاق بعوض وقال الآخر بلا عوض فإن التزمت المراءى بالمال وقع الطلاق وبأن منه والا فلا يقع طلاق أصلا وعاد إلى كما كان لأن مجموعهما قائم مقام المالم الواحد ولو وجد للمجموع عند انتفاء بعض أجزائه ففسره واختلفا فى المال أى فى أصله أما لو اختلفا فى قدره لوجب له خلع المثل وكذا فى صفته وجسه كذا ينبى وينبى المالم زرد خلع المثل على دعواهما جميعا أو ينقص عن دعوى أحدهما كما فى شرح (هـ) ولما جرى فى نشوز الزوجين ذكر الخلع عقده فصلا عقبه فقال

فصل فى الكلام على الخلع وما يتعلق به ومعناه والوينونة يقال خلع الرجل قوبه وطلع امرأته وخالعهما إذا ائتمنت منه فطلقها وأبانه من نفسه وسعى ذلك الفراق خلعان التمسع النساء لياما الرجال والرجال لياسا لهن فإذا ائتمنت منه بمال تعطيه ليمينه فخالعهما إلى ذلك فقد باتت منه وخلع كل منهما لياس صاحبه والطلاق لئنه إزالة القيد كيف كان ثم استعمل فى إرسال العصمة لأن الزوجة تزول عن الزوج فكأنه أطلقها من وثاق وقد اتفقوا

الجموع فلم يحصل المجموع (قوله المالم زرد خلع المثل) أى فإذا أقال أحدهما بعشر وقال الآخر بعشرين وكان خلع المثل ثلاثين مثلا فلا لازم العشرة وإذا كان خلع المثل ثمانية فلا لازم عشرة فصل الخلع والقابل والموجب والعوض والصيغة فالقابل للمتزمت للعوض والموجب تزوج أو ولي صغير والعوض الشيء الغالب به والعوض بضع الزوجة والصيغة خالعتك (قوله والينونة) عطف تفسير (قوله يقال خلع الرجل قوبه) لا يعنى أن المصنى أزاله وإذا كان كذلك ففقدى ذلك أن يقال وألا ومعناه الإزالة والابتداء لأن يقال هذا تفسير للنسبة بأن قوله إذا ائتمنت الخ) المناسب لقوله ومعناه الزوال الخ) إن يقال خلع امرأته وخالعهما إذا ائتمنت منه فطلقها وأبانه من نفسه (قوله فقد باتت منه) الأولى أبانهما (قوله لياس صاحبه) الإضافة لليان

(قوله كيف كان) أى على أى وجه كان من أى نوع كان من ليف أو حلف أو جلد لا حسيا ومعنويا بحيث يكون من أسفاره العمة فلا تناسب ما قاله الشارح كائنين وقوله ثم استعمل أى لفة وتبعه الشرع أى على وجه الحقيقة المقبولة وقوله فى إرسال أى فى الإزالة وقوله فكأنه أطلقها من وثاق معنوى وهو العصمة فأتضح الحال وهذا وجه ما قلناه أولا وقوله فى جبال أى مقيد بجهالة أى كأنها مقيد بجهالة الحسية أو أراد به الوثاق يعنى العصمة أى أراد بجنس المال المتحقق فى واحد يكون حقيقة عريضة فى العمة أو مجازا مشهورا (قوله فائدة) قال ابن التبرارى إذا كان التمتع منفردا به الاتفى دون الذكر لم تدخل الها المعطوفان وطامث وحاض لانه لا يحتاج لفراق لاخصاص الاتفى به انتهى

(قوله مقدمًا ذكره) أي على تعريفه الذي هو تصور بقية فلا يزال أن المصنف تصور فلا يزال أن يقال الحكم على الشيء محقق تصور والمصنف حكم قبل التصور (قوله فغيره) لقول أن (الخ) لا يقال الجائر يصدق بالكره ونفسه فيمدد لأنقول الجائر إذا أطلق في الأصول يصرف إلى الجائر المنسوي الطرفين والجائر المنسوي الطرفين هو الذي فعه وتركه مسنون بان (قوله صفة حكمية الخ) لا يعني قوة حكمية أي لاحسية أو حكم الشرع بها فحينئذ لا يكون الطلاق هو التلظف باللفظ المذكور ولا اللفظ المذكور بل صفة تتشأن التلظف به (فإن قلت) وهل هي ارسال العصمة المشار إليها أولا قلت لا يجوز لها هذه وقوة موجبات تكررها أي تكرور ما شئت عنه الذي هو التلظف باللفظ المذكور (قوله تكررها) فاعل بقوله موجبا وقوة مرهات الخ مقبول به (قوله برت على غير الخ) لأن تكررها فاعل بقوله موجب (قوله دعوى) (١٣) نه بقوله دعوى على أنه معاوضة لا يحتاج لحوز لا عطية فلما حال عليها

فبعض منها (الخ) إشارة إلى الماعطوف عليه ليس من قوة التعريف حتى يكون العطف كذلك
أو لا يتغير من (قوله باذلل الخلع) أي معطى المال الخلع به فأطلق الخلع على المال الخلع به وأعلى حذف مضاف أي باذلل المال الخلع
(قوله لأن عوضه غير مال الخ) أي ولو كان عوضه مالا لم يتوقف القيمة على جهة معرفته كجهة بيع الشيء المبيع
والشيء الذي يمكن لأمر (قوله وسقته) أي ماله أو ذات أرب أووصى أو مقدم فاض بغيره فلا يجوز ولا يصح أن أذللها يجوز
(قوله هو على) أي كأنها أرب أووصى أو مقدم فاض وقوله أم لا أي بأن كانت مهملة (قوله فأن ذلك العوض لا ينزهها) ليس هذا
بمدلول لفظ المصنف بل مدلوله لامن صفة فلا يجوز (قوله وأما قلنا الخ) فيه أن التقليد لما قالوا أو بعد الوقوع جوابه أن الحاكم
الذي لا يرى ذلك يفرض بينهما ولا يتطل تقليد ما يقع فيه وبين الله وأما ادفع لما لا يرى ذلك فيحكم بذلك ولا يلتفت لتقليده
(قوله وهو العبد) كما أنه غير الخضع قول المستنبط لأجل جرم أو ساقى وجهه عاصدا عن ضعفه من أن معناه لأجل جرمها

كل ظاهر جاز أو باطنه مجموع كن حكمه فاطمة شاعلى زور (قوله ورد المال الخ) مالم يقل خالط الصغرة؟ والسفينة أو ذوات الرقان
صحت براهن فانت طالق وأرأت كل واحدة ولم يجوز الولى والسيد فاته لا يقع طلاق أو ما قاله القنفذ لرشيده فقالت له أرى الله أو
أرى أنك تم الخلع ويرى من كل شيء لها عليه أشار لها هذا عجم في كبره (قوله إذا خالعت بكبرى) أو ما لو خالعت بدسرة فانه يوقف ما خالعت به
فان يجوز بطل أو أنت صم وحاصل ما فى المقام أن ذات الرق إذا خالعت باذن سيدها مضى الخلع إلا الكتابة والكسرة فان اذنتها
بالخاتمة كالمعقدان اطلع عليه قبل أذانها وان خالعت بغیرا فنهان كان نزاع مالها كالنزع التي ليست فيها شائسة سر به وأم الولد
والمدرية إذا لم عرض فيها أو العتقة لأجل اذم القربا لأجل فاته ليس لها الخلع العفو وبطل الخلع وإذا كان لا نزاع مالها فان كانت عتقة
لأجل وقرب الاحل أو كانت مبيعة فلا كلام لفسد بيعها عقلاه وان كانت أم ولد ومدرية تعرض من سيدها فاته وقف ما وقع الخلع به
فان مات السيد مضى الخلع لكن في المدرية ان خرجت حرة وان ضم السيد لغيره وان كانت مكانة فلذا كان ما خالعت به يسيرا وقف
ما فعلته أيضا فان أدت مضى فعلها وان هجرت فليسيد الرقوان كان كثيرا (١٣) فلها رد ما يجب ردوا الظاهر أن سيدها

كذلك وأما المأذون لها في النكاح
فليس لها خلع إلا باذن السيد فان
فعلت بغیراته فله رد على الراجح
خلافا لما فى الأشراف من أن أذنها
في النكاح اذنتها لها في الخلع ولا يضمن
سيد باذن في خلع والاشراف كتاب
لعبد الوهاب أشرف به على
مسائل المذهب ويستقي التنويرا
إذا وقع الخلع من كرم يطلوع
السيد على ذلك حتى قرب الاحل
في العتقة لأجل ورض من أم الولد
والمدرية فقبل بغير وقت الخلع
أو وقت الاطلاع فاته هي (قوله
عن المجبرة) أي من لو تأتت
بطلاق أو موت زوج بغيرها فخالع
من مالها ولو بجميع مهرها حيث
كانت المصلحة في خلعها متعلقة
بالمال وما تقدم من أن انظر لها
هي فاعلموها بانعقد بضر ذاتها
ولو اذن صحتها (قوله من مالها بغير
اذنها) أي أو ما من مال الأب أو كان

في مرض السيد إذا خالعت أو مال فان مات السيد مضى الخلع وان صم بطل ورد المال أو ما
المكانة إذا خالعت بالكسرة فعدان اطلع عليه قبل أذانها ولو باذن سيدها لا يردى بغيرها
(ص) وجاز من الأب عن المجبرة (ش) يعنى أن خلع الأب عن ابنته المجبرة من مالها ولو بجميع
مهرها بغير اذنها ولو قالوا جاز من المجبرة عن المجبرة كان أحسن ليسدخ الوصى المجبرهاته
بعتة الأب وأقول المؤلف (بمختلف الوصى) أي غير المجبرة فليس له أن يخالعه من تحت
أبصاره من مالها بغير اذنها وكذا باذنها على الأرحم (ص) وفي خلع الأب عن السفينة خلاف
(ش) يعنى أن الأب إذا خالعت عن ابنته البالغ الثيب السفينة من مالها بغير اذنها هل يجوز له ذلك
أم لا فيه خلاف (ص) وبالقرينتين وغير موصوف وله الوصل (ش) يعنى أنه يجوز لرأى أن
تخالع زوجها بما في بطن أمها ومنه لا يقا والشارد والشرقة التي لم يسد صلاها ويحيوان
وعرض غير موصوف أو بأجل مجهول ولا وز وعلمه الوصل من جنس ما وقعت الخاتمة به
لأن وسط ما خالعه بالناس ولا يرى في ذلك حال السر أو إذا انقض الجمل التخيرو وقع الخلع
عليه فلا شيء لزوجه لا يجوز ذلك والطلاق بائن (ص) وعلى نفقة جل أن كان (ش) يعنى أنه
يجوز لرأى أن تخالع زوجها على أن تنفق هي على نفسها مدة جلها ان كان بها جل فان
أعسرت أنفق هو عليها ويرجع أن أسرت فقوله ان كان وأولى الجمل الظاهر (ص) وبسقاط
حضنتها (ش) أي جاز لرأى أن تخالع زوجها على إسقاط حضنة ولدها للأب ويسقط حقها
من الحضنة وينقل الحق للأم والأب وهذا دليل لاحد القولين الجاوبين في أن من ترك حقها في
الحضنة إلى من هو في ثالث درجة أنه لا يكون التلقى القيام لأن الأب المستقط له قيام مقام الأم
السبقة فكانه لا قيام لمن بعدهما مع وجودها فلا كلام مع من قام مقامها وهو في المدونة
أيضا (ص) ومع البيع (ش) يعنى أنه يجوز اجتماع الخلع مع البيع ولا يجوز اجتماع البيع
مع النكاح لتناقى الأحكام بين البين لبناه الأول على المشاحة والتناقى على المساحة (ص)

من مالها باذن أمها ذلك سائر (قوله كذا باذنها على الأرحم) الصواب أنه يجوز باذنها كالمهر فاد النفل انظر محشى تت (قوله كينين)
فإذا عتق الزوج الحين الخاتمة بشرط صرا بطن أمه (قوله وغير موصوف) ويدخل فيه الولد (قوله وله الوصل) راجع لقوله
وغير موصوف كأفاده محشى تت (قوله وإذا انقض الجمل) أي أو زل متوا كذا إذا كانت الأم في ملك الغد أو الجين لم يكن
ملكها (قوله أن تنفق هي على نفسها) فيه إشارة إلى أن المراد بقوله نفقة الجمل أي نفقة أم الجمل (قوله وبسقاط حضنتها)
مقصدان لا يخفى على المحضون ضرورة ما علق قلبه عليه أنه لو أن مكان الأب غير حصن فلا سقط حيثما لا اتفاقا فلو قد بعضهم
بأن لا يكون الأب على صفة من لا يستحق الحضنة لما عتق فاعلموا ذات الأب فهل تعود الحضنة للأم أم هو الظاهر أو تنتقل لمن بعدهما
لا إسقاط الأم حقها (قوله لاحد القولين) والقول الثاني أن الحق يلى إلى الأم لأن تسقط للأب والمعتد أن التفرقة بين الأم
ووالدها حتى للأم فلا شك عليه ما جازت شكل إذا عتقها على أن تسلم ولها فاته بزمان العتق ولا يترتب ذلك لتسوق التسارع التمرية
(قوله وهو في المدونة خالط) كله أنه به تقوية لاحد القولين الجاوبين في أن تسقط الخلع وقوله وهو في المدونة أيضا أي كانه مثلا ذلك

خير بان المصنف تبع المدونة وغيرها الا أنه يشكر ذلك من عنده قالوا خير أن يقول المصنف تابع للردونة (قوله وردت لك باق
العبد الخ) وإنما يكون المبيع نصف العبد اذا عتقت ذلك أو دفعته في مقابلة الدراهم والعصمة معалан القاعدة في ذلك حيث لم يعين مافي
مقابلة المعلوم للأعلوم النصف والجهول (١٤) النصف وأما لو عتقت للأعلوم فقدر افعيل به (قوله فعفى رد المبيع) أى

وردت لك باق العبد معه نصفه (ش) يعنى ان الزوج اذا خلع زوجته على عهده الا بقى ودفع
لهامن عنده ألقا فالعبد الا بقى نصفه في مقابلة العصمة ونصفه الا خرف في مقابلة لائف
المذكورة فما قابل العصمة فهو منقطع صحيح وما قابل الا الف فهو بيع فاسد وقد رد الزوجة الا الف
الزوج لانها في مقابلة نصفه وهو لا يجوز بيعه فقوله وردت لك باق العبد ونحوه من صور
الفرق ولأمله لعله معه أى مع المبيع المدلول عليه بالمبيع وهو الا الف في المثال لانها مبيعة من
الزوج لها نصف الا بقى فتردها وترد نصفه أى نصف الا بقى من يد الزوج اليها فعفى رد
المبيع من يدها لا وجهها وترد نصف العبد من يد زوجها اليها فبقي الزوج الا الف وهي ماله ونصف
العبد في العصمة ويبقى لها نصفه ولو قال وردت لك باق العبد ببيع نصفه لكانت (ص) وضح (ص)
وبجمل المؤجل بجهول (ش) يعنى أن الزوجة اذا خالت زوجها على مال معلوم لكن أجنته
ياجل بجهول فانه يجهل وتردغه للزوج الا وتوالت المدونة على أن اتها بسلمها ان تدفع
قيمة المؤجل بجهول يوم الخلع واليه أشار بقوله (وتوالت أيضا بقيته) أى قيمة المؤجل
بجهول ووجه القول الاول الذى هو ظاهر المدونة أن المال في نفسه حلال وتكونه لاجل
بجهول حرام فيسقط الحرام ويجعل المال وجه هذا التأويل أنه تكمية للسلعة في البيع الفاسد
والباقي بقيته يعنى على أى على تجهيل بقيته (ص) وردت دراهم رديته للشرط (ش) يعنى
ان المرأة اذا خالت زوجها على دراهم ثم ظهر أنها رديته فان له أن يسدها عليها كالبيع
الا ان تكون اشتربت عليه أنه لا ردها شيئا فله حينئذ ليس له أن يرادى منها وكذا
لو قالت خذها دون ثقلب أو قالت لا أعرف الدراهم ان كانت زوفا ولا يصح رد ذلك في البيع
ولو قال ورد ردى محتال به لشم الدراهم وغيرها (ص) وقعة كعبد اسحق (ش) يعنى أن الزوجة
اذا خالت زوجها على عبد ونحوه من كل مقوم معين ودفعته اليه فخص من يدها على أوصى
ولا يعلم عند الزوجين بأنها تفرقه بقيته كما اذا تزوجها على عبد اسحق من يدها فانه يفرم لها
قيته أما ان علمت دونه فهو قوله لان خالته بما لا شبهة لها فيه أى فلا يقع طلاق وان علم الزوج
علمت معه أولا فهو قوله ولا شيء له فلا معارضة بين المواضع الثلاثة (ص) والحرام كحرم
ومغضوب وان بعضا ولا شيء له (ش) يعنى أن الخلع اذا وقع بشئ حرام سواء كانت حرمته
أصله كحرم كان كحراما أو بعضه كخمر يروى أو عارضة كالم والمغضوب فان الخلع يتخذ
ويكون طلاقا ثابتا رد المغضوب إلى ربه وتكسر آنية الجمر ويقتل الخنزير على ما في سماع
ابن القاسم ويسرح على ما في ولائها ولا يلزم الزوجة شئ من قيمة ذلك الزوج أى لا شيء له في
مقابله الحرام كالأوصى والمغضوب اذا كان طالع على ما لم (ص) كتأخير هادسا
عليه (ش) هذا تشبيه في قوله ورد ولا شيء له وقوع الطلاق ثابتا والمعنى أن الزوجة اذا خالت
زوجها على أن أخرته بدنه لها عليه فان التأخير بدنه سلف منها جزئيا فلهها والعصمة
وبانت ولا شيء للزوج عليها وتأخذه الدين حالاً وسلفها له ابتداء وتجهل هادس الله عليها من
بيع أو سلف على أن يطلقها لان من جعل ما أخر به مدسلفا كن أخر ما جعل وإنما بالكاف

التي هي الألف أو يقول المصنف
مع رد عن المبيع ويكون المبيع
واقعا على نصف العبد الا أن
ردها ذلك حقيقة واستند نصف
العبد لها بماجز لان الذى يرد
الزوج (قوله بقيته) أى بقيته
المؤجل حالاً يوم الخلع على غرضه
وانظر كيف يفترق مع ان أصله
بجهول وكيفية تفرقها منه ان كان
عينا فمرد بصر من البرض بعين
وان كان عرضا فمرد بعين (قوله
وردت دراهم الخ) سواء ردها بها
أم لا لانها لا تسمى بالراضة ولا
بالأشياء كالأشياء في البيع
والطبع والاجارة ونحوها (قوله
وكذا لو قالت خذها دون ثقلب
الخ) هذا داخل في المصنف لأنه
يراد بالشرط حقيقة أو حكما (قوله
فلما انقرضه بقيته) أى اذا وقع على
عبد معين وأما اذا كان موصوفا
فيرجع عنه (قوله فهو قوله ولا شيء
له) أى سواء كان مينا أو موصوفا
تتبعه في رد القى الاول الذى هو
قوله وردت دراهم على حقيقة أى
رد الزوج الدراهم وفى الثاني يعنى
الذرع وفى الثالث يعنى كسر آنية
الخنزير وقتل الخنزير (قوله وتكسر
آنية الخمر) كذا في نسخة والموافق
للمدونة أى بقت الخمر وهو
يقضى عدم كسرها أنها لها مال
مسلم كذا فى بعضى تمت فالاول
لشرح ان يتبعها (قوله ويقتل

الخنزير الخ) حكمها بعضهم على أنها قولان متساويان (قوله ويسرح) أى يطلق (قوله اذا كان عالما) ولم
راجع للمغضوب والحاصل ان الحرام كالأوصى لا شيء له كمن عالما أو جاهلا لا يوقع ولا مشاود كذا للمغضوب اذا كان عالما أو ما اذا
كان جاهلا فترد قيمته ان كان مغضوبا لا يشبهه ان علمت دونه لم يقع طلاقا في الخمر وكذا في المغضوب اذا كان معاصوا وقت الخلع والواقع
ولزها منه وقوله كالم ولأى بان يتفاهله رجل على أن يعطيه أم ولله (قوله كتأخيرها) وقوله ونحو زوجها من مسكنها وقوله وتجهل الخ

الطلاق في المسائل لازم بائن ولا يلزم تأخير وهو لا خروج ولا تعجيل الدين (قوله فأنما باتفاق) اعلم أن المشبه ما كان بعد الكاف كالمو
 قاعدة الفقه لا أن الأشارة تخفية وأما عكس المصنف فهو مطلق مع تأخير دينه عليه فخرج له طلق وأعطى ويجوز أن لا يكون له
 نفع في التأخير والامتنع وبانت (قوله اللهم إلا أن يريدي) والفرق أن الخالعة على اتخرج من السكن حق لله تعالى فلا يجوز زنا سقاطه
 والخالعة على كراه المثل حق آدمي (قوله من سلم أو من يسع) لا يتأق في قوله من يسع أي بدون (١٥) سلم فتدبر (قوله أو المال المؤجل

الخ) الحسن الجمل (قوله وهل
 كذلك أن وجب الخ) أي وجب عليها
 قبوله قبل أجله كذا في شرح شب
 وع وبغيره المادونة التي ذكرها
 الشارح صراحة بكون الدين عليها
 أو علبه والمطلب المقام كون
 الدين عليه (قوله وإذا كان لاحد
 الزوجين الخ) الكلام لا في إنما
 يظهر فيما إذا كان لها علبين
 (قوله كالعين والعرض والطعام من
 قرض الخ) لا يعني أن من قرض
 راجع لقوله والعرض والطعام وأما
 العين فلا فرق بين كونها من قرض
 أو بيع وهو مال للمالك قبوله
 وأما الطعام والعرض من بيع فالخ
 لها ما لا يجب قبوله (قوله ليسقط
 عنه نفقة العدة) لكون الطلاق
 حائضاً تاماً والمرأى البائن لا نفقة
 لها في العدة وقوله سواء انقصومات
 أي انقصومات البينة التي قد
 ترتب على التأخير (قوله ويكون
 الطلاق رجعيًا) ويكون عترة
 من طلق وأعطى (قوله فلم تكن
 أسقطت) كأن في العادة حذفاً
 والتقدير قبل يحصل نفع من جهتها
 لأنها لم تكن أسقطت عنه ما لا يدر
 على إسقاطه والحاصل أن قوله
 أولاً فهو سلف برضا أي بره
 نفعاً من جهتها وهو سقوط نفقة
 العدة أو سقوط سواء الانقضات
 ومن كونه قادراً على أن يطلقها

ولم يعطه بالواو على إرغام لئيبه على أن الحرمة في الشبه ليست باتفاق بخلاف المشبه فيها
 باتفاق (ص) وترجمهم من سكنها (ش) أي وكذلك لا يجوز لزوج أن يحال زوجته على أن
 تخرج من مسكنها الذي ملكت فيه لأن سكنها فيه إلى انقضاء العدة حتى لا يجوز لاحد
 إسقاطه لبعض ولا غيره بآنت منه ولا شيء عليها الزوج اللهم إلا أن يريدي أن تعجل بأجرة
 السكن زمن العدة من ماله فيجوز (ص) ويجهل لها ما لا يجب قبوله (ش) يعني وكذلك لا يجوز
 أن يغالها على أن يجهل لها ديناً عليه لا يجب عليه قبوله كالعرض والطعام من سلم أو من
 يسع أو المال المؤجل مع خوف الطريق لأن ذلك يؤدي إلى الحط الضمان وأزبدك فاز وجه قد
 حطت عنه الضمان وزادها العصمة فإذا وقع الخلع فنقل لزوج هو يرذل المال إلى أجله وأخذ
 منها ما أعطاهما كافي المادونة فتقوله وتعجيله مصدر رضاف لفاعله وقوله لها مقوله الأول
 تعدى به بحرف الجر وقوله ما مقوله الثاني تعدى بنفسه (ص) وهل كذلك أن وجب أولاً
 تأويلان (ش) يعني أن الشيوخ اختلفوا في قول المادونة عن مالك وإذا كان لاحد الزوجين
 على الآخر مال مؤجل فغالها على تعجيله قبل محله ياز الخلع ورد الدين إلى أجله اه فتمس من
 جعلها على إطلاقها وقال لا فرق بين ما يجب قبوله وغيره كالعين والعرض والطعام من قرض فريد
 لاحد لأنه يعمل بسقط عنه نفقة العدة وقيل يسقط عن نفسه سواء انقصومات سواء
 الانقضات فهو سلف برضا ويكون الطلاق بائناً أو عليها بعض على خلافه وفصل فقال
 الدين الذي لا يجب قبوله لا يجوز الخلع به كالمير وما يجب قبوله يجوز الخلع على تعجيله لها ذلك
 ولا رد الدين إلى أجله ويكون الطلاق رجعيًا لا يدخل ههنا سلف برضا لانه لا فدر على أن
 يخاطبها بالمال بان يطلقها بلقت الخلع ليسقط عنه نفقة العدة فلم تكن أسقطت عنه ما لا يقدر
 على إسقاطه (ص) وبانت (ش) أي حيث وقع الطلاق على عوض ولو صورة بآنت المرأة تم
 العوض للزوج أم لا في جميع ما مر وما يأتي في صورة واحدة قالها في الجواهر وهي لو قال لها
 أن أعطيني هذا وأشرب وهو يعلم بأنه عرفاً عطته فإن الطلاق رجعي ويستثنى ههنا من قوله
 فيما مر والحرام (ص) ولو بالعرض نص عليه (ش) يعني أن حكم طلاق الخلع بينونة ولو وقع
 بغير عوض يريدي أن يرضى بطلع الخلع أو مافي معناه من لفظ الصلح أو الأبراء أو الانقضاء وأشار
 بقوله (أو على الرجعة) إلى أنه إذا نص على الرجعة مع العوض بان أعطته شيئاً وقالته لطلق
 طلق رجعية فأخذ منها وطلقها فإنه يقع بائناً لأن حكم الطلاق مع العوض بينونة فلا يرجعه
 عنها النص على الرجعة فمثل نصه على الرجعة مع العوض نصه عليها من لفظ الخلع (ص)
 كأعطه مال في العدة على نفسها (ش) يعني أن الشخص إذا طلق زوجته طلقه رجعية فأنها
 دفعت له شيئاً في العدة على أنه لا راجعها قبل ذلك متاعاً في ذلك فله دفع طلاقه ثانية بآنته عند
 خالته لأن عدم الارتجاع عزوم لطلاق البائن فأنما لا أن غيرها من وعند ابن وهب تبين
 بالاولى وعند أشبه الرجعة ويرد لها مالها أو ما قرناه به نحوه للشارح وجعله المواع على كلام

بلفظ الخلع اتفق السلف الذي برضا باعتبار ما روي باعتبار إسقاطه عن نفسه سواء الانقضات فتدبر (قوله نص عليه) أي على انظ
 انظم (قوله من لفظ الصلح الخ) أي كان بقول أنت مصالحةً أو أمراً على أو مقدمة متنى وانظر قول الشارح أنها في معنى الخلع مع
 أن المعنى يختلف الآن يكون أراد أن يعاها استعمالاً في بينونة فيكون خلاصته أنها القاطع نورفت في بينونة (قوله مع العوض)
 فيه إشارة إلى أن قول المصنف أو على الرجعة معطوف على بلاعرض والتقدير أو بعض نص على الرجعة وتوقعه مسئلة على أنه

[illegible]

انزوه لكن التي قاله الشارع هو الذي عليه ما لك وابن القاسم وهو الظاهر حريث وقبح
القبول باللفظ وأما ان وقع بغيره فشكل بأنه كيف يقع الطلاق بغير لفظ وبحاجبان ما يقوم
مقام اللفظ في المالة على القول بيزل منزلته (ص) كيبه او تزويجها واختياره في الزوم
فيهما (ش) هذان باب اضافة المصدر لمفعوله والمعنى أن الانسان اذا باع زوجته او
زوج زوجته طلق طلقه واحدة تامة وسوا فعل ذلك في جماعة أم لا هازلا أو جاداً وبشكل
نكاح الشد يد او لا تزويجها ولا غير ما حتى تعرف وتبينه وصلاحة صحفة بينهما تامة طلة في
السبع ومثله في تزويجه لها واختار الفقيه من الخلاف عدم زوم الطلاق في البيع والتزويج
والهما يورضهما التتبع من قوله واختار عدم زومهما والمذهب القول الاول (ص)
وطلاق حكمه بالالا بلا عوسر بنفقة (ش) يعني أن كل طلاق حكم الحاكم وانابته ناشئة
فانه يصح كوننا ان الطلاق على المولى والعسر بالنفقة فان الطلاق عليهم مارجى كما يأتي
في قوله وتترجعته ان المحل والالفة وفي قوله الرجعة ان وجب العدة يسار ما يقوم بمثلها
وقولنا حكمه ناشئة أي كعب او اضرأ او تنوزر أو نقد او اسلام من أحد الزوجين احتراماً
عمال احكامهم بعبه او بلزومه فانه يقع على مسلمين بائن أو رجعي * ولما أنهى الكلام على
أسباب البينة أخرج من مفاوقه (لا ان شرط في الرجعة) أي لان طلاق طلاقاً رجعياً وشرط
في الرجعة (بلا عوض) ولا غير من أسباب البينة السابقة فلا يثبت بشرطه وهو رجعي
وشرط متى للجهول يشمل بشرطه ونشرطها (ص) أو طلق وأعلى (ش) يعني أن الزوج
انما طلق زوجته وأعطاهاماته مثلاً فانه يكون الطلاق رجعياً (ص) أو صالماً وأعلى (ش)
صورتها ان لها عسر مثلاً فاحذت منه خمسة وتركته خمسة حرة ثم طلقها فانه والحالة
هذه يقع الطلاق رجعياً لان ما تركته من دينها في مقابلة العصة وما أخذته فهو صلح عن
بعض دينها وقبل بائن وصحبه غير واحد فنظر الى ان المسترول في مقابلة العصة ونظر الى ان
الموازي في كل من مسئلة طلق وأعلى وصالماً وأعلى فقال ان أعلى على وجه الخلع وقصد
المشاركة أو سري بينهما ما يقتضي ذلك فإنته وان لم يجر ذلك بينهما فرجعة وتأول ابن الكاتب
ما في المدونة عليه والى هذا أشار بقوله (ص) وهل مطلقاً أو لا إن يقصد الخلع أو بابلان

ثُمَّ قَالَ بَعْدَ طَلَاكِ تَمَكُّنٍ بِنَفْسِهِ وَالْأَهْوِثَاتِ بِتَأْقَاتِ الْهَوِ زَادَ عَلَى تَمَكُّنِ الْحَجِّ وَلَا رَجْعَةَ عَلَيْهِمْ فُهِمَ بَاطِنُ الْكَلِمَاتِ (ش)
ذَكَرَ بَعْضُ شَيْخِنَا (قَوْه) وَلَا عَزَمَ مِنْ أَسْبَابِ الْيَبُونَةِ أَيْ كَقَطْعِ الْخَلْعِ وَالْإِرْوَاقِ الْإِفْتِدَاءُ وَتَحْوِيلُ ذَلِكَ (قَوْه) وَتَرَكْنَهُ خَمْسَةً هَبْ أَيْ
فَقُولِ الْمَصْفُوعَ وَأَعْطَى أَيْ وَأَعْطَى مَوْقِعَ الصَّلَاحِ وَهُوَ الْخَمْسَةُ فَقُولِ الْمَصْنُوعِ فِي بَابِ الصَّلَاحِ وَعَلَى بَعْضِهِ قَوْهٌ وَقِيلَ بَاطِنُ وَهُوَ ظَاهِرُ
كَأَفَادَةِ الْمُخْتَفِينَ وَأَمَّا قَوْلُهُ لَا فِي مَقَابِلَةِ الْعَمَلَةِ فَلَا يَسْقُطُ بِهَذَا يَكُونُ التَّوَابُ وَلَا نَضْعَفُ مِنْهُ أَيْ الرَّجْعَةُ إِذَا رَجَعِيَ مُطْلَقًا كَمَا تَقْدِمُ
فَلَا يَنْظُرُ هَذَا الْخَلْفُ عَلَى عِبِّ أَنْ الْعَنَى أَوْ صَاحِبَ زَوْجَةٍ عَلَى مَا لَهَا عَلَيْهِ سَوَاءٌ كَانَ مَقْرَأًا أَوْ مُسْتَكْرَأًا وَعَاطَهَا شَأْنًا آخَرَ مِنْ مَالِهِ وَهَذَا الْكَلَامُ
يَسْتَجِيزُ لِتَأْمُلَ فَرَاغَ لِحَاجَةِ الْإِلَاحَةِ ذَكَرَهُ وَلَقَانِي كَلَامُ أَوْ حُوسِبَ قَالَ لَيْسَ الْإِرَادَةُ لِهَذَا بِنَاحِلَةِ فَصَالِحِهَا عَلَى إِسْقَاطِ بَعْضِهِ لِأَنَّ الَّذِي
صَالِحُهَا فِي تَقْدِيرِ الصَّمْعَةِ فَهُوَ بَاطِنُ وَاتِّخَاذُ الرَّدَائِهِ وَقَعُ مِنْهُ وَبِنَاحِلَةِ الصَّلَاحِ عَلَى وَجْهِ مَا كَانُوا كُنْ عَلَيْهِ أَوْ كَانُوا لَهَا عَلَيْهِ فَصَالِحُهَا فِي الْخِلَافِ
الْأَوَّلِ مِنْ كَلَامِهِ لَا يَنْظُرُ وَالثَّانِي قُرْبُ (قَوْه) وَفَرَقَ أَيْ فَصَلَ (قَوْه) عَلَى وَجْهِ الْخِلَافِ لِإِضَافَةِ لِسَانِ وَقَوْلِهِ وَقَصْدُ الْإِتْرَافِ عَطْفُ نَفْسِهِ

أي شيء فلا راجعاً وقوله ويرى بينهم لمعنى أى لفظ يقتضى ذلك (قوة وهل الطلاق غيماً) أى فى المثلثين وجمع بعضهم جموعه للثلاثة فقط على ما هو الرضى عند كثير من النحاة أى الجمع التام بلين أى مرجح مطلقاً (قوة معنى الخلع) أى معنى هو الخلع أو معنى الخلع والخلع وقوله لا تشاركه كذا فى بعض النسخ وأو معنى الواو والعطف تفسر وقوله والقصد إلى أى والقصد هنا إلى أو معنى أو لفظي وأوجه القصد إليه (قوة الآن يقصد معنى الخلع) فيه ما تقدم من ظاهر لقوة والقصد اليه هو العبارة حذف والتقدير رأى ويرى بينهم معنى الخلع والتشارك وقوله الذى أى يقصد الذى غير نفسه سواء الخصومات أى الخصومات الستة وذلك لأنه إذا كان لأرجحة لأبى خصوصاً من جهة نفقة ولا من جهة رجع (قوة إرادته بلفظ الطلاق) أى بحيث يكون لفظ الطلاق مستعملاً فى ذلك المعنى وقوله بل معناه أن يجرى بينهما ذكراً أى وأقصد معنى الخلع فقط بقى هذه العبارة العبارة الأولى أنك لا تشاركه فى الطلاق الباش كما رجحنا فمما تقدم انما يكون بلفظ الخلع والأبراء والأقصد أو الطلاق الأن مع الفراهيم ثم شأن تقول قد علمت أن الرجح أمر جرحي مطلقاً وقد علمت قوله وأجرى بينهم معنى الخلع ولا يخفى أنه يصدق هذا اللفظ (١٧) الذى بلفظ الخلع مع أن معنى قال تشاركه وأقصدت

(ش) أي وهل الطلاق فيه راجح أو معرجي منهما معنى انطلق أو انشأ أو كذا والقصد باله
 أم لا أو شيء من جهة فهمه الآن بقصد معنى انطلق بالرفع عن نفسه موهبة الخصومات وبعبارة
 ليس معنى قصد انطلق ارادته بل بقصد الطلاق بل بمضاهي ما يجري بينهما من كذا ما لو قصد باللفظ
 يمكن نزاعه أن لا يكتفي • ولما هي الكلام على التائب وهو الملتزم بالعوض والمعوض
 شرع يتكلم على الموجب بقوله (ص) وهو زوج ج مكلف (ش) أي وهو جيب العوض على
 ملتزمه من زوجة أو غيرها من ج مكلف أي صدور الطلاق من زوج ولو سكن أو أنزله
 فلا يبيح العوض بطلاق صبي ولا يحنثون به بغير نكاحه جبه أي طلاق النكاح أي موهبه
 لا العوض لأن الزوج لا وجب العوض وإنما وجبه ملتزمه زوجة أو غيرها وأما يستغن
 عن هذا بقوله فيما يأتي وإنما يصح طلاق المسلم المكلف لانه راجح ما يوجبهم له لادن يكون
 الموقع هنا عند المفسر من المال ولم تحصل كلام المؤلف الرشيد والسفهاء وهو الذي
 اقتصر عليه المتأخرين وغيره واستظهر المؤلف بالغ عليه بقوله (ولو سفهاء) لانه إذا كان
 أن لا يطلق بغير عوض فيه أولى (ص) أو أولى صغرا أو أوسدا أو غيرها (ش) أي كاي وجبه
 طلاق زوج ج مكلف وجبه أي أيضا ولو صغرا أي صدور طلاق منه كان أولى أو أوسدا أو وصيا
 أو سلطانا أو مقام سلطان على وجه النظر في الجمع والزم الصغر طرفة مائة فقوله أو غيرها
 بالنصب عطف على ما بالواقع حالا ومثل الصغرا فيكون فالنظر أولى وأجيب أن الذي بقوله أي
 الخ من أنه معلوم أنه الأب أو الوصي والسيد ومقدم القاضي وإلحاقهم لأنهم الجبر كما
 في قطع المهر (ص) لأن سفه وسد بالغ (ش) الشهر أن الطلاق بيد السفه لا يسدله
 فلذلك لا يجوز زواله أن يتصلح عنه وسوا كان أولى أو أوسع أو كذلك سيد العبد البالغ لا يجوز
 لأن يطلق عنه لأن الطلاق بيد العبد لا يسد على المشهور وقوله بالغ لبيان الواقع أن غير
 البالغ لا تصف بالسفهاء كقرقي لا ناظر عليه الصغر والرق فقوله بالغ راجع للسنتين

(٣١ - ختمى رابع) السفيه قبل أوله كالفي الخطيب عن التوضيح ولكن قال ابن عرفه ظاهر كلام الموفق كان يقفون والنسب براه
القطع دفع الخلع للسفيه دون ولده ولكن كلامهم في آخر يقبلان القبض الولي يقول الصفه لا كدفعهم لعنه وقد ذكر الخطيب
عن التوضيح ماضيه وأذا خصصنا في خلع السفيه فلا بد أن يشهد المال له بالحق وله ونحوه فإشراح وأما ما دل على السفيه وداعلي ابن
عبد السلام فإن كلامه يقتضي عدم محضه (قوله أو سلفاً أو إلخ) يدخل تحته القاضي ومقدمه (قوله وجه النظر في الجمع) أي ولا يجوز
لهم الطلاق عليه بغير عرض عند مالك وإن القاسم (قوله فالتنظر أوله) وولده المال حاكم أمين يقهمن جن من بعد باوغة ورشدوا ما
الباذاجين قبل بلوغه أو بعد وقيل رشدوا وتصل (قوله لأب سفيه وسد ما إلخ) فلا يجوز زهما الطلع عنهما بفراغتهما أو هما أفضولان
فوجهاهما على السكاح (قوله المشهور أن الطلاق - السفيه) وقوله بعد لأن الطلاق يبدأ بالبعد ظاهر ما أن الخلاف جارو لو كان بغير عرض
ويؤيده ما نقله بهرام حيث قال فالعض السوخ أنزاعاً أولى للبعور وحسن النظر أن يطلق عليهم غيرة؛ ما خلفه جاز (قوله كالأقرب)
أكله لا تصف سفيه خلاصته أن السفيه هو المبالغ الذي يفسع ماله في الشهوات والذات ولو بساحه (قوله لأن المجرع علماء الصغر
والرقى أي لا سفيه ولا احسن أنه لا حاجة لتقييد السفيه بكونه بالغاً لأنه لا يكون إلا بالغاً (قوله راجع للسكتين) لا يجزئ أن أضافت سيد

لما بلغ عن رجوعه لهما الآن ورد أنهما من باب الخلف من الأول للحالة الثاني (قوله وتفصل الخ المرض) مخوفاً م (قوله أوقطع) أي
 نفي عنه الموت حاصل ما في القامان (١٨) ذلك نافذ وجاز فمنا كان المرض خفيفاً أو ما إذا لم يكن خفيفاً نافذ ولم يكن

جائز إلا أن فيه إخراج وارث ولو
 فكانة وأما وأما غير الخوف
 فكانت ولو لم تر مع النفوذ بني
 أن ظاهره أن مجرد الحبس في القطع
 موجب لبيع الخلع وليس كذلك بل
 لا من التقریب كأيضه الشارح
 فيما يأتي (قوله إذا طلق في مرضه
 الخوف) ثم قلت لأن كان غير
 ثلوف كسما لومات منه ولو كان
 حين الطلاق غير ثلوف ثم صار ثلوفاً
 قبل الموت (قوله لأن فرقة الأمان)
 تقوم مقام الطلاق أي تقوم مقام
 فرقة الطلاق (قوله لأنه طلاق) أي
 كطلاق (قوله لم تره زوجه) ولا
 غيرها قال النبي ولو عاد للإسلام
 ثم مات بقبر بذلك ثلوفه ورتبه
 دون زوجته في مذهب ابن القاسم
 لأن الرقة طلاق بائن والإسلام
 ليس مما رجعت فيه عند أشيب
 وبعد ذلك لا نسلم بان عودها
 إليه على الأصل من غير طلاق قال
 الخطيب وما جله النسي غير ظاهر
 وإذا قال ابن عرفة بعد ذكر كلامه
 قلت لا يظهر أن ثلوفه زوجه على
 قبول ابن القاسم أيضاً إذا عاد
 للإسلام لا اختصاص الخمران بها
 حيث يختلف غيرها فالحاصل
 هو ماته الموت في مرضها فصار
 اتهامها كالإتمام الطلاق في
 المرض وأما المطلقة في المرض
 بلنوت أو جذاً فلا تراث وأما المطلقة
 لتزوج في أرثها فلا تراث وأما
 الطلاق بالجنون وإمامه سكهما
 ما هو سواء كان الجنون وإمامه
 منها أو منما نظر عجم (قوله المشهور

(ص) وتفصل الخ المرض (ش) يعني أن المرض مرضاً مخوفاً ومن في حكمه من المحبوس وعليهم
 كحاضر صرف القتال والمحبوس لقتل أو قطع لا يجوز له أن يخالف وجهه ابتداءً ولا فيه إخراج
 وارث فإن فعل فإنه نفذ يقع عليه الطلاق (ص) وورثته دونها (ش) يعني أن الشخص
 إذا طلق في مرضه الخوف ثم مات فيه فإن الرجل لا يرثها ولو طلقها مرضاً لا الذي أسقط
 ما كان سمد لومات الرجل فإن المرأة تزوجه لأنه فارتطفتها من حشمتين الأرث كانت مدخولاً
 بها لم لا تنقضت عدتها وتزوجت أم لا وأما غير الميراث من الأحكام فحكمها فيه كغيرها
 من عدة في المخول بها وعلمها في غيرها بنصف الصدق عليه ولا تصح الوصية لها
 وإن قتله خطأ ورثت من المال دون العدة وإن قتله عدا عدواً لا تراث من مال ولادة
 (ص) كخبره وعلمه في نفسه (ش) التسه في أرثها منه دونه والمسي أن الزوج إذا خسر زوجته أو
 ملكها أو مرض نفسه في مرضه الخوف أو في حصته فاختارت نفسها في المرض فانهت له إذا ماتت من
 مرضه ذلك طالع مرضه أو قصر ولا يرثها إن ماتت هي في مرضه والموضوع أنها أوقعت طلاقاً
 بائن في الخبر والتبلي في مرضه لا رجوعاً ولا غيرها تزوجه نفقه فيه متعلق بعدة في الأخيرة
 وعلمه أي أوقعت فيه كان الخبر والتبلي في المرض أو في العصة (ص) ومولى منها (ش)
 يعني أن الإنسان إذا ألقى في مرضه أو في حصته من زوجه وانقضى أجل الأبد في المرض
 الخوف ولم يأت بالفيضة ولا وعد بها فطلق عليه في المرض ولم يرجع وانقضت العدة في حال
 حياته ثم مات من ذلك المرض فلن ترثها لأنها إذا ماتت هي في ذلك المرض (ص) وملاعة
 (ش) يعني أن الإنسان إذا لا عن زوجه في مرضه الخوف فانهت له ولا يرثها لأن فرقة
 الأمان تقوم مقام الطلاق لا طلاق جاه من سبه ٢ وانقضت وانقضت عدتها في حال الحية
 لا نطلاق الأبد لم يجز وكلام المؤلفين البائن وبصورة وأشار بقوله وملاعة أنه لا فرق
 بين الطلاق والتفريق ولو ارتد المرض لم تره زوجه ولا غيرها فان قيل إذا وجب الميراث في
 اللعان مع كونه فضائفي الرد أولى لأن طلاق الفسخ أقوى منه في حل العصة فلو باب
 أن اللعان خاص بالمرأة فليس بخلاف الرد لأنها تمنع سائر الورثة (ص) أو أحسنه (ش)
 المشهور أن الرجل إذا طلق زوجته في مرضه أو في مرضه دخلت دار فلان متلافاً طالق
 فدخلها في المرض فإنه يلزمه الطلاق وتزوجه وإن ماتت هي في ذلك المرض لم يرثها ففقه فيه
 أي أوقعت الحث عليه فيه سوله كان التعلق فيه أو في العصة أو في أو أحسنه غيرها (ص)
 أو أملت أو عتقت (ش) صورتهما تزوج بكتانية أو بأمة مسلمة ثم انه مرض فطلق زوجته
 المذكور يقولون أنما علمت الكتانية أو عتقت الأمة في مرضه الذي مات فيه فإن هذه
 الكتابة التي أسلت والأمة التي عتقت تزوجه لا تملكه على منعها منه لما عتقت في الإسلام أو
 العتق سواء أملت أو عتقت في العدة أو بعدها (ص) أو تزوجت غير موروثة أو واجاً وإن
 في عصمة (ش) مذهب المدونة أن الرجل إذا طلق زوجته في مرضه وطال مرضه وانقضت
 عدتها ثم تزوجت غيره أن ارثها لا ينقطع منه بل لو تزوجت أو واجاً وطلقة كل منهم
 في مرضه الخوف وطال مرضهم ثم ماوا فانهت ترثهم كلهم ولو كانت في عصمة رجل آخر غير
 المرض (ص) وانما ينقطع بصحة يشه (ش) أي وانما ينقطع أرث الزوجة إذا طلقها في مرضه
 الخوف بوصول صحة بيته ويعلم ذلك من أهل المعرفة بذلك (ص) ولو صرع ثم مرض فطلقها

لم
 أن الرجل الخ ومما قبله ما وازيد عن مالك من عدم أرثها لانتفاء التهمة (قوله مذهب المدونة) يرجع إليهم
 أن للسنة ذات خلاف ورجعت بهر ما هو غير ظرارة مقابل
 ٢ قوله وانما قلنا وانقضت أي قوله وكلام المؤلف الخ كذا هو هنا في نسخ الطبع ولا وجوده في نسخ الخط ومجمله في شرح قوله ومولى منها

(قوله لم تثر الا في عدة الطلاق الاول) لو قال في عدة الطلاق الثاني او اذلاء مطلقا الثاني والمجواب ان العلق لا تثر في عدة النساء لانه لا عدة له والسبب تصديق الموضوع وذلك لانه يجعل في قوته عدة الثاني لا تثر فيها (قوله واشهدت عليه بنية) أي وهو منكر اعلان من شهدت عليه في مرضه بالطلاق وهو منكره فانها تعتمد على طلاق وهل تعتمد من يوم الحكم بالشهادة أو من يوم قالت البينة انه طلق في خلاف ذلك كما بن عرفة والثاني هو المتمد (قوله ولو تزوجت غيره) أي بان انقضت العدة المستأنفة وتزوجت غيره وقوله وتبدي العدة من يوم الاقرار والاثبات لها ولو انقضت كايضا (١٩) (قوله الا ان تشهد بنيه) هذا استثناء منقطع مما تقدم اقرار بدون بينة أو انكار أو علق عليه البينة وأما هذه فهي اقرار وأما على ذلك بينة أي أقر بأنه طلقها من خصوصه وأما على ذلك بينة فيعمل بذلك وان انقضت العدة ولا تثره ان مات من مرضه ذلك ثبت انقضت العدة من يوم الطلاق لو حود البينة (قوله ولا ينافي هذا قوله في العدة) حاصل ماق العدة أنه أقر في حصه بأنه طلقها ولم يقيم بينة تشهد يوم الطلاق فتساقط العدة فالمرأة لاثرت الا اذا مات والعدة المستأنفة باقية فاذا انقضت ومات فلا تثر فالشارع بقوله فتره ان مات من ذلك المرض وتزوجت غيره وتبدي العدة من يوم الاقرار (قوله لكن تعتمد عدة وفاة) أي بخلاف الطلاق في المرض فتعتمد عدة طلاق وقوله فكل الطلاق في المرض ولو كان الطلاق بائنا لا احتمال طلعته في شهادتهم ولو كان حيا وميتا أيضا يوجد عدة وفاة مع شهادة البينة بأفاده في حصته حيث أسندته لخصته والحاصل أن المصلحة مقيدة بأن تبقى لونه وأما لو انفصل قبل موته وعلم بذلك لم تثر (قوله لم يثر) أي ان كانت العدة انقضت (قوله

لم تثر الا في عدة الطلاق الاول (ش) موضوع المسئلة أنه طلقها في مرضه طلقه رجعة ثم خرج منه حصته بنية ولم يرجعها ثم مرض ثانيا فادفعها طلاقا رجعا أو بائنا ثم مات من ذلك المرض فانها لا تثره الا ان يبق من عدة الطلاق الاول بقية لان الفرض ان الطلاق رجعي ومات في العدة فتره فان لم يبق من عدة الطلاق الاول بقية فانها لا تثره بالطلاق في المرض الثاني لانه طلاق مردف على الاول وقدرت التهمة في العدة ودليل كون الطلاق الاول رجعا قوله فطلقها اذ لو كان بائنا لم تدفع عليه طلاق المرض الثاني وهذا ما لم يكن ارجعها بعد حصته ثم مرض فطلقها رجعا أو بائنا فتره ان مات من مرضه الثاني وعلم كونه مرضا من قوله ص (ص) والاقرار به فيه كائنا به والعدة من الاقرار (ش) يعني ان الشخص المرض اذا أقر أو شهدت عليه بنية بايقاع الطلاق في زمن سابق على مرضه بحيث تنقضي العدة أو بعضها فيه فان ذلك بمنزلة انشاء الزوج الطلاق في المرض ولا عبرة باسناده لقدر السابق بالاقرار أو البينة ولو ارجعت فتره ان مات من ذلك المرض ولو تزوجت غيره وتبدي العدة من يوم الاقرار أو الشهادته ولا يصح في انقضائها أو بعضها لانها حقة ولم يرتها هو ان انقضت على دعواه الا ان تشهد بنيه فيعمل على ما رخصت البينة في العدة وفي الاثر ولا ينافي هذا قوله في العدة دورته فيها أي في هذه العدة المستأنفة خاصة لان انقضت لان المقرها من مرضه وهناك صريح (ص) ولو شهد بعلمه بطلاقه (ش) يعني ان الشهود اذا شهدت بعد موت شخص على طلاقه زوجته مطلقا أو بائنا أو رجعا وانقضت العدة على حسب تاريخهم فان الزوجة تثره أبدا كما أفاده بقوله (فكل الطلاق في المرض) لما علم لكن تعتمد عدة وفاة والموضوع أن الشهود عند زواجهم اذ لو كانوا حاضرين بطلت شهادتهم بسكوتهم ولو سككتهم المنة وشهدت البينة بعلمه بطلاقها لم يثرها وانظر الفرقين مونه وموتها في الشرح الكبير (ص) وان أشهد به في سفر ثم قدم ووطئ وانكر الشهادته فرقوا لاحت (ش) أي بان أشهد الزوج بالطلاق الثلاث ودونه أي بانثائه أو بالاقرار به في سفر ثم قدم ووطئ وانكر الشهادة فرق الحاكم بينهما لانه مزمع مدعي الشهادة ولا نسما على حكم الزوجية حتى يصح بالفرق دليل ان العدة من يوم الحكم بالفرق لانه كالفرق بالزنا الرابع عنه (ص) ولو بانها ثم تزوجها قبل حصته فكل الزوج في المرض (ش) يعني ان المرض انطلق وزوجته مطلقا بائنا ثم تزوجها في ذلك المرض حكمه حيث تحكم من تزوج اجنبية في المرض فيكون فاسدا وفساده لعقله لانه من ادخال الوارث فيفسخ قبل البناء بعده ولها الاقل من المسمى وصدان المنزل من الثلث ويجعل الفسخ الآن صحيح المرض كما مر فالتشبيه لافادة الفسخ ولو بعد

وانظر الفرق الخ) الفرق ان الشهادة يجب الاعذار فيها والشهود عليه وقد مات ذلك لموته فوجب ان تثره لا احتمال ابدائه لمطعنا فيها لو كان حيا وانما كانت المنة ففسدا أعذر له فيها فلم يسد فيها لمطعنا فوجب ان لا يثرها (قوله واشهد أن الزوج به) أي بأشباع الطلاق وهو بائن أو رجعي وانقضت العدة وأما لو كان رجعا لم تنقض العدة وادعى انه قو بهذا الوطء الرجعة فانه صريح ارجعها (قوله لا نسما على حكم الزوجية) وقيل لا يجوز عليه التيسان (قوله ولانه كالفرق بالزنا الرابع عنه) فانها عدة الطلاق بمنزلة الاقرار بالزنا وانكاره الشهادة بمنزلة الرجعة ولا ينجي بعده الا ان يشتر بأن هذا لا يظهر في الشهادة على الانشاء (قوله قبل حصته) صادق بان يثير في أول مرضه وبأن يزوجه في آخر مرضه (قوله حكمه حيث تحكم من تزوج الخ) أي فلا يزم تشبيهه بالنسب بنفسه

(قوله ولم يجز خلع الرضة) مرضا نحو فأى يحرم عليها وكذا عليه أيضا لامعين لها على ما قلصت واستعمله هنا في إثباته العصمة وقوله وهل رد القاهر كما قال بعض ان هذا الرادى على ما قلص بمعنى المال الخالق به والحاصل ان الخلع ههنا من (قوله أو الجواز لارنه الخ) قال بعض الشيوخ هذا هو الذى ينبغي التعويل عليه (قوله واستفيد عمن عن المدونة انها لا يتوارثان على كلاً القولين) انما الذى مر على القول الثاني الاول لان الاول ما فيه التصريح بالعدم كونه لا يرثها ويجب بان عدم ارثها منه يعطى من كونها طالبة لفرار لانها خالته (قوله فيوقف جميع ما خالفت به) أى لا قدر الارث خاصة وان احتاجت للانفاق منه أخذته وان تلف فهو منه ان كان معينا وما ذكر من وقف جميع ما خالعت عليه فهو لا في الحسن والخطاب وهو الصواب كما أفاده بحشى نت وقال نت ومن تبعه بوقف قدر ارثه ما خالعت به من نصف (٣٠) وربع وهو خلاف الصواب ومعنى ابقائه أنه يتوقف عنها بوقف تحت يدا من

البناء وماع من الصدق وأما الميراث فله ثابت لها على كل حال بالنكاح الاول فان قبل علقه ففسخ نكاح الرضى وهي ادخال الوارث من نفسه ههنا الثبوت الارث لها على حكل حال فلا جواب ان الارث الذى هو ثابت لها تقطعه العصمة البتة فانها اذا حصلت العصمة انما يكون بالتزويج المذكور وحشده فقد وجد موجب ففسخ هذا النكاح (ص) ولم يجز خلع الرضة وهل رد أو الجواز لارنه هو موته أو بوقف اليه أو بالان (ش) اعلم ان ما كانا قال في المدونة ومن اختلفت في مرضها وهو صحيح بجميع ما لها لم يجز ولا يرثها وقال ان القاسم فيها وأنا أرى انها اذا اختلفت منه بأكثر من ميراثه منها فله قدر ميراثه ويرد الباقي لغيره اذا اختلفت منه بغيره فله ميراثه فذلك جائز ولا يتوارثان واختلف هل قوله ما خالفت والد به ذهب ان الميراث وان نافع وعليه فقوله لم يجز أى يبطل جميعه ويرد ما خالعت به لها أو لورثتها أو وفاق وهو ما ذهب اليه عياض والاكثر وعليه فقوله ما لم يجز أى لم يجز القدر الزائد من الخالع به على ارثه أى انه يبطل القدر الجواز لارنه مما خالعت به هو قد أشار المؤلف الى تأويل الوفاق بقوله أو الجواز لارنه واستفيد عمن عن المدونة انها لا يتوارثان على كلاً القولين فقوله أو الجواز لارنه أى لو خالعت وما كان قدر ميراثه فله وقوله وتصبر بمجاوزة الخلع به لارنه وعدم مجاوزة به هو مرسوما لا يوم الخلع فيوقف جميع ما خالعت به على موتها بالنظر هل هو قدر ارثه أو أقل أى لو خالعت فباخذ ما زاد فريده (ص) وان نقص وكيله عن ميماء لم يرث (ش) يعنى اذا خال الزوج ولو كيله خالعت في زوجتي بميراثه لغيرها بميراثه فان الخلع لا يرث ولا يقع الطلاق لان الوكيل معزول عن ذلك الآن بقوله الوكيل أو الزوجة فيسأل من اذا اخلت الوكيله في الخالعة في زوجته أو اطلق زوجته في الخالعة عن نفسها فنقص الوكيل أو الزوجة عن خلع المثل فان الزوج يصف حينئذ انه انما اراد ان يخل المثل ولا يرث الخلع ولا يقع الطلاق الآن تتم له الزوجة أو الوكيل خلع المثل فيزيمه الطلاق حينئذ يحصل المهر حيث لم يكن مستفتيا ولا قبل قوله بلايين ومحل كلام المؤلف اذا قال ان اعطيتني ما خالعت به أو دعوتني الى الصلح معسرا وأما وقال لها ان دعوتني الى صلح التكرير فيزيمه ما أنت عليه

على ما قاله في الجواهر وهو ظاهر المتن والذي في المدونة فانه يبقى بيدها ولا ينزع عنها فتصرف فيه بنسح وشراء ونفقة بالمعروف وان كان معسرا فاقضت عنه لانه معسرين رضى والمعتد كلام المدونة فيجعل قول المصنف ووقف على ان الزوج لا يمكن منه ووقف عن اخذها الموت (قوله الى موتها) قال في معين الحكام وان قلنا ان الموت ووقف فان صحت اخذته وان ماتت كان ذلك من الذى كان سببا وعلمت له من مال وفيما خالعت به هو ما لم تعلم ما لم يجاوز ذلك المسمى فلا يراد عليه لانه رضى به والحاصل انما ان صحت نفقا خلع على كل حال سواء قلنا باعتبار يوم الخلع أو يوم الموت بقصد الميراث أو أكره على قول ان القاسم تقدم ان الاكره على انه تفسير لقول مالك فعلى المؤلف المؤاخنة في عدم الاقتصا عليه وتقدمه تأويل الاقرب قول مالك بخلاف لان القاسم وأنه يبطل على كل حال وان كان أقل من الميراث وان صحت

قال ابن رشد وجهان ما خالعت به اذ ان اخذ الزوج من رأس ما لها عشت أو مات وهو جوريين ولو وجب ان يبطل وان كان أقل من ميراثه (قوله وان نقص) ظاهره ولو قل النص والزواج باع وقد كرفى الو كذا انه لا يقتصر النص في البيع حيث قال أو يبعه باقى (قوله حيث لم يكن مستفتيا) بأن دفعته اليه لغاى (قوله ومحل كلام المؤلف) أى فى الصورة الثانية (قوله اذا قال ان اعطيتني ما خالعت به الخ) أى لا يصح جعله على واحد من صورتين أما الاولى فانه بمنزلة قوله ان اعطيتني خلع المثل فليس من الاطلاق فان اخذته أقل من خلع المثل لم يرثه طلاق ولا يمين عليه وأما الثانية فسلان الحركه فانه ان اعطته قدرا ولو خلع المثل وقال ما اردت الانصف ما قال أى وما زاد عليه فانه يحلف ولا يرثه طلاق ولا يصح جعله على ما زاد الخلع ان دعوتني الى صلح غلظت فانت طالق فانه يرثه الطلاق لما دفعته من قليل أو كثير ولا عبرة بما يقول ولو حلف عليه وحيث ثبت تبين جعله على ما اذا قل لها خالعتي على حال كما يشبهه كلام اللواق

(قوله وان زادو كملها الخ) ظاهره سواء أسند الوكيل الاختلاع إلى نفسه أو إلى الأولاد إلى نفسه ولا يهاوهم خلاف المنقول في قبيد إذا أسند الاختلاع إليها بقوله خالعة خالعة على مائة دينار منها أو إلى نفسه ولا إليها كقوله خالعة خالعة على مائة دينار وأما لو أسند الاختلاع إلى نفسه كقوله خالعة خالعة على مائة دينار مني أو قال أشتري من عمتي بكذا فإنه بمنزلة المسمى أي أسنده إلى زوج فله صاحبها وهو امرت والبيان وظاهر كلامهما أن هذا مخرجها إذا قامت وفيها إذا طلقت (قوله ورد المال الخ) وكذا يسقط عنها ما التزمت من رضاء ولها أو نفقة جل أو اسقاط حضانة (قوله ويحل الخ) محل بدقوله وإن شاء فارقها أي وإن شاء فارقها ويحل له ما أخذ منها (قوله ولا يحل له ما أخذ منها) عند المضاربة (قوله الآن تشبهه وأخالف أمره) استثناءه منقطع تأمل (قوله يمينها مع شاهد الخ) أي إذا كانت الشهادة على القطع وأما على السماع فقبه قولان واقتصر ابن عبد (٢١) السلام على أنه رد المال بشهادة واحد على السماع مع البين وظاهر ما يأتي

في الشهادات أن رد المال بشهادة امرأتين على السماع ضعيف (قوله وفقد كره ز) ونقصه الاستبراء هناك على خلاف حقيقته المذكورة في باب الصلح ونقصه الاستبراء ادعاء الشهادة وذلك كأن تقول المرتبة لعمارة مثلاً أني بنسبة على ضرطي وإنما أريد أن أحلله وأقرت بعدم الضرر فإذا أسقطت هذه البينة قلها أن تعيها لتبينه الضرر ولا يقال أنها مكتبة لها انتهى (قلت) وأسقط من تصوير المصلحة ما بدقوله وأقرت بعدم الضرر وهو أن أسقطت بينة الضرر فليس بمتزمة لذلك وقوله فإذا أسقطت هذه البينة أي بينة الاستبراء وإذا كان لا يضرها اسقاط بينة الاستبراء فلا يضرها اسقاط بينة الضرر ولكن يشترط

ولو زادوا كملها الخ (ش) يعني إن الزوجة إذا قالت لو كملها خالعة على زوجي بعشر مثلاً فزاد على ما تمت فأوعى خلع المثل أن أطلقت فإن الخلع يلزم ويقع الطلاق على الزوج ويلزم الزوجة ما تمت لو كمل فقط والزائد على ما تمت أو على خلع المثل على وكملها (ص) ورد المال لشهادة السماع على الضرر (ش) يعني إن المرأة إذا ادعت بعد الخالعة أنها خالعة إلا عن ضرر ودوا قامت بينة سماع على ذلك فإن الزوج يرد ما خالعهها وبانت منه ولا يشترط في هذه البينة السماع مع الثقات وغيرهم بل لو ذكرتها بيمينت عن أن تقبل شهادته كالخدم وغيرهم حصل على شهادتها ما أل في الضرر ولها أي الضرر الذي خالها التلحق به فليس من الضرر تأديبها على ترك الصلاة والفعل من إجابة فلن شاء أسكنها وأدبها ويحل له ما أخذ منها وإن شاء فارقها ولا يحصل له مضاررتها إذا علم منها زنا حتى تقسدها وما إن القاسم عن حاله ولا يحل لها أخفها الآن تشبهه وأخالف أمره (ص) ويمينها مع شاهد أو امرأتين (ش) يعني وكذلك رد الزوج إلى المال لخالعه به إذا طلمت على الضرر شهادتين ههنا على الزوج بأنه يضرها حيث خلعت معه موثلاً للشاهد المرأتين (ص) ولا يضرها اسقاط البينة المسترعية على الأصح (ش) المراد بينة الاستبراء البينة التي استرعاها الضرر رأى شهادتها بالضرر يعني إن الزوج إذا شهد على زوجته أنها خالعة إلا عن ضرر وانما أسقطت البينة الشاهدة لها بالضرر فإنه لا يضرها ذلك الشاهد ولا الاسقاط وتقوم بينها ما طلق الموثق الاستبراء ما خال على خلاف حقيقته المذكورة في باب الصلح ولو قال ولا يضرها اسقاط بينة الضرر لكان أظهر وبه فهمته أنه لا يضرها اسقاط البينة المسترعية المثل على كور في باب الصلح وقد كره ز هنا وجعل كلام المؤلف عليه ما فطره في الشرح الكبير مع ما رده عليه (ص) وبصكونها بائناً لارجعية (ش) فدخلت أن العوض الذي تدفعه المرأة في الخلع إنما هو عوض عن المحلل العصة فإذا تمت بعد الخلع أنها كانت مطلقة قبل الخلع طلاقاً بائناً فانما يرجع فمادفعته إلى الخلع لم يصادف محلاً بخلاف ما لو كانت مطلقة طلاقاً رجعيًا أو العدة ثم تنصظ ظن الأترجع في العوض لأن الخلع مصادف محلل للزوج عصمتها ولو طلق طلاقاً لان رجعية زوجة (ص) ولو كونه يقسح بلا طلاق (ش) يعني إن المرأة التي شخس تكاها بلا طلاق بأن كان جماعاً على فساد كالتكاسة أو المحصرم إذا نكحها زوجها

النص على أن اسقاط بينة الاستبراء لا يضر أن اسقاط بينة الضرر لا يضر وذلك لأنه زعموا يقال إن بينة الضرر سقطت إذا استقبلت لها في الخصم عن اسقاطها منسوخة وهي استبراء وانما لا يثبت بمتزنية لا عاقلها أو بآينة الاستبراء فليس لها في الخصم عن اسقاطها منسوخة فلا تسقط باسقاطها إلا ما تقول كالمه منسوخة في الخصم عن اسقاط بينة الضرر عما ذكر لها منسوخة أيضاً في الخصم عن اسقاط بينة الاستبراء بالإستبراء في الاستبراء فثبتوا بهذا وبه فهم من كلامهما أنها لا تسقط كل بينة تشهد لها بما في ما أقرب به من البواع وعدم الضرر إن ذلك لا يضرها قال الثاني قوله المسترعية هو في النسخ مرسوم بالباوة فاعلم أن ألف ألف إذا تجاوزت ثلاثة أسرف ولم يكن قبلها باوة سمحت ما منطلقاً سواء كانت من ولو أوعى أن هذا هو الراجح من أقوال ثلاثة وهما كذلك فترسم بالياء وتقرأ بالالف وقراءته بالياء لمن غشى يقرأ بها لعل به لخط والرسم (قوله بأن كان جماعاً عليه) وأما

المختلف فيه فلا يدخل فيه لكونه بطلاق وأما خلع الملكة فخاص ويكوت من أهدار المباحة لها ولا تنفذ بمجهول (قوله وأولعب خياره) مثله ما إذا كان بهما ثلثه (قوله على المشهور الخ) أي ترجع عليه على المشهور ومقابله ما قاله ابن المواز لا ترجع وهو ما أشار إليه سابقا بقوله ولو طلقها أو مات الخ (قوله غير معول عليه) أي أو يحمل على عيب خيار بالزوجة فقط أو يحمل على طلاق ليس بخلع والمعارض مع قوله طلقها لأنه شامل للخلع وغيره فذا حمل على غير الخلع لا معارضة (قوله ولزمه طلقان) واحدة بالخلع وأحدتة بالخلع فان قيد بالثنتين لزمه ثلاث واحدة بخلع واثنين بالخلع (قوله فأن طلق ثلاثا) ومنه أنت طالق اثنتين وكان طلقها قبل ذلك واحدة أو كان واحد طلقها قبل ذلك اثنتين أو قال لغرض مدخول بها أن خالعك فأن طلقك ثم خالعا على يده في ذلك كله لينوتها بالثلاث وبالواحدة في غير المدخول (٢٣) بها (قوله والقاعدة أن المعلق والمعلق عليه الخ) فلا يمكن للخلع محل يقع فيه

وعبارة أخرى التقدير وقوع المعلق قبل وقوع المعلق عليه ولا يظهر ذلك لأن المعلق مسبب والسبب مع السبب إلا أن يقع في زمن واحد أو للسبب بعد السبب (قوله صادق بصورتين) بل وصادق بصورة أخرى وهي ما إذا قال إذا خالعك فأن طلق طلقين فإنه يصح الخلع وإن كان قولها المصنف ولزمه طلقان لا يشهد بذلك لأنه يراه في نفاذ الحاشية ثلاث مع صحة الخلع لأن الخلع لا ينفى إلا وقوع مع الثلاث تسد (قوله وجاز شرط الخ) ما ذكر من أنه لا نفقة العمل قول ماك وقال ابن القاسم وابن المبشور والمفسر والخزوي لها نفقة الغني هو أحسن لأنهما حقان أقضت أحدهما وبني الآخر الصلح وقاله مصنفون وهو الصواب (قوله فتسقط نفقة الحمل) ولا تدخل الكسوة في النفقة في هذا الفرع كما دل عليه كلام أبي الحسن وأقضى الناصر لقائي بخولها (قوله فان نفقتها ما دل عليه

على مال أخضعها فانها ترجع فيما أخضعها له عدم ملكية الزوج للعصمة (ص) وأولعب خياره (ش) قد مر إن العيب الذي يثبت به الخيار هو البغوت والجذام ونحوهما فإذا خالع الزوج زوجته على مال أخضعها ثم تبين أن به أحد هذه العيوب الأربع فأنها ترجع عليه عما أخضعها منه لأنه كان لها أن ترد به غيره وعرض على المشهور وأما لو كان العيب بها فأنه لا يرد ما أخضعها في المخالعة لأنه أن يقيم على النكاح وما حرر في قوة ولو طلقها أو مات ما تم طلع على موجب خيار فكالعدم غير معول عليه (ص) أو قال إن خالعك فأن طلق ثلاثا لا لم يقبل ثلاثا ولزمه طلقان (ش) يعني من المواضع التي يرد فيها المال للزوجة إذا قال الرجل لزوجته إن خالعك فأن طلق ثلاثا ثم خالعا على مال أخضعها فأنه يرد لها ما أخضعها من عدم استحقاقه لأنه على طلاقها ثلاثا فاعلى خلعها والقاعدة أن المعلق والمعلق عليه يقعان معا في وقت واحد فلم يقع الخلع قبل الطلاق الثلاث ليسحق به المال وأما لو قال إن خالعك فأن طلق ولم يقبل ثلاثا ولا غيره أو قال واحدة ثم خالعا على مال أخضعها فأنه لا يرد لها شي من ذلك وقد ملكه ولزمه طلقان واحدة بخلع وواحدة بالخلع فقوله لأن لم يقبل ثلاثا صادق بصورتين كاسم (ص) وجاز شرط نفقة ولها مدترضا عنه فلا نفقة العمل (ش) المتبادر من كلامه أن المرأة المخالعة حامل ومرضع فخالعا على أن عليها النفقة مدترضا عنه فلا تسقط نفقة الحمل ولا يصلح أن يكون هذا مرادا لأن نفقة الحمل لا تسقط بالمخالعة على نفقة الرضا في هذا الفرض وانما مراده ولها من بصره ولذا أي أنه خالعا على نفقة ما تملكه مدترضا عنه فان نفقة مدترضا عنه لا تسقط عنه ولو قال المولى وجاز شرط نفقة ما تملكه مدترضا عنه فلا نفقة لها في جملتها (ص) وسقطت نفقة الزوج أو غيره وإن اشترط (ش) يعني أن الزوج إذا خالع زوجته على أن عليها نفقة أو نفقة فولد الكبير أو الإجنبي واشترط عليها أن تكفل ولها مدترضا عنه على مدترضا عنه فسقط ما ذكر عنها ولا يلزمها ولا فرق بين كون الشرط منه عليها أو منها عليه وما ذكره المؤلف في هذه المسائل هو قول ابن القاسم وروايته عن ماك وقال المفسر والخزوي وابن المبشور وأشباه ابن نافع وسهون لا تسقط وصوبه جماعة من الشافعية حتى قال ابن لبانة أن الخلق كله على خلاف قول ابن القاسم وروايته عن

قسط عنه) أي من يوم الخلع فإذا طلقها رجعت وهي حامل ثم بعد شهر مثلا خالعا على رضا ما تملكه رجعت ماك عليه بنفقة الحمل بعد الطلاق الأول وقبل الخلع كما في سماع ابن القاسم وعليه ابن رشد لأنه وجبت نفقة عليه مدة الشهر فلا تسقط عنه إلا بما يسقط عنه الحق انتهى (قوله وسقطت نفقة الزوج الخ) قال عجم وظاهر أن نفقة الزوج أو غيره تسقط سواء وقعت المخالعة على واحد أو مع نفقة الرضا وهو كذلك كما في بعض المدونة وانما جاز على مدة الرضا ولزمه مدترضا عنه أو مستقلى على ولها الكبير مع وجود الشرط في البيع لأن الرضيع قد لا يقبل غير أمه ولا نرضاع فقد يصعب عليها حبس ما أت الأب وهو معدم وفي عب أن صورة المصنف أن خالعا على رضا ولها وعلى أن تنفق على الخالعة إذا لم يرضعها أو إذا فسدت نفقة الزوج المضانة للرضا في الشرط وأما لو لم تكن مضانة لرضا ولها وقد رها بمقتضى كونه فهو جاز (قوله وقال المفسر والخزوي) لأنك أن المفسر والخزوي فالأولى حذف الواو كما أنه يبين شيوخنا

(قوله وقيد الضمى الخلاف الخ) أى الذى بين ان القاسم وغيره الذى هو فى غير الاشياء كايستغل من مبرام (قوله فان مات الخ) الحاصل ان الكلام فى نفقة الاجنبى أو الزوج أو الكبير أى الذى ليس بربيع لافى نفقة الولد فلا ينسب ذكر هذا الكلام فى هذا المحل وحاصل الجواب ان يقرض الكلام فيما اذا اشترط نفقة الولد الصغير والزوج بما علمت من كلام عجم ويحصل هذا الكلام على ما اذا لم يجر عرف بالاسقاط بأن جرى العرف بالرجوع أو لم يجرى من ذلك لأن قول المصنف كونه تشبيه فى السقوط وهو محمول على ما اذا جرى العرف بالاسقاط والارجع عليها بصفة نفقة المدة كما شهد أو الحسن على المدونة (قوله ويسقط عنها ذلك) أى حيث كانت عادتهم ذلك والارجع عليها بصفة نفقة المدة كما يفيد أو الحسن ومثل الموت (٢٣) استغنى فى قول الجولن (قوله فانه يؤخذ الخ) أى ويوقف ولا يأخذ الأب

لا احتمال موت الولد فكلما مضى أسبوع أو شهر دفع من ذلك فان مات الولد فالتاخر رجوع المال لورثة الأم ومومتها (قوله فلو انقطع لبنها) حقيقة أو حكما بان نقص عن كفاية الولد (قوله الا لشرط) وشبهه العرف وينسبى رجوعه لقوله وان مات وما بعده وتقدم الشرط لانه كالعرف الخاص عند تعارضهما (قوله ولا يحمل الخ) عطف تقسيمى قال القاتلى تعبيره بالنفقة أو فى تعبير من غير بلغة الفون تعبير من غير الاجارة لان الاجارة إنما تكون على شئ معلوم والنفقة تشمل البعثة على تحصيله والنفقة عليه بعد تحصيله لا على الزوجة فزوجها من ملكها وضمانها بالنفقة عليه اذا علمت ما قرناه فلا مانع من حمل النفقة فى كلامه على حقيقةها وبجازها انتهى فتبين لصور كلام شارحنا (قوله لا نفقة حين) أى عام حين وقوله لا أى لكن بعبد وضعه والاستثناء منقطع لانه لا يسمى حيناً بعد وضعه فقبله نفقته أى أبرر رضاءه (قوله وأجبر) أى

مالك وقال غير واحد من الموقنين والمحمل على غير قول ابن القاسم لان غاية ذلك انه غرور وهو حازر وقيد الضمى الخلاف بما اذا وقع الخلع غير مقيد وأما لو قيد ذلك بمدة معلومة مات الولد أو عاش لحازر عند ان القاسم وغيره فان مات الولد أخذ الأب ذلك مشاهرة أو سكن ظاهر كلامهم ان كلام الضمى مقابل وان الخلاف مطلق (ص) كونه (ش) تشبيه فى السقوط والمعنى ان الزحل اذا خلع زوجته على ان ترضع ولها وتنفق عليه مدة حولين من يوم الوضع تحت الولد قبل تمام المدة فان الزوج لا يرجع عليها بما يقى من المدة يسقط عنها ذلك (ص) وان ماتت وانقطع لبنها أو ولدت ولدين فعليها (ش) الموضوع بحاله أنه حالها على أن تنفق على ولدها منها وترضعه مدة حولين فان مات قبل تمام المدة فانه يؤخذ من تركها ما يصرف على الولد فى نفقته ورضاعه الى تمام المدة لان ذلك دين ترتب فى ذمتها فهو كسائر الديون فان مات الولد رجع المال لورثة أمه ومومتها فان لم تحفل المرأة بشأن نفقة الولد وأبرر رضاءه على أبيه فلو انقطع لبنها فانه يرضعها الى تمام المدة وكذلك يرضعها الولد ولدين فأكثر ان ترضعها وتنفق عليها الى تمام المدة فتقوله فعليها يرجع للسائل الثلاث فان جازت عن نفقة الولد أو عن نفقته انفسها اتفق الأب وبه انما أسبرت (ص) وعليه نفقة الابن والشارد الا لشرط (ش) يعنى الزوج فانما خلع زوجته على عبدها الا بق أو يعبرها لشارد فان أبرر رضاءه أو اجلس على ذلك على الزوج لا يملكه بغير دفعه الخلع وزال ملك الزوج عنه ما لا أن يكون الزوج اشترط ذلك عليها (ص) لا نفقة حين لا بعد تزوجه وأجبر على جمعه مع أمه (ش) يعنى ان نفقة أم الحنين تكون على الزوجة حيث كانت مع أمه بطن أمها لا من تزوجه من بطن أمه ثم تكون على الزوج أى أبرر رضاءه لا يملكه بغير دفعه الوضع وصار فى ملكه ويجب الزوج والزوجة على جمع الحنين مع أمه بان يبعدها من شخص واحد أو يشتري أحدهما من صاحبه ولا يكتفى بجمعهما فى حوزة لان التفرق هنا يعرض (ص) ونفى نفقة ثم لم يبد صلحا قولان (ش) يعنى انه اذا خالعهما على ثم لم يبد صلحا أو لم تظهر بالكلية هل نفقتا ليد أو الصلاح من شئ وعلاج على الزوج لان ملكه قد تم ولا يشترط فيه أو على الزوجة لتعذر التسليم حينئذ شرعا قولان ليشوع عبدا الحق ولو عبر بقوله لم تطبق بل لم يبد صلحا لكان أخصر (ص) وكشف الحاطة (ش) أى كان قطعه شياً على وجه يفهمه انه فى نظره المعصية ويقبل فلابد على قبول ذلك كان تكون عادتهم انها اذا خلع سوارهما من يدها ودفعته أو أخرجه من الدار ولم ينهها له طلاق وكان تدفع له

وأجبر كل من المالكين على جمعه مع أمه (قوله لان التفرق هنا يعرض) أى لان بعده عن أمه يعرض فلذلك جبر على جمعهما بعد ذلك فى الملك وأما لو كان يعرض كعبته فانه لا يجب بجمعهما فى الملك بل يكتفى بالجمع فى الحوزة (قوله أو لم تظهر بالكلية) ظاهره انه هذه الصورة خارجة عن المصنف مع انها داخله فى كلام المصنف (قوله قولان ليشوع عبدا الحق) الظاهر القول الاول فان دنا ولم يخرج بعد بدوه لكافة فعله أخر أخذها الا لشرط (قوله ولا يفعل فعلا) الفعل فى المقام النسبة لزوج عدم التبع بمعنى الكتاب ذلك (قوله) وأخرج من الدار) كذا فى نسخة ما أو كما يشير الى صورة من صورة التبع وهو الطلاق وان كان سابقا للكلام فى الخلع فتقوله كان تكون عادتهم هذه صورة التبع وقوله أو خرج الخ صورة الطلاق وقوله لو كان تدفع لهما هذه صورة تعلق وقوله أو يخرج خفرة

صوره للطلاق وقوله ويقبل منها ذلك عاجل لقوله وكان تنفعهم لدرهم وقوله أو برد الحفر قد جاع لقوله أو تنصرف حفره ويكون القسمل
 الصادر من الزوج هو عدم المنع أي الكتمان المنع ويجوز أن تكون أو في قوله أو خرجت بمعنى الواو وقوله أو تنصرف حفره أو بمعنى
 الواو وقوله أو برد الحفره أو بمعنى الواو وعلى هذا عبارة شب ونسبه فإن كانت عاتيمه أنه إذا حصل منه ما يفيظها وأخرجت سوارها
 من يدها ودفعته له ونرجعت من الدار لم يجمعها منه طلاق وقال في قوله أو تنصرف حفره بالواو لا وبالراء وهو الراء المعروف عندنا (قوله
 وعرفه بالخ) الأولى أن يقول وعرفه بطلان ما ذكره ليشمل جميع ما ذكر من الطلغ والخروج من الدار وما بعده واعلم كما أنه بعض
 شوخنا أن الفعل لا يفعله طلاق وقصد به الطلاق ما لم يخرج عرف باستعماله في الطلاق والأوقع به الطلاق فإن صاحبه عوض فهو بائن
 والأفهورجي (قوله وما رواه الخ) لا يخفى أن تلك الأئمة المتقدمه يقع الطلاق بمجرد حصول المعلق عليه فلا يتأخر ما ذكره من
 الالتزام أو الوعد وقوله وانما مناط الحكم لوجود المعلق عليه مفيد للعلم أن ما لا يتأخر الالتزام والوعد الالتزام والوعد انما
 ما ثبت في نحو فارقك الخ (قوله وانما مناط الحكم الخ) لا يخفى أن هذا يشكك على قوله وما رواه الخ (قوله لا بد من القبول ناجزاً) مثلاً
 بأن يقول لها إن أفضيتي كذا فأتى طلق فقول أفضيتك وتقبض فصلي هذا إذا لم يقع قبول ناجز بالجلس ووجد المعلق عليه بعد
 المجلس مرة مرة على عدم الترك فإنه لا يقع (٣٤) طلاق عندنا فصور ثلاث وجود القبول والمعلق عليه بالجلس ناجز من فخلع

دراهم أو تنصرف حفره ويقبل منها ذلك أو برد الحفره أو عرفه ما لا لا الحفره والدفن على ما ذكر
 (ص) وإن علق بالقباض والاداء لم يخص بالجلس الاقرينة (ش) يعني أن الزوج انما قال
 لزوجته إن أفضيتي كذا فأتى طلق أو قال لها إن أدبتني كذا فأتى طلق أو أذنتي أدبتني
 فقد طلقك لم يخص إباحتها أو أدائها بالجلس أي التي قال لها فيه ذلك القول بل إذا أفضيته
 أو أدت إليه عاظمه منها فإنما تطلق منه ولو بعد المجلس ما لم يطل بحيث يرى أن الزوج لا يحصل
 التملك إليه اللهم إلا أن تقوم قرينة تدل على أنه أراد المجلس فإنه يعمل على تلك القرينة والواو
 في والاداء بمعنى أو وقوله لم يخص بالجلس وما رواه الخ يدل بأن الزوج البيئونه لا يأتي
 التفصيل إلا في قوله إن فهم الالتزام أو الوعدان ورطها فالتمسير في قول المؤلف لم يخص
 لا دقاص أو الاداء أو ما القبول فلا يعتبر هنا وانما مناط الحكم بوجود المعلق عليه فإن وجد
 حصل المعلق والأقلا وكلام المؤلف موافق لما لا نعرفه وذكر ابن عبد السلام أنه لا بد من
 القبول ناجزاً في صورة التعليق (ص) ولزم في ألف الغالب (ش) يعني لو وقع الخلع بينهما
 على ألف دينار وعلى ألف درهم فإنه يلزم في ذلك من غالب نقد هذه البلدها كانت الدراهم
 هي الغالبة أي غالب تعامل الناس بها والأذناير فلو نالها على ألف رأس من الغنم وكنان
 الغالب في غنم تلك البلد الضأن والمعرنان ألف بوشة من الغناب ويزمن من لزوم الغناب
 البيئونه وأما قوله والبيئونه فهو معلق بما بعده (ص) والبيئونه قال إن أعطيني
 ألفاً فارقك أو أفا رقتك إن فهم الالتزام أو الوعدان ورطها (ش) عطف على الغالب

بأنفاقها الثانية وعدم وجودها
 أي ما يرى ترك الزوجين التعليق
 ولا يترتب فلا يخلع بأنفاقها الثالثة
 وجود المعلق عليه بعد المجلس
 مع قرينة على عدم الترك ولم يقع
 قبول ناجز بالجلس فهو ليس خلعاً
 له عند ابن عبد السلام ولها ذلك
 عندنا بقرينة فخلعته أنه لا يقع
 الطلاق بمجرد حصول المعلق عليه
 هذا ما نقده عبارة الشارح إلا
 أنه في شرح شب بخلافه قال
 وذكر ابن عبد السلام تفصيلاً وهو
 أنه في المعلق لا يشترط أن يكون
 القبول ناجزاً أي سواء كان التعليق
 منه من قبل من أعطيت ألفاً فأتى
 طلق أو من قبل من طلقته فأتى
 ألفاً وأما خبر المعلق فيحتاج إلى

القبول ناجزاً وكلامه بهم أو يدل على أن المعلق يحتاج إلى القبول ناجزاً وليس كذلك فإنه لا يحتاج
 إلى القبول أصلاً (قوله فإنه يلزم في ذلك الخ) حديثاً لا يأتي إلا إذا قال على ألف من التصدق كان الغالب الذهب فالألف منها وإن كان
 الغالب الفضة فالألف منها وإن لم يكن غالب أخذ من كل النصف بعداً عما نفع ما على ما ستظهره ابن وهبان وهذا إذا كان المأخوذ منه
 اثنين كافي المثال فإن كان ثلاثة فتنى كل الثلث ثم إن خبر بأن الذهب أصفاء فهو خذ من الغالب والأخرى كل على ما تقدم وأما
 لو لم يكن فإن قال قال فإن جرت العادة بشي عمل به والأقل تفسيره أن وافقته عليه وإن لم وافقه حلفت ولا يقع طلاق بقرير وقال
 القائل لزم ما أتاني من كل شيء بتدليل ما سألني في قوله أو بما في يدها الخ (قوله والبيئونه) مرضى صحيح وإن لم يكن المراد ببيع الطلاق
 بمجرد الاعطاء ولا يشوق على إنشاء الطلاق ومرض الناصر أن المعنى ولزم إنشاء البيئونه أي إنشاء ما يدل عليها كأن يقول هي
 طالق والحق كلام الناصر وذلك كتب بعض المحققين فقال ما نعه ظاهره أنه يكون طلاقاً إذا حصل المعلق عليه من غير انشاءه وظاهر
 نوصيه ما يضاهي لا بد من إنشاء بعد الاعطاء كقائل القائل لأن معناه أنه إذا أعطيتي ألفاً أنشأت عقد الخلع وفائدة حصول
 الانشاءين أو وعد لا يكون طلاقاً وبعبارة الحكم هي أن ينشئ الطلاق إذا أعطته ألفاً انتهى (قوله إن فهم الالتزام) قال الحطاب
 في كتابه الالتزام المراجعة في الفرق بين الالتزام والوعد إلى ما يفهم من سياق الكلام وقراءته الأحوال فيستدل الكلام على أحدهما

على عليه ولا يفرق بينهما بصيغة الماضي والمضارع كما يفهم من كلام ابن رشد اذا الالتزام فذلك يكون بمقتضى المضارع بالبرهنة كما يفهم من
لفظ حليل في مسئلة تلحق وكلام ابن رشد وغيرهما ولكن صيغة الماضي تدل على الالتزام وانفاذا للطبقة والتأخير من صيغة المضارع
الوعد بالقرينة تدل على الالتزام كما يفهم من كلام ابن رشد اه (قوله والمعنى انه اذا قال الخ) لا يثبت ان هذا الاية في نفسه الالتزام ولا
وعبد الطلاق يقع بمجرد حصول المعلق عليه فلا يحسن التنبيل بعنسل به المصنف (قوله كفى شئت الخ) ظاهر ان هذا القيد هو
نفس القرينة اللفظية الدالة على الالتزام ولا ظهوره بل القرينة شتى آخر (قوله وكذا ان فهم منه الوعد على المشهور) ومقابلته لا يلزم
و يحلف ما ردت طلاقا كذا في حاشية القيسى قائلا بعد فيحصل انه ان فهم الالتزام أو الوعد وورطها لا يختص الاعطاء بالمجلس
الاقربنة لظفر لا يختص بالمجلس بل يلزم الزوج البيئونة فان حصل (٣٥) منها الجمع متى فهم الالتزام أو الوعد وورطها
ولو بعد المجلس الاقرينة تختصها

والمعنى انه اذا قال لها ان اعطيتي ألفا أو ان أدبتني ألفا أو ان أتيتني بألف من القسم مثلا
فأنت طالق فأنته بألف من غالب نفقود البس أو غنمها أو بقرها أو بلها فأنه يلزمه قبولها
ولزمه البيئونة هذا ان فهم منه بقرينة الحال أو الغال كفى شئت أو الى أجل كذا الالتزام
ذلك وهذا الاختلاف فيه وكذا ان فهم منه الوعد على المشهور وقد ورطها أى أدخلها في ورطة
بان باعته أو دارها وما أسسمه ذلك فأنه يلزمه البيئونة بذلك ومفهومه انه لو لم يدخلها في
ورطة بسبب الوعد فلا يلزمه الطلاق وهو جارعي المشهور من عدم لزوم الوفا بالوعد (قوله ان
فهم الالتزام راجع للصيغتين أمارجوعه لا فرق ظاهر وأما رجوعه لفرقك فلا نه وان كان
ماضيا إلا ان يختص الفعل الماضي بالاستقبال وقوة أو آثارك بالزمن جواب الشرط
(ص) أو طلقي ثلاثا بألف طلقي واحدة (ش) يعنى انها اذا قالت طلقي ثلاثا بألف فطلقها
واحدة بألف فقد بانت منه و يلزمها الألف لان قصدها البيئونة ولا تتعلق بالثلاث غرض
شرعى وهذا قول ابن الموارز ومذهب المدونة أنه لا يلزمها الألف إلا بالثلاث أى فيلزمه
الطاقة وينبى أن تكون بانته نظر إلى ما عاها وقعها في مقابلة عرض وان لم يتم راجع خلع
المدونة (ص) أو بالعكس (ش) يعنى انه اذا قالت طلقي واحدة بألف فطلقها ثلاثا بألف فأنه
يلزمه الثلاث و يلزمها الألف لحصول غرضها و زادت ومذهب المدونة وتنصص التمسى
ضعف (ص) أو أبى بألف أو طلقي نصف طلبة أو في جميع الشهر ففعل (ش) يعنى انها اذا
قالت لزوجه أبى بألف أو طلقي نصف طلبة بألف أو نصف طلبة أو ربعها وما أشبه ذلك من
الاجزاء بألف أو قالت طلقي في جميع هذا الشهر أو اليوم بألف ففعل ما سألته فانها سبعت من
عصمته و يلزمه أن تدفع له الألف التي عنيتها وسواء أوقع البيئونة في أول الشهر أو اليوم
أو أنه أو آخره وقوله ففعل جواب للسائل الثلاث (ص) أو قال بألف غدا ففعلت في الحال
(ش) يعنى ان الرجل اذا قال لزوجه أنت طالق غدا بألف من الدراهم أو الابل مثلا ففعلت
المرأة ذلك في الحال فانها تطلق في الحال و يلزمها المسعى ومثله اذا قالت المرأة طلقي غدا
وألف فاذ طلقي في الغدا وقيله استحق الألف اذا فهم من مقصودها تفجيل الطلاق وان فهم منها
تخصيص اليوم بيلزمها ان تطلقها قبله ولا يلزمها ان تطلقها بعده مطلقا ويقع الطلاق بانعالي
كل حال (ص) أو بهذا الهوى فإذا هو مروي (ش) الهوى يفتح الهاء والراء بعدهما أو

(٤ - خرشى رابع) فان كان طلاقا على واحدة كان لها أن ترجع لانها أعطته ثلاثا وان كان رغبة في امساكها
فأعطته على أن يطلق جرى على قولين فمن شرط شرط لا ينفعه هل يوفى بها لا وهذا مقابل المنصوص اه بجرام (قوله أو في جميع
الشهر) فان طلق بعد وقوع بان لا يلزم المسمى (قوله اذا فهم من مقصودها تفجيل الطلاق) أى أو لم يفهم من مقصودها تفجيل
مطلقا) أى سوا مقصد تفجيل الطلاق أم اذا فهم من الرجل تخصيص اليوم فالتأخر من التقل أنه يجزى فيه مثل ما جرى في المرأة وفي
عب وظاهره أنه لا يجزى مثل هذا التفصيل في الرجل ولعل الفرق أن قوله أنت طالق غدا بألف وقع عليه الطلاق معا من حيث
المعنى على ألف غدا معا وعلى الألف وقع غدا نظرته وتعلق الطلاق بعسل هذا الزمن أو جعله نظرا له لغرض تفجيل الطلاق متى وجدت
الانس ولا يتقنه قوله أردت بخصوص اليوم

(قوله ب) أصفرا (الخ) من رقيق القطن يصفر سدا الما الزعفران أو الكمون أو نحوه (قوله) يقال هرب الثوب إذا صبغته (أراد أن بين ما تنصرف إليه المادة (قوله) يلبسه خاصة الناس) مقتضى ما تقدم أن الهروي يلبسه خاصة الناس أيضا (قوله على غير قياس) هكذا في التنبيه زيادة تغير الصواب إسقاطها والصواب ما في عجب فانه قال مرويسكون الرابح ينسب اليها ما لا يعقل على القياس يقال ب) مروى وأما من يعقل فينسب (٢٦) الهاعلى غير قياس فيقال رجل مروى بزيادة تاذى ذكره التلمسالى

مستددة بالثوب أصفرا يعمل (٢) جهرا أو حادى مدائن خراسان يقال هرب الثوب إذا صبغته وكانت السادة من العرب يتعمون بالثوب الممزقة والمروى يتفخ المم ويسكون الرابح ينسب اليها ما لا يعقل على القياس (قوله) يلبسه خاصة الناس منسوب الى مرويه يلبسه خراسان والنسبة اليها مروى على غير قياس وينسب اليها ايضا مروى بزيادة تاذى وهو من شواذ النسب والمعنى ان الرجل اذا قال زوجته ان اعطيتى هذا الثوب الهروي الخى في يدك فانت طالق قد فقتة اليه فاذا هرب ثوب مروى فانه تسعين منه ويكون الثوب لا الهاعلى الثوب كان المقصود فانه لا ينسب اليه الى ثلث البلد وهو مقصر أما ان وقع النطق على ثوب غير معين هروى فحين امره بى بيزمه طلاق (ص) أو عا في يدها وفيه مقول ولا على الاحسن (ش) يعنى ان الرجل اذا قال زوجته ان دفعت لى ما فى يدك وكانت حقيرة فانت طالق فقضىها فلا فها لى فانه مقول ولو يسيرا كادهم أو غير مقول كخرفة مثلا أو فارة عند محموله فانت تسعين منه بذلك قوله فى القبر لا يملك لى بأخذه أولا بأخذه قال ابن عبد السلام وهو الأقرب وهو المشار اليه بالاحسن (ص) لأن خالته على الاشبه لها فيه (ش) هذا خرج عما قبله وهو لزوم الخلع وهذه المسائل لا يلزم فيها الخلع فمن ذلك اذا قالت المرأة لزوجها خالتي على هذه المدة مثلا وأشارت اليها فقضىها على ذلك فاذا الباقية ليست لها ولا ملك لهما فها ولا يشبه بمثل فانه لا يلزم الخلع لانه خالها على شئ لم يمت فهو ظاهره عدم الزوم ولو أجاز صاحب (ص) أو يتافه في ان اعطيتى ما خالعليه (ش) يعنى ان الرجل اذا قال زوجته ان اعطيتى ما خالعليه فانت طالق أو فقت خالتي فان اتته بخلع المثل فانه يلزم الخلع وان اتته بدون خلع المثل وهو المراد بالثوب فانه لا يلزمه الخلع ويحلى بينه وبينها ولم يوجب عليه في الرواية بينا (ص) أو طلقك مثلا بانك فقبلت واحدتها ثلث (ش) يعنى ان الرجل اذا قال زوجته طلقك مثلا بانك فقبلت واحدتها مثلا فقبلت طلقه واحد من الثلاث بثلث الا ان فانه لا يلزمه الطلاق لانه يقول ما قصدى وغرضى ان تخلى منى الا بانك لا أقل من ذلك فلو قبلت واحد من الثلاث بالاقبال لم يلزمه الخلع لان مقصوده حصل ووقوع الثلاث لا يتعلق به أمر شرعى بل وقوع الثلاث خلاف طلاق السنة كما يافى (ص) وان ادعى الخلع أو فقتا أو جنىسا حلفت وبانت (ش) يعنى لو اتفق الزوجان على وقوع طلاق مثلا وقال الزوج وقتت بعوض ولم تدفع لى وهذا هو المراد بالخلع وقالت الزوجة وقتت الطلاق المذكور بغير عوض أو قال وقتت على عشرة دينار مثلا وقالت بل على أقل منها أو قال على عسرو قالت على غير هذا فان الخلع يلزم بينهما ويحلف المرأة على نفي ما ادعاه الزوج في المسائل الثلاث وما قالت في دعوى الجنس والقصد فان نكلت حلف الزوج وأخذ ما حلف عليه فان نكل فلا شى في دعواه الخلع ويقع الطلاق بانها وما قالت في دعوى الجنس والقصد (ص) والقول قوله ان اختلاف فى العدد (ش) موضوع المسئلة ان الزوجين اتفقا على قدر العوض أو اتفقا على الطلاق بلا عوض واختلفا فى عدد الطلاق

وغیره فی حاشیة الشفاء (قوله) وينسب اليها مروى (قوله) يلبسه خاصة الناس منسوب الى مرويه يلبسه خراسان والنسبة اليها مروى على غير قياس وينسب اليها ايضا مروى بزيادة تاذى وهو من شواذ النسب والمعنى ان الرجل اذا قال زوجته ان اعطيتى هذا الثوب الهروي الخى في يدك فانت طالق قد فقتة اليه فاذا هرب ثوب مروى فانه تسعين منه ويكون الثوب لا الهاعلى الثوب كان المقصود فانه لا ينسب اليه الى ثلث البلد وهو مقصر أما ان وقع النطق على ثوب غير معين هروى فحين امره بى بيزمه طلاق (ص) أو عا في يدها وفيه مقول ولا على الاحسن (ش) يعنى ان الرجل اذا قال زوجته ان دفعت لى ما فى يدك وكانت حقيرة فانت طالق فقضىها فلا فها لى فانه مقول ولو يسيرا كادهم أو غير مقول كخرفة مثلا أو فارة عند محموله فانت تسعين منه بذلك قوله فى القبر لا يملك لى بأخذه أولا بأخذه قال ابن عبد السلام وهو الأقرب وهو المشار اليه بالاحسن (ص) لأن خالته على الاشبه لها فيه (ش) هذا خرج عما قبله وهو لزوم الخلع وهذه المسائل لا يلزم فيها الخلع فمن ذلك اذا قالت المرأة لزوجها خالتي على هذه المدة مثلا وأشارت اليها فقضىها على ذلك فاذا الباقية ليست لها ولا ملك لهما فها ولا يشبه بمثل فانه لا يلزم الخلع لانه خالها على شئ لم يمت فهو ظاهره عدم الزوم ولو أجاز صاحب (ص) أو يتافه في ان اعطيتى ما خالعليه (ش) يعنى ان الرجل اذا قال زوجته ان اعطيتى ما خالعليه فانت طالق أو فقت خالتي فان اتته بخلع المثل فانه يلزم الخلع وان اتته بدون خلع المثل وهو المراد بالثوب فانه لا يلزمه الخلع ويحلى بينه وبينها ولم يوجب عليه في الرواية بينا (ص) أو طلقك مثلا بانك فقبلت واحدتها ثلث (ش) يعنى ان الرجل اذا قال زوجته طلقك مثلا بانك فقبلت واحدتها مثلا فقبلت طلقه واحد من الثلاث بثلث الا ان فانه لا يلزمه الطلاق لانه يقول ما قصدى وغرضى ان تخلى منى الا بانك لا أقل من ذلك فلو قبلت واحد من الثلاث بالاقبال لم يلزمه الخلع لان مقصوده حصل ووقوع الثلاث لا يتعلق به أمر شرعى بل وقوع الثلاث خلاف طلاق السنة كما يافى (ص) وان ادعى الخلع أو فقتا أو جنىسا حلفت وبانت (ش) يعنى لو اتفق الزوجان على وقوع طلاق مثلا وقال الزوج وقتت بعوض ولم تدفع لى وهذا هو المراد بالخلع وقالت الزوجة وقتت الطلاق المذكور بغير عوض أو قال وقتت على عشرة دينار مثلا وقالت بل على أقل منها أو قال على عسرو قالت على غير هذا فان الخلع يلزم بينهما ويحلف المرأة على نفي ما ادعاه الزوج في المسائل الثلاث وما قالت في دعوى الجنس والقصد فان نكلت حلف الزوج وأخذ ما حلف عليه فان نكل فلا شى في دعواه الخلع ويقع الطلاق بانها وما قالت في دعوى الجنس والقصد (ص) والقول قوله ان اختلاف فى العدد (ش) موضوع المسئلة ان الزوجين اتفقا على قدر العوض أو اتفقا على الطلاق بلا عوض واختلفا فى عدد الطلاق

بالنظر لفظه فانظر التعليل فى ما بهنى على شئين القول والاثم ولم يحصل الا أحدهما وهو الاتى أى

فكانه قال ان اعطيتى أنفا وقبلت الطلاق الثلاث فانت طالق ثلاثا لمعلق عليه مجموع الشئين فاذا لم يقع القول الثلاث فلا يقع الثلاث بل ما يقع الا ما تدر به وهو الواحدة الباتة وقال الشيخ سالم بنى أن يلزم الثلاث لان الزوج أوقعها والطلاق لا يقع بعد وقوعه (قوله فان نكلت حلف الزوج) أى لان الدعوى دعوى تحقيق (قوله أو اتفقا على الطلاق) أو بمعنى الواو

(٢) قوله الشارح جهرا أو حادى مدائن خراسان هكذا فى النسخ ولعله تحريف من الناسخ والصواب هراة كما فى القاموس ٨١ مصححه

(قوله فالتول قول الزوج الباعين) ووجهه ان ما زاد على ما له الزوج هي منعيته وكل دعوى لا تثبت الا بعين فلا عين مجردها وعلى ما هو المثل قول لو تمكّل جس فان طلادين ولا يقال بخلافه ثبت ما تدعيه لان الطلاق لا يثبت بالتكليف مع الخلفين من منه في اتفاقهما على الخلع ورجعية في غير (قوله فان القول قول الزوج) أي بين (قوله واستحقاق) فيه مسامحة لانه في الاستحقاق يرجع عليها القيمة لقول المصنف فيما تقدم وفيه كعبه استحقاق ويحجب بأن يقال ان العهدة تنقسم الى الضمان المذكور وعهدة الثلاث ولكن ليس المراد من العهدة منها عهدة الثلاث ولا السنة بل الضمان المفسر في حديثه عاذكر وان كان المراد هنا عدم ضمان قيمة العبد (قوله) وتكون القيمة على غرره) أي وتكون بائنة ويأتي في هذا قوله لان خالعت بها (٣٧) لاشبهة لها فيه وأجيب بان الزوج هنا

دخل على غرره كونه يجوز له الموت
فصل طلاق السنة (قوله طلاق السنة) أي التي أذنت فيه وراجها
كان أو سواها أو بخلاف الأولى
لاراجح الفعل فقط كقوله تدوم من
اضافته للسنة ولما كانت أحكامه
من كونه راجحاً أو سواها أو
مرجوحاً وقوله علمت من السنة
دون الكتاب اضافة اليها دون
الكتاب وان كان الاذن فيه وقع
في القرآن كالوقوع في السنة كقوله
تصالي لأجساح عديك ان طلقتم
النساء وأعلم الله فقره الاحكام
الخمسية في شيء آخر وهو ان الفتى
أذنت السنة في فعله ما لم يحرم ومالم
يكره وأما يحرم أو يكره فبدي
فالذي أذنت السنة في فعله ما كان
واجباً أو جائزاً مستوى الطرفين
أو خلاف الأولى وقوله لان أنقض
فيه اشكال بان المباح ما استوى
طرفا فليس فيه مغيوض ولا نكاح
مغيوضه والحديث يقتضي ذلك
لان أصل التفضيل بعض ما يضاف
اليه ويجب بان يراد بالحلل عالم
يكن حراماً فيصديق بالكره

فقلت الزوجة مثلاً طلقني ثلاثاً بعشرة وقال الزوج بل طلقه واحدة بعشرة فالقول قول الزوج
بلاعين ووقع البتة كما قاله الشيخ كرم الدين والمنقول بين (ص) كدعوا مومت
بعيداً وعيبه قبله وان ثبت موته بعد فاعهدة (ش) تشبه فيما قلهم أن القول قول الزوج
والعنان الزوج اذا خلع زوجته على عهده الغائب وهو غير آتي ثم يصدق انه مات وألم
يمت لكن ظهر عيبه فقال الزوج كان الموت أو العيب قبل الخلع فأتا استحقاقه في الموت
أو أرض العيب ان لم تمت وقالت الزوجة بل مات أو عيب بعد الخلع ليكون ضمنه من الزوج
ولا يئنه لاحد ههنا القول في ذلك قول الزوج لان الأصل عدم انتقال الضمان اليه ويقاؤه
عليها فهي مدعية لانتقاله فعليها البان أما ان ثبت موت العبد المذكور بعد الخلع فانه لا عهدة
على الزوجة في ذلك ومصيبة من الزوج بخلاف البيع لان الغائب في باب الخلع ضمنه من
الزوج بعمر العقد والمراد بالعهد هنا الضمان أي ضمان ذلك المبيع من عيب واستحقاق
أي لأعهد على المرأة وأما عهدة الثلاث والسنة فهي متفقة هنا كما يأتي في باب الخلع فلا ترداد
هنا وأما اذا خالعت على عهدة آتية فانه لا عهدة فيه على المرأة ما مات أو عيب قبل الخلع أو بعده
الآن تكون عالمة بموت الاتي قبل الخلع فانه يلزمها قيمته فخالعها لغيره وتكون القيمة على
غرره

فصل طلاق السنة أي الطلاق الذي أذنت السنة في فعله وليس المراد ان الطلاق سنة
لان أنقض الحلل الى انقضاء الطلاق ولو واحدة وانما أراد الغاية للبدى ومن البدى ما هو حرام
ومنه ما هو مكره وما يأتي بالطلاق الذي أذنت السنة فيه ما يستوفى أربعة قيدا أشار اليها بقوله
(ص) واحدة يظهر من فيه بلاعة (ش) الأولى من القود ان يكون واحدة فأكثرمها في
دفعه بدى مكره الثاني ان يقع الطلقة في حال طهر المرأة فان أوقعها في غير طهرها بل في
حيض أو نفاس كان بدعياً لانه يطول عليها عدتها الثالث أن يكون ذلك الطهر الموقوع فيه
الطلة لم يمسها فيه فان أوقع في طهر مسمومه كان بدعياً لانها في هذه الحالة لا تدري هل تعدد
بالإعراب أو بوضع الحمل فقد أئس عليها عدتها ونحو ذلك فالدوم طهرها حل ولعلم بقصه لنفي
الحمل ان أتى بولد وأراد تنقيته لانه لم يمسها سيجراً فلهذا لم يمسها صرا على يقين من فيه وهو أحسنها
الرابع أن لا تكون الواحدة من دفعتي العدة فوطئها بالطلقة رجعية ثم أوقف عليها في العدة
شفاً فيبدى مكره وكذا يكره أن يراد بها ثم يطلقها التطويل عليها العدة ان كانت فيه عيب

وخلاف الأولى بخلاف الأولى مغيوض والمكره أشد مغيوضه فليس المراد بالأنقض ما يقتضي الضرر بل المراد به كونه ليس مرغوباً
فيه بل ما فيه اللوم ما تفضيخ في خلاف الأولى والشديد في المكره ويكون سر التحريم بالمغيوضه وان كان المغوض هو المحرم
قصد التعريف ان الطلاق قد عرفنا أنه أشد مغيوضه ويكون مكرهه والآن التعليل حيث لا يظهر لنا على ان الذي أذنت السنة فيه
لا يملك المكرهه والحدث في المكرهه وقد ربي قد بان أن حران وهما مطلقة كالموت وقوعهما على كل الرأى أو لا يستغنى من قوله
واحدة والتأني من قوله وأدب الجزى وكذا قد بان كونه من محض والتابع لم يطلق فيه واستقرز الاقوال عن طلاق مغيوضه بائنة
فانه لا يجهل بسنة ولا مدعة من حيث الزين بل من حيث العدد وبالتالى عن الوقوع في العدة واستغنى المصنف عنهما الفهمهما من
قوله بطهر الخ (قوله واحدة) أي ولو أوقع بعد ما لم ينف عليها كانا طلقاً آخر في الطهر الثاني من العدة مثلاً فان الأولى تسترعى

سنيها وتكون الثانية عديعة وغرة بلا عدة كان ينبغي قره بالوالد ليس مسقة لها وره للاحاطه واعلاهم صفة واحده (قوله وما كان
نوعا لغيره الخ) وكذا اذا أطلق (قوله والابان فقد بعض الشبه) أي لانه لا يمكن فقد جميع القود في صورة الابن البدني يكون في
الحض والنظر التي من فيه وبمحال اجتماع الحيز والظهر في آن واحد فاراد ان تغلب بعض القود بحسب ما تقدم من هذه الشروط
في التفرقة والقله بعد من السنة أو قرب منها (٣٨) وظاهر كلام المصنف أن الواقع في العدة هي سواء كانت العدة بالاقراء أو

والا

(قوله) أياح طلاقها في هذا الحالة) أي طلاقك المرأة التي طلقها في الحيض (قوله مجلس) أي فعل ذلك كله مجلس لأن باب التنازع لأنه لا يبعد ذلك بل يبعد تعدد المجلس وقوة ضرب ينيق تقيد بنظر الافادة كاتقدم في قوله ومعظم من نسخت الخ ويقال أن التهديد يعمل لمطالبة بل ذكره الخطابي في التهديد وأولى الضرب فإن ارتجع إلخ كما قبل فعل شيء من هذا الأمر صرح أن علم أنه لا يرجع مع فعلها إلا أن يصح فيما ينظر وكذلك التنازع وجوب الترتيب فأنفعل بدونه ثم ارتجع مع ما دعا الطلغ يصح رجعه قطعاً

(قوة والامخ) أي ظن حصل الارتجاع فلا كلام ولا ارتجاع الحاكم **في تنبيه** ظاهر ما ذكرنا ولو شرعنا وجبت في شخص ناسأله من أن اتعز برى كل شخص يحسه بمعا هذا الموضوع كما قاله بعض شيوخنا (قوله ويرجعها) تفسير لقوله الرجعة والحاصل أنه بعضهم فسروا قول المصنف يرتجع أي أزمه الرجعة وبعضهم بالرجعة بالفعل فأراد الشارع بذلك الجمع بين القولين بأن قال أزمه الرجعة ويرجعها ولا يخفى أنه إذا كان قوله ويرجعها محط نفسه لا يظهر به جمع بين القولين وإن كان المراد بزمه أو لأن يقول أزمته الرجعة فقول يرتجعها لا يفسد أيضاً (قوله والاحبال) الاستحباب المنصب على المحموم إذا امسك حبل الحوض واجب وقوله حتى تظهر فإن طلقت حينئذ كره ولم يجرع على الرجعة كافي **لـ** (قوله وراجعها) الخ لم يرتفعه الثاني فانه قال الاحبة المذكرة حيث أجزع على الارتجاع لأن يرتجع من قبل نفسه فلا ينصبه (٢٩) ذلك أنه يطلق في الطهر الذي يلي الحيض الذي طلقها فيه لانهما راجعها

والارتجاع الحاكم (ش) يعني أن الرجل إذا ارتكب المحظور بأن طلق زوجته لم يستأجر في حال حيضها أو في حال نفاسها أو أمره الحاكم أن يراجعها فإني من ذلك فإنه بهذه السبب فان لم يفعل ضمن فان لم يفعل هدد بالضرب فان لم يفعل ضرب ويكون ذلك كله قهر بما يوضع واحداً له في محبة فان عاذى أزمه الرجعة ويرجعها فانه يقول يرتجعها لأن زوجته (ص) وجزاء الوطء والتساور (ش) أي وجزاء الوطء ما يرجع الحاكم به والتساور وإن كان بلا نسمة من الزوج لأن نسف الحاكم فملت مقام نية (ص) والاحبال عكسها حتى تظهر ثم تحيض ثم تظهر (ش) يعني أن من طلق زوجته في حال حيضها أو نفاسها وراجعها أو أي أن يراجعها فاجبر الحاكم على رجعتها وأزمه إياها ثم أداها لها فانه نسفها أن يسكنها حتى تظهر ثم تحيض ثم تظهر ثم إن شاء مطلقها قبل أن يسكنها وانما أمر أن لا يطلقها في الطهر الذي يلي الحيض المطلق فيه لا لمسه ولا صلاح وهو لا يكون إلا بالوطء وبالوطء يكبره الطلاق فمسكنها حتى تحيض أخرى ثم تظهر (ص) وفي منعه في الحيض لتطويل العدة لأن فيها جواز طلاق الحمل وغير المدخول بها فيه ولو كونه تعدد المنع انقطع وعدم الجواز وإن رخصت وجبره على الرجعة وإن لم تقم خلاف (ش) تقدم أن الطلاق في الحيض حرام وذكرنا الخلاف في عدة المنع هل هي لتطويل العدة على المطلقة أو عدة المنع في ذلك ما هي إلا أنها تمنعها من حال العدة لاجل تطويل العدة جاز الطلاق في الحيض أو النفاس إذا لم تكن العدة مطوية كما إذا طلقها وهي حامل أو طلقها قبل البناء وهي حائض إذا لتطويل عليها كافي المدونة ومن قال أن عدة المنع ما هي إلا تعبد منع انقطع في الحيض وإن رخصت المرء لأن الحق لها ولأنها أعطت عليه ما لا يلزم عليه أن يجبر المطلق على أن يراجعها وإن لم تقم المرء بذلك ولو قال وهل منعه في الحيض لكانت أهنم للقصور وهو أنه الخلاف في تعيين العدة التي لاجلها المنع أي وفي كون تعيين العدة في تطويل العدة واستدل به دليلين أو تعيينها في التعبد واستدل به بثلاثة أدلة خلاف لأن الخلاف في منعه وعدم منعه كما هو ظاهر لأن المنع متفق عليه وقوله لمنع انقطع عليه الصك بأنه تعدد لا تعدد لأن التعبد لا يطل (ص) وسدقت أنها حائض ورجع ادخل حرقه وظهرها النساء (ش) يعني أن المرأة إذا طلقها زوجها فانتقلت في حال حيض وقال الزوج طلقها في حال طهرها فانه تصدق

لأن الحق لها أي في غير الصورة لأن الأمر لها في انقطع أي لأن خلعها الرجل من الأمر التي يجوز لها وإذا كان كذلك فتأتي الرضا فتدبر وقوله لأنهم أعطت عليه ما لا أي ولا يمتثل ذلك الأمر الرضا (قوله وهو أن الخلاف في تعيين العدة الخ) لا يخفى أن الذي أشهر أن الحكم يتبدل لا يعلل فلا يظهر ذلك الكلام (قوله أي وفي كون تعيين العدة في تطويل العدة) من تعيين المطلق في المقعد (قوله واستدل به دليلين) هذا هو الحق خلافاً لما أقدمنا أول كلامنا من أن ذلك ليس بدليل بل متعز على ما ذكرنا قال من قال الخ (قوله كما هو ظاهر) أي كما هو ظاهر في شيء بل الظاهر منه أنه هل كون المنع في الحيض لاجل التطويل أو كون المنع لكونه تعبد أي كونه من أفراد التعبد التي لا تعلل لها (قوله ورجع الخ) التمسك بالتعبير بالاسم للحكام من عرفه من طرأ رعا فاهم من الخلاف (قوله ويظهرها النساء) هن ما فوق الواحدة وينبغي أنه لا خصوصية للنساء بل الرجال كذلك يعرفون دما الحيض وقولنا وإن شئنا ضعيف

كما قاله في ك (قوله وهل بين أم لا) استظهر بعض الشراح العين لدعواها عليه العدا والاصل عدمه فختلف الخلفاء الاصل (قوله بما قبل) اثني بعضهم ادعى أن صاحب الحال محذوف أي فكان المعنى الآن ترافعا (ح) تنصدق المرأة في حال صكونها طاهرا اقلنس المحذوف صاحب الحال فقط بل والعمل وبجارية نت وصاحب الحال الضمير المستتر في صدقته فان عبارة الشارح فليس صاحب الحال محذوف أو لا يظهر وقال الثاني كان (٣٠) الواجب أن يقول طاهرة لان طاهر احوال مشتقة والحال المشتقة يجب مطايعها

لصاحبها وصاحبها المرأة (قوله اذا كان جمعا على فساد الخ) طاهر احواله اذا كان مختلفا في فساد لا يهمل في الحيض مع أن علم المنع موجودة والموافق لما قال ابن عسرة في التعميم كان مختلفا في فساد أولا كان يقسم قبل فقط أو مطلقا (قوله ولا وعبد القشة) استشكل بأن الطلاق اغني يكون عند طلب القشة وطهها حال الحيض متنع وان وقع لا يعتبر ويجب جعل هذا على ما اذا وقع طلب القشة قبل الحيض وتأخر الحكم بالطلاق حتى حاضت أو أن حاضت على قول وما في قول آخر ثم لا يخفى أن الجواب الاول لا يتبع مع ما قاله الشارح (قوله يطلق عليه كتاب الله) لقوله تعالى وان عزموا الطلاق فان قلت ليس في الآية أمر بالطلاق قلت نعم ليس فيها أمر صريح الا ان الاقتصار في مقام البيان يقتضي الحصر والمعنى فان انقضت الاربعه فلا بد من أحد الأمرين إما القشة وهي التي تطلب أولا فان بقيت فلا بد من ايقاع الطلاق إما ما اختره واما بقدر اختياره أي حين يعتزم من الطلاق فقوله وان عزموا الطلاق أي ان صموا على الطلاق وأوقعوه فلا يظهر طاهر والاطلاق عليه لما قلناه من أنه المعنى على الحصر (قوله

لا لعب) معطوف على مقدوره التأويل أي على الفصح فساد لا لعب وقوله وما لولي معطوف على قوله لا لعب (قوله وأما اذا كان قبله فنشكل) ذكره في ك فقال وجد عندى ما نصه وهذا استظهر على اللعب بعد المحلول وأما ما أطلع عليه قبل النبأ حيث كان يظهر قبله كالغنى وأرادت فراقه قبل النبأ مكنت من ذلك ولولي الحيض انتهى (أقول) وحسنه فلا يشك (قوله أو آخره) ولا يرتفع عند ان اغتوا المحلول بها بين الواو اذ جمع وصفها بالسنة فمدقوله بعد ثلاثا ما قلنا لا نقول لما انسق القطن فكانت ما قلنا واحد فارتين بالواحد في تقدم السنة على ثلاثا (قوله أو كالتقصير الخ) غلط قال أنت طالق مل في المهور والارض فالظاهر انهم واحد وهذا كله قوله تنصت بهما ش الاصل لعل الاولى فلا تنصت له

مالم ينو أكثر (قوله وهو مقتضى ما في التوارد) أي تجعل ثلاث على مقتضى التوارد ومقابلته تجعل واحدة لأن السنة واحدة إذا حاضرت وواحدة إذا ظهرت وهذا إذا قلنا المدخول بها أن طلقا غير مدخول بها طلقت مكانها ثلاثا لأن طلاق السنة فيها واحدة (قوله الأعم) أي من كونه منبأ ودعيا بعوض وغيره (قوله وأسبابه) أراد الأسباب والركان شيئا واحدا هو ما يتوقف وجود المباحة عليه وقوله وشروطه أشار إليها بقوله وأغايص (فصل وركنه أهل) (قوله وركنه أهل) مراد المصنف بالإن كان ما يتوقف عليه المباحة فسقط ما قيل إن هذا المذكور كورات أمور رعية والطلاق معنى من المعاني لانه (٣١) صفة حكمته ترفع حلية الخلق فلا يكون شيئا من أجزائه حسيا (قوله وانفذ) فلا يطبق بالفعل ولو قصد به الطلاق الاعرف كسنة الخضر (قوله الواو عاطفة الخ) ولا يكون الفصل بالفعل مانعا من ذلك (قوله وركنه مفرضا لعرفه قيم) جواب عما يقال كيف يصح الأخبار عن مفرع بعد قوله أنه قال بوجيع أركانه لا يعني أن هذا من باب الكل فليس سينتد من باب العموم كالقتضاء فهو فهم الآن يجب

أن من قال بزوجته أنت طالق خيرا الطلاق أو أحسنه أو أفقظه وما أشبه ذلك فهي واحدة حتى ينو أكثر ومثله إذا قال أنت طالق طلبة عظيمة أو قبيحة أو كالتصبر أو كالجلب وما أشبه ذلك محضون ولو قال واحدة البعدة أو لا البعدة ولا السنة فواحدة وكذا إذا قال أنت طالق البعدة أو السنة أو لا السنة ولا البعدة لزمه واحدة وكذا لو قال أنت طالق كما قال الله (ص) وثلاث البعدة أو بعضهن البعدة وبعضهن السنة فتلا فيهما (ش) ضمير التثنية للزوج المدخول بها وغير المدخول بها يعني أن الزوج إذا قال بزوجته أنت طالق ثلاثا فالبعدة وأنت طالق ثلاثا بعضهن السنة وبعضهن البعدة فإنه يلزمه الثلاث في المدخول بها وغيره وهو مقتضى ما في التوارد وإنما يرجع ضمير التثنية لقصورين أولا لعدم منه حكم العموم في المدخول بها وغيرها ولما انتهى الكلام على أقسام الطلاق من سنن وبدى بمصوب بعوض وغير مصوب بمشعر في أركان الطلاق الأعم وأسبابه وشروطه بقوله (فصل) وركنه أهل وقصد جعل لفظ (ش) الواو عاطفة على جهة جازا لخلع وهو الطلاق وركنه مفرضا لعرفه قيم كأنه قال بوجيع أركانه والمراد بالأهل موقع الطلاق وزوا كان أو ليه ثم أشار إلى شرط هذا الموقع بقوله وأغايص الخ وأما انقضوا للموقع فيه في الحقيقة أغايصها وزوج بابل أن العدة من يوم الإيالة من يوم الإيقاع فلو كانت حاملا فوضعت قبل الإيالة استأنفت العدة والمراد بالقصد قصد النطق باللفظ الحال عليه قصد مدلوله أو لم يقصد مدلول المراد يحتاج الطلاق لبديل قوله ولم يزل والمراد بالأهل العصة الملوكة حقيقة أو تقديرًا كما يأتي في قوله ويحل ما لم يقبله وان تعليقا والمراد باللفظ حقيقة أو كما في شمل الكلام النفسي على أحد القولين كما يأتي والمراد باللفظ مادل على ذلك العصة سواء كانت باللفظ أو بوضع كالجانب لفظ الطهارة والإدوار القاف أو عرفة كالكتابات (ص) وإنما يصح طلاق المسلم المكلف (ش) يعني أن شرط موقع الطلاق أن يكون مسلما مكلفا فلا يصح طلاق من كفر أو كافرا إلا أن يصح كالأبناج في حقها أو بالون تقدمت عند قول المؤلف وفي لزوم الثلاث لفظ طلقها وتو أفعالها الخ ولا لكثرة أسلمت ثم أسلم في عتدها ولو وقع الثلاث عليها بعد إسلامها فإذا أسلم قبل انقضاء العدة كان أحق بها كقولهم يطلق وصحتها لا يصح طلاق من مسي ولو مرأها وأجنحت وإن جعل المسلم صفة كخرجه إلى الألف فلا يصح طلاقها من حيث هي أتى لا يقال إذا ارتد الصبي بانتد زوجته منه فقد وقع الطلاق مع عدم وقوعه من مكلف لا تقول البتة وإنما وقعت عليه بحكم الشرع لأنه هو الموقع لها (ص) ولو سكر أو ما هو الآن لا يميز أو مطلقا ترد (ش) هذا ما يقع في لزوم طلاق المسلم المكلف أنكره لا يخرجه عن التكليف فيلزمه طلاقه ولو سكر سكر أحراما ككثير والنبي

كلام الشارح قاصر (قوله وإنما يصح طلاق المسلم المكلف) أي زوجته وأما الكل عنه والفتوى مع الإجازة فلا يشترط فيه الإسلام ولا كونه لا تكليف بل كغيره فيما يظهر لأن الموقع حقيقة الزوج الموكل والمخير (قوله فلا يصح طلاقها من حيث هي) وأما من حيث كونها مخيرة أو ملكة فيصعب وكذا من حيث أنها فاضولسوان كأن الأمر منوط بالإجازة الزوج (قوله هذا ما يقع الخ) فالمعنى هذا أن يسكر بل ولو سكر أحراما فلا يدخل فيما قبل المبالغة إذا سكر حلالا كما يشهد لفظه بحسب الظاهر إذا طلق عليه لأنه كليفتون (قوله ولو سكر سكر أحراما) فبما أشار إلى أن حراما مفصولا مطلقا ويصح أن يكون حال من السكر المفهوم من سكر أحراما كون السكر حراما ومن فاعل سكر أحراما أي أن يسكر أحراما والمراد استعمل هذا ما ينسب عقله ولو

مع شكك أنه يجب كالم الذي هو المقتضى ناه العنب وقوله والتبني كالأخوق من الترمثلا (قوله أو المزر) بكسر الميم والزاي وهو
 البوزة المسكرة (قوله والحشيشة عن من يرى الخ) ظاهرا أنه مقتضى لا يرى اسكارها أنه لا يقع عليه الطلاق ولو علم أنه يجب عقده وليس
 كذلك لأنه إذا علم أنها يجب عقده واستعملها تخاب عقده وطلق فله يقع عليه الطلاق وأراد بالعلم ما يشعل الفتن كما هو ظاهر (قوله
 وهذا إذا تعدل الحرم) بفتح صوته وهو إذا دخل في كونه مكررا لا وحاصلا أن شك في كونه مكررا كثيرا مع تحقيق أنه مكررا كما أنه
 عيج (قوله ويصدق في ثلثه) أي بين أن لا يتغير ثلثه تصدق فلا بين (قوله أن لم يتم) أي فإن اتهم بها فاستقر ثلثه على كذبه فلا
 يصدق (قوله مطلقا) ميزا لا (قوله أما اتفاقا) في الشيء عند من يرضى على طريقتين أو بشر (قوله فهو المعتقد عنده) وتقول وهو المعتقد على
 الأحكام وفي بعض النسخ هو المألوف لا يجوز في بعضها وهل إلا أن يرضى باسقاط أو الكل صحيح (قوله تردد) أي لاهل هذا الطرح (قوله
 لاهل هذا الطرح) المناسب لإحدى (٣٣) هاتين الطريقتين لأن طريقة المازري وابن بشير يعقدان طريقة واحدة

أو المزر والحبشيشة عن من يرى اسكارها وهذا إذا تعدل الحرم أما إذا لم يتعد كلفه
 لبناء أو ما لم يرضه طلاق ولا حد فذوق عجمه محل الجنون والمعنى ويصدق في ثلثه أن لم
 يتم في ذنبه وهل جعل حصة طلاق السكران أن كان معه ميز أو الأقل يرضه طلاق اتفاقا
 وهذه طريقة الساجي وابن رشد وطريقة المازري يقع عليه الطلاق ميزا لا على المشهور
 وطريقة ابن شيران كان معه ميز فله يرضه طلاقا اتفاقا وإن يكن معه ميز فله يرضه
 طلاقا على المشهور وهذه الطرق ما عدا طريق الساجي وابن رشد متفقان معنى في الزوم
 للسكران مطلقا أما اتفاقا أو على المشهور واليها الإشارة بقوله أو مطلقا طبقا أو غيرا وهو ما عدا
 المازري وابن بشير وعياض وابن شعيان والصفي وهذا هو الذي صدر به المؤلف كلامه
 وربما قبله بل يقره ولو سكر أو ما هو المعتقد عند تردد لاهل هذه الطرق فالحق ثلاث
 طريقتين في الشيء أن الخلاف مطلق فاتها طريقتان في شأن الخلاف في الذي معه بقية
 من عقده فاتها طريقتان في شأن الخلاف في الغموض في الذي معه ميز وكما
 يلزم السكران الطلاق ثلثه بأثبات العتق والحدود ولا يلزمه الإصرارات والعتود (ص)
 وطلاق الفضولي كيبسه (ش) أي وطلاق الفضولي متوقف على إجازة الزوج كييبسه
 الآن العدة والأحكام من يوم الإجازة بخلاف البيع كالمرو بنعي أن يتفق هناء على عدم
 جواز الإقدام على الطلاق ولا يجري الخلاف هنا كالمرو بنعي أن يتفق هناء على عدم
 في تسليمه الأرباب بخلاف النساء (ص) ولزم ولو هزل (ش) أي ولو لم يجلدوا
 هزل بايقاعه اتفاقا قبل ولو هزل باطلاق لفظه عليه على المعروف خبر الترمذي ثلاث
 هزل من جمل النكاح والطلاق والرجعة وفي رواية أخرى العتق وبعبارة هزل باستعمال
 لفظ الطلاق في الطلاق من غيرك العصة هاز لا بايقاع الطلاق بقصدك العصة لأجل
 اثباته بالوالتى يشير بها إلى خلاف والهزل بايقاعه متفق عليه (ص) لأن سبق لسانه في
 الفتوى (ش) يعني أن من أراد أن يتكلم بغير الطلاق فالتوى لسانه فتكلم بالطلاق فلا

(قوله طريقة الشيء) أي التي هي
 طريقة المازري فهو واقعه (قوله
 ولا يلزمه الإصرارات والعتود) بل
 لا تصح العقود إذا كان غير عجز (قوله
 والأحكام) أي المترتبة على الطلاق
 في أيام العدة من نفقة وعدها وغير
 ذلك (قوله كالمرو) أي أن العدة
 والأحكام من يوم الإجازة كالمرو
 بخلاف البيع فالأحكام من يوم
 الوقوع وبخلاف السكر على الطلاق
 إذا أجازها طاعا بعد الإكراه فإن
 العدة من يوم الوقوع والفسق
 إن ما وقع منه حال الإكراه فقبل
 بآزومه وأيضا الموضع والجزء في سنة
 الإكراه أو أحد وفي سنة الفضولي
 الموضع غير المميز (قوله كالمرو بنعي
 البيع) فيمختلف بالحكمة والمواز
 والاستصحاب والمعتقد بالحكمة
 تنبيه (أو فلو قلنا أو بآياتنا
 وأراد الزوج أن يبيح واحدة أو
 رجعية فالمعتبر ما يجيزه لا ما أوقع

منه (قوله ولو هزل) من باب ضرب (قوله باطلاق لفظه عليه) أي هزل في إطلاق لفظ الطلاق في الطلاق أي حل
 العصة أي هزل في استعمال اللفظ في بذله الذي هو حل العصة هذه المعناه (قوله على المعروف) ومقابلة ما في السماحة من قوله
 بعدم الزوم (قوله جد) بكسر الجيم قال في المصباح وجد في كلامه من باب ضرب ضد هزل أو الاسم منه الجدل بكسر الجيم يضاهونه
 قوله عليه الصلاة والسلام ثلاث جد من جد وهزل من جدلان الرجل كان في الجاهلية يطلق أو يعتق أو ينكح ثم يقول كنت لأصلح
 ويرجع فأنزل الله ٣ (قوله هزل باستعمال لفظ الطلاق في الطلاق) أي في حل العصة (قوله من غيرك العصة) أي لم يكن قصدك
 العصة أي هزل باستعمال اللفظ في حل العصة من غير قصد حصولها (قوله هازلا) حال من يحدو أي هزل باستعمال لفظ الطلاق
 في حال كونه هازلا في حال تركه (قوله لا بايقاع الطلاق) عطف على استعمال أي لا باطلاق اللفظ على فك العصة فأصعد الفك
 العصة أو أن الماد في قوة بقصدك العصة فتصور (قوله الهزل بايقاعه) أي لأن الهزل بايقاعه أي بايقاعه قصدك العصة
 ٣ هكذا في النسخ يأتي ما يندون كالمثل وله سقط من النسخ ونص المصباح بعد ما أنزل الله قوله تعالى ولا تتخذوا آيات الله هزوا وإفقال
 التي هي على قلبه وسلم ثلاث جد من جد أبطل الاسم الجاهلية وتقرر الأحكام الشرعية اه معجم

على الاحتمال الاول ولا حاجة على الثاني والحاصل ان الاسماء الثلاثة صورة غير الهزل واثنان في الهزل فالحاصل المبالغة صورتان (قوله ان ثبت سبق لسانه في الفتوى والقضاء) أي خلافا لظاهر المصنف (قوله لعدم)

شي عليه ان ثبت سبق لسانه في الفتوى والقضاء وان لم يثبت فلا شيء عليه في الفتوى وبزعمه في القضاء (ص) أولفن بلا فهم (ش) يعني أن من لقن لفظ الطلاق بالجمعة أو بالعكس فأوقعه وهو لا يعرف معناه فإنه لا يترجمه شيء في الفتوى ولا في القضاء لعدم المقصد الذي هو ركن في الطلاق فإن فهمه فإنه يترجمه اتفاقا (ص) أو هي مرض (ش) يعني أن المر بمرض أذا مرض به فطلق زوجته في حال هذبه ثم أنفق فأنكر فلا يترجمه ولا في القضاء الحاقه بالجنون قال مالك ويختلف أنه ما شعر عا وقع منه وتقدم الطلاق المساجي وتفيدان رغبة بشهادة البينة بذهب عقله أما لو قال وقع مني شيء ولم أعقله فإنه يترجمه لقسام القرينة على كذبه (ص) أو قال لمن اسمها طلاق ما طلق (ش) يعني أن من كان اسم زوجته طلاق فقال لها طلاق فأصدا ذلك ندماها فإنه لا شيء عليه في الفتوى ولا في القضاء (ص) وقبل منه في طلاق الثقات لسانه (ش) يعني أن من كان اسم زوجته طلاق فأراد أن يقول لها طالتي فأنثت لسانه أي تسوى وانصرف عن مقصوده فقال لها طالتي وقال الثقات لسانتي فإنه يصدق في ذلك لكن في الفتوى لا في القضاء تفسير الاسلوب يشعر بذلك لو كان موافقا قبله في الحكم لقال كل قال لمن اسمها طالتي فأنثت لسانه وحذف قوله وقبل منه في طلاق الخ ويدل عليه أيضا قوله وطلقت الخ يشبه على أن ضمير التثنية يرجع لمن اسمها طالتي ولعمرة (ص) أو قال يا حفصة فأجابته عمة فطلقتها فالدعوة وطلقتها مع البينة (ش) يعني أن من له زوجتان أحدهما اسمها حفصة والأخرى اسمها عمة فقال يا حفصة فأجابته عمة فأوقع الطلاق عليها وقال لها أنت طالتي بذهبها حفصة فإنه لا يصح لسانه من أن يكون على لفظه بينة أو لا فإن لم تكن عليه بينة بل جامعتي فإن حفصة تطلق فقط وهي المدعوة وإن كان على لفظه فإنه غير ما يطلقنا مع حفصة بقصده وعمة بلفظه فقوله أو قال عطف على سبق لسانه فهي في التي أي لا تطلق بالجمعة وهي عمة في الفتوى بليل ما بعده وقوله فالدعوة ليس بها المدلول عليه العطف بل هو جواب بشرط مقتدر أي إذا لم تطلق عمة فطلق المدعوة وهي حفصة في الفتوى وقوله فطلقتها أي وقع الطلاق على عمة بالجمعة لفظا لينة والضمير في مطلقنا فتح اللاحق يرجع لمن ادعى فيها الثقات لسانه ولعمرة في مستهلها أو قال يا حفصة الخ وأما حفصة فتطلق في الفتوى والقضاء محتمل ضمير مطلقنا أن يكون راجعا لحفصة وعمة ولكن الاول أمثالث (ص) أو أكره (ش) معطوف على سبق لسانه أي لا أن سبق لسانه وإن أكره على الطلاق فلا يترجمه شيء في الفتوى ولا في القضاء لقوله عليه الصلاة والسلام رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ونسيب لطلاق في أغلاق أي أكرهه ولما كان الأكره أمرا عيبا وغيره والمذهب أن لا أكره ما شرعي لا يتبع في رفع الحث خلافا للفتوى كالو حلف لا يخرج زوجته من هذا المحل فأخرجها عن نصف عند النسب وكالو حلف في نصف عيب لا داعه فاعتق شر بكة نصفه فقوم عليه نصيبا لحالف وكل به عتق نصيب الشر بكة فذهب المدونة أنه يجب أن ينوي إلا أن يغيب ومثله لو حلف لا يشترى نصيب شر بكة فاعتق الحالف نصيبه فقوم عليه نصيب شر بكة وقال المغيرة لا حث عليه أشد المؤلفين كلام المغيرة فقال (ولو بكتقوم جزم العبد) أي لا يصح تردد على مذهب المدونة

(٥ - خروى رابع) أو أكره الخ أي هذا إذا كان في الأبقاع بل وفي تقويم جزم العبد كما كان لا أكره شرعا وفي فعل عما كان لا أكره شرعا كاتنين من المثال (قوله ولو بكتقوم جزم الخ) الباء بمعنى في أي في حاله وأدخلت الكاف كل ما كان الجبر شرعا كإذ حلف لا يتبع على زوجته أو لا يطبع أو به أو لا يغضي فلا ناحقه وأخرو ذلك فأكرهه القاضي على ضد ما حلف عليه فلا أكره

ينبغي على ماعشي علماء الصنف ولا يتقعه على المشهور (قوله ولو لا ما بعد الخ) أي لأن الفقيه لا يحتج فيه خبر أن الشارع يحبس
عن ذلك بقوله على التصويب المتسليم (قوله على التصويب المتقدم) وعلى عدمه يكون معطوفاً على قوله لا يتقعه بحجزه العبد (قوله
كألو حلف لا دخل دار فلان) من كل نعل لم يتعلق بحق مخالف كثير يخر ومجود لصبر وزناً على ما عرفت ذات وجع ولا سادو بقيد
بما إذا كانت صفة صفة تركامثنا فإن كانت صفة خت فله بحث كما شرح به في العين حيث قال ووجهت بان بكره وير ومفيد
أضاعاً إذ لم يكن الأمر بالأكراه (٣٤) الحالف ومما إذا لم يعلم أنه سكر ومما إذا لم ينقل في عينه لا دخله طاعاً ولا مكرهاً

أولاً ولطلب فيها منه الحلقصم القوي فأن باد بالخلف قبل الطلب والتهدي فقال الغصبي إكراماً غلب على مكان
طنه أماناً لي ياد رهند والأقلا وظاهر كلام ابن رشد أنه غير إكرام مطلقاً فإن قيل كلامه بالجمعي واقفته (قوة أوسع) على تفصيل كما
قال الغصبي أنها إكرام الذوي الأقدار وليس إكرامها لغزهم الآن يمدد طول المقام فيه (قوة مرمية) بفتح الميم وهو الأصح وضما كما في
شرح شب (قوة) والظاهر أن المراد هنا الثاني بل هو المعتمد (قوة مطلقاً) أي سواء كان في الملاء أو الخلافة مرمية وغيره كما في شرح
شب (قوة) وحصل الخوف بذلك فإنه يكون إكراماً والظاهر أنه يجر عنه الخلاف من أنه لم يكن فيه غلبة الظن أولاً بل يتيقن
بذلك ولشوق الدين المعصوم في نفس الأمر الختام ثبت عصره بالصحيح فهو إكرام استطاعه عمر أي بحسب نفس الأمر

(قوله أو قتل ولده) ولو لمّا (قوله أو أتلفه) أي وأبى وأخذ (قوله في تخويفه بمقتوليه خلاف) ظاهر سواء كان أباً أو أخاً أو فاقاً
ع مشبهاً في كونه كراهواكذا يصحوق بالان تأنيهاً على نفسه أو في سائمه لأن لمّا لمّا به كذا استظهر أن عرفه ولا يعقوبة
طاق مثله أن يقوله الحلف على كذا أو أعتق ولداً خلف كذا (قوله لأنه أشد من خوف الضرب) أي لأن القتل أشد من
خوف الضرب ويستفاد من ذلك أنه في خوف الضرب لا يكون كراهاً في الولد البنت دون غيره وانظره (قوله أو فعل المكره عليه) وهو
الحلف وبعبارة أخرى أو أكره على الحلف بتخويفه بالاخلاله (قوله وهل (٣٥) أن كره) أي بالنسبة إلى المال كما قال ابن مشير

كان كرها (ص) أو قتل ولده وأولاده (ش) يعني ان الظالم اذا خوف شخصاً بقتل ولده أو بآلاف ماله بأن قال له انم تطلق زوجي واذا قتلته ولدك أو أخذت ماله كان ذلك يكون ا كرها ولا يزعم شيء في تخوفه بعقوبة ولده خلاف والظاهر ان المراد بالولدها وانما سفل والظاهر ان شبل ولد البيت لأنه اشتمل خوف الضرب بقوة أو قتل معطوف على خوف وقوة أولاده متعلق بقتل معطوف على كرها أي أو قتل أولاده لاجل اخذ ماله أي خوف الكفر نفسه واما ما قيل من قتله على ما يأتي (ص) وهل ان كثر تردد (ش) اعلم ان سب في خوف المائر ثلاثة اقوال قيل الا كراهة قيل ليس با كراهة قيل ان كثرة كراهوا والا فلا وهل الثالث قسبر القربان وعليه فالذهب عن قول واحد وهو موطر بقية لبعضهم أولا وعليه فالاقوال ثلاثة على ظاهرها وهو موطر بقية بعضهم والى القربان يقتضي أشد بالتردد لتردهم في النسل (ص) لا أحسن (ش) بالجر عطف على ولده أي لا خوف قتل أحسن فإذا اقل ظالم الشخص ان لم تأت بقتل أخته وهو عندك وتعلم مكانه وانت قادر على الاتيان بهوا الاقتلت بدامثلا فقال ذلك الشخص فلان ليس عندي ولا أعلم مكانه ولا أنا قادر على الاتيان به فأحلفه الظالم بالاطلاق على ذلك والحال ان الحالف يعلم مكان فلان وقادر على الاتيان به فذلك الظالم فان الحالف لا يصدو بذلك ويبحث في عينه وظاهره وهو موقوف الحالف حصول ما ينزل بريد قلته لا يصدو بذلك ويبحث ولكن يتأهب الحالف على ذلك واليه أشار بقوله (وأمربالحالف ليسلم) أي وأمرئذا بالحالف كذا لاجل سلامة الاجنبي وأولاه فإذا تألف مع كونه يجهت ويكفر عنه أنه لا يكون غموا بل يوجب عليها (ص) وكذا العتق والنكاح والافراق واليمين ويحرمه (ش) أي ومثل الا كراهي بالطلاق الا كراهي عتق رقيقه واتكاح بنته والافراق بان في ذمته كذا واليمين يعق أو غمرو البيع والشراء وغير ذلك مما مر من قتل وضرب ومضع ذى حرز (ص) أو اما الكفر وسبه عليه اصلادو السلام ونزف المسلم فأما يجوز للقتل (ش) المسائل المتقدمة يعقق فيها الا كراهة بالتوقيف بالقتل وبامه أو ما هذه المسائل فانه لا يتحقق فيها الا بالتوقيف مع معاناة القتل فان اكرعني أن يكفر بالله أو عني أن يسب التي عليه السلاة والسلام أو عني أن شذف المسلم فانه لا يقدم على ذلك الا مع معاناة القتل فخطو عطف السب على الكفر من عطف الخاص على العام ولما كان أشد من الكفر لنفسه من قدر زائد عليه وهو القتل ولا تقبل توبته أي وبمثل قذف المسلم سب الصحابة بغير التعذير بخلاف المسلم غير الصحابي فيجوز بغير القتل وأما قذف غير المسلم فيجوز لغير القتل (ص) كلما رأته لا يجامد بسدرهها الا ان يرفى بها وصبره أجل (ش) يعني ان المرأة اذا تخدعت القوت ما يسددها الا ان يرفى بها

وهو الصادق ويدل على الوجوب قوله فيما تقدم في المزمع أوله **تخلص مستهلك** (قوله أنه لا يكون غموساً) أي غموساً حراماً بل هي غموس يؤمر عليها فينبغيها بما فيها فقال لما غموس يؤمر عليها وإذا كان الحلف بالله تعالى لا غموساً، أمر عليها وكفرت أي فإذا كانت العين بالله مذنب حلفه أن لا يصير موضعها وكفر (قوله والعين يفتق الخ) وما مر من قوله أو أكره أي الجنب بالطلاق أو في تعاقبه فلا تكرار (قوله ونسبه عليه الصلاة والسلام) وكذا كلني يجمع على في نبوة أو لمالك يجمع على ملكيته وكذا الخور العين لما يأتي في الردة من قتل سابعه وعدم قبول ربه وأما المختلف في نبوة أو ملكيته فينبغي على سابعه فقط فلا كراهي في سهم دون الجمع عليه (قوله ما يدبرهها) أي حاسمها إلى الأمام حتى حاسمها (قوله إلا أن زنيهاً) ففساح لها وتناول ما شبعها إلا القدر ما نسدرهها فنفقوا وأظهروا مثل

ذلك سد رمقه صليته ان لم يجسه الا ان يزني بها قياسا على قوله أو قتل ولده ومفهوما قوله لا تجحد عدم جواز اقامتها على ذلك ومع وجود
 مئة تسد رمقه وهو كذلك وأما الذي كره فلا يروى إلى هلاكه فلا يمكن من نفسه فليس كالمزني ذلك لتسدها من القواطع كذا قال القاضي
 وأما عجيظ فظهر فيه وأما الرجل اذا لم يجسه يسد رمقه الا ان يزني بأمرأة تعطيه ما يسد فليس بذلك نظرا لانتشاره وهو الظاهر فيدخل
 في قول المفسر أن يزني كذلك عيب وفيه قصور بل هو منصوب عن سجنون والشيخ سالم (قوله لا تقتل المسلم) ولو رغبنا لا يجوز
 نكاح القتل ومفهوما من الذي ليس كذلك وقد قدم أنه لا يتعلق الا كراهة لعل متعلق بخلاف وهذا يقتضي أن الذي كالمسلم قال عجي
 وقران المعتد ما هنا بأمر وقوله وقطعه أي قطع مسلم غيره ولو أكله فيمكن من قتل نفسه ولا يقطع أعنة الغير وأما لا كراهة لقطع
 شيء من المكره فباح بخلاف قتله ارتكاب (٣٦) أخف الضررين (قوله فيصير بغير القتل) وفي عيب وأما بطائفة ولزوم جها لهما

بأن وصلت إلى حاله لم تفعل ذلك لسانت فانه يسوع لها حيث أن عكن من نفسها من يزني بها
 لكن صبر من ذكر على القتل ولا يكفر بالله ولا يسب التي عليه الصلاة والسلام ولا يخذف
 المسلم ولا يزني المراتب أي أفضل له وأكثروا (ص) لا تقتل المسلم وقطعه وأن يزني (ش) يعني
 أن من أكره على قتل مسلم فانه لا يجوز أن يفعل ذلك ولو أدى إلى قتله وكذلك لو أكره على قطع يد
 مسلم أو وجهه مثله لافاته لا يسعه أن يفعله ولو أدى إلى قتله وكذلك لو أكره على الزنا بذات زوج
 أو سدا أو مكره فانه لا يسعه الاقدام على ذلك ولو أدى إلى قتله لافاته هذه أقوال تتعلق بها
 مخلوق وهو يخرج من قوله وفي فعل وأما بطائفة ولزوم جها لهما فيصير بغير القتل (ص) وفي لزوم
 طاعة أكره عليها قولان (ش) يعني أن من أكره على الخلف على لزوم طاعة نبي أو نبينا كان
 أكره على الخلف بالطلاق أو بالعتق أو بشروطه ما لا يشرب الخمر أو لا يشرب وما أشبه ذلك فهل
 نازمه تلكا للمعين وهو قول مطرف وابن حبيب ولا نازمه وهو قول أصبغ وابن المجشون
 قولان أما لو أكره على عين متعلقة بعصية أو ببيع نازمه اتفاقا (ص) كإجازته كالطلاق طائعا
 (ش) تشبيه في القولين وهما المصنوع والعقن أن من فعل شيئا مكرها من طلاق أو عتق أو
 بيع وشروطه ثم أجاز بعد زوال الكراهة كان يقول لا نازمه لأنه أنزمت مساهلة لا يسعه ثم يرجع
 إلى لزوم اختلاف الناس في لزوم طلاق المكره وإليه أشار بقوله (والأحسن المضي) فتقوله
 كإجازته مصدر مضاف لقائه والكاف في قوله كالطلاق يعني مثل أي كإجازته للمكره بالفتح
 على المعين بالطلاق وشروط الطلاق طائعا واعلم أنه قد مر أن من أكره أن يترك الطلاق الأدهل وأشار
 لزوم من القصد بقوله لا يسق لسانه وبقي أنه أشار لنوع آخر بقوله وإن قصده ما سقى الماء
 أو بكل كلام لم يتم أشار إلى ركز الثالث بقوله (ص) وعمله ما ملكت فبه وإن تعليقا كقوله
 لأجنبية هي طالق عند خطبتها أو أن دخلت وفوى بعد نكاحها (ش) أي وبشرط المحل الذي يقع
 فيها الطلاق أن يكون مملوكا كالزوج قبل نفوذ الطلاق سواء كان ملكه حين التلفظ به ملكا
 محققا كزوجته التي في عصمتها أو تعليقا سواء كان التعليل بالنسبة كقوله لأجنبية أو طالق
 وفوى أن تزوجها أو أنت طالق أن دخلت الدار وفوى أن دخلت بعد نكاحها أو بالسلط
 كقوله عند خطبة امرأتى طالق ولو لم يزوجها لان وقوع هذا الكلام عند الخطبة

سيد فيجوز مع الإكراه لان الحق
 حينئذ لله والظاهر أنه في هذا بالقتل
 فقط وهو ظاهر (قوله كن أكره
 على الخلف أنه لا يشرب الخمر) هذا
 نفي (قوله هل نازمه تلك المعين)
 محل القولين إذا كان متعلق العين
 مستقبلا فإن تعلقت بحاضر لم تازم
 اتفاقا والفرق بينهما إذا كان متعلقها
 مستقبلا لفرقه باختباره بخلاف
 من أكره على الخلف أنه صلى الظاهر
 مثلا ولم يكن صلى فانه أكره على
 المعين ولا اختار في الحث
 (قوله والأحسن المضي) وعلى
 هذا القول باسحاح الطلاق والعدة
 من يوم الطوع لامن يوم الإجازة
 بشرط أن لا يكون من سلا عليها
 بعد الإكراه أمان كن من سلا
 عليها بعد الإكراه ثم أجاز فالعدة
 من يوم الإجازة لامن يوم الطلاق
 ذكره المراني (قوله وأشار لنوع
 من القصد) فيه أنه انتفى القصد
 بصحبه أو وجهه والواجب أنه أشاره
 باعتبار المفهوم وهوانه أن القصد
 بالتلفظ بالطلاق الدال على الطلاق

كفي (قوله وإن تعليقا) وهو قول ما لم يرجع إليه وفوقه قال حنفية وخلافه قال شافعي أي تأتعلق أو معلقا
 بساط
 (قوله عند خطبتها) متعلق بقوله ولو قدمه فقال كقوله لأجنبية عند خطبتها هي طالق كان أحسن وقوله وإن دخلت الدار أي وقوله
 لأجنبية أنت طالق أن دخلت الدار وقد حذفه لأنه لا ما قبله عليه وقوله وفوى بعد نكاحها راجع لقوله وإن دخلت الدار فقط وليس
 راجعا لقوله هي طالق أن تزوجها لهما احتج بقوله عند خطبتها (قوله قبل نفوذ الطلاق) أشارت إلى أن مرجع الضمير وإن عاد على
 الطلاق يكون على حذف مضاف أي نفوذه (قوله التي في عصمتها) مأخوذة من الاعتصام وهو الامتناع ومنه عصبة الأنبياء والملائكة
 والمرأة ممنوعة من غير زوجها فله عصمة تذهب بالسنول والخلع والثلاث وبالوفاة والمضي في العدة ليس امتناعا في رجل
 طلق النسب (قوله عند خطبة المرأة) أي حين خطبتها شرط طوا عليه بشرط فها قال هي طالق والحاصل أن التعليل إما
 بالبسط أو بالنسبة أو بالتلفظ والمصنف تكلم على الأولين وترك الثالث لظهوره في ما استشكل بأنهم عرفوا المثل بأنه استحقاق

التصرف في الشيء بكل وجه مائة والتصرف يكون بالبيع والهبة ونحوهما والزواج لا تصرف في الوحيه فذلك والجواب ان المراد هنا تصرف خاص مثل الطلاق والظهار أو التعليق أو التصير أو نحو ذلك (قوله ومثل قول الخ) فيه إشارة الى قصور في عبارة المصنف ويمكن أن يجعل المصنف شاملا لهذه الصورة فقدر (قوله ونطلق عقبه الخ) معاً من صحة التعليق قد كرمه قطع قدسهم أنه يحتاج لكونه يختلف نفسه وقوله عقبه نظر مع أن المعلق والمعلق عليه بقعان في وقت واحد إلا أن يقال أراد بالعقب المعارضة في الزمن الواحد لا أن يرد أن الطلاق لا يكون إلا بعد تحقق الوحيه ليحيا بان ماذ كرم من إتمام بقعان في زمن واحد أي قد بقعان فليس كليا (قوله على الأصوب) مقابل ما قاله ابن المواز يلزمه النصف بعد ثلاث وقيل زوج (قوله بصيغة تقتضي التكرار) وكذا ذاق الطلاق بالوصف كأن تزوجت في قبيلة كذا أو بلد كذا أو أبل كذا فهي طالق فلا يختص بالعصمة (٣٧) الأولى بخلاف ما إذا قال ان تزوجت فلا تفي

طالق أو ان دخلت الدار فهي طالق ونوى بعد تنكاحها فطلق عقبه وانجذت عنه عبته لان حدث البين يسقطها (قوله وعليه النصف كباقي) فان قيل لم يسع أحدا أن يقول في هذه الحالة يلزمه النصف مع أنه تنكاح فاسد يفسخ قبل الدخول قلت نعم يسعه ذلك لان هذا التنكاح غير فاسد عندهم يقول ان التعليق غير لازم فالقائل بوجوب النصف لاختصاص هذا (قوله بخلاف لو كان متزوجا فخص بأداة التنكح راد) كما أن قال كل امرأة أتت زوجها اعليك طالق تقتضي بالعصمة الأولى على المعتمد فهي مخلوق لها (قوله قول من قال يلزمه لها صدق ونصف) وجهان النصف يلزم بالمقدم وقوع الطلاق عقبه وأما الصدق بقامه فبالدخول ووجه مذهبهما مع ظهور فعل الحنفى أنه لما كان الدخول من غرات العقد المعلق طلاقا عليه كان عليه صدق واحد بالنسبة ونصفه بالعقد الأول بلا حظ آن البناء من غرات العقد في الجملة وان طلق عقبه لكان

باساط يدل على التعليق مع فقد التوبة ومثل قوله عند خطبتها ما إذا قال ذلك حين قبله تزوج فلا تفي قوله ما عصى وذكر الضمير في ملك نظر اللفظ ما ولو راعى معناها قال ملكك (ص) ونطلق عقبه (ش) عقبه من غير ما على المعنى الفصيحة أي عقب التنكاح في الأولى ودخل الدار في الثانية وقوله (وعليه النصف) مفرغ على ما قبله يعني ان الزوجية المعلق طلاقا على تزويجها وعلى دخول الدار ونوى بعد تنكاحها النصف من صدقها لكن في الثانية ان دخلت قبل نائه هو لا يفسد لها جمعه (ص) إلا بعد ثلاث على الأصوب (ش) يعني أما إذا أتت بصيغة تقتضي التكرار كقوله كلما تزوجتك فأنت طالق فإنه يتكرر عليه الطلاق كلما تزوجها وعليه النصف كلما عقد إلا أن يتكرر تنكاحه ثلاث مرات ثم يزوجها رابعة قبل أن تزوج زوجها فلا يلزمه لها صدق على الأصوب عند التوفسي وعبد الجدلان التنكاح فاسد أما لو تزوجها بعد زوج بعد ثلاث فإنه يلزمه النصف حينئذ اتفاقا وبعبارة الأبعد ثلاث أي وقيل زوج في الأولى هو لا بعد زوج فهو داخل تحت النصف إلا أن تتم العصمة وهكذا لان العصمة لم تكن ملو كتحسين البين وانما حلف على كل عصمة مستقبله بخلاف لو كان تزوجا فحلف بأداة التكرار فيقتضي بالعصمة التي هي ملو كتحفظ وقوله وعليه النصف أي ان كان مسمى والأفلاشي عليه (ص) ولودخل فالمسمى (ش) يعني أنه إذا تزوج بهذه المرأة الأجنبية التي على طلاقها على تزويجها ودخل فالحلف على الأسمى ان كان ولا فسادا في المثل وروى قوله (فقط) قول من قال يلزمه لها صدق ونصف صدق وبعبارة فالمسمى أي فعله المسمى وسواء دخل بعد الثلاث وقد تزوجها قبل زوج لأنه من الفساد الذي يفسخ بعد البناء أو قبل الثلاث وهو ظاهر كدخوله بعد الثلاث وقد تزوجها بعد زوج (ص) كواطي بعده حتى ولم يعلم (ش) مشبه في أنه ليس عليه إلا المسمى ولو وطئ مرارا استند إلى العقد الأول وفي هذه الحالة لا ينظر لكونها عالة أم لا ولا كونها طائفة أم لا لا تليس بزنا محض والشبهة في وطئه متصلة ولو علم تعدد عليه الصدق الآن يكون الطلاق الحائث فيه رجعا فلا صدق عليه سواء كان عالم أم لا وما تقدم من أن ما ذاع تعدد عليه الصدق محتمل كانت غير طائفة أو مكروه أو لا فلا تفي لها ثم المراد بقوله ولم يعلم أي لم يعلم الحكم وهو حرمة الوطء وقوله ولم يعلم راجع للشبه والمشبه (ص) كأن أتت كثيرا بكربس أو بلد أو زمان يبلغه عمره ظاهرا (ش) التشبيه

وطء لها من غير استئذان عقدنا (قوله فعله المسمى) أي ان كان أو الاصداف المثل (قوله لأنه من الفساد الذي الخ) أي أو الفساد الذي يفسخ بعد البناء أو كان لعقد فيه المسمى (قوله وهو ظاهر) أي أنه ليس فسادا فسوت الصدق فيه ظاهر الذي هو المسمى وقوله كدخوله أي وهو ظاهر أيضا (قوله كواطي الخ) صورته أنها زوجة في العصمة على طلاقها على أمر كدخول الدار مثلا فحسب ووطئ بعده حتى وكان الطلاق بائنا أو رجعا وانقضت العدة والمعلق طلاقا أجنبية على دخول دار ونوى بعد تنكاحها فوطئ في صورتين (قوله والشبهة في وطئه متصلة) لأنه بطء ما اعتقد أنها زوجة (قوله كأن أتت كثيرا) بتعليق ودونه وقوله لأنه من تحتها ظاهر أي أتت شيئا كثيرا من نساء أو زمن وبهذا ينصح قوله أو زمان مع قوله كثيرا وان لم يقل كثيرا لأن أن يفسر كثيرا بما يدخل تحتها (قوله ظاهر) أي غالباً لا يمين فثامه مدبعلما يبلغه عمره ظاهرا تزوج فيها يحصل له فيها التقهر بالتزوج

والإلام به والحاصل انه مدعى قول المصنف ثالث أني كثيرا من نساو من بأن قوة أو زمن أن يظهر لاته انا كان لا أجل بلفه
عمره ظاهر اني سبق هناك زمن لا كثير ولا قليل وحاصل الجواب أن يقال قوله بلفه عمره ظاهر أي في مدته يمكنه فيها العقد والوطء
فالزمن الكثير ما يمكن فيه العقد والوطء (٣٨) ولا يشترط الأولاد وفي شرح شب وظهره ما يتكرر عليه الطلاق في المسائل

في لزوم الطلاق أي فكما يلزمه الطلاق في المسئلة المتقدمة وهي ما إذا قال لامرأة أجنبية أن
تزوجني فأنك طالق كذلك يلزمه الطلاق إذا قال كل امرأة أتزوجها من الجنس الفلاني
وذلك الجنس المعلق عليه الطلاق بالنسبة إليها أي قليل كقوله كل امرأة أتزوجها من
السودان أو من الروم أو من مصر طالق وكذلك يلزمه الطلاق إذا قال كل امرأة أتزوجها إلى
سنة أو إلى أجل بعيشي لمسه طالق فانه يلزمه وذلك يختلف باختلاف الحالف شيئا وكهولة
وشيوخة ابن شعبان ويعرف هذا بالتعيين عاما وبزمنه إذا كان الأجل حياة فلان لا احتمال
موت فلان قبله وقيل لا شيء عليه لاحتمال موته قبل فلان (ص) لا فيمن يحتج (ش) يعني أن
من حلف لا يتزوج من الجنس الفلاني والألدلة الفلانية وله زوجة من ذلك الجنس أو بالبلدة
يحتجته قبل الحلف فانه لا تدخل وبعبارة أخرى انما تنصرف العين لملحق الطلاق فيمن يفسد
نكاحها لا فيمن سبق نكاحها وهي حال العين تحتها (الأداة) أي أنها (زوجها) ففسد منهومة
بالعين وتطلق كثيرها والفرق بين ما هنا وبين قوله في باب المصنف ويدوام كونه وليس في
لا أركب والبس حيث جعلوا الدوام كالإشهاد أن أكثر العلة لا يرى التعليق ولأن التزويج
حقيقته انشاء عقد جديد يخل من تحتها في قوله أن يتزوج بمختلف أو كعب والبس فانه ليس
كذلك من كل وجه فلان فرض انه ادعى ان ينسبه أن لا ينشئ ركو بالولاء الساعل ينسبه أيضا (ص)
وله نكاحها (ش) الضمير جمع لراثة على طلاقها على تزويجها لم يلغز لا يقتضي التكرار
أي يجوز للشخص ان قال ان تزوجت فلانة فهي طالق أن يتزوجها وتطلق عليه بمجرد العقد
عليها وانما قد تجاوز تزويجها مع أنه لا يترب عليه مقصوده وهو الوطء والفاصدان ما لا يترب
عليه مقصوده لا يشترط ظهور في المستقبل وهي حليته وتبقى معه على طلقتهن وإذا كان
الطلاق معلقا بلفظ يقتضي التكرار فانه لا يساه في زواجها حينئذ لانه لا فائدة فيه (ص)
ونكاح الاملا في كل مرة (ش) يعني انما قال كل مرة أن تزوجها فهي طالق فانه حينئذ يساه في
أن يتزوج بالاملا لانه صار بسبب ذلك كساد الطول وان كان ملأ ولا بد أن يحصى العت هذا
ما لم يقدر على التسري والاوجب فان عتقت بعد تزويجها انقضت قولهم ان الدوام ليس
كالا بداء في مسئلة لا فيمن تحتها انه لا يطلق عليه (ص) ولزم في المصرية فبن أبوها كذلك
والطائفة ان تخلف تخلفهن (ش) يعني ان من حلف بالطلاق أن لا يتزوج مصرية فانه
يحتج في المصرية الاوين ولزم أيضا فيمن أبوها كذلك وأمهات مصرية مثلا والام تبع الاب وفي
الطائفة المختلفة يخلف نساء المصريين طباعن وسيرتهن (ص) وفي مصر يلزم في عملها أن توى
والاقل عمل لزوم الجمعية (ش) يعني اذا حلف انه لا يتزوج في مصر فانه يحتج أن تزوج بمصر وفي
عملها أن توى والمراد بعملها أقليمها وسواها تزوج بمصر أو بقية مصر فانه لا يشترط عملها بل
نوى البلد خاصة أول من ينسب أو ان الحسن تازمه فبن على مسافة يلزم الانسان منها الى مسافة
الجمعة وذلك ثلاثة أميال من المنار لانه الموضوع الذي تازمه منه الجمعة فكما عتد ان
القائم وجب أن يطلق مصر تنصرف للقاهرة والعرف والامور العرفية تتغير بتغير العرف

السلطان دائما وان لم تكن الاداة
أداة تكرر (قوله بالنسبة الى
ما أتى قليل) الحسن أن ينصر
الكثير بالكثير في نفسه وان كان
قليل بالنسبة لما يسم به من أتى
القساط أو المدينة المنورة لزمه
طلاق من تزوجها من غير ما ذكر لانه
أتى كثيرا في نفسه (قوله بالتعيين)
يتقدم التسامح في السنين المتعدد
حاشياتي في المصنف من قوله وهو
سبعون إلى آخر ما أتى (قوله ولان
التزويج) أي بخلافه الركوب والبس
فليس فيه تعليق وليس معناه انشاء
ركوب وليس بل المصنف بذلك ولا
يغني أن ذلك محكم (قوله فانه ليس
كذلك من كل وجه) أي من الوجهين
الذكرين المشار لهما بقوله لان
أكثر العلة (قوله ونكاحها)
أي والفرق من انه لم يذكر نكاحا ولا
بلدا ولا زمنا بلفه عمره ظاهر
(قوله تخلفتهن) قولهم ان الدوام
أي دوام التزويج بالحرمة التي عتقت
ليس كالنكاح انما التزويج بالحرمة فلا
تطلق وهو المعتمد أما ان قلنا ان
دوام التزويج بالحرمة كالنكاح
فتعلق عليه (قوله ولزم في المصرية)
بأن قال عليه الطلاق لا يتزوج
مصرية كما أفاده الشارح وكذا
انما قال كل مصرية أن تزوجها طالق
(قوله ان تخلفتهن) أي
الاخلاق التي تحمل الزوج على
تجنب المصريات ومثل الضيق
يخلفهن ما إذا طال مقامها ولكن

الظاهر أن من طالع نكاحها ليس كذلك لان الحمل على حلقه الخلق بالاخلاق الرديئة وقد فقدت فيها (قوله والام
تبع الاب) فبن تزوج من أمها مصرية لاحتمال عليه (قوله وسيرتهن) أي طريقتن عطف تفسير (قوله أقليمها) سابقا ردموا أقليمها
من اسكندرية الى اسوان وهذا كله حيث لم يزوج واحدا محمدا كزعبه فان نوى واحدا بعينه له به وكذلك يرى عرف الحالف بالطلاق
مصري في خصوص البلد المعينة كما عتد في مصر (قوله وحيث أطلق مصر) المناسب أن يتزوج ذلك ويقول ولكن العرف جرى

بإطلاق مصر على القاهرة فلا يعول على ما قلناه المنفصلان الأيمان منها العرف (قوله والظاهر أن المراد بعلمها القضاء) أي الذي يحكم فيه فاضي العسكر الذي يصبر وأما الصعبد والبصيرة فهو ذلك فليس من علمها القضاء لأن قضاء تلك المواضع من اصطوبول والحق أن المراد بالعمل العمل السلطاني لا بمعنى أطلق لا ينصرف إلا إليه فانفرد العمل انصرف فسلطاني ما لم يجز عرف بخلافه فإذ جرى عرف بخلافه عمل عليه وكذا يعمل بالعرف إذا لم ينو (قوله والمواعدة) (٣٩)

الطيلة والمواعدة ليست من التزوج الخالف عليه قلنا أنت (قوله) لأنه غير معروف وبأنه من كونه غير معروف أن يكون فليس لا فقد أتى قليلاً أي لأن شأنه عدم المعرفة فغيره عند عدم لا تعتبر وغيره غير بقوله لقوله شكك الشفويض (قوله) ويخص وأما المشتك بالملك الذي علقها في العصبة المأزاة التي علق عليها أي فإذا قال كل امرأة

أ تزوجها علق فهي طالق وقد طلق الخالف لها ثم تزوجها بعد طلاقها ثلاثاً وبعده تزوجها فزوج علقاً لا يصح في العصبة الثالثة بل أصح يصح إذا تزوج في العصبة الأولى وهذا هو المعتد (قوله وهذا دقيق) وجه الدقة أن قوله أن ذلك فيه اختصاصه بالي تزوجها أي وعكته فراقها يخرج عن الشيق فذلك لزوم خلاص من عم فلا يرقه يخرج بها فذلك لم يلزم (قوله أنليس صغيرة الخ) علقه لقوله والاحسن إلا أنه ربما أن تلك العلة تفيد التبعين والصغيرة دون المدينة المنسورة (قوله وبهذا ظهري الخ) وتكون استثنائية والاستثناء من مقدر ظهري أن كلامه ظاهر وأما لم يجعل الاستثناء بل جعلت فاعه كما هو ظاهر كلامه فلا يكون ظاهراً لأنه ينصل للمني كل امرأة أ تزوجها فهي طالق ويسترد ذلك الطلاق إلى أن ينظرها فإذا انظرها ارتفع

والظاهر أن المراد بعلمها القضاء وهو مصر وفواحيها بجزيرة القيسل وولوا وركه الخ مصر العتقة وطراً ومعيصرة أو السلطاني إذا بعده من قسداً الخالف الخروج عن الاقليم بالرة (ص) وله المواعدة فيها (ش) يعني أن من حلف أن لا تزوج في مصر فانه يجوز له أن يواعدها على التزوج في مصر ويخرج بها عن العمل أن يفي بالخرج العمل الذي تازم منه الجمعة وبعد عليها لأن العبرة بموضع العقد لا بموضع المواعدة (ص) لأن عم النساء أو أتى قليلاً ككل امرأة أ تزوجها لا تنويضاً (ش) هذا غير من قوله كأن أتى كثيراً ومعنى عموم النساء يقول كل امرأة أ تزوجها طالق فإذا قال ذلك فانه لا يلزم مني المخرج والمشقة ولا فرق بين أن يكون ذلك معلقاً أو لا كقوله أن دخلت الدار فكل امرأة أ تزوجها طالق ثم دخل الدار فانه لا شيء عليه وأما يلزمه الجمن وإن كان أتى لنفسه التمسري لأن الزوجه أ ضبط المسلم من السرية وكذلك لا يلزمه الجمن إذا أتى قليلاً كقوله كل امرأة أ تزوجها طالق إلا من القرعة الغالصة وهي صغيرة لأن نقص ذلك القليل تنزل عن منزلة التمسيم وكذلك لا يلزمه شيء إذا قال كل امرأة أ تزوجها لا تنويضاً طالق لأنه غير معروف وأما لو قال كل امرأة أ تزوجها تنويضاً طالق فانه يلزمه بالخلاف فان قيل ما الفرق بين من عم النساء يلزمه وبين من قال كل امرأة أ تزوجها علق طالق فانه يصح ويخص بالملك الذي علق مع أنه عام في ككل امرأة فأجاب أن ذلك فيه اختصاصه بالي تزوجها علقاً فذلك في غيره تميم التزم ثلثاً فانه دقيق (ص) أو من قرية صغيرة (ش) معطوف على المستثنى والاحسن في صغيرة الرفع على أنه خبر يرتد إلى محذوف أي أو قال من قرية كذا وهي صغيرة أنليس صغيرة من جهة سقوطه والصغيرة هي التي ليس فيها يتزوج أي لا يجدها بعد ابتاعه منه كقوله أو الحسن (ص) أو حتى انظرها فهي (ش) يعني إذا قال كل امرأة أ تزوجها قبل أن أنظرها طالق فهي فانه لا شيء عليه أنه لا تزوج من شاء ولا تطلق عليه ولو لم يفسخ العتق لأنه من عم ابتاعه ومثلحق ينظرها فلا نفسي أومات وقال ابن الموار لا يتزوج حتى يفسخ العتق ولم يجد ما ينسريه وحتى هنا استثنائية والمستثنى منه مقدر رأى إذا قال كل امرأة أ تزوجها طالق حتى أنظرها أي إلا أن أنظرها طالق معلق على التزوج من غير رؤية وهذا ظهري أن كلامه ظاهر وجهه أنه وبعبارة يصح أن تكون حتى جاز أي إلى أن أنظرها أي ينصب عليه الطلاق إلى أن ينظرها وأن تكون تعليلية أي لاجل أن أنظرها وأن تكون استثنائية (ص) أو لا يكرار بعد كل ثبت وبالعكس (ش) يعني أنه إذا قال كل ثبت أ تزوجها فهي طالق ثم قال وبكر أ تزوجها فهي طالق فانه لا يلزمه شيء في الإكبار ويلزمه في الثبات لتقدمه في بيته وكذلك إذا قال كل بكر أ تزوجها فهي طالق ثم قال كل ثبت أ تزوجها فهي طالق فانه لا يلزمه شيء في الثبات ويلزمه في الإكبار لتقدمه في بيته فتقوله أو لا يكرار أي ولا يلزم في الإكبار بعد كل ثبت كالأب في الثبات بعد كل بكر في العكس فهو وان المخرج والمشقة مع الثانية دون الأولى

الطلاق إلى أن ينظرها فلا يكون ظاهراً غير أنه في شأ آخر وذلك لأن كلامه يقتضي أن المستثنى منه كل امرأة أو ليس كذلك لأن المستثنى منه محذوف أي إضافي ذلك التقدير لأن التقدير كل امرأة أ تزوجها طالق في كل حال من الأحوال إلا في حالة النظر (قوله يصح أن تكون حتى جاز الخ) لا يعني أنه يفيد وقوع الطلاق بالفعل واستمراره إلى النظر ولا يعني كذا جعله تعليلية وذلك لأن النظر ليس علة لطلاق فلما نسب الأخير هو جعله استثنائية والمعنى حينئذ كل امرأة أ تزوجها طالق في كل حال من الأحوال إلا في

حال التنظر (قوله وظاهر منيع الصنف وعطفه) أى عطف جمل لا عطف مفردات لأن الأبيكار اسم جامد ولا يعطف عليه الفعل والتقدير لأن ذكر الأبيكار بعد كل ثيب (قوله ولا يجوز أن يكون معادل هل الأولى تفكرن الواو اسكنه ويجوز أن يكون معادل هل الأولى أحسن (قوله تأمل) أى تأمل هل يقول على ظاهر كلامهم هذا أو يقال هل عذوبا وقرأ أولاً لا شيد الواو (٤٠)

كلامهم يشهد باننا كان يقدره
الظاهر لجهة بعض الشيوخ
هو ظاهر كلامهم (قوله أو آخر
أمرأة) وهذا المعنى هو مبتدأ
وخبره ما ذكره الشارح (قوله
فهو كن حرم جمع النساء) الظاهر
أننا أنزل أن يجعله تعليلا ثانيا
(قوله اذلاستقراخ) في العبارة
حذف والتقدير لانه لو حكم عليه
بالطلاق ليستقراخ (قوله وأشار
بقوله وصير يلقول ابن الموان) أى
والصوب ابن رشد والنسبى
وظاهر وقوفه حتى يتزوج وقال
أنا لا أتزوج أبدا والظاهر أنه جعل
بقوله لانه ضرر عليه (قوله ونحن
نمخالج) هذا كلام ابن الموان
وبإرفاقه مضمون قوله (قوله
وقوف الموقوفة) جرى على طريقة
الكوفيين في عدم إيراد الضمير لأن
اللبس هنا مأمون لأن من العلم
أن الذي يوقف إنما هو الزوج
والاصل الموقوف هو عنها حذف
المباروه عن فائصل الضمير
واستترى اسم المفعول فهو من باب
الحذف والإبصار والاولى تأخير
قوله وهو إلجما للنسبى لانه راجع
لصورتين معا (قوله من يوم الرق)
أى وحكم (قوله ناعنده) وبكل
أحادي الصدق (قوله قبرا في الروثها)
ولا يكمل لها الصدقة ولا يلغزها
من وجهين فيقال ماتت امرأة
ورقعت ميراثها وليس في ورثتها
ولا خلف وشكل وقال ماتت

أمرأة في عصمة رجل ولا يرثها إلا أن تزوج غيرها (قوله وإذا مات المتزوج الخ) وبلغز بها يقال شخص الطلاق
ملت عن زوجته مسلمة في كتابه إصداق سمى وأخذت نصفه واملائها ولاعة (قوله بغير طلاقها) هذا هو العند تفصيل جلية وإن
اقتربت من (قوله لانه في قوله نال الخ) فان قلت ما وجد قلت لان العني ان تزوج من المدة فهي طالق ففهم به أن ما نلت

تزوجي من المدينة فلا طلاق هذا وجه ذكر التعليق (قوله وفائدة تظهر الخ) بل تظهر بما تارة عليه بقوله فلو فعلت ولعل الشارح
 اتخذ كما ذكرناه بما تبهم فيه عدم التفرع (قوله حال النفوذ) هذا يؤيد بأن حال النفوذ في المصنف نائب فاعل اعتبر فهو
 مرفوع ويصير نصبه على أن نائب الفاعل الزوم وحل اعتبار حال النفوذ إذا كانت العينة منعقدة ولو في الجملة ليس قول الآتي ولو علم
 عبد الثالث فلو كانت غير منعقدة حال التعليق كما إذا علق صبي طلاق (٤١) زوجته على دخول الدار فبلغ قد دخلت فلا يلزمه

الطلاق (قوله لم يزم ما حلف عليه)
 ومن هنا حصل الخلاف بين مالك
 والشافعي فمالك يقول بعدم الصفة
 والشافعي لا يقول بعدمها ولذلك
 يقول بفائدة الطلع وفائدة لو فعلت
 المحلف عليه حال النفوذ سقط
 التعليق ولو أعادها لم فعلت لاشئ
 عليه عند الشافعي وعند مالك
 بعدم التعليق حيث كانت العصمة

باقية (قوله لا يهدم الطلاق) أي
 تعليقه (قوله ولو حلف لا يفعل كذا)
 هذه المسئلة لا تعلق لها هنا (قوله)
 إن لم يكن بادة تكرار) فان كان
 بادة تكراراً بان قال كذا كذا
 أو دخلت الدار فأتيت طاتي ففعلت
 فعلته ثانياً أو ثالثاً لم يهدم ولو طلق
 وعادت لعصمته وبقي متباعدة
 والآنقضي التعليق حيث كانت
 في عصمته حين التعليق والاعادت
 العينة ولو تعددت العصمة كما تقدم
 في قوة الابدع ثلاث (قوله ولا يفرج
 في هذه) أي عن قولنا ولو حلف
 فلا يثبت الخ (قوة المسئلة
 ترك الوتر) المسئلة نوعية أي وما
 شابهها من كل عبادات تكرار
 (قوله ولو كان تعليقه بادة التكرار)
 أي بخلاف كذا تزوجتك فأتيت
 طاتي ففعلت كذا تزوجها ولا
 تنقض العصمة الأولى والفرق
 أنه في الأولى علق ما علكه من

الطلاق إذا تزوج من غير المدينة قبل أن يتزوج من غيرها على أن شرطية لا تفي بقوت قولنا
 إن تزوجت من غير المدينة شقة قبلها فهي طالق وإلى هذا أشار بقوله (وقد وثقت على أنه
 أنما يلزمه الطلاق إذا تزوج من غيرهما قبلها) وأما أن تزوج من المدينة أو لا ثم تزوج من
 غيرها فلا تطلق بتأدي الشرطية كما (ص) واعتبر في ولايته عليه حال النفوذ (ش)
 هذا في الحقيقة شرح لقوله وركبه أهل أي أن المعتبر في ولاية الإلحاق الزوج على أي
 على الحمل وفي العصمة حال النفوذ أي فعل الشيء المحلف عليه لا وقت التعليق وفائدة تظهر
 في نحو مسئلة العبد أتيه عند قوله ولو علق عبد الثالث على المحفل فعتق ودخلت زمت
 أي الثالث وإن علق عبد الثالث عند التعليق (ص) فلو فعلت المحلف عليه حال نيونتها
 لم يلزم ولو نكحها ففعلت حدثت أن بقي من العصمة المعلق فيها شئ (ش) هذا مفرع على ما قبله
 من أن المعتبر فيما يوقعه الزوج على المرأة حال النفوذ فلهذا إذا قال لزوجه إن فعلت كذا
 فأنت طالق ثلاثاً ثم أتت بها أو طلقها مطلقاً فرجسية وانقضت العدة ثم فعلت ذلك
 المحلف عليه فلا شئ عليه لأنها الآن أجنبية وعمر الطلاق معدوم فلو تزوجها بعد أن أتت بها
 ففعلت المحلف عليه لم يزمه ما حلفه به أن بقي من العصمة المعلق فيها شئ بأن كان طلاقها الأول
 ظاهر على القاضية وسواء تزوجها قبل زواج أو بعد لأن كساح الأجنبي لا يهدم الطلاق
 السابق وحل الزوم إذا لم تكن العينة مقبولة زمن وانقضى أمالوا انقضى زمنها فلا تعود كالأول
 حلف بقضيه حقه في هذا الشهر وقاباً ثم بعد انقضاء الشهر ردّها ولم يقضه فلا شئ عليه
 ولو حلف لا يفعل كذا ففعل وحش فلا يثبت بقوله ثانياً إن لم يكن بادة تكراراً وفوق التكرار
 ولا يفرج عن هذا الأمسلة تركه أو تتركه في الحاشية تركه الآن سوى مرة وهي
 مسئلة تتحقق ولا يثبت عليها واحترز بقوله أن بقي الخ أعادها بأنها بالطلاق الثلاث ثم تزوجها
 بعد زوج ثم أتت بفعل المحلف عليه فإنه لا يلزمه شئ لأن العصمة المعلق عليها قد زالت بالكلية
 ولو كان تعليقه بادة تكرار كقوله كذا دخلت الدار فأتيت طاتي فذا أتت فأتت طاتي فأتت
 وصارت كغيرها من لم يسبق له عليه ما عني (ص) كالظهار (ش) تشبهه تام والمعنى أنه إذا قال
 لزوجه إن دخلت الدار مثلاً فأنت علي كظهر أمي ثم أتت دخلت فله يلزمه الظهار فلو أتت بها
 ثم دخلت الدار فإنه لا يلزمه الظهار لأن العصمة من ملكه فلو نكحها لم تدخل الدار فإنه
 يلزمه الظهار أن بقي من العصمة المعلق عليها شئ فإن لم يكن منها شئ كمالاً بأنها بالثلاث ثم
 رجعت إليه بعد زوج ثم دخلت الدار فإنه لا يلزمه ظهاراً لأنه لم يلدن له باليه بصحة جديدة (ص)
 لا محلف لها فيها وبغيرها (ش) صورته أنه قال زوجته إن تزوجت عليك فأنت طالق أو قال
 كل أمر أأتى زوجهما عليك فهي طالق فزوجته محلف لها قبل زومه الطلاق فحين يتزوجها عليها
 في العصمة الأولى وبغيرها فكل من تزوجها عليها أطلق عليه بمجرد العقد فلو طلق زوجته

(٦ - غرض رابع) الطلاق حالاً لا إذا علق وهو مالك العصمة انصرف إلى ما في ملكه وهو ما علكك حال الثلاث وفي الثانية
 علق ما علكك من الطلاق بتقدير التزوج وهو لا يتبدل بصحة إذا ليس هنا ما علكك حتى يضره لأن الغرض أن أجنبية (قوله فإنه يلزمه
 الظهار الخ) فلو فرض أنه طلقها ثلاثاً بعد لزوم الظهار وتزوجها بعد زوج فلا يفرجها حتى يكره (قوله صورته أنه قال لزوجه الخ) فلهذا محلف
 لها وبأي شئ محلف لها من قوله علكك ومحلف بها من قوله فأنت طالق وهذا لا يناسب المصنف لأنه إن نظر لكونه محلفاً لها حدث
 في العصمة الأولى وبغيرها وإن نظر لكونه محلفاً بها فانتقيداً بالعصمة الأولى وقد قضى أن السكن لا فلا حياط أن يرجع جانب المحلف لها

وأما ما أشار إليه بقوله أو قال كل امرئ متصور بظاهر (قوة وسل الخلق لها إلخ) فلو قلنا لرب بطلاق حصة أن وطئت عزة
فقلنا لرب واحدة أو لا فلا هو له عزة فلا بدت لرب إليه ولو بعد زوج فوطئ عزة وحصة في عصمت حنث في حصة وكذا الوطني
عزوا بعد أو لا فأنما عادت إليه ولو بعد زوج فوطئ أو حصة في عصمت حنث في حصة فالأمر أن حصة ثم وطئ عزة لم يحنث في حصة فالو
جأت المحصة فوطئ عزة حنث في حصة (٤٣) الآن بنت حصة بالثلاث ثم تعود إليه بعد زوج فوطئ عزة لم يحنث في حصة

لنظار لفظه (قوله فالجواب أن منتهى محجوه) أي شرطا غاقت النسبة مدلول اللفظ شرطا غاقت الجواب الذي بعده والحاصل والتنتين
أن قوله أن لا تزوج عليها محمول شرعا وعلى أن لا أجمع بينهما (ثم أقول) أما الثاني فقبل وأما الأول فلا (قوله ولأن البهين) المتناسب
أن يقول ولأن النسبة (قوله) وبمعاشرة مدحسما الخ) لأن تزوج غيرها من خشى العنت وتعذر السرى (قوله إلا النسبة كونهما تحت)
مفسدا إذا لم يطفها لها لأن أن يأنفها تزوج غيرها ولو بدعوهما العصمة بعد تزوج لانهما عوف لها وقد تقدم أنها كلف على ما على
المعتمد (قوله ولو على عبد) أي وأسفر عبد أو اثنين من أحرار فالبهين عتقين وخلاصة ما في القاموس أن لو على وهو عبد ثم نيين أسروا بالعتق

أوطق واحدة أو اثنتين وتبين خلاف ما عليه من حرية أو قوة فله عيب ما شرب وبسده هذا كله فنقول لا يظهر ثمة فيما أذعن الثلاث
ثم تقرر فيما أذعن غيرهما (قوة) ولوعلى طلاق زوجته المألو كمالا يمينه على موته لم ينفع (وقد أتت عدم النفوذ تقرر فيما أذعن الطلاق
المعلق ثلاثا فقبل له وطو هابلث قبل زوج ولوقيل بالنفوذ لم يحل له وطو هابلث (٤٣) لا بعد زوج (قوة أو أضعاف) ومثله إذا قال

شب وعجب تما لعي إذا قال إذا
أذن يقع عليه الطلاق وحاصل
كلامه أن على علي شرط فخير وعلى
خوف فلا والحق مع شارحنا من
أنه لا يلزمه شيء أصلا بل على
ذلك ما سبأني من أنه إذا قال أنت
طالق إذا مت أو أن مت أو متى
لا يقع لأن الطلاق لا يصاف بمحلا
(قوة لأن المعلق) وهو الطلاق
وقوة والمعلق عليه وهو الموت ثم
أن هذا لا يظهر في قوة أنت طالق
يوم موتي أي يفسد اليوم بالزهر
الأول منه مثلا ويكون موته في
آخر النهار إلا أن يقال المراد اليوم
مطلق الزمن فيراد يومه وقت الموت
فليصرر (قوة فلا يحد الطلاق) أي
لأن عتق الأب أنسخ النكاح فلم
يحد الطلاق بمحلا (قوة والمأهية
الركبة أي مأهية الطلاق الركبة
من أجزائها من جعلها الزوجة
تعتد بانعدام بعض الأجزاء التي
هوالزوجة وتسمي الأجزاء تسم
باعتبار أن الطلاق متوقف عليها
(قوة) والمشهور أن النسبة لا تنكح
(الح) مراد بالنسبة الكلام النفس
لأنه التي فيه الخلاف ولم يرد بها
فصد الطلاق والتصميم عليه فانه
لا يقع عليه الطلاق باتفاق وظاهر
الشارح أمأ رادها قصد والتصميم
لأنه بعد ذلك وأمأ الطلاق الح
فالمسبب للشارح أن لا يروق
الكلام على هذا المسألة

(والثنتين بقية واحدة) لا تهر وقت النفوذ فكذلك ثلاثا على زوجته وصار عترة العبد يبطق
زوجته طلاقا واحدة ثم يعتق طلقا يتي معه بطلقة أو أحد طلقا ب نصف طلاقا وهو طلاق ونصف
طلاق فيكمل عليه وتبين معه بطلقة واحدة أو له أشار بقوله (كأوطق واحدة ثم عتق)
قالوا لا يملك عتق ملك عليها عصمة ثم وقد مات نصف طلاق لان نصف طلاق ذهب فصار كحر
ذهب له طلاق ونصف فصار طلقان وبقيت واحدة فلو على العبد واحدة على الدخول ثم
عتق ثم دخلت بقيت معه بطلقتين ولو على الطلاق غير مقيد بعدد كقوله أنت فعلت كذا فانت
طالتي ففعلته بعد عتقه بقيت له طلقان كما أنه أذهب ابن عبد السلام لأنه أعتق لراي يوم الخث
كن قال أنت فعلت كذا فانت سرقة في حرمة ففعلته في ثلثة (ص) ولوعلى طلاق زوجته
المألو كمالا يمينه على موته لم ينفع (ش) يعني أن المراد أن زوج يمينه والده ولوعلى طلاقها على
موت أبيه بأن قال لها أنت طالتي عند موت أبي أو أن مات أو وموت أبي كما أنه ابن عرفة فان
ذلك لا يلزمه لأن المعلق والمعلق عليه يقعان معافى زمن واحد فلم يجد الطلاق عند موت الأب
محلا يقع عليه وقد علمت أن أهل أحرار كان الطلاق والمأهية للمركبة من أجزائها تعدم
بانعدام بعض أجزائها ولا بد أن تكون هذا الأب موروثا فلو مات من تدان وقع الطلاق إذا لربث
المسلم الكافر ابن عرفة (ص) ولفظه طلقت وأنا طالق أو أنت أو مطلقه أو الطلاق في لازم
لا منطلقه وتلزم واحدة الأنثى أكثر (ش) الكلام الآن على الركن الرابع وهو الصيغة
والمشهور أن النسبة لا تنكح في الطلاق بغيرها فلا بد من اللفظ وأمأ الطلاق بالكلام النفس
التي فيه الخلاف التي فسأني معناه والمراد بقوة ولفظه اللفظ الصريح الذي فصل به العصمة
دون غير من سائر الألفاظ وهو ما فيه الطاء واللام والقاف و يأتي الصلح على الكتابات
الظاهر والخفية وأمأ منطلقه فليس من ألفاظ الطلاق فلا يلزم به طلاق إلا بالنسبة لأن العرف
نقل أنت طالق من الخبر إلى الانشاء لم ينقل أنت منطلقه وألفاظ الطلاق تنقسم إلى خمسة
أقسام ما يلزم به طلاق فقط الأنثى أكثر مثل أن يقول أنت طالق أو أنت مطلقه أو قد طلقتك
أو الطلاق في لازم أو قد أعتقتك الطلاق أو أنا طالق منك وأمأ أشبه ذلك بما ينطبق فيه
بالباء واللام والقاف وما يلزم به ثلاث ولا يتوى سواء كانت مدخولا بها أم لا واليه الإشارة فيما
يأتي بقوله والثلاث في ستة وحصلت على غايتها وما يلزم به ثلاث ويتوى في غير المدخول بها فقط
والله الإشارة بقوله والثلاث في كلمته التي قوة إلى قوله أن دل بساطا عليه وما يلزم به ثلاث ويتوى في
مدخول بها وغيرها والله الإشارة بقوله وثلاث في خلت سيلك وقسم يتوى في وفي عدده
والله الإشارة بقوله وتوى في وفي عدده في ذهني وانصرف في التي قوله أولست يا امرأة وشبه
بما يلزم به واحدة ما هو من الكتابة بقوله (كاعتدي) تلزم واحدة الأنثى أكثر
فلو قال أنت طالتي اعتدي لزمه طلقان الآن يتوى بقوله اعتدي إعلاما بأن عليها العدة
ولو قال أنت طالتي واعتدي لزمه طلقان ولا يتوى وانما يتوى في الأول لأنه من رب على الطلاق
كترتب جواب الشرط على الشرط والعطف بالواو يأتي ذلك والظاهر أن العطف بم كالعطف

بوجه خلاف المراد (قوة) الكتابات (الظاهر) ليس المراد بالكتابة اللفظ المستعمل في لازم معناه بل المراد باللفظ استعمال في غير
مأوضعه (قوة إلا بالنسبة) أي مع التلطف بمنطقه (قوة تنقسم إلى خمسة أقسام) وسأني قسم سادس وهو أنه يلزم به ثلاث في المدخول بها
وواحد في غيرها (قوة لزمه طلقان) أي إذا نواها أو لم ينو شأني هاتين الصورتين يلزمه طلقان (قوة لأنه من رب على الطلاق)
أي في كتاب التنويه بوجه (قوة والظاهر أن العطف بم) أي لأن ثم تراخي وقد تراءى ليس من المعتد الطلاق تراخي فثبت في غير

العطف والحاصل أنهم اذا جعلت عني الواو فتكون خبر حث عن الترتيب وعن التراخي وأما اذا جعلت لها مثل الفاعل فتكون قد خبر حث عن التراخي فقط والرتب ثابت ولا شك أن خبر وجهان معني واحد أقرب من خبر وجهان المعنيين فالخبر ثم بالفاء أقرب بقرينة طفلتان الآن بنوي أول (قوله أو كانت موقوفة) عطف على دل بساط كما هو المتبادر فيقتضي أنه ليس من أفراد البساط مع أهم من أفرادها فالخلص أن يكون عطفا على المدح حذف (٤٤) في العبارة والتقدير إن دل بساط أماعي العدو وعلى الإطلاق من وثاق بأن كانت

موقوفة (قوله يعني انه اذا قال لزوجته أنت طالق في جواب) أي مستطليق والا تكن كذا فيقع عليه الطلاق (قوله فان لم تنسأه) أي والموضوع أنهم موقوفة وأما غير الموقوفة فيقع عليه الطلاق ولا يصدق والحاصل أن الزوم في الصريح والكتابة الظاهرة صلهذا لم يكن بساط يدل على نفي ارادته فان كان قبل ذلك منه فهاهنا في الصريح وما ياتي في الكتابة الظاهرة ويختلف فيها في القضاء والنسبة لا تنفع وذلك لان نية صرفة منافية لموضوعه وبالسبب حاصل على مجرد النطق بما يناسبه (قوله تأويلان) أي في تصديقه والخلف وعدمه (قوله) لأن البت هو القطع (قوله) أنت طالق ملقة فاطلعة أو مقطوعة بها (قوله أي كنفك) هو في الأصل كنف الغاية أو ما انفرد من أسفل صم البعير فالجبل كناية عن العصبة التي يبدل الزوج أي عبارة عن العصبة وكذا يقال فيما بعد وكونها على كنفها كناية عن ملكها بالطلاق (قوله وذلك الخ) جواب عما يقال كان الواجب أن يصدق ذلك بما بعد البناء ويحذف الواجب أن يقول لأن السنة التي لا تكون الا بالثلاث إنما تكون بعد البناء وأنه أن السنة بعد البناء تكون

بأولها وبخلاف العطف بالفاء كعدم العطف (ص) ومصدق في نفسه أن دل بساط على العد (ش) هذا راجع لقوله كاعتدى أي ومصدق بين في دعوى نفي ارادة الطلاق بعد قوله اعتدى اذا دل دليل على ذلك كما اذا كان جوابا بالعدد درهم أو غيرهما ولا شيء عليه (ص) أو كانت موقوفة وقالت أطلقني وإن لم تنسأه فتأويلان (ش) يعني انه اذا قال لزوجته أنت طالق في جواب قوله له وهي موقوفة بقيد ونحوها أطلقني وقال انما أردت من ذلك الوثاق ولم أرد به الطلاق فإنه يصدق في نفي ارادته فان لم تنسأه في تنوينه وعدمها اذا حضرته البينة وتأويلان وأما في القضاء فيصدق قول واحد وقوله أو كانت الخ راجع لقوله أنت طالق (ص) والثلاث في نية (ش) هذا شروع منمرجه انه في القسم الثاني والمعنى أن الزوج اذا قال لزوجته أحد هذا الاقاط الخمسة فإنه يلزمه الطلاق الثلاث لان البت هو القطع فكان الزوج قطع العصبة التي ينسأه وبين زوجته ولم يبق بعده من شيء ولا ينوي نفي بها أو لم يبين ومن هنالك قوله ونوي نفسه وفي عدده كتابات ظاهرة (ص) وحيل على غاربك أو واحدة مائة (ش) يعني أن الزوج اذا قال لزوجته حيل على غاربك أي كنفك فإنه يلزمه الثلاث ولا ينوي فيما دونها نفي بها أو لا يبين مثل البتة في عدم التنوية فان الجبل كناية عن العصبة التي يبدل الزوج وكلكم يلزمه الثلاث اذا قال لزوجته بعد البناء كافي المدونة أنت طالق واحدة مائة وهي مثل البتة في لزوم الثلاث وأهل المؤلف ترك كون ذلك بعد البناء لوضوحه وذلك لأن السنة بغير عوض بعد الدخول إنما هي بالثلاث أم قبل الدخول وأظنرت عوضا فواحدة وبعبارة أخرى ألزمت الثلاث لأنهم قطعوا التبرع بنوي وقوله واحدة ونظروا الى قوله مائة احتياطاً لفرق أو واحدة صفة لمرأة أو دفعة لاطلقة (ص) أو نواها بغير سبيلك أو ادخلني (ش) يعني أن الرجل اذا قال لزوجته المدخول بها خلعت سبيلك أو قال لها ادخلي الدار والحق بها لك أو استتري أو اخرجي ونوي بكل لفظ من تلك الاقاط الواحدة البائنة فإنه يلزمه الطلاق الثلاث ولا ينوي وان كلف غير مدخول بها تلزمه واحدة لأن بنوي أكثر كما في قوله أو واحدة مائة ولو نوي الواحدة البائنة بقوله أنت طالق ويحوم من الفاظ الطلاق الصريحة فإنه يلزمه الطلاق الثلاث كما اذا نواها بغير سبيلك بل أولى لأنه اذا زمت الثلاث مع كتابته فالولي مع صريحه (ص) والثلاث الآن بنوي أقل أن يدخل بها في كل سنة والعموم وهبتك وددتك لهلك (ش) هذا هو القسم الثالث يعني أن الزوج اذا قال لزوجته التي لم يدخل بها أحد هذه الاقاط فإنه يلزمه الطلاق الثلاث فان ادعى أنه نوي أقل من ذلك فإنه لا يصدق وقدر منته الثلاث (ص) أو أنت أو ما أنقلب اليه من أهل حرام (ش) يعني أن الزوج اذا قال لزوجته التي لم يدخل بها أنت حرام سواء قال على أولم يقبل أو قال لها ما أنقلب اليه من أهل حرام فإنه يلزمه

الثلاث

بلفظ الخلع ثم ان من المعلوم أن السنة بغير عوض بعد الدخول قد تكون غير الثلاث كما اذا كانت

بلفظ الخلع (قوله فإنه يلزمه الطلاق الثلاث) كما اذا نواها بغير سبيلك أي وهي مدخول بها فيما هو الظاهر خلافاً لما في عب من أنه عام في المدخول بها وغيره (قوله والثلاث الآن بنوي أقل الخ) وان لم نوجها الطلاق لاهن الكتابات الظاهرة (قوله وهبتك) أعني أنك أو سبيلك أو لا يبيك أو قال لاهلها وهبتك

(قوله يعني أن من قال لزوجه أنت خلية أو بائن) هكذا يدون الناقب نفسه بخلافها في لفظ المصنف ظاهراً بالتلفيق
نفسه في بانيات في الشارح على طبق المصنف (قوله أو أنا خلية منك أو أنا بائن منك أو أنا حرام عليك) ظاهر عبارة الشارح أنه لا يمن
قوله منك في اللفظين ولا يمن عليك في قوله أو أنا حرام وعبارة شب أحسن ونصه أو أنت خلية أو برة أو بائنة قال مني أو لم يقل أو
أنا خلية أو بائن أو برة قال منك أو لم يقل أو أنا راجع لهما أنه (قوله أي أذ أو روم) وأما عند اللفظ فلا يحتاج لعين في الفائدة
قال القرافي في فروقه ما منه أن نحو هذه الألفاظ من برة وخلفه وجعل على غاربك ورد ذلك انما كان عرف سابق وأما لا فلا
يصل للفق في البني بها إلا يعرف أي والا كانت من الكتابات الخفية فلا نجد أحدا اليوم يطلق امرأته بخلة ولا برة والحاصل
أنه لا يصل للفق في البني بالطلاق حتى يعلم العرف في ذلك البلد (قوله أي ودين في جميع الألفاظ صريحة الخ) لا يخفى أن الصريح
تقدمه فإن البساط ينفع فيه في قوله ودين في نفسه أن دل بساط على العد (٤٥) فلا حسن قصره على غير الصريح (قوله

أي شبهها) بكسر الشين
وسكون الباء (قوله
البذاء) بالفتح المجهمة
والمد وقوله وطول اللسان
تفسير (قوله وهو راجع
لهذه الألفاظ الخ) ظاهره
أنه لا يرجع لحلف عسلي
غاربك وظاهر العبارة
الاولى رجوعه وهذا
الحل قد قبل به ولا شب
وقال عجم ظاهر كلام
المصنف عموم في جميع
هذه الألفاظ المذكورة
واغماذ كره في المدققة في
لفظ خلية وبرة وبائنة
واقترن من كره في السابق
قوله بعض المحسنين أي
الذي هو أجدباً وقوله
وصكائه يريد في الدمى
الاستفاد فان لم يرشأ
من ذلك بائنة إذا كان
كلاماً مستنداً (قوله ولا
ينزى في المدخولين)

الثلاث إلا أن ينزى أقل منها فإنه يصدق وإن قال ذلك لزوجه المدخول بها فإنه يلزمه الثلاث ولا يصدق
أن ادعى أنه أراد أقل من ذلك ولو حذف لفظ أهل لكان الحكم كذلك إلا أنهم يفتقران إما إذا قال
حاشيت الزوجة فصدق حيث لم يذكر أهل ولا يصدق حيث ذكر (ص) أو خلية أو بائنة أو أنا (ش)
يعني أن من قال لزوجه التي لم يدخل بها أنت خلية أو بائن وسواء قال مني أو لم يقل أو أنا خلية منك أو أنا
بائن منك أو أنا حرام عليك أو أنا تنقلب إليه من أهل حرام فإنه يلزمه الثلاث إلا أن ينزى أقل من ذلك فإن
دخل بها فإنه يلزمه الثلاث ولا ينزى فيما دون الثلاث (ص) وحلف عند اقامة النكاح (ش) هنا راجع
لهذه الألفاظ التي ينزى فيها في غير المدخول بها فقط والمعنى أنا إذا قلنا ينزى وأراد أن يتزوج بها فإنه يحلف
حينئذ أنه ما أراد إلا واحدة أو اثنين ولا يحلف قبل إرادة النكاح فلهذا لا يتزوج حراماً فمهمه لو نكح لزمه
الثلاث وقوله وحلف أي أذ أو روم وعبر بالنكاح دون الأربعاء لأن هذا إطلاق بائن (ص) ودين في نفسه
أن دل بساط عليه (ش) أي ودين في جميع الألفاظ صريحة أو كناية بين إن رفعته البينة وبغيره إن جاء
مستفتياً في نفي إرادته الطلاق من أصله أن دل بساط على نفي الطلاق بان تقدم كلام غير الطلاق يكون
هنا جوابه والباينة منه إذا كان كلاماً مستنداً التبعي أن قال بل طلقها أو غيره قبله بماطلقة وزعمه
لم يرد بلا خلاف أن كراهة ذلك أو أكثر في حراميته على غيرتي فقال لها ما مطلقة أي شبهها في البذاء
وطول اللسان صدق في ذلك كله وبما يزودين أي في المدخولين أو غيره فإن دل بساط عليه وهو راجع
لهذه الألفاظ من قوله في كليلة الخ كان يقول أردت في الرأحة مثلاً وكان يقول أردت خلية من الخير
وكان يقول أردت بائنة منفصلة ويقول أنا بائن أي منفصل أنا كان يتم ما فرجه أي أنت منفصلة مني أو
أنا منفصل منك وكان يقول أردت بالدم في الاستفاد أنا كانت راجحة فندرة أو كرهية (ص) وثلاث في
لا عصمة في عليك أو اشتريتها من الأندام (ش) يعني أن الزوج إذا قال لزوجه لا عصمة في عليك فإنه يلزمه
الثلاث ولا ينزى في المدخول بها إلا أن يكون ذلك معنى الفداء فإنه يلزمه طلاقه وحلفه في الخلع حتى يريد
ثلاثاً وكذلك يلزمه الثلاث ولا ينزى مطلقاً إذا اشترت المصمتين زوجاً مثل أن تقول يعني عصمتك على
فيعمل وكذلك لو قالت اشتريت مملكتك على أو طلاقك على لأنها اشترت كل ما كان عيهاً منها بخلاف
لو قالت يعني طلاقك فخلام واحدة فليست بها نفسها ولا يلزمه ثلاث لأنها أضافت الطلاق إلى نفسها وليس لها

أي ينزى في غير هذا معناه وهو ظاهر وكان الأولى أن يذكر ذلك في حقيقته والثلاث إلا أن ينزى أقل لم يدخل بها وقوله
وكذلك يلزمه الثلاث الخ كان عنه أن يذكر هذا في قوله والثلاث في بنة الخ (قوله إلا أن يكون ذلك معنى الفداء) أي إلا أن يكون
ذلك مع معنى هو الفداء أي إلا أن يكون قوله لا عصمة في عليك مصلحاً للفداء قال ابن القزويني والاساني في القائل لزوجه لا عصمة
في عليك أنها ثلاث إلا أن يكون معناه فاعتكروا واحد حتى يريد ثلاثاً أو نحو ذلك صواب أم والحاصل أن الاستثناء راجع
لقوله لا عصمة في عليك لا لقوله اشتريتها منه أيضاً والزم استثناء الشيء من نفسه فلو قلتم عند الأول كان أولى (قوله ولا ينزى مطلقاً)
أي دخل أم لا (قوله وكذلك لو قالت اشتريت مملكتك على) بكنافة قول بعضك (قوله بخلاف لو قالت يعني طلاق) أي قد قبل بعضك
طلاقك بكنافة وعبارة عب فان قالت يعني عصمتك على أو اشتريت منك مملكتك على أو طلاقك ففعل لزمه الثلاث وإن قالت يعني طلاقك
ففعلي لزمه واحدة

(قوله فدل على انها انما قصدت الخ) قد يقال حيث كان لا يطلق لها أنه لا يقع شيء أصلاً لا تتع واحدة قطعاً والجواب ان التفرع مع منظور فيه لشيء محذوف وهو مع احتمال اللفظ في الجملة وتسلصه ان التفرع على مجموع الامر من معاً (قوله ونظائر الاخلاق) أي اخلاقها حيث اختلف اليه جميع الطوائف (قوله وثلاث الآن نبوي أقل الخ) هذا غير ما تقدم في قوله أو فواها بخلت سيئات لانه نبوي به الواحدة الباتة وما هنا نبوي صل العصمة فاختلف الموضوع (قوله مطلقاً) أي دخل بها لم لا كان حقاً أن يذكر قوله وواحدة في فارقنا عند قوله ولفظه طلقت (قوله أنت سر) يظهر مساو أطلق أو قديمتي وجهه على ما إذا أطلق فان قيل لزمه الثلاث والحاصل ان المسئلة ذات قولين وتقرر المقتضى على اطلاقه بدل على قوله والذي يقول بعدمها لا يزوم بقول بالخلف قال بعض الشيوخ وينبغي أن يكون مثله أنت معتقة مني (قوله والحق بأهلك الخ) بقر أو صل الهمزة وتوقع الحمله لانه من خلق يخلق لا من الخلق يخلق لانه ليس المراد ان تلقى الغير بأهلها وإنما المراد انها تلحق بأهلها ومثله انتقل الى أهله أو قال لانه انتقل اليك انتك (قوله فان لم يرد أحد الاحتمالين) أي الاحتمال الذي لم يردشياً (قوله فلا شيء عليه) لانه تصرف (٤٦) لعدم الطلاق بل ينصرف للمعناه الحقيقي وهو كذب في بعض تلك الصور ولا شيء فيه

وفي السابق وان لم يكن كذباً لكن ليس معنى الطلاق (قوله فانه يحلف على ذلك) فان نكل لزمه وقال عجم اذا نوى جهسه الاطلاق الطلاق الثلاث أو أقل على عفاي ونظائره بلا عيب وان نوى عدم الطلاق فالقول قوله بسين أي في جميع ما ذكرنا قاله الشارح في تنبيهه انظر اذا ورد الطلاق ونكل عن العيب فهل نبوي في عدده كاف في مسئلة وان قال سائبة مني أو عتقة الخ وانظر هل يحلف في دعوى العدم لا وهو ظاهر كلام غير واحد من الشراح وفي بعض التفار يرأه يحلف على ما ادعاه من العدد دون الثلاث (قوله وان لم يكن له نية في عدد معين لزمه الثلاث) انظره فان صرح بالطلاق عند الاطلاق فيه طلاقاً واحدة الائمة أو كثر فاجبة كون ذلك فيه الثلاث والجواب ان عدوه من الصريح أو جبرية منه في ذلك وما ذكره من لزوم الثلاث ذكره ما أصبح مدخولاً بما لا يوافقها من عرفه وأقوى واحدة إلى أن مات ونظائرها بما بانه في غير المدخول بها وجهه في المدخول بها وكلاماً من عرفه بقوله ٨١ عجم (قوله الآن يعلق في الاخير) مستثنى من قوله وقوله ولو قال كسيت في بامر أو الآن يعلق أخرى على قاعدة الغلبة واستغنى عن قوله في الاخير (قوله وكذا أن نبوي به الطلاق) أي لزمه الثلاث (قوله فان نبوي به غير الطلاق) أي فلا يزوم حيث لا يظهر اطلاق المصنف ونظيره ان مقاربة التعليق في الاخير لغيره انما يظهر فيما إذا لم ينشأ أصل فانه في الاخير يلزمه الثلاث دون غير (قوله على ما يشهد كلام النوادر على ما ذكرنا من عرفه الخ) الحاصل انه ذكر في النوادر ما يشهد ان نبوي به الطلاق أو لا يلية لزمه الثلاث وان نبوي به غير صدق في الفتوى بلا عيب وفي القضاء بين هذا ما فهمه ابن عرفة عن النوادر ذكر ابن عرفة عن ابن رشد انه إذا لم يرد الطلاق فلا شيء عليه وهذا صدق ما اذا نوى به غير الطلاق أو لا يلية فمألاً نوبى به الطلاق فقبل يلزمه الثلاث احتياطاً على نفي ونفي ما لم ينو عدداً خاصاً فيعمل بموافق بعض الشيوخ الأولى حل المصنف عليه ويقول كان على في الاخير وقبل يلزمه الثلاث بالحكم وقبل يلزمه واحدة

هي طلاق فدل على انها انما قصدت بقوله اطلاق يطلق الطلاق ومطلقه واحدة بخلاف لو أضافته اليه لانه تلك الثلاث ونظائرها الاطلاق ارادة الجميع (ص) وثلاث الآن نبوي أقل مطلقاً في خلت سيئاتك (ش) هذا هو القسم الرابع بمعنى ان الشخص اذا قال لزوجه حتى دخل بها أو أتى لم يدخل بها خلت سيئاتك فان نبوي بذلك الثلاث لزمه وان لم تكن له نية فهي ثلاث أيضاً وان قال أردت أقل من الثلاث فانه يصدق ويلزمه ما فاقه فتوقعه مطلقاً أي في المدخول بها وغيره وهو راجع لهما أي لقوله ثلاث ولقوله الآن نبوي أقل (ص) وواحدة في فارقنا (ش) يعني ان الزوج اذا قال لزوجه مطلقاً فارقنا فانه يلزمه طلاقاً واحداً لان نبوي أكثر (ص) ونؤتيه وفي عدده في اذهي وانصرفي أو لم أتزوجك أو قال له رجل أنك امرأت فقال لا أو أنت سر أو معتقة أو لحنى بأهلك أو لست لي بامرأة (ش) الكلام الاثنى في الكتابات الخفية وهي المحقة بالطلاق وغيره فان لم يرد أحد الاحتمالين فلا شيء عليه وهذا هو القسم الخامس وهو ان الشخص اذا قال لزوجه حتى دخل بها أو لحنى لم يدخل بها فطلقاً من هذه الاقايط فانه نبوي في الطلاق وفي نفسه فان قال لم أرد بذلك طلاقاً فانه يحلف على ذلك ولا شيء عليه وان قال نويت بذلك الطلاق فانه يلزمه فان كانت له نية بطلقة أو أكثر على بها وان لم تكن له نية في عدد لزمه الثلاث وقوله (الآن يعلق في الاخير) وهو قوله لست لي بامرأة بان قال ان دخلت الدار مثلاً فلست لي بامرأة أو ما أنت لي بامرأة فيلزمه الثلاث ان لم ينو به شيئاً وكذلك أن نبوي به الطلاق لم ينو واحدة ولا أكثر فان نبوي به غير الطلاق صدق في القضاء بين وفي الفتوى بلا عيب على ما يشهد كلام النوادر على ما ذكرنا من عرفه (ص) وان قال لا نكاح بيني وبينك أو لا مال لي عليك أو لا سبيل لي عليك فلا شيء عليه ان كان عتاقاً ولا يثبت (ش) يعني ان الزوج اذا قال لزوجه أحده هذه الاقايط فان كثر عتاقها فانه لا يلزمه شيء بسبب ذلك وان لم يكن ذلك عتاقاً لم يابل فلذلك لها ابتداء فانه يلزمه الثلاث أي الثلاث فلا يعض وينفي في المدخول

ذكره من لزوم الثلاث ذكره ما أصبح مدخولاً بما لا يوافقها من عرفه وأقوى واحدة إلى أن مات ونظائرها بما بانه في غير المدخول بها وجهه في المدخول بها وكلاماً من عرفه بقوله ٨١ عجم (قوله الآن يعلق في الاخير) مستثنى من قوله وقوله ولو قال كسيت في بامر أو الآن يعلق أخرى على قاعدة الغلبة واستغنى عن قوله في الاخير (قوله وكذا أن نبوي به الطلاق) أي لزمه الثلاث (قوله فان نبوي به غير الطلاق) أي فلا يزوم حيث لا يظهر اطلاق المصنف ونظيره ان مقاربة التعليق في الاخير لغيره انما يظهر فيما إذا لم ينشأ أصل فانه في الاخير يلزمه الثلاث دون غير (قوله على ما يشهد كلام النوادر على ما ذكرنا من عرفه الخ) الحاصل انه ذكر في النوادر ما يشهد ان نبوي به الطلاق أو لا يلية لزمه الثلاث وان نبوي به غير صدق في الفتوى بلا عيب وفي القضاء بين هذا ما فهمه ابن عرفة عن النوادر ذكر ابن عرفة عن ابن رشد انه إذا لم يرد الطلاق فلا شيء عليه وهذا صدق ما اذا نوى به غير الطلاق أو لا يلية فمألاً نوبى به الطلاق فقبل يلزمه الثلاث احتياطاً على نفي ونفي ما لم ينو عدداً خاصاً فيعمل بموافق بعض الشيوخ الأولى حل المصنف عليه ويقول كان على في الاخير وقبل يلزمه الثلاث بالحكم وقبل يلزمه واحدة

(قوله ونوى في غيرها) أي فليزيم الثلاث الآن بنوى أفضل كذا في بعض الشراح ولكن ظاهر ما ذكره المصنف أنه يلزمه الثلاث في المفسول بما هو موافق لظاهر كلام المصنف في شرح شب (قوله ولا بنوى في المفسول بها) وأما غيره فاني نوى (قوله وان جاء مستعشقا في ظاهر المدونة) أي خلافا لابن رشد القائل بنوى في العدد إذا جالس مستعشقا في عب ما يفيد اعتداده (قوله وقد سحى ابن رشد الاتفاق على الزوم) ولذلك كان هو القول الرابع ولذا قال بعض الشراح كان الاتفاق بين المصنف أن يجزم بما سحى ابن رشد عليه الاتفاق لأن ذلك دليل على شذوذه مقابله (قوله يعني أن الزوج إذا قال لزومته (ع ٤٧) على وجهه حرام) لظاهر العبارة أنه قال ذلك لفظ

فقط وليس كذلك بل المراد أنه قال لها وجهي على وجهه حرام فتقول المصنف أو على وجهه حرام معطوف على قوله من وجهه ولا يعني أن على وجهه منقطع بمرام التي هو مترادف عنه (قوله أو ما أعيش فيه حرام) القولان في هذه على حد سواء (قوله فمسل يحرم عليه ولا لتحل له إلا بعد زوج) وهذا هو المعتبر بل اعترض المصنف ابن غازي بأنه ليس فيه قولان وإنما فيه لزوم الطلاق وفي شرح عب وبنيتني أن يفصل في السنة كالتي قبلها في كلامه (قوله وقيل لاشي عليه) وإن أدخلها في عبته هذا بعيد (قوله وما على الحرام الخ) الفرق بين على حرام وعلى الحرام أن على الحرام استعمل في العرف في حل العصمة بخلاف على حرام فمن قاس على الحرام على على حرام فقد أخطأ في القياس لوجود الفارق وشأنه المنصوص في كلامهم في على الحرام أنه ع (قوله حلف على نفسه) محلف في ما سببه حيث لا سيطر على نفسه كقوله لها عند خروجها بغير إباحة سائبة فهل يحلف أيضا وأصدق تغير عين (قوله والظاهر) انظر كيف زمت

بها ونوى في غيرها (ص) وهل يحرم وجهي من وجهه حرام (ش) يعني أن الزوج إذا قال لزومته وجهي من وجهه حرام فهل يحرم عليه ولا بنوى في المفسول بها وإن جاء مستعشقا على ظاهر المدونة وغيره ولا لتحل له إلا بعد زوج وقيل لاشي عليه وقد سحى ابن رشد الاتفاق على الزوم (ص) أو على وجهه حرام (ش) يعني أن الزوج إذا قال لزومته على وجهه حرام يتخفف على أهل تحريم عليه ولا لتحل له إلا بعد زوج وألاشي عليه كاعتدالهم على نقل التوضيح وأما قال على وجهه حرام بنشد يدي فانه يحرم عليه قول واحد أنه مطلق جزء فحكمه عليه بنوى في غير المفسول بها (ص) أو ما أعيش فيه حرام أو لاشي عليه (ش) يعني أن الزوج إذا قال لزومته ما أعيش فيه حرام فهل يحرم عليه ولا لتحل له إلا بعد زوج وألاشي عليه لأن الزوجة ليست من العيش فلم تدخل في ذلك بمجرد اللفظ الآن بنويها فليزيم ابن عرفة وقيل لاشي عليه وإن أدخلها في عبته (ص) كقوله لها حرام أو الحلال حرام أو حرام على أو جميع ما أملك حرام ولم يرد إدخالها (ش) هذه الفروع الأربع مشبهة في القول الثاني فقط المشار إليه بقوله أو لاشي عليه والمعنى أن الزوج إذا قال لزومته لفظا من هذه اللفاظ فلاشي عليه وقوله الحلال حرام ولم يقل على لا مقدم ولا مؤخره والافتقار مسألة الهاشمة فتدخل الزوجة الآن بجاشيها وصك ذلك لاشي عليه إذا قال لها حرام على ولم يقل أنت أو حرام على ما أملك زمت بامسلا ومثله على حرام وما على الحرام وحث فانه يلزمه الثلاث في المفسول بها ونوى في غيرها وكذلك لاشي عليه إذا قال جميع ما أملك حرام والحال أنه لم يرد إدخال الزوجة بأن نوى الخراجها أو تمكن له نية في الإدخال وعدمه بخلاف مسألة الهاشمة وهي الحلال على حرام فلا يفيها من الإخراج أولا والفرق بين الفرعين أن الزوجة لما لم تكن بمو كتم تدخل الابدانها في جميع ما أملك بخلاف الحلال على حرام فانه شامل لها فاحتج إلى إخراجها من أول الأمر بقوة ولم يرد إدخالها خاص بقوة أو جميع ما أملك حرام وقوله (قولان) راجع لما قبله الكاف من الفروع الثلاثة (ص) وإن قال سائبة متى أو عتقة أو ليس بنوى وبينك حلال ولا حرام حلف على نفسه فان نكل نوى في عبده (ش) يعني أن من قال لزومته انني أدخل بها أو انني لم أدخل بها أحدهما اللفاظ المذكورة وقال لم يرد ذلك الطلاق فانه يحلف أنه ما أراده ولاشي عليه فان نكل فان الطلاق يقع عليه ولكن بنوى في عبده أي فيما أراد وقبل منه لأن نكله أنت عليه أنه أراد الطلاق وأنه كذب في قوله لم يردط لا فاكفانه قال أردت الطلاق فذلك نوى في عبده وجه هذا بقول السبسطي كيف يقبل منه أنه أراد كذا من العدد وهو منكسر أصل الطلاق وليس لنا في هذا المحض التمسك بظاهره أنه لم يردع نية بنوي يلزمه الثلاث وقوله (وعوقب) راجع لهذا القسم والسابق في قوله ونوى فيه وفي عبده في ذهي الخ

الثلاث بلفظ من هذه اللفاظ حيث لم ينو عبدا مع أنه إذا قال لزومته طالق أو عليه الطلاق لا يفعل كذا وقوله يلزمه واحد متى بنوى أكثر من عام أنه طلاق صريح وسائبة وهو موثقة كتابات المهم الآن يقال أنه هنا لما نكل تم على أنه نوى الثلاث بخلاف من قال لزومته طالق لم يقع منه ما وجب منه كذا أنه بعض الشيوع من مشايخنا (قوله وعوقب) معطوف على قوله حلف لأعلى قوله ونوى في عبده وذلك لأن عطفه على ما ذكرنا يفيد أنه يعاقب فيما إذا حلف أيضا وأما إذا عطف على نوى فلا يفيد أنه يعاقب فيما إذا حلف (قوله والسابق في قوله ونوى فيه وفي عبده في ذهي الخ) أي اتفاقه عليه الطلاق فغيه تليس من حيث الواحدة أو أكثر

(قوله وانظر التفصيل الخ) ونص كـ وأما ان لم يشكر قصد الطلاق بل قال قصده وقصدت واحدة أو أكثر فينبى أن يجزى على ما صرح فلا ينزى في مطلقاً ونزى في غير هذا الموضع قاله س زادا لاجهورى في شرحه وذكره الشيخ عبد الرحمن أيضاً بطريقه الشارح لكن لم يذكر بصيغة ينبى وكلام المواقف يدل على أن التعبير ينبى قصور انتهى فان لم يكن جواباً مع انكاره قصد الطلاق فلا ينزى عليه ان تقدم كلام يدل على ما قلناه والازمة الثالث وهو جار على القاعدة أن الكناية الظاهرة يلزم به الثالث اذا قصد به الطلاق أو لم يقصد شيئاً أما اذا قصد عدم الطلاق فلا يلزمه شيء ولا يلزم من انكاره الطلاق قصده عدم الطلاق ذكره شيخنا عبد الله فان لم يكن جواباً مع عدم انكاره قصد الطلاق فكيف هو الشرط فإذا قال قصده وقصدت واحدة أو اثنتين فلا ينزى في المدخول به ما ملطفاً وينزى في غير هذا المقام (قوله ٤٨) اسقى الماء خطاياها بصيغة المذكر لخفاً وعلى ارادة الشخص أو واسمها

أو تعظيماً لها وأولى أمرها بقوله اسقى الماء (قوله فلا يلزمه شيء) ما لم يجزى صرف باستعماله في الطلاق (قوله فانه لا ينصرف في الطلاق ولو قصده) والحاصل أن ما كان صريحاً في غير باب الطلاق لا يقع به طلاق ولو نواها لافصوا عليه كرهه وانظر لم يكن من الكناية الخفية (قوله معناه) أى الظاهر وقوله انه ذلوه أى نوى الطلاق وقوله مع البيئة أى عند الطلاق أى فالتظاهر يؤخذ به اتفاقاً وهل يؤخذ بالطلاق الذى نواه تأويلان راجع باب الظاهر (قوله ليس مدلوله الطلاق) أى مدلوله الاتزان أى فالطلاق لم يكن لازماً للعناية الحقيقية وهو طلب السقي يجب أن المراد بالكناية القومية وهى استعمال اللفظ في معنى غير ما وضع له اللفظ فليست حقيقة ولا مجازاً ولا كناية قال عجم ولو قال المؤلف وان قصد بكل صوت كان أخيراً وأشمل لشعوره ما اذا قصد بصوت ساذج أى خال من الحسروف

والظاهر أنه اذا قصد به الصوت الخارج من الانف لم يلزمه وأما ان قصد به الصوت الحاصل من الهواء المنفصل من بين قاع ومخرج فالظاهر أنه كقصده بالفعل والفعل لا يحصل به الطلاق ولوقصد به وهذا ما لم يكن استعانة استعماله بالازمة وما لم ينضم اليه من القرائن ما يدل على ارادة الطلاق على أى ما ذكره عند قوله ولزم بالاشارة المقهمة (قوله لأنه لم يقع الطلاق بنبذه) أى سبة اسقى أى لم يقع الطلاق باسقى صاحب نبذه أى سبة حصول الطلاق به وهكذا في نسخة الضمير (قوله بلافتة) أى بلفظ الطلاق (قوله فليقع طلاق نبذه) نسخته محتمل وجود ضمير وعده والمتبادر منها عدمه إلا أن المعنى على أى لم يقع طلاق نبذه اسقى ولا بلفظ اراد الطلاق به وهو أن طلاق (قوله فانه لا يلزمه الثالث) أى لا في الفتوى ولا في القضاء (قوله إلا أن ينزى بها الثالث) استثناء منقطع وعكس المصنف ينزى في الفتوى عند حضور وقال مالك يلزمه الثالث والظاهر أنه لم يمتد

أي أنه إذا علمناهم طلقه فإلزامه طلقاً من طلقه واللع والطلاق التي أردفها والجامع ان كلاً تبع بالاول وإذا كانت المخالصة تبين بالطلع وإلزامها الطلقة فكذلك غير المدخول بها (قوله لا مفهومه) والجواب أن في المفهوم تفصيلاً وهو أن نسقه لم يعموا إلا فلا يقال أن اشتراط النسق في غير المدخول بها يقتضي أنه (٥٠) إلزامه فيها غير واحدة عند العطف بين دلالاتها على التراخي لا نقول دلالاتها على

الاسترخاء في الأخبار والكلام هنا في الانشائه (قوله على المشهور) مثالبه ان غير المدخول بها يلزمه طلقة (قوله) وأنتجها وأوفوها) هكذا نسق الشارح بضمير المؤنثة العائدة على الطلقة وفيه حذف والتقدير أو نتجها طلقاً من أوفوها طلقاً (قوله والسرار بالنسق الخ) أي وليس المراد به النسق الاصطلاحي وهو توسط أحد اطراف النسقة بين التابع ومتبوعه وأما المراد بالنسق الأقوى وهو التابع (قوله) ومحل القزوم ان لم ينو التاكيد) فظاهر ان نية التاكيد في المدخول بها وان لم يكن ذلك نسقاً قال الشيخ أحد بني أبي يعقوب إذا كان نسقاً والزمه ان الفصل يمنع ارادته ان أكيد وأبقاه عجم على ظاهره قال بعض شيوخ شيوخنا ما ذكره في كمال المذهب لانه مجزئها الشيخ أحمد لم يزمه وظاهر المصنف مع عجم انتهى (قوله ان لم ينو التاكيد) أي بل نوى التأسيس أو لانيته (قوله) فانه يتفعو ويشل منه) لكن يمين في القضاء ينعون في الفتوى ذكره عجم (قوله) وأنت طالق ان دخلت الدار) المناسب حذف الواو لان التاكيد لا يكون معها (قوله) فان لم ينو اختياره) أي ولا إنشاء لانه يحصل الخلاف (قوله) جلا على الاخبار) هذا ظاهر الظاهر كما يفعله بعض شيوخنا وذلك لان المرجح لعدم الحث عند الملقى تقدم على الحلاق (قوله) وأن يكون في الفضله) لان من قال يلزم طلقين انما هو عند القاضي فانه وأما عند الفتى فواحد قولوا واحداً (قوله) حيث كان له طلقة) أي بان طلقه ما طلقه قبل هذه الطلقة (قوله) وهو الرابح من أقوال الخ) بقية الأقوال يلزمه الجين مطلقاً بالزيمه الجين مطلقاً أي أراد رجعت أم لا قالوا فلان لانه (قوله) واحدة في واحدة) هذا اذا كان

دخل بها الامفهومه على المشهور (ص) كتم طلقين مطلقاً (ش) يعني الزوج اذا قال لزوجه التي دخل بها أو التي لم يدخل بها أنت طالق على طلقين أو مضموعه أو مفرد بينهما أو متجها أو فوها أو نتجها وذلك فانه يلزمه الطلاق الثلاث (ص) وبلا عطف ثلاث في المدخول بها كغيرها ان نسقها لانيته تأكيد فيها (ش) تقدمت فانه قال وان كرر الطلاق بعطف أو أوفاه أو نتجها أو نسقها وهو انه اذا كرر الطلاق بلا عطف بأن قال لزوجه اعتدى اعتدى اعتدى أنت طالق أنت طالق أنت طالق أو قال أنت طالق طالق طالق من غير إعادة البتة فانه يلزمه الثلاث من غير شرط نسق في المدخول بها بشرط النسق في غيرهما والرد انما النسق المتابعة من غير فصل بكلام أو صفات اختيارى لا يسأل ونحوه ومحل الزوجان ان ينو التاكيد بخلاف نوى باللفظ الثاني والثالث التاكيد فانه يتفعو بقول منه ويلزمه واحدة فقط مدخولها أم لا (ص) في غير معلق يتعدد (ش) متعلق بنية تأكيد بنية التاكيد كما يتفعو ان لم يكن تعلقي أصلاً أو تعلقي بمحدد كأنك طالق أنت طالق أنت طالق ان دخلت الدار مثلاً أو أنت طالق ان دخلت الدار وأنت طالق ان دخلت الدار وأنت طالق ان دخلت الدار وأما في المعلق يتعدد كأنك طالق ان كنت فلاناً أنت طالق ان كنت فلاناً آخر فيكلمت كلاماً من يلزمه طلقاً وكذا ان قال ان كنت انساناً فأنت طالق ثم قال ان كنت فلاناً فأنت طالق فيكلمته يلزمه طلقاً لان فلاناً واحداً لدلول عليه بقوله ان كنت فلاناً غير مع غيره المدلول عليه بقوله ان كنت فلاناً غير لان الشيء في نفسه غير مع غيره (ص) ولو طلق فقبل ما فعلت فقال هي طالق فان لم ينو اختياره في لزوم طلقة أو اثنين قولان (ش) يعني ان من أوقع على زوجته التي دخل بها طلقة رجعية ولم تنقض عدته فحقاقه شخص ما فعلت فأجابته بقوله هي طالق فان أراد اختياره بما فصل فانه يلزمه طلقة واحدة وهي الاولى وان قوى الانشاء فانه يلزمه طلقة ثانية مرمدة على الاولى وان لم ينو اختياره أو لا انشاء ففصل يلزمه الطلقة الاولى فقط جلا على الاخبار كما عند الفتى وقيل يلزمه طلقان كما عند غيره جلا على الانشاء قولان لأننا نرى أن ما لو كانت غير مدخول بها أو كان الطلاق بائناً بأن كان على وجه الطلع أو رجعياً وانقضت العدته أو قال مطلقاً أو طلقته أو فلاناً من الاول انشأاً فمحل القولين مقصد بقول أن تكون الزوجة مدخولاً بها وأن يكون الطلاق رجعياً لم تنقض عدتها أو باني باللفظ يحتمل الاخبار والانشاء كشال المؤلف وأن يكون في القضاء ثم يتعطف في مستلزم المؤلف على القول يلزم واحد حيث كانت فيها طلقة وأراد رجعتا وهو الرابع من أقوال ذكرها عجم فان لم يتقدم فيها طلاق فلاناً يلزمه عجم لانه على الرجعة على الوجهين جميعاً ولما كان حكم مجزئ الطلاق أن يكمل وحكم هذا الباب على ثلاثة أقسام ما يلزمه واحدة وما يلزمه فيه اثنتان وما يلزمه فيه ثلاثاً أشار إلى ذلك بقوله (ص) ونصف طلقة أو طلقين أو نصف طلقة أو نصف ثلاث طلقة أو واحدة في واحدة أو مضموع ما فعلت وكرر وأطلق أبدأ طلقة (ش) يعني ان المكلف اذا قال لزوجه أنت طالق نصف طلقة فانه تأكل عليه طلقة كاملة وكذلك اذا قال لها أنت طالق نصف طلقين أو نصف طلقة أو نتجها وذلك من الإجزاء كعشر طلقة

لعدم الحث عند الملقى تقدم على الحلاق (قوله) وأن يكون في الفضله) لان من قال يلزم طلقين انما هو عند القاضي فانه وأما عند الفتى فواحد قولوا واحداً (قوله) حيث كان له طلقة) أي بان طلقه ما طلقه قبل هذه الطلقة (قوله) وهو الرابح من أقوال الخ) بقية الأقوال يلزمه الجين مطلقاً بالزيمه الجين مطلقاً أي أراد رجعت أم لا قالوا فلان لانه (قوله) واحدة في واحدة) هذا اذا كان

يعرف الحساب وقصدوا الاثنتان لان المعنى واحدة على واحدة (قوله) كقوله اذا ما اوسى ما (هـ) هذا والمعتمد ما ياتي من التسمية ط
 او اذا ما تقتضيان التكرار ضعيف (قوله) اذا ما اوسى ما مالم يقصد بتي ماضى كلبوا الاشلاث وان لم يلاحظ التعدد كما قلناه بعض
 شيوخنا (قوله) وهو اذا طلقها (الخ) هذا ظاهر المدونة عند ابن ونس وظاهرها عند ابن الحايح وحزمه ابن رشد انه يلزمه ثلاث يفعول
 الابدية بقراري في ازمان العصمة المملوكه وذلك بالثلاث (اقول) وهذا القول (٥١) امامنا للعصفه او ارجح انهاب ابن رشد له
 لانه يجوز ان العار (قوله) ولم يراجعه (قوله) بل ولو راجعها للطلاق مستقره
 لا ينفك عنه وبحاج بان مراده
 فقد استمر طلاقها أى اتم طلاقها
 وهو مقارنتها بدأ (قوله) معطوف
 على الاشارة (الخ) هذا يقيد ان لزوم
 المذكور مسلط على نصف أى
 وزم الطلاق في قوة نصف والاصل
 واحدة وقوله بعدو طلقه فاعمل
 لفعل معذوف أى ويكون تو كيدا
 لما فهم من قوله وزم الطلاق في
 نصف وانما يمكن معطوف فاعلى
 فاعل لزوم ثلاث يلزم العطف على
 معوى عاملين مختلفين يعاطف
 واحد (اقول) ويصح أن تكون
 طلقه مبتدأ مؤخر او حذفت الجار
 من الخبر لتقدم مثله أى طلقه
 كائنه في نصف طلقه (قوله) بدل
 عليه فاعل لزوم المناسب عليه
 لزوم الذى هو العاقل (قوله) لانه
 مستند الى حقيق التأنيث) ومثله
 بجمازه (قوله) وفي تقرير الشارح أى
 حيث قال قوله وكرر رأى اللفظ بان
 قال من مادخلت الجار فانت طالق
 متى ما دخلت الجار فانت طالق
 (قوله) لان الطلاق المهرم واحدة)
 أى فى المستثنى الذى هو قوله
 الانصف الطلاق وقوله فاستثناه
 أى النقص وقوله منها أى من
 الصفة (قوله) على ما استصوبه
 شيخنا (ناجي) الذى هو السب زنى

قوله يلزمه طلقه واحدة وكذلك اذا قال لها أنت طالق نصف وثلاث طلقه يلزمه
 واحدة فى جميع الجزأين الى طلقه واحدة كذا الطلقه فى المطوف دون المعطوف عليه
 وكذلك اذا قال لها أنت طالق فى طلقه طلقه يلزمه واحدة كان يعرف الحساب والا
 فاثنتان وكذلك يلزمه طلقه واحدة اذا قلناه لا تقتضى التكرار كقوله اذا ما اوسى
 مادخلت الجار وكرر الفعل وسواء قرن بما ولا وكذلك يلزمه طلقه واحدة اذا قال أنت طالق
 أبداً الى يوم القيامة لان معنى أنت طالق واستمر طلاقاً بدأه واذا طلقها واحدة ولم
 يراجعهما فقد استمر طلاقاً بدأه وقوله نصف معطوف على الاشارة والباء بمعنى فى أى لزوم
 فى الاشارة وفى نصف طلقه وطلقة فاعل لفعل معذوف دل عليه فاعل (زم وقوله) وأطلقته
 معطوف على قوله طلقه وقوله اوسى ما فانت وككرر مبنى للفاعل ان ضمت فافعلت
 وفاعله ضمير الخالف وللفعل ان كسرت التاء فاعله يعود على الفعل المعطوف عليه ولو رجع
 لغيره فاعله بالبناء للفاعل وتعين الخافق ناعاً لتأنيثه لانه مستند لحقيق التأنيث وفى تقرير
 الشارح لقوله ومضى بالخ تلزم مذكور فى الشرح الكبير (ص) واثنان فى ربع طلقه ونصف
 طلقه واحدة فى اثنتين (ش) يعنى أنه اذا قال لزوجه أنت طالق ربع طلقه ونصف طلقه فانه
 يلزمه طلقته لان كل جزء من الربع والنصف المذكورين مضاف الى طلقه غير الى أنصف
 البهالا خرف على منها أخذ معناه فاستقل ولان التكرار اذا كرت ثم أعيدت بلفظ التكرار
 فان الثانية غير الاولى (ص) والطلاق كله الانصفه (ش) يعنى أن من طلق زوجته أنت طالق
 الطلاق كله الانصفه فانه يلزمه طلقته لان المهرم من أن حكم التفرقة التكميل فلما كان
 الحاصل طلقه ونصفاً كملنا عليه الكسر بطلقة ومثله اذا قال لها أنت طالق ثلاثاً لان الانصفه
 وامان قال لها أنت طالق ثلاثاً لان الانصف الطلاق فانه يلزمه الثلاث ومثله أنت طالق الطلاق
 كله الانصف الطلاق ففرق بين أن يقول نصفه أو نصف الطلاق لان الطلاق المهرم واحدة
 فاستثناه ومنها لا يقيد كانه قال الانصف طلقه فالزعم مع الضمير طلقته وهو قوله الانصفه
 وأزعمه مع غير الثلاث وهو قوله الانصف الطلاق (ص) وأنت طالق ان تزوجته ثم قال كل
 من أتى وجهها من هذه القر به فهى طالق (ش) يعنى أنه اذا قال لامرأة أحبته ان تزوجته
 فانت طالق فانه قال بكل امرأه أتى وجهها من هذه القر به فهى طالق وأشار الى قر به تلك
 المرأة ثم أنه تزوج هذه المرأة فانه يلزمه طلقته واحدة بالخصوص وأخرى بالعموم وعكس
 كلام المؤلف وهو كل امرأه أتى وجهها من بلد كذا فهى طالق ثم قال لم أر من نكح البلدان
 تزوجته فانت طالق يلزمه طلقه واحدة على ما استصوبه شيخنا بن ناجي عكس ما رآه
 ابن ناجي من لزوم طلقتهين ووجه المستصوب أنه لم يعلق الطلاق بالمرأة بقوله كل امرأه
 أتى وجهها من بلد كذا فهى طالق وهى من جهة نفسها البلد المذکور فلا يتعلق بها الطلاق ثانياً
 (ص) وثلاث فى الانصف طلقه (ش) يعنى أن من قال لزوجه أنت طالق الطلاق الانصف طلقه

(قوله) عكس ما رآه ابن ناجي) الاظهر ما قاله ابن ناجي وان كان يعتمد بعض شيوخنا ما قاله البرزى وذلك لانه قد تقدم أن الشرح غير
 غيره فى نفسه وقوله ووجه المستصوب هذا التوجيه موجود فى صورة المصنف أيضاً لانه يتعلق به الطلاق أولاً لاقتضائاً لانه لا يلزمه ألا
 وأبعد (قوله) ووجه المستصوب (الخ) اقول هذا التوجيه جارى العكس ولقد عرف الحكم فيه (قوله) أنت طالق الطلاق الانصف طلقه)
 أى غلب ادب الطلاق الثلاث وقد أخرج منه نصف طلقه ووجهه أنه لما استثنى نصف طلقه علم أن الغرض بالطلاق الطلاق غير

لشعري والآن يقول الانصف والوقال ان لم تطلقه واحدا فلا ان يستمسك شئ من أشباري ذلك امرهم أو من مشال الشارح اذا قال أنت طالق ثلاثا لا انصف طلاقه وأما وقال أنت طالق الطلاق الانصف الطلاق فهل يلزمه الثلاث كقوله أنت طالق الطلاق الانصف طلاقه فتدبر (قوله لا فرق بين من يعرف الحساب وغيره) هذا ظاهر اذا كان من لا يعرف الحساب بدانتين على اثنتين بنوى عند الملقى أو عرفهم ذلك أو بعلم من قرائن الاحوال ذلك وأما اذا كان من جهال البوادي الذين يزبدون اثنتين فقط فلا يلزم الثلاث (قوله كذلك) أى لا تخشع وهو (٥٢) تأكيده لقوله آية (قوله لان فاعل السب) هو الطلقة الاولى وقوله والمسب

مضنون) بفتح السين وهموا هو منصرف على كل حال وهذا القدر واسمه عبد السلام لقب بصنوعه واسم طاهر تدل عليه النظر لحدوثهم وقال عجم بفتح السين عند الفقهاء هو الكثير وأما اللغة فالضم (قوله وان سره) لظن الخ) بفتح الخ عجم وتلا ما حال أو مفعول مطلق صفة أو موصوف بخلاف وتلا ما الثاني على تقدير مضاف أى تلا ما بعد ثلاث والفرق بين يسكن وبين حله أنه فى الأولى الزم نفسه ما توحيه الشبهة والقسمه فوجب أن هذه الثلاثة تنقسم بين السنوات الأربع بحيث يغيب ثلاثة إلى أربع يقال تاب كل واحدة ثلاث أربع لمطوفين بزم نفسه قبل التسمة شيأ وفى الثانية الزم نفسه ما تفرق بين التمره ونف وجب لكل

واحد منهن جزأ من كل طلبة أين ونس أن قال فائل ان الفرعين سواء لم أعبه أي في المرأة الثانية في المسئلة الثانية (قوله تدل على أنه مقابل) أي تدل على أن كلامه محزون خلاف أي ويكون ضعيفا لأن كان معتمدا كان يزمه في الثانية الثلاث بقتضى الشركة مع الأولى (قوله مر تضيئه) أي مر تضيئه ان مقابل والحاصل أنه إذا جعل كلامه محزون مقابل لنقول الحكم كافي الأول غير البينة أو بالثبوت بل وإذا قال أين ونس أن قال فائل ان الفرعين سواء لم أعبه وقد ارتضا بعضهم في شرح عب وشيا اعتمادا على تقييد خلاصة ما في المقام ان كلامه محزون في هذا الفرع ضعيف ومقتضى في الآية ضعف (قوله لاحتمال الخ) فذلك قال هذا يشعر بالتوقف (قوله ولثالثه) فلو قال وأنت شر بكتها بالأزواج ولم يصح عوده على الأولى أو الثانية فالاحتماء أن تطلق طلقتين يجعل الضمير عائدا على الأولى واقتصر في فرض المسئلة على الثالثة لأنه لو زاد عليها البتة أو اقتصر على البتة فقال إحدى نسائه الثلاث أنه أنت طالق ثلاثا البتة أو أنت طالق البتة ثم الأخرى وأنت شر بكتها في الثالثة وأنت شر بكتها ملحق البتة ولم يتغير قوله ثلاثا لأنها القومع البتة قدمت أو أخرت والبتة لا تبعض والحكم كذلك في هذه وقال لثالثه (٥٣) وأنت شر بكتها بالأزواج انظر عب (قوله

وهو يقتضي تحريمه) هذا يفيدان الحرمة ليست منصوبة بل مأخوذة من الحكم بالتأديب (قوله وكذا يؤيد معلقه على القول بعبه) قال في الشامل وهل تعليقه مكره أم أومع ويؤيد فاعله خلاف فذهب ابن رشد إلى الكراهة والنهي إلى المنع طرف وعبد الملك لا يحلف بسلطان ولا غيره ويؤيد فاعله اه (قوله وان كيد) أي هذا إذا كان الجرم مشاعا كصف بل وان لم يكن مشاعا (قوله للتأديب) وذلك أنه يشوه أنه لا يلزم إلا أنا كان الجرم مشاعا في كل البدن لعمومه وأما الخاص فلا (قوله المشهور الخ) وقال محزون لاشي عليه فيهما (قوله من محسن للزنا) لأنها مما لا يندب مما أرى في ما لم يزل والبصاق ما زائل والريق يندب وإذا كان عليه الصلاة والسلام يحسن لسان عائشة وقوله

تدل على أنه مقابل وكلام المؤلف في التوضيح يستشعر منه أنه مر تضيئه لأنه قال ونسبها إلى صاحب لصحون لاحتمال أنه لا يوافق عليه ابن القاسم (ص) وان قال أنت شر بكتها مطلقا ثلاثا أو أنت شر بكتها ملحقا لثنتين والفرقان ثلاثا (ش) صورته ثلاث زوجات قال لاحداهن أنت طالق ثلاثا وأما البتة وقال لثانية وأنت شر بكتها وقال لثالثة وأنت شر بكتها فانه يزمه في الأولى الطلاق الثلاث وكذلك الثالث وهو مراده بالطرفين ويانه أنه التزم الثلاث في الأولى والثالثة أشركهما مع الثانية فنها من الأولى طلقة ونصف طلقة فكذلك طلقتان ونها من الثانية واحدة ومجموع ذلك ثلاث وأما الثانية ففهم عليه فيها طلقتان لأنه أشركهما مع الأولى فنها باطلقة ونصف فكلت (ص) وأدب الجزئي (ش) يعني ان من أوقع على زوجته جز طلقة فانه يؤيد على ذلك وهو يقتضي تحريمه وكذا يؤيد معلقه على القول بعبه ولا فرق بين الجزمة بتشريك أو غيره لإيهامه على الناس أن الطلاق ينفرا (ص) كطلاق جز وان كيد (ش) التشبيه في الزوم والادب يعني أن من طلق جزأ من زوجته فانه يؤيد على ذلك كقوله له أيدك طالق أو عينك طالق أو نصفك أو نحو ذلك لا يفرق بين الجزم بالنسبة إلى المطلقات أو لزوجة وانما بالغ على البدل لثبوتهم ان الجزم المعين ليس كالشائع (ص) ولم يشعر طالق أو كلامك على الحسن (ش) المشهور ان الرجل إذا قال لزوجته شعرك طالق أو كلامك طالق فانه يزمه معناه وان الشعر والكلام من محاسن المرأة ومثله الريق والعقل بخلاف العلم وكلام المؤلف إذا قصد الشعر المتصل بها أو لاقصده وأما ان قصد المنفصل فهو كالصاق (ص) لا يصلح وصاق ودفع (ش) يعني ان من قال لزوجته شعرك أو بصالك أو دمعك طالق فانه لا يزمه حتى لا يترك ليس من محاسنها (ص) وضع استنبه بالان اتصل ولم يستغرق (ش) يعني ان الاستغراق في الطلاق لا لا يضره من الأدوات يصح شرطين الأول ان يصل المستثنى بالمستثنى منه فلا انفصل عنه اختيارا لم يصح الشرط

والعقل أي لأنه لما يندب المرأة بسببه لأنها بهما يصدر منها ما يجب للرجل القبول عليها أو التنازع بخلاف العلم الجرد يدخل في المنفصل ما لو قال اسمك طالق فانه لا يزمه لكونه منفصلا كأفاد بعض شيوخنا (قوله لان ذلك ليس من محاسنها) لأنه لا يندب ومثل ذلك شعر غير جليها أو أسنانه أو ما شابه من شعرا أو أسنانه أو ما غلط من صوتها فلا يزم بطلاق ما ذكره طلاق لأن يندبها بحسبها للفرج أو يندب بحسب العصية فكذلك الكناية الخفية (قوله ان اتصل ولم يستغرق) أي وقوله ونطق به وان سربح لسانه أي لا يفي وثيقة حتى (قوله بالمتشبه منه) وفي عبارة غير محل المراد اتصاله بالعين والمخوف عليه قولان نحو أنت طالق ثلاثا لا لثنتين لان دخلت الدار وأنت طالق ثلاثا لان دخلت الدار لثنتين والحاصل أن اتصال الاستثناء بالمستثنى منه إذا قال أنت طالق ثلاثا لا لثنتين أو إذا دخلت الدار ثلاثا وأما إذا قال أنت طالق ثلاثا لان دخلت الدار أو إذا حقيقة فظهر أنه على القول الأول لا يبعد ذلك من المتصل وظاهر أنه ليس كذلك بل يلزم المتصل ولا يبعد فضلا لا لكونه اختيارا لكان لغير كمال أو عطف فلا يضر ولا يفتقر شركة التفسير كأخذ ما نعرف من ظاهر كلامهم وكذا يظهر أنه على القول الثاني فهو له

بالمستثنى منه لا يضر (قوله لفهم المستغرق بالاولى) قد يقال ان المستغرق شامل لساوى (قوله اولثلاثا) أى الاثنتين الواحدة
ففيه الحذف من الاول ثلاثة والثاني وحذف اثنتين من الاولين لثلاثة الثالث (قوله ان كان من الجميع) أى بوى ذلك وانما كبير
عنهما بلطف واحد ويقتل منه ولعمري ان الامل ان من السكت تدبر (قوله وان كان اخرجاه من المعطوف عليه فقط الخ) أى
أولاً لأنه وفى ابن عرفة ما يفيد قولين لزوم الثلاث وواحدة (قوله واعتباره) هو الراجح فلو قال أنت طالق مائة طقة الاثنته وتسعين
فالقولان والقول بالاعتبار ليس فيه احتياط (٥٤) فلزوج لانه يازمه واحدة فقط بخلاف القول الاول القائل بالاعتبار يازمه

الثاني ان لا يستغرق المستثنى المستثنى منه كقوله أنت طالق ثلاثا الاثنتين فانه يازمه واحدة
فان كان قدره أوأ كثر لم يصح اجاها كقوله أنت طالق ثلاثا الاثلاثا أو الاثنتين ووربما أو
الاثلاثا ووربما فانه يازمه ثلاث فلا فرق بين كون الاستغراق بالثبات أو بالتكميل بدليل قول
المؤلف وثلاث في الاصف طقة ولوقال المؤلف ولم يسألوه الم المستغرق بالاولى (ص) ففى
ثلاث الاثلاث الواحدة وثلاثا والمئة الاثنتين الواحدة اثنتان (ش) تقدم أن الاستثناء
المستغرق باطل انا اقتصر عليه فإذا قال لزوجته أنت طالق ثلاثا الاثلاثا والا واحدة فانه يازمه
طلقتان لان استثناء الثلاث من نفسه الغوبكاً نه قال لها أنت طالق ثلاثا الواحدة وإذا قال
لها أنت طالق ثلاثا الاثنتين الواحدة فانه يازمه طلقنتان لان الاستثناء من الآيات فنى ومن
التي اثبات فان قوله أنت طالق ثلاثا لآيات وقوله الاثنتين فنى من الثلاث فقد وقع عليه
طقة وقوله الواحدة لآيات من الاثنتين المنفيين فهى مثبتة فيقع عليه طقة أخرى وقبلها
طقة فيازمه اثنتان فقوله فنى ثلاث الخ مفرع على قوله ان اتصل ولم يستغرق (ص) وواحدة
واثنتين الا اثنتين ان كان من الجميع فواحدة أو الاثلاث (ش) يبنى إذا قال لزوجته أنت
طالق طقة وطلقنت الا طلقنتان كان قوله الا طلقنتان من جمع المعطوف والمعطوف عليه
فهو استثناء صحيح ونازمه طقة واحدة وان كانا اخرجاه من المعطوف عليه فقط أو من
المعطوف فقط فانه يازمه الطلاق الثلاث لبطان الاستثناء حيث نذحت استغرق والعطف به
كالعطف بالواو كما قاله ابن عرفة وينبى أن يكون العطف بغير هاء من الحروف مما يأتى هنا
كالعطف حتى كذا (ص) وفى النفا ما زاد على الثلاث واعتباره قولان (ش) بعض ما زاد
على الثلاث هل يلقى فلا يثنى منه لانه معدوم شرعا وهو معتبر بجمع الاستثناء منه وان كان
معدوما شرعا لا موجودا لفظا فإذا قال لها أنت طالق ثلثا الاثنتين فان اعتبر ما زاده على
الثلاث فيازمه الطلاق الثلاث لانه أخرجه من الجميع اثنتين وان لم يعتبر ما زاد على الثلاث
فيازمه طقة واحدة فكأنه قال أنت طالق ثلاثا الاثنتين والقولان لسنكون ورجع للقول
بالاعتبار واستظهره ما بن رسله وابن عبد السلام وتبعه المؤلف وممن يعلم أثره (ص) ويجز
أن علق بعض متنع عقلا أو عاذا أو شرعا (ش) هذا شرع منه فى الكلام على تعليق
الطلاق على أمر مقدر وقوعه فى الزمن الماضى أو فى الزمن المستقبل والكلام الآن فى
الاول وسأبى الثاني واختلف فى حكم الطلاق المعلق فقال فى المقدمات مكره وقال الشئى
منوع ثم اعلم ان الفعل المعلق عليه الطلاق فى الزمن الماضى لا يحلوا استثناء ما من جهة
العقل والعادة أو الشرع كما قال المؤلف فالاول اذا قال لزوجته أنت طالق لوحضرت فلا
أمس لأجمن بين حياته وموته وألا قتل أباً بالميت والثاني اذا حلف بطلاق زوجته لوحضرت

الثلاث لأن يقال عمل كون
الراجح الثاني وهو الاعتبار اذا كان
فيه احتياط للزوج والافلاول
فتدبر كذا فى شرح عب ولكن
المصنف ذكر فى التوضيح ان القولين
لسنكون وانهم جمع على القول
باعتبار الزائد قال الشيخ وهو الاولى
لما وافقه العرف فانت تراه عمل
بالعرف لا بالاحتياط فالواجب
ابقاء النقل على ظاهره والظاهر
أن يقال فى العبد وفى الغاء ما زاد
على اثنتين واعتباره قولان وهل
يلقى ما زاده على الثلاث بالنسبة
لنفس الامر والنسبة لفظ فنى
ظلى واحدة ثم قال أنت طالق ثلاثا
الاثنتين فعلى ان المراد ما فى نفس
الامر يكون الاستثناء باطلا وكانه
قال أنت طالق اثنتين الا اثنتين
وعلى ان المراد اللفظ فيازمه
طلقنتان وتنبى له فيها واحدة واظهر
هل يقال فى العبد وفى الغاء ما زاد
على اثنتين واعتباره قولان وهو
الظاهر أرم كذا فى بعض الشروح
(قوله ان علق عاص) أى ربطه
بماض يتبع الخ كفى قوله على
الطلاق لوحضرت ليجت بين
وجودك وعندهك وقال الشيخ
سالم فى شرحه ويجوز ان علق هوى
الطقة تعليق على عدم صدق

فلانا

اللازمة والحاصل ان الطلاق بحسب الظاهر مرتبط بالتسليم بأوجهه وفى الواقع

انما هو يتقضى فإذا كان مرتبطا بظاهرا بالتسليم عتلا فهو فى المعنى معلق على مندموه الوجوب العقلى وقس (قوله عاص) أى
بأمره مقدر وقوعه فى الزمن الماضى لاجل قوله لا يتنع لان الماضى لا يتنع وقوعه ويشترط له داخل الشارح (قوله فالاول اذا قال لزوجته
أنت طالق لوحضرت الخ) المناسب أن يقول فالاول اذا قال عليه الطلاق لوحضرت فلانا أمس لأجمن بين حياته وموته فالطلاق فى
المعنى معلق على عدم ما لجمع وكأنه قال ان لم يجمع فهى طالق وقس عليه

(قوله الآن يعلم أنه بقدر على ذلك) يظهر هذا في الأخير في الوسط بالنسبة لأولياته وقوله أو بقصد المبالغة في الخلق وفي حاشية
الفنشي ما يفيد أنه متعلق بالاختيار أيضا وقوله ابن عرفة فيه نظير الخ وعلى ذلك معنى شب في شرحه فقال ونحو أن علي ولو قصد
المبالغة أي الكتابة عن كونه بفعله بما فيه مستغنية شديدة الآن هذا البحث ربما يدفعه ما يأتي في بابنا برسم (قوله يمكن الوقوع) أي
عادة واعتلا (قوله كلفه بطلاق زوجته شخص الخ) أعلم أن ما مشى عليه المصنف خلاف المذهب فإن المذهب أن من على الطلاق
بماض جازئ شرعا كزوجته طالق لو سكتي أمس لا عطيتك كذا لشي لا يجب إعطاؤه فإنه لا ينجز عليه أي ولا يقع عليه وكذا إذا
علقه بماض واجب شرعا كقوله زوجتي طالق لو سكتي أمس لا عطيتك (٥٥) حقا حيث وجب ضاؤه خلافا لصغير القائل

فلانا أمس لا دخلته الأرض والثالث إذا طلق زوجته ولو حضرت فلانا أمس لا قتلته أو
لفقت عنه ابن بشر الآن يعلم أنه بقدر على ذلك أو بقصد المبالغة فينبغي أن لا حث ابن
عروة فيه نظرا لقيام الشك في وقوعه في الماضي ولو علت القدرة أو قصدت المبالغة لم يزد مانع
أنتهى وإنما تجزى في الممتنع عقلا وعادة شرعا والجارز لا قطع بالكسب في الأولين والشك في
الصدق والكذب في الأخيرين (ص) أوجبنا كل زوجت فثنينك (ش) يعني وكذلك ينجز عليه
الطلاق إذا علقه على ماض يمكن الوقوع وهو الراد بالجارز وأن وجب شرعا كلفه بطلاق
زوجته لشخص لو سكتي أمس لا عطيتك حقا وإنما ينجز عليه للشك ولا يقدم على فرج مشكوك
فيه علة ابن القاسم بأنه لا يمكن لجوأة أن يرضى أو لا يقضى بفصل الشك وبما قررنا سقط
اعتراض البساطي بقوله كيف يثبت المؤلف للجارز نفيها الذين مع انضمام واجب ولو علقه
على ماض واجب عادة كقوله زوجته طالق لو سكتي أمس لا عطيتك منه فظاهر كلام ابن
عروة لاشي عليه وفيه نظرا لأنه لا ينجز عن الجارز ما لا واجب علة لاشي فيه كالوفاة
على الطلاق لو سكتي فمجهولين وجودك وعدمك أو ما طلعت بك السماء ولا تزل بك الأرض
(ص) أو مستقبل محقق وبشبهه بلوغه عادة كبدنسة أو يوم موتي (ش) عطف على بماض
أي وكذلك ينجز عليه الطلاق وقت التعليق إذا علقه على أمر مستقبل محقق وقوعه كقوله
أنت طالق بدنسة وما أشبه ذلك مما يبلغه عمره في ظاهر الحال أو قال لها أنت طالق يوم موتي
أو قبل موتي يوم فاته ينجز عليه في وقت التعليق لأنه حينئذ يشبه بنكاح المتعة لأنه جعل حلته
فرضها إلى وقت معلوم يبلغه عمره في ظاهر الحال فلاجل ذلك تجزى عليه ولا فرق بين أن يقول
قبل موتي بشهر أو قبل موتك أو ما إن قال أنت طالق بعد موتي أو بعد موتك أو أنت طالق إذا
مت أو أدامت فإنه لا شيء عليه في ذلك قال ابن القاسم في المدونة والمراد بما يشبه ما كان
مدة التعير فأقل وبما يشبه ما كان فوق مدة التعير وأعلم أنه لا ينجز عليه إلا إذا بلغه عمر كل
منهما عادة أو ما إن لم يبلغه عمر كل واحد منهما أو يبلغه عمر أحدهما فلا شيء عليه وكلام ح يفيد
أنه ينجز فيها لأن ما يبلغه عمر أحدهما وفيه نظير (ص) أو أن لم أمس السماء (ش) معطوف
على قوله بدنسة فهو من أمثلة المستقبل المحقق أي محقق بحسب العادة لأنه علق الطلاق على
عدمه ليس وهو مستقبل محقق لا يمتنع وكذلك لم أشرب الخمر أو أن لم أبلع في قسم الخياط أو أن لم
أجمل الجبل فأت طالق لأن عدم هذه الأشياء مستقبل محقق فهو من جنس ما عطف عليه
(ص) أو أن لم يكن هذا الخمر جمرأ (ش) أي وكذا ينجز عليه الطلاق إذا قال أنت طالق إن لم يكن

خمر بعد ذلك وحدث بعض شيوينا أناده قائلا فلا حسن كآمال البدر أن يجعله مثلا للقدرة في الكلام والمعنى وبشبهه بلوغه أو ينقص
لاشيد التنحية بل المعنى وينقص البلوغ ولومن أحدهما (قوله بشر) لاحتقومه وريح عدم القرية التعصيم في موته وموته فإفاته لاشي
عليه في ذلك كله لأن الزوجية انتفت بالوفاة فلم يجد الطلاق محصلا وأما أنت طالق إذا مات أو أن مات فلان فينجز عليه لأنه مستقبل
محقق شبهه البلوغ إليه في شرح عب وشب وبوموت فلان أو بعده لاشي فهو موافقه قوله فيجاء ولو علق طلاق زوجته المملوكة
لأبيه والظاهر أنه يقع حيث لم تكن زوجته حرة فلان أو كان فلان أباه مثلا (قوله فهو من جنس ما عطف عليه) أي أن قوله أو أن لم
أمس السجملين جنس ما عطف عليه من حيث كونه مستقبلا محققا

(قوله - وادعم لفظ الطلاق أو أسره) القى يقع فيه الطلاق انما هو اذا قدمه فقال أنت طالق ان لم يكن هذا الخرج جراً وأما لو أخرجه من الشرط لم يقع عليه طلاق كان لم يكن هذا الخرج جراً أنت طالق وقوله خارجها غير ظاهر بل هو خارج تأخير الشرط فقط أي أنه لما وقع عليه الطلاق ندم أو تاب أو ما كان بشرط وأما ان قال أن كان هذا الخرج جراً أنت طالق فيخرج عليه مطلقاً الآن بشرط بالكلام ما يدل على أن المراد الجواز وهو تمام الأوصاف الجبرية لتكونها صلباً لا يتأثر بالحد بدق نظر فانه كان كذلك شرعياً فلا بد والافلا ويجرى أيضاً فان لم يكن هذا الخرج جراً (قوله أو عملاً صبرته) أي لا صبر على عدمه لأن الإنسان لا يصبر على عدم القيام (قوله لغير وقت معين) أي أو لوقت معين يصبر فيه ترك القيام (٥٦) ولو دون ساعة لأن ما لا يصبر عنه كالخفق الوقوع فان عين مدة لا يصبر تركه فيها لم يصبر عليه إلا ان قامت قبيل

فواتها فان كان المخلوق على أنه لا يقوم كدساحال الجبن فلا يصبر إلا ان زال بعده فمقع كالأدسة اذا حاضت (قوله أو قال ان لم يقضض الخ) لا يصح هذا إلا اذا كانت بمن لم يقضض أو يقضض وفيه ما جل قريب عكس أن يقضض فيه وان لم يقضض لأن عم الزمن أو قد يباحل بعد فلا حث (قوله أو لا فلا يانه طلاق) بأن كانت أيسه أو يسهله إلا ان حاضت فيقع الطلاق حيث قال التمسك ان يحض ذكره الخطاب وهو يخالف ما أتى فيما اتا على الطلاق بما لا يشبهه ولو قدمها معها السهو وبقائه أنه لا يقع عليه كما ذكره بعضهم بهما ولم أر من نقلا فله حج واعلم أن كلام الخطاب هنا مشكل في الآية (قوله ان لم يكن الخ) أي فيخرج عليه حال الجبن للشك فيها ولو وجد المعلق عليه عقب الجبن بأن ولدت ذكر أو عقبها فان قلت المعلق على دخول الدار مشكول في دخوله فلم لم يصبر عليه فيه بل ينظر دخوله والحوادث أنه لما كان معلقاً على فعل المخاوف ظاهراً كان أسهل من تعليقه على ما خلق الله من الغلام والاني (قوله أو مسها فيه وهزل عنها فلا حث

عليه) سابق ما يفيد أن المحدث الحث لأن الله قد ينسب (قوله ان كان في هذه الوزة قلبان الخ) فيخرج عليه فمعهما ولو كان فيه قلب في الأولى وقلبان في الثانية وظاهر المصنف الحكم بخصيص في هذين ولو غلب على ظنه ما خلف عليه كعصر يكما قربا منه ومعرقة ان فيها قلباً أو قلبي وكسرها عصب عنه فرأيها ما غلب على ظنه حال حلفه وهو يخالف القول بالصفين إلا في أو حلف لعادة فينظر وقد يرق بأن العادة هناك شرعية وهذه غير شرعية (قوله ان كان فلان من أهل الجنة فانت طالق) إلا ان يكون مقطوعة بالثابت كأي لهب وقس على هذه الصيغة ما وافقها في المعنى وقوله أو ان لم يكن من ذكر من أهل الجنة فانت طالق هذه وما

واقفة في العقر إلى التي أبقاها تعقيد التوضيح (قوله ابن سلام) بضمزة اللام (قوله من شهله الإجماع الخ) أي الإجماع مقصور (قوله علي من خلف أنه) أي عن عبد العزيز (قوله وثقفه ماثل) أي في عن عبد العزيز وقال رجل صالح ولم ير علي ذلك (قوله) ويبحث في غيره) قال بعض الشيوخ الظاهر أنه لا خصوصية بل كذا كتب العجمي بالخضاري وسلي أي لو خلف أن ما فيها صحيح إلا ما استند بالعلم وحكمه وأضيقه والمراد بالعجم ما كان حصصاً في الظاهر (٥٧) وأن لم يقطع بصحة في نفس الأمر وأما ما في

(٨ - ختفي رابع) (قوله لأن الله يسبق) فيه أن هذه العبارة تقول بها الشيء لأن السبق نادر وهو معنى قولهم لأن الخيل تظروني يجب بأنه أراد أن الله يسبق كبراً والعبرتي نقل لأنه المقتضى وهي المعتبرة وأن ندر الجمل وأتم (قوله أو صرف الشبهة) أي أنه أو الملائكة أو الجن قال العهد الذي وقعه على ملحق بقوله أو صرف لتضمنه معنى جمل ونص على التوهم إذا التزم فيها أنصرفها الملحق وهو الإطلاق أولى لعدم إغاده في غير الله فكأنهم وكذا أن يمكن أنه بصرفه الثاني إذا وجد الملحق عليه فيما (قوله بخلاف الآن يبدو الخ) أي الآن يبدو أن الآن جعله سبقي المستقبل فكان يصل ما عقده نت الآن أشياء والأول أن يرى خروانه والأول أن يغير الله ما في خاطري فلا يخرج عليه ولا يلازمه شيء ولا يعزله نارادته (قوله فان شاء جعل دخول الخ) ظاهر العبارة أن هذا حكم مستأنف وأنه يقع عليه الإطلاق إذا نفي جهلها لا يظهر والظاهر أنه لا يقع ولأورد جعله سبياً ويمكن أن يكون تصويراً لقوله لأنه جعل الاسم

موقوف الخ وبعد كسبي هذا رأيت الغنشي ذكر ما يفيد (قوة فاته اذا صرف الارادة اليه) وكذا ان لم يكن له نية تصرفه لواحد منهما
فحين (قوة او ان لم تكن مطرت بالشام) لا يخفى أنه في هذا على الإطلاق على عدم الوقوع فيما مضى فالظاهر أنه ينتظر ان كانت مطرت
بالشام لا يقع عليه طلاق وان لم يطر طلفت وقوله ولا ينتظر أي سواء صيغة البر وصيغة الخش وقوله ولم يطر في صيغة الخش وبديل
عليه التعليل والاولى حذف قوله او ان مطرت عند الانه ساقى في قوله وهل ينتظر في البر الخ (قوة وسواءهم) أي جميع الامكنة او
سوى بلد (قوله وكذا الضرب اجلا) فظاهر سواءهم جميع الامكنة أو سوى بلد او يخالفه ما في عب ونصه ومثل ما اذا هم الزمن اذا قيد
بزمن بعد كتمس سعين ولم يقيد بمكان فلا يغير عليه ولا ينتظر والاحسن ما في شارحنا كما يفيد عجم وفي شرح شب قال بعضهم
و ينبغي أن يكون جنس سعين لا مقهوره والمراد من لا يتأثر المطر فيه طاعة (قوة أو يحلف لعادة لينتظر) والقرض أنه لا قيد بزمن قرب
والمراد عادة شرعية احترازا عن غير الشرعية فيجب عليه سواء اطلع عليه أو لم يطلع عليه حتى جعل ما حلف عليه ونزع منها في صغتي
البر والخش لان في ارساله على الراس الأعلى (٥٨) عصمة مشكوك فيها والظاهر ولوطال الزمن (قوة يقتضي أنه لا يجوز عليه ولا

ينتظر) سياق كلامه في
العادة الشرعية (قوله فانه
غفل عنه الخ) فظاهر انه
مرتبط بكلام المقدمات
الحاكم بالتعجيل وكأنه قال
فيجب عليه حال اذا اطلع
عليه فان غفل عنه فاقول
ثلاثة ومفاد جهرا أمها
أقول في أصل المسألة ثم
تبين بعد ذلك أن ظاهر
جهرا لا يسلم وانه من كلام
ابن رشد وحينئذ فالخامس
أن ابن رشد يقول يجوز عليه
عند الاطلاع فان غفل ولم
يطلع فأقول ثلاثة فالاولى
أن الشارح يذكر انه
آخر البيهقي أنه من كلام ابن
رشد ولذا قال الغنشي

سبب الوقوع الطلاق وان شاء لم يحمله سبب الوقوع لان كل سبب مذكور في ارادة المكلف لا يكون سببا الا
بتصميمه وجرمه على جلسيها واحترز بالمعنى عليهما من المعلق نفسه وهو الطلاق فانه اذا صرف
الارادة اليه فلا ينفعه لانه لا اختياره فيه فيجب (ص) او كان لم يطر السماء عند الان بهم الزمن (ش)
يعني ان من قال لزوجه أنت طالق ان لم يطر السماء اذا أو إلى رأس الشهر والقلاقي أو ان مطرت عندا
أو ان لم تكن مطرت بالشام فانه ينجز عليه الطلاق حينئذ ولا ينتظر الى ذلك الوقت لينتظر ان يكون المطر
أو لم يطر في ذلك الوقت لم ترد أنه لا يملك على حدث وعمله في المدونة ما بهن الغيب أي فهو دائريين
الشك والهرول وكلاهما موجب الفسخ وهذا ما بهم الزمن فان جمعه كانت طالق ان لم يطر من غير تعقيد
فانه لا شيء عليه القسبي وسواءهم أو سوى بلد الا لا بد ان يطر في زمن ما وكذا الضرب أجلا كتمس
سعين أي فلا شيء عليه من غير انتظار (ص) أو يحلف لعادة فينتظر (ش) أي وكذا لا يغير عليه الطلاق
في هذه الحالة وهي ما اذا حلف لعادة اعتادها كالأدري في صحابة والعادة في مثلها ان يطر السماء فقال
لزوجته ان لم يطر السماء أنت طالق فتنتظر السحابة هل يطر أم لا لانه حلف على غالب ظنه وتبع المؤلف
ما قاله في توضيح عن عياض في التسيبات والذي لا يرشد في المقدمات يقتضي أنه يجوز عليه ولا ينتظر فان
غفل عنه حتى جاءه حلف عليه فقبل يطلق عليه وقبل لا وقبل ان حلف لغالب ظنه لا أثر بوجهه بما يجوز
له في الشرع لم يطلق عليه وان حلف على ما ظن به بجهانة أو على الشك يطلق عليه (ص) وهل ينتظر في
البر وعليه الاكثر أو يغير كالخشث ناو بلان (ش) يعني انه وقع خلاف فيما اذا كانت عينه على رمو حل
بأجل قرب لعادة كقوله ان مطرت السماء عندا فأنت طالق هل ينتظر وعليه أكثر الشيوخ من المدونة
أو يغير كالخشث وعليه الأقل ناو بلان أما لو حلف لعادة وقرب الزمن كشهرا مثلاً كانت طالق ان

بعد ذلك كلام ابن رشد المذكور ما نصه قال بعض فخذ كرم ابن رشد فحين غفل عنه جعله المصنف ابتداء موقفا
لعياض والله اعلم و اعلم ان قوله كان لم يطر شهرا ان يقدمه عند سقوطه أو بما لا يعلم حاله ان من اقراد لا يعلم حاله يعلم لا ولو قال
المصنف او كان لم يطر السحابة وقيد بزمن قرب كشهرا الا أن يحلف لعادة شرعية فينتظر فان طالق في الزمن فلا خشث وان خصه ببلد
كان فيسقط خمس سعين او كان مطرت فقيده بالبعد وان خصه بمكان فانه قيد بالقرب وحلف لعادة تنتظر والا فقبل كذلك وعليه
الاكثر أو يغير ناو بلان وفي المراد وقوله كان فيسقط خمس سعين تشبهه نام كذا قال عجم ويظهر من كلام عجم اعتقاد كلام عياض
لا كلام التسيبات والعادة الشرعية ما أشار إليه بقوله في الحديث اذا نشأت بجهة ثم تشامت فثلاث عين غديقة قال الخطاب قوله بجهة
كذا رأيت مشيوطا بالفتح والظاهر انه على الحال من الضمير في نشأت العائد للسحابة المفهومة من السياق وغديقة بعين معجمة مضمومة
ودال مهملة مفتوحة عليها شدة تحتية ما كنه ثم فاف مفتوحة أي كثيرة المياه وهو صغير فتظيم والتدقيق بفتح الهمزة المطر الكبار وغديق
اسم بحر بالمدية فيه وروي رفع بجهة وهو بتكبير غديقة أو فاده بعض شيوخنا عن بعض شيوخه وقوله تشامت أي اذا طلع السحابة
من جهة المغرب ومالت الى جهة الشأم فثلاث السحابة غيرة المطر (قوة توجهه) أي تفرسه أي أدركه لعادة بعلمه وقوع المطر (قوله
بجهانة) هي الاخبار باليستقيلات معتبرة اعني اخبار الجاهل القريب يسترقون السمع وأراد بها ما قيل قول النجم

(قوله أو قيد زمن بعيد) ولا فرق في ذلك بين أن يكون لعادة أولاً أن لا قدر أن هناك عادة (ثم أمول) ذكر أو أن العبد يخص شيئاً أو القرب مادونه الشهور ثم عرضوا لما بينهما والظاهر أن السنة من جزأ العبد في صيغة البر الوالدت فيخص عليه أن قيد في صيغة البر الوالد فيخص عليه أن قيدها في صيغة الحنت لأنه بندر بل يحصل بطلان نحوها عادة أن غضى سنة ولا يحصل فيها مطر بل ينفي أن يكون الأشهر التي لا تختلف المطر فعادة كالتمديد زمن بعيد فيقترن فيها صيغة البر الوالدت (٥٩) (قوله أو بجم) أي يخص عليه بقدر الحاكم

متنع عادة وعقلا كونه غير محير لئلا يلزم قلب الحقائق كلنا هازلا فيميز عليه بخلاف مشيئة الخيرة لها بمنتهى عادة لا عقلا ولهذا البحث
(قوله من جنس من تعلم مشيئته) وقد وقع الطلاق من بعض الاموات وكان علم من علم الطلاق بعشيقته مع العلم بعونه أدخل في
الوجود من علم مشيئة الله ومعها (قوله على ظاهر المدونة) راجع لقوله أو علم بعونه ومقابلته ما لم يمت من انه يلزمه الطلاق وأما اذا
لم يعلم بعونه فلا شيء عليه ما يتفق هذا ما يغاد من بعض الشراح (قوله أو لا يشبه البلوغ اليه) المتبصر العمر الشرعي الا في العقد (قوله
بخلاف ما ذاعلقة الخ) انظر الفرق بينهما والظاهر وقوعه عند بلوغ ما علم عليه لقول ابن رشد الحد الذي فيه التبعير من سبعين
الى مائة وعشرين كافي المواق والشيوخ سالم وغيرهما وانظر لوعقه وهو ابن سبعين والزوجة كذلك على زمن أهل لا يميز عليه لانه
يتزلف ما ذاعلقة على مدته لا يشبه أن (٦٠) يبلغها واحد منهما أو يفصل بين قصر المدة وطولها واعلم ان كون الآية

وجباب بان مراده هنا بقوله أول تعلم مشيئة المعلق بعشيقته من جنس من تعلم مشيئته وهو ألا دعى كان
حدا أو مبتاحين التعليق ولم يعلم بعونه أو علم بعونه على ظاهر المدونة **فرع** لو علمه على مشيئة
صغير فلا شيء عليه أي الات و ينتظر وهذا في الصغير الذي لا يعقل انظر الشارح عند قوله أي المواق في
باب التفويض واعتبار التميز قبل بلوغها (ص) أو لا يشبه البلوغ اليه (ش) تقدم انه ذاعلقة طلاقها
على أجل يبلغه رهما في ظاهر الحال انه يميز عليه وأشار هنا الى انه ذاعلقة طلاقها الى أجل لا يبلغه
عمرهما أو عمر أحدهما في ظاهر الحال فانه لا شيء عليه وناظر كلامهم ولا تخيرت العادة وعاشا اليه
بخلاف ما ذاعلقة على حبس بأتمه وحاصت وشهدت البيعة اتم حبس فانها تطلق عليه (ص) أو
طلقتك وأنصبي (ش) المخطوف أيضا مخدوف أي أو قال طلقتهك وأنصبي وأجبتون وهذا اذا علم من
القاتل الأول انه تزوج في حالة الصبا ومن الثاني انه تقدمه جنون ومحل كونه لا شيء عليه اذا باللفظ
نسقا (ص) أو اذامت أو متى أن الأت يرد نفسه (ش) تقدم انه يميز عليه الطلاق اذا قال له أنت طالق
يوم عرفي لانه يشبه بكتاب المتعة وأشار هنا الى أنه لا يلزمه شيء اذا قال له أنت طالق أو انمت أو
متى مت أو أنت طالق اذا مت أنت أو انمت أنت أو متى مت أنت فانه لا يقع عليه الطلاق بشي من ذلك
الا يعلق على ميت ولا تطلق ميتة اللهم الا أن ينشئ الموت عندا منه فانه يقع عليه الطلاق لا بغيره من
قال أنت طالق لا مروت (ص) أو ان وفيت ببارية أو اذا جلت إلا أن يطأ امرؤ وان قبل بيعة (ش) صورتها
انه قال زوجته المحقق براءتها من الجلبان قال لها في طهر لم يمسها فيه ان وفيت ببارية أو غلاما أو اذا جلت
فانت طالق فانه لا شيء عليه الا أن يطأ امرؤ وينزل سوادا كان الوطء بعد بيعة أو قبله ولم يستبرئ فيستبرئ عليه
لحصول الشك في العصمة خلافا لان المجتهدون في انه وطأها في كل طهر مرة كقوله لانه ان جلت
فانت ردا أي انه وطأها في كل طهر مرة ويسلك الى ان يحكمه وفرق ابن بوس بين نكاح لاجل وجواز
العقوبة (ص) ان جلت ووضع (ش) أي ولا شيء على من قال زوجته أنت طالق اذا جلت ووضع
الا أن يطأها مرة بعد بيعة أو قبله ولم يستبرئ وهي ممن تحمّل فهو تنبيه تام وهذا في غير من يفتق جملها
وأما من يحتمل جاهلا فيميز عليه نظر القاية الثانية (ص) أو محتمل غرابا وانظر ان أنت كيوم قدوم
زيد وتبين الوقوع أو انه ان تقدم في نصفه (ش) هذه المسئلة أيضا بما لا يميز فيها الطلاق وهي ما اذا
علم الطلاق على أمر محتمل غير غالب الوقوع و كان مثبتا كقوله أنت طالق يوم قدوم
زيد فانه ينتظر قدومه فلا يقدم زيد نهرا فانه يتبين بوقوع ذلك الطلاق من أول ذلك اليوم وعليه لو

اذا حاصت يقع الطلاق
هذان قبله الخطاب عن
الواضحة عن ابن الماجشون
(أقول) لعلم الظاهر انه
ضعيف وليس مرد (قوله
المخطوف أيضا) الأولى
حذف أيضا (قوله ومن
الثاني انه تقدمه الجنون)
أي وكان تزوجته في
حال الجنون (قوله الا أن
يريد نفسه) أي بان اذا
تقليبا للشرطية على
النظر في ظاهره ان
مثلها في تقليب الشرطية
أي بان يريدانه لا يموت
وكانه قال عليه الطلاق
لا يموت أي مطلقا أو من
ذلك المرض (قوله أو اذا
جلت) ولا يفتق الا يحتمل
ينسب اليه شرعا وان لم يرد
الجل منه فانه يبحث بمحصل
الجل وان لم ينسب اليه
شرعا (قوله لم يمسها فيه) أي
أو مس فيه ولم ينزل أو نزل
وعزل وكانت ممن لا تحمّل

كانت

(قوله الا أن يطأها مرة) راجع للصورتين (قوله ونزل) أي وكانت

ممن تحمّل اشترازا من الصغيرة والبالغة (قوله الى ان تحمّل) أي أو تحمّل (قوله غير غالب) شامل لما استوى وجوده وعدمه ولما
اذا كان الغالب عدمه وبذلك الامثلة (قوله كيوم قدوم زيد) وقصد التعليق على نفس قدومه وان الزمن تبعه فيصحب بالقدوم
ولولا لان قصد التعليق على الزمن كما هو ظاهر قوله كيوم وان الفعل تبعه في اول قصده لم يحز والحاصل ان الذي يجب المصير اليه انه اذا
علم الطلاق يوم قدوم ولم يكن له شبهة فيميز عليه كما اذا قصده لم يزل وأما ان قصده بنفس القدوم فلا بحث الا به ولو لم يزل لا يتبين
الوقوع أو انه ان تقدم ثلثه النهار (قوله ان قدم في نصفه) أي مثلا (قوله وعليه الخ) وغرته أيضا التوارث ورجوعها عليه بما خالفه به
أول ذلك الوقت

كانت عند طلوع القمر طاهرا وراحت وقت مجيئه لم يكن مطلقا في الحيض وعليه ايضا
فقص بهذا اليوم من علمها ان يقع الطلاق في أثناء اليوم المقتضى لانها لو انظر هل هذه
الاحكام مسئلة كما يقتضيه هذا أم لا وسياق قسم قوله وانتظر ان أثبت في قوله وان نفي ولم
يؤجل انتظر ومع منها وقوله ان قدم أي حيا وأما ان قدمه ميتا فلا شيء عليه (ص) والأان
بشاعر يدل على انه (ش) مبتدأ وخبر أي هذا اللفظ مثل هذا الحكم أو هذا كنهنا
في انه يتوقف وقوع الطلاق على مشيئة فان شاء طلقا طلق وان شاء عدمه لم تطلق وانما
اختلف في الأان بشاء زيد وان نفي في ان شاء زيد ان الأول يقتضي وقوع الطلاق الا ان بشاء
زيد رفعه بعد وقوعه وهو بعد وقوعه لا يرتفع وفي الثاني وقوعه مشروط بمشيئته فلا يقع الا
بعد جردها وأما مشيئته هو فان قال أنت طالق ان شئت فقله بخلاف الأان بشاء والفرق ان
الأول معلق على صفة والثاني رافع بعد الوقوع و رد عليه حيث دل الأان بشاء بلفظه رافع ايضا
ويفرق بان الرفع في قوله الأان بشاء هو الرفع وفي قوله الأان بشاء زيد غيره فضعفت حجة
رفع ما هو واقع (ص) بخلاف الأان بسدولي (ش) أي فلا يتقعه حيث رده العين أو احتمل رده
لها والمعلق عليه في غير ذلك وما مر من أنه ينفعه حيث رده المعلق عليه كقوله أنت طالق ان
دخلت الدار الأان بسدولي أي ان جعل دخول الدار ليس سببا لطلاق لان كل سبب وكل إلى
أرادته لا يكون سببا لا يتصمم على جعله سببا (ص) كالنذر والعق (ش) يعني انه اذا قال
على نذر كذا الفقرة أو على عق عبيد فلان ان شاء أو الأان بشاء يدقوتوق على مشيئته
وان قال ان شئت توقف ايضا وأما ان قال الأان بشاء لزمه وان قال الأان بسدولي ففيه تفصيل
بين أن يراد ما المعلق عليه أو لا فهو متوقف في جميع ما مر ثم ذكر قسم قوله ان أثبت بقوله (ص)
وان نفي ولم يؤجل كان لم أقدم مع منها (ش) أي وان نفي بان أي بصيغة الحذف ولم يؤجل
بأجل معين كانت طالق ان لم أقدم من كذا فله منع من زوجته حتى يفعل فان رقعته ضرب
له أجل الأايلاء وابتدأ من يوم الرفع والحكم لان بمنه ليست صريحة في ترك الوطء كما يأتي في
الانلا في قوله والاحل من الميعان كانت عنه صريحة في ترك الوطء والافق الرفع والحكم
وقوله كان لم أقدم كذا في بعض النسخ وهي أولى من نسخة كان لم أقدم لتكرار مع قوله الا في
وان حلف على فعل غيره في البر كقوله وهل كذا في الحنف المنع ما فيه من أفادة الحزم
بأسد القولين الأثنين وبجواب على ما وقع في بعض النسخ كان لم أقدم بان الضمير في يقدم قائم
على الحالف فكأنه قال كان لم أقدم غاية الامر انسكاه بصيغة الضمير (ص) الا ان لم أحلها أو
ان لم أطاها (ش) مستثنى من قوله منع من أي يمنع منها في لفظه نفي ولم يؤجل الا في هذا
اللفظ فانه لا يمنع منها لو يستمر عليها لان برقي ولها فان وقع عن وطئها كان مولا ساعد
مات والميت لا اعتد ابن القاسم وهو الاقرب وكلام المؤلف فيما اذا كان بمن يتوقع منها الجمل
والانحر عليه (ص) وهل يمنع مطلقا أو لا في كان لم أقدم في هذا العام وليس وقت سفرنا وويلان
(ش) تقدم ان من نفي ولم يؤجل يمنع من وطء زوجته لكن هل المنع سواء كان لفعل المعلق
عليه وقت معلوم يمكن من فعله قبل أم لا قال في التوضيح وهو المشهور وروى ابن القاسم في
كتاب الأايلاء أولا بمن التفصيل وهو ان ما ليس له زمن معين لا يقع فيه عادة فله منع منها
من وقت خلفه وما له زمن معين لا يقع فيه عادة فلا يمنع منها الا ان جمل وقته ولم يفعله لانه
كلو جل بأجل معين وهو قول القسري المدونة واختلف شراحها في كونه تقسيما أو خلافا

الاحكام هل هي مسئلة كلام
الشيخ اجد يقتضي التسليم (قوله)
وأما ان قدم ميتا أي لانه
لا يصدق عليه قدم وانما يقال قدم
به (قوله أو هذا كنهنا) تنويع في
العبارة والمعنى واحد (قوله أو على
عق عبيد الخ) هذه في صيغ
النذر فلا حسن عبارة شب
ونصه اذا قال على نذر أو عبيد
حر ان شاء زيد أو الأان بشاء زيد
فتوقف على مشيئته الخ وشارحا
فهم ان السرايد لا تذر ما مر فيه
بلطف النذر (قوله وان نفي) أي
أي بصيغة حتم صريحاً أو بمعنى
كطالق ليس من زيد وقوله منع
منها أي وينتظر تخلف من قوله
ان أثبت لم يمنع منها من هذا ينتظر
فهو شبه الاحتياط (قوله ولم يؤجل
بأجل معين) وأما الوأجل بأجل معين
كقوله ان لم يقدم قبل شهر فلا
يمنع من الا على راسه (قوله)
كان لم يقدم زيد) كذا المصنف
في نسخة الشارح الا ان ظاهر
الشارح خلافه (قوله بان أي
بصيغة الحنف) والفرس من أن
النعل غير محرم وأما المحرم فيمنع
كأنه يمنع من قوله أو يحرم كان لم
أذن ولا قسريين فله وفعل غيره
كان لم يزن يدعي ما يستظهره
للمصنف خلاف تفسيره ان
الخاص (قوله وهو الاقرب) أي
قول ابن القاسم هو الاقرب وقال
تت فيه هو الصواب لا تأمل بخلف
على ترك الوطء (قوله والانحر عليه)
أي وان لم يتوقع جملها ولمن جهته
يجز عليه (قوله وهل يمنع مطلقا)

هو اراجح (قوله يمكن من فعله) كذا في نسخة والاولى لا يمكن (قوله لا يقع فيه) كذا في نسخة والناسيب قبله فهو صفة لعين
أراد لا يمكن فيه عادة كما يدل عليه عبارة غيره والافهناك أمور لها وقت معين تفعل فيه عادة ويمكن فعله في غير وقته

مستهذكة كروها لها وهو انه اذا جاء وقت المعتاد ولم يخرج فلما قدم الخلع اقام بينة شرعية انه فعل مع الخلع افعال الخلع وادى ان بعض أهل الخطوة بلغ ذلك فلا يبرئ ذلك وان كان الفرض سقط منه وانما لم يبرأ لان الأيمان منها العرف وأجاب بعض الأشياخ بأنه لا يعتد هذا يحصل ما في شرح عب وقوله وكذلك ان حلف على فصل شيء أي ماله وقت (قوله فعل بعض) هذا العام لا يبرأ لان الأيمان لا يبرأ فبما لا يبرأ لان من المعلوم أن قول كل حالف واقع في حاله لا يقول هذا جواب بعد الوقوع والاستزول ذكره الفقيه وكان الاحسن حذفها (قوله اذا دخلت الكفا أمورا كثيرة) على تقدير مثلا (قوله بكسر اللام) أي في حالة كونه مطلقا في ذلك أي غير مقيد بأجل (قوله لاستقلال كل متبعا) لان الاول الذي هو قوله الان لم أجعلها الخ وقوله الان لم أطلقك الخ يستغنى من قوله ولم يبرئ (قوله ما باقاعه) موضع لقوله على كل تقدير (قوله على كل تقدير) هو عين قوله اما لا أو عند رأس الشهر (قوله وهو المشهور بالخ) لانه محكي للنهي فيه الخلاف فقد قال واختلف اذا قال أنت طالق ان لم أطلقك رأس الهلال ثلاثا فقبل لاشئ عليه الا ان وتبقى حتى يبرئ بفعل الطلاق الذي حلف أن يفعله وقيل يفعل عليه الطلاق

أو يلاق ان عبد السلام ولا تظهر عندى أنه نقيد الشهر لان الأيمان انما يقتل على المقاصد ولا يقصد أحد الخ في غير وقت المعتاد وكذلك ان حلف على فصل شيء أو ان يخرج البلد ولا يبرئ حتى ذلك وبفهم مما ذكرنا ان المراد بقول المؤلف وقت ستر الوقت المعتاد لفرقه من محل الحالف وذلك يختلف باختلاف المكانة كما هو ظاهر ووجهه في بعض النسخ في هذا العام ولم يقع ذلك في المدونة ولا في ابن الحاجب ولا في ابن عرفة فالصواب اسقاطه لان ثبوته يقتضى جريان التأويلين فيما اذا عين العام مع أنه في تعيينه لا خلاف في أنه لا يمنع منها الا اذا جاز وقت الفعل وذلك محتمل لبعض وقوله قوله في هذا العام متعلق بالقول المدخول لحرف الجر لا بأصح أي في قوة في هذا العام ان لم أجد مثلا لان الكفا أدخلت أمورا كثيرة فصار القول مقيدا والفعل وهو الخ مثلا مطلقا * ولذا كرم المؤلف ان الحالف على حث مطلق يمنع وعلى موجب لا يبرئ عليه الطلاق ولا يمنع منها من الوطء حتى المقض عليه بمائل من ذلك بغير الطلاق في مطلقها ومثولها فأنخرجها بقوله (ص) الان لم أطلقك مطلقا أو إلى أجل (ش) يعني ان من قال لزوجه ان لم أطلقك فانت طالق أو طالق في بيمته ولم يقيد بأجل فانه يبرئ عليه الطلاق ومنه اذا قال لها أنت طالق ان لم أطلقك بعد شهر مثلا لم يحول على الفور وكأنه قال أنت طالق ان لم أطلقك الساعة فقوله إلى أجل هو قسم قوة مطلقا بكسر اللام أي غير مقيد بأجل ويصح فقها أي قال ذلك فلا مطلقا ويقيد بزمن وهو مستثنى من مقيد بعد قوله يمنع منها أي منع ولم يبرأ الا في كذا وقوله فيخير فترتبه على هذا المقدور ولعله انما لم يأت بالعاطف مع الاستثناء الثاني لاستقلال كل منهما (ص) أو ان لم أطلقك رأس الشهر البتة فانت طالق رأس الشهر البتة أو الا أن فيخير (ش) يعني وكذلك يبرئ عليه الطلاق اذا قال لزوجه ان لم أطلقك رأس الشهر البتة فانت طالق رأس الشهر البتة لان احصى البتة واقعة رأس الشهر على كل تقدير ما باقاعه ذلك عليها أو بمقتضى التعليق فهو كمن قال أنت طالق رأس الشهر البتة وكذلك يبرئ عليه الطلاق اذا قال لزوجه ان لم أطلقك رأس الشهر البتة فانت طالق الا ان البتة فالبتة واقعة اما لا أو عند رأس الشهر على كل تقدير وهو المشهور وقوله فيخير راجع إلى قوله الان لم أطلقك مطلقا وما بعده وبما ان عبد السلام في الاخرة فقال لا يبرئ فيها الحالف شي بوجهه لانه اذا حلف على ايقاع البتة رأس الشهر وقوع البتة الا ان فله طلب تحصيل الخلف عليه وهو ايقاع البتة عند رأس الشهر فاذا حلف رأس الشهر فله ترك ذلك الطلب واختيار الخنث كالحالف فاذا اختاره لم يمكن وقوع الخنث عليه لانعدام زمان البتة الخلف فيها لانه انما التزمه في زمان حال الذي عاد ما ضاع عند رأس الشهر قال في وضعه وما قاله من عدم وقوع الطلاق قبض زمنه باق على ما قاله ابن عبد الحكم فبين قال لزوجه أنت طالق اليوم اذا قلت فلانا غدا انه اذا كلفه غدا فلا شيء عليه لان الغد مضى وهي زوجة حقه قد انقضت وقت وقوع الطلاق ومثله لان القاصم في الوازبة * وما ذكره ابن عبد الحكم خلاف أصل مالك والطلاق يبرئه اذا كلفه غدا وليس لتعلق الطلاق باللام وجهه وأشار المؤلف الى هذا بقوله (ويقال) أي يحكم وقوع طلاق البتة فاجزأ ان لم أطلقك رأس الشهر البتة فانت طالق الا ان البتة (ولومضى زمنه) وليس لتعليقه باللام وجهه وليس أن يقول أطلب ببتة رأس الشهر فاذا جاز رأس الشهر فله ترك ببتة وطلب ببتة أو فله لا تقع لانعدام زمنها ولا يشهد ذلك واذا كان وقوع البتة رأس الشهر لا يعتنه ولو مضى زمنها الذي هو رأس الشهر صارت

(قوله كما في العنية) الأول أن يقول لما في العنية أي الذي هو قوله كطابق اليوم هذا هو الواقع ويجب أن في العبارة تفديعوا تأخرا
والاصل واستظهر على ذلك بقوله كطابق كما في العنية المعنى أي أن المصنف نفسه بالعلم ورد الثاني كونها استظهارا فقال جعله
تنظيما أولى من جعله قيسا لشرط القياس أن يكون المفسر عليه متفقا عليه من الخصمين والخمسان هن الباسماتقن فإن ابن
عبد السلام وابن رشد قال في ذلك انتهى ألا فكثير ما كان الواقع من المصنف أنه استظهر فكيف الجواب ينق الأن يقال الجواب
عنه بالنظر لظاهر نظمه هنا يقطع النظر عن كلامه في التوضيح فإن لم يكمله أملا أو له بعد غدا يطلق عليه (قوله وكشف الغيب)
معطوف على كان عليها أي لما كشف فهو فعل ماض وقوله كلاً هـ باطل أي كلاً الأمر من الأول الذي هو قوله ما كان عليها عائدة هنا
باطل بل عليها العدة والثاني لما كشف أي أن عدم كشف الغيب باطل بل كشف الغيب أن الطلاق كان في مطقة وحاصله أن عليها
العدة والطلاق تعلق بمطقة أي بمطقة بهذا الطلاق ولو قلنا أن العدة من يوم (٦٣) الحلف ومضى الزمن الذي تنقضي

بحققة الوقوع على كلاً التقديرين فبطلت خلافاً لما تارة من عبد السلام فيها واستظهر على ذلك كافي
 العتبية في المعقبه (ص) كذلك اليومان كلت فلا نأخذ (ش) وكله غداً ما يقع عليه الطلاق
 مقارن الفجر اليوم المطلق وقع فيه الحنث كما كره الشيخ كرم الدين فإنه قال وبقي الكلام فيما إذا كله
 في غداً وقع عليه الطلاق فإن العدة تحسب من يوم الطلاق وهو يوم كله لأن يوم الحلف الأول كان كذلك
 لكان إذا تأخر من الحنث عن يوم الحلف بحيث تنقضي فيه العتبية كان عليها عذبة وكشف الغيب
 أن الطلاق كان في مطلقه وكلاًهما ما طرأ هل بحسب ذلك اليوم من العدة لتبين الوقوع في أوله أم لا
 انتهى واستظهر بعض الأول (ص) وإن قال إن لم يطلقك واحدة بعد شهر فانت طالق لأن الشة فان
 عليها أجزأت والأقبل له إما عتبه أو لا بآنت (ش) يعني أن من قال الزوجنة أنت طالق لأن ثلاثاً لم
 أطلقك رأس الشهر طلاق قال ابن القاسم إن جعل الطلقة التي عند رأس الشهر يقع عليه شيء أي
 لا يقع عليه شيء بعد الشهر ولو وقع المعلن عليه وكونه قبل الشهر لا يضر لمعنا أن الحرف قد يكون قبل
 أحده كونه أنت طالق بعد شهر فبطلت عليه لأن وإن أي أن يجعلها وقف قبل له إما عتبه التطلقة
 الآن أو لا بآنت منك بالثلاث وإعلم بقول والآن لا بآنتين بمجرد عدم التحجيل فإن غفل عن معني
 جاوز الأجل ولم يفعل الواحدة قبل بحسب طلقت البتة (ص) وإن حلف على فعدل غيرة في الركضة
 وهل كذلك في الحنث أو لا يضر به أجل الأيلا أو يتلوه قولان (ش) يعني أن من حلف على فصل
 غيره بطلاق أو غيره وسواء كان ذلك الغير حاضراً أو غائباً كان ذلك الغير زوجة أو أجنبياً كان كالصفة
 البرأى المطلق فهو كلفه هو من كل وجه فلا فرق بين أن دخلت ناله أو فانت طالق وبين أن دخلت أنت
 أو فلان المرأة فانت طالق فينتظر أن يبت ولا يتبع من بيع ولو طاماً بالبر المؤقت كان لم يدخل فلان
 الدار قبل شهر فانت طالق أو مرة فبفتح في الرقيق من البيع ولا يتبع فيه ولا في الزوج حتم وطعان كان
 بصفة الحنث المطلق ككفو أن لم يدخل فلان الدار فانت طالق أو أنت مرة فانت عليه هل يتبع
 من البيع ولو لم يدخل عليه أجل الأيلا مكلفه هو أو لا يكون مكلفه هو فلا يدخل عليه أجل
 الأيلا وما يمكنه بغير ما يراه أراد بينه ثم يقع عليه الحنث ولا يحتاج في وقوعه إلى حكمه كما
 قولنا لابن القاسم لكن الثاني مذهب المدونة في كتاب العتق وما كان ينبغي لأولئك التسوية بينها ولو

على مذهبه في المدونة في الذي يقول امرأ أن يطلق إن لم أطلقها أنه يعمل عليه الطلاق والثاني أنه إن عمل الطلقة التي جعل عند رأس الشهر لم يلزمه غير ما وإن أبي أن يجعلها لثلاثة أو يوقف على الطلاق فإن لم يطلق حتى هل الشهر بانتهائه الثلاث وهو قول أصح ومضمون الثالث أنه لا يوقف حتى يأتي الشهر غير بالطلاق عنده أو يحث وإن عمل الطلقة قبل أن يأتي الشهر يخرج منه ثلثين عنه وإن لم يكن به دين أن يطلق عند رأس الهلال والأخت وهو قول الغصية انتهى (قوله والإبنت من الثلاث) التبادر أنه بابت إلا أن وقوله حتى يباو أو لا جلا أي الذي هو رأس الشهر وقوله قبل مجيئه الأول قبل الجاوزه لا جلا أن يشغل الفعل في الأجل الذي هو رأس الشهر فإنه لا حث إلا أن عبارة الشيخ أحسن تحالفاً ونصه واطلعه ولم يطلع عليه إلا عند الأجل وأوقع ان ذلك واحداً له تنكفيه أو لا يلزمه الثمة وهذا الثاني هو الظاهر انتهى وهو الذي يظهر وهو يفيد أن المراد بانتهائه الأخت تقدير (قوله بالوقت) هو الوقت المفيد (قوله وإنما يكون له بقدر ما يرى) ولا يخفى من وطنه بل زمن التزوج على الراجح

(قوله لشمل القول) يكن حلف انما اخذ معلومه من الناظر اودى من مدينه فاطهر خطه ما اءخذت فلا حث عليه لان خطه بمنزلة اقراره قبل عينه لا بعدة سبقية وجود الخط على الحلف وان لم يظهر الا بعد الحلف كما اتي به عجم ولا مطالعة له يستند واعلم ان مثل الاقرار شهادة اليقظة كالوقامت عليه يثبت انه قد فعل فلا يمتثل بالحلف بالطلاق ما قد فعله فلا حث عليه لانه بمنزلة طعن في اليقظة وهو جائز ولكن يحذر (قوله بخلاف اقرار بعد العي) أي أو بثبوته بعد العي ولا يمكن من الحلف لرد شهادة ثلث اليقظة لانها بمنزلة اقراره بعد العي (قوله) ولا تحثه زوجته ان سمعت اقراره أي ولم تعلم صدقه من كذبها ولا علت بقتضى علمها (قوله الا كرها) راجع للامر من التمكن والتزين (قوله) ثم يقول كنت كاذبا في اقراره قد تقدم انه يقبل عند المفتي وهذا اعترافه وجب بحمل ذلك عند القاضي وقوله فان شهدت أي عند القاضي وهو عين الذي قبله (٦٤) وسمعت ذلك وزوجه أي فقدت أي ولم تعلم صدقه من كذبها والظاهر ولو قال كنت

كاذبا في اقراره أي كنت كاذبا في قوله لا (ص) وان أقر بفعل ثم حلف ما فعلت صدق بين (ش) يعني ألو أقر لزوجه متسلا انه تزوج أو نسرى عليها فحاصته في ذلك الحلف لها بالطلاق انه ما فعل ذلك وانى كنت كاذبا في قوله فانه يصدق في القضاء بين باقائه كذب في اقراره ولا يثني عليه لان كلامه أولا واجب التهمة وان كان مستغنيا بحلف ولو نكل عن العي بنفى عليه كما استظهره بعض الشراح ولو قال وان أقر بامر لشمل القول (ص) بخلاف اقراره بعد العي فغير (ش) يعني لو حلف بالطلاق لزوجه انه لا يتزوج ولا ينسرى ثم بقراه تزوج أو نسرى جارية فانه بنفى عليه الطلاق ولا يقبل منه انه كان كاذبا في اقراره لانه أقر بالبقاء العي وبفضي عليه فقوله فغير اعني القضاء وظاهر هذا انه يقبل منه في الفتيا (ص) ولا تحثه زوجته ان سمعت اقراره وبات ولا تزين الا كرها (ش) يعني لو حلف الرجل لزوجه بالطلاق انه لا يتزوج عليها ولا ينسرى جارية ثم قال لقد تزوجت بعد عي أو نسرت ثم يقول كنت كاذبا في اقراره فانه لا يصدق وبنفى عليه الطلاق حين اقراره لانه أقر بالبقاء العي فان شهدت عليه اليقظة باقراره فلا كلام في وقوع الطلاق عليه وان لم تشهد عليه اليقظة باقراره وسمعت ذلك منه زوجته فاتها لا تحثه ولا تزين به الا وهي مكرهه وكرها هم مصدر أكرهه ومصدرا كراهة فاطلق اسم المصدر وأراد المصدر أي الا كرها فاسوي مكرهه فلا اعتراض وروايات واو الحال أي والحال انها باتت أي ان كان الطلاق باثما وأما لو كان زوجها فليس لها الامتناع لاحتمال انه واجعه فمما بينه وبين اقه (ص) ولتقدمته وفي جواز قتلها عند محاورتها قولان (ش) يعني انه يجب على المرأة ان سمعت اقراره ولا يثبت لها ان تقتدي به بما قدرت عليه ولو شعر راسها لتعلم نفسها منه فان لم يظنها او طلب منها الجماع فله يجب عليها أن لا تطيعه ولا تحثه وهل يجوز لها ان تقتله عند طلبه ذلك منها ولا يجوز لها ذلك فيمختلف في ظاهر القول بجواز قتلها سواء كان محصنا أم لا وهو ظاهر لثبته بالمصالح حيث علم أنه لا يتدفع الا بالقتل (ص) وأخر بالقراق في ان كنت تحبيني أو تغضيني وهل مطلقا أو الا أن تحب بما يقتضي الحث فيحبرنا أو لان وفيها ما يدل لهما (ش) يعني ان الشخص اذا علق الطلاق على أمر مغيب لا يعلم صدقه من كذبها فانه يومر بالقراق قبل نداء وقيل وجوبه من غير جبر من جهة الشارع كقوله أنت طالق ان كنت تحبيني أو تحبني فراقى أو تغضيني أو ان دخلت هذه الدار أو ان كنت دخلتها فقلت لأحبك أو لا يفضك أو قد دخلتها أو لم أدخلها

كاذبا في اقراره أي كنت كاذبا في قوله لا (ص) وان أقر بفعل ثم حلف ما فعلت صدق بين (ش) يعني ألو أقر لزوجه متسلا انه تزوج أو نسرى عليها فحاصته في ذلك الحلف لها بالطلاق انه ما فعل ذلك وانى كنت كاذبا في قوله فانه يصدق في القضاء بين باقائه كذب في اقراره ولا يثني عليه لان كلامه أولا واجب التهمة وان كان مستغنيا بحلف ولو نكل عن العي بنفى عليه كما استظهره بعض الشراح ولو قال وان أقر بامر لشمل القول (ص) بخلاف اقراره بعد العي فغير (ش) يعني لو حلف بالطلاق لزوجه انه لا يتزوج ولا ينسرى ثم بقراه تزوج أو نسرى جارية فانه بنفى عليه الطلاق ولا يقبل منه انه كان كاذبا في اقراره لانه أقر بالبقاء العي وبفضي عليه فقوله فغير اعني القضاء وظاهر هذا انه يقبل منه في الفتيا (ص) ولا تحثه زوجته ان سمعت اقراره وبات ولا تزين الا كرها (ش) يعني لو حلف الرجل لزوجه بالطلاق انه لا يتزوج عليها ولا ينسرى جارية ثم قال لقد تزوجت بعد عي أو نسرت ثم يقول كنت كاذبا في اقراره فانه لا يصدق وبنفى عليه الطلاق حين اقراره لانه أقر بالبقاء العي فان شهدت عليه اليقظة باقراره فلا كلام في وقوع الطلاق عليه وان لم تشهد عليه اليقظة باقراره وسمعت ذلك منه زوجته فاتها لا تحثه ولا تزين به الا وهي مكرهه وكرها هم مصدر أكرهه ومصدرا كراهة فاطلق اسم المصدر وأراد المصدر أي الا كرها فاسوي مكرهه فلا اعتراض وروايات واو الحال أي والحال انها باتت أي ان كان الطلاق باثما وأما لو كان زوجها فليس لها الامتناع لاحتمال انه واجعه فمما بينه وبين اقه (ص) ولتقدمته وفي جواز قتلها عند محاورتها قولان (ش) يعني انه يجب على المرأة ان سمعت اقراره ولا يثبت لها ان تقتدي به بما قدرت عليه ولو شعر راسها لتعلم نفسها منه فان لم يظنها او طلب منها الجماع فله يجب عليها أن لا تطيعه ولا تحثه وهل يجوز لها ان تقتله عند طلبه ذلك منها ولا يجوز لها ذلك فيمختلف في ظاهر القول بجواز قتلها سواء كان محصنا أم لا وهو ظاهر لثبته بالمصالح حيث علم أنه لا يتدفع الا بالقتل (ص) وأخر بالقراق في ان كنت تحبيني أو تغضيني وهل مطلقا أو الا أن تحب بما يقتضي الحث فيحبرنا أو لان وفيها ما يدل لهما (ش) يعني ان الشخص اذا علق الطلاق على أمر مغيب لا يعلم صدقه من كذبها فانه يومر بالقراق قبل نداء وقيل وجوبه من غير جبر من جهة الشارع كقوله أنت طالق ان كنت تحبيني أو تحبني فراقى أو تغضيني أو ان دخلت هذه الدار أو ان كنت دخلتها فقلت لأحبك أو لا يفضك أو قد دخلتها أو لم أدخلها

الحوادث انما ان امتنعت من قتل نفسها ان قتلته أو حاولت قتله ولم تقدر على دفعه الا بقتله وجب عليه قتله لا باحتوائه وان تأمن من قتل نفسها في اقامتها بالقتل أو بعد قتله فهي في سعة وكذا من رأى فاسقا يحاول فعل ذنبه (قوله) ولا يجوز الخ (ظاهر) ولو علمت انه لا يتدفع الا بالقتل وظاهره ولو تأمن على نفسها القتل لو قتله لكن لا تحثه الا اذا خافت القتل (قوله تحبيني أو تغضيني) من باب نصرة وقرحوا بنقض لغة رتبة انظر القاموس ٣ (قوله) قبل نداء وقيل وجوبا يمكن الجمع بأن من قال نداء إذا جاءت علاق يقتضي الحبس وجوبا إذا جاءت بما يقتضيه (قوله) أو ان دخلت هذه الدار رديان الحكم مختلف بل يقال انه ان صدقها في قوله دخلت جبر على القراق القضاء وان كذبها أمر بالقراق من غير قضاء

٣ قول المحشي وأيض لغة رتبة فيخبر من تالشكك وضمن العين مع كون الفعل متعبدا فالقاعدة الجديدة بأفضه بضم الهيمزة وكسر العين مضارع أفض الأبي وعبارة القاموس وأفضه يعني يقتضي بالضم لغة رتبة

وسواءهما رجحت لتصديقه أو تكذبه أو لم ترجع والفرق بين هذين مسئلة المصنف أن الحصة لما كانت فلسفة وكذا بقضاهي ولا يتوصل بينهما إلا بتكذيبها لفرق حكمهما من مسئلة الدخول لاحتمال التوصل فيها إلى الواقع من غيرهما فالأول أحسن على المدونة (قوله بأن قالت لأجلك) أي وأقالت لأجلك ولا تفعلك أو سكنت (قوله وهو محتمل) أي وهو الاحتمال (قوله أمر بإفذا الأيمان المشكوك فيها) ذكرنا الخطأ في هذه المسئلة لقولنا بالنسب والوجوب واختار كونه واجباً (قوله يختلفا للقول) لأنه قال كلغة بطلانها لا كلهم يداين شك هل بكلمة أم لا انتهى واعترض بهذا هو لا في قوله وإن شك (٦٥)

أن يكون بالتعليق أو غيره والمراد بالشك ما استوى طرفاه لا مطلق التردد فالوجه لا يؤثر وصح كلام الشارح وهو أنه إذا حلف على فصل نفسه وشك هل حنث أم لا فطلق عليه على المشهور وقيل ينسب له الفرقان وظاهر به أنه لا فرق في الحكم بين حلقه على فصل نفسه مع شك في الحلف في أنه يقع وبين حلقه على فصل غيره مع شك في أنه لا يقع وانظر الفرق هنا ما في شرح عب واكتبه خلاف الاستفادة من جهام فانه مفاد جهام أن التصور واحد والمقتضى من جهة أنه حكم بالتصريح ونسبه يعني وكذلك يصح عليه الطلاق بالإيمان المشكوك فيها وأما قال بأن غازی أي أمر بإفذا الأيمان المشكوك فيها كإفذا الأيمان المشكوك فيها كإفذا المدونة وكلام الشارح ليس بواضح ونص المدونة ومن يهدى به حلف بطلاق أو عتق أو يمشي أو نذراً وصدة فليطلق نساه ويتنق ويقفه ويصنع بشك الخ (قوله هل صدر منه طلاق أولاً) بأن شك هل قال أنت طالق أو لم يقل أو شك هل حلف وصحت أوله فيقول ولم يثبت وشك في حلقه على فعل غيره هل فصل أم لا لا أن يستند وهو سالم الخاطار الخ (قوله راجع إلى استيفاء حكم الأصل)

ولا يلزم صدقهما من كنهيهما وهل يحمل الأمر مع عدم الجبر سواء أجابت عما يقتضى الحلف كما إذا قالت في جواب قوله أنت طالق إن كنت تحبيني نعم أجبك أم لا بأن قالت لا أجبك نظر إلى ما في نفس الأمر وهو محتمل أن تكون مطابقة وغير مطابقة وهل عدم الجبر إذا أجابته بما لا يقتضى الحلف وأما أن أجابته بما يقتضى الحلف فإنه يجبر على الطلاق أي ينجز عليه جبراً تأويلان وفي المدونة ما يدل لهما والذهب الأول وهو الذي يزم به أولاً (ص) وبالإيمان المشكوك فيها (ش) هذا متعلق بأمر على حذف مضاف أي أمر بإفذا الأيمان المشكوك فيها من غير قضاء فمن يهدى به حلف بطلاق أو عتق أو يمشي أو صدقة فليطلق نساه ويتنق ويقفه ويتصدق بثلاث ما لم ينشئ إلى مكه ونظر في الشارح هنا يخالف النقل (ص) ولا يؤثر أن شك هل طلق أم لا (ش) يعني أن من شك هل صدر منه طلاق أم لا فإنه لا يجبر على الطلاق بل ولا يؤثر به فضلاً عن جبره بخلاف لو شك هل عتق أم لا فإن العتق يقع لتوقف الشارع للصرح وفهم من قوله أن شك أن العتق ليس كذلك يعني نل أنه طلق فهو يكن يتيقن ذلك والفرق بين الشك في الحدث والشك في الطلاق حيث أتى في الثاني دون الأول هو أن الشك في الحدث راجع إلى استيفاء حكم الأصل فإن الأصل شغل النعمة بالسلا فلا يبرأ منها إلا بتيقن وفي الطلاق راجع إلى إرفاع حكم الأصل فإن الأصل في الزوجة الكساح المبيع ولو طوعه ولو ارتفع بالشك (ص) الآن يستند وهو سالم الخاطار كروية شخص داخل الشك في كونه الخاطار عابيه وهل يجر تأويلان (ش) صورته شخص حلف وشك هل حنث أم لا كمن حلف مثلاً أن لا يدخل عرو ودار زيد ثم رأى شخصاً داخل الدار أو خارجها وشك الخاطار وهو سالم الخاطار من الوسوسة هل هو عرو والخاطار عليه أو غيره وخطي عليه الأمر وتعذر التحقيق فهذا يؤمر بالطلاق وهل يجبر عليه إذا أي ينجز عليه أو يؤمر من غير جبر تأويلان واحترز بقوله وهو سالم الخاطار من غيره كالوسوسة فإنه لا شيء عليه وهل المراد بالوسوسة من استنكبه الشك وهو الظاهر الموافق لما ذكر في غير موضع كالشك في الحدث ونحوه أو ما هو أهم من ذلك (ص) وإن شك أهتدي أم غيرها (ش) أي وإن وقع الطلاق على زوجة معينة من زوجتين فأكثر شك في الموقع عليها أهتدي أم غيرها أو حلف بطلاق واحدة فحنث ولم يدر من منهن ما أو من زعمه طلاق من شك في طلاقها باجراً وإذا ذكر في العدة ينبغي أن يصدق كما على المسئلة الثانية (ص) أو قال أحداً كما طالق (ش) أي أو قال لزوجته أحداً كما طالق أو أمر أنه طالق وله أمر أن أن أول زوجته أحداً كمن طالق ولم ينو معينة في الجميع أو أولى واحدة ونسأها طلقاً أو طلق من المشهور ولا يختار عند المصريين بخلاف العتق فإنه يختار حيث لانه وسوى المدينون في الاختيار والفرق للشهور خفة العتق لجواز

(٩ - خروى رابع) أي حكمه هو الأصل أي يحصل الأصل وهو شغل النعمة وكأنه يقول هو أن الشك راجع إلى تحقيق شغل النعمة بالطلاق لأن الحدث يشغل النعمة بالسلا فالشك فيه كذلك لأن من العلم أن السلا لا يبرأ منها إلا بتيقن الآلة المانع أن يتم ذلك ويقول لانه أنه راجع لتحقيق شغل النعمة بأن يقال هذا شك في المانع وهو لا يضره والحاصل أن بعضهم فرق بين الطلاق لم يؤخذ به لكونه شكاً في المانع بخلاف الوضو فاعلموا شك في الشروط وأنه شك حقيقة في المانع والأحسن الجواب بنعتم المشتقة في الطلاق أو أمر به فهو صحيح وبسائر الوضوء قوله ونسأها أو ما أقوى معينة ولم ينسأها فإنه يصدق في الفتوى بغير عين مطلقاً وكما في

القضاء ان نوى بطلاقه الشابة أو الجدة أو من يعلم محلها أو الاعمين انظر عب (قوله وعدم تبينه اذا علق بمحقق) كما قال ان ماله الحرم فهي حرة وقوله يعق منه بالقرعة كالمكان عند عبدان وأراد ان يعق أحدهما بالقرعة خشية كسر طاهر الذي لم يعق اذا لم يضرب القرعة وكتب في ورقة وفي ورق قرع ثم يخلط الورقتان ثم يعطى كل واحد ورقة فيخرج لها حرة عنقت ومن خرج لها قرع لم تعق هذا ما ظهر في تصويره وانظر لوفعل ذلك في الطلاق هل تطلق المرأة ان لا تطلق الا التي جاءت لها الورقة التي فيها طلاق وذلك لوفعل ذلك في الزوجين مثلا لا يكتب في ورقة طلاق وفي الاخرى لا يخلطهما معا ثم أعطي كل واحد ورقة وقضية النفقة وقوع الطلاق في المراتين معا ليعبر (قوله فروق ضعيفة) وجه ضعف الاول ان قوله يجوز تبينه قد يفسر منه تنويف الشارع بالعبرة بعباسه عتقها عليه لا عتق أحدهما فقط كما هو الواقع وقوله وعدم تبينه قد يفسر بان عتق تبينه الطلاق لو بقي عليها في فرض المستغنى شبهة سكاك المنعة وهذا لا يقضي يعق أحدهما (٦٦) فقط بل لا مانع مع هذا ان يعقها معا وقوله كونه يعق بالقرعة قد يفسر

بان عتقه هنا واحدة باختباره فيه كسر لم يلزم تعق فكان القياس عتقها بمضال عتق القرعة في غير هذه فأنها وان كسرت من لم يعق لكن دون كسرها باختباره عتق غيرها لان علم السجود في القرعة يوجب رضا كل ما يظهره اقدمون اختيار الشخص نفسه كذا في عب الا انك خبرنا بقوة بل وان اخرج على نفقة العتق وما كان يصح ذلك الا لو قال والفرق للشهر وجواز التبينه الخ ثم بعد هذا كله فنقول لا يضيئ أنه فرق واحد لا فرق وقوله بسواز الخ لعله لطفه في تمام ذكر (قوله) أو أنت خير والفرس لانبيهه والاطلق من نوى طلاقها وهذا اذا كان تسقا والاطلقت الاولى قطعاً والثانية بآرائه (قوله الان) بحدث نية أي نية التبينه (قوله) وانظر لو قال أردت بالاضراب بقاءه (قوله) أي جمع نية ابتداء التبينه وخلاصته أنه قال أردت بالاضراب بقاءه الاولى ليكون في تبينه (قوله أوق الفتوى) أي واداني القضاء فلا يلزم نية لان ما لم يفسد الاضراب فكأنما عتق بطلاقهما معا (قوله الخ) بدل من قوله شك وأعطى بيان (قوله ان ذكر في الامة) وأحرى بعد هذا لان في العدة مراحمها وليس لذلك بعدها (قوله الان أنت الخ) أي حصة أو حكا كما قال اذا لم يكن طلاق عليك فلا فائدة وقعت عليك تكليف الثلاث فيقطع الدور (قوله وطلقتها اثنتين) أي تأتي مرة فلا تأتي ان تطلق الطلقة واحدة وقوله وطلقتها ثلاثاً أي تأل من موهكنا وما غير هذه المسئلة من مسائل الشك فلا دوران فيها بل تارة لا تحصل الا بعد زوج وتارة لا فلا تأتي في قوله ثم ان تزوجها وطلقتها فكذلك الخ وبيان ذلك أنه اذا شك في واحدة واثنين تحصل قبل زوج فان طلقها به الشك في الثلاث فلا يحل الا بعد زوج فان طلقها بان شك في الثلاث قبل زوج ثم أعمل في ذلك وان شك هل طلق واحدة أو ثلاثاً لا حصل الا بعد زوج فان طلقها واحدة حصلت قبل زوج فان طلقها ما لم يحل وكذا ان طلقها بالثلاثة فان طلقها اربعة حصلت قبل زوج وان شك هل طلق اثنتين أو ثلاثاً لم يحل الا بعد زوج فان طلقها واحدة فكذلك فان طلقها وان تابا حلت وان طلقها بالثلاثة لم يحل وان

تبينه وعدم تبينه اذا علق بمحقق ويعق منه بالقرعة قال البساطي وهي فروق ضعيفة والتي تظهر في أن الطلاق لا يؤمن منه من العود لعمدة بخلاف العتق (ص) أو أنت طالق بل أنت (ش) أي قائم ما يطلقان لان اضرابه عن الاول لا يرفع عنها طلاقاً (قوله الخلقنا) جواب عن الثلاث مسائل (ص) وان قال أو أنت خير (ش) يعني أنه لو قال لاحدى زوجيه أنت طالق ثم قال لاخرى أو أنت طالق فهو بالخيار فيما ان شاء طلق الاول أو الثانية التسمية الا ان يحدث نية بعد عام قوله أنت طالق فان الاول تطلق عليه خاصة لانه لا يصح رفع الطلاق عنها بعد وقوعه ولا تطلق الثانية لانه جعل طلاقها على خيار وهو لا يختار طلاقها لما طلقت الاول (ص) ولا أنت طلقت الاول الا ان يرد بالاضراب (ش) يعني لو قال لاحدى زوجيه أنت طالق وقال لاخرى لا أنت طلقت الاول فقط الا ان يكون أراد بقوله لا أنت الاضراب عن الاول ثم انتفى الى الثانية وقال فان الثانية تطلق ايضاً وبعبارة قوله الا ان يرد بالاضراب ارجع للسنتين أعني أو أنت ولا أنت أي يضر في قوله أنت طالق أو أنت بين الاول والثانية الا ان يرد بالاضراب فيطلقان معا ولا شيء عليه في الثانية اذا قال أنت طالق لا أنت الا ان يرد بالاضراب فطلقان معا وانفسر لو قال أردت بالاضراب بقاءه الاولى في عصتي فهل يعمل بنية مطلقة أو الفتوى (ص) وان شك اطلق واحدة أو اثنتين أو ثلاثاً لم يحل الا بعد زوج وصدق ان ذكر في العدة ثم ان تزوجها وطلقتها فكذلك الا ان يت (ش) يعني انه اذا تحقق وقوع الطلاق على زوجيه ولا يرد هل هو طلقه أو اثنتين أو ثلاثاً فأنها لا تحصل الا بعد زوج لاحتمال كون الطلاق ثلاثاً فان ذكر ان طلاقه كان قاصر عن الثلاث فانه يصدق بلايين لكن ان ذكر في العدة فله رجعتها وان ذكر بعد العدة كان خاطباً من خطيبها وان بقي على شك حتى تزوجها بعد زوج ثم طلقها واحدة فلا تحصل الا بعد زوج لاحتمال ان يكون المشكوك فيه اثنتين ثم ان تزوجها وطلقتها اثنتين فلا تحصل الا بعد زوج لاحتمال ان يكون المشكوك فيه واحدة ثم ان تزوجها وطلقتها ثلاثاً فلا تحصل

الا واداني القضاء (قوله أوق الفتوى) أي واداني القضاء (قوله الخ) بدل من قوله شك وأعطى بيان (قوله ان ذكر في الامة) وأحرى بعد هذا لان في العدة مراحمها وليس لذلك بعدها (قوله الان أنت الخ) أي حصة أو حكا كما قال اذا لم يكن طلاق عليك فلا فائدة وقعت عليك تكليف الثلاث فيقطع الدور (قوله وطلقتها اثنتين) أي تأتي مرة فلا تأتي ان تطلق الطلقة واحدة وقوله وطلقتها ثلاثاً أي تأل من موهكنا وما غير هذه المسئلة من مسائل الشك فلا دوران فيها بل تارة لا تحصل الا بعد زوج وتارة لا فلا تأتي في قوله ثم ان تزوجها وطلقتها فكذلك الخ وبيان ذلك أنه اذا شك في واحدة واثنين تحصل قبل زوج فان طلقها به الشك في الثلاث فلا يحل الا بعد زوج فان طلقها بان شك في الثلاث قبل زوج ثم أعمل في ذلك وان شك هل طلق واحدة أو ثلاثاً لا حصل الا بعد زوج فان طلقها واحدة حصلت قبل زوج فان طلقها ما لم يحل وكذا ان طلقها بالثلاثة فان طلقها اربعة حصلت قبل زوج وان شك هل طلق اثنتين أو ثلاثاً لم يحل الا بعد زوج فان طلقها واحدة فكذلك فان طلقها وان تابا حلت وان طلقها بالثلاثة لم يحل وان

على هذا انتهى من محشى نت (قوله فخلق الآخر) الاولى والاولى صدق بحلف (٦٧)

لا أفضل ذلك خنت الاول (قوله)
والا فلا خنت علي واحد منهم
الآن تكون عينه لا دخل طائعا
ولا مكرها فيخبت بالاكرام (قوله)
هذابسي تعلقى التعلقى كذكران
شاعى أن مسقط المصنفى تعلقى
التعلقى وتبعه ابن غازى ونازحه
تتبان تعلقى التعلقى ما قاله ابن
عروة تعلقى التعلقى تعلقى على
مجموع الامرين كان دخلت ههنا

الدار فانت طالع ان كانت لزيد
لا يهت الا بغيره ولو كان زيدا
ولو على الصنيت بالاقبل اعتبارا
بالتعليق اه (فهو لا يفرق الخ)
أي خلافا لما شافى في أن اخنت اذا
فعلها على عكس الترتيب لان
الثالث معلق على الثاني والثاني
معلق على الاول لكن حيث كان
من قبيل تعليق التعليق فالوجه

مع السبقي وصيته المصطفى
أجابوا بمقتل أن يكون للآل أو
الثاني فلا يراى إلا بالآلين تقدم
هذه على هذا والعكس
لان المراد بالضيف البعض (الخ)
هكذا نصه وقوله بان يكون
الفاعل من الخ أى ان الفعل
كله كى صادق بالكل أى صادق
بأكل الكل والبعض فالصدق
عليه كل الكل وكل البعض
الفاعل هو الا كل وما صدقناه كل
الكل وكل البعض (قوله صادق)

[illegible]

وتبقى ثلاث عجميات وهكذا فليخلص من ذلك الانابة وعلم محققون ان تصديقه لا يقدح
بعدم احتياج في العدة فقول في السدس ليس معمولاً كذا وانما هو معمول عامل مقتضى
واورثهم في العدة (ص) وان حلف صانع طعام على غيره لادان تدخل خلف الاخر لا دخلت
حلفت الاول (ش) يعني ان من صنع طعاماً مثلاً ودنا اليه الناس وحلف على شخص معين لا بد
ان تدخل داري مع الناس خلفاً الاخره لا يدخل دار صانع الطعام وتزاد عاقبه بقضى على
صانع الطعام بالخص لا نه حلف على شي لا يمكنه والاخر لا حلت عليه لا نه حلف على امر
يملكه كمالوطاع الخوف عليه بالدخول وحلت نفسه فلا حلت على صانع الطعام فقولته حلت
بضم الحاء وكسر النون المشددة مبنياً للمجهول أى قضى بتخصمه عند النزاع لا بغتها
وقضىف التون لانه هوهم أنه يحلت ولو طاع الثاني بالدخول كما هوهمه كلام الشارع وليس
كذلك بل كلام المؤلف فام يدخل الثاني مكرهاً ولا لا حلت على واحد منهما اما الاول
فلا نه حلف على الدخول وقد حصل واما الثاني فلان دخوله مكرهاً (ص) وان قال ان كلفت
ان دخلت لم تطلق الابهما (ش) هذا يسمى تعليق التعليق وهو صحيح لازمي أي أنه اذا قال
يروجحه ان دخلت هذه الفاراة تطلق ان كلفت زيداً وأنت طالق ان دخلت الدار ان
كلفت زيداً وان دخلت هذه الدار ان كلفت زيداً فانت طالق لا تطلق الابهما معاً لانها
ان دخلت الدار أو تعلق الطلاق على تكليم زيدوان كلفت زيداً أو لا تعلق على دخول الدار
فلا يحصل الاجموعهما ولا فرق بين أن تفعل الشرط عن ترتيبه ما في اللفظ أو على عكسه
لا يتألف هذا ما مر في باب العين من الغيب والبعض لان المراد بالغيب والبعض ان يكون
لفعل صادقاً على الكل وعلى البعض كقوله أنا كلفت هذا الغريق فانت طالق على الكل
صادق بكل الغريق وبعضه والشرطان فكل منهما غير الاخر وغير صادق عليه وهذا
شكل على قوله لو ان دخلت هذين الدار بن فانت طالق فقلت احدهما فاته حلت بذلك
مع ان كل دار غير الاخرى وغير صادقة عليها وفي أن قوله اشكال لان قوله ان دخلت
هذين الدار بن فانت طالق مثل قوله له ان كلفت هذا الغريق فانت طالق فكأن الا كل في
الغريق صادق بالكل والبعض كما هو كذلك الا دخول في الدار بن صادق بالكل والبعض ولا
يخبره التعليق على شئين بل ولو تعدد ولم أنهى الكلام على مسائل التعليق شرع فيما
للقوله الشهادة وما تلحق من تعليق وانما هو يحصل كلامه ان التلخيص يكون في الاحوال

بكل الرغبة) أي بأكل كل الرغبة أو كل بعضه (قوله كذلك الدخول في الدارين) أي الدخول المتعلق به ما يصدق به ما جعلا وبما أحدهما أي صادق به دخوله ما بهما أو بدخول أحدهما (قوله بل ولو تعدد) الأول بل ولو كان أكثر (قوله من تعليق) أمان من حيث

ذاته أو من حيث حصول المعلق عليه الأول هو ما أشار إليه بقوله أو بتعليقه على دخول دار في رمضان ونرى الجدية والثبات ما أشار به بقوله أو بدخوله فيها أو بكلامه الخ وقوله أو أنشأه هو ما أشار به الشارح في حل قول المصنف وأن شهد شاهد بجمام الخ (قوله ولو اختلفت أي في اللفظ أي وإسأل أتم امتددة في المعنى في الجدية كأي تبين (قوله بجمام) بالرفع خبر قبلت ما حذف وكذا فيما بعد كأي تبينه تمثيل الشارح بقوله أنه قال زال روجته أنت على حرام (٦٨) الخ (قوله يعني أنه إذا شهد عليه شاهد) لا يعني أنه كأي تاني ذلك في

الأنشاء تاني ذلك في التعليق كان يقول أنت دخلت البار فانت حرام أنت دخلت البار فانت بنية (قوله لا اتفاق القولين في المصنف على البينة) فيه أن البينة لا يقرى فيها وأنت حرام سوى في قبل الدخول وأوجب بأنه هنا منكر فلا ينافي منه تنويه (قوله والآخر بالحلل الخ) هذا لأخص من الأول فهما متفلقان معنى في الجدية (قوله أو بتعليقه الخ) مطوف على بجمام ولا يعني ما في المتن حيث سنن نحن التكليف لأن المعنى حيث إذا شهد شاهد بتعليقه على دخول دار في رمضان وشهد شاهد آخر بتعليقه عليه في ذي الحجة (قول المصنف أو بدخوله فيها) هذه شهادة ملققة في فعل متصلة على علمه من حيث حصوله لأن حيث التعليق به وقوله أو بكلامه الخ هذه إشارة إلى الشهادة ملققة في حصول معلق عليه من حيث حصوله لأن حيث التعليق به (قوله لأن الطلاق إنما يقع من يوم الحكم) هذا إذا كان عند القاضي وأما عند المفتي فما تقدمه الزوج من تاريخ الطلاق فإن لم تقتض شياً فبيني من يوم الحكم كذا في عب وانظر فإنه لا حكم حينئذ والظاهر أن يقال إنه التعمد من يوم ثبوت ذلك البينة (قوله وحلف على الزائد) أي على

وواختلفت في الفعل المتعد لا في الخلف منه ولا في القول والفعل كما أشار إلى ذلك بقوله (ص) وأن شهد شاهد بجمام وآخر بنية (ش) يعني أنه أن شهد عليه شاهد أنه قال زال روجته أنت على حرام وشهد الشاهد الآخر عليه أنه قال له أنت طالق البينة أو بالثلاث فإن الشهادة تلتقي وبإزالة الطلاق الثلاث لا اتفاق القولين في المعنى على البينة وإن اختلفا في اللفظ ومثله لو شهد أحدهما بالايان اللازمة والآخر بالحلل على حرام (ص) أو بتعليقه على دخول دار في رمضان وذى الحجة (ش) يعني لو شهد عليه شاهد أنه قال في رمضان أن دخلت دار زيد فامرأتي طالق وشهد عليه آخر أنه قال في ذي الحجة أن دخلت دار زيد فامرأتي طالق فإن الشهادة تلتقي ولا يزم ما شهد به لأنهما شهدا بقول واحد وهو التعليق وإن اختلفا في زنه والموضوع أن الدخول للدار بعد ذي الحجة أو رمضان ثابت بهذين الشاهدين أو غيرهما (ص) أو بدخوله فيها (ش) صورته أنه قال أن دخلت دار فلان فامرأتي طالق وشهدت البينة عليه بذلك ثم بعد ذلك شهد عليه شاهد أنه دخل الدار في شهر رمضان وشهد عليه الشاهد الآخر أنه دخلها في ذي الحجة فإن الشهادة تلتقي لأن الدخول فعل واحد وإن اختلف زنه وإزالة الطلاق (ص) أو بكلامه في السوق والمسجد (ش) موضوع المسئلة أن تعليق الطلاق على حصول الكلام لا يدمر ما ثبت لكن شهد شاهد أنه كلف في السوق وآخر أنه كلف في المسجد فإن الشهادة تلتقي لأن الكلام قول واحد وإن اختلف زنه وإزالة الطلاق أو العتق أن حلفه (ص) أو بأنه طلقها وما عسر وما مكه لفت (ش) يعني لو شهد عليه شاهد أنه طلق امرأته بكه وشهد عليه آخر أنه طلقها بجمام فإن الشهادة تلتقي إذا كان بينهما زمن يمكن فيه أن ينتقل من مصر إلى مكة والاطلقت شهادتهما وإذا وجد الشرط المذكور لفتت سواء كان الزمن تنقضى فيه العدة أم لا لأن الطلاق إنما يقع من يوم الحكم بشهادتهما (ص) كشاهد واحدة وآخر بأن يدو حلف على الزائد أو لا يصح حتى يحلف (ش) التشبيه في التلقين والمعنى أنه إذا شهد عليه شاهد أنه طلقها طلقه واحد وشهد عليه الآخر أنه طلقها لم يفتن فإنه لا يزم طلقه واحدة لا تهماهما عليها وحلف على نفي الزائد فإن حلف أنه ما طلق واحدة ولا أكثر خلى سبيله وإن نكل حين حتى يحلف فإن طال حسبه دين أي وكل بدنه ولا يزمه غير الواحدة (ص) لا يفتن أو يضل وقول (ش) قد علمت أن الشهادة في الطلاق لا تلتقي في الفعلين ولا في الفعل والقول وإنما تلتقي في القولين فقط وقوله لا يفتن أي يفتن في الحسن كشهادة أحدهما بجلقه أنه لا يدخل الدار وأنه دخلها والآخر أنه لا يركب الدابة وأنه ركب الدابة ما يفهم من مخدعي الحسن فقد صرح أن الشاهدين يلتقي فيما في قوله أو بدخوله فيها فإن قلت الشهادة فيما ذكر بفعل وقول لمن كل منهما لا يشبه لفظ فقط قلت غلب جانب الفعل لأنه المقصود وكذا لا تلتقي الشهادة إذا شهد أحدهما بفعل والآخر بقول (ك) شهادة (واحدة بتعليقه بالدخول) لدار زيد (و) شهادة (آخر بالدخول) ولا يزم الشهود عليه عيين كما قاله أبو الحسن عن ابن الموزان

ففي الزائد أي حلف لاجل نفي الزائد (قوله فإن حلف أنه ما طلق واحد ولا أكثر) لعله إنما طلب ذلك لكونه منكر أصل الطلاق والافتقار إلى الحال أنه يقول ما طلق أكثر وانظر أنه أن حلف ما طلق أز بدتكن وحرر (قوله خلى سبيله) أي من حيث أنه لا يصح ولا يضرب فلا يزم الواحدة (قوله أي وكل بدنه) أي من حيث لا يزمه الزائد على الواحدة (قوله لا تلتقي في الفعلين) أي التلقين في الحسن (قوله لا يفتن في الحسن) محل قوله لا يفتن في الحسن استلزم أحدهما الآخر ولا لفتت كشاهد برجع خرو آخر

وذكر

شرع فيه فعدوا لحاصل ان شاورنا في مسئلة القول والقول عدم العين وذ كر عن الشيخ عبد الرحمن في الفعلين المعلن (قوله على) المشهور (الخ) مقابله القضي فانه قال اري ان يحال بينهما حتى يقرأ وتقطع البيعة بالشهادة عليه **وهو تبينه** هذا حكمكم انكم اذ اوما لوصفهما وادعى التمسك ايضا بالظن كهن وان عينها الصدق (قوله فانه يحلف لرشدة كل واحد منهم) أي يحلف عننا واحدة على تكذيب الجميع كاصح مما البدق في شرحه (قوله عند ربيعة) بل وعند غيره كما تقدم في قوله ولا يلعن وانما له ان الحكم في التعاليق المختلفة لا يلزم شي وهو يحلف فان نكل فتفقد سبعة مائة في قوله المرجوع عنه أنه يلزمه الثلاث ويحلف في الرجوع اليه (قوله من انه) أي عند ما يملك يحبس فان طالب دين فاذنعت ذلك فتوقه وهو خلاف قول مالك يلزمه واحدة واجتماع اثنين عليها لا يظهر لان ذلك انما هو في التعاليق المصدة وفيما اذا لم يكن يتعلق وشهد ثلاثة كل واحد بطلقة واعلم ان ليس بينهما اختلاف عند القاضي في انه يلزمه طلقة لاجتماع اثنين عليها ويحلف لرشدة الثالث فان نكل لزمه مائة مائة وعطية فمهما تفقتا لكن على قول مالك المرجوع عنه فبما اذا نكل هكذا يفيد كلام الخطيب وغيره (٦٩) ولم ارف في كلامهم ما يفيد ان ربيعة قولنا هذا

نكل ان يحبس فان طالب دين كما هو قول مالك المرجوع اليه واما عند غير القاضي فالخلاف بين ربيعة ومالك جارهما وهو ان ربيعة يقول ان حلفا بلزمه شي بينهما وان نكل لزمه الثلاث واما مالك فيقول بلزمه واحدة لشهادتهما ويحلف لرشدة الثالث فان نكل لزمه ثمانية على قوله المرجوع عنه واما على ما رجع اليه فانه يحبس وان طالب دين فالخلاف بين ربيعة ومالك فيما في حلق الحلف والتكول وعلى هذا قول المصنف وان شهد ثلاثة فهو انما يصرى في التعاليق المختلفة على قول مالك المرجوع عنه وهو ضعيف من انه اذا نكل لزمه الثلاث واما على القول المرجوع اليه وهو المعتد فانه اذا نكل يحبس فان طالب دين (قوله تو كبل) أي

وذ كر الشيخ عبد الرحمن في مسئلة الفعلين أنه يحلف على كذب ما شهداه وتظاهره ولو في الغتوى وأنه ان نكل يحبس وان طالب دين وهذا في القول المرجوع اليه وهو الموافق لما مشى عليه المؤلف فيما يأتي في الشهادات واما على القول المرجوع عنه فيلزمه حبس نكل طلقان كاذكره (ص) وان شهدا بطلاق واحد فونسيها لم يقبل وحلف مطلق واحدة (ش) يعني لو شهد عليه شاهدان أنه طلق واحدة فعينه من نكاحه ثم نسي اسم الزوج يكذب ما في ذلك فان الشهادة لا تقبل حينئذ على المشهور لعدم تعيين المشهود بطلاقها لكنه يلزم الزوج الجهن أن مطلق واحدة من نكاحه فان حلف رى وان نكل يحبس حتى يحلف وان طالب دين ولا شيء عليه وانما لزم الزوج الجهن لان البيعة او حبس التهمة وان طلبت الشهادة (ص) وان شهد ثلاثة بين نكل فالثالث (ش) يعني انه اذا شهد عليه ثلاثة كبل بين كما اذا شهد عليه واحدة لا يكفل بواحدة فله وشهد عليه آخر حلف انه لا يركب الدابة وان ركبا وشهد ثالث انه حلف أن لا يدخل دار زيد وان دخلها فانه يحلف لرشدة كل واحد منهم ولا يلزمه طلاق عند ربيعة وهو خلاف قول مالك يلزمه واحدة واجتماع اثنين عليها وهو قول اصبح وممنزق وبعد المثل فان نكل طلقت عليه ثلاثا على أحد قول مالك في التطلق عليه بالتكول وهو المرجوع عنه والمرجع اليه ما من ان اذا نكل يحبس حتى يحلف وان طالب دين * ولما انتهى الكلام على أركان الطلاق وكان منها الاصل وهو الزوج أصالة شرعى في الكلام على نائبه وهو أربعة تو كبل ورسالة وتكليف وتخصير فقال

في فصل في ذكر هذه الأنواع وأحكامها **وقد عرفت** ان عرفة كلام من هذه الاربعة انظره في الشرح الكبير (ص) ان فوزه لها تو كلفه العزل (ش) يعني أن الزوج اذا فوض الطلاق الى زوجته وسبيل التوكيل فله أن يعزلها قبل ان يقعها كالحكم مولى ذلك والضمير ذون كسل (قوله وقد عرفت الخ) عبارة لما انتهى الكلام على أركان الطلاق وكان منها الاصل وهو الزوج أصالة شرع في الكلام على نائبه وهو اربعة على ما قال ان عرفة النيابة تو كيل ورسالة وتكليف وتخصير التوكيل جعل انشاءه بعد اقباض الزوج منه فله العزل قبل ان يقعها والضمير المضاف الى الانشاء يعود على الطلاق لا لالة الساق والجنس وهو جعل مناسب للبعد واذن ذلك من النيابة والتخصير وقوله بقباض الزوج من يخصر جهما لان العزل في التوكيل وأخرج الرسالة بقوله جعل لان الرسول لم يجعل له الانشاء وهو على الرسالة جعل اعلام الزوجة ثم يغيره ان كان اتين كني أحدهما فخرج بقوله جعل اعلام الزوجة وكلاهما التوكيل والتخصير وقوله ثم يغيره أي يغيره من الزوج ثم قال والتوكيل جعل انشاءه حقا لغيره واجبا في الثلاث يخصر عبادتها بنية أحدهما فتوقه جعل انشاءه يدخل فيه التوكيل فآخره بقوله حقا لغيره ثم أخرج التخصير بقوله واجبا في الثلاث وأشار بقوله يخصر بمادونه الخ الى ان لها ما كرتها فيما زاد على الواحدية بخلاف التخصير فلا بد من التيق في التوكيل والا فلا مأكرتها والتخصير في دونها يعود على الثلاث وتخصير أحدهما يعود على الزوجين ثم قال والتخصير جعل الزوج انشاءه الطلاق تلا ماسما أو نصالا حقا لغيره فتوقه حكما أو نصالا أخرج به التوكيل والحكم كقوله خبرتكم وما شاهدته والنص ملكك ثلاثا قال بعض وفي جعل الرسالة داخل في النيابة في الطلاق نظر انما هو نيابة في التبليغ لا في الابعاع لأن اريد بقوله النيابة ما هو أهم منها في الابعاع والتبليغ انتهى (قوله على سبيل التوكيل) هذا

يقضى أن الخلع المزوج على (قوله وغيره) أي وهو المسترفى فوض (قوله أي فوض الزوج) أي المالك فوض ولو سكر حرام أو هل الآن عز الخ (قوله) نو كلاً يحتمل أنه منصوب بنزع الخافض الخ) بقضى أن الخافض في خالف ما تقدم (قوله أي بسبب التوكيل) نفسه أن التوكيل تقو بض فيكون الشيء سبباً في نفسه فالوجه الباه للتصوير ولم يجعله للبيعة لكان أحسن وبصيح يجعل قوله نو كلاً معصوماً مطلقاً أي تقو بض نو كيل (قوله أي فوض التوكيل الخ) لا يظهرف ذلك لأنه لا يوض التوكيل أعاقوض الطلاق على سبيل التوكيل فالتوكيل تقو بض خاص (قوله أن تزج عليها) أي قالت لعمري أنا خاف أن تضارني تزوجك على فقال لها إن تزوت منك فأمرتك بيدك وأمر الدخلة بيدك والاولى للشارع أن يرد فيقول فأمرها وأمر الدخلة يدها نو كلاً هو ظاهر وليس المراد أنه وكها على الطلاق ابتداء ثم قال بعد أمر (٧٠) الدخلة بيدك كأأفد بعض شيوختنا (قوله وكها على الخبير والتحكيم) أي

في قوة فوضه البارز للطلاق وغيره للزوج أي فوض الزوج إيقاع الطلاق نو كلاً يحتمل أنه منصوب بنزع الخافض أي بالتوكيل أي بسبب التوكيل ويحتمل أنه منصوب على التمييز أي فوض التوكيل لها فيكون تمييزاً لا عن الفعل كقولهم غرت الأرض فغير الآن هذا النوع من التمييز نفسه خلاف بينهم فالاولى أنه منصوب بنزع الخافض (ص) الاتعلق حق (ش) أي أن تدعى التوكيل كما إذا شرط لها مثلاً أن تزج عليها فأمرها وأمر الدخلة يدها فإنه حينئذ ليس له أن يعزلها لأن الحق وهو عرف الضرع عنها تتعلق لها وما ذكره من أن له عزها حبس وكها مخالفاً لقوله فيما بأن وهل يعزل وكها قولنا وأجاب بعضهم بأن المراد بوكها فيما باقى وكها على الخبير والتحكيم (ص) لا تخير أو عليك (ش) معطوف على نو كلاً وهو في الحقيقة يخرج من قوله أنه العزل أي أنه العزل لا في الخبير والتحكيم ولهذا كان في العبارة قلق وصيغة الخبير اختارني أو اختارني نفسك وروي محمد وأطلق نفسك ثلاثاً أو اختارني أمرتك والتحكيم مباح كما يأتي دون الخبير وصيغة التحكيم كل لفظ دل على جعل الطلاق يدها أو يدغيرها دون تخير كقوله أمرتك بيدك وأطلق نفسك وأنت طالق ان شئت وطلاقك بيدك وفي الموازية وغيرهما لم تكن وفي الغيبة ولسنك أمرتك (ص) وحصل بينهما حتى غيب (ش) يعني أن الزوج إذا مات زوجته وأخيرها طلاقاً فإني لا أعلم بل بحال بينه وبينها حتى يجيب عا يقتضى رد أو أخذ ما يأتي بخلاف الموكله فإن الأمر يسلم بغير جبهه اليافقه عزها والتكن منها وينبى إذا تعلق بالتوكيل حتى أن يصير حكمه حكم التحكيم والخير (ص) ووقفت وإن قال الحسن متى علمت فغضى والأسقطه إلما كم (ش) يعني أن الزوج إذا قال زوجته أمرتك بيدك إلى سنة ووقفت حتى علمت ذلك ولا تترك تحت وأمرها يدها حتى توفت فغضى رد أو طلاقاً لأن يطأ وهي طائفة فيقول ما يدها لا أقضاهلها بعد لأجل عملاً بالفظ فإن أوقفها إلما كم وأمرها بإيقاع الطلاق أو رد ما يدها من التحكيم فلم تفعل فإنه يسقط ما يدها ولا يعلمها وإن رضى الزوج حتى الله تعالى لأن فيه التام على عصة مشكوك فيها والواو في قوله وإن قال السنة وأوالحل وإن وصلته لا وأوالسكاة ولا تنكسر وما قبل بالقة مع قوله وحيل بينهما حتى تجيب وبعبارة ذلك أن مفاد قوله وحيل بينهما حتى مفاد قوله ووقفت الخ انفساد الأول منع الزوج منها ومنعها منه ومقاد الثاني طلبها بان تقضى بإيقاع الطلاق أو رد ما يدها وبهذا تضع جعل الواو في قوله وإن قال الخ باللفظة خلاف لما

لاوكها في الطلاق أي وكها على أن يغيرها أو يملكها إلا أنه سبب في للشارع يعطى المصنف وسبب في (قوله لا تخير أو عليك) والاستثناء بأن شافقه لغو في الثلاثة والهرل ليس جداً انظر عب (قوله وهو في الحقيقة يخرج من قوله فله العزل) وذلك لأن عطفه على نو كلاً لا يبيد ذلك وفي نسبة ذلك يخرجاً تسامحاً لأن الخارج فرع الإدخال والمز بل قلقي أن يقول أن تخيراً وتكس كما معمول مخدوف والتقدير لأن فوضه تخيراً أو عليك فليس له العزل (قوله ولهذا) أي ولو كونه معطوفاً على نو كلاً في الحقيقة يخرج الخ (قوله دون الخبير) أي فليس مباح قطعاً سبب الخافض بالكرامة والحوار (قوله أمرتك بيدك) صيغة وكذا أطلق نفسك وكذا وأنت طالق وكذا وأطلقك بيدك وتسوله وفي الموازية الخ ظاهر العبارة خصوص هذا اللفظ وكذا قوله في الغيبة الخ وله أراد بالغير غير مخصوصاً والإدخال فيه التيسر وقوله دون تخير أي

بلفظه لا يلفظ ثلاثاً (قوله لما يأتي) أي من كره ما أطلق نفسه ثلاثاً أو واحدة (قوله بخلاف الموكله) نوهم أي فإنه لا يعلم بينه وبينها وقوله فإن الخ لتعليل (تسببه) لا تنفقه لأزمن الحيلولة لأن المانع من قبلها إذا مات أحدهما فأنهما يتوزان (قوله أن يصير حكمه الخ) أي في حال بينهما حتى تجيب وقوله والتكن منها أي من وطئها وخلاصته أن وطئها الموكلة عز لها ولو سكره ولو أراد الاستمتاع جامع بقائه وكله هل يعمل بذلك واستماعة بهما عز لها وهو المظاهر (قوله يعني أن الزوج إذا قال زوجته أمرتك بيدك إلى سنة الخ) أي وأخترتك (قوله إلى سنة) أو إلى زمن يملكه عمرها مظاهرها (قوله متى علمت حتى علم السلطان أو من يقوم مقامه غيره إلى سنة (قوله وأوالحل) أي بمعنى أن المراد بالحيلولة الأيقاف وسبب في رد في العبارة الثانية (قوله) وإن وصلته (أي بإذنه (قوله لا وأوالسكاة) أي بالخطبة

(قوله بناء على أن الحيولة والوقف معني واحد) أي وليس كذلك (قوله الصريح في الطلاق) أراد به ما يشمل الكتابة الظاهر وتأما
 النسخة فيسقط ما سيدها ولو ثبت الطلاق ومعناها ما هو صريح في الطلاق يعمل به في جوابها إلا ساقى أنها تعجب بغيره مما ينص
 عليه من قوله (أخترت نفسي مع أنه ليس من صريح الطلاق ولا من كتابته الظاهر وليس المراد أنه لا صريح لها إلا ما هو صريح في
 الطلاق لما قلنا لما يأتي (قوله ورده) أي الطلاق وقوله كتمكينها طاعة أي من قرض لها تخييرها أو تعليقها (قوله عمل بمقتضاه) أي من
 وقوع الطلاق أي وما يتبعه من عذر ويجوز ذلك (قوله كما إذا طلق هو) فيه إشارة إلى أن قوله كطلاقه من إضافة المصدر لفعله وبصح
 أن تكون مضافا لفعله أي بان تطلقه بان تقول طلقت نفسي وأخترت نفسي والحاصل أن الكاف المالتشبيه وعليه فيكون المصدر
 مضافا لفعل أي صريح طلاقها كصريح طلاقه وما المثل فيكون المصدر (٧١) مضافا لفعل حذف فاعله أي كأن تطلقه

فيدخل فيه جوابها باخترت نفسي
 أو طلقت نفسي ولها نصف الصداق
 ان طلقته قبل البناء بخلاف
 الحققة تحت العدة بخلاف نفسها
 قبله فلا نصف لها والفرق أن
 النفي يرض من جهته فكان هو
 الموقع للطلاق والعققة تحت
 العبدى المختارة للفرق فظهر عليه
 (قوله ولو جعلنا الحكم) أي جعلنا
 أن التكين يسقط شيئا (قوله)
 فخلينا بينه وبينها ولو أرض فيها
 يظهر فلو كنت دون رضا فلا
 يسقط ما سيده (قوله وقوله في
 الإصالة علمت الخلق) أي ولو
 بأمر آتينا علمت الخلق علمت
 وهي تقول ما أصابني وهو يقول
 أميتها قال قول قوله وفي عجم خلافة قاله
 استظهر أن القول قولها وظهر
 خلافه زارة وأخلاقنا مع أنه
 ساقى في الرحمة التفصيل لكن
 ساقى أن التعمد أنه لا يمن
 إقرارهما بما في خلافه إلا بارتباطه
 البناء الذي إقرارهما أوتيت
 إقرارا واحدا فلا تصح الرجعة
 فهذا المعنى كلام صحيح وقوله

نوههم أمه الصالح بناء على أن الحيولة والوقف معني واحد (ص) وعمل بجوابه الصريح في
 الطلاق كطلاقه ورده كتمكينها طاعة (ش) أي وعمل بمقتضى جوابها الصريح فلان أجاب
 بالطلاق عمل بمقتضاه كقولها أنا طلق منك أو طلقت نفسي أو أنا نائسة وأنت مائنة مني وإن
 أجاب برده عمل بمقتضاه كقولها رددت ما ملكتني أو لا أقبله منك ويجوز ذلك كما إذا طلق هو بلفظ
 صريح فله يعمل بمقتضاه ومثل ردها بالقول كمردها بفعل صريح كما إذا كنته من نفسها
 ولومن المقتضات وهي طاعة عالة بالتبليغ ولو جعلنا الحكم ولو لم يفعل فله يطل ما سيدها وكذا
 لو ملك أجنبيا أمرها فخلينا بينه وبينها بمكة من مال ما سيدها فلو مكنته غيره لم يطل
 ما سيدها والقول قولها في عدم العلم وقوله في الإصالة ان علمت الخلق وفي الطوع في الوطء
 بينهما بخلاف القبلة فقوله لا ينبغي أي قالتا كرهني أو غلبني عليا بخلاف الوطء لأن الوطء
 يكون على هيئة وصفة قاله أصبح بخلاف القبلة (ص) ومضى يوم تخييرها (ش) يعني إذا
 قال اختاري اليوم كله قضى اليوم ولم يختار فلا خيار لها ويطل ما سيدها والمراد باليوم الزين
 قل أو أكثر ونوع في اتعجب باليوم المدونة وكلام المؤلف شامل لما إذا علمت أم لا وهو واضح
 وشامل أيضا لما إذا علمت لها جنون أو انغماء في جميع زمن التفويض وانظر هل الحكم كذلك
 أو ينظرها الخ كما في الجنون والانغماء لا (ص) وردها بعد بنونها (ش) أي ويسقط
 ما سيدها ردها للعصمة بعد بنونها لم يلجأ أو بنات لاستلزامه رضاها واحترز بالبنونة مما لو
 طلقها إطلاقا رجعا ثم راجعها فان خيارها لا يسقط لم أعلمت أن الرجعة كالرجعة (ص) وهل
 نقل قسائها ونحوه طلاق أو لا ترد (ش) يعني أنه إذا خيرها أو ملكها فعملت فعلا محض لا بان
 نقل قسائها أو انقلبت عن زوجها بعد أو خرجت وجهها واستتريت ونحو ذلك من الأفعال
 فهل يكون ذلك مالا فاجبره وان لم ترد به الطلاق أو لا يكون ذلك طلاقا إذا أودعت به الطلاق
 ترد لتأثيرين في النقل فعمل الخلف مع عدم نية الطلاق والافهوه طلاقا نفاقا كما يفيد
 كلام الشامل ولا يقال التسفل لا يلزم به طلاق وقوله لا نقول انفس اليه تعليقها الطلاق
 والشره وكلام المؤلف في نقل قسائها التي لم تغير العادة تنقله عند ارادة الطلاق والافهوه طلاق
 قطعا ونقل بعضه ككله وحيث قلنا بان انقل طلاق فله يكون ثلاثا في التفسير وواحدة في

وفي الطوع الخ حاصلة أنها وافقت على الوطء إلا أنه ادعى الطوع وادعت هي الإكراه فأقول قوله وقوله بينهما الظاهر وجوعه
 للأول أيضا وهو قوله في الإصالة (قوله ومضى يوم تخييرها) أي أو تعليقها (قوله سواء علمت) أي علمت بعض اليوم أم لا والظاهر
 أن مثله علمت بالتخير أم لا ويمكن أن يكون هذا مرادها أيضا (قوله وانظر هل الحكم كذلك) لا ينبغي أن هذا التنظير وانما هو إذا كان
 الزين موجودا لأن اتفق على قوله العبرة (قوله أم لا) وهو الظاهر (قوله أم لا) أي بان يفصل بين الانغماء والجنون فننظر
 في الجنون دون الانغماء لأن زمنه قريب (قوله لم يلجأ أو بنات) أي منه كما يفيد مرادهم أن ما لو جعلنا ذلك في الحقيقة بالبنونة (قوله)
 أو انقلبت عن زوجها الخ) هذا أيضا قد أن قول المصنف ونحوه الرفع عطف على نقل قسائها أو يصح الجري أي نقل غير القماش من
 الاستعقوص القماش لأنه الواقع في الرواية

(قوله نحو قلت امرى) أى اختارت وأخترت امرى أو شئت وفرغت (قوله أو قلت نفسى) هذا أحد قولين وذكر الخطاط هنا مثل اخترت نفسى فطلاق ثلاث (قوله وانما قبل الخ) حاصله أن تفسيره أن يقول بالطلاق أو البقاء ظاهر والاشكال انما يجيىء اذا فسر القول بالرد وبعبارة جهر لم وانما قبل تفسيره لان كل واحد من قبل أو قبلت امرى وأما ملكتى صالح لان يفسر بالامور الثلاثة الا انه لا اشكال في تفسيرها بالطلاق والبقاء (٧٣) وأما بالرد فيعبد لانه ليس من مقتضيات القبول بل دافع له (قوله ولان مقتضاه) بكسر الصاد أى أن القبول ليس

موضوعا للرد ولا مستلزما له فيكون من باب تفسيره بالنسبة لازمه (قوله من الملاق السبب) أى اسم السبب أى فى الجمله والافاقوله من مقتضاه (ثم اقول) وظاهر هذا انه حقيقة فى قبول النظر فى الامر فلا خصوصية للرد بل ومنه الطلاق والبقاء (قوله فاطلق السبب) أى فى الجمله والالكان مقتضيا للرد فيما فى ما تقدمه (قوله حتى حاصت) أى جميع الحبس او النسيئة الثالثة (قوله وما كرا محنة) وكذا اجنبى جعله ماله كما يظهر (قوله الى الواسعة) الاولى أن يقول على ما ترى لانه قد ينوى اثنتين فتنكر فى الثالثة (قوله هى) انما أبرز الضمير لانه لا ينويهم من الضمير ما دعى الطلقات المفهومة من قوله ولم يكررها ما كانا من حيث لا يدري منه عين المتناسق أى أنه أصرح وان كان مساقا المصنف فى الضمائر المؤنثة العائدة عليها (قوله فان لم ينوشا) أى دونى بعده (قوله وهو الرادبالارتجاع) على استعماله فى حقيقة ومجازه بأن يقدري فى الثاني فقال ان دخل وأراد الارتجاع وقوله والارراجع للزوجين ولو عير بالراجعة كان أولى لان الرجعة اثنتان تكون فى طلاق بائن (قوله كاذنا قالت المرأة

الثلث (ص) وبقولت تفسر قلت أو قلت امرى أو ما ملكتى رد أو طلاق أو بقاء (ش) يعنى ان الزوج اذا خير زوجته أو ملكهما كان عليهما من الطلاق فقالت قولنا لا نخلو نحو قلت امرى أى شأنى أو قلت نفسى أو ما ملكتى ظنما ثم يفسر ذلك بقبول منهما ما أرادت بذلك قالت قالت أردت به الرادى رد ما جعله لى وأبقى على العصمة فان ذلك يقبل منها وان قالت أردت الطلاق فله يقبل وتبين وان قالت أردت البقاء على التوى فان ذلك يقبل منها وانما قبل منها تفسير القبول بالرتقع أنه ليس موضوعا له ولان مقتضاه لانه لما كان الردم من آثار قبول النظر فى الامر صح تفسيره به على سبيل المجاز من باب اطلاق السبب على السبب فاطلق السبب وهو القبول وأراد به السبب وهو الرادى وقالت بعد أن وطئها أردت بذلك الطلاق فقال ابن القاسم لا تصدق لامكانها من نفسها وقد زال ما بينها اه ولو لم تفسر حتى حاصت أو وضعت جعلها فقالت أردت طلبة واحدة فقبل منها بلا عين ولا رجعة لانه تنزيط الزوج ليكونه لو بوقعها ولم يفسر ما قبل انقضاء العدة ولما كان فى المناكرة وهى عدم رضا الزوج بما وقعت المرأة تفصيل بين المحنة والملكية والمخلول بها وغيرها أشار الى ذلك بقوله (ص) وما كرا محنة لم تدخل وعلمكة مطلقا (ش) يعنى ان الزوج اذا فوض الطلاق لزوجته على سبيل الضمير قبل الدخول بها فأن وقعت أكثر من طلبة فانها إن تناكرها فبطلت عليها بان يقول لهما ما أردت الا طلبة واحدة وأما بعد البناء فليس لها تناكرها كما يشير اليه بقوله الا ولا تنكرته اندخل فى اختيار مطلق وأما الملكية فانها إن تناكرها قبل الدخول وبعد اذ اذادت على طلبة (ص) ان اذا نادى على الواحدة فوفاها وبادر وحلف ان دخل والافتقد الارتجاع ولم يكررها رها بسدها لان نوى التا كيد كسقهاهى ولم يشترط فى العقد (ش) أشار بهذا الشرط صحة المناكرة الاولى أن يردا لموقع من المحنة قبل البناء والملكية مطلقا على الواحدة فلا تفسد مناكرته فى الواحدة بان يقول ما أردت طلاقا الثانى أن يكون نوى الطلقة التى تناكرها عند تقويض الطلاق فان لم يتوعدده شيئا فلا مناكرة ولو نوى بعد ما يلزم ما وقعت الثالث أن يبادر على الفور لتناكره عند مناعه الرادى فعد على الواحدة فلو لم يبادر وأراد المناكرة وادعى الجهل فى ذلك لم يعدد ويسقط حقه ولا يعذر بالجهل الرابع أن يخلف انما أراد الا طلبة واحدة فان لم يخلف وقع ما وقعته ولا تزوج عليها العين وحصل بينه وقت المناكره ان كان دخل بالمرأة ليحكمه لان بالرجعة وثبتت أحكام الزوجه حينئذ تنفقه وغيرها وان لم يكن دخل بها فانه يخلف عند ارادة تزويجها وهو الرادى الارتجاع لاقبله اذ لمعه لا يتزوجها الخامس أن لا يكررها ما رها به ما ان كرر ما ن قال لها امرئ يسدك امرئ يسدك امرئ يسدك فلا مناكرة له فيما زاد ونفع ما وقع الا أن نوى التا كيدا لفظ الثانى والثالث كما اذا قالت المرأة طلقت نفسى وكرره فهو على التاميس الا أن تنوى التا كيدا قبل قبل الافتراق السادس ان لا يكون التملك أو الضمير مشروطا لها فى عقد نكاحها فان كان مشروطا لها فى عقد

طلقت نفسى وكرره) الا أنه يشترط التساق اذا كانت غير مدخول بها وأما المدخول بها فلا يشترط التساق بل الشرط وقوعه بعد الاولى قبل انقضاء العدة (قوله لان نوى التا كيدا يقبل قبل الافتراق) عبارة حسنة لانها عامة فشمعنا اذا نوى بالناسية والثالثة التا كيدا أو الثانية التا كيد وبقى من الشروط ان لا يأتى بالثاكر اثره وكما شئت فامرئك يسدك فان فى ذلك فلا مناكرة فحينئذ لم ينو التا كيدا لانه ابن الجاحب

(قوله هل يقع ذلك الشرط) للكتب وتعيينه شرطاً مسمع ولو قال هل وقع ذلك الكتب وأما أن يقع في العقد فلا منكره سواء كانت بشرط أم لا خلافاً لظاهر المستفاد والخاسل أن محل الخلاف إذا كتب الموثق أمرها بدهان تزوج عليها ولم يعلم هل وقع ذلك في العقد أو بعده أي فالمراد بالاطلاق عدم العلم بكون ذلك وقع في عقد (٧٣) النكاح أو بعده (قوله قبل البناء) راجع لغيرها

وأما التملك فطلق (قوله والأصح) خلافاً (قوله) ضعف (قوله) على المشهور (الخ) معاملة ما لا ينالهم من أن لها كرتي في الثلاث والطلقة بائنة ويظهر قول حضون أنه المناكرة والطلقة رجعية وقال مالك أن اختيارها واحدة بائنة (قوله) بخلاف المقد لفظاً بالملقة أو اثنتين (الخ) مرتبط بقوله وليس له من كرتي في التصبر المطلق أي بان يقول أردت أقل من الثلاث بخلاف التصبر المقيد بقوله بتقيد ذلك ولا تأتي فيه قولنا أنه ليس لها كرتي الخ (قوله) بعده أي أو بعده (قوله) بطلت في التصبر في نسخته بطل بدون آتاه لظاهر العبارة يقتضي أنها تعود وتختار الثلاث وليس كذلك التصبر بطل من أصله (قوله) تأويلان الأول مذهب ابن القاسم في المدونة فيقتضي قوته (قوله) والظاهر عند ابن رشد فكان المناسب التعبير بالفعل (قوله) فقدر أنه الحسن أي جميع أقرانه فان قالت أردت واحدة أو اثنتين فواضح وان لم ترد شيئاً يخرج التأويلان المتقدمان كأي التوضيح (قوله) وفي جواز التصبر قولان (الخ) الإباحة وذلك لأن الشان أن النساء لا يرين الفرق (قوله) نظراً المقصود (الخ) برده أن هذا المقصود امتناعاً بالثلاث فلا حسن ما قلناه من التعليل والجواب أن قصده البنونة التي قد تكون

نكاحها وطلقت نفسها ثلاثاً فإنه لا منكره فيهما أم لا لكن له الرجعة أن دخل أن أبت شيأ من العصة خلافاً للصون في أنه لا رجعة في المدخول به لرجوعه إلى الطلق لأنها أسقطت من صدقها الشرط قال ابن عتاب (ص) وفي جملة على الشرط أن أطلق قولان (ش) يعني إذا كتب الموثق أن أمرها بدهان تزوج عليها ولم يعلم هل وقع ذلك الشرط في عقد النكاح أو بعده فهل يحمل على الشرط فلا منكره أو على الطوع فلاناً كرتة قولان (ص) وقبل إرادته الواحدة بعد قوله لم أرد طلاقاً (ش) موضوع المسئلة أنه ملكها أو غيرها قبل البناء فما وقعت أكثر من واحدة فقال الزوج لم أرد بالتصبر أو التملك طلاقاً أصلاً فبطلت أن لم ترد فإنه بائنة ما أوقف من الطلاق فرجع بعد ذلك وقال أردت بما جعلت لها المطلقة واحدة فإنه يصدق في ذلك ويلزمه العين وأما قبل منه لا احتمال سهو ثم ذكر أنه كان قصد طلبة واحدة وقال أصبغ لا قبل منه ذلك وبعد ما إليه أشار بقوله (ص) والأصح خلافه (ش) أي خلاف قول ابن القاسم (ص) ولا تكرر أنه دخل في تحجير مطلق (ش) تقدم أن الحرة قبل البناء بنا كرها إذا قضت ما كثر من طلبة وأشارنا إلى حكمها بعد الدخول وأنه ليس له من كرتي في التصبر المطلق العاري عن التقيد بطلقة أو بطلقتين وإن اختيارها فيه يكون ثلاثاً سواء عرفت هي ذلك أم لا على المشهور فإن قضت في التصبر المطلق بدون الثلاث فإن اختيارها بطل كما يأتي بخلاف المقد لفظاً بطلقة أو اثنتين فإنه بتقيد ذلك (ص) وإن قالت طلقت نفسي ثلاث في المجلس وبعده فإن أريدت الثلاث لم يمت في التصبر وإن أكر في التملك وإن قالت واحدة بطل في التصبر (ش) يعني أن الزوج إذا خبر زوجته بعد الدخول به بالتصبر مطلقاً أي عاري عن التقيد بعدد أو ملكها أمرها بعد الدخول بها أو قبله فقالت اخترت نفسي بالثبات وإن قالت طلقت نفسي أو زوجي أو أماً مطلقة أو هو مطلق فأما التملك في المجلس وبعدهما أقرب عما أريدت قولها فإن قالت أردت الطلاق الثلاث فإنه يلزمه في التصبر أي بعد الدخول وبنا كرها في التملك قبل الدخول أو بعده بشرطه وإن قالت أردت بذلك طلبة واحدة فإنما تزم في التملك وبطل جميع ما يدها في التصبر بعد الدخول (ص) وهل يحمل على الثلاث أو الواحدة عند عدم البينة تأويلان (ش) أي وهل يحمل قول المرأة طلقت نفسي ولابنة لها في عدد على الثلاث فيلزم في التصبر بعد البناء بنا كرها في التملك مطلقاً وفي التصبر قبل البناء أو يحمل على الواحدة لأنها الأصل في بطل في الحرة المدخول بها وبنا كرها في المملكة مطلقاً في الحرة تأتي لم يدخلها تأويلان (ص) والظاهر سؤاها إن قالت طلقت نفسي أيضاً (ش) سواء اخترت الطلاق فتش في التملك والتصبر لأن هذه الألف والإم قد رادها الجنس فيكون ثلاثاً أو رادها العهد وهو الطلاق السنّي وهو واحدة (ص) وفي جواز التحجير قولان (ش) أي وكذا هذه تجري في المدخول بها وغيره لأن موضوعه الثلاث وأما كونه بنا كرها في المدخول به فلهذا أي آخر فإن قيل حيث كان موضوعه الثلاث فلم ينفقوا على كراهته قلت نظر المقصود أنه البنونة بني بجرى الخلاف في التملك إذا قيد الثلاث والأفوه مباح وانظر التوكيل إذا قيد الثلاث والظاهر الكراهة قطعاً (ص)

(٩٠ - خري راجع) واحدة كأي الخلع أو الطلاق قبل الدخول وإن كانت بحسب ما هنا إما تكون بالثلاث فتدبر (قوله) والظاهر الكراهة قطعاً) وجهه أن المولى داخل على الثلاث بخلاف التحير فلا يلزم من تحجيرها أو تملكها كونها بائنة الطلاق لما تقدم ويكره في حقها قطعاً وقوع الثلاث كما أله بعض الشيوخ وبعبارة أخرى لأنه لما كانه العزل في التوكيل صار كانه الموضع للثلاث

فلذا كرمنا بغير اختلاف التعليل فأنهم الموقعة لها (قوله اختارى في مرة) أي وليس لها خيار في مرة بعد أخرى إلا أنك خبرنا أنه لا يلزم من المرتابنة فكيف هذا التفرع والحاصل أن المختار ليس له اختيار إلا في مرة واحدة وهذا صادق في وقوعها ثلاثا أو بأقل (قوله فتكون البتة) هذا التفرع لا يلزم أن يمتثل البتة (قوله فهي السببية) وكأنه قال اختارى القارعة بسبب مرة واحدة (قوله قلت فان قال) أي قال يحضرن أي لأن القسم وقوله فقال أي ابن القسم (قوله سئل عنها ما ألت الخ) يظهر من ذلك أن السؤال في الحقيقة ليس في هذا وإنما هو في الأولى وابن القسم فليس الثانية على الأولى (قوله أحلف بالله ما أردت الخ) فان تكلم لزم ما قضت به وهو الثلاث ولا يلزم عليها حيث حلف وقتا يلزمه طلبة في المستثنين (٧٤) فهي رجعية ان كانت مدخولا بها (قوله ويكون أملا لها) أي ويكون أقوى

وحلف في اختارى في واحدة (ش) يعني أنه إذا قال لها اختارى في واحدة وقعت ثلاثا فحلف ما أردت إلا طلبة واحدة فانه يلزمه اليمين ويقع عليه طلبة واحدة وله الرجعة وإنما استقلفه ما تخوف من أن يكون أملا لها اختارى في واحدة أي في مرة واحدة فتكون البتة ففي أن أريد مرة واحدة فهي الظرفية وإن أريد طلبة واحدة فهي للسببية فان تكلم فالتفصه ما قضت به (ص) أو في أن تطلق نفسك طلبة واحدة (ش) قال في المدونة قلت فان قال لها اختارى في أن تطلق نفسك طلبة واحدة أو في أن تقبلي فقال اخترت نفسي فقال سئل عنها ما ألت فقال يقال لزوجها أحلف بالله ما أردت بقولك اختارى في واحدة إلا واحدة ويكون أملا لها وأما لزمه اليمين لأن المراد محتمل عند هم لامضاء الفراق في مرة واحدة ويطلب عليه قوله أو تقبلي عبد الحق يحلف لا يذوقه أو تقبلي أملا أو اسقط قوله أو تقبلي وقال اختارى في تطلبة فلا إشكال أن اليمين ساقطة ومشه لان أبي زمنين ابن جحر زان ضد الإقامة البيوتية فعلى المؤلف في إسقاط قوله أو تقبلي البرك (ص) لا لا اختارى طلبة (ش) يعني إذا قال اختارى في طلبة فقلت قد اخترتها أو اخترت نفسي يلزم الأواحدة الزجعة ولا يلزم على الزوج ونصب طلبة على نزع الخافض (ص) وبطلان قضت واحدة في اختارى تطلبتين أو في تطلبتين (ش) يعني أن الزوج إذا قال لها اختارى تطلبتين أو قال لها اختارى في تطلبتين فاختارت طلبة واحدة فانه يبطل ما قضت به ويستمر ما جعله لها يسدها كما في الشرح الصغير وهو المعلق للنقل وما في ت من أنه يبطل ما يدها فيه تطر وموقع اللفظ الأول في المدونة والثاني في اختصاصا كثرهم جمع بينهما المؤلف ومفسهوا اختارى أن التعليل ليس كذلك قال في السالم ولها القضاء واحدة في ملكك طلفتين وكذا ثلاثا لا يبطل على الأصح (ص) ومن تطلبتين فلا تنقض الواحدة (ش) أي وليس لها أن تقع أكثر من واحدة فان قضت بأكثر فيلزم واحدة (ص) وبطل في المطلق انقضت بدون الثلاث (ش) المشهور أنه إذا خيراها بعد الدخول تخييرها مطلقا أو عارعا عن التمسيد بعد فاقعت طلبة واحدة أو اثنتين فان خيارها يبطل ويصير الزوج معها كما كان قبل القول لها وبسبب ذلك أنها عدلت عما جعله الشارع لها وهو الثلاث في التفسير والمطلق (ص) كطلقي نفسك ثلاثا (ش) أي كما يبطل ما يسدها ولا يلزمه شيء حيث قال لها طلقت نفسك ثلاثا فنقضت بأقل وظاهره مراعاة كانت مدخولا بها أم لا وهو ظاهر لتعين الثلاث وعلى هذا فليس القول المذكور بمثابة التخيير (ص) ووقفت ان اختارت بدخولها على شرطها (ش) يعني أنه إذا خيراها فقلت اخترت نفسي

ملكك رجعتا (قوله في مرة واحدة) أي فيكون أراد بالطلبة مرة واحدة الواحدة (قوله البرك) أي المؤاخنة (قوله لا لا اختارى طلبة) أي واختارت أكثر كما في شرح شب خلافا لما في شارحا (قوله يعني إذا قال لها اختارى في طلبة) إشارة إلى أن أصل المسئلة النصوص في المذهب أنه قال لها اختارى في طلبة فهذا هو اللفظ الصادر منه وقوله ونصب طلبة على نزع الخافض إشارة إلى أنه على تقدير أن يكون هذا اللفظ صادرا من الزوج فيكون طلبة منصوبا على نزع الخافض (قوله كما في الشرح الصغير) وأما الكبير فيوافق ما قلت (قوله ولا يبطل على الأصح) أي ما قضت به ومن إعادة الكاف يفهم أن قوله على الأصح راجع لما جعلها (قوله وبطل في المطلق) أي ما جعله لها من التخيير (قوله المشهور) وقال أشهب لا يبطل اختيارها ولو لم يعد ذلك انقضت بالثلاث (قوله عارعا عن التمسيد بعدد) وان تعد بغيره كان بدخلت انار فاختارى نفسك وفيما يأتي غير التمسيد زمان أو مكان (قوله فلوقت طلبة واحدة) أي ولم يكن

تقدم لها ثم الثلاث والألزام أي ولم يرض الزوج عما وقعت والالزام أن كانت العلة على هي قوة وبسبب ذلك غير ناهضة (قوله لا لم تعدلت عما جعله الشارع) الأنسب عرف الشارع كما أنه بعض شيوعا فاقوله كطلقي نفسك أي ولم يعدل عشتها في المستثنين ولكن المقام من النقل أن طلقت نفسك ثلاثا فمطلقت نفسها أو ليس مثل ما إذا قضت بدون الثلاث والنقل في التوضيح وغيره (قوله يعني أنه إذا خيراها) أي أو ملكها أو مالو كما فاطلقت نفسها ان دخل على شرطها فلها ذلك ولو توقف لعدم البقاء على عصبة مشكوكا فيها رضى الزوج أو لا قال عجم فان قلت من علق طلاقا زوجته على دخوله على شرطها أو على دخول الدار فانه لا يوقف عليها فليس فيه البقاء على عصبة مشكوكا فيها فلم يكن هنا كذلك قلت لأن من جهة الزوج أن يقول انما جعلت لها أن توقع

الطلاق ناجزاً (قوله على الشهود) أي خلافاً لصنونه فإنه أسقط حقه في هذا بما هوذا كله ما يرض الزوج بتأخير ذلك للدخول على ضربها ولا أمهلت (قوله كماف عن بعض الدم) كما يأتي في قوله وسقط ان عفر رجل كالباقي (قوله اختارت نفسها) أي قبل تسقط من حقها شيئاً آخره وجواب المانع (قوله أي عار باعن التقييد الزمان والمكان) أي فهو غير المطلق السابق (قوله قالت في المجلس قبلت أم) أي قبلت التي يطلب منها تقييده (قوله وان وثب) أي قام (قوله ٧٥) يريد قطع ذلك عنها) أي يريد أنها لا تقطع خيارها ولا تنقض بشئ وقوله وحذلك أي

ان دخلت أنت على شري أو ان قدم فلان ونحو من كل محتمل غير غالب فإنها أو توفى مختار الطلاق أو البقاء أو العمل ولا يلتزم شرطها على المشهور وعورضت بما قبله لاجتماع أن كلا منهما ما خافت وأخذت بعض حقه وهو الواحد في الأولى وفي وقت دون وقت في هذه وأوجب بأن التي قضت بدون الثلاث تضمن قضائها بإبطال ما سبق لها من الثلاث كن أبطل ما لا ينقض فوجب بطلانه كماف عن بعض الدم والثابت اختارت نفسها على وصف كان لم يتم لها فهي على حقها والمختلف قول الامام المأثور في الله تعالى عنه في سقوط التضمير والتعليك بانقضاء المجلس وثبتم ما بعده أشار المؤلف إلى القولين بقوله (ص) ورجع ما قبله بقايتها ما سبدها في المطلق ما لم توفى أو وطأ كخشي شئت وأخذ ان القاسم بالسقوط (ش) يعني أنه إذا ملكها أو تملكها طلقاً وغيرها اختياراً مطلقاً أي عار باعن التقييد بالزمان والمكان فالذي يرجع إليه ما قبلت أنهما سبدها ما لم توفى عند حاكم أو وطأ أو تملك من ذلك طائفة قالت في المجلس قبلت أم لا بعد أن كان يقول أولاً سبق ذلك بيدها في المجلس فسقط وان تفرق بعد ما كان القضاء فلا تنقض لها وان وثب حين ملكها يريد قطع ذلك عنها في نفسه وحذلك ان القاسم معها قدر ما يرى الناس أنها مختارة مثله ولم يقرروا وان ذهب عامة النهار وعلم أنهم ما قدر كذا في نزعها إلى غيره فلا خيار لها أو أخذ ان القاسم بهذا القول الرجوع عنه المنطوق به العمل وعليه جمهور أصحابنا وقد رجع ما قبلت آخر إلى هذا القول الرجوع عنه واستمر عليه إلى أن مات وكلام المؤلف يقتضي عدم رجوعه لقوله الاول و يقتضي أن الرجوع هو القول الثاني لأنه لا رجوع إليه وليس كذلك فكان الواجب الاقتصاد على ذلك الرجوع ولو قال بطلت أو تملك طائفة من التمتع عامة لكان أحسن ليفهم منه أحروية الوطء بالفعل وقوله كخشي شئت تشبيهه في القول الرجوع إليه بخلاف وهو أنها سبدها ما لم توفى أو وطأ (ص) وفي جعل ان شئت أو إذا كخشي أو كالطلق تردد (ش) يعني أنه إذا قال لها امرئك سبده ان شئت أو إذا شئت هل يكون الامر بيدها ولو بعد المجلس ما لم توفى أو وطأ بانفراق كخشي أو يكون الامر بيدها كالتعليك والتقييد بالمجلس المتقدم ذكرهما يأتي في الخلاف بين الشيعين ما قبلت وابن القاسم في ذلك طريقتان حكاهما ابن بشير للآخرين فالتردد في ان إذا ما علان إذا ودلت على الزمان يجوزها فافتدلت ان عليه موضعها وتضمنتها لها وان دخلت على ماض صرفته للاستقبال انفعني قوله ان دخلت العار فأمرك سبده أي في الزمن المستقبل ولا يصح ارادة الماضي فهي دالة على الاستداد وضوعا وكلام البساطي غفلة عن هذا (ص) كما إذا كانت غائبة وبلغها (ش) تشبيهه في مطلق التردد وما رده انه اذا غيرها أو ملكها وهي غائبة عن المجلس وبلغها الخ فحصل سبق ما قبل لها بيدها بعد بلوغها ما لم توفى أو وطأ وهي طريقتان يشهدون عليهما الاتفاق أو يجري الخلاف الذي في الحاضرة بين ما قبلت وابن القاسم المتقدم وهي طريقتان (ص) وان عين امرأتين (ش) أي هو ان عين الزوج امرأ كثيرتك أو ملكتك في هذا اليوم أو ليلة

لأنهما قلنا ان البساطي لم يقل ذلك وإنما ناهى ان البساطي إنما أراد ان يجرع الخلاف لا يأتي على اصطلاح اللغة ولا على اصطلاحنا وهو تفرقة أصح من أن إذا فتدبر (قوله تشبيهه في مطلق التردد) إنما قال في مطلق التردد لان التردد في الموضوعين مختلف لان الاول تردد في الحكم وهذا اختلاف مارق (قوله أو يجري الخلاف الذي في الحاضرة) ويراد بالجنس هنا المجلس عليها

(قوله أو هذا المكان أو المجلس) ومنه التقييد بالوصف كقوله ملكك مادمت ظاهرة أو فاقته فلا (قوله ما لم ينفقه الحاكم) أي في التقييد بالزمان والمكان فإذا انقضى ما عنده سقط حقها ولا فرق بين أن تكون الصلغة لا تقتضي امتداد الزمان أو المكان أو تقتضيه كالحكم بملكه في شئت في هذا اليوم أو المجلس وبعبارة شب لكن تقدم في التقييد بالزمان أنها توقف وكذا في التقييد بالمكان وسقط حقها بالوطء (قوله مرجع الضمير) (٧٦) أما أن يكون متقدما صرحا أو معنى أما الصريح فظاهر وأما المعنى كالوقوف

لها اختار بنفسك واقتصر على ذلك لأنه في معنى أو اختار بيني (قوله وكذا انصرفت النطق بأحدهما وشكت الخ) أي فلا يؤمر بالطلاق هذا معناه تحقفا (قوله لتعلقهما) وفي نسخة بالكاف وهي بمعنى لام التعليل (قوله بغير بكسر الجيم أي هو جيب التخصيص) (قوله معطوف على التخصيص) أي وأنه معطوف على بغيره يكون حذف وغيره بعد قوله التخصيص ويكون في العبارة لف وتثنية والتقدير وهما في التخصيص وغيره لتعلقهما بغير وغيره بتمتبه يستثنى من قوله كالطلاق ما إذا قال كل امرأة أتزوجها فأمرها بدها أو أن دخلت الدار فكل امرأة أتزوجها فأمرها بدها فإنه يأنبه التحليل المذكور وعمله التخصيص بأن المرأة قد تختار القامع الزوج وبأن الغالب أن النساء لا يختارن الفرق بمحضرة العقد وتشبيههما بالطلاق يقتضي عدم الزوم فيما (قوله فقدم) في كلامه حذف الفاعل مع ما عطف والتقدير فقدم فاختارت نفسها أو في الواو في قوله وتزوجت بالإشارة إلى العلم بتأخير الزوج عن الاختيار فلا يقال كان الأولى للسفس أن يأتي به (قوله ولم تسلم) وأما لو علمت مقدمه قبل مضي الشهر

أو العلم أو هذا المكان أو المجلس تعين ذلك ولا يتعداه وبعبارة تعين أي بمدى ذلك الأمر ومعناه ما لم يوقفها الخاصكم وليس معناه أنه يبقى سدها وان وقت فيما رضى قوله ووقت وإن قال إلى سنة وحيدة فمعه تعين أي لا يسقط ما لم يوقف ولما نهى الكلام على ما إذا أجابت المرأة به من أو محتمل ذكر ما إذا أجابت بتناخين بقوله (ص) وإن قالت اختارت نفسي وزوجي أو بالعكس فالحكم للتقدم (ش) يعني أن من قال لزوجه اختار بنفسك فقالت اختارت نفسي وزوجي فإن الطلاق يقع عليه لأن الحكم لأول القطعين والثاني يعتد بما أو قالت اختارت زوجي ونفسي لم يقع عليه طلاقا تقدم فلو قالت اختارهما فالتظاهر وقوع الطلاق ولا يتقرر التقدم في مرجع التخصيص الواقع من الزوج تطبيقا لجنب التخصيص فلو شك في أيهما المتقدم فإنه لا يؤمر بالطلاق كمن شك هل طلق أم لا وليس كمن يدين الحلف بالطلاق أن يدخل فلان وشك هل دخل أم لا وكذا انصرفت النطق بأحدهما وشكت في عينه (ص) وهما في التخصيص لتعلقهما بغير وغيره كالطلاق (ش) ضمير التثنية يرجع لضمير والتعليل والمعنى أن الزوج إذا علقهما بما يميز نفسه الطلاق فانهما يميزان لأن فان علقهما على التخصيص فانهما لا يميزان إلا أن فاما قال لها أنت مختارة أو ملكة بعد شهر مثلا أو يومه في أو أن قت أو أن حصت فانهما يميزان لأن كافي الطلاق المشار إليه بقوله فيما رضى واختار علي يخاص أو مستقبل بحق أو على الصبر عنه الخ وإن قال لها أمرتك بذلك أن دخلت الدار فتوقف على ذلك كالطلاق فقوله وغيره معطوف على التخصيص أي غير التخصيص لتعلقهما بغيره فمضى تحصيل الساتر لدلالة تعليل الأول عليه فكلا يميز الطلاق ولا يقع إذا علق بمسقبل يمنع كل لست السماء فالت طالق كذلك لا شيء عليه في قوله أمرتك بذلك لست السماء كأنه يتطرق أن طالق ان قدم زيد كذلك ينتظر في أمرتك بذلك أن قدم زيد (ص) ولوعلقهما بغيره شهر أفقدم ولم تسلم وتزوجت فكلولين (ش) المشهور أنه إذا خيراها أو ملكها أمر نفسها وقال لها انغبت عنك شهر أم لا فأمرتك بذلك فغابت عنها ثم قدم قبل مضي المدة المذكور ولم تعزل زوجه بقدمه ثم أنها طلقت نفسها بعد أن أثبت غيبته وحلفت البين الشرعية أنه لم يقدم إليها المدة المذكورة لاسر ولا حصر أو أنه اختارت نفسها ثم انقضت عدها وتزوجت فكلولين فإن دخل بها الزوج الثاني أو تلذذ به لغيره لم يقدم أي الأول وغيره ملحة حتى يقدم الأول قبل دخول الثاني فتفوت على الأول والأقلا وانما يكون عليها يقدم الأول قبل الشهر معبرا إذا حصلت الشهادة على إقرارها به لم قبل عقد الثاني أو قبل تلذذها أو لم يلقه الثاني (ص) وبحضوره ولم تعلم فهي على خيارها (ش) يعني أن الزوج إذا خيرا زوجه أو ملكها أو علق ذلك على حضور شخص غائب بأن قال لها إن حضر فلان فأمرتك بذلك فحضر ولم تعلم بحضوره ووطئها زوجه فإن ما جعله لها بقي سدها ولا يسقط حتى تمكس طلبة بقدمه فقوله وبحضوره أي ولوعلقهما بحضور شخص كزبد مثلا ولو أسقط المؤلف الضمير لكان أولى ليطابق ما فيها كقوله

طلقت نفسها وتزوجت ثم تفت دخول الثاني وهو كذلك اتفاقا والظاهر حدها ولا تعذر بالعقد الفاسد كما قالوا فمن ابن طلق زوجه ثلا أو تزوج قبل طلاق زوجها دخل بها فله بحدود بحدود بالعقد الفاسد أو الأولى حذف قوله ولم تعلم لعلهم قوله فكلولين ولاجل شهوة العلم أيضا لافادته أن علم لها ولو كونه أخصر (قوله قبل دخول الثاني) متعلق بمالته ومتعلق بالقدم محذوف والتقدير وغيره قبل دخول الثاني يقدم الأول قبل مضي الشهر (قوله ولو أسقط المؤلف الضمير) أي لأن ظاهره مان

الضمير فائد على الزوج جمع أهله ليس مراداً (قوله وهو المتعين) أي وهذا المعنى هو المتعين وإنما كان هذا متعيناً لما في قولهم بقى بسببها ما لم يوطأ في هذا دلالة على أن المراد حضور الأجنبي (قوله وهل إن ميزت) هو فهمه المطلب ورد الجواب (قوله وليس بشئ) أي فيها ليس بشئ بدلالة قوله وهي قاصرة والأولى عجم والثانية للشيخ سالم واعترض صاحب تلك العبارة على المصنف بمقتضى العبارة على ظاهرها (قوله معتبران الخ) أي أو أفعال القولان في الشيء تنفي به تلك المخبر في حال ضميرها فتقبل بضمير مجرد غيرها وقيل لا بد من إلتفاتهما إلى أنهما حاصلان من التامين الأول أن وقوع التخصيص والتفصيل لا يتوقف على تميزه ولا على وطءه وإنما التوقف على ذلك التمييز (قوله أي ويجوز لزوج التفويض الخ) لا يخالف ما سبق من أن في بابته وكرهته فقولان لا يجوز إلا في التكرار فهو محتمل وإن كان ظاهره في الأبحاث كما هو جاعده أو أنه مرهناً على أحد القولين (قوله وهو المشهور) مقابله ليس له ذلك وإن كان الأجنبي حاضراً وهو لا يصح (قوله لأنه لا يوجد في المذهب نقل واقفه) أي وذلك لأن حاصل كلام ابن غازي أن الضمير في وكيله المطلق والمصنف يقتضي برهان قوانين مع أنه العزل باقياً ما لم يقع الطلاق وإن يجوز أن يابو كسل عن الملك أي أنه إذا ملك رجلاً أمرها فهذا الاختلاف أنه ليس له العزل بل صواباً وقلنا وهل له عزل وكيله أي (٧٧) الطلاق أي عزل وكيله الذي وكله على الطلاق

فقتضى برهان قولين ولم يثبت الخ (أقول) فإذا علمت كلامه فاقول فيه نظراً لأن المصنف صرح في التوضيح بأنه إذا وكله على الطلاق في عزه قولان سنذكره كقوله سواء رجعت الضمير في وكيله للتفويض أي وكيل التفويض أي وكله في أن يقوض الأمر للزوجة اختصاراً أو غليظاً وقوله والتبليك أي وكيل التبليك أي وكله على أن يملك زوجته وقوله سواء رجعت أو لا كما إذا عدلتا عن كلام المصنف (ثم أقول) وابن غازي لم يقل ذلك أي لم يقل سواء رجعت الخ (قوله وكلام الخطاب لا يغيره) أخيراً بنص الخطاب وهو واختلف إذا وكله على أن يملك زوجته أمرها هل

ابن غازي وهو المتعين (ص) واعتبر التخصيص قبل بلوغها هل إن ميزت أو متى توطأ قولان (ش) يعني أنه إذا ضميرها أو ملكها أو وكلها قبل بلوغها فاختارت نفسها فانه يقع الطلاق عليها وهو لازم وهل اعتبار ما ذكر من تخصيص ما حصل لها إن ميزت وإن لم توطأ ولا بد من تمييزها وإلحاقها لوطء قولان فقوله واعتبر التخصيص أعم من التبليك والتفويض والتوكيل وفي بعض النسخ التفسير هو على حذف مضاف أي تمييزاً للتفويض المقابل للتبليك وهي قاصرة وبعبارة وليس بشئ لأن التفويض والتبليك معتبران إن ميزت أم لا وثبت أم لا فيضج مفهوم قوله وهل إن ميزت الخ (ص) وله التفويض لغيرها (ش) أي ويجوز لزوج التفويض بأفواجه الثلاثة لغير الزوجة أجنبياً منها وأقربها بياناً أحراراً وصبياتاً قبل أو نسياً ولو لم يكن من شرعه طلاق التسمية سواء شرعاً مع ذلك الغير أم لا على مذهب المدونة وهو المشهور وقوله لغيرها جماعاً معاً ومفرداً عنها ما نقل كلامه على مستثنى لأن العبرة بعلقيته به في حالة الإضراد أو العبرتها في حالة الاجتماع ولو قال ابن أباد في صحتها منها (ص) وهل له عزل وكيله قولان (ش) ملخص كلام ابن غازي أن حاله المؤلف خطأ لأنه لا يوجد في المذهب نقل واقفه سواء رجعت الضمير في وكيله للتفويض أو التبليك سواء قلناه أو أنه هو كذلك وكلام لا يشترط به لأن القولين الذين ذكرهما في التوضيح هما التسمية وأصلهما المسئلة المذكورة في ابن غازي عنه وقد عرفتموه أنه لا يصح جعل كلام المؤلف عليها (ص) وله النظر (ش) أي ولغيره النظر في أمر الزوجة فلا يشمل الأما فيه مصلحة فلا بد إذا كان في الرد مصلحة فالأفام الخ كما مقلده وقوله (وصار كهي) فرع آخر أي وصار كهي في التفويض والتبليك ومنا كرهه الخيرة قبل الدخول

لم قول أن عزه أو أطلاقه وهو عيب ماقى التوضيح ونص التوضيح واختلف إذا وكله على أن يملك زوجته أمرها هل للدول أن عزه فرأى التسمية وعبد الجسد وغيرهما أهله ليس له ذلك وأما واختلف أن يملكه على أن يطلق زوجته فإن فيه وبين ورأى غيرهم أنه يختلف في عزه كالتطلاق اه فإذا علمت ذلك تعلم عدم صحة قوله عزها التسمية لأنه لم يزل للشيء إلا الأول فقط الذي هو الرابح وقوله وأصلهما أي وأصل مسئلتهما المسئلة المذكورة في ابن غازي عن التسمية هذا معناه (أقول) فيه نظر لأن مسئلة التوضيح قد عرفت أنها المسئلة المذكورة في ابن غازي عن التسمية غير هذا لأن الذي في ابن غازي إذا قلناه هل طلق امرأته هل هو تبليك أو وكله على التسمية فيه الخلاف قال ابن غازي يستعمل المصنف عليها كما هو الظاهر وحل عجم كلام المصنف بجل آخر فقال معنى المصنف إذا وكل الزوج شخصاً على أن يقوض لها تخيراً أو غليظاً فهل له عزه أو لا قولان ومقتضى التوضيح أن الرابح عدم عزه بخلافه عجم (أقول) وهو ظاهر فتدبر قال عجم وأما إذا وكله على طلاقها هل العزل بالأولى أم لا إذا وكلها على طلاقها وأما الأخير في عصمتها أو ملكها أي أهله ليس له عزه على الرابح كما إذا ضميرها أو ملكها أو حاصل المصنف بكلام التوضيح وقد علمته ومقتضاه أن الرابح عدم العزل فثبت بذلك في هذا الوجه (أقول) قوله ومقتضى الخ ظاهر وأن كان كلام التوضيح أمراً فمياً إذا وكله على أن يملكها أمرها (قوله فلا بد إلا إذا كان في الرد مصلحة) أي ولا يصح إلا إذا كان في الرد مصلحة والأفام الخ كما

مقامه أي وحيدته فلا داعي على إكراهه الثاني (قوله كالسومين) أي مساقته مذهبها كما يظهر (قوله قال في الشامل على الأصح) قال بحثنا أنت وهو صواب وقول الباقر فيه نظر فإن كلام ابن عرفة والمدونة وشرحها يفتقد أي أنها تسقط ما يسد إذا عمل أهلها مكنته ورعي بذلك واستدلوا بقوله إن ماله أمهر الحاشي فان خلى هذا الأخي وينهاو بين زوجها وأمكنه منها زال ما يسد من أمرها اه فيه نظره نظر لهذا ولم ينظر لقوله اهله فان قام من المجلس قبل أن يغض الأخي فلا شيء لهما بعد ذلك في قول مالك الأول وما أخذ ابن القاسم ولهما ذلك في قوله الاستحرام بوقفا أو نوطا الزوجة اه وقد قال في توضيحه فلم يكتف الزوجة ولم يعد الأخي ففي المدونة يسقط خبره وقال محمد لا سقط واستحسنه الأشعري ولم يذكر ابن عرفة ما يدل لمخالفة اه (قوله أو يغيب حاضر الخ) أي لأنه ظالم بغيمته بعد وقوعه بحضوره (قوله فان أشهد في بقائه يبد) (٧٨) أي وضرب به أجل الإيلاء عند قيامها بالحقها إن جرى قدومه واستعلام

والمملكة مطلقا في الجواز الإباحة والكراهة ورجوع مالك وأخذ ابن القاسم بالسقوط وغير ذلك مما سبق وقوله (إن حضرا أو كان غائبا غيبة قريبة كالسومين) شرط في قوله التفويض لغرضه أي أغاب يكون التفويض لمن هو حاضر أو قريب الغيبة كالسومين والثلاثة كافي جماع عيسى وقوله (لا كثر فلها) فسمي قوله كالسومين أي لأن بعثت غيبة المفوض له أمر زوجته أكثر من كالسومين فينتقل لها النظر في أمرها حتى ينتقل بعد الغيبة ضرر عليها ولا مسو حبل نقله عنها ولا إلى إبطاله وقوله (الآن عكن من نفسها) يرجع لقوله وفي النظر أي فان مكنت من نفسها سقط ما سداها إن كان يجعله يسدها وإن كان النظر لغرضها سقط ما يسدها ولو مكنته من غير ذلك اه قال في الشامل على الأصح (ص) أو يغيب حاضر ولم يشهد ببقائه (ش) معطوف على عكن والمعنى أنه يقطع حتى الجعول له أمر زوجته إذا كان حاضر أحد من المجلس غاب بعد ذلك غيبة يسدها وغريبة كاعتماد بن شد وغيره ولم يشهد أنه باق على حقه فيما جله الزوج من أمر زوجته لأن غيبته مع عدم الأشهاد على بقائه يبدل دليل بقرينة الحال على أنه أسقط حقه من ذلك ولا ينتقل إليها (ص) فان أشهد في بقائه يسدها وينتقل للزوج حتى قولان (ش) أي فان أشهد في بقائه يسدها طالت الغيبة وأقصرت أو تنتقل للزوجة في البعده وأما القرية فتقدم أنه يكتب إليه باسقاط ما يسده أو اضاعها جعل إليه قولان في إبقائه يسده وانتقاله للزوجة على ما مر وإذا كتب إليه باسقاط ما يسده فأسقطه فإنه لا ينتقل للزوجة وانظر لومات من قوض له أمرها ولم يوص به لا أحد فهل ينتقل لها وهو الظاهر أم لا وأما إن أوصى به لا أحد فإنه ينتقل إليه (ص) وإن مكنت رجلين فليس لأحدهما القضاء الآن بكسونا رسولين (ش) يعني أنه إذا مات أحد أمر امرأته لرجلين وأمرهما بطلاقها فليس لأحدهما أن يستقل بطلاقها دون صاحبه وذلك بأن يقول لهما طلاقا شتما كلو كيلين في البيع والشراء فان أذن به أحدهما في وطئها زال ما يسدها فان مات أحدهما فليس لثانيهما عليك الآن أن يكونا رسولين فلكل منهما القضاء وذلك بأن يقول لهما طلاقا امرأتين ولم يقل إن شتما بعبارة لأن أن يكونا رسولين أي أن تصفق رسالتهما معا محمولان على التملك حتى يريد الرسالة فيكون ما شيعا على مذهب أصبغ تار كالمذهب ابن القاسم فكان المناسب

ما عدهم وطلعت بعد الإجل وليس للزوج حر اجتماعه لأنه ممنوع من وطئها الزهر يسد فائبا فان لم يرج قدومه فهل كذلك بضرب به أجل الإيلاء أو يطلق عليه بلا أجل الإيلاء لكن بعد السقوط والاجتهاد على نحو ما يأتي في الإيلاء (قوله فتقدم أنه يكتب إليه) لم تقدم (قوله يكتب إليه باسقاط ما يسده) هذا التفويض ببقائه جهرا والذي في ابن شاس على ما في المساق أن يكتب إليه القرية إلا البقاء يسده مع الكتابة إليه (قوله الآن يكونا رسولين) لا يعني كما قاله بعض الشراح أن جعل الرسالة على ما ذكره جعل لها على خلاف حقيقتها فان حقيقتها جعل الزوج بإعلام الزوجة بنبوت طلاقها لغيره ما كان اثنين كفي أحدهما أي في إعلامها لافي حصول الطلاق إذ يحصل بمجرد قوله أعلمها بأن قد طلقها اه (قوله وبعبارة الآن يكونا رسولين) لا يعني أن هذا الكلام الذي فيه خلاف الشيعين قوله لهما مطلقا

أمر أو لم يقل إن شتما كما هو مفاد الشيخ سالم (قوله أي أن تصفق رسالتهما) أي بالقرائن العامة على ذلك (قوله حتى يريد المذهب الرسالة) أي فان أراد ما وقع الطلاق بقوله وإن يجبرها به أي وقال ابن القاسم هو على الرسالة حتى يريد التملك ولا يقع الطلاق في الرسالة حتى يبلغها خلاف ما في عب (قوله فكان المناسب الخ) أن قلت يمكن الحمل على خلافه قلت أن الأصل أن يكون المستثنى أفضل من المستثنى منه والحاصل أن ابن القاسم يقول هو على الرسالة حتى يريد التملك ولا يقع الطلاق حتى يبلغها وقال أصبغ هو على وجه التملك حتى يريد الرسالة فان أراد وقوع الطلاق بقوله وإن يجبرها به قال في الشامل وجعل طلاقا امرأتين على الرسالة حتى يريد التملك وقيل بالعكس ولا يقع حتى يبلغها الرسول على الأصح لأن يقول لطلقاتها أن تطلقا فانها تطلق وإن لم يبلغها اه ابن القاسم أن قال طلاقا امرأتين فأنه باطل جاز لا نهما رسولان وإن طلقا بالنبوة وقال الزوج لم أر إلا واحدة مفق اه وماذا كره عن ابن القاسم هو في غير المدونة فقد قال بحثي أنت مانعه مع عيسى ابن القاسم أن قال طلاقا امرأتين فأنه باطل جاز لا نهما رسولان كل واحد فيهما

واحدة جازان رخصة اذا قال طلاقاً امرأتي فهذا القتل يتحمل الرسالة والتبليغ فقبل محمول على الرسالة حتى يريد التخليق وهو قول ابن القاسم هنا وفي المدونة الأثر في المدونة حل الرسالة على الإجماع فرأى الطلاق واقعا عليه بمجرد الرسالة بلفظها الطلاق أو لا بغيره وقوله لهما أعلى امرأتي بطلاقها وحل ههنا الرسالة على غير الإجماع فرأى أن الطلاق لا يقع عليه التبليغ من بلفظها الطلاق منها كالأول وكل واحد منهما ماعلى أن يطلق عليه فإن طلق عليه جازوماً يطلق عليه أن يتنعمن أن يطلق عليه أن شاء بخلاف المالك الطلاق وقيل أنه محمول على التبليغ حتى يريد الرسالة وهو قول أصبغ وإياه اختار ابن حبيب اه ومعنى الإجماع العزم به تعمل أن اقتضاه من على هذا السماع في قوله اذا حل على الرسالة فلا يقع الطلاق حتى يلقاها وتنعما عليه الخطاب وقول الشامل وحل طلاقاً امرأتي على الرسالة حتى يريد التبليغ وقبل العكس ولا يقع حتى يبلغ الرسول على الأصح اه خلاف قول ابن القاسم في المدونة اه وقول الشارح وكل ما يتناسب لهذه بين القاسم الخ يشير إلى ترجحه (٧٩) (فصل الرجعة) (قوله على الطلاق) أي مسأله وقوله

وما يتعلق به أي من المسائل كقوله وصفه فائل بالأي وبالأختى وضوئك (قوله ومن مفوض اليه) وهو الملكة والخبرة والمروكة (قوله الرجعة) فغير رآهم أضع عند الجوهرى وانكر غيره الكسر وكسرها أكثر عند الأخرى (قوله فخرج المراجعة) أي إلى هي العتد على البائن والحاصل أن كثيراً من الفقهاء والمؤلفين يستملكون راجع في البائن لتوقف ذلك على رضا الزوجين حين معاها في مفاعلة ويستملكون لفظ الرجوع في غير البائن لأنها بائنة الزوج وحده وأما قوله في الحديث في قصة ابن عمر مره فلما راجعها فاته وأرجعها باللغة وهذا اصطلاح الفقهاء كذا في شرح شيب (قوله متعلق بالحرمة) أي مرتبط ارتباطاً متعدياً فلا ينافي أنه متعلق بمسحوف أي الحرمة الكائنة لاحتلال طلاقها (قوله أوجه) الأولى باربعة أشياء (قوله أي يجوز أو يصح) أي أن

أذهب ابن القاسم أن يقول وان ملك رسولين فلا حدهما القضاء لأن يكونا وكيلين هو لا أنهى الكلام على الطلاق وما يتعلق به وقسمه إلى واقع من الزوج ومن مفوض اليه ذكر ما قد يكون بعد ثبوته وهي الرجعة وهي لغتها المرموز من الرجوع وشرعا قال ابن عرفة رفع الزوج أو الحاكم حرمة النعمة بالزوج لطلقه فخرج المراجعة وأشار بقوله أو الحاكم لا دخال ما إذا طلق في الحيض ومنتع الزوج من الرجعة فان حلها كم يرجع بعد جبراً عليه كأمير وقوله حرمة النعمة هذا هو المرفوع وقوله لطلقه متعلق بالحرمة واحترز به من رفع الزوج الحرمة بغير الطلاق كما إذا رفع حرمة الظهار بالكفارة وانما خرجت المراجعة لأنها مفاعلة من الجائزين لتوقفها على رضا الزوجين والرجعة من جانب واحد فخرجت بقوله رفع الزوج واما كان البحث في الرجعة يتعلق بأربعة أوجه المرتجع والمرجعة وسبب الرجعة وأحكام المرتجة قبل الارتجاع أشار المؤلف إلى الأولى بقوله (فصل) يرجع من يتك (ش) أي بزوج أو يصح لأن كلامه أهم من ذلك أي من فيه أهلية النكاح فلا يصح ارتجاع مجنون ولا سكران ولا ظهار ولا سكر محلل ولا يصح العنسي خلافاً للشارح ومن تبعه لأن العنسي فيه أهلية النكاح في الجملة لأن نكاحه صحيح متوقف على إجازة وليه وانما يخرج بقوله طلاقاً غير بائن لأن طلاقه أماناً بان يطلق عليه ووليه بعض أو غير ذلك من بائن يطلق هو والظاهر أن حكم الرجعة حكم النكاح من جوانب الأحكام الخمسة كما وجد فقط بعض الفضلاء ولما أخرج المريض والحرم والعبد بقوله من يتك نص على دخولهم بقوله (ص) وان بكأ حرام وعدم ادنسيه (ش) يعني أن المحرم يجوز أن يراجع زوجته وان كان نكاحه ممنوعاً وان كانت زوجته محرمة أيضاً وكذلك العبد يجوز أن يراجع زوجته من غير ادنسيه لأن ذمته في النكاح أدنى من نكاحه والعبد يزوجل يرض مرضاً مخفياً وأن يراجع زوجته وان منع النكاح ابتداء كأمير لان في نكاحه ادخال وارث والرجعية ترتب على كل حال فليس في رجعتها ادخال وارث وكذلك يصح زواجه من أراجع زوجته ولا يجوز نكاحه وكذلك يجوز للفقير أن يراجع زوجته ولا يجوز نكاحه وتصح

المستف بمقتضى ذلك فغشخ بخرج المريض والحرم والعبد كآل الشارح ولما أخرج المريض الخ واذا جعل ذلك فلا تصح المبالغة لان شرط ما بعد المبالغة دخوله فمما قبلها فان قلت يمكن أن يقال ان هذه الاشياء يصح نكاحها في حد ذاتها لولا مانع أعني المرض والأحرام والنجس قلت يقال ان المجنون كذلك يصح نكاحه لولا المانع الآن يقال مانع المجنون أشد من حد ذاته لولا المانع أعني المرض والأحرام اخرجه لأنه خارج بالفعل (قوله فلا يصح ارتجاع مجنون) أي طرأ عليه المجنون بعد طلاقه فلا رجعة أي بسبب أن مراده بقوله من يتك من شأنه عقد النكاح لنفسه ولا شك أن شأن كل من المحرم والمريض والعبد هو الزواج لكن قام به مانع وقال بعض الشراح ثم انه ان أراد بزوج من يتك من يصح نكاحه لم تصح المبالغة في قوله وان بكأ حرام اذا لادن يكون ما قبلها صادقة عليها وان أراد بقوله من يزوج نكاحه لم يصح قوله وعدم ادنسيه أيضاً ونحوه مما يتوقف على إجازة غيره ما لا أنصبى فاته يخرج بقوله طلاقاً غير بائن (قوله وكذلك يجوز للمريض الخ) لا يخفى أن كلاماً من المريض والفقير والمطلقة داخل تحت الكف

(قوله وكل فاعل دخل في كلامه) الاولى تأخير بعد قوله طالق غير بان لان الدخول انما هو في ذلك (قوله واحترز بقوله طالق الخ) ليس قصده الاحتراز فلا حسن قول الفقيه قوله طالق المحترزة لأنه لا يرجح الاطلاق وانما ذكره منوطاً بقوله غير بان ولو اسقطه امكن آخره وقوله طالق أي طلقه والمعتبر تحقق الطلاق في نفس الامر لا في اعتقاد المبرمج عن ارجع زوجته معتقداً له وقع عليه الطلاق لا شك هل طلق أم لا فان رجعت غير معتبها وانما يتبين بعد الرجعة وقوع الطلاق فلا بد من رجعة غير الراجعة التي وقعت منه لانها مستندة لاعتقاده انه لم يزل بالشك وهو غير لازم له وليست مستندة لطلاق الذي يتبين انه وقع منه هكذا ينبغي كما في شرح شب (قوله وبقوله غير بان) أي واحترز بقوله غير بان من الطلاق الخ أي فانه لا يرجع ابان (قوله وقوله طالقاً مع قول يرجع) أي غير صحيح امره المطلقة (قوله ولا بد ان يكون لازماً) كأيدي عليه حل وطه لا يقتضي أن هذا يقتضي ان العبد أو السفينة اذا تزوج كل منهما بغير اذن السيد وطلق كل منهما امره وراجعهما فان الرجعة لاتصح والظاهر صحتهما هي متوقفة (قوله) وخرج بقوله في عدة من انقضت عدتها) قال الشيخ اجد لا ينبغي عنه طالق غير بان لان من طلقت طلاقاً رجعاً وانقضت عدتها لا يقال فيها انها مطلقة طلاقاً بانها لا يرجع بان (٨٠) فلذا ذكر هذا القيد وقوله صحيح الخ يقتضي أن الخامسة اذا طلقت يكون الرجعة اذا وضعت أحد التوأمين قبل وضع الآخر وتصح الرجعة اذا خرج بعض الولد قبل خروج بعضه الآخر وكل هذا داخل في كلامه (ص) طالق غير بان (ش) هذا هو الوجه الثاني وهو المرجحة واحترز بقوله طالق من الزواج ابتداء فلا يقال فيه رجعة وقوله غير بان من الطلاق البائن مخلف أو يطلق بلغة الغاية وقوله طالقاً مع قول يرجع و (في عدة صحيح) متعلق يرجع أي ولا بد ان يكون لازماً كأيدي عليه حل وطه وخرج بقوله في عدة من انقضت عدتها فانها لا ترجع اليه الا بعد جديده وقوله صحيح صفته لمخدوف أي نكاح صحيح واحترزه من الفاسد بان لا يقر بالدخول وسواء فسخ أو طلق فيه بعد الدخول كخامسة طاه لا رجعة (ص) حل وطه (ش) المراد انه لا بد ان تكون العدة من وطه وان يكون حلالاً لا يقال الفسخ فستلزم الوطه لا تقول ليس كذلك وخرج بقوله حل وطه من طلقت قبل الوطه أو بعد وطه فاسد كفي صوم ونحوه فلا رجعة كالأبقع باحل ولا احسان على المشهور لان المعدوم شرطاً كالمعدوم حساً وأشار الى البحث الثالث وهو سب الرجعة بقوله (ص) بقول مع نية كرجعت وأمسكتها (ش) هذا متعلق بقوله يرجع والمعنى أن الرجعة تكون مع النية المقارنة لقول لا يملكها رجعتاً لانه لا يتحمل رجعت عن محبتها وأمسكتها بعد ما بها ففقه بقول مع نية أي لا يتحمل كأمسكتها وأما القول الصريح فلا يحتاج الى نية كما رجعت وراجعتها ورزقتها النكاح ان عرقته الاظهر عدم افتقار الصريح لنية وأشار بقوله (أوبنة على الاظهر) لقول ابن رشد الصحيح أن الرجعة تصح بمجرد النية لان اللفظ عبارة عما في النفس فانما يؤيد في نفسه أنه قد راجعها واعتقد ذلك في ضميره بحيث رجعت فيها فيه وبين الله تعالى ابن عبد السلام ويعز وجود هذا القول منصوصاً عليه في

الطلاق رجعي عام أن الطلاق بان فيرجع بقوله غير بان فلا بد ما طلقه الشارح لا أن يراد بالرجع في جانب الخامسة أنه طلقه واحدة ليست في خلع أي مسورة مسورة طلاق رجعي في حد ذاته ينقطع النظر عن المحلل والتمهر فصح بدون طلاق فإذا وقع منه طلاق فليس بطلاق حقيقة (قوله لا تاتقول ليس كذلك) أي لا أثرى أن المرأة التي مات زوجها تعتد وانما يدخل بها (قوله من طلقت قبل الوطه) ينبغي عن هذه قوله طالق غير بان (قوله كفي صوم ونحوه الخ) سواء كان يجب فيه الامساك كرمضان والنفذ المعين أو لا يجب فيه الامساك كقضاء رمضان والنذر المضنون وقوله ونحوه كان كاف في اتمام أو جحش (قوله كالأبقع باحل ولا احسان على المشهور) بما قاله ابن الساجسون ان الوطه الحرام محل ويحسن القضي فلي هذا المذهب فيه الرجعة في الفسخ انظر هل الطلاق بعد الوطه الحرام بان أو رجعي لا رجعة فيه ففسخ النفقة والارث (قوله مع نية) أي قصد وقوله أو نية أي الكلام النفسي فالنية الثانية غير الاولى (قوله كرجعت وأمسكتها الخ) قال القاني ومثل بقوله كرجعت وأمسكتها لانها صفتان غير صريحتين خلافاً للثاني لان الصريح ارجعت كما قال ابن عرفة فور رجعت ليس صريحاً له لا يتحمل رجعت محبتها أو مودتها لانهما الادنى حل كلام المصنف على كلام ابن عرفة اه (قوله كارجعت الخ) هذه ثلاث مسخ (قوله لا تاتقول عدم افتقار الصريح لنية) قال جهرام واختلف هل يكون القول بمجرد كافي في حصول الرجعة أم لا والمشهور انه كافي في ذلك خلافاً للشبه لا يمدل عليه بالوضع (قوله بمجرد نية) قال عجم والمراد بنية الكلام النفسي كما يدل عليه كلام ابن رشد (قوله ابن عبد السلام الخ) العبارة فيها التغيير وعبارة جهرام مصرحة بالمتصور ونفسه وأشار بعض الشيوخ الى أن هذا القول يخرج عن ابن عبد السلام وهو الاقرب لصحة وجوده منصوصاً عليه في المذهب

المذهب قوله الحاشي في نفس الامر بهامش الاصل أي في ظاهر الشرع هذا مراداه شيخنا بلاق

(قوله ابن الموزان الخ) أقول ولم يبين الفرج عليه ولم يلزم الطلاق به أجاب البدر بأن قول ابن رشد في المقدمتين الأصح يدل على أنه متصور أن يفكر في قولنا فبني اعتماد خصص ما قد قدمه المصنف وغير بقوله وصح خلافاً لمعاداة المصنف إذا قدم قولاً قال وصح خلافه يكون الأول أقوى عند المصنف فالظاهر اعتماد وتصعيف كلام ابن عبد السلام (قوله أو تظفر فرج) والظاهر بشهوة (قوله وما فارجها) عبارة ابن الموزان ولو نرى الرجعة فقلبه لم ينفعه إلا مع فعل مثل حصة الشهوة أو رضى أو تظفر فرجها وما فارجها فإذا علمت ذلك فالأولى شارحاً أن يريد أو رضى لأجل أن يظهر أن الضمير في ظاهر الأمر والثلاثة المذكورة (قوله وصح خلافه) الاعتماد الأول كما تقدم به في الشيوخ (قوله ولو نرى) أي قصد قوله وإن تقدمت النسبة يسر أي القصدون كان الكلام أولاً في النسبة بمعنى الكلام النفسي فلما أتى الكلام على وتيرة واحدة (قوله فليس برجعة) أي لا باطناً ولا ظاهراً (قوله وتظهر فائدة الخ) أي على القول المشار إليه شهوة أو نية على الظاهر وكان الأولى تنقيح (قوله فإن القاضي يمنع منها) أي لم قلنا إنها رجعة في الباطن (قوله وإذا مات بعد انقضاء العدة) أي وحكم القاضي (٨١) بالفراق (قوله وإذا مات بعد انقضائه

المذهب انما هو وتخرج من ان الموازنة الرجعة بالقلب لا تنفع الامع فعل مثل حصة الشهوة أو تظفر فرج وما فارجها قال من يفعل ذلك لم تنفعه النسبة إليه أشار بقوله (وصح خلافه) وعليه فلو قوي ثم أسباب فان بعدما بينهما فليس برجعة وإن تقدمت النسبة يسر فقولان وتظهر فائدة تكون الرجعة فيما يتوهم به الله فيما إذا انقضت العدة وناشرها معاشره الأزواج ورفع القاضي بسبب ذلك فأقام يئسه على إقراره أنها رجعة قبل انقضاء العدة بالنسبة فإن القاضي يمنع منها وإذا مات بعد انقضاء العدة وأقام يئسه برجعت فيها بالنسبة قبل إقرارها فيما يتوهم به الله تعالى فإن القاضي فإنه يمنع منه (ص) أو يقول ولو نرى في الظاهر لا الباطن (ش) الشهور وهو مذهب المدونة أن القول الصريح بالجرم من النسبة يكون كافياً في حصة الرجعة ولو كان هازلاً لفسد لأن هذه جسد يتشعب ذلك في ظاهر الحال ولا يصدق فيما ادعاه من عدم النسبة فيؤخذ بالثقة بغيرها من الأحكام لا فيما يتوهم به وبيننا فقوله أو يقول أي صريح بدليل قوله لا يقول محتمل كما رجعت أو الواو في غيرة ولو نرى لا يئسه أن تكون للحال لا للبالغة والآنكر ما قبلها مع قوله بقول مع نية (ص) لا يقول محتمل بلانية كأعدت الحل أو رفعت الصريح (ش) تقدم أن القول الصريح بالجرم من النسبة يكون كافياً في حصة الرجعة وأشار هنالك أن القول المحتمل العاري عن النسبة وعن الدلالة الظاهرة لا يكون كافياً في حصة الرجعة كقوله أعدت الحل أو رفعت الصريح فإنه محتمل لرجعة وتغيرها ولم أنهى الكلام على على اللسان والقلب شرع في فعل الجوارح فقال (ص) ولا يفعل دونها كقوله (ش) يعني أن الرجعة لا تحصل بفعل مجرد عن نية الرجعة ولو بأقوى الأفعال كوط أو جرى قبله وليس والبخل عليهم من الفعل فإذا قوي به الرجعة كفي فله بعض الشراح ويستبرئ من الوطء ولا يرجعها في زمن الاستبراء بالوطء بل بغيره وإنما يمكن الوطء رجعة حتى يزوجها ولو كان

(١١ - خشي وأبع) بأشراط النسبة بخلاف الرجعة فتدقيل بها في الجمله ملخص ما في (قوله والآنكر الخ) نفسه نظر لأن المراد بالقول في قوله يقول مع نية القول المحتمل (قوله لا يقول محتمل) عطف على مقدار أي يقول هو لا غير محتمل لا يقول محتمل وأما يقول غير محتمل مع نية كسقي المأخوذ بالرجعة فهو محتمل به وهو ظاهر ابن رشد لا والى من قوله النسبة وحدها كافية أو لا ويرى ما يفسد من عرفة وهو الظاهر بخلاف الطلاق لأن الطلاق يجرم والرجعة تحتمل (قوله العاري عن النسبة) وصف شخص وأما قوله وعن الدلالة الظاهر وصف كاشف (قوله فإنه محتمل لرجعة وغيرها) إذا أعدت الحل محتمل إلى والناس وقوله ورفعت الصريح عن أي وعن الناس فلا يحصل به رجعة حيث لا نية ولا دلالة ظاهرة بخلاف أعدت حلها أو رفعت مجردها رجعة لأن فيه دلالة ظاهرة على الرجعة وإن كان محتمل المعنى أعدت حلها للناس بسبب الطلاق ورفعت مجردها عن الناس لكن هذا الاحتمال دلالة غير ظاهرة بخلاف كلام المصنف فإنه محتمل للوجهين المتقدمين على السواء (قوله كوط) ظاهره ولو صحه قول بلانية محتمل أو غير محتمل (قوله ويستبرئ الخ) فيه إشارة إلى أن هذا الوطء حرام (قوله بل بغيره) لكنه ليس برجعة الأولى بقية الأولى طاعة انقضت العدة الأولى فلا يشكها وأو غير حتى يقتضى الاستبراء أعاد عليها قبل انقضائه فسمح ولا يحرم عليه تأنيداً فليس الاستبراء من هذه كالعدة

انه قد على المعتد منه لا ينسخ عقده بل هو صحيح ويكون رجعة (قوله) وتم به ملكه الطاهر فتم به ملكه فروح الفرق قوله هل به مباها (قوله ان النية موضوعه الخ) فيه انها لو كانت موضوعة لموقع الخلاف فيها والجواب ان المراد ان عدلها ذلك لغتها والحاصل انها موضوعة لغتها لا شرعا (قوله على المشهور) أي وقيل عليه الصداق (قوله وانقضت) أي والحال انها انقضت لغيرها طلاقه (قوله) حلت فيها بالثلاث بان على الطلاق على دخول الفارم مثلا ودخلت وقوله وأطلقها أي بدون تعليق (قوله) ولم تعلم الخلو في فيه اشارت الى أن المراد بالدخول الخلو ويكنى علمها تهاده امر أي لان جهة الرجعة تنوقف على صحتها وعلى شهادة امرأتين بالخلوة سواء كانت سائلة زياره أو خلوها تهاده أو تارهما (٨٣) على الوطء ولكن باقى الصفات اقرارا لا رجح فقط بالوطء

في خلوته البتة يكتفى في جهة الرجعة (قوله) فاذا لم يعلم دخول فلا رجعة في العبارة حذف والاصل فلا وطء فلا رجعة (قوله) وتجب الباطي الخ) عبارة نت وادخلنا الشارح علم عدم الدخول تحت قوله ان لم يعلم دخول تعقبه الباطي بأن علم الدخول غير علم عدمه وهو ظاهر انتهى كلامه نت وحاصل كلام القاضي ان كل عاقل يحزم بأن علم الدخول غير علم عدم الدخول فبهرام لم يكن كلامه مقيدا ان علم الدخول هو العلم بعدم الدخول بل كلامه مقيد ان علم الدخول داخل تحت عدم علم الدخول وهو ظاهر لا اعتبار عليه فكلام الباطي فاسد وقول نت وهو ظاهر فاسد أيضا (قوله) قبل الطلاق الخ) متعلق بمحذوف والتقدير سواء كان تصادقهما على الوطء قبل الطلاق أو بعده (قوله) فصعل به مادامت في العدة) حاصله أنه لا يعمل بالقرارها الا في العدة فقط وهو تابع للثاني والرافعي وبعض الشارحين والذي ذهب اليه الشيخ عبيد الرحمن

البينة بخيار اختيار او لو لم يشرع له المبتاع جعل له البائع الخيار وأباح له الوطء بفعل مباها وتم به ملكه والفرق بين النية فقط تكون رجعة بخلاف الفعل ان النية موضوعة لرجعة بخلاف الفعل (ص) ولا صداق (ش) يعني أنه اذا وطئ في العدة وطأ عاريا عن نية الرجعة وثقلنا لا تحصل به الرجعة فإنه لا صداق عليه لها بذلك الوطء على المشهور (ص) وان استمر وانقضت لحقها طلاقه على الاصح (ش) يعني أنه اذا أطلقها طلاقا رجوعيا واستمر على وطئها ولم يرد ذلك الرجعة الى ان انقضت العدة ثم حلت فيها بالثلاث أو طلقها فإنه يلزمه الثلاث من إعادة لقول ابن وهب بوجه رجعة فهو كطلاق في نكاح مختلف فيه ابن عبد السلام وهو الصحيح واليه الاشارة بقوله على الاصح وقال أبو محمد لا يلحقها انقضد بان منه قال في توضيحه الاول اظهر وانظر للتخمين من غير وطء اذا حصل بالنسبة وطلق هل يلحقه الطلاق كما اذا وطئ بلا نية أم لا وهو ظاهر كلام الشارح ومن وافقه ثم ان الخلاف اذا حاسمت شيئا أو أمان أسرته البينة فإنه يلحقه بالتفريق (ص) ولان لم يعلم دخول وان تصادق على الوطء قبل الطلاق (ش) يعني ان الزوج اذا طلق زوجته ولم تعلم الخلو بينهما أو اذ رجعتا فلا يكره منها ولا تصح لان شرط صحة الرجعة أن يقع الطلاق بعد الوطء لوجه فاما ان يعلم دخول فلا رجعة ولو تصادق كل من الزوجين قبل الطلاق على الوطء وأولى اذا تصادقا بعد علم الوطء لاداء الرجعة الى ابتداء نكاح لا بعد ولا ولى ولا صداق الا أن يظهر رجعا قبل ولم ينفه فتصح حينئذ رجعة لان الحمل يبقى النية وعبارة ولان لم يعلم دخول بان علم عدم الدخول أو ظن أو شك أو توهم وليس المراد علم عدم الدخول فقط لانه لم يقل ولان علم عدم الدخول وتجب الباطي لكلام الشارح فاسد اذا لا يسترد عاقل في أن علم الدخول غير علم عدم الدخول (ص) وأخذنا بقرارهما (ش) يعني اذا قلنا بعدم قصد بيقهما على الوطء قبل الطلاق أو بعده فان كل واحد منهما بما يؤخذنا قراره فيعمل به مادامت العدة باقصة فيلزم الزوج النسيئة والسكنى وكامل الصداق ولا يتزوج باختيار مادامت في العدة ولا ينفقة ويحرم عليه أصولها وقصولها ويلزم الزوجة العدة وعدم تزويج الغير مادامت في العدة (ص) كعدواه لها بعد هذا ان عادا على التصديق على الاصول (ش) تشبه في الحاكمين وهما عدم صحة الرجعة والاخذ بقرارهما والمعنى أن الزوج اذا ادعى بعد انقضاء العدة أنه كان راجع زوجته

والشيخ خضر وغيرهما انما يؤخذ ان اقرارهما على العدة بعدها قمره تزويجها بالغير ليس مقيدا بالعدة في قد يكون فيها وبعدها أي مع ادعاء الرجعة واعتمد محشي نت كلام نت وبعض الشارحين وجعل مذهب اليه الشيخ خضر ومن وافقه غير مساعده النقل فنذر (قوله ان عادا على التصديق) قال محشي نت شرجع لا يؤخذ بقراره كما فهم من نت وصرح به س وزعم أنه غير ظاهر فاذا ان رجع أحدهما سقطت مؤاخلة كل منهما وهو غير ظاهر في ابن عرفة مقتضى منع تزويج اختياره أنه لا يقبل رجوعه عن قوله رجعتا ومقتضى قولهم بغيره إذا أعطاها ما يخبر بقوله رجعتا ومقتضى قول عبد الحق عن بعض القرويين قبول رجوعه ما عن قولهما كن ادعت أن زوجها أطلقها ثلاثا فكذبها ثم غلبها ثم ارادت من اجبتها وكذب نفسها أنه يقبل رجوعها واخباره عن بعضهم لا يقبل رجوعها قائمه

(قوله والحال أن الخلو قد علمت الخ) فيه نظره لأنه لا يكفي الخلو في المراجعة وإن كتمت في العدة بل لابد من الإقرار بالوطء وسبأ في الكلام مقر بسبأ على خلو الزارة وغيرها (قوله فيجب لها عليه ما يجب لزوجة) يقتضي وجوب النفقة ولو لم تصدقه وروى قول المصنف والصدقة النفقة (قوله متعلق بدعواه) أي ادعى بعد العدة أنه راجعها في العدة (قوله لا بالها من لها) أي أنلو كان متعلقا بالها من لها لكان المعنى الرجعة بعد البناء ادعى بعد العدة أنه راجعها بعد العدة ولا يصح (قوله سقطت مؤاخذه الرجوع) مقادته أنه في الأولى إذا رجعت لا عتقها ولا نفقة (قوله وإن كذبت فلا شيء لها) أي من النفقة والكسوة وقوله وأعليها أي فادع عتقها في الأولى (قوله شبه تكرار الخ) انما قال شبه ولم يقل تكرار لأنه إذا التمادى على التصديق مستلزم ولم يقل هو تصديقها أي ولما كان مستلزما للنكاح لم يكن عينه فلا تكرار (قوله ولا هي زوجة في الحكم) أي حكم الشرع (قوله وفي الأولى أيضا لكان بعد العدة) هذا لا يناسب الحل المتقدم له الذي مشى فيه على كلام تميم من أن قوله وأخذ (٨٣) باقرها ما دامت العدة باقية فلماذا انقضت

العدة فلماذا أخذت بالاقراء وتزوج بالغير وتلك الرجعة كالعدم فهذا الكلام مناسب لكلام الشيخ عبيد الرحمن والشيخ خضر وقد علمت رده والحاصل أن شارحنا ذهب أولا إلى أن قول المصنف أن تخادما الخ راجع للستين فيكون حاصله أن المرأة في المسئلة الأولى إذا شرعت في العدة تقتضي إقرارها ثم لم رجعت فلا يبرأ منها ما هو أما عجم فرجعه الثانية فقط فائلا وأما الأولى فلا فرق بين أن تخادما على التصديق أم لا لأن استمرت العدة فإن انقضت فلا بد أن تخادما والاعل برجوعها أو أخذها كسوة دعواه لها بعد ما ولا يبرأ من بشي فقولها إن تخادما شرط لها بعد الكافي وكذا فيما قبلها إن انقضت عدتها لم تنقض أخذها باقرها عما تخادما على التصديق أم لا فلها النفقة ولو رجعت وتنع من نكاح غيره ولو رجعت أيضا

في العدة من غيرينة أو مصدق بما في فانه لا يصدق في ذلك أي وقد باتت منه والحال أن الخلو قد علمت بينهما في هذه الصلح وبأخذ يقتضي دعواه وهي أمها زوجته على الدوام فيجب عليه لها ما يجب للزوجة وكلاهما أن صدقته ولا يمكن واحد منهما من صاحبه أما إن كذبت بنية فلذلك بأنه يثبت عندها في العدة فانه يصدق ونصحه رجعه وإن كذبت كما في قوله بعده أي العدة متعلق بدعواه لا بالها من لها وقوله أن تخادما يرجع للستين وهما التصديق على الوطء من غير عذر وشروط ودعوى الرجعة بعد العدة أم لا رجعا وأحدهما وكذب نفسه سقطت مؤاخذه الرجوع متناهية بعض الفرو بين واقترب بسط المسئلة في الشرع الكبير (ص) والصدقة النفقة (ش) أي والصدقة في الستين النفقة والكسوة وعليها العدة في الأولى وتنع من نكاح غيره أضاف الثانية وإن كذبت فلا شيء لها ولا عليها من ذلك وفي هذا شبه تكرار مع قوله أن تخادما على التصديق إذا التمادى على التصديق مستلزم لتصديقها وانما أرا تركبه ليرتب عليه قوله (ولا تطلق) عليه في الثانية إن طالت (لخفيها في الوطء) لأنه لم يصدح رها ولا هي زوجة في الحكم ولأن سيدها إن ترجع يسقط عنها ما كان لازما لها باقرارها وهذا يقتضي أن قوله ولا تطلق الخ في الثانية وفي الأولى أيضا لكان بعد العدة (ص) ولجبرها على تجديد عقد برجع دينار بأن يحضر ولها يدفع لها ذلك وتجبر على أخذها بعيدها ولها بعقد جديد لأنها في عصمتها وانما كان ممنوعا منها حتى الله في ابتداء نكاح بغير شرط وطء وذلك نزول لوجود العقد الجديد فان أي الولي فان السلطان يصدق عليها وإن أبت هي (ص) ولأن آخره فقط في زارة بخلاف النكاح (ش) يعني أن الزوج إذا خلا بزوجه في خلوته زارة فادعى أنه أصابها فانه لا يصدق إذا كذبت فليس يفرج عنها ولو كل الصداق لاقراره وعليها العدة للخلوة وإن خلاها خلوته أو فر بالوطء فانه يعمل باقراره في الرجعة وعليها العدة ولها جميع الصداق فقوله ولأن الخ لم يعطوف في قوله ولأن لم يعلم دخول أي ولا تثبت له رجعة عليها

والى كلام عجم هذا لما شارحنا آخر حيث يقول وفي الأولى أيضا الخ والحاصل أن شارحنا حيث يقول أن قوله تخادما يرجع للستين وكذا قوله والصدقة النفقة في الستين فهو ماش على كلام الشيخ سالم وقول شارحنا آخر حيث يقول وهذا يقتضي الخ فهو ماش على كلام عجم (قوله ولجبرها الخ) هذا حيث لم ترجع قبل جبر حيث كان يعمل برجوعها وذلك في الثانية أبا وفي الأولى بعد انقضاء العدة وأما في الأولى فيجبرها ولو رجعت لأن رجوعها لا يعمل به هذا على كلام عجم الذي مشى عليه شارحنا آخر (قوله فان أبي الولي فان السلطان يصدق) أي إن كانت سرة أو كانت أمة فله جبر سيدها حيث اعترف السيد بالجماع الزوج فان أبي عقد السلطان (قوله بخلاف البناء) المذهب كما قلنا من عرفه أنه لا فرق بين خلوته زارة وخلوته البناء لأنه لا بد في جميع الرجعة من إقرارها معا على الوطء وبذلك منزلة إقرارها إذا أتت وليا ولم ينفقه بل كان لذكر كصاحب الشامل أن المشهور يكتفي بإقراره فقط في خلوته البناء كما ذكره المصنف فظهر ترجيح كل من القولين والنفس أميل لما قاله ابن عرفة

(قوله سوا زانه أو زارها) كذا قاله أبو الحسن وقوله وبعبارة الخ هذه العبارة متخالفة لأبي الحسن واقتصر بعضهم عليها فيفيدت وجهه (قوله إلى اجتماع الشئين) أي ملاحظة الشئين كونه حقا لزوج كونه فيها ضرب من النكاح وتحساج إلى نية فأحد القولين بلا حظ أحد الشئين والثاني بلا حظ الآخر (قوله أو لا ت (٨٤) فقط الخ) ينبغي أن يكون هذا هو الرابع كأعند ابن محرز وغير واحد لانها

ان أقر بالوطء فقط وكذبته هي في خلافه يار سوا زانه أو زارها وبعبارة وكلام المؤلف فيما إذا كان هو الزائر وأما لو كانت هي الزائرة صدق في دعواه أو لم يصدق وجهه ولما كانت الرجعة حقا لزوج وفيها ضرب من النكاح وتحساج إلى نية مقارنة وأشار إلى اجتماع الشئين فيها بقوله (ص) وفي بطلانها لم يتميز كعدا ولا نكح فقط تأويل (ش) يعني أنه اختلاف في الرجعة إذا كانت معلقة بغير مميزة كقوله إذا كان في عقد فسد اجتمعك هل تبطل حالوما لا ولا تنصع رأسلان الرجعة ضرب من النكاح وهو لا يصح مؤجلا ولا حياجه النية مقارنة أو تبطل لا نكح فقط وتكون صحيحة عند الانحاش لزوج فله تعليقها عليه فلا يوطئها ولا يستمتع بقبل مجي مغدا أي ان قبل مجيته حكمها حكم من لم تزاجع فأن انقضت عندها قبل مجي مغدا لم يلزم أو حيض أو تم زمانها ان كانت بالاشهر فلا يصح رجعتها مجي مغدا وعلى الأول لو وطئ وهو يرى ان رجعتها صحيحة كان ووطئ رجعة أي لانه قبل فارتبه النية (ص) ولان قال من يغيب ان دخلت ففسد رجعتها (ش) هو إشارة لقول يضمنون فبن قال لزوج حسته ان دخلت الدار فأنت طالق فأراد أن يسافر وخاف أن تحبسه فقال بضمرة بينة ان دخلت الدار فقد ارجعتها فقال لا ينفع بذلك ولا تتم رجعة وعلى هذا فكلام المؤلف محمول على أنه خاف وقوع الطلاق عليه فعلى الرجعة على تقدير وقوعه وفي كلام الشارح جهرام نظر انظر الترح الكبير (ص) كاختيار الامة نفسها وزوجها بتقدير عتقها (ش) التشبيه في بطلان والمعنى أن الامة المنزوجة بعد اذا شهدت على نفسها انها انتم عتقها رهي بحث زوجها الماذ كور فقد اختار فراقه أو اختاره فلا يلزمها أخذ ولا إسقاط ولها اذا عتقت أي تخفها بخلاف ما شهدت به أو لا ان ذلك لم يكن وجب له أو لا بطلاق لاجل مشكوك فيه وخلاف عمل المخاضين (ص) بخلاف ذات الشرط تقول ان ففعل زوجي فقد فارقت (ش) يعني أن الزوجية تختلف الامة في الشرط والمعنى أن الزوجية حرة وأما اذا شرط لها زوجها فله ان تزوج أو يترى عليها مالا فامرها بدها فقالت في مجلس العقد اشهدوا على اني ان فصل زوجي شيئا من ذلك فقد فارقت أو اخترته فانه يلزمها الاخذ أو الاسقاط والفرق أن خيار الامة انما يجب بعتقها فاختارها اسقاط كل شفعة في اسقاطها قبل الشراء والمملكة جعل لها زوجها ما كان له ابقاعه معلقا على امره كذا الزوجية ولما ذكر الاما كن التي لا تنصع فيها الرجعة شرع فمما نصع فيه فقال (ص) وصحت رجعتان قامت بنية على اقرار (ش) موضوع هذه المسئلة أن الدخول قد علم بن الزوج حين فيها ومعناها أن الزوج إذا قام بنية بعد العدة تشهد على اقراره بالوطء في العدة وادعى أنه وطئ بنية الرجعة فانه يصدق أمأ وادبه الرجعة وفي الشارح احتمالا غير هذا فمما نظر (ص) أو تصرفه وبنيته فيها (ش) ضهير فيها العدة وهو رابع المستثنى الاقرار والتصرف والميت والمعنى أن الزوج إذا قام بنية بعد العدة تشهد أنه كان تصرف في مصالحها وان كان بيت عندها في العدة وادعى مع ذلك أنه راجعها في العدة فانه يصدق ولو كذبته المرأة بالنية شهدت على معانيتها التصرف والميت مع المعال على اقراره بها فمما

حق لزوج فله تعليقه وتخصيه ومراهم بقوله لم يبطل إلا أن أن لا تثبت إلا أن لا تنصع فيها إلا أن لا تنصع فليس المراد بالبطلان فرغ الحصول إلا أن (قوله وعلى الأول) وكذا على الثاني لو وطئ قبل غدا وهو يرى أن رجعتها صحيحة (قوله وفي كلام الشارح جهرام نظر) وذلك انه صور المصنف بقوله المطلقة الرجعة ان دخلت الدار فقد ارجعتها فان ذلك لا ينفع ويستغنى عن ذلك بقوله وفي بطلان الخ لان التعليق على الفعل المستقبل كالتعليق على الزمن المستقبل ولا يعني أن المصنف قال من يغيب أعين بر يد الغيبة ويخاف وقوع الطلاق (قوله لاجل مشكوك فيه) أي وهو زمان غم العتق وفيه ان ذلك موجود في ان دخلت الدار فأنت طالق (قوله فقالت في مجلس العقد) لا يفهم من ذلك اذا لفرق بين أن يكون ذلك في العقد أو بعده (قوله وادعيها عنه وطئ بنية الرجعة) هذه مارة ملحقة ولمست في نسخته والذي في نسخته ويصدق الخ بعد قوله في الصلح الخ ونسب أن قامت على اقرارها بالتلذذ فيها كذا وحديثه فادخل على مطلقة وبان عندها ثمان مائة بعد الصدوق يذكر أنه ارجعها فلا تثبت ذلك الرجعة ولا تزوجه ولا عدو فله (قوله احتمالا الخ) أولهما وصحت رجعتها ان قامت بنية على اقراره

بوطنه قبل الطلاق فانه قال لكذا كر أن الرجعة لا تكون الا مع الدخول وأنه اذا لم يعلم دخول لا تنصع ولو صادقا والمراد على الوطء قبل الطلاق بنية على أن هذه المسئلة بخلاف ذلك وان الزوج اذا قام بنية على اقراره بالوطء قبل الطلاق أن له الرجعة هكذا قال أشهب الثاني أقام بنية بعد العدة راجعها قبل انقضاء العدة والحكم في الأولى لا شهر والنسابة نسبها بعضهم بالدونة وليس كذلك بل الغنى فيها ماصور به الشارح (قوله فالبينة شهدت على معانيتها الخ) وأما الشهود على الاقرار بذلك من غير معانيتها فلا يعمل به

(قوله فالوا على حالها) لا يثبت أنه على هذه النسخة تنفخى عدم الاكتفاء بالثبوت وحده لأن يقال هو تفصيل في مفهوم الوصف على نسخة الراو وتبين نسخة أو أحسن لأنه لا تكلف فيها (قوله ٨٥) فأقام بينة الرجال فجاء بظهور النساء لأن الشهادة

والمراذلة تصرف التصرف في حوائجها ومصلحتها لا دخول عليها لأنه لا لازم البيت وعلى هذا فالوا وعلى حالها وهو الموافق لما في المدونة وعلى ما لا ينحاز الجاني وإن بشر من عطف البيت على التصرف بل يحصل التصرف على تصرف لا يحصل إلا من الزوج عتقى العادة كدخوله عليها وغلق الباب عليها ما روى ذلك (ص) وأوقات حضت ثالثة فأقام بينة على قولها تسليما يكذبها (ش) هذا معطوف على ما نص في الرحمة والمعنى أن الرجل إذا راجع زوجته فقالت دخلت في الحضة الثالثة وذلك انقضت عتقى فلا يرجع إلّا على فأقام بينة تشهد على قولها أنها قالت قبل ذلك لم أحض أو قد حضت حيضة ولم يحضر زمن من حين قولها بحمل أن تنقض فيه بقية السلات حضت فان الرجعة صحيحة ولا يعتبر قولها بقوله بما يكذبها متعلق بقولها وأقام قوله فأقام بينة العلوم بقوله بالصدق ولا تصهر رجعة (ص) أو أشهد برجعته انقضت ثم قالت كانت انقضت (ش) يعني أن الزوج إذا طلق زوجته طلاقا رجعيًا ثم راجعها فصحت عند ذلك طلاقها انتهى زمن المراجعة قالت بعد يوم أو أقل عتقى كانت انقضت قبل المراجعة فان ذلك لا يقبل نهيا بعد دنوا وصحت رجعتها لان سكوتها مع الاشهاد ليس على صحة الرجعة ومفهوم صحت انما أو انكرت لا تصهر رجعتها بشرط أن غضى مدة يمكن فيها الانتفاء (ص) أو ولدت دون سنة أشهر وردت برجعته ولم يحرم على الثاني (ش) يعني أن الزوج إذا ادعى بعد انقضاء العدة أنه كان قد راجع زوجته في العدة كذبه وعلم بينهما دخول وطء فله لا يصدق في ذلك وقد بادت منه فكتبت من التزويج فتزوجت بغيره ووضعته عنده ولما كملتا لدون سنة أشهر من يوم وطئه الثاني فإن الولد يلحق بالاول وبفسخ نكاح الثاني وترد الاول برجعته التي ادعاها لأنه تبين انهما كانا طلاقا كانت حاملا وقد علمت ان عدة الحامل وضع حملها كله فإذا مات عنها هذه الاول وولدتها وانقضت عدتها منه فأنه يجوز لهذا الثاني أن يتزوج بها ولا يحرم عليه لأنه تبين أنه تزوج ذات زوج لا معسنة وفي هذا التعليل نظره أنه يوهم أن تزويج المعسنة من طلاق رجعي يؤيد وليس كذلك كما هو وبعبارة وأحل المؤلف بأمرين أحدهما تقيده قوله أو ولدت لدون سنة أشهر بأن يكون الولد على طور لا يكون إلا بعد هذه المدة فإن كان على طور يكون في هذه المدة عليه فان رجعة الاول لا تصح فانها متعقبة قوله وردت إلى ما إذا كان الولد يلحق بالاول فإن كان بين طلاق الاول ولادتها الولد أكثر من أقصى أمداً للجل فلا ترد برجعته (ص) وإن لم تعلم بها حتى انقضت وتزوجت أو وطئ الامة سيدها فالكولين (ش) الضمير في الرجعة وفي تعلم الزوجية أي وإن لم تعلم الزوجية برجعة الزوج لها حتى انقضت عدتها وتزوجت أو وطئها سيدها إن كانت أمه فتفوت على المراجع لها وطئه أو نفلد الزوج الثاني بها والسيد غير العالمين كفوات ذات الولين على الزوج الاول بتلذذ الثاني (ص) والرجعة كالزوجة الا في تحريم الاستمتاع بها والدخول عليها والكل معها (ش) الكلام الا في أحكام المراجعة والمعنى أن الرجعة حكمها حكم الزوجة في وجوب النفقة والكسوة والمواثمة بينهما وغير ذلك الا في تحريم الاستمتاع بها قبل المراجعة سطرة أو غيرهما من رؤيته يشعر واختلافها لان الطلاق مضاد للنكاح الذي هو سبب الإباحة ولا بقاء للصدق وجوده ولا يكملها ولا يدخل عليها ولو كان معهما من يحفظه ولا يأكل معها ولو كانت تقيم رجعتها حتى يرجعها وهذا قيد عليه الثلاثا كراما كان فلا يراد أن الاجنبي

على إقرارها بعدم الحليص لاعتلى رؤية أثر الحليص فان لم يقم بهام تصهر رجعة ولو رجعت لتصدق به قاله أشهد (قوله ولو لم يقم بها) صادق بصورتين وجود بينة أو بقمها وبعدم بينة أصلا وهو غير مراد بل المراد الثانية (قوله ثم قالت الخ) اتبناه بنم يشعر بأنها تراخت بعد صحتها كما يقيد قول الشارح فلما انتهى من المراجعة قالت بعد يوم الخ استعز ذلك عمالوقالت ذلك نسفا فأنها تصدق من غير شبهة (قوله أو ولدت الخ) المعطوف على صحت تمحذوف أي أو قالت انقضت ثم تزوجت وولدت وحده حذف للمعطوف لقرينة جائز والتقدير أو أشهد برجعته انقضت ثم تزوجت وولدت الخ (قوله ووضع عند ولها كملتا) أي وتبين انهما حاضرت مع الحمل لأن الحامل تحيض أو كانت فعلت الكذب في قولها انقضت عتقى بالحليص (قوله لدون سنة أشهر) أي بيان كانت سنة أشهر الاسنة أيام وأما الخمسة والاربعة فكالسنة (قوله وطئه أو نفلد الزوج الثاني بها أو السيد الخ) فان لم يحصل الاعتد الثاني لم تفت على الاول إلا أن يكون الاول علما بتزوج الثاني فأنه تفوت بتزوج الثاني ولو كان علما وإن لم يدخل (قوله الا في تحريم الاستمتاع الاول أي يقبل الا في الاستمتاع لأنه المناس لا استئنه (فسوره سطره الخ) أي ولو لوجه والكفين بلغة (قوله واختلاصها) بغير

للدخول أي فالمراد بالدخول الخلوة لكن سقوط ولا يدخل عليها ولو كان معصية يحفظها (قوله ولا يأكل معها) ولو كان معصية يحفظها

(قوله والوضع) سواء كان الوضع سقطاً ولا (قوله ما يمكن) أي مدد دوام إمكان قصدتها أي غالباً أو مساوياً وقوله وسئل النساء وهل يخلفن مع تصديقهن أو لا قولان والراجح الأول كما هو مفاد بعضهم وقوله كالشهر ونحوه) فان قلت كيف يتصور حبسها ثلاثاً في شهر حتى يسئل التسامع ان أقل الطهر نصف شهر قلت بتصور بأن يطلقها أول ليلة من شهر قبل طلوع فجره وهي طاهرة فخصص و ينقطع عنها قبل الفجر أيضاً فتكثرت خمسة عشر ومما طهرها ثم باتت في الليلة السادسة عشر و ينقطع عنها قبل الفجر ويستمر كذلك ثم باتت في الحضي عقب غروب آخر يوم من الشهر لان العبرة في الطهر بالأيام فلا يضر ان كان الحيض أول ليلة من الشهر وانقطع عقبه قبل فجرها وكذلك في سادسة عشر ليلة منه وانقطاعه (٨٦) قبل فجرها هذا في المشهور ان أقل الطهر نصف شهر وأما على

القول الضعيف من ان أقل الطهر عشرة أيام أو ثمانية فتصوره ظاهراً وأجيب أيضاً بأن ما هنا مشهور مبني على ضعف (قوله أو أشكل الامر) بأن لم نقل المدة لكن ان لم نقل المدة كيف تعلم النسوة الطهر ينقضي فالاولى اسقاط ذلك والحاصل ان لنا حالتين حالة إمكان وحالة وقوع فاما حالة الإمكان فهي معلومة ثابتاً باتت في الشهر وأما حالة الوقوع فتعلم من النساء عند سؤالهن فإن الاشكال الذي يرجع عنده لسؤال النساء لتحقيق الامر الواقع (قوله ولا روية النساء الخ) الفرق بين هذه والتي قبلها ان هذه صرحت بتكذيب نفسها ولم تستسلم لتعديده بخلاف التي قبلها ولو ذكر هذه عقب قوله ولا يفيد تكذيبها نفسها بقوله وان رأيتم النساء كأن أحسن لان هذه كانت عليها (قوله والمذهب كله) أي فلهما الثقة والكسوة وكذا الرجعة وقال الشيخ اجلالته في الرجعة ويحمل ابن عرفة على ما عساه (أقول) وهو بعيد من كلام ابن عرفة (قوله بعد كسنة) مخالف للقول والصواب بعد سنة

بإباحة ذلك مع الاجنبية ولا بأس أن يرى وجهها وكفيها الغير لذة اتفاقاً اذا لا جنسي ذلك وله السكنى معها في دار جامعة لها وللناس ولو أعزب وقوله كالزوجة أي التي لا خلل ولا سلم في عصمتها لم يلزم تشبيه الشيء بنفسه ومن أحكام الرجعية أنه يصح منها الإبداء والظهار والعان والطلاق وان عطفها لا يجوز أن لا يجمع بينها وبين من يحرم جمعه معها مادامت في العدة (ص) وصدقت في انقضاء عدة القروا والوضع بلا عين ما يمكن وسئل النساء (ش) يعني ان الزوجة ولو أمّا داراً جامعها زوجها قالت صدقت ذلك عدتي قد انقضت بثلاثة افرأه ووضع الحمل فانها مصدقة في ذلك ولو خالفها الزوج اذا كان هناك زمن يمكن فيه انقضاء العدة بما ادعت ولا يجنب عليها وان خالفت عاداتها لان الاما موات على فروجهن واذا ادعت انقضاء عدتها في مدة تنقضي فيها نادر كالشهر ونحوه أو أشكل الامر فان النساء يستلن عن ذلك فان شهدن لها بذلك أي شهدن ان النساء يحضن لمثل هذا فانها تصدق فليس قوله وسئل النساء من يتطابق قوله ما يمكن لانها اذا ادعت في زمن يمكن فيه الانقضاء صدقت ولا حاجة الى سؤال التسامع هو مقتضى راجع لما اذا ادعت ما لا يمكن فيه الانقضاء نادراً أو أشكل الامر وفهم منه ان ادعاءها في مدة لا تنقضي فيها لعل لا تصدق فالامام ثلاثة (ص) ولا يفيد تكذيبها نفسها ولا انها رأت أول الدم وانقطع ولا روية النساءها (ش) يعني ان المرأة اذا قالت أو لا قد انقضت عدتي فيما يمكن من افرأه ووضع حمل وقلتم هي مصدقة في ذلك وقد بانث منه فقوله بعد ذلك كنت كاذبة وان عدتي لم تنقض فانه بعد ذلك منها نكاحاً ولا يحمل لطلقها رجعتا إلا بعد جديد لانها اذا ادعت لنكاح بلا وى وصدقت وشهدت كذلك لا يفيد ما بعد قولها دخلت في الحصة الثالثة اني رأيت أول الدم وانقطع وكنت أظن ذوامه الدوام المتعبر في العدة وهو يوم أو بعضه وقد بانث بقولها الاول وتبع المؤلف في هذا ابن الحالج وقال ابن عرفة والمذهب كله على قبول قولها انها رأت أول الدم وانقطع وكذلك لا يفيد ما بعد قولها حضت ثالثة روية النساءها ان صدقتها وقلن ليس بها أو حرض ولا يلتفت الى قولهن وبانت حين قالت ذلك ان كان في مقدار تخصصه النساء ونظما هو كان المحالج عرو ذلك في الفرة والوضع بان تقول وضعت ثم تقول كذبت ورايها في جسدك أثر وضع وقال في موضعه الظاهر لا فرق بينهما اه (ص) ولو مات زوجها بعد كسنة فقالت لم احض الا واحد فان كانت غير مرضع ولا مرضع لم تصدق الا ان كانت تظهره وحلفت في كاسنة في الارابعة عشر ونشر (ش) يعني انه اذا اطلقها طلاقاً رجعياً ثم مات بعد سنة ونحوها من يوم الطلاق فقالت زوجته

(قوله فان كانت غير مرضع ولا مرضعة) وأما المرضع والمرضة فيصددان بلاعين مدة المرضع والمرض وتصدق لم المرضع والمرضة مرضاً شامها مع الحيض في عدم انقضائها بعد القطام بالفعل ولو أخرج مدة الشرعية وبعد المرض بين أي قبل العام ولا تصدق بعد عام ولو حلفت حث لم تظهر عدم الانقضاء ولا صدقاً بين (قوله الا ان كانت تظهره) فتصدق بين ولو في أكثر من عامين (قوله وحلفت في كاسنة) أي الى تمام العام (قوله وعشر) أي لئال عشر الاولى حذفت لانه محاذل تحت السكاف ولا فرق في ذلك كله بين ان تخالف عاتك أم لا وقال بعض الشيوخ يحمل عدم تصديقها بعد السنة عند عدم الظاهر ما لم توافق طاهرها ومقول المعنى

(قوله ولا تكون بذلك عاصية) أي ولا تسقط نفقتا (قوله ويؤخذ كراهة الخ) (٨٧) وجهه ان خلاف الاول من قبيل الجائز

فكثروا ما يبررون بالحوار اذ اياه
خلاف الاول فان قيل هذا صواب
بكون المتي أن عدمه خلاف
الصواب ولا يقال في خلاف الاول
انه خلاف الصواب لما تقدم انه
من قبيل الجائز بل يقال في المكروه
ذلك فتدبر (قوله أي وشهدا لولي)
أي فلا مفهوم للسيد ولا فرق في
الولي من أن يكون عيورا أم لا (قوله)
فلا يكون لنا بالسبب أي
ولا تصح الرجعة كما صودر أو لا
فخلاصته ان قول المصنف وشهادة
السيد كالعهد في جميع مسائل
الباب (قوله على قدر حاله) لو قال
وعلى قدر حاله لكان أحسن
لإدخاله مندوب آخر ولا فرق في
الزوجين أن يكون مريضاً مريضاً
مخفوا أم لا لأنه لما أمره في مقابلة
كسر المطلقة لم يكن تبرأه وإلزاماً
القول بوجوبها (قوله وأما روي
قدر حاله فقط) فلو كان غيباً تزوجا
بفقره فلوروي حالها تناسبها
عشرة انصاف وإن روي حاله
عشرون ديناراً وإن روي حالهما
معاشرة مثلاً فرأي حاله فقط
عشرين (قوله والأصل في الأمر
الوجوب) أي المأخوذ من حقاو على
ويدل عليه العبارة الثانية وعدم
ذكره وقوله ومتعوهن والا كان
المتاسد كره في الاستدلال (قوله)
لان الواجبات لا تنقيد بها
وبدأ بضمائنا للاحسان والتقوى
من باب التيسير لامن باب تقييد
الحكم بالوصف أي لا يابى أن يكون
من المحسنين والمتقين الأرجل
سواء يقال والندوب لا لا تنقيد

لم أحض من يوم طلقني الى الآن أصلاً ولم أحض الا واحدة أو اثنتين ولم أدخل في الثالثة فلا
يخساروا لها من أمرين تارة تظهر احتباس مهاتو كرك ذلك حق نظير من قولها في حصة
مطلقها فانه يسبق قولها في ذلك وترثه نصف التهمة حينئذ ولو لم يكن العام والعامين تارة
لم تكن تظهر في حصة مطلقها فانها لا تصدق في ذلك ولا ترث منه شيئاً أعواها أمر نادراً
فالتهمة حينئذ قوية وهذا كله اذا كانت غير مرضعة ولا مريضه فان كانت مريضه أو
مرضعة قلنا تصدق في ذلك وترثه لان المرض والرضع عنان الحض غالباً فلا تهمه حينئذ
وان مات بعد ستة أشهر من يوم الطلاق وقالت لم أحض أصلاً ولم أحض الا واحدة أو اثنتين ولم
أدخل في الثالثة فانها تصدق في ذلك يمين وترثه وان مات بعد أربعة أشهر من يوم الطلاق
صدقت من غير يمين ومفهوم مات انها لو ادعت طول عدتها وهو لا يكون الحكم كذلك وهو
كذلك والحكم ان مات كانت انا تصدقت لانها مترتبة على نفسها وان كانت رجعية لم يكن من
رجعتها مطلقاً لكن ان صدقها قلنا عليه النفقة وغيرهما على الرجعة وان كنتم فلا تليها
(ص) ونوب الانشاء (ش) المشهور ان الانشاء على الرجعة مستحب لا واجب كما قيل (ص)
وأصاب من منعته (ش) يعني ان من طلق زوجته طلاقاً رجعيّاً ثم راجعها أو أراحها
يجامعها فنفقت من ذلك الابهـ ما الانشاء فان ذلك من حقه وهو دليل على رشداه ولا تكون
بذلك عاصية لزوجها بل تؤجر على المنع كما يندب للطلق الانشاء على الرجعة كذلك يندب
أعلامها أيضاً ويؤخذ كراهة عدم الانشاء من قوله وأصاب (ص) وشهادة السيد كالعهد
(ش) يعني انه اذا طلق زوجته الامة طلاقاً رجعيّاً ثم راجعها بعد انقضاء العدة كان راجعاً
في العدة فانه لا يصدق في ذلك ولا تصح رجعة ولو صدقته الزوجة على ذلك فلو شهد بسببها
ان زوجها كان راجعاً في العدة فان شهادته كالعهد لانه يهيم على ذلك والزوج جبرها على
تعدد عقد يدريد نازان أن يسد لها أن يسد لها فان السلطان يعقده عليها لان السيد
معتوف بأنها باقية في عصمة زوجها وقوله السيد وشهادة لولي مع غيره كالعهد فلا يكون
آتي بالسبب الا اذا شهد رجلين غيره (ص) والمتعة على قدر حاله (ش) المشهور من المذهب
ان المتعة وهي ما يعطيه الزوج لمطلقة لغير ذلك الالم الذي حصل لها بسبب الفراق مستحبة
وتكون على قدر حال الزوج فقط ولو كان عبداً لان الاذن في النكاح اذن في نواصيه لقوله
تعالى على الموسر قدره وعلى المقتر قدره وأما روي قدر حاله فقط لان كسر هاجاه من قبله فقط
فراى خبره لانه وبه يظهر الفرق بينها وبين النفقة الراى فيها ونسعه وحالها فقوله والمتعة
عطف على الانشاء من قوله ونوب الانشاء هو ذاهو المشهور وقيل بالوجوب لقوله تعالى على
الموسر قدره وعلى المقتر قدره منها ما بالمعروف حقاً على المحسنين وقال أيضاً على المتقين
والأصل في الأمر الوجوب قلنا صرحه هنا قوله على المحسنين والمتقين لان الواجبات
لا تنقيد بها وبعبارة ما قيل ان حقاً على من افاد الوجوب اجيب عن الاول بان المراد
بالحق الثابت المقابل للباطل والمنسوب ثابت وعن الثاني بان الأمر هنا قلنا بسبب تقييده
بالمحسنين والمتقين لكن المتعة تكون المطلقة طلاقاً بائناً شرط لاقباله للحصول والاحتساب
أفراق والمطلقة طلاقاً رجعيّاً بعد العدة لها ما دامت في العدة ترجو الرجعة فلا كسر عندها
ولا يودفعها لغير الرجعة ثم انجهمها لم يرجعها لانها كهيته مقبوضة فان ماتت قبل ان تقع
فان المتعة تدفع للزوج ثباتاً أو رجعية والى ذلك أشار بقوله (بعد العدة رجعية أو ورنها)

بهما واعلم انك من قوله ومتعوهن مع انه أمر صريحاً (قوله بعد العدة رجعية الخ) محل
مات بعد انقضاء العدة من الطلاق الرجعي وأما اذا مات قبل انقضاء عدة الرجعي فلا متعة لورثتها

(قوله ككل مطلقة) أي حر أو أمة مسلمة أو كاسية طلقها عن مشاوره أم لا أي بائن لان ما قبله مفروض في الرجعية أي طلقها زوجها خرجت من ائدت فلا تمتعه لها أو انظر لورادته ولو اريد من حكم الشرع بطلاقها فاستثنى المرتبة (قوله بمن فسخ نكاحها) أي الا لصناع فندب فيه المتعة كان لها نصف الصداق كالذات العاقا فكسرت أولا (قوله فلها ان تزعم ما في يده) وأيضا حصل لها الخبر عليك على انها قد عرضت عنقه فقتل زوجها (قوله ٨٨ استثناء متصل) أي في الغالب لان المختارة لا يجب لاطلاق معها (قوله كان الطلاق

منه) أي في المختلعة والتي فرض لها وقوله أو منها أي كلفوضة والملكية وقوله أو من سببه كخفزة والملكية وقوله أو من سببها كذات العيب والمختلعة (قوله رضاهما) تفيد في النحر وأما من غيرها فغير رضاها فتتبع كإطلاقها بلفظ الخلع وأذا المصنف ذلك بقوله اختلف دون فلوعت مبنيا للمجهول (قوله لمن زوجت تفريضا) فاصبر كلام المصنف شامل لمن فرض لها ابتداء أو بعد العقد (قوله كن تكسبت الخ) أي والفرض انه بعد البناء وان كان شوهم انه قبل البناء ويثبت في طلقت قبل البناء في نكاح التسمية لامتعة لها (قوله لا جيل عيبه) وأما اذا كان العيب سببا فكذلك اذا اختلفت هي الفراق وأما ما اختاره والفراق فمتعها وأولى في عدم التمتع لو طارفا لها لأجل عيبها فالصواب أربع (قوله اللعني وهو العصبي) والمصنف لم يعتمد فلا يبول الأعصبي كلام المصنف

باب الإيلاء

(قوله أم لا) الظاهر لم يكن طلاقا أصلا لا بائنا ولا رجعا (قوله فلها به عيبا) المؤقت أي لأجل الخلاف في كونها طلاقا به عيبا للمؤقت أي التي بها عيب الطلاق الشامل للبائن وغيره فيثبت لم يكن ذلك

مقبداً لتوجيه ما ذكره المصنف من جعل الإيلاء عيباً ما تقدم انما قلناه انما جاع الامرين والائتبا بهما عيب الزوجية الطلاق وقد يقال بحط الفائدة على قوله ومن المعلوم أن الرجعة الخ (قوله ومن المعلوم أن الرجعة) جواب عما يقال ولا شيء قد قدم الرجعة ما قبل بقوله لانها من نوايع الطلاق قد يقال ففسده ذلك ان تزعم عن الايلاء والظهار إلا ان يقال ان المعنى من نوايع الطلاق المتعلق على انه طلاق (قوله ثم استعمل) الظاهر انه استعمل في عرف القصة وعبارة الخطاب واختلف في ملو الإيلاء لثقة فقال

باب الإيلاء

كذا قيل وفيه عيب اذ نسب الطلاق الرجعي عنه يقتضي تقديمه على الرجعة وقد يقال في توجيه ما ذكره المؤلف ان كلام الإيلاء والظهار في الجاهلية كان طلاقاً بائناً واختلف هل كان كذلك أول الإسلام أم لا وهو الصحيح فلذا جعدهما معا وإن بهما عيب الطلاق ومن المعلوم ان الرجعة من نوايع الطلاق والإيلاء لثقة الامتناع قال الله تعالى ولا يأتى أولوا الفضل منكم ثم استعمل فيما كان الامتناع منه بين وشرط اعرفه ابرع عرفه بقوله حلف زوج على ترك وطء

(قوله الا انه عن من الضمر الخ) مفاد ان أم الولد والسريرة اذا حصل لهما الضمر من ترك الوطء اوجب عليه الوطء وعبارته بمرام قالوا
 الا انه عن من ذلك الضمر راجع إلى أم الولد وقوله وحلفه بضرها اذ بهرام فيمنع لقوله عليه الصلاة والسلام لا ضرر ولا ضرار وبعد هذا
 ضعيف والمعتمد لا يجب عليه الوطء كما يعلل بما تقدم من قوله وسبحر المالك الخ (قوله قد علمت ان التعاليق) أي في حل قول المصنف
 بين مسلم مكلف (قوله لأن باب الالتزام) التي لا يلزمها بلاء كاذال التزمتم عدم وطئك ولكن في بعض الشروح وصراحتها العيين
 ما يشمل الالتزام والنسب والاشراج أكثر مسائل الباب كان وطئها فبعض سر أو على نذرا لا طؤك ٨١ ولا تنافي لان الالتزامات
 الداخلة التزامات مخصوصة لا مطلقا (قوله أو معلقا الخ) فيه نظر بل العيين معتبر أيضا (قوله كونه لا طؤك الخ)

لا يخفى أن المارد يكون العيين معلقة
 ان لا زومها لا يكون الا عند دخول
 الدار (قوله كونه لا طؤك حتى
 تسألني) لا يخفى ان عدم الوطء
 ليس معلقا بل المعلق على السؤال
 الوطء (قوله أو وان كانت الزوجة
 قلعيا الخ) فيه شبهة لان الزوجة
 ليست معلقة بل معلقا عليها (قوله
 لا طؤها حتى تقطم ولها) أي أو
 مادامت ترضعها أو معة الرضاع أو
 حولين (قوله ان كانت ينسبه
 استصلاح الولد) أي ولم يولد حولين
 فيعدها الأخيرة من الصور وقوله
 وان قوى يبيته الخ يقال ما قدرناه
 أي وان قوى يبيته الحولين أي غيا
 عدا الأخيرة أي أو قبله بالحولين
 وهي الأخيرة وهو قوله ان يتي الخ
 ومثل فصله استصلاح الولد اذا لم
 يقصد شيا وأما اذا قصد بالاستناع
 مسن وطئها المضارة فانه يكون
 مولى بمجرد الحلف في الصور كلها
 واعا انه اذا رضع الولد على غيرها
 أثناء المدّة فانه يجري فيه التفصيل
 الذي جرى في موته أثناء المدّة (قوله
 لاحتمال أن يكون ارجح وكنتم)

تعليل اقوله فانه يكون مولى في الرجعية وهو جواب عما يقال لارجعية لاحق لها في الوطء موافق
 بما سبق من ليل لها حتى قبله ولا خلاف ان الرجعة حتى لا عليه فكيف يصح عليه المصحب أو تطلق عليه طلاقه أخرى وقوف هذا
 الجواب بأنه كان يلزمه قبل ترك زواجه بعد انقضاء العدة ان يحلف أنه لم يزوجها ولو لم يزوجها فليس عليه المأثم وهو باطل وأوجب أيضا
 بأن هذا مبني على ان الرجعية لا يحرم الاستمتاع بها فانما يدل عليه بعض الشراح وبعض أن يكون تعليلها لقوله أو تطلق عليه أخرى جوابا
 لما يقال لا يحتاج لطلاقه أخرى وقوله وهذا ان تنقض العدة أي محل كون الرجعية فيها الا اذا لم تنقض العدة (قوله نظروا للنع أو
 العيين) المتعين هو الأول وأما قوله ولان فلا يظهر (قوله بزيادة تموتة) أي معتبرة لم بين قدرها والظاهر موافق العشرة كلام عبد
 الوهاب ضعيف (قوله أو بالاربعة) بعين ما قبله فهو اختلاف عبارة

بعض

موافق

(قوله فعل المشهور الخ) المناسب للمشهور ومعنى على ان القسمة بعد الاربعة أشهر ولا يطلب بها الا بعد الاربعة والحاصل ان من شول لاطالب بالقسمة الا بعد الاربعة يقول لا يكون مولدا الا اذا حلف أو ضمن أربعة ومن يقول بطالب بالقسمة في الاربعة يقول يكون مولدا بحلفه على أن لا يطأها أربعة أشهر (قوله على ما كان عليه بعد دخولها) كذا في نصه والناسب قبل دخولها (قوله بل الغالب عليه المقارنة) بخرقة الاصبع فلم يسبب في حركة الخاتم مع المقارنة (قوله وراى أيضا المحقق كاد الخ) أى الدلالة على تحقق المضي (قوله كأنه قول مثله) مراده لم يقتصر على قلته في حق قوله تعالى ان كنت قلته لم يزد كنت للدلالة على تحقق القول وليس المراد انه قد شئ في الآية بعضهم فهم أن التقدير في قوله فقد علمته أى فقد كنت علمته (٩١) (أقول) لاجابة عليه لنقد ركان وذلك لانه لا يؤتى بكان الدلالة على معنى

المضي ومعنى المضي متحقق من ترجمه على كنت قلته فتقدر (قوله والقرينة المعينة لذلك) أى لحذف كان (قوله فالتقصير اذن الخ) وجهه الحلافة ان التريص اذا كان اربعة أشهر فيكون الحلف عليها لا يزيد والحواب ان مدة التريص غير مدد الحلف وهو لما جعل مدة التريص اربعة فلا تكون القسمة في الاربعة بل خارج الاربعة فاذن الحلف لا يكون الا على أكثر من اربعة وبعده هذا كله يقال المستفاد من الآية ان تريص الاربعة مقصور على الذين زان (قوله التريص مقصور على الاربعة) (قوله فهو مولد انقضت الخ) لم يقل ان بقى أكثر من اربعة أشهر لان ذلك لا يعلم (قوله حتى تسألني الخ) منصوبان بأن مضمره ونسبهما بحذف فون الزن لانهما من الافعال الخمسة والنون الموجودة فون الواقعة وأخطأ من نسبهما بفتح الياء لان ما قبله انما فيه في الثانية فهو لا أطوها حتى تأتيني والقائمة ليست من الافعال الخمسة التي تنصب بحذف النون ثم قوله لا يكون مولدا

بعض الاربعة أشهر أم لا فعل المشهور لا يطلب بالقسمة الا بعد الاربعة الأشهر ولا يقع عليه الطلاق بمجرد ردها وروى أشهب عن مالك وقوع الطلاق بمجرد ردها وتساك من حال المشهور بما عليه القاسم قوله فان قالوا فلم تستأمن تأخروا بعدها عما قبلها فتكون القسمة مطلوبة بعد الاربعة ولان إن الشرطه تصير الماضي بعد ما يستقبلانها كانت مطلوبة في الاربعة ليعنى الماضي بعدها على ما كان عليه بعد دخولها وهو باطل ورأى في القول الآخر ان الفاء ليست الا للجر والسبب لا يلزم تأخير المسبب عن سببه في الزمان بل الغالب عليه المقارنة ورأى أيضا انه حذف كان بعوضه الشرط والتقدير فان كلوا طأوا كما تؤلف مثله في قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته والقرينة المعينة لذلك ما دلت عليه الامم من قوله الذين يؤلون من نسائهم تريص أربعة أشهر فالتريص انقص مقصور على الاغتراب انتهى (ص) ولا ينتقل بعقده بعده (ش) أعني اذا حلف العبد على أكثر من شهرين عتق بعد تقرير أحل الا بلام هو في الصريح تقرير الحلف وفي غيره بالحكم فانه لا ينتقل لاجل الحسرو هو أكثر من أربعة أشهر وأما الوقت بعد الايلاء وقبل الحكم في المحتمل فانه ينتقل لاجل الحسرة فقوله بعده أى بعد الايلاء أى بعد تقرير رجل الايلاء (ص) كواقه لا أراجحك أولا أطولك حتى تسألني أو تأتيني (ش) هذا شروع منه في بيان المثل التي لا يلزم فيها الايلاء والتي يلزم فيها بدأها بغيره فلهذا هو ما اذا طلق زوجته طلاقا رجعا حلف له لا راجعها فهو مولد انقضت أربعة أشهر من يوم حلفه وهو في الصدقة فان لم يرجع طلق عليه أخرى وثبتت على عدتها وحلت بغيرها ولو لم يأت بها منها كساعة وكذلك يكون مولدا اذا طلقه لا أطولك حتى تسألني الوطء أو حتى تأتيني اذا دعوتك لشقة ذلك على التسامح لغيره تأتيناها اليه عنده من معرة عظيمة ولا يكون رفقه بالسلطان سؤالا يبره وليس عليها أن تأنسه وعليه أن يأتيها لانه عليه الصلاة والسلام كان يدور على نسائه (ص) أولا التي معها أولا اغتسل من جنبه (ش) يعنى أنه اذا حلف على ما يلزمه نفي الوطء عقلا أو شرعا فانه يكون مولدا لأول كواقه لا التي معها سواء طلق في عينه أو قيد ما جعل زائد على أربعة أشهر والثاني كواقه لا أغتسل منها من جنبه لانه لا يقصد على الجماع الا بالكفارة (ص) أولا أطولك حتى أخرج من البلد اذا تكلفه (ش) يعنى أنه اذا حلف بأنه لا يطؤها حتى يخرج من البلد وكان عليه في خروجه منها شقة بالنسبة لحاله وكثر ما لانه يكون مولدا وانك يضرب له الاجل من يوم الحلف لان عينه صريحة في ترك الوطء والضمير في تكلفه عائد على الخروج فان

على حال سواء سأله أو أنه في الاجل ولم يقضى أو بعد الاجل أو لم تسأله أصلا وهو كذلك (قوله أو حتى تأتيني اذا دعوتك) يجعل ذلك على دعائه محض من يسخر منه والا فلا يراه (قوله لاشقة ذلك على التسامح) أى الشان ذلك ولو فرض ان السؤال أولا لا تيان لازر زيه ولا تشكك ذلك (قوله أولا التي الخ) ان قصد بالالتقاء الوطء أو قصد الالتقاء المطلق أو بعدا فلا شك انه ممول اذا لا يقدر على الوطء حينئذ الا أن قول الشارح يعنى اذا حلف على ما يلزمه الخ يقتضى ايقاع عاذر على معناه الحقيقي (قوله سواء طلق في عينه أو قيد ما) أى ولم يفد نفسه بمكان معين والافئس مولد ودين في القنبا لا في الفضله (قوله أولا أغتسل منها من جنبه) ظاهره ولو كان فاسقا فترك السلا وبحت فيه ابن عمر بما به حيث لم يكن فاسقا تركها والا فلا يبره الا بلام هو حلفه المذكور كناية عن ترك الجماع فيضت

بالوطء واحله يوم الجعن أو على ظهره ويكون مراده في الفسل الآلهة استلزم مخرجاني الجامع لزمه الإلا مفضت الفسل وأجله من الرف وهو ظاهر شارحنا ويحل ذلك إذا لم ينشأ بعينه فان قوى به لا أطأ واستعمله في مدلوله على ذلك (قوله يقال هل طان كنت صادقا) أي كفرا وأخرج طان كنت صادقا قوة أن كنت صادقا أي طأ بعد خروجه ان كنت صادقا في أنك كنت ببول أي لم تكن قاصدا الامتناع من وطئها كاهوشان المولى فان لم يتصل ذلك فهل يضرب له أجل الإلا وهو الظاهر (قوله ولو حصل رضاه بتكلف ذلك) أي انه مولد ولو خرج بالفعل وتكلف (٩٣) الخروج كافي مبرح شب وظاهر ما ذكرنا تضاه هذا الظاهر (قوله إذا لم يحسن

خروجها) أي الخرج ومنه وقوله له لتجلبل أي لاجله (قوله بالنسبة لحاله وحالها) الواو بمعنى أو يتكفي أحدهما أو كليهما (قوله وظاهره) أي ولو خرج بالفعل وظاهره ولو امتنع الخروج المناسب لما تقدم أن يقول الآله لا يتركه ويقال له طأ بعد خروجه ان كنت صادقا انك لست بمول وعبارته وبش مثل شارحنا فتداهم واحد (قوله أو أن لم طأ الخ) وانظر إذا انقضى الاجل ما الذي يفعل إذا مضى الاجل فان مطالع بالفتنة وهو لم يحلف على ترك الوطء لا تأنى ثم تطلق عليه منعز منه على الضد أو بين الضرر (قوله أو أن وطأنا فأن طالق) ولا نلهم أنه أراد بالوطء مقبب كل الحشفة وحينئذ فهو مبنى على أن الحشفة لا يحصل انغصبا الحشفة بتمامها فهو مشهور مبنى على ضعفها زاد على مقببا الحشفة بنوى به الرجعة ولا يخص ذلك بالزرع فقط فقوله فالزعر حرام أي وكننا الاستمرار لا يغيب الحشفة يصير مظهرا وما زاد عليها وطء في مظهرها من قبل الكفارة وهو حرام (قوله أن بنوى ببقية وطئه الرجعة) أي أو الزرع (قوله فان

امتنع الخ) صادق بصورتين أن لا يطأ أصلا أو يطالكن لا بنوى ببقية وطئه الرجعة (قوله بأول الملاحقة) أي مقبب قوله الحشفة كلها (قوله والأفلا يمكن من الوطء) لأنه لا فائدة فيه حينئذ (قوله فيها) أي بعد فعلها بتوهمه أنه لا يقع فيها قولان مختلفان في مسئلة واحدة وحينئذ فقرة فيها متعلق بمقابله وهو المتبادر من كلامه (قوله يجعل عليه الحشفة) أي الثلاثة لطلال الإلا به كالشبع خضر وقوله من يوم حلفه فيه تقرر أن القول بالامتناع هو التحيل للثلاث لكن بعد الرفع واستشكل هذا القول فانه علقه على شرط ولم يحصل وأجيب بأنه لا يعلق على أمر محتمل غالب لأن وضاه لا يترك الوطء فادر فيض (قوله وهو الزرع) أي أو الاستمرار أو أحدهما والزرع

هناك لأن الرجعة باب منع فلذا جعل بالزعم محتجاً وأما في الصوم فلا لما أدركه القهر صار فلا تنقطع شهوة فبعضها الزعم وطأ
 (قوله فانه لا يبرح حتى يكفر) أي كفاة الظهار وفيه ان كفاة الظهار لا تصح إلا بعد العزم فأولى لا تصح قبل لزوم الظهار والظهار لم
 يأنه والصل في العارية متساو والتقدير فأن يحرز أو يوطئ سقطاً بلا قول ربه الظهار ولم يبرح حتى يكفر (قوله تنبيه في أنه لا يمكن منها
 ويضرب الخ) فأن يحرز أو يوطئ سقطاً بلا قول ربه الظهار ولم يبرح حتى يكفر فأن يوطئ لطلبه بالفتنة وهي من الظاهر الكفاة لأن
 الكفاة إنما يحرز إذا وقعت بعد المود وهو الرمي على الوطأ ومع الأسلاك وأما يكون هنا بعد انقضاء الظهار وهو لم يستقبل الوطأ
 فليس له مطالبة بشئ لا يحرز وإنما الطلب بالطلاق أو يوطئ معه بلا وطأ قال المصنف بعد ما ذكر أنه لا يمكن منها وأما قوله كان له
 عبد حاضر وقال أنا طارئة معن ظهاري إذا أو لعل هل يتفق على نكاحه من الوطأ حيث سد وهو الظاهر أن انتهى (قوله انه
 عطف على مسلم) ومسلم مجرد والظاهر فروع محالة لانه فاعل عين لانه معني حلف أي ان يحلف مسلم ثم مرد أنه لا يبرح من كون عين
 بمعنى حلف أن يعطى حكمه في المصدرة (قوله لما فيه من التفصيل) أي بين الخاص كغيره وفهله أنه لم يترجم إلا مفهوم الشرط فقط
 (قوله هل بينهم) يستلزم منع الوطأ أي أوصرح في منع الوطأ (قوله ولما كانت الزوجة هي المطالبة) الحصر ليس مراداً ولوقال ولما
 كانت الزوجة تطالبه وهو قد حلف عبر بالجمع بناء على أنه ما فوق الواحد (٩٣) (قوله لا يحرزها) هو عدم الكلام (قوله

قوله ولا يمكن منه والمعنى إذا قال الزوجه ان وطئت فأنعت على كظهر أي فانه لا يبرحها
 حتى يكفر وبعبارة تنبيه في أنه لا يمكن منها ودخل عليه بالإيلاء فان قيل ما فائدة ضرب
 الإيجال مع أنه ممنوع منها فالجواب أن فائدته احتمال أن ترضى بالمقام معه بلا وطأ كقيل
 في المسئلة السابقة (ص) لا كافر وإن أسلم الآن أيضاً كوا البنا (ش) لا كافر باقرع والجبر
 انه عطف على مسلم وأما صرح مفهومه لأجل ما فيه من التفصيل والمعنى أن شرط صحة
 الإيلاء أن يصدر من زوج مسلم فلا يصح من زوج كافر ولو أسلم بعد الحلف الآن يترافق والبنا
 فأنما يحكم بينهم بحكم الإسلام فتنتظر هل بينهم تستلزم منع الوطأ فبعبارة الإيلاء ما فلا يبرحه
 ولما كانت الزوجة هي المطالبة عبر المؤلف بصيغة الجمع (ص) ولا لا يحرزها أو أكلتها (ش)
 أي ولا يبرحها إلا في حلفه بما ذكره في المدونة وهو مع ذلك يحبسها التمسى لكنه من الضرر
 الذي لها التمسى به يطلق عليه بلا أجل فبأن يفسد كلام المؤلف بذلك كقوله في التمسى
 وغيره وأما أن توقف عن مسأله فهو ممول (ص) أو لا وطئت السلا أو نهارا (ش) يعني أن
 من حلف أنه لا يوطئ زوجته ليلاً أو حلف أنه لا يوطئها نهاراً فإنه لا يكون سوايلاً بذلك لأنه لم
 يبينه إلا منة (ص) وأجمد وطلق في أعزل أو لا يبين أو ترك الوطأ ضرراً أو غائباً
 أو سرمد العبادة بلا أجل على الأصح (ش) الشهور أنه إذا حلف ليعزل عن زوجته زماناً
 يحصل منه ضرر الزوجة أو حلف لا يبيت عندها أو ترك وطأها ضرراً أو أدام العادة
 أنه يطلق عليه بلا ضرب أجل الإيلاء وسواء كان التارك للوطأ ضرراً حاضراً أو غائباً

أوثابه (قوله أو لا يبين) فيطلق عليه بلا أجل لما عليه من الوحشة ومخالفة العادتين كون غيرها من مواجباتها أو إيبين
 أزواجهم هكذا قالوا فظاهر أنه ليس في هذا الجهاد بل يحرز بهذا الحكم إن شاء المظاهر إمكان الاجتهاد لأن كثيراً من التسوية القوة
 على البياض وحدها فالنظر في السوابل لأيت مجرد عن التوكيد لا جواب قسم متى وجواب القسم إذا كان نفسه لا مضاراً غائفاً
 لا يتركه ويقول التسهيل في باب القسم وقد يؤيد كذا النقي بلا كقوله

تأخذ لا يصح من المرتجبة * فعل الكراهة لوقا الوري سببا . والا كقولنا لا يكتفو لا يبيت القمن عوت أأاده
 محسن ت (قوله المشهور بالخ) هو ما أثار إليه بالأصح فتوجه على الأصح راجع لسائل الأربع كقوله بمرام يقول المصنف بلا أجل المتن
 أجل الإيلاء فقط فلا يتأ في اجتهاد في ضرب قدره أو أقل أو أكثر هذا حق الحاضر وأما الغائب فالسنة والثلاث ليست بطول عند
 القريائي وابن عرفة بل لا يمين زياد أو عند أبي الحسن وهو ظاهر المدونة استنفاً كطول (قوله ضرراً) حل شارحاً فيفسله عاية
 لتلك الوطأ وربه أنه مفعول لأجله لطلق المتقدم أي اجتهاد مطلق على من ترك وطأ زوجته ويطلق عليه لأجل ضررها بذلك الترك لا ترك
 لا تشاؤه أنها لا تطلق عليه إلا إذا كان تركه لأجل ضررها كان تركه كلفه لم تطلق عليه ولو تضررت وليس كذلك بل يجهده
 ويطلق عليه لأجل ضررها كان تركه استنفاً اقتراعت به الموسى حتى قطع تركه كقوله توجيهه وأجيب بأن هذا الإيهام يدفعه قوله

أوسرمد الخ ويدل على أنه ليس الضرر على ترك قضية عمر بن عبد العزيز كذا أفاده عب ورد ما قلناه الثاني فإنه قوله أو ترك الوطء
 ضرراً على البكاعراض ما لم يكن من مبيته كشر بهما يطل شهوته فان لها أن تطلق بذلك وما قاله ابن خلد فإنه قال ما لوتركه غير مضار فلا
 شيء عليه وصدق في ذلك أن ظهر وجهه واللام صدق في أنه بعض شيوخنا انتهى والحق ما أفاده شارحنا وغيره كما يفيد التوضيح وما
 ذكره عب لا يفيد التوضيح (٩٤) كإيمل بالمراجعة والحكم يؤخذ صريحان من قول المصنف لا بأكعراض بقي شيء وهو

فقد كتب عمر بن عبد العزيز لقوم قالوا بعز اسان ما أن يقدموا أو رجلا وإن شاء هم اليهم
 أو يطلقوا أصبح فان لم يطلقوا أطلق عليهم لأن ترشي بذلك قوله واجتهد وطلق مستأنف
 ومعطوف عليه ومعنى الاجتهاد في الطلاق عليه قورا أو بعد التأويل بلا أجل ابلاء فان علم
 لمدة واضراره طلق عليه قورا والأمله باجتهاده فعله ترك ما هو عليه ومن ترك الوطء
 ضررا قطع المذكور ضررا لأنه يستلزم ترك الوطء والمراد سقطه ضررا أن يتعمد قطعه كافي
 ابن عرفة ومن ضرب دوا قطع لثة النساء كان لها الفراق وكذلك ان شره للعلاج عليه
 وهو عالم أنه يذهب ذلك أو شاك (ص) ولأن لم يلزمه بينه حكم ككل محلول أمكسر
 (ش) يعني أنه إذا قال لزوجته ان وطئت فكل محلول أمكس حرافة لا يكون موليا بذلك لأنه
 عم في مبيته فهي عين حرج ومشقة لا يلزمه بها حكم (ص) أو خص بلد قبل ملكه منها
 (ش) يعني أنه إذا قال لزوجته ان وطئت فكل محلول أمكس من البلد القلاية سر أو كل
 مال أمكس منها صدقة فإنه لا يكون بذلك موليا فان ملك من تلك البلد عبدا أو ما لا فإنه
 يكون موليا لأن ان يكون وطئا قبل ذلك فيعتق ولا يستفر ملكه على محلول منها بعد ذلك
 (ص) أو لا وطئت في هذه السنة الأمرين (ش) يعني أنه إذا قال لزوجته واقه لا طوط في
 هذه السنة إلا مرتين فإنه لا يكون موليا بذلك لأنه ترك وطئا أربعة أشهر ثم يطأها ثم يترك
 أربعة ثم يطأ فلا يبقى من السنة إلا أربعة وهي دون أجل ابلاء (ص) أو مرة حتى يبطأ
 وتبقى المدة (ش) يعني أنه إذا حلف لا يطأ في هذه السنة إلا مرة فلشهور أنه لا يكون موليا لأنه
 ليس ممنوعا من الوطء تبين فطالب بالوطء فان وطئ في أثناء السنة المرتين في الأولى أو المرفى
 الثانية نظر فيما بقي من المدة فان كان أكثر من أربعة أشهر الفرو أكثر من شهرين للعبد فهو
 مول وان بقي أقل فلا وان لم يطلق طلق عليه ان كان مضارا (ص) ولأن حلف على أربعة
 أشهر أو ان وطئت فعلى صوم هذه الأربعة (ش) يعني ان الحرا إذا حلف أن لا يطأ زوجته
 أربعة أشهر ومثله العبد إذا حلف أن لا يطأ زوجته شهرين فإنه لا يكون موليا بذلك على
 المشهور حتى يزاد على ذلك وكذلك لا ابلاء على من الصوم صوم زمن معين يمينه وبين منتهاه
 أربعة أشهر فاقبل بخوان وطئت فعلى صوم هذه الأربعة الأشهر أو هذا الشهر أو الشهرين
 أو هذه الثلاثة فان كان يمينه وبين منتهاه أكثر من أربعة أشهر أو حتى شهرين أو بعد الأربعة
 كقوله وهو في رمضان ان وطئت فعلى صوم صفر فإنه يكون موليا وكأله قال لا طوط حتى
 يتسلع صفر فان عين شهر ايمته وبين آخره أربعة فاقبل كقول هذا فعلى صوم الحرم أو ما قبله فلا
 ابلاء عليه وأما ان حلف بصوم ولم يبين زمنه فإنه يكون موليا بذلك ولو كان صوم يوم بخوان
 وطئت فعلى صوم يوم ثم أجاب سا لا سله فهل عليه صوم ما عينه من الشهور الأربعة فاقبل
 المعينة بقوله (نعم ان وطئ) في أثناءها (صام بيمينها) أو قبل مجيئ الشهر العين صامه إذا سله
 وان لم يبطأ حتى مضت الأشهر المعينة أو الشهر المعين فلا شيء عليه ومفهوم التعيين ان لم يبين

أن قوله فقد كتب عراخ لا يقيد
 المصدق من أن المراد ترك الوطء
 ضررا ويمكن الجواب ان غيبتهم
 تلك المدة والأرسال لهم مع عدم
 القدوم والترحيل والطلاق نزلت
 منزلة ترك الوطء ضررا أو تأمل (قوله)
 فقد كتب عراخ طلاق امرأة
 الغائب عليه المعلوم موضعه ليس
 بغير دفعه وها الجواب بل حتى تطول
 غيبته حد أي سنة فأكثر على
 ما لا يبين الحسن أو أكثر من ثلاث
 سنين على ما تقر به ابن عرفة
 فيكتبه ان كانت تبلغه المكاتبه
 ما تقدم أو ترجل امرأة إليه أو
 يطلق عليه ولا يجوز أن يطلق على
 أحديق الكتب إليه فإذا استمع من
 القدوم والطلاق نكح المأكمه
 بحسب اجتهاده ثم ان شاء طلق
 عليه حينئذ اعتدت فان لم تبلغه
 المكاتبه طلق عليه لضررها بترك
 الوطء على مصدقة في هذه في بلوغ
 المكاتبه اليه وفي دعواها التضمر
 بترك الوطء وفي خوف الزنا لأنه امر
 لا يملك إلا بها وهذا كله إذا دامت
 نفقتها والطلاق عليه لعدم النفقة
 وسيد كرم المصنف حكم امرأة
 المفقود (قوله ان يتعمد قطعه أي
 ولو يتعمد ضرر المرأة (قوله فقبل
 ملكه منها) متعلق بعذوق أي
 فلا شيء عليه قبل ملكه منها
 ومفهوم بعلمه فان لم تقدمه

وطء بعد البين قبل الملك ضربة أجل الا لا يلازم تقدمه وطء عتق عليه كل من ملكه أو ما ما كان
 كان
 مال كاله حال الطلق فلا يلزمه شيء (قوله لأنه ترك وطئا وطأها الخ) لاحاجة لاعتبار ذلك حيث يرجعنا حتى يبطأ وتبقى المدة للسلتين
 (قوله وان لم يطلق) كذا في نسخة والناسب وان لم يبطأ (قوله المعينة) صفة للأربعة لا يستغنى عن ذلك بقوله صام ما عينه لا احتفال
 بالتبعض في قوله من الشهور الأربعة

(قوله وان كانت عنه صريحة الخ) الصراحة في المدة لا في ترك الوطء فتعذر المصنف ان كانت صريحة في ترك الوطء المذكورة أي صريحة وقولها كونه لا أطول وأطلق فان هذه ملقطة بالصرح في الدخول بها لمطبعة وأما غير المطبعة فالأجل فيها من يوم الاطاعة قال محشي نت مراد المؤلف ان الاجل من يوم العين بشرط ان تكون بينه على ترك الوطء أما صريحاً والتزاماً وان تكون صريحة في المدة المذكورة وهي أكثر من أربعة أشهر لكن عبارة غير واضحة بهذا الاعتبار (قوله لان ان احتلت مدته قبل) فالصراحة ليست منصبة لترك الوطء كإلتزامها وانما هي منصبة للمدة المذكورة بطلان قوله لان احتلت مدته عنه أقل وان كانت على غير ترك الوطء فقد أشار إليه قوله أو كانت على حث والمراحم الحلف على غير الوطء كما لم أدخل دار فلان قامت طلاق وهذا الذي تقدم في الطلاق وان نفي يوم بل منع من هذا المحرركلامه وهو المطابق (٩٥) لقلود كرهذا علمت ذلك فكلما شارحنا

موافقة فله فله صريح في ترك الوطء المسخة المذكورة الصراحة منصبة على المدة وترك الوطء أما صريحاً والتزاماً وقوله بل احتلت محترزاً الصراحة المدة المذكورة وقوله أو كانت على حث محترز ترك الوطء وبعد هذا كله فالشرط الثاني غير صحيح فالأجل في قوله كونه لا أطول حتى يقدم زيد من يوم العين فقد قال محشي نت بعد كلام قد بان لك أن الحلف متى كان على ترك الوطء فالأجل من حين العين ولو احتلت عنه أقل فالشرط الثاني في كلام المصنف غير صحيح تبع نفسه ابن الحاجب وحاصل ما في المقام ان العين متى كانت على ترك الوطء ولو احتلت مدته عنه أقل من يوم العين وان لم تكن على ترك الوطء فمن يوم الزرع ثم ان تلك العين التي قلنا ان الاجل فيها من يوم العين تارة يظهر بحسب الحال وتارة

كان واثقاً فعلى صوم شهر مثلاً كموليا كافر (ص) والاجل من العين ان كانت عنه صريحة في ترك الوطء لان احتلت مدته عنه أقل أو حلف على حث في الزرع والحكم (ش) أي والاجل الذي لها القيام بعد مدته وهو أربعة أشهر للعر أو شهران للعبد مبدى وللحر والعبد من العين ولو لم يحصل رفع ولا حث ان كانت عنه صريحة في ترك الوطء المدة المذكورة كونه لا أطول خمسة أشهر مثلاً أو لا أطول أو حتى أموت أو تغيب لان عينة تناولت بقية عمرها أو عمرها فكتة قال لا أطول وأطلق وان كانت عنه ليست صريحة في ترك الوطء المدة المذكورة بل احتلت القسلة والكثرة في الحكم كونه لا أطول حتى يقدم زيد أو كانت على حث كما لم أدخل الدار قامت طالت وفائدة كون الاجل في الصريح من العين انها اذا رفعته بعد مضي أربعة أشهر للعر أو شهرين للعبد لا يستأنف الاجل وان رفعته قبل مضي ذلك حسب ما بقي من الاجل ثم طلق عليه ان لم يعد بالوطء والا ختم مرة بعد مرة ففقهه والاجل أي المعترض في الابداء الذي يكون بعده الطلاق فأجل الابداء أي الاجل الذي يكون به موليا غير أجل الضرب أي غير الاجل الذي يضربه فكلما المؤلف هنا في الاجل الذي يضربه وفيما في الاجل الذي يكون نفسه موليا (ص) وهل المتأخر ان قدر على التكفير وامتنع كالاول وعليه اختصرت أو كالتالي وهو الرابع أو من تبين الضرر وعليه تؤول أقوال (ش) يعني ان من قال زوجته أنت على كظهر أي فانه يجرم عليه أن يقرهم اقبل أن يكفر عن ظهوره فإذا كان قادراً على إخراج كفارة الظهار وامتنع عن إخراجها فانه يلزمه الابداء حينئذ وإذا قلتم يلزم الابداء فهل يكون ابتداء الاجل في حقه من يوم الظهار لكن عينة صريحة في ترك الوطء المدة المذكورة وعليه يختصر المدونة البرادي وغيره واحصنه الفهمي أو يكون ابتداءه في حقه من يوم الزرع والحكم كذا إذا كانت عينة محتملة لاجل الابداء لاقول منه وهو لما كان أيضاً والاربع عند ابن يونس لانه لم يصف على ترك الوطء صريحاً أو تخالفاً ولازم شرها أو يكون ابتداءه الاجل من يوم تبين الضرر وهو يوم الاستماع من التكفير وعليه تؤول المدونة أقوال ثلاثة متساوية عند المؤلف ولم يستبرأ من محتملها لاقول الباسي الاول والثالث في المدونة لكن نأخذ كلامهم ترجيح الاول ومفهوم الشرط ان المظاهر اذا كان عاجزاً عن كفارة الظهار اذ لا يدخل عليه أجل الابداء وهو كذلك لقيام عذره وفيه الفهمي بما ذكرنا عليه

بحسب الحال وإذا قال والله لا أطول حتى يدخل زيد الدار أو عوت يوم مضي أكثر من أربعة أشهر وهو تارك الوطء فله نكاح عليه بالابلاء ويعتبر الاجل من يوم الحلف فالأجل من يوم العين لكن بحسب المال (قوله يعني أن من قال زوجته أنت على كظهر أي) أي خجل الأقوال اذا كان الظهار غير مطبق على الوطء كقوله أنت على كظهر أي وأما اذا كان معلقاً عليه كقوله ان وطئت فأتت على كظهر أي لم يطالب بالقبلة لأن وطأ بالهنا مع بل اما ان يطالب بالطلاق أو عتكت من غير وطأ فان ارتكب الحرمة انقضت غنة الابداء وصار مظاهراً أنت أي (قوله لانه لم يصف على ترك الوطء صريحاً) لا ينبغي ان هذا التحليل ناطق لفظ المصنف المتقدم وقد علمت أنه مول (قوله ولم يستبرأ من محتملها) وهو ما أشار به بقوله وهو الاربع وقوله لاقول متصوب معطوف على ما قبله وقوله الاول والثالث مقول قول الباسي كما يعلم من بهرام

(قوله ثم يختلف) أي يقع الاختلاف ظاهره أن هذا مرتب على دخول الأيلا مواتا كان كذلك فلا يظهر قوله هل يطلق عليه الآن (قوله رجا أن يحدث لها رأى في ترك القيام) أي أو يحدث له مال لم يكن في غلة ذلك فهو مرتب بالتكفير (قوله وقرره الشارح) ارتضى
 عجمي تقرير الشارح وورد تقرير ابن غازي أي (٩٦) فهو عزلة المتأخر العابر فثالثا ونحوه لابن الحبيب والموطأ للمرأة القيلم

العسر والمجزع عن الصيام بعد عقد النكاح وأما أن عقده على نفسه مع علمه بالمجزع من حلفه فإنه يدخل عليه لأنه قد قصد الضرر بالظاهر ثم يختلف هل يطلق عليه الآن أو يؤخر إلى انقضاء أجل الأيلا رجا أن يحدث لها رأى في ترك القيام (ص) كالعبد لا يزال يد الفدية أو يقع الصوم بوجه جائز (ش) الفدية الرجوع والمراد بها في باب الأيلا رجوعه ما كان منوطا عنه بسبب العيبين وهو الجهاج والتشبه في حرمان الأقوال الثلاثة في ابتداء الأجل في حق العبد كما في مسئلة الحر المتقدمة وحديثه فهو تشبيه في المنطوق فإذا طأ العبد زوجته أنت على كظهر أبي وهو لا يزال يد الفدية بالكفارة بالصوم مع قدرته فإنه يدخل عليه الأيلا أو أراد الفدية بالتكفير بالصوم فذهب منه سيده وجها لا للضرر بجمعة سيده أو خراج فذهب على الأيلا وهل يكون ابتداء أحله من يوم حلفه أو من يوم رفعه لها كما وحكمه عليه أو من يوم تبين منه الضرر أقوال ثلاثة هكذا قرر ابن غازي لكن يحتاج في جريان الأقوال لتعلل لفصل المؤلف الطبع عليه وقرره الشارح بأنه تشبيه في مفهوم قوله أن قدره على التكفير وتقديره أن لم يقدر على التكفير بل بزمه أيلاء كالعبد الخ وعدم لزوم في وجهه من قول مالك في الموطأ وعليه درج ابن الحبيب ويردح عليه المواق كما هو ظاهر كلامه ووجه من يرى لزوم الأيلا للعبد إذا منع الصوم بوجه جائز أنه مضور باعتبار أنه أدخله على نفسه فهو داخل على ذلك ومفهوم بوجه جائز أنه لم ينه الصوم لا بوجه جائز لا يمكن من ذلك وينبغي الحاكم عنه ولما انتهى الكلام على ما يتقديه الأيلا وما لا يتقديه بشرع في بيان ما ينحل به بعد انعقاده فقال (ص) والنحل الأيلاء زوال ملك من حلف بعقده الآن يعود بغير ارت (ش) يعني أنه إذا طأ زوجته أن وطئت فعبدية هذا فأنه يدخل عليه الأيلا من يوم حلفه فإقامات العبد أو بانه سيده أو أعقته أو خرج عن ملكه بوجه من وجوه الخلاف فإن الأيلاء ينحل عنه حينئذ فان ترك وطأ زوجته بعد زوال ملك العبد فأنه يصير مضرا لها فيطلق عليه بلا أجل وسواء خرج العبد عن ملك سيده باختياره أو بغيره كبيع السلطان في فليس فلا يعد العبد كالأول بعضا ما سأل مالك الخالف بوجه من وجوه الخلاف غير الارتخا فان الأيلاء يعود عليه برأ إذا كانت عينه مطلقا أو مقيدة زمن وقدي من الزمن أو أكثر من أربعة أشهر. أما أن عدالة العبد كله بسبب الارتخا فإنه لا يعود عليه إلا بإطلاق الأرض جبري يدخل في ملك الإنسان فغير عليه وعود بعض العبدية وبعضه شراء ونحوه كعودة كله بغير ارت وإذا عاد بعضه بغير ارت وطوبى بأفئته فوطئ عتق عليه ما ملكه منه وقوم باقيه (ص) كالطلاق القاصر عن القباية في الخلاف بها إلا (ش) الإلام فيهما يعني على أي لأجلها إذا انحرف لها لا يتصور تعلق الأيلاء بها ثم إن التشبيه في أنه يعود الأيلاء يعود انحرفها إلى أن يبلغ الطلاق فأنته وأما انحرف عليها فعودتها ولو طلق ما شاء الله مادام طلاق انحرفها فيهما لم يبلغ فأنته فإذا طلق فبطلان واحدة متلان وطئت عزة فطلق فبطلان واحدة وانقضت عذتها وطأه وعزة ثم إن تزويجها عاد موليا في عزة حيث لم يؤجل أو أجل وبقي من الأجل أجل الأيلاء فان وطئ عزة بعد ذلك أوفى

بالضرر حينئذ فترفعه لها كما أمافاه أو طلق واعترض بحسني تت كلام عجمي قائلا وأما تقرير الشارح فيعبد من كلام المؤلف جسد أو كان تابع لابن الحبيب التابع لما في الموطأ من عدم لزوم الأيلاء للعبد الظاهر مطلقا فقد قال الجاني في المتنق ظاهره وإن أذن له السيد في الصوم ولكن لا يوجد هذا المالك ولا لادمن أصحابه على هذا التفسير ثم تأول عبارة الموطأ انتهى (قوله وعدم اللزوم في وجهه) أي المشاركة بقوة كالعبد لا يزال يد الفدية أو يقع الصوم بوجه جائز (قوله الآن يعود بغير ارت) ليس المراد الآن يعود فلا ينحل وانما المراد يعود عليه والعود غير الإيلاء وأحله حينئذ من يوم الردء أو كانت منه صرى بمقاو محتملة على المذهب وأما على كلام المصنف السابق فحسن العود في الصرى ومن الحكم في غيرها وهذا يعلم أن الاستئمان منقطع ومثل العود يارت ما إذا عاد بشره بعد أن عتقه ورده الفرماد أو فتراد الحرب وانظر لفره الدار طر بقبل عتقه ثم اشترا بعد سقوطه يداهم هل يعود عليه أم لا وهل وجهه أنه مجرد العتق فحل عنه الأيلاء وماطر أبع ذلك لا يتصور ثم إذا عاد بشره لم يعتق عليه بالعتق السابق كما فيه ابن رشد خلافا للشيخ

أجده قال يعتق عليه بالعتق السابق (قوله في الخلاف بها) في شرح شب ومقالة المصنف خلاف ما في المدونة التي فيها أن انحرف لها كالحالف بها وهو المخذ (قوله الإلام فيهما يعني على) على حد قوله تعالى فيحزنون للأذن أي عليها (قوله أنه انحرف لها) أي كقوله لا امرأة التي في عصمه كل امرأة تزويجها عسل طالق فلا يتصور تعلق الأيلاء بها (قوله ثم إن تزويجها عاد موليا في عزة) أشار بذلك إلى أن الأيلاء لا يلزمه إلا بالأداء عند الزواج وأما في حالة البيونة فلا يلزمه شيء كالأطلاق الذي كان قاصرا عن عاد موليا في عزة

القافية أو مكملها (قوله ملاقاتنا) كذا في نسخة بدون فطقتها والدار على كونهما (قوله أو صلح الشهر) فيه نظر وذلك لأنه إذا كان غير معين لم ينفعه الصوم وإذا كان معينا ففقدت بقوات زمنه (قوله التي على وطمز وجسه عليه) في العبارة قلب (قوله وبعيدتو بتجمل الحشاخ) وعلى كل حال هو عين قوله والنحل الإيلا بل الخ الحسن إبقاء المصنف على ظاهره والمراد بفعل نفس الحشاخ بأن يطأ بعد الوقوف عليه (قوله والنذر الذي لا يخرج له) بأن يقول (٩٧) ان وطئتك فميت (قوله صغيرة) ولا كلام

لولى الصغيرة وينبغي أن يجري فيها ما جرى في النفوس وهوانه هل يكني تمييزها أو لا يمين كونها توطأ وهذا الثاني يفيد كلام ابن عرفة والشارح (قوله أو يجنونه) والمراد طلب المجنونة بعد فعلها إذ حال جنونها لا يثبت لها طاب والمغنى عليها لمها وليس لوليمها كلام حال الجنون والاعمال فيما ينطهر بل ينتظر أفعالها (قوله وليسيدها) أي التي هي حق في الولد لأن عتق عليه أو كان بها أو بالزواج عقم (قوله وأنكرت أن في عرفة الخ) والجواب بأن قول المصنف المطالبة أي بالوطء أو ما إذا امتنع الوطء فلطالبة بالوعد (قوله في القبل) يصديق بتعديها في محمل البول وهذا تعديها في الدفر فلا ينصل بالابادة كافي شرح شب (قوله واقضاض البكر) فلا يكني تعديها مع عدمه في كلفور الصغيرة الحشفة (قوله ولغير من أهل الاعذار الوعد) وكذا المنع وطؤها شرعا كحض (قوله تعقيب الحشفة) ولا يشترط انتشار وقال بعض شيوخ عجم ينبغي اشتراطه كالتحليل لعدم مقصودها وإزالة الضرر بدونه والظاهر حديث لا تكفيها انتشاره ولوداخل الفرج وعدمه لا تكفيها بتعديها مع لفحرة فتعني القذف أو كانها وقفا الحشفة كهي (قوله

عقدت بنب حشو وقع الطلاق عليه في نب وز ووطئ في نب ثلاثا ثم تزوجها بعد زوج عليه في عزة بالاطلاق الخ الخاطوف بها القافية ووطئ في عزة ثلاثا ثم تزوجها بعد زوج وز بنب عنده عاد مولاها من ملاقاة بنب (ص) ويتجمل الحشاخ (ش) أي وكذلك ينصل وزول حكمه بالإبلاء عن المولى إذا جعل الحشاخ فيما يمكن فيه ذلك كأنما حال ان وطئتكم فزوي حتى فلا تطلق طلاقا ثانيا أو آخر طلاقا أو أعتق العبد الخاطوف بعقده أو صام الشهر الذي على وطئ وجته عليه كأمهل بالشرح وت وقسه نظر اذ ليس فيما ذكرحت لأن الحشاخ فعل محلف على تركه وترك محلف على فعله وما قالوا غلغول مثال لقوله ونحل الإيلا من وال ملا من حلف بعقده الخ يصارو بتجمل الحشاخ أي أو يتجمل مقتضى الحشاخ كعتق العبد الخاطوف بعقده أن لا يطلق لأن الحشاخ في باب اليمين مخالفة لمخالوف عليه والمراد به هنا ما وجبه الحشاخ وهو العتق في مثان أو ما الحشاخ فهو وطؤها بالفعل (ص) ويتكفر ما يكفر (ش) أي ومن الأمور التي ينصل بها الإيلا وزول حكمه ما إذا قال تزوجته واقفه لأطول المضي ستة أشهر ثم كفر عن عيانه فان الإيلا ينصل فقوله ما يكفر أي ما يقبل التكفير قبل الحشاخ وهو البين بالله والنذر الذي لا يخرج له (ص) والأفلهما وليسيدها لم تنتع وطؤها المطالبة بعد الأجل بالقبلة (ش) أي وان لم يحصل انحلال الإيلا من وجبه الوعد السابقة بأن لم يحصل عتق العبد المعين الخاطوف بعقده ولا بتجمل الحشاخ ولا تكفر ما يكفر فزوي وجبة حيثما حرز دون ولها صغيرة مطبقة أو كبيرة ولو سفيهة أو مجنونة وليسيدها ان كانت أمة ولو رعت هي لعتق في الولد كخير رج منها الولد المطالبة بعد الأجل بالقبلة لا في نفسها هذا ان لم تنتع وطئه والزوجة عقلا كرها أو عادة كرىة أو شرطا كالحض ومحرمة والأفلهما مطالبة لها والولي سيدها وتوع المؤلف في هذا القيد ابن الحاحب وابن شاس وأنكر ذلك ابن عرفة وأن المطالبة المذكورة ثابتة مطلقا وهو المولود عليه (ص) وهي تعقيب الحشفة في القبل (ش) يعني أن القبلة في اصطلاح الشرع تغيير المظاهر والريض والمحبوس والغائب ومن تمتع وطئها شرعا مع تعقيب الحشفة في القبل فلاوغتها في دبرها فلا ينصل الإيلا عنه ولما لم يلزم تعقيبها اقتضاض البكر وكان الوطء المعترف بها اقتضاها حال (واقضاض البكر) فلا ينصل فيها بدونه وان حشاخ وأما القبلة فظاهر فهي تكفره كالمهر ولغير من أهل الاعذار الوعد كما يأتي بشرط في تعقيب الحشفة إلا بارة بقوله (ان حل) في حض ونحوه فان قيل لا شك ان الوطء الحرام يحنث به وحيث أن الحشاخ البين النحل الإيلا لا نهائيه فالجواب أن لا ننسل ان انحلال اليمين مستلزم لانحلال الإيلا مطلقا كافي الوطء بين الفضلين حيث لم يوافق الفرج وعبارة لا ننسل ان انحلال اليمين مستلزم لعدم المطالبة بالقبلة (ص) ولومع جنون (ش) هو مباغلة في انحلال الإيلا والمغنى أنه إذا وطئ في حال جنونه فإنه ينصل الإيلا بذلك الوطء لنيلها ووطئ ما تنال في حشته فلو ظاهره قالوا نحن من طلبت القبلة وفاد حال جنونه سقطت مطالباتها

١٣ - خشي رابع المحل الإيلا أي المطالبة بالقبلة (قوله لا نهائيه) أي لأن اليمين بسبب انحلال الإيلا (قوله فالجواب لا ننسل الخ) فيه أنه إذا اتى السبب بنفي السبب والجواب أن المتنق باتفاق السبب أصل وجوده لا استقراره فتدبر (قوله مستلزم لانحلال الإيلا مطلقا) أي في كل مورد (قوله مستلزم لعدم المطالبة بالقبلة) أي فالمراد بالإيلا المطالبة بالقبلة (قوله فلو ظاهره اقتضاها الحاصل أنه قال أنت على كلفور أي نحن أي فإنه يضرب له أجل الإيلا فإذا طلبت المرأة القبلة وفاد حال جنونه سقطت مطالباتها

الآن قوة والمبين باقية بعبيل على أن الأولى أن يقول الشارح فلما في حال جنونه فظاهر ولما قال بعض شيوخنا الانسب أن يقول فلما في أي لان المقام مقام الابل وكذا سبب العبارة سيدي محمد الزرقاني ويمكن صحة كلام الشارح حقا فلما يقول قوله والمبين باقية أي سبب بحيث لو أفاق من جنونه وامتنع من التكفير قال ابله بطقه (قوله) وهو يفيد اختصاصه بجنون الرجل وهو الظاهر (قوله) وطه المكره لغو) أي لا ينصل به الا بلامه لا ينصل به المبين فماده أو لو كانت تنصل به المبين لانصل به الا بلامه وليس كذلك والحاصل ان عدم التحلل للمبين مستلزم لعدم اختلال الابل أي ولا يأتهم من اختلال المبين اختلال الابل (قوله) وبجث المؤلف في التوضيح ضعيف) لأنه قال وقياس قول أهل المذهب في الجنون بأن وطه المكره فيشبه بل أولى لأنه اختلف في حله ولم يختلف في سقوط حد الجنون وقد قيل ان الاكراه انما يقع في الاقوال لا في الأفعال اهـ (قوله) الآن ينوي الفرج) فلما حثت عليه فيما بين الفخذين لمطابقة نيتته لظاهر لفظه ولم يقع قيام البينة أي فلا يلزمه كفارة الابل ما يقع عليه (٩٨) على كل حال الآن تفهم البينة أنه أراد الاحتجاب فلا تقبل نيته حيث شد ظاه

ننت (قوله) والاختراع) أي وان لم يمتنع من وطه ولكن وعده وكلام المصنف شامل لما اذا سكث والاول هو المنصوص (قوله) ومرة) هذه الواو زادها بعض الشراح على المتن زادها في المزج اما بمعنى وقفا وقتا فيكون غسلا أو اختيارا مرة ومرة فيكون مفعولا مطلقا أو مالا كون الاختيار مرة مرة فيكون حالا كذا في عب والظاهر أنه مفعول مطلق كثرة وطورا ولا ينضم مرة ثالثة كما أفاده شارحنا ولو ان سقط وامرأة الثانية وصار على حد صفا صفا ودكا كما توهم ثم هو مجازا على الثلاث مع انها هي النقل (قوله) فان الحاكم يقع الخ) أي فقول المصنف وطلق أي وطلق الحاكم أو صاحب البلد ان لم يكن حاكما وهذا بعد ان يؤمر بالطلاق فيجتمع والظاهر أن القولين المتقدمين يجرى بان أيضا هناك قال هل يطلق الحاكم أو يأمره بما ثم

يحكم عب والحاصل ان مقادير شارحنا ان يقول المصنف وطلق مبينا للفعول والمراد يطلق الحاكم أو صاحب البلد ان لم يكن حاكما اذا امتنع الزوج من الطلاق كما أفاده شرح شب وفي عب ما يفيد قراءته بالنسبة للفاعل لانه قال ومن طوب بالفتية بعد الاجل وأمرها بطلاق ان قال لا طأ بعد تزوم فان لم يطلق طلق عليه الحاكم أو صاحب البلد ان لم يكن حاكما فله في الشامل (قوله) ان ثلاث مرار) والمتبادر ان الثلاث في يوم واحد (قوله) وصدق) بجمته فان نكل حلفت وبقيت على حقها والا بقيت (قوله) وظاهر كلام المصنف) فيه أنه ليس بظاهر المصنف أنه محلف هو أيضا وجواب أن الفاعل من غير المصنف بصدق مراده مع المبين بخلاف التعبير بيقول (قوله) أن يسقط عنها المبين) أي و يطلق عليها الآن أو ما بالفتح فحلف ولو سقته (قوله) يعني وان لم يدع الزوج (وطه) أي أو أوعاده أو أي الحلف وحلفت ولا يدخل هنا إذا قال لا طأ لانه قد عه في قوله وطلق ان قال لا طأ لا تلازم (قوله) ولا يعد بها) بل سكنت وقوله ومضى زمن أي أو وعد ومضى زمن الاختيار فهذا الحل استقام الكلام انه خلاف ظاهر المصنف خالف كفة في كلام المصنف (قوله) يعني أن المريض) أي الذي لا يقدر على الطه أو المأمر المريض القادر على الطه أو المحبوس القادر على

الخلاص بما يحلف فيه حتى كل تغيب الحشفة (قوله والغالب الغيبة البعيدة) وقول المصنف لا ينافيه لانه اذا بعثت في مباحيل به (قوله وان لم تكن عينه مما تكفر) أي لا يقع فيها التكفر ولا يمكن تكفيرها قبل الحنث (قوله كطلاق فيه رجعة الخ) حاصله انه اذا قال ان وطئت عمة فزنب طلق فطلق عمة مطلقا رجعة وهي المثار لها بقوله فيها أو طلق زنب مطلقا رجعة وهي المثار لها بقوله أو في غيرها وهذا أحسن مما قاله شب ونصه فيها وان وطئت كانت طلاق واحدة أو اثنتين أو غيرها كان يقول لاحدى زوجتيه ان وطئت فلانة طلق كذا (قوله يعني ان المولى الخ) ليس المراد (٩٩) مطلق مولى بل المراد بين المرضي والمحبوس وأقرده الصومع رجوعه لهما لان الواو

الذي لا يقدر على الخلاص مما يحلف به بالغالب الغيبة البعيدة ومن في معناهم من كل ذي عذر منه أو منها كالحائض اذا حل أجل الايلاء وهي ثلث السنة فان الغيبة في حقهم بما يصل الايلاء من عتق عديم حلف بعتقه أو بهل حنث أو بشكك ما يكفر قبل الحنث كالحلف بانه أو طلاق بائن في غيب المولى منها أو فيها ولا تكون الغيبة في حق هؤلاء بالوطء لعدم قدرتهم عليه في هذه الحالة (ص) وان لم تكن عينه مما تكفر قبله كطلاق نفسه رجعة فيها أو في غيرها أو صوم لم يأت وعتق غيره من فالوعد (ش) يعني ان المولى اذا كانت عينه بما لا يمكن تكفيره قبل الحنث كقوله ان وطئت فزوجه فلانة طلق أو فانت طلق أو فعلى عتق رقية غير معينة أو فعلى صدقة معينة أو على صام أيام لم يأت زمنها فان ما ذكر لا يمكن تكفير حتى منه قبل الحنث لانه اذا طلقها طلقة رجعية فالعين متعقدة عليه لم تنحل فاذا وطئها وقع عليه طلقة ثانية فلا تدين في طلاق قبل الحنث وكذلك ان طلق شرها وكذلك ان عتق عبدا فانه اذا وطئها لم يمتنع عتق عبدا آخر وكذلك لو تصدق بصدقة فانه يلزمه عند الحنث ان يتصدق ايضا لان العين متعقدة عليه في ذلك كله فالنية في ذلك تكون بالوعد بالوطء اذا زال المانع لا بالوطء لتعذره بالمرض والسجن ولا بالطلاق والعتق والصوم وما ذكره من عتقها لانه اذا عتق مرة أخرى فلا تدين في حنث كما مر وهو موقوف فيه رجعة انه ان لم تكن فيه رجعة بان كان قبل البناء وبالفاء فان الايلاء ينحل عنه به وظاهر قوله وصوم لم يأت انه لو قال فعلى صوم شهر لم يكن الحكم كذا وظاهره انه اذا أتى لا يكون الحكم كذا أي والحكم في الاول لا يصوم حتى يأتى في الثاني اذا انقضى قبل وطئه لا يمتنع عليه لانه معين فانت (ص) وبعث الغائب وان شهرين (ش) يعني انه اذا ضرب للشخص الحالف أجل الايلاء ثم انقضى فوجد حنثا فباغية بعدد مسافاتها شهران فانه يبعث اليه ليعلم ما عنده فان كانت غيبته أكثر من ذلك طلق عليه لكن بعدمضي الاجل رجاء ان يقدم في الاجل وفهم من قوله بعث انه معصوم الموضع والافهم مفقود فطلق عليه طلاق الايلاء لعدم نفقة ونحوه وان الايلاء مع الفقدان وكلام المؤلف مقيد بالذي ترفع له لما كتمت من السفر حيث أراد قبل الاجل والافهم منه من السفر فان أتى أخبره انه يطلق عليه اذا حل الاجل فانه اذا خابرا لم يكن له ان يبعثه اذ جاءه الاجل وطلبت الغيبة (ص) ولها العودان وضمت (ش) يعني ان المراتب التي منها اذا حل الاجل الايلاء عرفت طلاقا معه بلا وطء أو سقطت حقهما من الغيبة ثم ارجعت عن ذلك الرضا وطلبت الفراق فلها ان توقفه من غير ضرب أجل فاما اذا طلق عليه لانه امر لا يصير للتساعله لشدة الضرر ودوامه فكانت أسقطت ما لم تعلم قدره من تطهير هذا في امر اذا تعرض عند قوله

عشر من الخوف غيبة قربة ويكون العتق كما كان أو يضمن ذلك مما يطلق عليه فيه (قول لكن بعدمضي الاجل) الاولى حنثه لان الفرض انه بعد الاجل (قوله ونحوه) أي كضرب الوطء وقوله لان الايلاء مع الفقدان سقط (فلا يضرب أجل الايلاء أصلا) وقوله ولها العود الخ) أي ان لم يبق الايلاء سقطت بحقها ولا تزنها الصبر لانه تقوم بلا أجل ولا دفع لها ومن غير علم كما مر أنه تعرض بقتلها فوقع ولها فراقه بعد الرضا بلا أجل (قوله لانه امر الخ) وهذا يدل على ان التصريح بترك الوطء لا يمنع التصريح بترك النفقة الا ترى انها اذا سقطت نفقتها اذنها اسقاطها أو أمانا سقطت عنها في الغيبة لم يلزمها

(قوله وبأى مثله في امر أالمعسر) عبارة التوضيح يعني إذا أرضيت بأسقاط حقها في القسيمة ثم أرادت الاثاق فلها ذلك من غير استئذان أجل كالتى ترضى بالمعترض أو المعسر لأنها تقول رجوت قبته وزوال اعتراضه وعسر بمختلف ما إذا أرضيت بالعين أى ذى الذكر الصغير انتهى المراد منه نعم يتسلم في امر أالمعسر بالتفقه أى فلا قالت عند انقضاء التلوم فيه نفقت الا تطلق وفي عسى الله أن يرفقه ثم تقول بعد أيام تطلق في عليه ليس ذلك لها وتلومه ثانية ابن رشد الفرق بين هذه وبين امر أالمعترض والمولى أن الاجل فيها من متبعة لا يجتهد فيها إذا حكم إلحاقكم لها في حال ينقض حكمها بتأخير حله والتلوم لها بغير عن النفقة انما هو بالاجتهاد فإذا أرضيت بالقيام معه بعد تلومه بطل ذلك التلوم ووجب أن لا يطلق عليه الا التلوم آخر انتهى قال عجب ان قلت ماذا كره من ان لها الرجوع إذا أرضيت بالمعسر بخلافه (١٠٠) بأى من ان اسقاط النفقة قبل وجوبها لازم قلت فرق بين الاسقاط وبين الرضا

وبما فرقه بعد الرضا بلا أجل وبأى مثله في امر أالمعسر بالتفقه بخلاف امر أالعين أى ذى الذكر الصغير (ص) ونتم رجعة من الحمل والالقت (ش) يعنى ان المولى اذا طلق الحاكم عليه زوجته التي دخل بها فله أن راجعها مادامت العدة باقية بشرط انخلال العين عنه في العدة وانخلالها يكون اما بالوطع في العدة واما بتكفيرها بغير في العدة كما اذا كانت عينه بالله وامتنع الحمل الحنف في العدة كعتق وطلاق بائن وما أشبه ذلك ومثل انخلال الابلاد رضا الزوجة المولى منها كما هو قول ابن القدام والاخيرين خلافا للصنفين فان لم يضل عنه الا بالوجوه من هذا الوجه حتى انقضت عدتها بدخولها في الحضيضة الثالثة فان رجعه تكون ملغاة أى باطلة لا أثر لها وصلت للزواج وله مراجعتها بعد حديد بشرطه وكذا انلقى رجعة من طلق عليه لعسره بالتفقه حيث لم يجد سبلا يقوم بواجب مثلها لم ترض بذلك وهذا يخصص عموم قوله في باب الرجعة بقوله مع نيل (ص) وان أبى القسيمة في ان وطئت احدا كما فلاخرى طلق طلق احداهما (ش) يعنى ان من له زوجة قال لهما ان وطئت احدا كما فلاخرى طلق حتى وطئ احداهما طلق الاخرى فان أبى أن يطأ احداهما بعد انقضاء أجل الابلاد فان إلحاقكم يطلق عليه واحدة قال في توضيحه ينبغي أن يفهم ان الاقاضي يحجر على الاخرى واحدة أو يطلق واحدة بالقرعة والافلاخى واحدة غير معتدة لا يمكن ان إلحاقكم يستدعى تعين محله وفي تطلق واحدة معتدة منها ترجيح بلا مرجع ومن قلت بمقتها من هاتين المرأتين كان الحكم ما ذكر المؤلف ولا يشترط قيامهما معا ان عدا السلام وذكر بعضهم في نظير هذه المسئلة قولين هل يكون مولىا منها أم لا ولا يكون مولىا الا من احداهما اه لنقل التوضيح وهو ان ابن عبد السلام ببعض الشيوخ ان محرز كما فله ان عرفة وكلام المؤلف يفيد انه مولىا منها فذوقه وان أبى القسيمة ظاهر في انها متعلقة بكل منهما انما اذهى انما تكون في المولى منها وبعبارة المؤلف تبع ابن الحارث وابن شاس والمذهب ما استظهره ابن عرفة من انه مولىا منها فان رجعتا واحدة من حاضرته أجل الا لهما من يوم الرفع وان رجعتا جميعا ضربه فيما أجل الا لهما من يوم الرفع ثم وقف عند انقضاء الاجل فان طلق واحدة منهما فاحت في الاخرى وان لم يبق في واحدة منهما طلقا عليه جميعا (ص) وفيها من حلف بالله

بالمعسر رجاء أو نسي وعلم من هذا ان التضرب وتلك الوطأة أشد من التضرب وتلك النفقة الا ترى انها اذا أسقطت نفقة الزوجها اسقاطها وإذا أسقطت حقها في القسيمة لم ياتزها (قوله خلافا للصنفين) فانه يقول ان رجعتها باطلة مع الرضا والحاصل ان صنفنا يقول لا تصح الرجعة الا بالخلال العين ولو أرضيت المرأة بالبقاء في غير الوطأة كما فاده بعض شيوخنا (قوله بعد انقضاء أجل الابلاد) فبه إشارة إلى ان قول الصنف وان أبى القسيمة أى بعد من الاجل المضروب (قوله يحجره على طلاق واحدة) أى والزوج باختياره التي يطلقها وقوله أو يطلق أى إلحاقكم (قوله لا يمكن) أى إلحاقكم (قوله في نظير هذه المسئلة) هو أى ذلك النظر مانص عليه ان محرز بقوله من قال لا امرأتين واحدة لا أطأ احدا كما سنو لاسفة في واحدة منهما بعينها فقد قيل لا يابلا عليه حتى يطأ احداهما وان وطئها كان مولىا

من الاخرى ويحى على القول الآخر انه مولىا منهما جميعا لان (قوله ظاهر الخ) أى لا مرادة ان أبى القسيمة أى امتنع من وطئه مدموم وطئه مدموم وهذا جواب عما فاده العبارة التي بعد المثلار بقوله وبعبارة الخ (قوله وبعبارة الخ) عبارة شب ما ذكره المصنف من انه ليس بمولىا من احداهما تتبع فيه ابن الحارث وابن شاس تبع لما في وجيز الفرائى نظامهم بحر بالله على قواعد أهل المذهب من عدم الا لهما من مولىا من احداهما وليس كذلك والمذهب ما استظهره ابن عرفة من انه مولىا منهما والذى فاده بعض شيوخنا خلافه ونصه وبعبارة المؤلف تبع ابن الحارث وابن شاس من انه ليس بمولىا من احداهما وهما تابان في غير الفرائى وقال بعض شيوخنا لعل المرادة تتبعه في توضيحه فلا يأتى ان كلامه في مختصره ظاهر في انه مولىا منهما اه (قوله وان لم يبق في واحدة) ولا تصور شرعا في بنى منهما انوطا احداهما يتبر بطلاق الاخرى فلا يجوز وطؤها (قوله طلقا عليه جميعا) أى حيث دفعته وأما المولىا ترفع الواحدة فلا تطلق عليه بعد الاجل الا لا في المولىا ترفع كما كره بعض الشيوخ

والخاص أن قوله مطلقاً أي يطلق إلخاً كم (قوله واستشكلت المسئلة الخ) وأيضا كيف يكون مولياً وبطناً غير كفارة (قوله على ما إذا رفعت) فيه أن الذي يخالف فيه القاضي الحق إذا أتى على خلاف الظاهر وهما بآت ويجب أن يستأنع من ولتمها جعل تلك النسبة مخالفة للظاهر (قوله وانما أراد التبرك والتأ كيد) لأن امتناعه من الوطء يدل على أنه لم يقصد حل العین (قوله فلا شيء مبدى) فكان الواجب التسوية بينهما اما يحكم هذا ويحكم فهو هذه التفرقة من غير قار (قوله وفرق الخ) هو بتشديد الراء في الاجسام وتحقق فيها في المعاني كما في قوله تعالى وان تغرقوا يغرقن بقوة تعالى ان الذين فرقوا دينهم (قوله واحتمل كون الكفارة الخ) أي لأن الأصل عدم صرف الكفارة عن عين الابد لان الأصل عدم فلا يصلح عدم عين ثانية (قوله وفي الفرق الاول نظر الخ) فيه انه قال لا كفارة فلا شدت لطقه وبعبارة أيضاً بأنه اذا جعل الكلام على الرفع كان قضيته (١٠١) الكفارة نظراً للظاهر مع انه قال لا كفارة (قوله وكما طلاقاً في صدر الاسلام) محطوف

على عين والتقدير في ان كلامهم ما عين وفي ان كلا منهما كان طلاقاً في صدر الاسلام أي وبالجاهلية وعبارة الخطاب وكان الايلاء والظهار طلاقاً في الجاهلية فغير الشارح حكمهما واختلف العلماء على عملهما في أول الاسلام أولاً ويصح بعضهم أنه لم يعمل بهما وفقاً على (قوله وان تغرقوا يغرقن في بعض الاحكام) انقصه ما قبله وان تغرقا فيما عدا ذلك (قوله عقبه بالايلاء) أي طلاقاً

باب الطهارة

(قوله رسم الطهارة) أقول لم يذكر المصنف للظهار رسماً يصح محال ضمناً وقوله لا الوطء ركوب الخ) وعادة كثير من العرب وغيرهم ان ابن النسا من قبل ظهورهن ولم تكن الانصار تفعل غيره استقواء للباطل وطالبوا للستر وكرهوا اجتماع الوطء والاطلاع على العورات وآغا المهارون فكانوا يأتونهن من قبل الوجه فتزججهن بمرأى انصارية ورادها على الابتناس من قبل وجهها فامتعت بخلاف عادتها فانزل الله نساؤكم حرث لكم فأتواهن منكم أي شتم على أحد القولين في نزولها (أقول) بقي شيء آخر وهو ان العبارة حذفتا وهي هذا الامتناع من الوطء لظهار لان الوطء ركوب وهو في الغالب الخ (قوله) أي منها أو ظاهره فتصير لذات زوج ولا خلية تنسك غيره وكان طلاقاً في الجاهلية وأول الاسلام حتى ظهر أوس بن الصلت من امره أنه خولة بنت ثعلبة ونزلت سورة الاحزاب حين جلدته عليه الصلاة والسلام واختلفت

لا يطاق واستثنى أنه مولى وجعلت على ما إذا رفع ولم تصدقه وأوردوا كثر عنها ولم تصدقه ونرى بشدة المال بان الاستثناء محتمل غير الخ (ش) يعني ان من طلق زوجته والله لا أطول إلا أن يشاء الله قال ما أتى به مولى الوطء لا كفارة عليه واستشكلت المسئلة بأنه كيف يكون مولى وقد استثنى والاستثناء حل العین أو رافع للكفارة وجعل قول الامام فيه لزول اشكالها على ما إذا رفعت زوجته إلى الخ كما لم تصدقه على أنه أراد الاستثناء لحل العین وانما أراد التسبوك والتأ كيداً وأورد على هذا الجواب وحلف أن لا يطأتم كفر عن عين الايلاء ولم يطق بعد الكفارة ولم تصدقه زوجته أنه كفر عن عين الايلاء وانما كفر عن عين أخرى ان العین ترفع عنه وهو مصدق في أن الكفارة عن عين الايلاء هي صدق في الكفارة ولم يهتم بما اتهم في الاولى وقرى بأن المكفر أتى بأشدد الأمور على النفس وهو اخرج المال فكان أقوى في رفع التهمة ومثله في الشدة الصوم فكان ذلك أقوى في رفع التهمة وأما الاستثناء فلم يثبت بشدد على النفس بل مجرد لفظ لا كفارة فيه وفرق أيضاً بان الاستثناء محتمل حل العین ويحتمل أنه أراد التبرك والتأ كيد فلذلك يصدق في ارادته حل العین وأما الكفارة التي هي اخراج المال لا تحتمل غير حل العین بلا شك واحتمال كون الكفارة لعين أخرى بعد ما قلناه في الكفارة بعيدة وفي الفرق الأولى نظر لانه باين من عدم تصدقه بالله في ارادته حل لزوم الكفارة فصر جمع لشدة المال فيسقط أن الاستثناء مجرد لفظ لا كفارة فيه لا يقال المرافعة خاصة بالطلاق والعنق لا تانقول العين هنا وان كانت بالله لكنها آتت بالطلاق ولما كان الظاهر شيئاً بالايلاء في أن كلامهما عين تنفع الوطء ورفع ذلك الكفارة وكان طلاقاً في صدر الاسلام وان تغرقوا يغرقن في بعض الاحكام عقبه بالايلاء فقال

باب يذ كبره رسم الطهارة وأركله وكفارة وما يتعلق بذلك

والظهار ما خرم من الظاهر لان الوطء ركوب والركوب غالباً انما يكون على الظاهر وكانوا في الجاهلية اذا كرم أحداهم امرأته ولم يرد أن تزوج بغيره ما في منها وظاهر فتصير لذات زوج ولا خلية تنسك غيره وكان طلاقاً في الجاهلية وأول الاسلام حتى ظهر أوس بن الصلت من امره أنه خولة بنت ثعلبة ونزلت سورة الاحزاب حين جلدته عليه الصلاة والسلام واختلفت ورادها على الابتناس من قبل وجهها فامتعت بخلاف عادتها فانزل الله نساؤكم حرث لكم فأتواهن منكم أي شتم على أحد القولين في نزولها (أقول) بقي شيء آخر وهو ان العبارة حذفتا وهي هذا الامتناع من الوطء لظهار لان الوطء ركوب وهو في الغالب الخ (قوله) أي منها أو ظاهره فتصير لذات زوج ولا خلية تنسك غيره وكان طلاقاً في الجاهلية وأول الاسلام حتى ظهر أوس بن الصلت من امره أنه خولة بنت ثعلبة ونزلت سورة الاحزاب حين جلدته عليه الصلاة والسلام واختلفت ورادها على الابتناس من قبل وجهها فامتعت بخلاف عادتها فانزل الله نساؤكم حرث لكم فأتواهن منكم أي شتم على أحد القولين في نزولها (أقول) بقي شيء آخر وهو ان العبارة حذفتا وهي هذا الامتناع من الوطء لظهار لان الوطء ركوب وهو في الغالب الخ (قوله) أي منها أو ظاهره فتصير لذات زوج ولا خلية تنسك غيره وكان طلاقاً في الجاهلية وأول الاسلام حتى ظهر أوس بن الصلت من امره أنه خولة بنت ثعلبة ونزلت سورة الاحزاب حين جلدته عليه الصلاة والسلام واختلفت

(قوله انه اكل شيئا) كتابه عن ذهاب قوته عند (قوله وفرشته بطق) كتابه عن حسن عشرته معه (قوله فلما كبر سنه) في الصباح كبر الصغير وغيره يكبر من باب تعب كبروا زان عنب ومكبر مثل مسجد ثم قال وكبر السن كبر من باب رقب عظم فهو كبير ٨١ (قوله يقول لها اتقي الله) اي الاولى لان لا تشك في ان التقوى تقتضي ذلك (قوله فارحبت اي فلما زلت (قوله ما به من صيام) من زائلة فلا كسد وكذا قوله ما عنده من شيء (قوله فاني ساعيته) هذا يقتضي ان عنده شيئا يكمل به الكفارة فقولها لما عنده من شيء يتصدق به أي يجوز عن الكفارة (قوله بفرق) (١٠٣) بفتح الراء كاهو الراء (قوله اياها) تنازع فيه تشبيهه وطه (قوله في غنمه

الاحاديث في نص مجادتها في بعضها انه اكل شيئا وفرشته بطني فلما كبر سنه ظاهر في ولي صبة صفاران ضممتهم اليه صناعا وان ضممتهم اليه صناعا وعليه الصلاة والسلام يقول لها اتقي الله فانه ابن عمك فارحبت حتى نزل قوله تعالى قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكي الى الله والله يسمع تحاوركما اي تراجعك فقال عليه الصلاة والسلام ليعتق رقبة قالت لا يجد قال قمصوم شهرين متتابعين قالت يا رسول الله انه ليسخ كبر ما به من صيام قال فطعمه ستين مسكنا قالت ما عنده من شيء يتصدق به قال فاني ساعيته بفرق من عمر قالت يا رسول الله وانا ساعيته بفرق آخر قال قد احسنت فاذهبي واطعمي ستين مسكنا وارجعي ابن عمك والفرق بالصر بك عشرة رطلا والتسكين سبع عتاة وعشر ون رطلا وحدها من عرفه بقوله اظهار تشبيهه زوج زوجته او ذي امة حل وطؤها باها بصر منه او ظهر اجنبية في غنمه ما هو الخ كالكمل والمعلق للخاصل واصوب منه تشبيهه ذي حل متعة حاصلة او مقدرة با دمية باها او جزئيا بظهر اجنبية او عن حرم ابدأ او جزئيه في الحرمة وقوله بصر بفتح الباء وسكون الخه والراء المفتوحة كما بدل عليه قوله منه اذلو كل بضم الميم وشدة الراء المفتوحة لقال عليه وحيد يقتضي ان التشبيه باللاعة مثلا لا يكون نظارا مع انه نظار ولا شأن ان هذا التعريف غير شامل للتشبيه بين الجزأين وبين الجزء والكلى ولا يقال هذا داخل في قوله واخره كالكمل لا تقول ليس هذان من تمام التعريف لانه تصديق والتعريف تصور وقوله واصوب منه الخ كلامه يقتضي ان الاول صواب وليس كذلك اذا هو غير جامع لعدم شموله لما اذا تشبه من تحلل باللاعة مثلا ولما اذا تشبه من من تحلل عن تحريم ويجوز ان يقال مراده باصوب انه صواب ثم قال ابن عرفة وقول ابن الحاحب تشبيهه من يجوز وطؤها من يحرم يبطل طرده بقبولها اقل ما لك ان قال لها انت علي كفالة الاجنبية فهي البتات وعكسه بتشبيه الجزء اه ولما رأى المؤمنان حداث الحاحب مدخول جعل عنه الى ما يشتمل على اركانه الاربعه وهي الشبه والمشيئة والمشيئة او أداة التشبيه مع الجمع والمنع فقال (ص) تشبيه المسلم (ش) أي نزوح أو سيد لا الكافر فلا يلزمه ولو لمحاكم السال كما حكم بينهم بخلاف الولاية فانما تحكم بينهم لان الحق لها في الولاية فرمما يتقطعه عند الترافع فيسقط فقوله تشبيه المسلم من اضافة للسند لفاعله أي مالكة العصمة المسلم كنزوا جالسا وسدا والرجل المسلم ولا يقدر الشخص المسلم لانه شغل الزوجة اذا ظاهر من زوجها مع انه ليس بظاهر ولا يلزمها كفارة نظار ولا كفارة بين خلافا لهرى في الاول ولا لآخر في الثاني (ص) المكلف (ش) أي وان عبد أو سكران فلا يصح الظاهر من غير المكلف كالصبي والمجنون واتبائه بالوصف مذكرا مخرج للسند فلا يصح ظاهرا المرأة كأمه ولا بد من الطوع فلا يلزم ظاهرا المكره ومثل السفينة

بها) مدخول في راجع للتشبيه كما ذكره بعضهم وان كانت العسارة تحتل رجوعه للتشبيه (قوله) والجزء كالكل) كأن بقول يذو كظهر أمي وقوله والمعلق للخاصل أي ان دخلت الدار فانت على كظهر أمي (قوله للخاصل) أي كقوله أنت علي كظهر أمي (قوله) يا دمية بمنعاقية غنمه وقوله اياها معمول تشبيهه ولم يقل بذلك وان كان أخصر لانها لا تباين العواصم اللقطة وقوله من يوم أبدأ أشمل من قوله في التعريف الاول بصر منه لصدقه على المولودة في العدة والمسالعة وخصوصهما (قوله بظهر) متعلق بتشبيهه (قوله في الحرمة) متعلق بتشبيهه (قوله لانه تصديق) أي ادراكه تصديق لانه قضية من مبتدأ وخبر (قوله والتعريف تصور) أي ادراكه تصور (قوله) فهي البتات) أي الطلاق الثلاث ولم يكن ذلك نظارا لانه لم يأت بالظهور (قوله وعكسه) أي يبطل عكسه أي كونه جامعا والطرء كونه مانعا (قوله بتشبيه الجزء) أي بالتشبيه به فان الجزء كما يقع مشبها يقع مشبها به (قوله مدخول) أي مقترض (قوله الى ما يشتمل) أي

تعريف هذا الظاهر وليس كذلك بل مستلزم للتعريف (قوله تشبيه الخ) يقول ابن عبدالسلام لا بد من أداة التشبيه ووليته كمثل والكاف فان مدخولها خرج عن الظاهر ورجع الى كتابات الطلاق (قوله) ولا يشترط الشخص الخ) وقالوا لعل أمرها مدخولها فالتات انها عاكلة كظهر أمك لم يلزمه نظار كما في صماع أي بزيلا انما جعل القراء أو القاصلا عن زمان قال قلت نوبت به الطلاق لم يتصل شيئا كافي الشئ سالم لا تطلق لان صر مح باب لا يصر فلا تخرو يبطل ما يدها كاذ كره عجي عند قولهم عمل بجوابها (قوله فاني بالوصف مذكرا الخ) فاني بالوصف قوله سابقا ولا يقدر الشخص المسلم

(قوله لم يجز الصوم عند ابن القاسم) أي لا تعموم ومنع الوطء أصله وواقعه يقول فن لا يجعل في أي ويجزئه عند غيره (قوله فان أبي) أي امتنع الشبهة كأفاده بعض شيوخنا وقوله كان مضار أي فطلق عليه لاجل الضرر ويحتمل فان أبي أي الأول فتروعه لما حكم عنهم من ذلك فتدبر واظهار أمثلة الظهار انقضوا بأعضاء الزوج كإفالة الخطاب (قوله من تحلل) زوجة أو أمة محلاً أصلياً يصح في حائض ونفساء ومحرمة وقوله تعالى والذين يظاهرون من نسائهم خرج مخزج الخطاب فلا يقال انه لا ينحل الأمانة (قوله وأجرها) حسناً كالباء وأجرها كالشعر والربح والكلام والاحسن أو حكمياً وقوله بظهار أي به ليكون صريحاً ولا انفاراداً بالجملة لا يعني دخوله في برته وقيل كان الأول أن يقول بغيره أو جزمه ليكون شاملاً للأقسام الأربعة (١٠٣) تنبيه كل بكل وتنبيه بغير مجزئ وبغير محلل وكل

بجزء (قوله ويحرم ان يضبط بضم الميم) لا يعني انه اذا ضبط بضم الميم يكون شاملاً لما اذا قال بالبرزخية أنت على كظهر أمي المحض أو المكاتب أو المعلقة لاجل أو المشتركة أو المتزوجة (قوله ألمني أني اعتبار الطلاق الرجعي في جانب المشبهة) أي قلتم ان الطلقة طلاقاً رجعياً ومقتضاه انه لو تشبه به لا يصح الظهار مع انه لو تشبه من كانت في العصة عن طلقها رجعياً يلزمه الظهار والحاصل ان مقتضى كل ما بني بمقتضى الآخر وعلى أيضاً بما اذا تشبه بمطلقة رجعية باحرام رجعية وقوله ومن جعله المحرم عليه الفداء هذا باقي على نسخة بغيره بالتشديد فهي المناسبة لخلاف نسخة محرم بغيره المقتضاة (قوله تأمل) لهذه أمي بالتأمل فاعلموا يقال المراد بالبرم عليه التشبه به ما كان من الجنس فأفاد ان هذا لا يصح لشغل العيان بذلك ولا مانع منه (قوله ووقف) أي وقوع الظهار (قوله ان شئت) أي أو اذا شأني لم يظهره وقوله فانه توقف وقوعه على كذا

ولو ليسه للتكفير عنه بالعتق ان كان موسراً فان لم يعق عنه لا يحل فيه عاهة أو لانه لا يأم من عوده الظهار وأصله يراه لم يجز الصوم عند ابن القاسم والزوج الطلاق من غير ضرب الاجل وان لم يكن له مال صام من غير منع ولو ليسه فان أي فهو مضار وقوله المعنى وسأني حكم العبد (ص) من محل أو جزأها بظهور محرم أو برته (ش) هذا هو الركن الثاني والثالث وهو المشبهة والمشبّه به كانت على أو أرمك أو ريشك أو كلامك على كظهر أي أو كالخبيصة ومحرم ان يضبط بهم الميم ورفع الحياء وتنشيد الرأفة المتفرقة لا بد من تقييده بالاصالة فلا يلزم الظهار بقوله لا بد من زوجة أنت على كظهر زوجي الحائض ونفساء لعروض تحرير المشبهة بما أمثل ما اذا تشبه زوجة التي في عصمتها عن طلقها فلا رجوعاً كأي مقيد قول ابن عرفة في التعريف الثاني بظهار أجنبية أو بن حر ما إذا جعله ابن عبد السلام محل تردد على انه بظهار فيقال لم ألقي اعتبار الطلاق الرجعي في جانب المشبهة واعتبر في جانب المشبهة ولعله احتياط للعصمة وان ضبط بنفق المسير وسكون الحياء تخفيف الرأفة المتفرقة لا يحتاج الى التقييد بالاصالة لان الحرم لا يكون غير أمي والحرم من حرمن كحاشه على التأنيد طهرته أو أشرفه ومن جعله المحرم عليه الفداء هذا قال ابن محله وطورها أنت على كظهر أمانة كان مظاهراً تأمل وقوله (ظهار) خبر المثلثة أي هو تشبيه المسلم (ص) وتوقفات تعلق بكسبتنا (ش) يعني ان الظهار اذا وقع لعقلان من الزوج بأداة تطبيق من ان أو اذا أو معها أو في كانت على كظهر أي ان شئت أو اذا أو في شئت فانه يتوقف وقوعه على مشيئته أو مشيئته أو مشيئته غيرها كزيد كذا على الكاف فلا يقع حتى يشاء من علق بعينته فان رد أو لم تعلمه مشيئته لم يلزمه وقوله وتوقف حذف متعلقاً أي على مشيئتها (ص) وهو بيدها (ش) أي ان شئت أو وقعت وان شئت أبطلت ما جعل لها لقوله بيدها أي قد ترم أو حوزها بالمجلس وبعد ما لم توقف كذا في المدونة وتظاهروا بالوطء غير معتبر وهو ما يشبهه النقل وقوله (ما لم توقف) أي وتنفق أو يبطل الحاكم خلافاً لظاهره من انها مجرد الايقاف يبطل ما بيدها (ص) ويحقق تميز بوقت تأيد (ش) يعني انه اذا علق الظهار على أمر محقق الوقوع فانه يتغير عليه الا ان كونه أنت على كظهر أي بعدسة كانت طالق بعدسة وان حصدته وقت كانت على كظهر أي في هذا الشهر أو شهر تأمل لو حوسب الكفار فلا ينحل بها كالطلاق في ذلك كله (ص) أو بعدد زواج فعتد البأس والألزعة (ش) يعني انه اذا قال لها ان تزوج عليك فانت على كظهر أي فانه لا يكون مظاهراً الا عند البأس من التزوج على علمه أو البأس يحصل بموت المحلوف علمان كانت معينة والا فلا العزم على التمسك

الكاف) وتدخل الكاف أيضاً صراحاً أو أراذمتها أو اختارها لو المدا على التميز وان لم تطلق الوطء فيما يظهر (قوله وهو ما يفيد النقل) لا يعني انه الرابع والمسئلة ذات قولين فان التمسك يقول ما لم توقف أو توطأ طاعة أو أصبح يقول ووطئت (قوله أو يتنقضي) بقاءه أورد (قوله أو يبطل الحاكم) أي اذا انقضت وخلاصته ان المعنى ان الامر به ما لم يحصل شيء من ذلك فيتمين فلا يكون حينئذ الامر بفسخه فيما ترويه (قوله ويحقق تميز) والتظاهر انه يجري هنا قوله أو بما لا يصبر عنه كانت قبل أو ظالم كان حاضراً أو شاعراً واجب كان حاضراً وكذا أو بغيره كان لم أر أن الى غير ذلك (قوله والباس يحصل الخ) الأولى أن يقول بموت المحلوف فيما اذا قال ان لم تزوج عليك فلا تطلق طالقاً يحصل بموت فلا تلتزم بها ولا يفسد بها (قوله والا فلا العزم على التمسك) لا يعني ان العزم

على الضد يتحقق فيما إذا كانت معينة وفيما إذا لم تكن معينة ولا يحصل اليأس بتزوجها بغيره ولا يفتيت أي مكان لا يعلم خبرها بما يظهر بناءه في أنه لا بدق اليأس من التصق (١٠٤) ولا يكتفي فيه الظن وكما يحصل اليأس بوث الحلو فلهما يحصل بانضمام المدة

فإنه الظاهر حينئذ لانه على حثه وبالعزم على الضد يقع الحث ويمنع منها ويدخل عليه الأبداء بضربة الأجل من يوم الحكم كقول الباقي (ص) ولم يصح في المعلق تقديم كفايته قبل لزومه (ش) يعني أن الظاهر المعلق على مسغبة بل أصبح أنه يخرج ككفرته قبل لزومه كقوله اندخلت الدار وأوان كنت غلاما شافنا فت على كظهر أي أو كراس أي لأن الظاهر لا يابزه قبل دخول الدار والكلام لفلان الذي هو سب في لزوم الظاهر بل لو أخرج الكفارة بعد لزومه وقبل العود لا تبيانه لا تصح أيضا فكلام المؤلف فيه نظر من وجهين أحدهما أنه يقتضي صحة الاتراح بعد اللزوم وقبل العود الثاني يقتضي أن غير المعلق يصح فيه تقديم الكفارة وليس كذلك مع أن هذا المفهوم يدل على أن غير المعلق يكون لازما وغير لازم فليزوم وبعبارة المرداد بالزوم هنا الأزوم التخصي وذلك بأن يعود بطاوسيات في هذا المؤلف في قوله ويجب بالعود وتصير بالوفاة ويجب بالعود ولا يخرى فيه وهذا يدفع الاعتراض هنا ببق مفهوم المعلق وهو المطلق يرجع فيه لقوله ويجب بالعود الخ فأنها في المعلق وما يأتي في المطلق فأما هذا حكمين واحد بالانص وهو المعلق وواحد بالمفهوم وهو المطلق فيقيد بما في من قوله ويجب الخ فلهذا المفهوم بقيد بالمنطوق الآتي فليس ين عليه اعتراض وكلام المؤلف في عين الركاز وأما عين الحث فيصع تقديم كفايته قبل لزومه كما مر في القوة التي قبل هذه (ص) وصح من رجعية (ش) أي أن الظاهر يصح من الرجعية كما يصح من هي في العصة لأنهم عدد وانصر بها كأنه يعارض لما كان زوال استنعا يده ابن عبد السلام ولو قيل أن ظاهرها متاخر بتأخرها لم يبعد (ص) ومدروهم مرة (ش) يعني أن الظاهر من المدبرة يصح أن يصح له وطؤها ولا يصح من المعلق بعضها ولأن العتقة لأجل ولأن الأمة المشتركة إذا لم يخل له وطؤها وكذا يصح من كل محرمة يعارض بحكمة بهي أو عسرة أو حاض وما أشبه ذلك لأن وطأهن جائز أو انحاس من لعرض ما لم يقصد جلد فليخص أو الأحرار فان قد فلا (ص) ويجوزي أسلم ثم أسلمت (ش) يعني أن الزوج الجوسي إذا أسلم ثم ظهر من زوجته الجوسية أو طلقها ثم أسلمت بعد إسلام زوجها ولم يبعد ما بين إسلامها من إسلامه كالشهر فانه يقر عليها من غير تجديد عقد وهي بعد إسلامه وقبل إسلامها في حكم الزوجة فإنما الظاهر والطلاق وكل الأولى أن يقول ومن أسلم لأن ظاهر كلامه هو أنه ظاهر وهو مجوسي لكن هذا الإجماع رد مقوله سابقا تشبيه المسلم والمزنا الخواشي المذكول عليه بتم المدة التي يقر فيها علمان أسلم وهو الشهر لا مطلق التراخي ولو بعد (ص) ورتقاء (ش) يعني أن الرقا يصح الظاهر منها لأنها لو أن تعذرا استنعا منها بوضع خاص لا تعذر استنعاها منها سائر جسدتها فدل على أن الظاهر يتعلق بسائر أنواع المسبي وعليه لزوم ظاهرها الشيخ الفاني والمحجوب والمعتوض وهو قول ابن القاسم خلافا لأصح ومصنوعون وبعبارة قوله ورتقاء هذا رد قوله في الإبداء أن لا تمنع وطؤها لأنه لو لم يكن لها المطالبة لم يتقدم تعذرها بظاهر وقد قال لها المطالبة أن لا تمنع وطؤها أي عسلا أو إعادة أو شرعاً وردوا عليه بهذه فان وطأها معتنع طأنوا الظاهر بتعذر فيها أهلها المطالبة بالفتية واللا ينعقد فيها ظاهراً وكلامه هنا رد كلامه السابق (ص) لأمانة ولو عجزت على الأصح (ش) قد علمت أن المكاتبه أحرزت نفسها وما لها فإذا قال لها السيد أنت على كظهر أي فان أدت وصقت فلا كلامه لا يابزه الظاهر وإن عجزت ورجعت إلى الرق

التي عنها الزوج وبوجه المانع للوطء لا مال يتبعه ما لم يكن التزوج لأجل الخدمة فقط بأن نوى ذلك أو وجد ساط عليه فلا يكون الهرم موجباً للظاهر (قوله) يمنع منها أي من وقت الظاهر أي من قوله أن لم أزوج فأنتم على كظهر أي والحاصل أن قول الشارح ويمنع منها الخ راجع لاصل المصنف لأنه أراجع لقوله ويقع الحث وهذا هو الصواب كما يعلم من التوضيح. وعب (قوله) وليس كذلك) هذا ما سار مع ظاهر العبارة وإن المعلق يكون غير لازم وبعدها بزم وقوله مع أن هذا المفهوم الخ لا يخفى أن المفهوم اعتماد على أن الذي ليس يخلق يكون غير لازم ثم يارم ولا يخفى أن غير المعلق لا يكون إلا لازماً (قوله) وبعبارة الخ) فيه نظر لأنه يقتضي أنه إذا أخرج بعد العزم وقبل الوفاء لا يجزئ وليس كذلك بل يجزئ تحقيقاً (قوله) وبقي مفهوم المعلق لا يشهد الجواب عن قوله مع أن هذا المفهوم يدل الخ (قوله) كما مر في القوة لم يتقدمه أعنا تقدم لغيره (قوله) ويجوزي أسلم) وكذا يصح من أمه كائنه عتقت أو أمانة مجوسية أسلمت وهل أن عقل أو مطلقاً أو بولان أي فلا يزم عندهما ظاهراً في هؤلاء (قوله) ورتقاء أو أولى فترقاء وعسلا وبخبر امرأه باقي العيوب (قوله) وكلامه هنا رد أي فثبت وتبين أن كلامه هنا رد كلامه السابق غير أنه رد أن الإبداء لأصح الأمن يصح وقاعه

فلا يصح من يجوزي فدل على أن منوطه فقط بخلاف الظاهر نحو ما بجميع أوضاع الاستنعا فلا يرد فيها أحداً لا يابز ما في الأسر

(قوله وهو خلاف ما في المواق) ونصه الجلاب لا يلزم الظهار في المكاتبه النعمي الآن بنوي ولو عجزت فيه بزمه كقوله لاحسنه أنت على كظهر أي ان تزوجك انتهى فقاهر المواق اعتمد وهو المعتقد كاذ كرهه فضا عبادته عن بعض شيوخه (قوله وقد نص أو الحسن على أن الخدمة الخ) بغد اعتماده فتكون المحبة أولى (قوله في صحة الخ) الاول هو المذهب وقوله تأويلان مبنيان على ما جرم على الظاهر هل هو الوطء والاستمتاع معا وهو المذهب الأول (١٠٥) فقط كذا ذكروا الا ان عني نت اذا كان الثاني هو المتصور فكان الانسب

ففيها قولان مشهورهما أنه لا يلزم فيه ظاهر لانها عادت اليه بعد العجز علقه جدي عدا بن القاسم والسبه أشار بالاصح ومقاله الا يزوم اذا عجزت استعها بالاحمال ملكه الذي كسبه عجزها وقوله لا مكاتبه عطف على رجعة وظاهر كلامه ولو حصل عجزها بالقرب وحسنه يطلب الفرق بينها وبين المحرمية تسلم بالقرب والفرقان المحرمية حيث أسلمت بالقرب لم يخرج عن عصمته بخلاف المكاتبه فلها كالاجنبية منه فلا يلزم فيها الظاهر المتقدم على عجزها وظاهر كلام المؤلف ولو قوى ولو عجزت وهو خلاف ما في المواق وأما المحبة والخدمة فمصلحة حرمه وطبعا لا يظهر منهما وقد نص أبو الحسن على أن الخدمة لا يجوز وطؤها (ص) وفي عصمته من كجبوت تأويلان (ش) أي وفي عصمة الظهار من عاجز عن الوطء فادعى على مقدماته كجبوت ونخصي وشيخ فان وهو قول ابن القاسم والعراقيين وعدم عصمته وهو قول أصبغ وصنعتون وابن زياد تأويلان ولعل الفرق بين المحبوب وبغوه والرتبة حيث جرى في الاول خلاف وعصمة الظهار في الثاني ان الرتبة ونحوها يمكن الاستمتاع والوطء بين شفرهما أقوى من استمتاع المحبوب بزوجه وأمانته وان أزل ولما كانت افضا الظهار صريحة وكناية أشار الى ذلك بقوله (ص) وصريحه يظهر مؤبد بغيرهما (ش) يعني أن صريح الظهار مافيه ظهر مؤبدية التحريم ينسب أو رضاع أو صهر أو لعان كظهر أي أو أم وزوجي أو مسلعتي لأخت زوجي وعمتي (ص) أو عوصها أو ظهره ذكر (ش) كون هذا من الصريح مشكلا من نصه على ذكر ظهره مؤبدية التحريم كما هو ولذا قبل سواها لاعتصوها أو كظهره ذكر بالتالي فلا يكون من الصريح نحو ما نت على كيد أي أو كظهر أي أو أبي أو غلاي أو فلان الاجنبى ثم ينشترع صفة الصريح من الكناية بقوله (ص) ولا ينصرف للطلاق (ش) أي ولا ينصرف صريح الظهار للطلاق بحيث يكون طلاقا فقط فإذا قال إنه أنت على كظهر أي أو أباديه الطلاق وجا مستغنى فانه لا ينصرف اليه وبزمه الظاهر على المشهور لان كل صريح في باب لا يصلح أن يكون كناية في غيره بخلاف الكناية فانه اذا قوى بها الطلاق لمسه الطلاق في الفتا والقضه (ص) وهل يؤخذ بالطلاق معه اذا قوامع قام البيئة تأويلان (ش) الضمير في معه للظهار وفي نواه للطلاق والمعنى أنه اذا قال نوت بصريح الظهار الطلاق وشهدت البيئة على اقراره بملكه لم يؤخذ بالطلاق لنته ولا يترى عداون الثلاث والظهار لفظه فلا سئل عليها اذا تزوجها بعد زوج حتى يكفر وهي رواية غيبى عن ابن القاسم وتأويل ابن رشد المدونة عليه أو انما يؤخذ بالنية للظهار فقط واداه شهب عن مالك وهو أحد قول ابن القاسم تأويلان ولوا بدل قوله مع قيام البيئة في القضاء لكان أخصر وأتمل لاقراره (ص) كائن حرام كظهر أي أو كأي (ش) أي فلا يلزمه الظهار والطلاق حيث نواه معا ما كان قوى أحد هما بزمه ما قوا فقط وان لم يكن له نية بزمه الظهار وظاهر كلامه انه اذا نواه معا بزمه في الفتا والقضاء وبغوه لان الحاسب وان شاس وعليه فالتشبيه في التأويل الاول لا يبعد القيام وهذا تقر برأى آخر انظره

فيها قولان مشهورهما أنه لا يلزم فيه ظاهر لانها عادت اليه بعد العجز علقه جدي عدا بن القاسم والسبه أشار بالاصح ومقاله الا يزوم اذا عجزت استعها بالاحمال ملكه الذي كسبه عجزها وقوله لا مكاتبه عطف على رجعة وظاهر كلامه ولو حصل عجزها بالقرب وحسنه يطلب الفرق بينها وبين المحرمية تسلم بالقرب والفرقان المحرمية حيث أسلمت بالقرب لم يخرج عن عصمته بخلاف المكاتبه فلها كالاجنبية منه فلا يلزم فيها الظاهر المتقدم على عجزها وظاهر كلام المؤلف ولو قوى ولو عجزت وهو خلاف ما في المواق وأما المحبة والخدمة فمصلحة حرمه وطبعا لا يظهر منهما وقد نص أبو الحسن على أن الخدمة لا يجوز وطؤها (ص) وفي عصمته من كجبوت تأويلان (ش) أي وفي عصمة الظهار من عاجز عن الوطء فادعى على مقدماته كجبوت ونخصي وشيخ فان وهو قول ابن القاسم والعراقيين وعدم عصمته وهو قول أصبغ وصنعتون وابن زياد تأويلان ولعل الفرق بين المحبوب وبغوه والرتبة حيث جرى في الاول خلاف وعصمة الظهار في الثاني ان الرتبة ونحوها يمكن الاستمتاع والوطء بين شفرهما أقوى من استمتاع المحبوب بزوجه وأمانته وان أزل ولما كانت افضا الظهار صريحة وكناية أشار الى ذلك بقوله (ص) وصريحه يظهر مؤبد بغيرهما (ش) يعني أن صريح الظهار مافيه ظهر مؤبدية التحريم ينسب أو رضاع أو صهر أو لعان كظهر أي أو أم وزوجي أو مسلعتي لأخت زوجي وعمتي (ص) أو عوصها أو ظهره ذكر (ش) كون هذا من الصريح مشكلا من نصه على ذكر ظهره مؤبدية التحريم كما هو ولذا قبل سواها لاعتصوها أو كظهره ذكر بالتالي فلا يكون من الصريح نحو ما نت على كيد أي أو كظهر أي أو أبي أو غلاي أو فلان الاجنبى ثم ينشترع صفة الصريح من الكناية بقوله (ص) ولا ينصرف للطلاق (ش) أي ولا ينصرف صريح الظهار للطلاق بحيث يكون طلاقا فقط فإذا قال إنه أنت على كظهر أي أو أباديه الطلاق وجا مستغنى فانه لا ينصرف اليه وبزمه الظاهر على المشهور لان كل صريح في باب لا يصلح أن يكون كناية في غيره بخلاف الكناية فانه اذا قوى بها الطلاق لمسه الطلاق في الفتا والقضه (ص) وهل يؤخذ بالطلاق معه اذا قوامع قام البيئة تأويلان (ش) الضمير في معه للظهار وفي نواه للطلاق والمعنى أنه اذا قال نوت بصريح الظهار الطلاق وشهدت البيئة على اقراره بملكه لم يؤخذ بالطلاق لنته ولا يترى عداون الثلاث والظهار لفظه فلا سئل عليها اذا تزوجها بعد زوج حتى يكفر وهي رواية غيبى عن ابن القاسم وتأويل ابن رشد المدونة عليه أو انما يؤخذ بالنية للظهار فقط واداه شهب عن مالك وهو أحد قول ابن القاسم تأويلان ولوا بدل قوله مع قيام البيئة في القضاء لكان أخصر وأتمل لاقراره (ص) كائن حرام كظهر أي أو كأي (ش) أي فلا يلزمه الظهار والطلاق حيث نواه معا ما كان قوى أحد هما بزمه ما قوا فقط وان لم يكن له نية بزمه الظهار وظاهر كلامه انه اذا نواه معا بزمه في الفتا والقضاء وبغوه لان الحاسب وان شاس وعليه فالتشبيه في التأويل الاول لا يبعد القيام وهذا تقر برأى آخر انظره

(١٤ - خروسي رابع) شي وذلك انه اذا قوى الطلاق فقط بزمه الظهار والطلاق معا على التأويل الاول في المسئلة الاولى وقد قال بزمه بنية الطلاق فقط (قوله وهذا تقر برأى ذكره عب هو ما أشار اليه بقوله ذكر في توضحه ما يبعدان التشبيه في التأويلين أي لا يبعد قيام أيضا وجهه عني نت ونصه وقد صرح ابن رشد بغيره بان التأويلين فيما وان كان في المدونة لم يذكر انت حرام كظهر أي لانها كآمال الخطأ تؤخذ بالاحرى وكلام المؤلف في التوضيح يدل على جريان التأويلين فبعد كرائتي

(قوله لا يجعل العرام محررا الخ) أى صرف الحرام عن أصله من الطلاق وجعل مراد منه الطهارة فان قلت قضيته أنه لا يردخ بالطلاق لان الكلام المقيد بقيد مصب الانبات والتي على ذلك القيد مع أنه أخذ به قلت أخذ به لنته وقوله كالحال الخ يفيد أنه ليس بحال وذلك لان المعنى أنت حرام أنت كظهر أى فهو كالحال بحسب الظاهر (قوله وكنائسه) مبتدأ خبره محذوف وكأى خبر مبتدأ محذوف والجملة مقول القول والتقدير (١٠٦) وكنائسه ثابتة بقوله أنت أى والحاصل ان الكناية ماسقطه من أحد اللفظين

الظهر أو الأم (قوله ومثل الكرامة الاحانة) أى إذا كان بين أمه فقال لها أنت كأمى أى فى الاحانة (قوله خلاف ما حكاه) أى ظالم فقد مالم يصحون وقوله بناء الخ ونشر مرتب وتلوه وهو مظهر وأى والتصريح بظاهر أى التصريح الحقيقى وأما الرجعية فهى وان كانت يحرم وطؤها لانها كان ينتفى بالرجعة كان كالتصريح (قوله وقوله فى الطلاق يدل اشتد) لا ينفى أن قوله فى الطلاق سابق فى المنصف على قوله فالتبث (قوله تشبه الخ) الحاصل ان قوله كفلا لانه الاجنبى مخالف للكتابة الظاهرة فان الكتابة الظاهرة يلزمه فيها الظاهر لأن ينوى بها الطلاق فيلزمه التثبث لأن ينوى الظاهر فيلزمه فقط فى الفتوى ومع الطلاق فى القضاء مقتدر (قوله فانه يلزمه التثبث ولا ينوى الخ) هذا الخ موافق لما فى شىء وهو خلاف ما فى عب وما فى عب بعيد من ظاهر المنصف (قوله أو كائى) ناهى عن المنصف لزوم التثبث فيما ذكره ولونوى الظاهر وهو مستغنى مفهومه ان لو قال كظهر أبى أو غلاى فظاهر وهو الصواب

فى الكبير فان قلت ما وجه لزوم الظاهر من أنه قد علم أنت حرام وسبق قول المؤلف وسقط أى الظاهر ان تعلق ولم يتنزه بالطلاق الثلاث أو تأخر كائى طلاق ثلاثا أو أنت على كظهر أى اه الشاهد فى قوله أو تأخر قلت الفرق بينهما فى ما عطف الظاهر على الطلاق لم يعتبر بينهما بالاول وأما ما حاقه جعل قوله كظهر أى أو كأمى كالحال محاقبه فهو قيد فيه كليل عليه قول المدونة لا يجعل العرام محررا جاشت قال مثل أى (ص) وكنائسه كأمى أو أنت أى أو لقصدا للكرامة أو كظهر أجنبية (ش) يعنى ان الرجل اذا قال لزوجه أنت على كظهر فلانة الاجنبية كان كناية لانه لا يذكر فيه من تأنيدها وكنائسه كأمى أو أنت كأمى كان هذا كناية لانه لا يذكر فيه لفظ الظاهر ويلزمه الظاهر لأن يكون قصد بذلك الكرامة لزوجه من انما سئل أمه فى الشفقة والكرامة فانه لا يلزمه بذلك ظاهرا ومثل الكرامة الاحانة ولو وقع الظاهر مع لفظ فعل حتى تزوجها فقال محضون من قال لزوجه ان فعلت كذا فانت على كظهر فلانة الاجنبية ثم تزوجها فقال محضون من قال لزوجه ان فعلت كذا فانت على كظهر فلانة لا ينعى اعتبار يوم الخنث أو يوم البين وعكسه لو قال ان فعلت كذا فانت على كظهر فلانة زوجته ثم طلقها ثم فصل (ص) ونوى فيها فى الطلاق فالتبث (ش) الضمير فيها يرجع للكتابة الظاهرة والمعنى انه اذا نوى الكناية الظاهرة الطلاق فانه يصدق فيها ادعاء الفتوى والقضاء فاذا نوى الطلاق بقوله لزوجه أنت على كأمى أو كظهر فلانة الاجنبية وما أشبه ذلك صدق واذا ادعى نوى الطلاق فلا يلزمه التثبث فى المدخول بها ولا تقبل نيته فيما دون الثلاث خلافا لمصنوع اذا جامع بين الطلاق والظهار التصريح وهو ظاهر فى التثبث ونوى فى غير المدخول بها فقوله فالتبث جواب بشرط مسدود كافرنا وقوله فى الطلاق يدل استعمال من الضمير فى فيها لان الضمير يشمل الطلاق وغيره (ص) كانت كفلا لانه الاجنبية الآن ينو به مستغنى (ش) تشبه فى قوله فالتبث والمعنى ان من قال لزوجه أنت كفلا لانه الاجنبية أو أنت كفلا لانه الاجنبية من غير ذكر كظهر ولا مؤبد التصريح فانه يلزمه التثبث ولا ينوى فيما دونها فى المدخول بها الا أن ينوى به الظاهر فانه يؤخذ به فقط فى الفتوى وأما فى القضاء فيلزمه الطلاق على ما مر والظهار معا فإذا تزوجها بعد زوج لا يفر بها حتى يكفر (ص) أو كائى أو غلاى أو ككل شىء حرمة الكتاب (ش) معطوف على ما يلزمه فيه التثبث فاذا قال لها أنت على كائى أو غلاى أو أنت على مثل كل شىء حرمة الكتاب فانه يلزمه التثبث وينوى فى غير المدخول بها (ص) ولزم باى كلام فوايه (ش) قد علمت أن كتابات الظاهر منها ما هو ظاهر وقد مر ومنها ما هو خفى والكلام الآن نفسه فاذا قال لزوجه كلى أو شربى أو أسخري أو اسقىنى الماء وما أشبه ذلك وقال اردت به الظاهر فانه يلزمه والمراد بالكلام الصوت فتشمل كنعق الغرباء ونهيق الحمار والفعل الذى يدل على فعل الظاهر كقول المالك عليه كفى الطلاق وأما الفعل الذى لا يدل عليه فلا يحصل له الظاهر ولو فوايه (ص) لا بان وطشك

وطشك

(قوله ككل شىء حرمة الكتاب) لان الكتاب حرمة الميتة والدم والخنزير فهو بمنزلة قوله أنت

كالنساء قاله الشيخ سام (قوله ولزم باى كلام فوايه) شامل لما اذا أراد بصريح الطلاق أو كناية انضاهه وقال بعض من تكلم على المدونة انه لا يلزمه بالكتابة المذكورة انتهى واذا لم يلزمه بها فالصريح أولى كانه لا يلزمه الطلاق بصريح الظاهر (قوله والفعل الذى يدل عرفا الخ) كاذابى يترفع عنهم باستعمال الحرف فى الظاهر

(قوله انه لم يجد الخ) حاصله ان ابن عبد السلام ذكره ولم يذكره لاحد (١٠٧) وابن يوسف الخ وهو الصقلي نقله عن معصون فيرد

ان كون الشيخ لم يذكره في نوادره لا يقتضي الاعتراض على ابن يوسف بل لانه وعظم قدمه من انه يتقل شيئا لاصله وكون الشيخ لم يذكره ليس فيه حجة لان من حفظ حجة على من لم يحفظ على ان الشيخ لم ينف وجوه هذه اما قوله الحطاب ويمكن الجواب عن ابن عرفة بأن نسخة النوادر التي بيده لم يكن فيها هذا كما ذكره شيخنا قد اقص عن بعض شيوخه (قوله وكونه نهارا الخ) من كلام ابن عمرنة (قوله فهو لغو) أي لا يلزم فيه شيء فهو مكلف وتلك لا في المسنى فدخلت وطء زوجته على وطء أمه فكأنه قال لا يطءها أبدا ومن المعلوم انه لا يلزم فيه شيء (قوله وكذا لاشي عليه اذا قال الخ) ينبغي كإكمال حج اجراء التفصيل الذي قاله ابن عرفة في الاولى في هذه (قوله يخرج من قوله وكناته) أي من محذور صر بملك والتقدير وكناته فاشته بقوله أنت كأي لابان وملك (قوله فهو ذاليس كناية) أي ظاهرة فلا ينافي انه كناية بخفة يلزمه بها الظاهر اذا نواه (قوله فلا شئ عليه) أي لا طلاق عليه لا يفتي ان هذا خلاف المتبادر لان التساوي لاشي عليه من الظاهر (قوله لا من قوله ولزم الخ) لانه يلزم به الظاهر اذا فواده لا يفتي ما في ذلك من التكلف (قوله فيجب التأسيس) مفاد هذا ان التأسيس يوجب الكفارة الاخرى وسأيت ما يخالفه (قوله ثم انه تزوجهن) أي سواء كانت في

ملكته أم لا أو عدل سكتي أمس أي أو لا أراجع سكتي أراجع أي (ش) يعني انه اذا قال زوجته ان وملك وملك أي ولم يزوجها ولا طلاقا فلا شئ عليه كإجابة ابن عبد السلام التابع لابن أبي زيد في النوادر وبهذا يسقط قول ابن عرفة انه لم يجد لعن ابن عبد السلام في النفس من فصل الصلبي شئ لعدم نقله الشيخ في نوادره وكونه نهارا أقرب من نومه لانه ان كان معنى قوله ان وملك وملك شئ لا طلاق شئ أي أو لا شئ فهو لغو وان كان معناه وطئ بالكم كوطء أي فهو نهار وهذا أقرب لقوله سبحانه وتعالى ان يسرق فقد سرق أخيه من قبل ليس معناه لا يسرق حتى يسرق أخيه من قبل والا لم أنكر عليهم وصف عليه السلام بل معناه سرقته كسرقه أخيه من قبل ولذا أنكر عليهم وكذلك لاشي عليه اذا قال زوجته لا أعود لسكتي أمس أي لا نه كن حال لا أمس امرأتي أبدا أو لا أراجع سكتي أراجع أي قاله ابن يوسف عن مالك وحذف فلا شئ عليه من الاولين دلالة الثالث وهذا مع عدم النفي والزمه ماؤه من طلاق أو نهار وليس شئ من هذا لان لفظ في المدونة خلافا لبعضهم فتوة لابان وملك الخ يخرج من قوله وكناته أي هذا ليس بكتابة فلا يلزمه نهار ولا يلزم من نفى الظاهر ان الطلاق فلذلك قال (فلا شئ عليه) لا من قوله ولزمه أي كلام نواه (ص) وتعددت الكفارة ان عاد ثم ظهر (ش) يعني ان الكفارة تعدد على المظاهر اذا ظهر بعد ان وطئ أو كفر ثم ظهر أو لا كما اذا قال أنت علي كظهر أمي ان دخلت الدار فدخلت ولزمه الظاهر وطئ أو كفر ثم قال لها ان دخلت الدار فانت على كظهر أمي قد سكتها وادار لزمته الكفارة بأصلا ان الاولى لما تقرت بالوطء صار الظاهر الثاني مخالفا للاول وامتنع التاكيد فيجب التأسيس فتوة ان عاد صوابه ان وطئ أو كفر ويجوز العود لا يفتي في التعدد فلو قال ان كفر أو نفى يسرها أو وطئ ثم ظهر لو في المقصود ومن الاعتراض بان كلامه يقتضي انه اذا عاد لم يكفر ولم يطأ ثم ظاهر انما تعدد عليه وليس كذلك على المذهب ومحل كلام المؤلف فيما اذا كان المظاهر منها واحدة ولم يتعلق الظاهر بتعدد ادعى تعدد المظاهر منها او تعدد المعلق عليه المختلف تعدد الكفارة وان لم يحصل بين العيين موجب تعدد (ص) أو قال اربع من دخلت أو كل من دخلت أو أيتسكن (ش) أي وكذلك تعدد الكفارة اذا قال اربع زوجات لم من دخلت متسكن الدار فهي على كظهر أمي أو كل من دخلت الدار فهي على كظهر أمي أو أيتسكن دخلت الدار فهي على كظهر أمي أو يحصل متسكن دخول الدار المعلق الظاهر على دخولها لتعلق الحكم بكل فرد من الافراد لا متسكن على عام والحكم على العام كلمة أي يحكم فيها على كل فرد فرد فكأنه قال ان دخلت فلانة فهي على كظهر أمي وان دخلت فلانة فهي على كظهر أمي وهكذا (ص) لان تزوجتسكن (ش) يعني ان من قال اربع نسوة ان تزوجتسكن فانتين على كظهر أمي ثم انه تزوجهن فانه يلزم كفارة واحدة لكن لا يقرب الاولى حتى يكفر فان تزوج واحدة لزمه ولا يقربها حتى يكفر فان كفر ثم تزوج البواقي فلا شئ عليه بخلاف ما لو قال من تزوجتسكن فهي على كظهر أمي فانه يلزم لكل من تزوجها من كفارة لا يهاجم عنه ومطلب كل واحدة ومسئلة المؤلف أرفع فيها الظاهر على جميع النساء فانه كفارة واحدة (ص) أو كل امرأ أو نهارا من نساء أو كره (ش) أي اذا قال كل امرأ أو نهارا تزوجها فهي على كظهر أمي فلا تعدد عليه الكفارة وانما يلزمه كفارة واحدة في اول من تزوجها وقال كل امرأ أو نهارا تزوجها فهي طالق لاشي عليه والفرق ان الظاهرة فيه يخرج بالكفارة بخلاف الطلاق وانما يلزمه كفارة واحدة لان الظاهر كالعين

عند واحد أو عقود (قوله أو نهارا من نساءه) فان صام عن احداهن جهلا منه بحيث كانت كفارته بالصور اجزاء من جميعه انتفاها (قوله يخرج بالكفارة الخ) أي خروج بالكفارة أو يخرج معصوم بالكفارة

(قوله عن الجميع) أي جميع الأيمان هذا ما يشاهد في الأيمان المتعددة ضمناً فلا تقطع حكم الصريح بمقتضى ما قلنا متعدد ضمناً لا في قوة فلا تكله أي وفلا تكله أي وهكذا أو أراد جميع النساء (قوله في كلمة واحدة) أي ولا بد من هذا التقيد (قوله أو التأسيس) أي نظماً واستقلاً فدل على أن هذا ينافي ما تقدمه ومقتضى التأسيس أنه تعدد عليه الكفارة لأن يقال أنهم كانوا على التعددية الكفارة لا التأسيس فيتبع وأن كان مقتضاهما التعدد (قوله ولم يرد كل واحد بخطاب) وأما لو كرره بنحو سواء كان في مجلس أو مجلساً ولكنه ما يرد كل واحد بخطاب تعددت (٨٠) كذا في المدونة (قوله وأعلقه بمحمد) جعل هذا أقسام الذي قبله باعتبار أن

هذا معلق دون ما قبله فلا ينافي أنه في كل منهما كرره فاجتمع في صيغته المكررة بين التعلق وغيره ويسمى بطناً كانت على كظهر أي وان لبست التوب فانت على كظهر أي ثم لبست تعددت عليه قدم السطع على المعلق أو أخره (قوله وكذا قبل إخراجها) والحال أنه يطأ خلافاً لما قبله بعض النسخ بقوله والحال أنه وطئ ويل على ما قلناه قوة سائلاً أو تعدد المعلق عليه الاختلاف الخ (قوله على ظاهرها) ومقابله ما ألفر وهي من أنه يفتقره واحدة (قوله فتأنيده) هذه الجمل لم تعدد زيد على ما ألفه الاستئنه والفرق بين من نوى ظاهراً أن لا تعدد كفارته ومن نوى كفارته تعدد أن لزوم الكفارة في الظاهر مشروط بالعود دون نوى الكفارات (قوله قبل أكل الكفارة) وأولى قبل الشروع فيها (قوله ولو بمقدمة الوطء) ولو من يجوب على القول بجهته منه (قوله وعليه الأكثر) ومقابله ما ألفه بعضهم من أنها مجبولة على الوطء أنه يقبل ويأشرو بطاً في غير الفرج انتهى (قوله ويجوز النظر لها) هو ما ألفه بعد بقوله وفي النظر الخ أي فقولهم ويجوز النظر لها أي

بغير قصد (قوله ويجب عليه أن يفرج) أي غرضه عليه ثلاثتهم أن يفرج لخاص من سببه لا يلزمها ذلك فلا بد من (قوله لا ما عانة) أي عدم المنع عانة (قوله أن خافته) تحقيقاً وظناً أو انظر في الشك والوهم ولا يجزى هنا قوله في الطلاق وفي جواز قتلها عند جهاودها لأنماز وحته غير مطلقة (قوله ويجب عليها أن تغنم) أي من الاستمتاع ولو بغير وطء خلافاً لتث قفوله فتمنع من وطئها لا مفهومه لأن مثله الاستمتاع (قوله بغير غفلة) أي بغير قصد ولا تم توجده (قوله ورأسها أو أطرافها) أي لا الصدرها أي ولو بغير قصد قال في الشامل وله النظر لوجهها ورأسها أو أطرافها بغير غفلة لا الصدرها أو أطرافها أو قبل ويجوز أن يفتي ويغفر

بغير قصد (قوله ويجب عليه أن يفرج) أي غرضه عليه ثلاثتهم أن يفرج لخاص من سببه لا يلزمها ذلك فلا بد من (قوله لا ما عانة) أي عدم المنع عانة (قوله أن خافته) تحقيقاً وظناً أو انظر في الشك والوهم ولا يجزى هنا قوله في الطلاق وفي جواز قتلها عند جهاودها لأنماز وحته غير مطلقة (قوله ويجب عليها أن تغنم) أي من الاستمتاع ولو بغير وطء خلافاً لتث قفوله فتمنع من وطئها لا مفهومه لأن مثله الاستمتاع (قوله بغير غفلة) أي بغير قصد ولا تم توجده (قوله ورأسها أو أطرافها) أي لا الصدرها أي ولو بغير قصد قال في الشامل وله النظر لوجهها ورأسها أو أطرافها بغير غفلة لا الصدرها أو أطرافها أو قبل ويجوز أن يفتي ويغفر

منه ان النظر لعدم الشعر حرام مطلقا وأما الوجه والرأس والأطراف فيجوز بغيره فلا الهالا أنك خبر بان النظر للرأس مطلقا لشعرها فيه تنافي فالأحسن أن يقال ان المسئلة ذات خلاف فمن يعبر بالنظر للرأس أي بجواز النظر لها يحكم بجواز النظر لشعر ومن يحكم بعدم جواز النظر لشعر يحكم بعدم جواز النظر للرأس فان قلت النظر للرأس أي اذا كانت خالية من شعر وشعرها اذا كانت مغطاة فزوجة الشعر أشد من رؤية الجلد لا يلتصق به وداعية للوط فلا تنافي قلت هو قسرب فيلزم (قوله انهم لو عادت اليه بعد زوج) أي ودخلت الدار حينئذ (قوله واعتبار) عطف تقسيم والمراد من حيث التعليق (١٠٩) فرجع في المعنى لقوله أو وسط قط تعليق ظهر

ثلاثا واطلقة مكملة للعصمة قبل دخول الدار فان الظاهر ينحل عنه وفائدته أنها لو عادت اليه بعد زوج لم يلزمه ظهار لانها عادت اليه بعصمة جديدة فلو اطلقها طلاقا فاصرا عن الغاية فإنه اذا أعادها الى عصمته بعد زوج أو قبله فإن الظاهر يعود عليه ما بقي من العصمة الاولى شيء واحترز بقوله ولم يتعز بها اذا تعزى بان دخلت الدار ثم طلقها فالعين باقية عليه فيلزمه كفارة الظهار اذا تزوجها بعد زوج ثم انما اطلاق السقوط فيه يجوز لان الظهار لم يلزم حتى يقال سقط الا ان يقال وسقط حكمه واعتباره أو وسقط تعليق الظهار (ص) أو تأخر كانت طالق ثلاثا وأنت على كظهر أي كقوله لغيره مدخول بها أنت طالق وأنت على كظهر أي (ش) يعني ان الزوج اذا قال زال زوجنا متدا ما أنت طالق ثلاثا وأنت على كظهر أي فان الظهار لا يلزمه لسقوط تعليقه ولعدم وجود مدخل وهي العصمة لان الزوجة انقطعت عصمتها بالطلاق الثلاث وصارت أجنبية وكذلك لا يلزمه الظهار اذا تأخر عن الطلاق البائن كقوله لغيره المدخول بها أنت طالق وأنت على كظهر أي لان الزوجة النكاح المدخول بها بآنت بأول وقوع الطلاق عليها وصارت أجنبية اذا لا عدها عليها فلا يلزمه ظهار لا يس من جنس الطلاق بخلاف ما اذا رد في على النفلح طلاقا فليزيمه حيث كان نسفا لا من جنس واحد ولا مفهوم لقوله ثلاثا اذا الواحدة البائنة كذا (ص) لان تقدم أو صاحب كان تزوجت فأنت طالق ثلاثا وأنت على كظهر أي (ش) يعني ان الظهار اذا تقدم على الطلاق فإنه لا يسقط كقوله لها أنت على كظهر أي وأنت طالق ثلاثا فإذا تزوجها بعد زوج فإنه لا يفر بها حتى يكفر كفارة الظهار لقوله تعالى من قبل أن ينسا أو كذلك لا يسقط الظهار اذا صاحبه الطلاق كقوله لآخر أم أجنبية ان تزوجت فأنت طالق ثلاثا وأنت على كظهر أي فإنه اذا تزوجها يلزمه الظهار لما علمت ان المعلق والمعلق عليه بقعان في أن واحد عند وجود سببهما لا تنفاه الترتيب فلهما سواء وقع التعليق المذكور في مجلس أو مجلسين فأنهما بقعان بالعقد تنطلق بمجرد العقد ثلاثا فإذا تزوجها بعد زوج فإنه لا يفر بها حتى يكفر كفارة الظهار وبما المراد بان تقدم القنطلى لا الزمان ولا المكانى ولا الرتبة وقوله أو صاحب أي في الوقوع لا في القنطلى اما بناء على ان المعلق والمعلق عليه بقعان معا والمعلق بمجموعهما بشر كان في الوقوع اذا وقع معا وجد الظهار محلا أو الواو لا ترتب أو ان وقوع أحد هما دون الآخر خرج لامر مح و قولك بان لم يسبق أحدهما لآخر أي في الوقوع كان بغيره أولا كان العطف بتم أو غيرهما بتم التعليق كانت طالق ثلاثا ثم أنت

الطلاق متقدم ما في مكان على مكان الظهار وقوله ولا الرتبة أي لا تنقل ان الظهار متقدم على الطلاق من حيث الرتبة كتقدم العدة على المصلول وان كانت مقارنته في الزمان والمكان كحرصة الاصبع فأنها علة في حركة الفتحا وكتقدم المتداعى الخبر ووقفت في الدار زيدان كانت مؤخر (قوله واذا وقع معا) أي المعلق والمعلق عليه وقوله وجد الظهار محلا أي لان المعلق مجموع الاخرين فبقعان معا عند وجود المعلق عليه وقوله أو الواو الخ أي بانين على ذلك أو بانين على أن الواو لا ترتب (قوله أو الواو لا ترتب) ينتقض ذلك بآنت طالق وأنت على كظهر أي وكذا قوله أو ان وقوع أحد هما على (قوله بفرصة التعليق) أي ان التعليق بفرصة الداعى انه لا فرق في العطف بتم أو غيرهما دأ على ابن عمر زفاه فرق فقال ولو أنه قال ان تزوجت فمضى طالق ثلاثا فمضى على كظهر أي أو قال لزوجة أنت طالق ان دخلت الدار ثم أنت على كظهر أي لا يلزمه الظهار لانه حينئذ وقع على غيره زوجة بما وقع من تباعى الطلاق اه

(قوله أو تأخر) عطف على تعليق
لا على لم يتعز لانه ليس هنا تعليق
(قوله كانت طالق ثلاثا) أو متبها
أو واحدة بآنة (قوله لسقوط
تعليقه) أي لعدم تعليقه (قوله
لما علمت ان المعلق والمعلق عليه)
الاولى أن يقول للماعلت أن
المعلقين على من بقعان معا عند
وجود سببهما الذي هو ذلك الشيء
(قوله وسواء وقع التعليق المذكور
في مجلس) هو قوله ان تزوجت
فأنت طالق ثلاثا وأنت على كظهر
أي أو لوقوعه وأنت على
كظهر أي على أنت طالق ثلاثا
وقوله أو مجلسين أي بان قال ان
تزوجت فأنت طالق ثلاثا ثم قال
ان مجلس آخر ان تزوجت فأنت على
كظهر أي كما يدل عليه التوضيح
وان كان خلاف المتبادر من العبارة
(قوله المراد بان تقدم القنطلى) أي
والزمان واحد كقوله أنت على
كظهر أي وأنت طالق ثلاثا (قوله
لا الزمان) أي بان يقول في يوم
انجلس مثلان أنت على كظهر أي
ثم يقول يوم الجمعة أنت طالق
ثلاثا وقوله ولا المكانى بان يكون

(قوله وفي كلام المتبسط نظر) كان المتبسط يقول بقول ابن حزمز (قوله وان عرض عليه نكاح امرأته الخ) حاصل ما أفاده عجم انه لا يقهول لقوله عرض بل الأجنبية يصح الظاهر منها وان لم يعرض عليه نكاحها واماسيا في عن التبصر من عدم لزوم الظاهر في الأجنبية اذا تقدمت بلاء فان لم يتقدم عليه بالافان الظاهر يصح (أقول) وهذا لا ينهل لا يصح الظاهر منها مطلقا لان وطاها حرام فهي عليه كظهر أمه فلم يؤثر ظهرا شيئا وقول ابن عرفة جمعة حاصلة ومقدرة أي كصوره التعليق والفرض لا غير (قوله لانه حتى الله) أي لان خصم الكفارة حتى لله أي لان (قوله توجه الخطاب) الأولى أن يقول أراد بالوجوب

الوجوب المحض والخصم المتمم للوجوب المصنق (قوله وفائدة) أي فائدة كون المراد بالوجوب مطلق توجه الخطاب لا التتم (قوله فليكن الخ) لا يتقن ان هذا لا يفرغ على ما قبله (قوله الخبر) أي الموضع ولوعبره كان أحسن (قوله أغنى عنه بلا شك) أي لأن التبصر المتمم بقيد سبق توجه خطاب الأناك خير بأنه لا يعلم توجه ذلك الخطاب هل بالعود أو بالظاهر فوجه يعني عنه ذلك لان قوله وتقتصر الخ المستفاد يجب وجوبها مضافا فيقتضى سبق وجوب بوسع وذلك قوله وتجب بالعود (قوله لكنه الخ) لا يظهر ذلك الاستدراك وذلك أن قوله احتاج الخ بغيره ان المقام في غنية عنها لانه ما قالها الا لقوله وتجب بالعود مع انه يصعدان المستغنى عنه وتجب بالعود ونهضت تن هنا كلام لم أفهمه (قوله أومع الاسك) لانه اذا اذنبوا الاسك لفائدة في العزم على السو ادانا كان يعقبة الطلاق (قوله قال في المدونة الخ) لا يعني ان صريح هذا على غير أحد القولين فما معنى كون المدونة أوتت عليها والجواب ان المراد قال في المدونة

أي باعتبار فهم الخمي وهذا الجواب يفيد كلامه في نوضه وبعد كتي هذا رأيت محض تت ذكر المقتنة ما روي عنه قال وهو فهم الخمي لقول المدونة العدة هنا اذ اذ الوط مو الإجماع عليه (قوله والاجماع عليه) أي والتصميم والعزم عليه وهو يرجع لقوله ارادة (قوله ولو سنة) كذا في البابي وانظر هل هو مثال شاذونها كذلك أو هو أقل ما يمكن في الاسك فانه تت في صغيره وقال عجم وولول زمن اسما كه ولينده نقل والحاصل ان المبالغة على السنة تقتضي ان مادنونها ليس كذلك وهو الظاهر وقوله ان عسكاهمدة تنافي الفور طريقة أخرى غير ما أشاره أولا بقوله ولو سنة (قوله عندئذ) وعند الشافعي تركه الفرقان باز للظهور :

(قوله اذا عزم عليه) أى على العود هذا مقادير وهو غير ظاهر فالأولى أن يقول اذا عزم على الوطء (قوله وليس المراد الخ) بهذا تعمل ان لا تخافه من ما هنا من قوله لان تقدم المفيد انهما لم يبا بعد الطلاق الثلاث لتقدم اذا اذا عاها العصمة وتقدم ما هنا بما اذا لم بعدها (قوله فانما تقول بالاجراء الخ) وفائدة القول بعدم الاجراء انه اذا عاها العصمة لا يمين التكفير فالدلالة في كلا القولين لاقى أحدهما فقط كاهو ظاهر (قوله وهل الخ) اعلم انه لو شرع في الكفارة ففعل بعضهم طلق قبل المس في الدولة لم يلزمه انماها ابن نافع ان أعياها جزأواختلف هل هو خلاف لمذهبها وأنه على مذهب ان أعياها لم يجزئ والبس ذهب صاحب تذب الطلاب والبيان أو وفاق لانه اعاني في الدولة الزوم واليه ذهب النعمي وأشار المصنف ولو فاق بقوله ٣ الخ والمعتن من التأويلين عدم الاجزاء ان أعياها هل التأويل بلان ولو أعياها بعد ما جرت ابيدا انقضه عندها بعد (١١١)

الترتب على العود اذا عزم عليه ولم يطل حتى طلق طلاقاً ثانياً ومات أو مات وأما الرجعي فانه لا يقطعها فيسقط الخطأ في العدة وليس المراد بسقوط الكفارة عدم المطالبة بها وان عادت لعصمة وانما المراد لا يحتاج بها قبل عودها للعصمة وأما بعده فلا يفر بها حتى يكفر ويدل على هذا قوله وهل تجزئ ان أعياها بلان فان فائدة القول بالاجزاء انه اذا عاها العصمة فانه يفر بها من غير تكفير (ص) وهل تجزئ ان أعياها بلان (ش) صورة المسئلة ان الظاهر عزم على العود ولم يطل وشرع في الكفارة فأخرج بعضها ثم انه في أثناء الكفارة طلق طلاقاً ثالثاً وطلأ رجعياً وانقضت العدة ثم اكمل الكفارة بعد الطلاق والعدة فهل تجزئ هذه الكفارة أو لا تجزئ وفائدة الخلاف ان الظاهر فيما اذا عزم عليها فعلا جدياً لم ينقطع عنه الكفارة لانه أعياها ولا يفر بها حتى يكفر كفارة الطهار وظاهر كلام المؤلف سواء عمل أقل الكفارة أو أكثرها والخلاف جار في الصيام والاطعام برودة ج وارتضى الاثناو بسن في الاطعام لافيه وفي الصيام خلافاً لهرام أى وأما الصيام فيمنعه في عدم الاجزاء وليس وجهه ان الاطلاق لما استسقط الكفارة أوجب خلاف في الصوم (قوله وعلم عمار زنا الخ) يخالفه ما في التوضيح ونصه قال في البيان وأما ان لم يمت فكفارته حتى تزوجها فانفسق على أنه لا يمين على الصيام واختلف هل يمين على الاطعام على أربعة أقوال أحدها انه لا يمين بعد انقضه العدة وان تزوجها وهو قسول أشهب والثاني أنه يمين وان لم يمت تزوجها وهو قسول

الترتب على العود اذا عزم عليه ولم يطل حتى طلق طلاقاً ثانياً ومات أو مات وأما الرجعي فانه لا يقطعها فيسقط الخطأ في العدة وليس المراد بسقوط الكفارة عدم المطالبة بها وان عادت لعصمة وانما المراد لا يحتاج بها قبل عودها للعصمة وأما بعده فلا يفر بها حتى يكفر ويدل على هذا قوله وهل تجزئ ان أعياها بلان فان فائدة القول بالاجزاء انه اذا عاها العصمة فانه يفر بها من غير تكفير (ص) وهل تجزئ ان أعياها بلان (ش) صورة المسئلة ان الظاهر عزم على العود ولم يطل وشرع في الكفارة فأخرج بعضها ثم انه في أثناء الكفارة طلق طلاقاً ثالثاً وطلأ رجعياً وانقضت العدة ثم اكمل الكفارة بعد الطلاق والعدة فهل تجزئ هذه الكفارة أو لا تجزئ وفائدة الخلاف ان الظاهر فيما اذا عزم عليها فعلا جدياً لم ينقطع عنه الكفارة لانه أعياها ولا يفر بها حتى يكفر كفارة الطهار وظاهر كلام المؤلف سواء عمل أقل الكفارة أو أكثرها والخلاف جار في الصيام والاطعام برودة ج وارتضى الاثناو بسن في الاطعام لافيه وفي الصيام خلافاً لهرام أى وأما الصيام فيمنعه في عدم الاجزاء وليس وجهه ان الاطلاق لما استسقط الكفارة أوجب خلاف في الصوم (قوله وعلم عمار زنا الخ) يخالفه ما في التوضيح ونصه قال في البيان وأما ان لم يمت فكفارته حتى تزوجها فانفسق على أنه لا يمين على الصيام واختلف هل يمين على الاطعام على أربعة أقوال أحدها انه لا يمين بعد انقضه العدة وان تزوجها وهو قسول أشهب والثاني أنه يمين وان لم يمت تزوجها وهو قسول

ان عاها الحكم ونافع والثالث انه لا يمين الا ان تزوجها وهو قول أصح والرابع الفرق بين أن عصى منه أهلاً أو كره وهو قول ابن المباحثون اه والظاهر بل المتعين ان هذا ما لا قول فيما اذا شرع في الكفارة قبل الطلاق ويكون المصنف اقتصر على قولين من الاربعة ومعنى الثالث انه لا يمين على ماضي منها قبل الطلاق الا اذا أعياها بعد ان تزوجها ما يلا قبل في حال المصنوع مود (قوله ولا يدخل الكسوة فيها على المذهب) انظر على مقابل المذهب ما مررتنا (قوله فهذا) أى فلا جاز ان المؤلف افاق بها على هذا الترتيب بدأ بالعتق (قوله خذف المضاف) القصد الجنس الصادق بأشئ (قوله لا يباحس تحت) فانه ان لم يباحس نفس اعتاق بل اعتاق ما عطف عليه (قوله وهي جواب عن سؤال مقدر) الا انه معتق بالزوا (قوله أى حكمه انه يعتق بعد وضعه) أي الترتيب للشارع للمرية

ان عاها الحكم ونافع والثالث انه لا يمين الا ان تزوجها وهو قول أصح والرابع الفرق بين أن عصى منه أهلاً أو كره وهو قول ابن المباحثون اه والظاهر بل المتعين ان هذا ما لا قول فيما اذا شرع في الكفارة قبل الطلاق ويكون المصنف اقتصر على قولين من الاربعة ومعنى الثالث انه لا يمين على ماضي منها قبل الطلاق الا اذا أعياها بعد ان تزوجها ما يلا قبل في حال المصنوع مود (قوله ولا يدخل الكسوة فيها على المذهب) انظر على مقابل المذهب ما مررتنا (قوله فهذا) أى فلا جاز ان المؤلف افاق بها على هذا الترتيب بدأ بالعتق (قوله خذف المضاف) القصد الجنس الصادق بأشئ (قوله لا يباحس تحت) فانه ان لم يباحس نفس اعتاق بل اعتاق ما عطف عليه (قوله وهي جواب عن سؤال مقدر) الا انه معتق بالزوا (قوله أى حكمه انه يعتق بعد وضعه) أي الترتيب للشارع للمرية

قوله فلو كشفناه الامر عن سلامته أجزاء) لانه كشف الغيب انه حين العتق كان بمن يجزئ ويسمى رقية (قوله كاهن) أعني العبارة الأولى أي في قوة أي يجزئ عتق كل ما يصدق عليه رقية والحاصل أن الجنين لا يجزئ ولو علم أنها موضوعة بعد العتق بصفة من يجزئ لانه حين العتق لا يسمى رقية ويبقى على هذا أنه لو اعتق حل أمته عنظهاره ظاهرا لعدم وضعها ثم تبين أنها موضوعة قبل العتق أن يجزئ ولم أر فيه نصا له بهرام وينبغي على هذا أيضا أنه لو اعتقه معتقدا أنهم موضوعة ثم تبين أنها حين العتق لم تضعه لا يجزئ (قوله مؤمنة) لا يصح أن تكون صفقرقة لان فيه الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي وهو لا يجوز أن لا ياعرا به دلائل من رقية والبدل يجوز الفصل بينهما وبين البدل منه (قوله والاعيان متفق عليه) أي الايمان حقيقة أو حكم الحول لا يعنى على أحد القولين فاحصا ان من يقول بكون الابهى يجزئ يقول المراد بالاعيان حقيقة أو حكوم من يقول لا يجزئ يقول ان المراد بالاعيان حقيقة (قوله) ومقتضى كلام المطالب أن الخلاف جار في الابهى مطلقا (١١٢)

صورة المسئلة عند غائب في نجارة أو أمان أو غير ذلك وانقطع خبره عنك فاعتقه عنظهاره فانه لا يجزئ عن ذلك اذا تعلم حياته وعلى تقدير حياته لا تعلم سلامته فلو كشف الامر عن سلامته أجزاء وهذا بخلاف الجنين فانه حين العتق لا يسمى رقية كاهن (ص) مؤمنة وفي الابهى تأويلان وفي الوقف حتى يسلم قولان (ش) يعني أنه يشترط في كفارة الظهار أن تكون رقية مؤمنة لان الله تعالى وصف الرقية في كفارة القتل بالاعيان وأطلقها في كفارة الظهار والمطلق يحصل على المقيدان المقصود القرية بها والكفر شافيا والاعيان متفق عليه في رقية الظهار وفي كل رقية واجبة لكن لو اعتق ككافرا وهو المراد بالابهى فهل يجزئ عتقه عن الظهار وألا فيه تأويلان ومقتضى كلام ح أن الخلاف جار في الابهى مطلقا ومقتضى تقرير ز أن التأويلين في الجوسى الكبير وأما الصغير فيجزئ اتفاقا ويجزئ عتق الصغير الكتاب على الأصح والمراد بالصغير الذي لا يصدق عليه دينه وعلى القول بالاجزاء فهل ينزع المظاهر من وطء المظاهر منها حتى يسلم الابهى بالقتل احتياطا للفرج وان مات قبل الاسلام لم يجره حكما ابن يونس عن بعض أصحابه بلفظ ينبغي على قول ابن القاسم انه وقف عن امرأته حتى يسلم ابن يونس فقلت أبا بل وطء زوجته ولموات قبل أن يسلم أجزاء لانه على هذا القول على دين من اشتراه ولما كان يجزئ على الاسلام ولا ينافي في غائب أمره حمل على الغالب فيه فكأنه مسلم وهذا ما أراده بقوله قولان وظاهر كلام المؤلف أن الوقف واجب وكأنه فهم وينبغي على الوجوب وبعبارة المؤلف تغطي أن الظهار يسقط مطلقا وانما الخلاف في الوقف وعدمه وبعبارة الشامل بخلافه لو هراه هل يسقط الظهار وألا هي محررة عن هذه وأحسن منها (ص) سليمة عن قطع اصبع (ش) يعني أن الرقية التي تجزئ في عتق الظهار شرطها أن تكون سالمة عن العيوب الآية التي منها قطع اصبع واحدة ولو انحصر والمراد بالقطع الذهاب ولو خلسة والمراد بالاصبع التي هي من الأصلية ثم إن كلامه يقتضى أن قطع مادون الاصبع لا ينزع الاجزاء ولو اعتق من يبيع بعض أمته لا يضر وقوله بعد ذلك فيما لا ينزع الاجزاء وأتمه يقتضى ان قطع أمته وبعض أمته يضر وانظر المول عليه مفهوم أنهم ما لكن

الاسلام كالجوسى صغيرا أو كبيرا ومن لا يعقل دينه من أهل الكتاب ففي اجزائه خلاف انظر الخمي اه فاذا علمت ذلك ففهمه مطلقا أي محسوسا مطلقا أو كذا صغيرا فظهر منه أن المراد بالابهى الجوسى مطلقا والصغير الكتابي (قوله ان التأويلين في الجوسى) أي فالمراد بالابهى خصوص الجوسى الكبير ويجزئ عتق الصغير الكتابي (الخ) أي وأما الكتابي الكبير فلا يجزئ اتفاقا كما صرحوا به (قوله ينبغي على قول ابن القاسم) أي الذي يقول بالاجزاء الابهى (قوله لانه على هذا القول) أي القول بعتق الابهى (قوله ولما كان (الخ) في قوة التعليل لمقابله (واقول)

وكلاهما ابن يونس هو الواجب فينبغي أن يكون هو المول عليه (قوله ولما كان يجزئ (الخ) أي وضوحا كونه يغسل وبصلى كلام عليه (قوله سقط مطلقا) أي وقف أولا (قوله فهي محررة عن هذه وأحسن) كذا قيل وفيه تأمل عب ولعل وجهه أنه لا سلم أنها محررة وذلك لان المولى وعلى القول بالاجزاء هل يسقط الظهار أم لا مع انه اذا لم يسقط الظهار فلا يجزئ اذ لا يعقل أن يفرع على القول بالاجزاء عدم سقوط الظهار فلنقلت وعلى كلام المؤلف فامعني الاجزاء مع كونه يشترط الوقف حتى يسلم وأنه لو مات قبل الاسلام لا يجزئ على أحد القولين قلت معناه أنه لا يشترط صفقا اعتاقا بعد اسلامه بخلافه على القول بعدم الاجزاء أم أساقه يحتاج الى صيغة اعتاق بعد اسلامه (قوله سليمة عن قطع اصبع) ومثله الشلل والاقصاد وذهب الانسان كلها ويجزئ ذهاب بعض الانسان (قوله والمراد بالقطع الذهاب ولو خلسة) كذا الثاني وتطريه الباسط لكون المصنف عبر بقطع الظاهر في حقيقته (قوله التي هي من الأصلية) كذا الثاني وفي عجب ولو زائد ان أحس وسأوى غيره في الاحساس كذا ينبغي انتهى والظاهر ما ذهب اليه الثاني

(قوله وانظر ما اناذهب اختلفان) ومثلها اعلنتا وبعض اهل القوة بعد لان الخلاف في الانسج (قوله مشرق) أي صاحبه الخاف المضاف فاقصص الصغير المضاف اليه (قوله والاغنى) هو الذي لا يصير لسلا وقوله والاجهر هو الذي لا يصير في الشمس (قوله وهو عدم فصاحة النطق بالكلام) المراد لا ينطق كغيره شب كان معه صمم لا (قوله خلافا لاشبه) أي فانه يقول ان كان باقي في كل شهر من رمضان من الاجزاء (قوله وستاق الواحدة الخ) حاصلة انه لا يتفرق قطع الاذن الواحد ووقع في كلام عب اضطراب لانه قال هنا قطع اشراق الذين ثم قال وكذا الاذن الواحد تنطهره (١١٣)

سباني ان قطع الاذن الواحدة لا يصير وصريح المدونة ان قطع الاذن الواحدة يصير (قوله ليس الشق ليس شرطا) أي وان كانت فسرته المدونة به والمراد بالليس عدم القدرة على تحريكه او التصرف (قوله والدين الخ) أي الذين منع سمي العبد لنفسه بل يسمى لاهل ان يصرف في قضاء نفسه وشأن الرقبة التي تقع في الظهار ونحوه ان لا تباعه عليها الا احد وفي هذه الصورة فتمت مشغولة بالدين الذي عليه والحاصل ان المانع ان يعقده السيد عن ظهاره ثم تبين ان عليه ديناً لا يقطع سببه عنه قبل فان ذلك يكون عسافي العبد يمنع اجزاء عتقه عن الظهار كظهور عيب تبين به بعد عتقه كهي أو يجوز وسواء كان سيده علم به قبل عتقه ولم يقطع له أو لم يعلم به حتى أعتقه (قوله بلاشوب عوض) اسم بمعنى غير ظهار اعراهم ايمانها بعددها والشوب الخاطئ أي بالخطاطبة عوض وان قل ولو أسقط شوب لئولهم أنه لا يصير الا عوض الكلام مع ان المراد السلامة من مخاطبة أي عوض وان قل (قوله بشرط أن يكون السيد الخ)

كلام ح يفسد ان العول عليه مفهوم اصح فانه قال وانظر ما اناذهب اختلفان والظاهر الاجزاء لان الخلاف في الاصبح (ص) وعي وبك وجنون وان قل ومرض مشرق وقطع اذنين وصمم وهم وعرج شديدين وجذام وبرد وبلع (ش) أي بشرط في الرقبة ان تكون سليمة من هذا الامر منها العي وكذا الغشوة التي لا يصير معها الا بصير وأما التثقيب والاعشى والاجهر فله يجزئ وسباني ان الاعور يجزئ ومنها البكم وهو عدم فصاحة النطق بالكلام ومنها الجنون ولو قل فلا كره في الشهر عند مال وان القام خلافا لاشبه ومنها المرض المشرق وهو الذي يبلغ صاحبه النزاع وغیره يجزئ ومنها قطع اشراق الاذنين وقوله قطع اذنين أي اشراقهما لان المراد قطعهما من أصلهما كما هو ظاهر كلامه وستاق الواحدة في وقوله وحده في اذن ومفهومي في أنه اهل عيها الجذع لا يجزئ كما يأتي بيانه ومنها الصمم ان فسرناه بعدم السمع لم يأت التقيد بالتفصيل وان فسرناه بنقل السمع يأتي فقيده بان لا يكون خفيفا ومنها الهرم الشديد بان لا يمكن معه الكسب لصعوبة تليق بهومه وكبريته وانما سمع الهرم يختلف الصغير لان منافع الصغير مستقبل ومنها العرج الشديد وصفت الهرم والعرج يأتي في مفهومهما في كلامه ومنها الجذام وان قل ومنها البرص وان قل ومنها الفيلج والمراد به ما ليس بعض الاعضاء وليس الشق ليس شرطا ولو اطلع المشتري على عيب بعد عتقه لا يجزئ يرجع بالاروش واستعان به في رقبة وأرض عيب لا يمنع الاجزاء فعله ما شاء والدين المانع سببه لنفسه لصرفه في قضاء نفسه مع الاجزاء لا عيب (ص) بلاشوب عوض (ش) يعني أنه بشرط في رقبة الظهار ان تكون سالمة عن شوائب العوضه فلما عتقه عن ظهاره بشرط ان يكون السيد في ذمة الجلبال قليل أو كثر فان ذلك لا يصح ولا يجزئ عن ظهاره (ص) لا يشتري العتق (ش) عطف على مقدر أي فيجزئ عتق مالاشوب عوض فيه لا عتق مشتري بشرط العتق لانها رقبة ليست كاملة لان البائع قد وضع من قيمتها لاجل العتق (ص) يحرقه لا من يعتق عليه (ش) الضمير في يرجع للظهار والمعتق أنه بشرط في الرقبة المذكورة ان تكون حمرة لاجل الظهار بخبره عملا واشترى من يعتق عليه بسبب قرابة أو تعليق كقوله ان اشترى به فهو حر فانه لا يجزئ لانه يعتق عليه عجز الشراء بسبب القرابة أو التعليق لا بسبب الظهار وقوله لا من يعتق عليه بسبب قرابة أو تعليق وسواء احتاج لحكم أو لا لعدم استقراء المثل عليه (ص) وفي ان اشترى به فهو حر عن ظهاره تأويلان (ش) التأويلان نوعان في قول المدونة وان قال ان اشترى به فهو حر فاشترى وأعتقه عن ظهاره لم يجزئه وفي قول الموازنة عن ان القاصم الاجزاء عتق ظاهرا ان اشترى بنت فلا فهو حر عن ظهاره هل ما في الكاين خلاف يجعل قول المدونة بعدم الاجزاء فيها اذا قال ان اشترى به فهو

(١٥ - ثمنى رابع) وأما عافي فيه يجزئ لانه ان تنازع (قوله لا عتق مشتري الخ) أي فان فيه ثابتة العوضه وقوله بشرط العتق أي ان البائع بشرط على المشتري ان يعتقه (قوله لا من يعتق عليه) فان أعتقه عن ظهاره غير ظاهريه حين العتق فلا يجزئ (قوله بخبره عملا واشترى الخ) أي ما لم يكن للقرمان من شرائه من يعتق عليه أو ورده فأنقوله في الشراء وفي العتق بعد الشراء فيجزئ عن ظهاره في هاتين الصورتين (قوله وسواء احتاج لحكم) أي يستعمل أن العتق لا يكون بنفس المأخوذ خلاف المشهور وقوله والأشياء على انه يعتق بنفس المأخوذ المشهور وهما لان خلاف المذكور جار في التعليق (قوله وفي ان اشترى به الخ) بتقرير الشارح بعدم أن الاولى

الصنف أن يقول وإن علق حجر بيشتراته فاشترى له بجزء من نظاره بجزء وهل وثاق تأويل (قوله) وجهه عدم الاجزاء أي
 ووجه الاجزاء انه لما كان قائما به الظاهر وحاصله بالفضل صرف ذلك الشرط الى الظاهر فقوله عن نظاره لا ينسب (قوله) ان تعليق
 عتق الظاهر أي ان التعليق لا يفيد عتق الظاهر وهذا متفق عليه لانه تقدم ما اذا قال ان اشترى بته فهو حر فلا يجوز ان اشترى بته
 يقول بعدم الاجزاء يقول القائل بالاجزاء (١١٤) ووافقني على ذلك القاعدة فان قوله بعدم ذلك عن نظاره بعد ندما

قوله فذلك أي لا تملكه (قوله)
 لاجزاء اتفاقا) في عب ووجه
 الاجزاء تعليق الحر به المعلقة على
 الشراء على شرط وهو نظاره ان
 وجد منه والشرط ثابتي في الشروط
 أقوى من القيد في مبداه (قوله)
 كالمكاتب (هذا من كلام المصنف
 الآتي (قوله) فليس بجزء الخ)
 وهو الاظهر (قوله) فقومه عليه
 الخا كم الخ) هذا قصور للاول
 وقال الشيخ أحمد فكل عليه أي
 سواء كان النصف الذي كثره أو
 لغيره انتهى (قوله) على المشهور
 ومقابل ما قاله ابن القاسم من
 الاجزاء ومفاد جهرام ان الخلاف
 في صورتين (قوله) ولو أعتق
 واحدة معينة من اثنين (هذه
 عبارة الفقيه بالحرف وليس فيها
 عن امرأة وكذا يحطه ليس فيه
 عن امرأة) فإذا علمت ذلك فنقول
 واحدة منصوب على تزعم الخافض
 أي وإذا أعتق عن واحدة معينة
 من امرأتين حصل لهاته أعتق
 رقبتي عن نظاره فاعتق واحدة
 من امرأتين حصل لهاته أعتق
 الاخرى فقوله وأجسم الاخرى
 مضاه وأجسم المرأتين الاخرى التي
 أعتق عنها الرقبتي الثاني (قوله)
 كالآخري ان تضيف أي إذا لم
 يكن عنده الا امرأتان قد نظره
 منهما ثم أعتق رقبتي عن نظاره

حر على ظاهره أي من شموله لما اذا قال عن نظاره أو اقتص على قوله فهو حر أو وثاق بمحمل
 ما في المدونة على ما اذا اقتص على قوله ان اشترى بته فهو حر ولما كرم ذلك قوله عن نظاره
 فان كرمه فالاجزاء فيكون موافقا للموازية ووجه عدم الاجزاء على القول بالخلاف
 فيما اذا قال ان اشترى بته فهو حر عن نظاره أي أن قوله عن نظاره بعد ندما بقوله ان اشترى بته
 فهو حر لان القاعدة ان تعليق عتق الظاهر لا يفيد تقييده بالظاهر بعد قوله لا يفيد ذلك
 لم يستقر عليه أي لم يستقر لانه عتق بمجرد الشراء موحد التاويل فيما اذا تقدم الظاهر على قوله
 ان اشترى بته فهو حر أو فهو حر عن نظاره واما ان لم يكن ظاهر قبل ذلك لاجزاء انما قالوا كان قال
 ان اشترى بته فانتسب عن نظاره ان وقع متى وفيت العود وان لم ينه لم يفتق عليه (ص)
 والعتق لا مكاتب ومدير وشوخوا (ش) عطف على عوض أي وبلاشوب العتق ووقع في نسخة
 بعضهم عتق بتركه ووجه عطفه على قوله بلاشوب عوض أي وبلاشوب عتق أي خالية عن
 شائبة عوض وعتق وهو غير متعين لانه عطف المعرف على النكرة فعلى هذا لا يجوز عتق
 مكاتب ومدير وشوخوا كما لم يرد عتق لاجل وبعض ولو لم يرد المكاتب شيان من مجموعهم وهذا
 اذا أعتق المكاتب والمدير سيدهما واما ان اشترى واحدا منهما جأوا عتقه عن نظاره وقتنا
 بامضاء البيع كما صرح به المؤلف في باب التبدير حيث قال وفتح بيعة ان لم يفتقه كالمكاتب
 فليس بجزء من نظاره وقيل لا يجوز (ص) أو أعتق نصفه فكل عليه أو عتقه (ش) يعني
 أنه اذا أعتق نصف عبده والعبد شركة فهو بين أخرة فقومه عليه الحكم كما فان ذلك لا يجوز
 عن نظاره على المشهور وكذلك لو كان العبد كله فاعتق نصفه أولا ثم أعتق نصفه الآخر
 فإنه لا يجوز من نظاره لان شرط الرقبة في كفاية الظاهر ان يخرج دفعة واحدة وهذا بعضها
 ولان الحكم كما كان يوجب عليه التمتع في الباقي صار ملكه غير تام (ص) أو أعتق ثلاثا من
 أربع (ش) أي وكذلك لا يجوز مني اذا أعتق ثلاثا من أربع نسوة ظاهرين وشركهن في
 الثلاثة لانه باب كل واحدة ثلاثة ارباع رقبة والعتق لا ينقص كالأربعين أربعين
 شركهن في كل رقبة وان عن لكل واحدة رقبة حلان أو أطلق حلان أيضا عند ابن القاسم
 لا عند أشهب ولو أعتق واحدة معينة من اثنين وأجسم الاخرى حلت العينة مطلقا كالآخري
 ان تعبعت والا فلا ولو نسى التي أعتق عنها كغيره عن الاخرى وأجزم أو موضع حتى يكفر عن
 الاخرى ولو أعتق ثلاثا من أربع لم يأتوا واحدة حتى يخرج الرابعة (ص) ويجزئ
 أعور (ش) يعني ان من أعتق عن نظاره عبدا أو عرقانة بجزء ثم على المشهور لان العين
 الواحدة تقوم مقام الاثنين ويرى بهما يرى مملوكة بدها العينين جميعا ألف دينار والخلاف
 في الاخر الذي خرجت عنه وأما غيره فمخبر بان اتفاق والظاهر اجزاء عتق من فقد من كل عين
 بعض نظرها (ص) ومغصوب ومروءان ان اقتدا (ش) يعني أنه اذا أعتق عن نظاره
 عبدا المغصوب منه فإنه يجوز بته ويجوز وسواء قدر على تخليصه أو لانه باق على ملكه وكذلك

وعين أحد الرقبين لو احده من امرأتين فصل الاخرى (قوله) والا فلا) بان كان عنده ثلاث نسوة أو أربع
 فاعتق رقبتي عن نظاره وعن واحد من الرقبين لواحدة من النسوة سكنت عن الرقبتي الاخرتين لا بطا غير المعينة الا اذا خرج
 كفارة ثالثة أو كفارتين (قوله) ولو نسى التي أعتق عنها) هذا يتحقق فحين عنده مرأتان أو أكثر أو عتق عن واحدة معينة ونسها بان
 يراهن قوله كغيره عن الاخرى أي جنس الاخرى المتحقق في واحدة وأكثر (قوله) الذي خرجت عنه) أي فاعتق لانه حيث خذلته لا يقع

(قوله لكن يشترط في جواز الخ) فيه اشارة الى أن قول المصنف ان اقتداء ليس شرطا في الاجزاء بل انما هو شرط في الجواز أي وأما الاجزاء ففصل وان لم يخلط او قد تسمع غيره وهو عرج واعتزله بحديثه ثبوت بقوله قال ج ومن تبعه هذا شرط في الجواز أما الاجزاء ففصل وان لم يفتد باقلا كما يدل عليه صنيع المؤلف وما قاله غيره صحيح لان (١١٥) مراد الاثمة بالافتداء انقلذ العتق بخلافه من

الزمن والجنابة فان لم يفتد بأن اخذ من الجنابة أو الذين وبطل العتق فكيف يصح لقاتل أن يقول بالاجزاء فظهر ان الشرط في الاجزاء كافي للمواهر وان الحاجب وغيره ما لم ينجس في كلام المؤلف ما يدل لما قاله وصورة المستثناة ان الزهون والجنابة عتاق عن الظاهر قبل اقتداءهما بغير عتق ان اقتداء بعد ذلك والا فلا فان أراد غير هذا فهو خروج عن فرضهم فتأمل (قوله) ومرض وعرج الزوال وعسى أو وانظر لواجتماعه خفيفين حل بجزئي أم لا وهو ٣ معطوف على عرج (قوله) وأغسله قال القلي بثلث السليم واقتصر في الصباح على الفغ وهو رأس الأصبع العليا (قوله) ونص المذونة أي لانه قد نص الخ (فدوله ولولم يذنب) أي خلافا لان المذنبين (قوله) لانه منقته كذا قل ثت قال عب وانظر زيادته فيما ذاب كروا ذلك الا في خصي الشبهة قال بهرام وانظر هل حكم الجسوب والعتق كذلك أو لا وقوله أو لا نظر هل معناه أو لا يبره بل يجزئ من غير زاهره ووقف نفسه حسنة بأنه كفى بكرة فاذا أحدى الاثنين ولا يكره فاقا هسما معا أو معناه لا يصح انتهى شرح عب (وأقول) الظاهر ان الجسوب كالخصي بل المتعين والظاهر ان

يجزئ عتق عبد المهرن أو الجنابة عن ظهاره لبقاء كل على ملك صاحبه لكن يشترط في جواز العتق ابتداء ما يتنكح الزهرن بدفع الدين أو اسقاط من له الحق وأن يدفع أرض الجنابة أو يسقط الفهي عليه حقه من ذلك وما ذكرنا من أن المصوب يجزئ زطفا أو ما المهرن والجنابة لا يجوز زعتى كل ابتداء الا ان افتداه وظاهر صنيع المؤلف (ص) ومرض وعرج خفيفين (ش) فيه حذف منضاف أي ذومرض وذلك لان الكلام في صاحب العبد دون العبيد نفسه ثم ان خفيفين اما حال أو وقت منقطع وذلك على أن مرض وعرج يرفعون كتابا بغير فهو صفة لهما ويلزم على الوجه الاول يحيي المال من التكره أو قطع نعت التكره وكلاهما قليل وعلى الثاني حذف المضاف وبقاء المضاف اليه على جر من غير شرط وهو قليل أيضا والشرط المفقود هو المشار اليه قوله ابن ماثان

ورعاً برأوا الفتيأ بقولهما • قد كان قبل حذف ما تقدما
لكن بشرط أن يكون ما حذف • مما تلا لما عليه قد عطف

(ص) وأغسله وجدهم أذن (ش) يعني اذا عتق عن ظهاره عبد ما مطلق الاغسله فانه يجزئ ولو كانت الاغسل من الإبهام والاختلاف ثمة الاغسله فالعبرة بجهوم أصبع فيما مر وكذا يجزئ عتق العبد المهدوع أي المطلق أو الاغسل أو الاذن حيث لم يوجها ونص المذونة على أن منقطع الاذن لا يجزئ انتهى وابدع بالدلالة الملهمة (ص) وعتق الفرس عنه ولولم يذنب ان عاد ورضيه (ش) يعني ان من عتق عبده عن ظهاره لا يبره حل فانه يجزئ وسواء أذن المظاهر لهذا الزحل في عتق عبده عنه أم لا بشرط أن يكون المظاهر قد رزمته الكفارة بأن حصل منه العود أي قوى وطا المظاهر منها أو وطها بالافعل وبشرط أن رضى المظاهر بالعتق المذ كوزان لم يحصل منه عود أو لم يرض بالعتق فان ذلك لا يجزئ الا أن يكون عن ميت فالعبد كالتعذر الرضا عنه وقوله ان عاد أي ان كان عاقيل العتق ورضي ولو بعد العتق وقوله ان عاد شرط فيما قبل المبالغة وما بعدها وقوله ورضيه شرط فيما بعدها لا فيما قبلها (ص) وكذا المصبي ذنباً بذي ويصوم (ش) أي وكذا عتق المصبي مع الاجزاء أو اغفر نفسه له بادنقته وهذا جار في باقي الكفارات ويدل عليه تشبيهها بكفارة الظهار ويستحب في الرقة أن تكون عن عرف الاسلام وعقل الصلاة والصوم أي عقل أن ذلك من القرب بيان بلغ حد التمييز وان يبلغ حدا لا حلام لا يستثنى بقدر على الكسب والعمل وقبل له لا يكون حسنة مسلم الحسنة وذلك انه انما هو مستحب قبل التمييز باسلام أبيه (ص) ثم لعرضه وقت الاداء (ش) هتاش وع منه في الكلام على الثاني من انواع كفارة الظهار وهو التسيام والضعيف قوله عنه يجمع العتق المتقدم كره والمعنى أن المظاهر انما عجز عن الكفارة بالعتق وقت اداء الكفارة أي وقت انجاسها فانه يصوم حسنة شهرين متتابعين لقوله تعالى فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتماسا أو كما في بقوله (لا قادر) وان فهم من قوله لعسر لاجل قوله (وان عاك محتاج اليه لكر من أو منصب) والمعنى أن المظاهر اذا كان قد ادركت الاداء على عتق رقة بأن

منفعة لنفسه من الانسان ليست شرعية (قوله) ويستحب الخ يفهم منه ان عتق من لم يبلغ هذا السن يجزئ وان وضيما كافي بجميع الكفارات فان اعتقه كذلك فكبر آخره وأصح وأوقعه أو مطبقا فمن أصبح ليس عليه وكذا لو ابتاعه فكبر على مثل هذا لا يرد لاحتمال حدوثه (قوله) وقت اداء الكفارة أي آخر اسماها لا وقت الوجوب وهو العود لا وقت الظهار (قوله) لكر من (وقه) أو متوقع

٣ قول المصنف معطوف على عرج الصواب على أمور له محصيه

(أولاً منصب) كما إذا كان مثله لا يخدم نفسه (قوله أو سكنى مسكن) وكذا كتب فتمسك محتاج إلى أو لا يترك له قوته ولا النفقة الواجبة عليه لنيابته بمسكن من القول (قوله فانت الخ) وأورد أن ثبات الحلية بالعتق المذكور ومردودها رفضها وما أدى إثباته إلى رفعه فهو باطل والجواب أن المتنح حلة خاصة وهي حلة الملك والمطلوب مطلق حلية الصادق بالتمسك (قوله) وطه هذه قبيل الكفارة (متنح) أي والعزم على الوطء قبل الكفارة متنح أي يتوهم نية التكفير بخلاف غيرها فإن العزم على الوطء قبل الكفارة يمنع نية التكفير عنه غير متنح وإنما كان العزم (١١٦) هنا متنحاً ولو منع قصد التكفير لانه بعد تصديره فلا يجوز وطؤها (قوله قلت

كان عنده غنماً أو ميا سواي عن رقية نقط من دابة أو داراً وغير ذلك وهو محتاج إلى ذلك لأجل مرض أو لأجل منصب أو سكنى مسكن لا فضل فيه فإنه يلزمه العتق ولا يجوز له الصوم حينئذ وضمن معسر معنى عاجز فقالبه بقوله لا دار (ص) أو علة رقية فقط ظاهر منها (ش) يعني أن من طاهر من أمته وهو لا علة غير ما قد لزمت كفارة الطهارة لا يجوز له الصوم ويلزمه أن يقتضاه عن طهارة لها فإذا تزوجها بعد الحرام بعتل من غير كفارة فإن قلت قد تقدم أن الكفارة لا تجزئ قبل العود والعود العزم على الوطء أو مع الإمساك وطه هذه قبيل الكفارة متنح لانه صارت حرة فقلت يجب أن العزم على الوطء أو كان سراً أو مدعوياً لا يجرى عمن قبله كغيره جزأه عتقها وهو مجرم عليه وطؤها قبل نية عودته الوطء يجب كفارته وإنما ضعف هذا من لا يعلم ما الحلف به ويجب من أخذ النسي منتهياً أن العود ليس بشرط في وجوب الكفارة (ص) صوم شهرين بالهلال (ش) مبتدأ خبر لمفسر يعني أنه إذا أعسر عن عتق الرقية وقت أدائها فإنه يلزمه أن يصوم شهرين بالهلال إذا بدأ من أول الشهر وسواء كان ناقصاً أو كاملاً (ص) منوى المتابع والكفارة (ش) يعني انه إذا كفر عن طهارته بصوم شهرين فلا بد أن ينوي متابع الشهرين ولا بد أن ينوي أيضاً بالصوم الكفارة عن طهارته ويكفيه أن ينوي ذلك في أول ليلة من الشهرين وكذلك كل كفارة واجبة فإنه لا بد أن ينوي بصومه التكفير عن تلك الكفارة (ص) وعلم الأول أن انكسر من الثالث (ش) تقدم انه إذا ابتدأ الصوم من أول يوم في الشهر فإنه يصوم الشهرين بالهلال سواء كانا كليتين أو ناقصتين وأما إذا ابتدأ الصوم في أثناء الشهر فإنه يصوم بقية ذلك الشهر الذي ابتدأ فيه الصوم ويصوم الشهر الذي بعده بالهلال ثم يكمل الأول انكسر من الشهر الثالث فلو صام من الحرم عشرة أيام مثلاً فإنه يصوم صفراً بالهلال سواء كان كاملاً أو ناقصاً ثم يكمل من ربيع الأول ما بقي من الحرم وكذلك من مرض في حفر قمره ثلاثين ولومرض في الأول ثم صرع في الثاني ثم صرع كلها ثلاثين وثلاثين وسواء في ذلك ما عدا العبد (ص) والسيء المتع ان أضر بمخيمته ولم يؤذ خراجها (ش) يعني أن العبد المظاهر إذا أراد أن يكفر عن طهارته بالصوم فليصمه ابتداءً عنه من ذلك إذا كان العبد بضرب مخيمته سيده بسبب صومه ان كان من عبيد الخدمة ولم يؤذ خراجها ان كان من عبيد التجار فالواو يعني أو بخلافه لثت فإن جعل عليه كلاً منهما وحصل بالصوم ضرر في أحدهما فله المنع (ص) وتعين لغير الرق (ش) أي وتعين التكفير بالصوم لدى الرق سواء كان عن طهارة أو غير وسواء في المكان أو كسر بالصوم وإنما تعين الصوم حيث قدر عليه ويجزى ولم يأن في الإطعام فإنه يتعين عليه في هذه الحالة أن قادر عليه وأما إذا نكسر

يجب أن العزم على الوطء الخ) أي ولو منع نية التكفير لقوله وهو يحرم عليه وطؤها) رعباً أن هذا الكلام يفيد أن الأولى أن يقال وطه هذه بعد الكفارة متنح أي فالعزم متنح وقوله نية عودته الوطء أي وإن كان سراً ما ٣ وقوله وبه يجب عن أخذ البساطي الخ أي فالعزم أن العود بشرط وهذا الأخذ مردود (قوله مبتدأ الخ) فيه أن قوله صوم معطوف على اعتاق الذي هو خبر هي الواقعة مبتدأ أي فتعين أن يكون خبراً لأن المعطوف على الخبر خبر إلا أن هذا الذي ظاهري على ما قدره في قوله وهي اعتاق والإطعام عدم التقدير والمعنى والكفارة أنواع مرتبة فيكون قوله ثم صوم معطوف على اعتاق وقوله لمعسر مرتبط به وعلى كلام شارحنا فيكون من عطف الجمل رقيه منوى المتابع) حال من الضمير في التطير على كلامه والتقدير ثم صوم شهرين كثر لمعسر في حال كونه منوى المتابع الخ (قوله) وكذا لو مرض الخ) أي بأن صام الأول بتمسكه ثم مرض الثاني فيكون المنكسر هو الثاني فقط فهذا الشارة إلى أن قول المصنف وعلم الأول أن

انكسر لم يفهمه والحاصل أنه لا فرق في الكسر بين أن يكون في الأول أو في الثاني أو فيما كان قلته في رمضان إذا أضر لم يقضى بالعبد مع أن في كل من أيقظ الطهارة ورمضان لفظ شهر وهو كاف في الخبر تسع وعشرون أو ثلاثين فلذا ان الشهرين في الطهارة بقدر أربعين معن فملا على الشهرين الكاملين حيث لم يبدأ بالهلال وان رمضان شهر مقيد برين معن فأقصر على ما ظهر والله في العبد (قوله وتعين لغير الرق) الأولى تقدمه على قوله وليست المنع لانه إذا حكم بالتعين ينشأ في كون السبب المنع أم لا فهو كالتفريع عليه في قول الحنفى وقوله وبه يجب عن أخذ البساطي الخ) كذا في التفسير بإيدىنا وليس في نسخ الشرح بإيدىنا هذا ذكر البساطي بل النسي

(قوله أي بالنظر للعتق وان أذن) أي بالفرق بين البصحة منه العتق ولو أذن ألا ولا طهولاً من العتق الولاء وإذا اتفق الملازم انتفى ملازمه ألا ولا له في الحال فلا مرد أن المكاتب وأم الولاء للرد إذا مرض السيد والمعتق لاجل إذا قرب لاجل للمهر ولا معاً أعفوه لأن الولاء لهم انما هو إذا أعفوا (قوله أن أذنه السيد) أي مع العجز عن (١١٧) الصيام بتنبه السفيه المظاهر العاجز عن غير الصوم كالعبد كذا القادر على غيره

وبصره في ماله لأن لم يضر (قوله) وقد التزم) أي هو الحال أنه قد التزم أي قبل الظهار وأما بعد الظهار فصحت لأنهم حينئذ الظهار مستثنى وفي الشيخ أحد سواء كان الالتزام قبل الظهار أم لا (قوله كالنكاح) حاصل ما في أنه إذا أسير في أثناء اليوم الرابع تعادى وجوباً وبندب التمسك إذا أسير بعد ان شرع في اليوم الثاني ما لم يدخل في الرابع والأوجب التمسك وبندب الرجوع إذا أسير في اليوم الأول أو بعده وقبل دخوله الثاني ونقول أن قولهم سرام لا يابسه الرجوع صادق بجواز التمسك وجوبه الذي هو المراد عي فإذا حصل عبارة الشارع عليه تكون الكفاة أدخلت الرابع وأقل منه لما علت (قوله أي جاز) التمسك هذه الصادرة بخلاف ما في عب وتوافق ظاهر العبارة الأولى (قوله) ألا أن يفسد) الأولى لأن فسد لجهل كلامه قصره على التعمد (قوله وفي اليوم باتفاق) أي يندب الرجوع بخلاف ما في عب وبندب وقوله بخلاف العين أي فلا يندب الرجوع وقوله لفظاً أمرهائي فذلك بخلاف يندب الرجوع في الظهار والقتل دون العين (قوله أو واحدة

له فيه فلا يتعين في حقه الصوم بعبارة نوعين أي الصوم لأي الرق أي بالنظر للعتق وإن أذن بخلاف الأ طعام يصح منه أن أذنه السيد فيه فهو شبه الحصر إلا ضافي (ص) ولين طولب بالفتية وقد التزم عتق من عليه لعشرين (ش) يعني وكذلك يتعين الصوم في حق من ظاهر من زوجته وقد التزم عتق من عليه لمدة يسقطه عمره مظاهراً وهو موسر وطعت عليه زوجته وطالبته بالفتية وهي هنا الكفارة فانه يتعين في حقه الصوم ألا يقع العتق عن الظهار في الصبر بل عن العين وقد عرفت أن من شروط الرقة أن تكون محررة للظهار (ص) وان أسير فيه تعادى (ش) يعني أن من فرضه الصيام لعجز عن عتق الرقة إذا شرع في الصوم ثم أسير بعد ذلك وقد رد على المتني فانه ينادى على الصوم ولا يرجع العتق أي لا يابسه الرجوع حيث صام ماله بال ثلاث وأما أن كان صام كالزومين فانه يستحب الرجوع كما يأتي وبعبارة تقتضى أي جاز ولا يفسد المراد اعتدالي وجوباً وهذا أن لم يفسد صومه والاعتين في حقه اعتاق رقة ولو لم يقع من صومه اليوم واحد لم تقدم ان المعتبر حال المظاهر وقت أداء الكفارة وهو لا أبطل صومه خوفاً بما إذا تهاووا لا تهمسوا فلا يجزئ منه الصوم والى هذا أشار بقوله (الأن يفسد) (ص) ونسب العتق في كالزومين (ش) يعني أن ما قدمه من أن إذا أسير في أثناء الصوم ينادى بشرط بأن يكون قد صام ماله بال فان كان قد صام اليومين ونحوهما فانه يستحب الرجوع إلى العتق كما في المدونة وهو الصحيح وفي اليوم يستحب باتفاق ومنه كفاة القتل بخلاف العين لفظاً أمرهما (ص) ولو تكلفه المصير جاز (ش) يعني أن المظاهر المصير إذا تكلف العتق بأن تدان به واشترى رقة فانه يجزئ عتق تهاو به وتطهر من فرضه التيمم فتكف الغسل أو من فرضه الجلووس في الصلاة فتكف التيمم فيها ومعنى جاز معنى لا يفد يكون حراماً كما إذا كان لا يقدر على وفاء الدين أو لا يعلم أر بابه بالعجز عنه وقد يكون مكروهاً كما إذا كان يسأل لأن لا وال مكروه كان من عاده السؤال أم لا مكان إذا سأل يعطى أم لا (ص) وانقطع بتابعه وطه المظاهر منها أو واحدة من فمين كفارة وان ليلاناسيا (ش) تقدم أن الصوم يجب بتابعه وذكرنا أمورا انقطع بتابع الصوم والمعنى أن المظاهر إذا وطئ المظاهر منها فان ذلك قطع بتابع صومه وبندب من أوله وسواء وطئها بال أو نهراً علماً أو ناسياً جاهلاً أو غافلاً أو ما إذا وطئ غيره المظاهر منها فانه لا يبطل صومه ليلاً ولو علماً أو نهراً ناسياً أو بلى يفسد قوله ونهنا ونسبان ومثل وطئ المظاهر منها قطع الصوم وجوباً ابتداءً ما إذا كان له أربع زوجات مثلاً ظاهر من في كل واحدة وقد مر أنه يجزئ كفارة واحدة لأن من في حكم المرأاة واحدة فلو وطئ واحدة منهن ليلاً أو نهراً أو غلطاً ونسباً ما فان ذلك قطع بتابع صومه ومثل أوله مقدمه على المشهور (ص) كبطلان الأ طعام (ش) التشبيه في قطع بتابع الصوم يعني إذا وطئ المظاهر منها أو وطئ واحدة من فمين كفارة في

الح) فان قلت الواحدة من الجماعة مظاهر منها فلا حاجة لذكره والجواب أنه لما كان فيه محض من قدا يجتدي اليأس ومنافعه في ذكره (قوله كبطلان الأ طعام) لا يعني أنه إذا وطئ قبل الكفارة ثم أخرجه لا يبطل فكان أولى أن أخرجه بعضهما وطئ أن لا يبطل وأجيب بأن الوطء قبل الإخراج محض عداً وبعد الإخراج بعض محض عداصع التفاهة كأن جعل المثل الصلة فيها وأجابه عن وفيها (قوله من فمين كفارة) استخرج عن وطه واحدة من فمين كفارات متعددت ليلان الصوم لغير الصائم عنها فلا ينقطع إذا وطئه ليلاً لغير الصائم عنها ولا غير المظاهر منها

(قوله لما سبوت وجوب تنابه) لان الاقتراع يقابل التتابع (قوله أو عرض حاجه) المفعول جرت على غير من هي له فغيري على مذهب الكوفيين لان النبي مأمون (قوله حركه السفر) (١١٨) أي ولو هو ما قوله لان لم يجر به أي غفرا (قوله على المشهور) (الافضل

أن يسبق قوله على المشهور على قوله وأما الخ لانه انقيضا للخلاف ومقابلها ما قاله مضمون من انه يجوز تنافه النوازل حاجبه السفر لان السفر يباح (قوله بان حاجه نفسه) أي بان تحرر المرض بنفسه وقوله أو لم يحصل هيئان أصلا أي بان يكون مرضا قبل السفر مرضا يجوز زالفطر (قوله وفيها ونسيان) أي بغير جراح أو بهنار في غير المظاهر منها وأما هنا فنقطع تنابه وان لا نأسي (قوله في هذا يسمى بالعطف التلقيني) كان المخاطب لقن التكلم ذلك المعطوف (قوله وهل انصام العبد) هذا ضعيف (قوله أو يفطرهن) نظائره انه مطلوب بالفطر وليس كذلك بل مأمور بصومه على طريق التسبب فيما يظهر من عمل القول الاول وهو صوم الجميع بقضى مالا يصح صومه وهو يوم العيد الاول فقط على الرابع (قوله جاهل الخ) الفرق بينه وبين قوله أو فافلان الاول ليس عنده غفلة عن العبد بل عدا لانه جهل بأن اعتداته في أول شوال وأما الثاني فهو عالم بأن الذي شرع فيه القعدة الا انه غفل عن كون العيد يأتي في الصوم (قوله وأنه قضاء متصلة) قد علمت ان الرابع انه لا يقضى الا الاول فقط (قوله بل يني قضاءهن) أي بل يني في حال كونه قد قضاهن متصلا (قوله لاجل جهل حكمه) الحكم هو كون العيد يقطع التتابع

اتشاء الاطعام فان ذلك يبطل اطعامه ولو لم يبق منه الا اطعام مسكين واحد أو ما وقع غير المظاهر منها فانه لا يبطل اطعامه سواء كان أطوا سلا أو نهارا أو غير بالاقتراع في الصوم لمناسبة وجوب تنابه وفي الاطعام بالبطان لعدم وجوبه فيه لا تقتنا (ص) وبطريق السفر (ش) يعني ان المظاهر اذا كفر بالصوم ثم سافر في اختياره فيستأنف الصوم من أوله والاضافة فافطر نفسه فان ذلك يقطع تنابه لانه فعل ذلك باختياره فيستأنف الصوم من أوله والاضافة يعني في لان المضاف اليه ظرف لضاف (ص) أو عرض حاجه لان لم يجر به (ش) يعني ان تنابع الصوم يقطع سبب المرض الذي حركه السفر وأفطر فيه لانه فعل ذلك باختياره وأما ان حصل له المرض بغير سبب السفر فان ذلك لا يقطع تنابه ويني على صوما ما أصبح على المشهور فقوله أو عرض أي أو يفطر مرض حاجه أي حركه السفر لان تحققه لم يجر به بان حاج نفسه أو لم يحصل هيئان أصلا بان قال الاطباء ان هذا اليباح ليس من السفر ويغيبه بفتح حرف المضارعة وضمه لانه يقال حاجه بهيمه وأحاجه بهيمه (ص) كخص (ش) يعني أن المرأة اذا لم يهاصوم يجب تنابه ككفارة القتل ثم حصل لها حض أو نفاس في أثناء الصوم فان ذلك لا يبطل تنابع الصوم بل يفطر ويني (ص) واكرامه وطن غروب (ش) يعني ان الفطر بكل منهما لا يقطع التتابع وأحرى الفطر لظن بقاء الليل ومنه من صام تسعة وخمسين ثم أصبح مفطر لظنه الكمال وأما لو أفطر شاك في القرب فانه كن أفطر متعمدا (ص) وفيها ونسيان (ش) أي وفي المدونة لا يقطع سبب فطر نسيان كل أو شرب أو طعمه غير المظاهر منها وأما وطاع المظاهر منها فقد مر انه يبطل ولو نأسي سلا ونهارا وقوله ونسيان أي أو ضم لما لا يقطع به تنابع النسيان فاعطف بعمى بالعطف التلقيني (ص) وبالعبدان تعمد لاجله وهل ان صام العبد أو أيام التشريق والاستأنف أو يفطرهن ويني أو يذبح (ش) يعني لو صام ذا القعدة ونا الحجة لظاهر عليه تعمد الصوم يوم العيد في الكفارة فان ذلك يبطل صومه لعدم تنابه وقد أمر الله بتتابع الصوم وأما لو صاف العبد في شهرى يظهره خلاصا لعدد أو فافلان عن أن في زمن صوم كفارة يظهره يوم عيبد فان ذلك لا يقطع تنابه ويجزئه وإذا قلته بالاجزاء مع الجهل هل معناه انه صام العبد اليومين بعده وأنه قضاها متصلة بصيامه وعليه ان لم يصم ذلك فانه لا يجزئه وليس تأني في شهرى يظهره وهذا قضاها من القاسم أو الاجزاء المذكور لا يتعبد بصوم أيام النحر الثلاثة بل يني قضاها من متصلا أمسك عن المفطرات أم لا وهذا فهم أي محمد بن أبي زيد والى هذا أشار بالتأويلين والمراد بالجهل جهل كون العيد يأتي في الكفارة لاجل حكمه فانه يبطل التتابع ومضى أبو الحسن على أن المراد بالجهل جهل الحكم وهو أظهر فانه الشيخ عبد الرحمن وعلى ما ذكره أبو الحسن يكون جهل العين أولى بهذا الحكم والمراد بالصوم القوي وهو أمسك لظاهره لان الصوم هذه الأيام حرام وأحرى لا يتعبد بالمراد أيام التشريق اليومان اللذان بعد يوم النحر لانهما محل اختلاف وأما اليوم الرابع فلا خلاف أنه يصوم ويجزئه فان فطره يقطع التتابع اتفاقا (ص) وجهل رمضان كالعيد على الأرجح (ش) أي وحكم جهل رمضان كإثنا عشر شعبان ورمضان شعبان كلبس بالعبد في انه يجزئه شعبان ورمضان على فرضهما يصوم شوا الامتصه وبلغني يوم

(قوله والمراد أيام التشريق الخ) إشارة الى أنه تفسر مرادوا بأن أيام التشريق تشمل الرابع (قوله وجهل رمضان كالعيد الخ) هل المراد انه جهل ذات الشهر كما لو اعتقد ان شعبان واجب أو جهل الحكم (قوله على الأرجح) ومقابلته ان جهل رمضان ليس كالعيد فلا يجزئه لانه تقريره كثير

(قوله فمن صلى الخمس الخ) وهو أنه صلى الخمس كالأبوصه ثم صلى رأسه من واحد فذهب بجميع الرأس حتى وصل إلى الخس
فأبى ثم نذر كراهته بجميع الرأس فقط ويصلي الشعرونك أنماذا كان الخلل في واحد من وضوأت غير العشاء وضوء العشاء صحيح فقد
صلاها بأبى وضوء العشاء الصحيح وان كان الخلل في وضوء العشاء فقد مسح الرأس فيه وصلا فظهر اغتزار النسيان الثاني بالظن
للشاة ولم يغفر له ما ساعه أن يذهب لشرح رأسه فقط ويصلي العشاء بوضوأت ويصلي الجميع (قوله تقدم الخ) أحجب بأن قول
المصنف وشهر أيضاً متضمن بحاجب من قوله وبفضل القضاء وهو معطوف على محذوف قبله تنديده وبفضل القضاء غير نسيان
وشهر أيضاً القطع بالنسيان ويكون أيضاً متعلقاً بالقطع لا بفضله لا قضاءه (١١٩) ان هنا قولاً لا شهر بأن فصل القضاء ناسياً

لا يقطع وليس كذلك (قوله وليس
هذا الخ) بل مثله في أن التشهير
الأول هو المعتقد والتشهير الثاني
ضعيف (قوله صامهما وقضى
شهرين) لعل هذا فيما ينوي
ليله والأصام الأربعة الأشهر لأن
تتابعه انقطع على هذا القول وقد
ذكر جرح عنقه ولا ان انقطع
تتابعه بكم من ان نسيانه أي
التتابع كذلك (قوله هذا تفريع
على القول الخ) المناسب هذا تفريع
على القول بأن النسيان لا يقطع
التتابع لا على أنه يقطع التتابع
وذلك لأن صيام اليمين أغواها
لتتميم النسيان قطعاً وظاهر ما
وجه كان احتمال كون اليمينين
أولها وآخرها وأثنائها وهذا إنما
يتناق على القول بأنه لا يقطع التتابع
فحينئذ لا يكون قضاء الشهرين
الأع الأول على احتمال أن
لا يكون النقص من الثانية بل من
الأولى والحاصل سهل أنه متى كان
اليومان لتتميم الثانية على الإطلاق
لا يكون صوم الشهرين أغواها
عن الأولى لاغبر وأما قلنا ما
يتناق على أن لا يقطع التتابع

العيدان صومه لا يكفي وبفضله وبني لا لاجل على ما رجحاه ابن تونس ولا يتأني فيه
وهل ان صامه والأساتيف لانه هنا صومه عن فرضه قطعاً أم لا عليه لم يجز سواء صامه عن
ظهاره أو شره فيه فرضه وظهاره (ص) وبفضل القضاء (ش) يعني أنما إذا لم يصل ما وجب
عليه قضاءه وصامه فإن ذلك يكون قاطعاً لتتابعه وسواء فصله عما دأب ناسياً وبندئ الصوم
من أوله قال أبو الحسن ولم يعد ذروها بالنسيان الثاني كما مر في نسي شي من فروض الوضوء
أو النقل ثم ذكره فلم يغفر له حين ذكره فإنه بندئ الطهارة نسي ذلك أو تعدد بخلاف ناسي
النسيان ثم رآها قبل الصلاة ثم نسي غسلها حتى دخل فيها لم يذكرها حتى صلى أجزأه صلاة
ثلثة أزاله النسيان أن يفسد ما سبقها من الأجزاء بخلاف المألولة وتقدم ما يؤيد ضعفه اغتزار
النسيان الثاني في المألولة أيضاً فمن صلى الخمس كالأبوصه ثم ذكر من وضوءه ناسياً وقوله
وبفضل القضاء أي بما يجوز أداء الصوم فيه وأظفره عدا فإنه يقطع التتابع وأما إذا فصل
بما يجوز الأداء فيه وأظفره عدا فإنه لا يقطع التتابع كصوم العيد (ص) وشهر أيضاً القطع
بالنسيان (ش) تقدم قول مالك في المدونة أن النسيان لا يقطع التتابع عند قوله وفيها ونسيان
وهو الذي اعتمد المؤلف هناك وأما الذي ذكره هنا قول مالك أيضاً الموازية وقد علمت أن
قول مالك في المدونة مقدم على قوله في غيرها فظاهره ابن رشد هو قول مقابل للشهر وليس
هذا مثل قوله في صامها في الف باع وشهر أيضاً لا كفاء نصف الحلقوم والودجين (ص) فإن لم
يذكر بعد صوم أربعة عن ظهارين موضع يمين صامهما وقضى شهرين (ش) هذا تفريع على
القول بأن النسيان يقطع التتابع فقط والمعنى أنه إذا صام أربعة أشهر عن كفارة ظهارين
تذكر قبل فراغه من ذلك أنه أظفر في أثناء ذلك يومين ناسياً ولم يدبر موضعهما لهما
من الأولى أو من الثانية أو أحدهما من آخر الأولى والأخرى من أول الثانية مع علمه
باجتماعهما فإنه يصومهما إلا لا احتمال كونهما من أول الثانية ولا يجوز أن ينتقل
عنها مع قدرته على إكمالها بزمه أيضاً قضاء شهرين لا احتمال كون اليمينين المذكورين
من الأولى ومفرقين (ص) وإن لم يدبر اجتماعهما صامهما والأربعة (ش) أي وإن لم
يدبر بعد صوم الأربعة أشهر اجتماع اليمينين الذين أظفرهما في أثناء صومه المذكورين
افترقا هما فإنه بزمه صومهما إلا لا احتمال أن يكونا من الكفارة الثانية ولا ينتقل عنها
حتى يكملها لأنه قادر على ذلك وبزمه أيضاً صوم أربعة أشهر لا احتمال افتراق اليمينين

لا على غيره لأنه على تقدير أن يكون اليومان من أثناء الثانية أو آخرها لا يكفي اليومان أن يكونا تميمين لثانية (قوله لا احتمال
كونهما من أول الثانية) أي أو من أثناءها وآخرها لما قلنا من أنه مفرع على الأول وهو عدم القطع بالظن ناسياً ثم بعد كتي هذا
وجددت عب يد على ما قلنا حيث قال وهذا المسئلة فرفعها المصنف على قوله وفيها ونسيان أي الفطر فيه ناسياً لا يقطع فلذا
صام اليمينين وعلى قوله وبفضل القضاء فلذا قضى الشهرين (قوله) وبصوم شهرين أي وذلك لأنه لا يقطع بفضل اليمينين
(قوله لا احتمال أن يكونا من الكفارة الثانية) أي من أولها (قوله لا احتمال افتراق اليمينين) أي أن يكون أحدهما من أثناء الأولى
آخرها والثاني من أثناء الثانية أو آخرها قلنا إن صام الأربعة أعيناً يظهر على القول بأن الفطر ناسياً يقطع التتابع إلا أنه ضعيف
مع أنه لا حاجة لقصوم اليمينين مع كونه بصوم الأربعة فظهر تركه في كلام المصنف من حيث أن قوله فإن لم يدبر الخ أغواها يتفرع

على أن الفطر ناسيا لا يقطع التتابع كما ينال وقوله وان لم يدر اجتماعهما أصلهما الأربعة اعتبارا يفرع على القول بأن الفطر ناسيا يقطع التتابع وهو ضعيف والراجح أنه يسوم يومين في جميع الصوم ويقضى شهرين فقط تأمل (قوله بعدم قطع التتابع) أي بعدم قطع الفطر ناسيا التتابع (قوله غلغلن) عبرية أشارت إلى أن الأ طعام في الأ - بغير مقصود بل الواجب التملك قياسا على الكسوة فلو أعارهم الثياب لم يجز (قوله مسكينا) أرادهم ما يبيع الفقير لأنهما إذا اقترعا اجتماعا أو اقترعا (قوله لأن المقصود سد الخلق) الخ) بفتح الخاء أي الحاجة لا يميل المقصود كما يفهم من الأ - به سد خلقه ستنين ناسيا مسكينا (قوله ان كانوا أكثر من ستنين) أي لا احتمال أن يساووا في الاختلاف لا يكمل الواحد مدا كاملا (قوله والابني على واحد وكل) لأنه يتحقق أن مع واحد مدا كاملا (قوله على الاتفاق) الظاهر أن هذا مع وقوله أو البيع أي فحين ليس فيه شائبة سرية وقوله أو تبذل أي تصير (قوله أحرارا) بالخرفسة ستنين وبالسبعة مسكينا لا بمعنى مساكين (١٣٠) (قوله وان اقترعا أو اقترعا الخ) أي أهل بلد المكفر أو جليلهم أفرد التمر لدفع قهرهم أنه

المذكورين والتفرق يقطع التتابع وترك المؤلف التفريع على القول بعدم قطع التتابع وهو أنه يسوم يومين في جميع الصور لاحتمال كونهما من التثنية مقترعين أو مجتمعين ويقضى شهرين لاحتمال كونهما من الأولى وقد بطلت بالأصول في التثنية للفصل (ص) ثم غلغلن ستن مسكينا (ش) وهذا هو النوع الثالث من أنواع الكفارة وهو الأ طعام بشرطه العجز عن الصيام بإس أو شك على ما يأتي لقوله تعالى فمن لم يستطع فاطعام ستن مسكينا يدفع المظاهرة لكل مسكين مدا وثلاثي مد عبد النبي عليه الصلاة والسلام فلو دفع الكفارة لأقل من هذا المدة فلا يجزى هذا مذهبنا ومذهب الشافعي خلافا لابي حنيفة فإنه يقول أن أطعم مسكينا واحدا ستنين يوما أجزأ عن كفارة الظهار لأن المقصود سد الخلق وقد سد خلقه ستنين وقد عتق بأن حاجة ستنين محققة عند الإخراج ولا كذلك الواحد في ستنين يوما ولما يتوقع في الجمع الكثيرين إجابة الدعاء ومصادفة قولي ولتوتاهها المساكين أسدأها ان كانوا أكثر من ستنين والابني على واحد وكل بشرط في المساكين أن يكونوا أحرارا لا عبيدا لأنهم أغنياء بسادتهم فيفهمهم على الاتفاق أو البيع أو تبذل عنق من فيه شائبة سرية بل يصرون أهلها مسلمين جلالة إلى كذا وإلى هذا أشار بقوله (ص) أحرارا مسلمين لكل مد ولثلاثين ربا وان اقترعا أو اقترعا في الفطر فعند (ش) البر هو المحرر منه بالأصالة فإن كان قوتهم غيره غرا أو غيره مما يجزى في ذلك الفطر وهو الشعيير والسمك والحب والذرة والارز والخبز وما أشبه ذلك فإنه يخرج منه بعدل مدهشام أي بسدل سبع مدهشام قال عباس معناه أن يقال إذا أصبح الرجل من مدسنة كم يشبعه من غيرها يقال كذا فيخرج ذلك ابن عبد السلام وابن عرفة عن بعض الأشياخ المعتر الشيع زاد على مدهشام وأقص نقله عن صاحب الأصول شرحه لهذا الكتاب وقال الباقى الأظهر عندي مثله مكية القمح كذا الفطر ولا يجزى عرض ولا عن فيه وفاء القيمة وخرجه بعضهم على إجزاء القيمة إلى كذا ابن عرفة ويزيدون التعبد في الكفارة بقدر المعطى وعدداً خدشه انتهى وإن أعطى الفدق بربعه أجزأه قاله

لما كان هو الأصل الذي ورد في الحديث فلا يدفع عدل البر وقوله أو محرر جالس من عتق العام على الخاص وهو جائز كملكه على ما في الدمامين ويتنوع على ما في خالد على التوضيح وعليه فيقال أو محرر جاني الفطر غير الآخر (قوله وما أشبه ذلك) وهو البر والآخر ثم لا يفتي أنه حيث أودناه القهر والبر فيكون هذا تفسير الآخر في الفطر مطلقا بدون نظر لقول الشارح وأبعد ذلك فالوقت غير هذه كالعصم والتطافي أجزأ الإخراج منه فإنه نت وظاهر أنه لا يراعى في المخرج من هذه السبعة ما يغلب اقتيانه وظاهره أيضا أنه إذا اقتب من غيره يخرج منه ولو مع وجود شيء من التبعة وهو خلاف زكاة الفطر في هذين الأمرين (قوله أي بسدل سبع) أي لا كيلا خلافا للباقي (قوله مدهشام) هو هشام بن أسيد

الحرف وهي كان أميراً على المدينة من قبل هشام بن عبد الملك فإنه في معنى الحكم نقله يحيى بن وقى عب هشام بن اسمعيل بن الوليد المنيرة كان عاملا على المدينة لعبد الملك نقله عن الثوري على المدونة وفي شرح شب هو ابن يزيد بن عبد الملك ومدهشام مد وثلاث مدهشام على إقته عليه وسلم (قوله كم يشبعه من غيرها) والعبرة في ذلك بحسب الإخراج فإذا اظهر شخص بالمدينة وكفر بصوم ولا يغير وكان ما بسدل البر ما أخرج عصر بن دعبل مائة أو أخرج بالمد فإنه يعتبر بحسب الإخراج (قوله ابن عبد السلام الخ) لا يخالف ما قبله (قوله وقال الباقي) مقابل لاعتبار الشيع وهو ضعيف (قوله عن فيه وفاء القيمة) الأولى ولا القيمة ذلك لأن ظاهرها أن هناك قيمة وتعاظمها الهافيه وفاءها وليس كذلك (قوله على إجزاء القيمة إلى كذا) وهي لا تجزى فيها القيمة على المعتمد على ما تقدم من التفصيل (قوله ورد) أي التفريع (قوله بشدر المعطى) أي باعتبار تحديد المعطى بكونه مدا وثلاثين لا يزيدون إلا تخذين ستنين أي مجموع الأمرين والافتقار المعطى بمقدار إلى كذا (قوله بربعه) الزرع هو الذي يبعد لحصنه أي بربعه أصله

(قوله ان شاعاه) إشارة لعدم الجزم بالحكم المذكور (قوله كفدية الاذى) أى كالأحب الغدا والعشاء في فدية الاذى (قوله بخلاف
العين) أى فيجزئ الغدا والعشاء (قوله كفدية ولا يجزئ غدا وعشاء) أى في فدية الاذى (قوله لا أعلمه يبلغ مدا الخ) ان ناجى
فهم مسامحة لانه لا ينبغي على غلبة الظن وانما ينبغي على العلم انتهى فلو تحقق عدم بلوغه المدا لثبته ليجزى بأفقر من أجل لأحب على
التصريح وعدم الجزم بحيث تحقق عدم بلوغه المداين كذا في عب والظاهر ان هذا ليس مراداً ان ناجى لان ظاهر عبارة عب
أنه عند الشك يجزئ ويظهر أنه لا يجزئ وان مراد ان ناجى أن يظهر (١٣١) المقطع ان ظن بلوغه لا يكتفى وليس كذلك

بل لا بد من تحقق المسدودين وقوله
بالحاشي مساوية للمساوى لانه
منسوب لمساواة الهاشم (قوله الا
ان أيس) المراد به غلبة الظن وهو
الظاهر (قوله أو ان شك) لان
توهم وأولى من الشك اذا ظن عدم
القدرة أو أيس لان ظنهما (قوله
وتوالت أيضا) أى كما توالت
بالتحالف وتوالت بالوافق وان الاول
قد دخل في الصوم ولو عبر بملكان
أحسن والتأويل بالوافق ضعيف
والمعتد الاول (قوله أو ينتقلان
شك) أى ويكتفى في انتقاله عنه ان
شك في القدرة في المستقبل وهو
عاجز في الحال وأولى ان ظن عدم
القدرة أو أيس لان ظنهما (قوله
فهو عطف على لا ينتقل) ولا يصح
عطف قوله أو ان شك على قوله ان
أيس لفساد المعنى (تنبه)
ظاهر المصنف أن العطف لا يشترط
فيه الا ان في المستقبل (قوله وان
أعلم مائة وعشرين) والظاهر أنه
لا يجزى هنا وندب بغير المدينة
زيادة ثلثة الخ أى ثلث الهاشمي
أوضحه (قوله ولا يشترط أن يعين
نوع الكفارة) الظاهر ان هذا
مرتب بقوله ان بين وكأنه يقول
ولا يشترط في البيان الخ ويحتمل
أن يكون حكاهما أنفاً بالحكم

ان حبيب قال بعضهم ولا يخالف في هذا ان القاسم ان شاعاه (ص) ولا أحب الغدا والعشاء
(ش) يعنى أنه اذا طعم الستين في كفارة الظهار غدا وعشاء فان ذلك لا يجزئ الا ان يبلغ
مدا بالهاشمي وأجاب بقوله (كفدية الاذى) بخلاف العين أن لأحب معناه لا يجزئ كفدية
فيها ولا يجزئ غدا وعشاء ان يبلغ مدين فعنى لأحب لا يجزئ بدليل قول الامام لاني
لا أعلمه يبلغ مدا بالهاشمي (ص) وهل لا ينتقل الا ان أيس من قدرته على الصيام أو ان شك
قولان فهو توالت أيضا على أن الاول قد دخل في الكفارة (ش) يعنى أن اشياخ المذهب
اختلفوا في حكم الظاهر اذا أراد أن يكفر عن نهاره بالطعام هل من شرط ذلك أن لا يطعم
حتى يأس من قدرته على الصوم حين العودة التي وجب الكفاريان كان الظاهر حينئذ
مرضا مشلولاً وغلب على ظنه أنه لا يشترط على الصيام الا ان لا في المستقبل ولا يكتفى في ذلك
بمجرد الشك وهذا قول ابن القاسم أو يكتفى في الانتقال من الصوم الى الاطعام بمجرد الشك ولا
يشترط الاياس وهذا القول في المدونة أيضا وذهب ابن شبلون الى بقاء كل من القولين على
ظاهره من غير تردد ولا يفتى بينهما وذهب القرويون الى إردأ أحدهما الى الآخر والتوفيق بينهما
وهو أن الذي أيس من الصوم قد دخل في الكفارة بالصوم وليس بالمسل وأن الثاني وهو الذي
يكتفى بالشك لم يدخل في الكفارة بالصوم ولا تلزم به او حينئذ فلا خلاف بين القولين وقوله
أو ان شك أى أو ينتقلان شك فهو عطف على لا ينتقل فهو من عطف الجمل (ص) وان أعلم مائة
وعشرين نسكاً بعين (ش) قد علمت أن الصدق في كفارة الظهار معتبر في الشرع وهو ستون
مسكناً لكل مدين وثلاثين كافر فاذا طعم طعام الستين لمائة وعشرين مسكناً ان أعطى لكل
واحد نصف الواجب فان ذلك لا يجزئ الا ان يكمل الستين منهم وينتزع من الباقي بالقرعة
ان بين لهم أن المدفوع كفارة تبقى كافر في العين بالله أنه اذا طعم طعام العشرة المساكين
لعشرين مسكناً أن ذلك لا يجزئ بحيث قال ومكره مسكين ناقص كعشرين لكل نصف الا
أن يكمل وهل ان بقي تأويلان وله نزعة ان بين بالقرعة ولا يشترط أن يعين نوع الكفارة من
ظهار أو عين بل يكتفى ان يقول هذا من كفاري (ص) وللعبد اخراجه ان أذنته سيد (ش) أى
له أو أعم للعبد العاجز عن الصوم في الحال الاطعام اذا أذنته سيد فيه وله تركه حتى يتمكن
من الصوم في المستقبل لما يفرغ عمل سيداً أو بتأدية خراجها أو بآذن سيد فيه والضمير في
اخراجه القدر السابق من الاطعام ومن هذا التفرع لا يحتاج الى جعل اللام بمعنى على (ص)
وفيها أحب الى أن يصوم وان أذنته في الاطعام وهل هو وهم لانه الواجب وأحب للوجوب
أرأيت السيد عدم المنع أو منع السيد الصوم أو على العاجز حينئذ فقط تأويلات (ش)
قال مالك في المدونة واذا ظاهر السيد من امره فليس عليه الا الصوم ولا يطعم وان أذنته

(١٦) — عرقى (واضح) آخر يتعلق عطف الكفارة (قوله بل يكتفى) ظاهراً أنه لو لم يقل ذلك لكان يكتفى ان أعطاهما كما لو تقدم
في الزكاة قولان فيمكن جرياً بهما هنا (قوله أى لهوله) بمعنى لا يتعين واحد فلا يفتى أن الاول له الصبر بكافى (قوله أو بآذن)
الاول حذفه (قوله ومن هذا التفرع لا يحتاج الى الخ) أى حيث كان المعنى أنه عاجز عن الصوم في الحال ويرجو القدرة عليه في المستقبل
وأما اذا كان عاجزاً في الحال والاستقبال فيعين الاخراج وعليه فاللام بمعنى على فلا شرح بقوله بل على ما فرقت لانه تكون لتغيير
(قوله وان أذنته) الواو للبعال

(قوله وقال الخ) التذاه سر أن قوله طحالب ينبغي حكاية بالمعنى لا بالقطف والذي تقدم حكاية بالقطف (قوله أم يحل كون الامام تلن أن السائل سأله الخ) هذا بقدر عقومها بالسكون وأما بالقطف فهو القاطط السائل وهو الاثني بالادب لان القاطط السائل أخف من القاطط القلي (قوله على ماذا منعه من الصيام) حاصله أنه يقول ان ابن الحاجب ذكره عقب التي قبلها كالذي على صفة تاويل القاضي عياض أن الاحية ترجع للعدا أي أنه سبب أن يصير الصوم وبقيدته قول الشيخ في حله التاويل الرابع مانسه أو كمال القاضي عياض ان الاحية ترجع للعدا لاحل أنه لا يطعم أن ذلك سببه فيله يصير منع السيلة الصوم لأن للعدا بأن في الصوم بعد ذلك وهو قول محمد أن ذلك سببه في الاطعام (١٣٣) ومنعه من الصوم أجزأ أو لا صواب أن يكسر بالصوم وهو نحو

قوله في البين إذا أذن له في الاطعام أو الكسوة أجزأ وفي قلبه منه شيء والصيام أبين عندى فله ملكه للاطعام والكسوة ملكا متقرا انتهى وهذا العبارة أي التي ذكرها شارحنا وفيها أن أذن عبارة الشيخ سالم بالحرف وفيه لمن حل الأولى وهي أو وضع من أن حل الأول (قوله أنه لا شك الخ) أي وهو موجود في مسئة الظاهر وحاصله أنه يقال حل الاحية على ماذا منعه من الصوم لا يظهر لأنه إذا منعه من الصوم صار الصوم غير مطلوب منه أصلا فكيف تصح الاحية حينئذ وحاصل الجواب أن الصوم إنما استحب في تلك الحالة لان العبد لا يملك أو يشك في ملكه ؟ وقوله على حقه أي على كونه في نفسه هيها لأن المراد وقادهم من التأويلات (أقول) بل ويحل على صفة الثالث والخامس قوله إنما هو عدم صفة ملك العبد أي ما يلزم بعدم صفة ملك العبد ولا شك لاحي أنه كف بتأني جزم وشك في ذلك أن واحد الآن يقال أو لحكاية

سببه والصوم أحب إلى قال ابن القاسم بل الصوم هو الواجب عليه ولا يطعم من قدرنا نهي وقال ابن عبد السلام وظاهر هذا أن ابن القاسم حل جواب ما لعل على الوهم لقوله ما أدري ما هذا ولا أرى جواب ما لعل فيها أو دعاء أي لكون الامام تلن أن السائل سأله عن كفارة البين بالله طحالب ينبغي لا يجب والصحيح في قوله لا للصوم أي لان الصوم هو الواجب على العبد ان يظهر وأن أذن له في الاطعام وأن أحب يحول على الوجوب والقاضي احمي ل أن الاحية ترجع للسيد أي أن أذن السيد في الصوم أحب إلى من أذنه في الاطعام وهذا التأويل حيث كان السيد كلام في منعه من الصوم بأن ضربه في خدمته أو خراجه وهو واضح والأصعب على السيد عدم المنع والقاضي عياض أن الاحية ترجع للعدا أي سبب له بعد إذا أذن له السيد في الاطعام ومنعه من الصوم أن يصير له أن يأذن له في الصوم بعد ذلك وهذا أيضا حيث كان السيد كلام والأصعب على العبد الصوم ولا يجرى أن الاحية على باهواهي محمولة على العبد العاجز عن الصوم لأن لكل مرض رجوا القدرة عليه في المستقبل واعترضه ابن محرز بأنه أن كان مستطيعا للصوم في المستقبل لزمه التأخير والأفلا يؤخر ابن بشير وابن محرز اعتراضه على قول ابن القاسم أن القادر على الصوم في المستقبل لزمه التأخير أما على قول غيره لا لزمه فصيح الاعتذار بذلك وإلى الإفهام الخمسة أشار بقوله تأويلات ولان عرفة فيها بصحة ونحوه في عزوها (ص) وفيها أن أذن له أن يطعم في البين أجزأ وفي قلبه منه شيء (ش) أي نقل والصوم أبين عندى ابن عبد السلام ذكره في المدونة وكذا ابن الحاجب أثرا التي قبلها كالذي على صفة تاويل من حل الأول على ماذا منعه من الصيام لأنه لا شك أن الشيء الذي في قلب الامام من جهة الاطعام إنما هو عدم صفة ملك العبد أو الشك في ذلك (ص) ولا يجرى تشريك كفارتين في مسكن (ش) بان يطعم مائة وعشرين ناولا تشريك الكفارتين فيما يدفعه لكل مسكين لأن يعرف أعيان المساكين فيكمل لكل من وجدهم مائة أو حل بشرط بقائه ذلك بدما على ما عرفه تشريك أي بان يجعل حظ كل مسكين مأخوذا عن كفارتين وظاهر كلامه أن التشريك وقع في الاطعام والصيام أولى بهذا الحكم لان التتابع فيه شرط معتبر بخلاف الاطعام وظاهرا أيضا أن التشريك وقع في جميع أمداد الكفارة لأنه كثر في سياق النقي وكذا جله الشيخ عبد الرحمن وأما وقع التشريك في بعض أمداد الكفارتين

الخلاف أي الجزم على قول أو الشك على قول يعني أن بعض الأئمة جزموا بعضهم تردد

ولم يجرم شيء وظاهر هذا أنه ليس هناك قول بأنه علق مع أنه المذهب وقد قال هذا التردد عما ينبج وجوب الصوم لآحيته فتدبر وبعد كني هذا رأيت محققا نقل كلام ابن عبد السلام وعمل بقوله إنما استحسن الصوم وان كان الاطعام بأنه لعدم تقرر ملك العبد حقيقة وعبارة عب ولا يخالف قوله هنا أجزأ فله في التي قبلها أحب اليه ان يصوم منه على أحد التأويلين أنه في كفارة البين بالله تلن أن أجزأ الاطعام مع أنه فيه لا يتناقى أن يكون الصوم أحب اليه (قوله فيكمل لكل واحد مائة) أي بكل المستحق لكل واحد مائة يتزعم من الباقي بالقرعة فيعطى نصف منه مائة كفارة والنصف الثاني تمام الكفارة الثانية (قوله لان التتابع فيه شرط معتبر) فيه أن التتابع موجود

كما

(قوله سلف الزوج) أي أو بعوا وأطلق في ذلك انكلا على ما هو معلوم ثم رد على التعريف أنه غير جامع لخروج حلفه فقط إذا كانت صغيرة أو كبيرة وماتت أو كان كافرا وهي مسلمة وأيضاً يخرج العان في العدة فإنه غير زوج لكن اختلف في الجواز المشهور وهل يسوغ وقوعه في التناكح ولا يفتي أن الوصف حقيقة في الحال فقط بما جاز في الاستقبال قطعاً وأما في الماضي فهو حقيقة عند الأكراف في السعد في المجلد والحق في التوضيح والإبي على أنهما جازيه (قوله كما إذا غصبت) لا يفتي أنها إذا غصبت فلا لعان عليها أصلاً فلا يظهر قوله ونكتت لأن معناها التناكح ومنه أنها لم تطلب فلم تخلف مع أنها لم تطلب ذلك فالتى يظهر حذف قوله وخروج الخبز بقوله وفيه بيان عرفته أن وصح شرط في حلفها أي اعتاقها لم تطلب الحلف إذا كان نكولاً أو أجباً حدها وأما إذا كانت نكولاً لا يجب حدها فلا تطلب لعان (قوله يحكم) أي بسبب حكم الخبز أي أن العان لا يكون إلا إذا حكيه نكاحاً أو ما قام مقامه فلو وقع من غير حكم قلبس لعان وقضيته أنهم لو تفاقموا فاصطاد وصدر منهما العان بدون أن يحكم به لا يكون لعاناً فاقامس (قوله واعتنى المؤلف بأركانه) أي ولم يعتنى به غيره (قوله انما بلعن زوج) لا سيد (١٣٤) فالحصر بالنسبة له والأخرى زوجة كل زوج (قوله ان العان يكون من شبهة

حلف الزوج على عز نازوجه أو نفي حلفها إلا زوجه وحلفه على تركه من أن أوجب نكولها حدها يحكم قاض وخروج بقوله الا لازم الجمل غير الا لازم فإنه لا لعان فيه كما إذا أنته باللال من ستة أشهر من يوم العقد وكذا إذا كان الزوج خصياً وخروج بقوله وحلفه الخ ما إذا حلف ونكتت لم يوجب النكول حدها كما إذا غصبت فأنكر ولدها ونبت القصب فلا لعان عليها والعان عليه فسد وخروج بقوله يحكم قاض لعان الزوجية والزوج من غير حكم فإنه ليس بعان شرعياً واعتنى المؤلف بأركانهما الزوج فقال (ص) انما بلعن زوج (ش) أي لا سيد وسواء كان الزوج حراً أو عبد إذا دخل بالزوجة أم لا وبشكل على الحصر ما وقع لا يعران أن العان يكون من شبهة التناكح وإن لم تثبت الزوجة إلا أن قال لما كان الولد لاحقاً بعد ورثاً الحدة عنه كان في حكم الزوج وأغناه عن شرط التكليف قوله فيما يأتي أو هو وصي حين الحمل ويدخل في كلامه العنق والحرم والأخرس والمحبوب والخصي بقسمه وهو كذلك في الجسم في الزوجة والقذف وأما في الجمل فلا لعان في المحبوب كما في الجمل بواجب في كلام المؤلف ذلك وأما الخصي ففي المدونة حاله على أهل المعرفة كما يأتي في العدة ولقار في بلاعن المحبوب والخصي إذا أنزل كثيراً من أجله (ص) وان فسد نكاحه أو فسد أو رقاً كذا (ش) يعني أن العان يكون في التناكح الفاسد الذي لا يقر الزوجان عليه بحال كالصبي لثبوت النسب فيه ويكون أيضاً في الزوجين الفاسقين أو الرقيقين وأما الزوجان الكافران فإنه لا يصح بينهما العان نعم إن جازوا النياورضوا باحكامنا حكمتنا بينهم يحكم المسلمون ومفهوم كذا أن المسلم بلاعن اليهودية والنصرانية قال في الجمل لا تكن لعانته لثبوت النسب له ولأنه لا يقرى ولما كان لعان أسباباً أوسر وثلاثة أشراراً وأولها بقوله (ص) ان قذفها تزنا (ش) صريح لا تعرض هي طاعة فيه في قبيل أودر ورقتة لأنه من حقها والافلا لعان ولعل المؤلف لم يقيد بالصرح

النكاح) أي بالنظر لثبوت الجمل والولد (قوله وأما في الجمل) ساقى ان هاتين الطريقتين من جهة طرق (قوله وان فسد) أي كما إذا عقد على أخيه مثلاً غير عال بأنها أخيه وقوله أو فداً خيلاً فالأي حنيفة وأصحابه من أنه لا بلعن القصد ولا الصدق في القذف لأن المراد لا يقرن بمحو زهده من الأزواج لأن الله استثناهم من الشهادة بقوله ولم يكن لهم شهادة إلا أنهم شهدوا مع ما شهد به ذلك إذا المستثنى من جملة المستثنى منه وقال في شهادة أربع شهادات فدل على أن العان شهادة والعبد والمحدود ليس من أهلها وأجيب بأن الاستثناء منقطع والمعتنى فيه ولم يكن لهم شهادة غير قولهم قالوا لا يصبر حلقة من لأحليته والنجو عزاد من

لا زادة (قوله الذي لا يقر الزوجان عليه بحال) كالجميع على فساد (قوله حكمتنا بينهم الخ) أي في وجوب والطوع والعان بعد فدان نكتت ربحت على قول عيسى وهو ضعيف وأما على عيسى بالرجوع لوجود الإحصان لأن أنكتهم مصححة عنده والحاصل أن كون نكاحهم مصححاً ضعيف وقوله بالرجوع لضعف وحدت عند الفقهاء فيفساد أنكتهم (قوله لا يقرى) أي أن لعان المسلم للنصرانية واليهودية لا يكون إلا لثبوت الجمل أو لأنه قد دون الرمي أي فلا يلزم له يجوز كما قال الحطاب إلا أن يرد بها اسقاط الجمل فإن لم يعان ولو كان كافراً وهي مسلمة كما إذا أسلمت تحته أو غيرها وتروجها على القول بأنه غير زنا كما قال الشافعي فتلا عنان فان نكل هو عدا وان حلف الاعان ونكتت فلا حسد عليها لأنها أيمان كافرو هي فاقته مقام الشهادة ولا شهادة لكافراً على مسلم (قوله أسباب وأشروط ثلاثة) الأول ما أشار به قوله ان قد هابتنا الثاني ما أشار به بقوله وبني حمل الثالث الإشارة بقوله وفي حديث مجرد القذف الخ على أحد القولين وعبراً للترويض كونها أسباباً وأشراطاً وتظهر الأولى وحقيقة السبب غير حقيقة الشرط لأن السبب ما يثبت من وجود الوجود ويلزم من عدمه العدم والشرط ما يلزم من عدمه العدم ولا يثبت من وجوده وجود ولا عدم (قوله لا تعرض) ولكن فيه الأدب على الإرجاع إلى الحدود على هذا فتستثنى ههنا من قاعدة ان التعريض بالقذف كالنصرح في وجوب الحد (قوله لا تمنع حقها) أي قذفه لها من حقها

(قوله لا كرم حكهما) أي حكم ضد هما أي الحكم المرتبط بشدهما وهو الثرى والغبى أي فلما ذكر الحكم المتعلق بشدهما فيما سبق دل على أن الكلام من الس في ضد هما بل فيهما هو الصريح والظوع فتأمل ترشد (قوله أي يجب أن يكون قذفه لها في نكاحه) يريد بتوابع النكاح ولو كانت الرأى ما كانت إلا بعد أن بان منه وتزوجت غيره (قوله فلما يحصى تزويجها فقفدها) أي واغرض أنه مثل الأول فان لم يبلع للثاني حدًا واحدًا هو وأن لم يكن (١٣٥) مثل الأول حدًا واحدًا ولا عن الثاني وإن نكل

فحد واحد (قوله أو حيس بكسر الحاء) خلافاً لأن القصار القائل بأن الإعي اغيابا عن إذا وضع يده على الفرج مقابلاً (فسو له لانه معنى من المعاني) لانه إدخال الذكر في الفرج وأراد بالفعل الهتة الطاهرة عند سلوك الذكر في الفرج (قوله ولا يشترط الخ) عبارة الأولى في شرح مسلم وهل من شرط دعوى الرؤية أن يصف كالينة فيقول كآثر ودعى المسكيلة أو يقول رأيتها ترى والأول المشهور انتهى ولو ذكر ابن عرفة مشهوراً أو قال في شرط الرؤية بكشفه كالينة ولا كشفه رأيتها ترى فسمع القرين والشيخ عن ابن القاسم مع ابن رشد عن نافع فقط انتهى (أقول) ومن عاين ابن عرفة ترجيح ما تقدم فيكون الراجح خلاف ما ذكره شارحنا فقد بر (قوله ولو بصيرا) أي خلافاً ليقول أن البصر بشرط فيه الرؤية (قوله لقوله عن مالك) أي لما نقل عن مالك أي أنه إذا لاعن للرؤية وأدى الوطء قبلها وعدم الاستبراء فنقل ابن القاسم عن مالك أقوالاً ثلاثة هل الولد لازمه أو أمه موقوف أو بنتي عنه ففسدت بنتي ابن القاسم بقوله مالك يظهر يوم الرؤية وقوله وفي حكم السنة كلام

والظوع لذكر كرم حكهما بعد بقوله وتلا عن ابن رماها ينصب الخ وقوله كقوله وحدتهما رجل في الحاف (قوله في نكاحه) متعلق بقذف أي يجب أن يكون قذفه لها في نكاحه بر يد توابع النكاح من العدة كالنكاح كما يأتي وسواء كان حصول الزنا منها في نكاحه أو قبله كما لو قال لها رأيتك ترى قبل أن تزوجك أو قذفه قبل نكاحه فلما يحصى تزويجها فقفدها يحصى زعموا خرجت من العدة فقفدها أو قذفها ثم تزويجها لم يحدفها بعد أن تزويجها فقفدها (والأحد) أي بان قذفه قبل نكاحه أو بعدهن وجهان العدة حد (ص) نقتنه أعني ورأه غيره (ش) صنفنا زنا أي زنا متيقن لآعي بطريق من الطريق من جس أو حيس بكسر الحاء وأخبار بقصد ذلك ولومن غريمه قبول الشهادة مرقى لغير الآعي وهو البصر فلا يصدق على شك ولان للبراد بالثبوت الجزم وقوله رأه أي الفعل المال على الزنا لانه لا يرى لانه معنى من المعاني بان يرى فرجه في فرجها ولا يشترط وصفه كالشهود أي بان يقول رأيت فرجه في فرجها كالرود في المسكيلة بل يكفي أن يقول رأيتها ترى وبعبارة المشهور كافي التوضيح أنه إذا تحقق البصر زناها لاعن وإن لم يرها هو مذهب المدونة وعليه لو قال نقتنه ولو بصيرا الحسن (ص) وانتق بهما ولدا ستة أشهر والأحق به (ش) الضمير فيه رجع للعان الرؤية وقوله ما أي ولد والمعنى أنه إذا لاعن بسبب رؤية الزنا وما في معناه من العلم فانه بنتي عنه بذلك ما ولدته من ولد كمال ستة أشهر فصاعداً من يوم الرؤية وتعدت كآثر غير برية الرحم يوم العان وإن أتت ولا غير سقط لدون ستة أشهر لحقه لان لاهة إنما كآثر لرؤية الزنا لا بنتي الولد وهذا هو قول ابن القاسم فيما أتى ويطلق أن نكاحهم والآن المراد بظهوره وضعه لدون ستة أشهر وهو تفسير لقوله عن مالك وفي حكم السنة ما نكح عن عاين بسبب كآثر غير أوجهة أيام (ص) إلا أن يدعي الاستبراء (ش) أي أن ما ذكره من أنه يلحق من لاعن للرؤية ما ولدته لا قبل من ستة أشهر من الرؤية فمقدما إذا بدع استبراء قبل الرؤية فلان أدى ذلك فانه لا يلحق به وبنتي للعان الأول عند أشبه وهذا إذا كان بين استبراء ووضعها ستة أشهر أو ما في حكمها أكثر أما أن كان أقل من ستة أشهر فانه يحمل على أنه موجود في طئها حال استبرائها (ص) وبنتي حل (ش) يعني أنه يبلع إذا زوى زوجته بنتي حل ظاهر بشهادة آثر أي من غير تأخير للوضع كما سأل عند قوله بلعان مجمل ولو قال المؤلف ويقطع نسب لكان أشمل العمل وغيره ولكن مقالها هو الغالب (ص) وإن مات أو تعدد الوضع أو التوأم (ش) أي لا بد من لعان الزوج وإن نكل حد قذفه وإن مات أو ولد الذي رماها أو الحمل الذي رماها به وفائدة العان حينئذ سقوط الحد عنه وكذلك يكفي إدام واحد وان تعدد الوضع كآثر وضع أكثر من واحد في بطون وكان الأب غائباً لم يقدم وعلم بذلك في الجسد لانه حينئذ غيلة من قذف زوجته بالزنا مراراً متعددة فانه يكفي في ذلك لعان واحد وكذلك يكفي لعان واحد وان تعدد التوأم كما إذا

مستأنفوا كما أن حكم السنة ما نقص عنها لانه لا يتوالى أربعة أشهر على النقص فيمكن أن تتوالى ثلاثة نأفصة والشهران الباقيان بعد الرابع التام ناقصان أيضاً أو ما كان النقص ستة أيام فالحق عليه الأكثر وهو الصحيح أنه لا يكون حكمه حكم السنة (قوله ولا ينبغي باللعان الأول) أي فلا يحتاج في نفسه للعان ثمة عند أشبه يفهم منه أنه يحتاج للعان ثمة عند غيره (قوله أو ما في حكمها) هي ستة أشهر إلا خمسة وقوله أو ما أن كان أقل من ستة أشهر أي ما في حكمها (قوله أو تعدد الوضع) ابن رشد هذا أن أمكن ابتلاء لها سراً كدعواها قبل البناء وهذا مباغلة في كونه بلعان واحد

(قوله بلعان مجهول متعلق بمحذوف أي بنى الجبل بلعان مجهول) ولا يصح تعلقه بنى الذي للصف لان المعنى عليه انما بلان زوج في نبي سجل بلعان مجهول لامؤثر أي فلا يصح الالكان حيث تأخر وظاهر الاطلاق مع أنه لا يدفعه من التفصيل الاتي الا أنه اذا كان في المفهوم تفصيل فلا يعترض به (قوله أو ليس الخ) اشارة لصورة ناسية وتعمام قوله وزنت وقوله قبل ان يستأنف أي سواه وقع منه ذلك (قوله فهو معطوف على المتنى) الاولى على التقي (قوله فان كان بينهما ماسته) هكذا في بعض النسخ أي فان كان بين الوطه الحاصل بعد الوضع والوضع الثاني ستة أشهر (١٣٦) فانه يعتمدو بلان مع أنه لا بلان ويحق الولد به فالاحسن ما في بعض النسخ

ولدت توأمين في بطن لانها ما في حكم الولد الواحد وما قبله يعني عنه وقوله (بلعان مجهول) متعلق بمحذوف أي بنى الجبل في جميع الصور بلعان مجهول بلا تأخير ولو مضى في أو أحدهما الاخاض والتفساء فيؤثر ان (ص) كالزنا والولد (ش) تشبيه في الانتفاء بلعان واحد كقوله أشهد بالقلع لابتها ترفى وما هذا الولد أي وليس هذا الولد المتنى وزنت قبل الولادة أو بعدها (ص) ان لم يطأها بعد وضع (ش) يعني أن ما مر من أن الرجل بلان لنفى الولد أو الجمل مقيد بان يعتمد في لعانه على أحد هذه الامور الاول أن يقول أنا ما وطئتها من حين وضعت الجمل الاول المتنى قبل هذا الجمل المتنى وبين الوضعت ما يقطع الثاني عن الاول وهو ستة أشهر فما ذكر فانه حينئذ بلان فاما لو كان بينهما أقل من ستة أشهر لكان الثاني من ثقة الاول الثاني أشار اليه بقوله (أولدة) فهو معطوف على المتنى تقديره أو وطئها بعد وضع الاول لشهر مثلاً وأمسك عثم الكن وضعت الثاني لمدة (لا يلحق الولد فيها) بلزوج اما (القلع) بان أنت به نجسة أشهر من يوم الاصابة فانه يعتمد في ذلك على نفسه بلان في نفسه لان الولد ليس هو الولد الثاني لنقصه عن ستة ولا من بقية الاول لقطع الستة فان كان بينهما ماسته (أو) وطئها بعد وضع الاول وأمسك عثم ان أنت ولد لولد لا يلحق فيها الولد (لكنه) كخمس سنين كما ذكرناه فانه يعتمد في ذلك على نفسه بلان فيه الثالث اشارة اليه بقوله (أو استأجر بمجيضة) فهو معطوف على قوله وضع ومعناه أنه استأجر اهل بمجيضة بعد وطئه اها ولم يطأها بعد استيرائه ثمراً هاتري ثم ولدت ولها وبين الاستبراء وضع الجمل الثاني ستة أشهر كما ذكرناه فانه يعتمد في نفسه على ذلك وبلان والمجيضة في ذلك تحيزي وأشار بقوله (ولو تصادق على نفقه) الى أن الجمل لا ينفق عنه بالتصادق من الزوجين على نفقه فهو بالمعلة في مقدار ولا ينفق الجمل الا بلعان أي منه فقط ولو تصادق على نفقه (ص) الآن تأتي بالدون ستة أشهر (ش) هذا مستثنى من قوله ولو تصادق أي لا ينفق الولد الا بلعان ولو تصادق على نفقه الآن تأتي بالدون ستة أشهر من يوم العقد بشئ بال خمسة أيام فنتي حينئذ بغير بلعان لقيام المانع الشرعي على نفقه (ص) أو وهو صبي حين الحمل أو مجبوب أو أعتقه مغربة على مشرقى (ش) أي وكذلك ينفق الولد بغير بلعان اذا كان الزوج حين الحمل صبياً أو مجبوباً لقيام المانع العقلي على نفقه وظاهره سواء وطئ المجبوب أم لا أو لم أو هو ما في كلام عبد الجود كذلك ينفق عنه بغير بلعان اذا عقد مشرقى على مغربة وولى العقد بينهما في ذلك ولو لم ما عرقه كل منهما ما يحل الى أن يظهر الجمل لقيام المانع العادي على نفقه ولا مفهوم لقوله على مشرقى بل المراد أن تدعيه على من هو على مدله لا يمكن مجيشه الهامع خفاته وانظر الحكم في مفهومه مجبوب وهو انحصى ومقطوع

فان بينهما ماسته وهي ظاهرة (قوله) ثمراً هاتري في شب وان لم يدع رؤية وهو ظاهر بل الاولى فرضه في عدم الرؤية لا تصدق في الكلام أن الالكان لنفى الجمل ومتقضى كلام المصنف كغيره أنه لا يعتمد على عمه (قوله ولو تصادقاً على نفقه) أي فلا يلزم لعان الزوج والاختصاص ولا حذ عليه لانه قد فغير عفيفة لانها اعترفت بالزنا وتعذر الرجوع على كل حال لاقرارها على نفسها بالزنا وسواء تصادق قبل البناء أو بعده ولو رجعت عن تصادقها فلا يكمل عليه ابن الكاتب (قوله هذا مستثنى من قوله ولو تصادقاً) الاولى أنه مستثنى بمخالفه والمعنى لا ينفق الولد الا بلعان في كل حال من الحالات الآن تأتي بالدون ستة أشهر (قوله خمسة أيام) صوابه ستة أيام أي والفرض الاتفاق على تاريخ العقدان اختلاف في تاريخ العقد لم ينفق الا بلعان ويقول في نفسه وما تزوجت الا من خمسة أشهر وأربعة وعشرين يوماً وتقول هي ولقد تزوجت من أكثر من ستة أشهر والولعنه (قوله وهو صبي الخ) معطوف على قوله لدون الخ

(قوله وهو ما في كلام عبد الجود) ساقى ثمة الكلام في ما (قوله وانظر الحكم) ملخصه ما في عجم أن قضية المصنف البيضة أن انحصى بقسمه ومقطوع البيضة اليسرى لا ينفق الا بلعان وهو خلاف ما لان القاسم وان جيب من أنه اذا تزوجت زوجة انحصى بقسمه وولد فللعان عليه اذا يلحق به وشمى عليه في الجلاب وخلاف ما للفراف من أن انحصى والمجبوب اذا كانا يتزنان لم يلحق بهما الولدان أن لا لانا كغيرهما من مفاد الشامل أنه ينفق بغير بلعان اذا كان مجبوباً ومقطوع الاثنين فقط أو مقطوع البيضة اليسرى كان المذكر قائماً أو لا وان أنزل لا مقطوع المذكر قائم الاثنين أو قائم اليسرى فقط وأولى قائم المذكر واليسرى حيث أنزل ومطلعه أم هي وجدت البيضة اليسرى أو أنزل لا يلزم الالكان مطلقاً أو اذا فقدت فنتي بلعان مطلقاً والمصنف في العدة أنه يرجع النساء

في المقلوع ذكره أو أنباه هل يولده ولكن اعترض بأنه انما يرجع فيه لاهل المعرفة كافي المدونة فان قالوا انه يولده لاهل ولا انفلا
ومشى عب على كلامه شامل (قوله وفي حده مجرد القذف) هذا قول أكره رواه انه يحدو بلا عن (أقول) فلذلك قدمه المصنف
قد بر (قوله مجرد القذف) أي القذف الجبرد عن دعوى مؤبدة ونفي ولد (١٣٧) (قوله ويبقى الامر في الولد موقوفا) هكذا في

السنة اليسرى في الشرح الكبير (ص) وفي حده مجرد القذف أو لعانه خلاف (ش) يعني أنه
إذا قال زوجته أنت زنت فقط أو قال لها يا زانية فقط ولم يقيد ذلك برؤية أو لا يثبت حمل هل
يحد ولا يثبت من اللعان أو بلا عن ولا حد عليه للقذف لعدم إيجابه اللعان وهي قوله تعالى
والذين يرمون أزواجهن ولم يكن لهن شهادة إلا أنفسهن فليزننهما برؤية أو لا يثبت حمل
ولا ولد له ابن نافع وبعض كبار المتأخرين والقولان في المدونة (ص) وان لاهل لرؤية وادعى
الوطء قبلها وعدم الاستبراء فلما ثبت في الزامه وعدمه ونفيه أقوال (ش) الضعيف في قبلها
يرجع رؤية الزنا والمعنى أن الزوج إذا ادعى زوجه لرؤية الزنا وقال وطئها قبل هذه الرؤية ففي
يوم الرؤية أو قبله ولم يستبرأ بعد ذلك ثم اثبت يوليكن أن يكون من زنا لرؤية فلما ثبت
في الزام الزوج بالوطء فيقارن ثلثان لكن ان نفا بلعان ثلثان انتفى لان اللعان الاول لما كان الرفع
الحد لاني الولد وسواء ثبت بالاستبراء من يوم الرؤية أو أثبت به لا كثر من ذلك وعدم الزامه به
أي فلا يتوارثان الثلث والشك ويبقى الامر في الولد موقوفا ولا ينتفي عنه باللعان الاول بل ان نفاه
بلعان ثلثان انتفى وان استبقه حتى به نفي الوطء الزوج باللعان الاول تغليب الجانب القريم
لان اللعان الاول موضوع لنفي الحد والوطء معان ادعاه بعد ذلك لحقه به وحد وبعبارة أخرى
لاي الحسن أن القول الاول يقول ان الولد لازمه أي لا ينتفي عنه أصل لانه على اللعان
موضوع لنفي الحد فقط وعدوه عن دعوى الاستبراء ضمانه باستحقاق الولد اذا استبقه
فليس له أن ينفيه بعد ذلك وعلى الأقوال الثلاثة ما لم تكن ظاهرة الحمل يوم الرؤية فالبه أشار
بقوله (ان القاسم يفتن ناهليرسوما) لكن كلامه بهم أنه لا يثبت القاسم بالماء وليس
كذلك بل هو ملك أيضا وانما القاسم فيه الاختيار فلا وقال واختار ان القاسم ان يفتن
ان طهر يومها كان أحسن وليس المراد بظهوره انصافه بل بحقيقته واثبت وجوده بان تأتي به
لاقل من ستة أشهر من يوم الرؤية أقضية (ص) ولا يعتمد فيه على عزل ولا مشاهدة لقهره
وان بسواد (ش) يعني انه اذا كان يظن زوجته ويعزل عنها ثم ظهر بها حمل أو كان يظنوها
ولا يعزل الا انها ولدت ولد الأنثى به أو طهر يومها أو يقول ما هذا الحمل معنى متعديا في نفسه
ولعانه على العزل لان الماء قد سبقه أو يخرج منه وهو لا يشهر أو يقول ما هذا الولد معتمدا
في نفسه على عدم المشاهدة لان الشارح لم يقول عليها في هذا الباب ولو كان الولد أيضا وأبوه
أسود أو بالعكس بخلاف باب القافة (ص) ولوا طعن في التخذين ان ازل ولوطه بت برازالان
أزل قوله ولم يبل (ش) يعني أن الزوج اذا كان يظن زوجته حين تخذها أو ينزل مع ذلك ثم اثبت
ولد فليس له ان ينفيه وبلا عن فهم معتمدا في ذلك على الوطء بين التخذين لان الماء قد سبق
فدخل الفرج فحمل منه ومثله الوطء في البروك كذلك اذا وطئ زوجته أو لأعب
أو أمته أو نزل موطئ زوجته الأخرى ولم ينزل فيها أو حال انه لم يحصل منه ولين ازال
والوطء الثاني الذي لم ينزل فيه فحملت زوجته الثانية فليس له أن يقول ما هذا الحمل
أو ما هذا الولد معتمدا في ذلك على عدم ازال في الزوجة الثانية لاحتمال أن يبيتي متى من

الرؤية (قوله بخلاف باب القافة) خولف باب القافة لان باه افه اثبات أصل مشبهه وهنالا يعتمد فيه على عدم شبهة لاحتمال
شبهه باجداه والحد يدرا بالشبهه وفيه انه يقتضى أن البياض والسواد يعتمد عليهما في باب القافة وليس كذلك (تنبيه) يعني
الوطء في المسائل الاربع واحد عدله لعنوه وظاهره ولوط الماء تلك المسائل (قوله ومثله الوطء في الذبر) أي لان الماء قد سبق
فدخل الفرج الآن الباسح استبعد ذلك بالوطء صحيحا حدث امر أن يجعلها بالزوج بل بالجزأ كونهم وطئ غير الفرج

(قوله كانت حية أوميتة) لا يخفى أن لعان الميتة لا يكون إلا لثني الولد لثني الجلى (قوله وهنالبست في العصمة) هذا يعارض قوله في العصمة أومطقة والجواب أن قوله وهنالبست في العصمة إشارة إلى أن الجواب باعتبار بعض الأطلاق وهي ما إذا كانت مطلقة (قوله انه رأى فيها) وأولى انه رأى قبل الطلاق (قوله كاستحقاق الولد) أى المني بلعانه أو قرؤ به فانه يحسد ولو استلقى واحدا بعد واحد فبعد واحد الجميع إلا ان يستلق واحد (١٣٨) بقدا ما حملن استلقته قبله فتمتعد فيها يظهر (قوله يعنى الخ) مقادما ثم استثنى بما

قبل الكاف وما بعدها والجارى على القاعدة انه مستثنى مما بعد الكاف (قوله إلا ان تزنى بعد العان) أى وقبل الاستحاق (قوله بعد أن لا عن فيه كقذف عفيف) هذا محالين رجوع لقوله كاستحقاق الولد فمقتضى يظهر قوله قبل بعد العدة أو استحقاق المقتضى راجع لما قبل الكاف وما بعدها (قوله وأعلم بحده) أى عوجب حده (قوله أما لو حاد ولا الخ) أى إذا حاد فلان أو لو كذا لو حاد للزوجه فانه يسقط عنه حده هل رجل قام أو لم يقم (قوله يدخل فيه) أى فى حده وقوله ثبت قبله أى موجب قبل الحد وقوله عن قام وعن لم يقم الذى قام كرجل المقتدوف والذى لم يقم كالأناثا لم تقم بذلك (قوله ولو بلغ الإمام على المشهور) يعنى أن الشخص أن يعفو أو أدا السر ولو بلغ الإمام على المشهور خلا فالن يقولان أراد السر فلا عفو بعد باوع الإمام وهذا الحل لا ينافى قوله أى يجب على الحاكم (قوله وحكم الاعلام الوجوب) كذا فى عب فانه قال وتظهر قتل أن اعلامه واجب وإن الوجوب متعلق بالحاكم وهو ظاهر أن علمه يجرى فيه قوله وبعد أن أراد سترها علم

ما فيه فقتله ذكره فيض جمع الوطء أما كان حصل منه قول بين الزوال والوطء الثاني الذى لم ينزل فيه فخلت زوجته من الوطء الثاني فانه أن ينزل الوطء بلا عن فيه معتد فى ذلك على عدم الزوال لأن البول لا يبق معصى من الماء (ص) ولا عن فى الجلى مطلقا (ش) هذا شروع منه فى بيان الزمن الذى يمكن فيه العان لثني أو رؤيه والمعنى أن العان لثني الجلى لا يتقيد زمنه يكون المرأة فى العصمة أومطقة كل الطلاق بائنا أو رجعا بحيث من العدة أو لا كانت حية أوميتة اللهم إلا أن تجاوز أقصى أمد الجلى فأن الولد لا يلحق به حيثنوا لا يعارض قوله فيما مر أو لمدة يلحق فيها الولد لقوله أو كتر من أنه بلا عن لانها هناك زوجه وهنالبست في العصمة (ص) وفي الرؤيه فى العدة وأن من بائن (ش) يعنى أن من طلق زوجته ثم أدى الله أهترضى فان كانت الرؤيه ودعواها فى العدة سواء كانت من طلاق بائن أو رجعى فانه بلا عن ولو انقضت العدة لاعتد الطلاق البائن من نوايع العصمة وأسرى لوروى من فى العصمة وإن كانت المدعى بعدها انه رأى فيها فانه لا يلاعن فقوله وفى الرؤيه أى ولا عن بسبب أو لاجل دعوى الرؤيه للزنا وقوله فى العدة صفة للرؤية متعلقة بكون خاص أى الرؤيه للمدعى فى العدة أى اغيا بلا عن إذا ادعى فى العدة انه رأى الخ لسائل ثلاث احداها أن يدعى فى زمن العدة ثم رأى فيها وهنالبست بلا عن فيها وبعد العدة الثانية أن يدعى بعدها انه رأى فيها وهذا بلا عن فيها الثالثة أن يدعى بعدها انه رأى فيها وهذا بلا عن فيها أيضا (ص) وحدها كاستحقاق الولد (ش) يعنى أن من طلق زوجته طلاقا بائنا أو رجعا وانقضت عهته ثم قال رأيتها فانه يحسد وكذلك يشهد إذا استثنى من نفيه بلعانه لأنه كذب نفسه فيأمر ما به ويلحق به وقوله (الآن تزنى بعد العان) مخرج محال به يعنى أن المرأة إذا زالت عنها بائن ثبت بعد العان فلا حد على الزوج إذا رماها بزنا بعد العدة واستلقى الولد بعد أن لا عن فيه كقذف عفيف فلم يحده حتى رزى المقتدوف (ص) وتسمية الزانى بها أو أعلم بحده (ش) أى وحده لا يجزى مع العان للزوجه فى تسمية الزانى بها كقوله رأيت فلانا زنى بك ولا يخلصه من الحد فلان لعانه إذا تقدم أمألو حاد أو لاسقط عنه العان لأن من حد لقذف يدخل فيه كل حد ثبت قبله عن قام وعن لم يقم ولو لم يسمه لاحد وكفاه العان كقوله رأيت رجلا زنى بها أو أعلم من سماه بحده بان قال فلان فلنك بامرأته لأنه قد بعترف أو يعفو لأرادة السر ولو بلغ الإمام على المشهور وحكم الاعلام الوجوب أى يجب على الحاكم أن يعظم من سماه على القول بأنه حق لا كى وهو المشهور وقيل نجا (ص) لأن كرر قذفه (ش) يعنى أن من لا عن زوجته ثم بعد رماها بما رماها به أو لاقاه بالحد فانه قبل ما الفرق على هذا بين ما قاله فى حد القذف إذا قذف شخص شخصا لحد ثم قذفه ثانية فانه يحده على الأصح قبل الفرق ما قاله ابن الكاتب إن أحد المتلاعنين كاتب الآخر إلا أن الأندى من هو منهم ما فإذا قال الزوج ما كنت إلا صاها فانا لا نلجده أذاله كان صادقا والقاتف انما لحد تكذيبه

بعد لأن ظاهر وجوب اعلامه المقتدوف أيضا انتهى (قوله لأن كرر قذفه) انظر هل يحصل فإذا المخبر متا لاضافة لشخص غير من أسفه الزنا قبل الحد كزنى ثم يدعى ثم يعمر وهو هو والظاهر دليل انه لو قذفه بما هو أعلم به بعد انخاص فانه يحسد وكذا اختلاف المكان كزنى ثم يفرجك بعد لعانه فى كزنى ثم يدعى ثم يعمر (قوله قبل الفرق ما قاله ابن الكاتب الخ) فى هذا الفرق من لانه كأن أحد المتلاعنين كاتب كذا واحد من القاتف والمقتدوف فانا قال بعد الحدا كنت الا صاها فانا لا يحسد له كان صادقا (قوله والقاتف انما لحد تكذيبه) قديقال والملاعن انما يطلب منه العان لكونه قد كذبه أو لصدقه انما يطلب منه

العالم والاحد (أقول) الأولى الفرقان يقالا كل اثنين الزوجين من الاختلاط الموجب لهم كلمة مال صاحبه اكنى الشرع في قذف الزوج زوجته بالامان ولم يوجب الحدومن أثرتك عدم حديثه في ما يباعا قذفها بالاول (قوله كاربعة شهود) قدح في ذلك بأنه يقتضي عدم حد قذفها بالاولا جنيبا لعدم حد زوجها اذا قذفها بغير ما قذفها بالاول (قوله لان كلامه يصدق الخ) بعيد من ظاهر اللفظ (قوله الميت) واما ان استلحقته في صحتها وروثه مطلقا واستلحقته في مرضه كاستلحاقه بعد موته (قوله في سدس المال) كذا في نسخة والمعنى ولو اتى بشاركتها الاب باخذ سدس المال فرضا (قوله ومن يده اخذته) أي حمله ابن عرفة واعتمد (قوله قال المؤلف والذى ينشئ الخ) لا يفتي أن اعتمادا لاطلاق بقوى أن لا يلتفت

(١٢٩)

في الشرح الكبير) حاصل كلام ابن غاري أن القول بمصرحة بالتعميم قال الشيخ ما يمكن أن تكون تلك الانتقال في الاشاق لافي الارث الذي كلامنا فيه انتهى قال ع وفيه بحث والحاصل أن الخطاب لا يقتضي تعقيب ابن غاري وتقل في باب الاستلحاق عن وازل معصون ما فيه لكنه قد يقال وجود ما ذكره كالعبد لان اسلام الكافر وعق العبد بعد الموت لا يوجب له ميراثا (قوله خوف انقشاشه) تعليل لأنني ايان القول بالتأخير لاحتمال القول به ولذلك لا بعد من العذر تأخير لاحتمال كونه ربحا فيفسد ولا يؤخر أي لا يؤخر لوضع ربحا انقش الحبل (قوله وان وطئ الخ) لا يفتي أن للسفهاء حق على ربح صور وطئ بعد علمه بوضع أو جمل وهاتان صورتان أخر بعد علمه بوضع أو جمل وهاتان صورتان والاربع ليست في العلم بالرؤية لمسائق أخرا لغير وزاد الشارح واحدة وهي الخامسة المشابهة بقوله اذا أقر بأنه وطئ بعد رؤيته أي يكون العلم في ذلك السريعة قول الشارح في الصور التي

فلذا قال كنت صادقا فهو كقذف الميتا فوجب أن يحد تارة أخرى وقيل ان الملاعن أعياه كاربعة شهود أقامها على ذنبه بخلاف الاجنبى وأحقر بقوله به عما اذا قذفها بأمر آخر وأما هو أعمله بمعدله الاول كأن يقدفها ثانيا يفتي التسبب بحدان قذفها بالثاني كقوله أنت ترى كل من الناس بعد أن قال لها ان تمت فلان أو شخص ولأنه يتصور في قول المؤلف به فتقول بعينه كما قال ابن الحاج لان كلامه يصدق إذا قذفها به مع غيره لانه يصدق عليه أنه قذفها بما قذفها به أولا والاخص داخل في العم فذلك قوله أن غاري عليه (ص) وورث المستحق الميت كان له وهو مسلم أو لم يكن وقيل المال (ش) يعني أن الاب اذا نفي ولده ولا عن فيه ثمة الولد عن مال ثم استلحقه أو يظن الاب بحده ويلحق به الولد برثته بشرط أن يكون له ولد بالميت ولده مسلم ولو اتى بشارك الاب في سدس المال أو لم يكن له ولد كذلك كان عده راسا أو وجد لاهي الصف قبل عده أو نصرا في ولكن قل المال الذي يحوز المستحق أو الباقي بالتعصيب فبرث أيضا نصف التهمة كذا كره أبو إبراهيم الأعرج ومن يده اخذها ابن عرفة قال المؤلف والذى ينشئ أن تتبع التهمة فقد يكون السدس كسرا فيفتي أن لا يرثه ولو كان الميت وهو قد يكون المال كله يسرا فيفتي أن يرثه وان لم يكن له ولد انتهى قوله وورث المستحق بكسر الحاء المستحق يقع الحاء الميتان فكان له أي المستحق بالفتح والقول أو ولد له ولو بنات على ظاهرها وقد نزع المؤلف في التقييد بالحرية والاسلام فاطهره في ابن غاري وانظر نسه وماز يدعيه في الشرح الكبير * ولما قدم أنه لا بد من تبجيل العلم في نفي الجمل ولا يؤخر لوضع خوف انقشاشه بقوله بلعان مجمل تكلم على ما يجمع العلمان في الرؤية ونفي الجمل فقال (ص) وان وطئ أو أخر بعد علمه بوضع أو جمل بلا عذر امتنع (ش) يعني أن الزوج اذا أقر بأنه وطئ بعد رؤيته أو علمه بوضع أو جمل أو أخر لعنه بعد علمه بوضع أو جمل اليوم واليومين بلا عذر في التأخير امتنع لعنه في الصور الخمس ويلحق به الولد بقيت زوجة مسلمة أو كاتبة وحده للمسلمة وليس من العذر تأخير لاحتمال كونه ربحا فيفسد خلا فالان المقصود والمنافع في الرؤية بالوطء لا تأخير * ولما انتهى الكلام على حكم الملاعن والملاعة وعلى ما يعتمد عليه الملاعن في لعنه شرع شكل على صفة العلم فقال (ص) وشهد الله أربعا رأيتها ترى (ش) اعلم أنه تارة تلعن رؤية الزنا وتارة يلعن في الجمل والكلام الآن لاول والمعنى أن الزوج اذا لعن رؤية الزنا أن قال رأيتها ترى فإنه يقول أربع مرات أشهد بالله الذي لا اله الا هو رأيتها ترى ويقول ذلك في كل عين قاله ابن المسوازي في يده هذا

(١٧ - ختمى رابع) الان أن ربعة متعلقة بالعلم لنفي الجمل وهي التي في المتن والتي زادها الشارح في العلم بالرؤية والحاصل أنه يفهم من قوله بوضع أو جمل أنه في نفي الولد ما في الرؤية بوضع أو جمل امتنع لعنه وان لم يلعن فلا يضره القيام وان طال ولو قال المصنفون ان أخبر علمه بوضع أو جمل بلا عذر امتنع كونه وان يرثه لكان أحسن بتدبر قوله والمنافع في الرؤية بالوطء (قوله اليوم واليومين) كذا في المدونة وقالهم امر يرد أو أكثر (قوله في الصور الخمس) هي قوله اذا أقر بأنه وطئ بعد رؤيته أو علمه بوضع أو جمل هذه مثلا فتوقوه أو أخر لعنه المصورات (قوله حكم الملاعن الخ) أي الاحكام المتعلقة بالملاعن والملاعة (قوله أربعا) الأولى تأخير بعد قوله رأيتها ترى ليكون التكرار أربعا للصيغة بنسبها لالاشهاد بالله فقط (قوله أي يريدها الخ) المشاهدة بقوله الذي لا اله

الاهو وكلام ابن المواز ضعيف والمقدم عدم الزيادة (قوله وصدر بعض الشراح) وهو العمد **وتنبيه** يقول الاعى لعلمنا وتبينتها وكلا يشترط على المعتقد الذى لا اله الا هو ولا يشترط زبادة عالم الغيب والشهادة ولا زبادة البصر كالمزود في السجدة ولا بد من موالاة الخمسة قبل بدائنها وظاهره أنه لا يزيدوا على الصادقين وفي الارشاد ويزيد كل مره وهو قول ابن القاسم وهو اتعبد بظاهر الآية (قوله وهو المشهور) أنظر على المشهور وقال ماهذا الجمل حتى هل بعيد الأعيان أو يكتفى به بعد الوقوع (قوله فانه لا يلزم من قوله زنت كون الجمل من غيره) أى وقصد كون الجمل من غيره ولا يلزم من كونه من غير زناه أى فكيف يقول زنت مع

في كل مرة على قوة أشهادها وقه كما بان من شمس والتبتي وصدر بعض الشراح بأنه يقتصر على لفظ أشهادها فقط وحكى قول ابن المواز بعده وانظر الكلام في هذا المسئلة في الشرح الكبير (ص) أو ماهذا الجمل حتى (ش) يعنى أن اللعان اذا كان لاجل نفي الجمل فانه يقول أربع مرات أشهاد بالله الذى لا اله الا هو ماهذا الجمل حتى عند ابن المواز وهو خلاف مذهب المدونة من أنه يقول زنت وهو المشهور قال في التوضيح انظر فانه لا يلزم من قوله زنت كون الجمل من غيره انتهى ولا يلزم من كونه من غير زناه لأنه محتمل أنهن وطه شبهة أو غصب لكن وجه ما قيل من أن اللعان عليه بان يلفظ زنت لا احتمال أن يسكن فيقر بالنسب والشارع مشقوفه (ص) ووصل خامسة تبعلنه الله عليه ان كان من الكاذبين أو ان كنت كذبتا (ش) يعنى أن الرجل يقول في خامسة لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين أو ان كنت كذبتا أى كذبت عليها يعنى أنه مخير والاجب لفظ القرآن ومن اعتقل لسانه قبل اللعان وجوزوا له عن قرب انتظار ثم ان قوله ووصل الخ متعلقه بخذوف أى بشهادته الأربع وقوله بلعنة الله عليه صفة لخامسة وهي صفة كاشفة أى عينه لخامسة التي هي لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين لا متعلق بوصول أو حال منها أى خامسة كائنه بلعنة الله عليه الخ وهذا هو مذهب السادة وبخلاف الجواب والمحققين من أنه لا ياتي بالشهادة في خامسة وهو المذهب (ص) وأشار الاخرس أو كتب (ش) فيها بلاعن الاخرس بما يفهم منه من إشارة أو كناية وكذلك يقرضه انتهى **وتنبيه** كذا يقال في باقي أعيانه وما يتعلق بيمين تكول أو غيره وتكرر الإشارة أو كناية كاللفظ كاهو الظاهر ولوانطلق لسانه فقال لم أر ذلك لم يقبل منه (ص) وشهدت مارة أنى أو ما زنت (ش) تقدم الكلام على صفة لعان الزوج والكلام الآن على صفة لعان المرأة لاجل انطال لعان الرجل وتقدم أن الرجل اذا لاعن لرؤية الزنا يقول أشهد بالله أنى زنتى فتردهى ذلك بان تقول أشهد بالله الذى لا اله الا هو على ما مر مارة أنى تقول ذلك ككل مرة أو تقول عازنت فيردها أو يعان في نفي الجمل وما هنا مطابق لمذهب المدونة من أنه يقول في الاعان لنفى الجمل زنت وهو خلاف ما مضى عليه المؤلف من أنه يقول فله ماهذا الجمل حتى كاهو والمطابق له أن تقول هذا الجمل منه (ص) أو لقد كذب فيها (ش) خبرا التثنية يرجع الى قوله لم أر أنى زنتى أو زنت فتردهى ذلك بقوله فى كل مرة أشهد بالله الذى لا اله الا هو فقد كذب وتصل خامسة بغضب الله عليه ان كان من الصادقين ويصح في خبر التثنية أن يرجع الى لعان الزوجة الزنا والى لعان نفي الجمل (ص) وفي خامسة غضب الله عليه ان كان من الصادقين (ش) يعنى أن المرأة اذا

ان دعواه اتخاها كون الجمل من غيره (قوله اننا نشدد) الحاصل أن غرضه نفي الجمل الجامع كونه من وطه شبهة فلا تحذفه نفسه الا كونه يحذف على نفي الجمل لا على الزنا فلا تحذفه بنفسه لكونه يكره ذلك فطلب منه البين بأنهم زنت فيمكن فيثبت النسب لأن الشارع مشقوف وهذا ظاهر في الطرف الثاني الذى هو قوله ولا يلزم من كونه من غير زناه أو ما في الطرف الاول الذى هو قوله ولا يلزم من قوله زنت الخ أى لا يلزم من قوله زنت كون الجمل من غيره أى مع أن قصده اتخاها كون الجمل من غيره ولا يلزم من الزنا ذلك فلا وجبة لكونه يقول زنت وحاصل الجواب أنه وان لم يلزم ذلك لكن نفسه تبطل الى كونه يقول ماهذا الجمل حتى الجامع لوطه شبهة ولا تحذف لكونه يقول زنت فطلب منه أن يحلف زنت لاجل أن يسكن فيثبت النسب وظاهر أن قوله وجه ما قيل ما راجع للاخرين (قوله من اعتقل لسانه) أى بعد الردى وقيل اللعان (قوله متعلقه بخذوف) كذا في نسخة الى المتعلق بخذوف غيرا متعلق بفعل الام ٣ (قوله وهى

صفة كاشفة) أى وبالها في قوله بلعنة الله اذا تدعى صفة كاشفة لخامسة أى عينه لها أى خامسة الموصوفة بأنها لعنة التثنية الله والمراد الميتة (قوله لا متعلق بوصول) لانه لو كان متعلقا بوصول لادهم أن يزيد ذلك مع ذكر الصيغة المتقدمة في خامسة أنشأ مع أنه لا يزيد على المذهب (قوله أو حال الخ) معطوف على قوله صفة (قوله أى خامسة كائنه بلعنة الله) أى بابتة بلعنة الله أى خامسة في حال كونها بالمتن في هذا اللفظ من ثبوت العام في الخاص والمنظورة ذلك الخاص والاخر من هذا كلامه جعل البناء للتصريح **وتنبيه** إنما كان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين عينا لان التعاليق من الاعيان على المذهب (قوله أو زنت) لا يخفى أن المصنف لم يقل زنت فلا تناسب هذا الجمل بل المناسب ما ساقى آخر العبارة فافهم (قوله وتصل خامسة بغضب الله) أى المسورة بغضب الله الخ قول الحنفى: بفعل الام يمشى الى الأصل لعله بكسر الام اه

لا يخفى أن أن بالتشديد تدخل على الاسم الذي هو المصدروا ما للفعل فلا تكون أن فيه إلا مخففة من الثقلية وتظهر هذا إذا أتى بان
 باقى هامش موشحة حكاية لما فى الآية (قوله بغير لفظ أن كفى الجلاب) أى ليس شرطاً بل أولى كذا يفسد مشرح عب (قوله ويسمى الخ)
 هذا والناسب كالتقدم وقول المصنف فهما متعلقان بمشعر ما على هذا المعنى الآخر والتقدير يقول فبما ما على الوجه المتقدم
 فظاهر شارحنا أنه كذلك لأنه أقصر أى الشارح على قوله لقد كذب ولم يقل فى قوله وأنها تترافى إلا ما منع من تعلقه عليه بكذب تأمل
 (ثم أقول) إن الأقرب الأول أى أقرب مرجع الضمير والتصريح على ما تقدم من البحث ^{في تنبيه} هل الصيغة الأولى التى هى قوله
 ما رواه أنى أرمازت أفضل كإشعر به الجلاب أو الثانية التى هى قوله لقد كذب لموافقة القرآن (قوله أيا عيلف أو لا عيلف) أى
 أى ثم يحلف المدعى أن نكل المدعى عليه كاهو فى دعوى التحقيق (قوله فانه مدع) وتكون الرأى مدعى عليها وقوله ومدعى عليه
 وتكون الرأى مدعىة فالجواب أن كل واحد منهما مدعى ومدعى عليه (قوله وذلك يحلف هو الخ) لف ونشر مشوش بقوله يحلف هو
 ناظر لقوله ومدعى عليه وقوله الرأى ناظر لقوله ومدعى أى وذلك (١٣١) الخلف من حيث أنه مدعى عليه لما تبين أن كل واحد
 مدعى ومدعى عليه وقوله وبدي

بالعين جواب عما يقال إذا كان
 كل منهما مدعى عليه يطلب بالحلف
 فلم يبدئ بالعين وهذا التوجيه
 لا يظهر لأنه لا يفيد إلا وجه العين
 عليه لا تبديتها مع أن كلامه فى
 على التشديد تدبر (قوله فهم مدعى
 عليهم حكما) الأولى أن يقول حقيقة
 (قوله بمعهود) كدعوى شخص
 على آخر ودعية أو عارضة فمدعى
 له مدعى فى الرد هو المدعى عليه
 للمعهود فى الشرع أن الرد لا يحتاج
 إلى إقامة بينة وقوله أو أصل أى
 يذكره من أفراد المدعى الذى
 ذكره الشارح بقوله ترج قوله
 بالوث وسياق أن من جده أمانة
 الوث أن يشهد شاهداً واحد على
 القتل (قوله ووجب أشهد الخ)
 كل من أشهد والعن والغضب
 وأجب شرط (قوله لأنه مبعده لاهله)
 أى الذى هو الزوجة (قوله ولولاه)

التعنت تقول فى حاسم غضب الله عليها أن كن زوجهما من الصادقين فهاهما به بغير لفظ أن
 كفى الجلاب وفى المدونة أن ويصغر فرامة غضب باللفظ وبالمدعى أن قبل لم خولفت القاعدة
 فى العين هنا وفى القاسمة لأن الزوج وأوليا المقتول مدعون والقاعدة أنه انما يحلف أولاً
 للمدعى عليه قبل أمال التعنت فانه مدعى ومدعى عليه وذلك يحلف هو والمروءة وبدي بالعين لأنه لما
 قد فها ما تبينه بمعهودا فاحتاج لذلك أن يحلف أن صار مدعى عليه الحد وأما أوليا المقتول فهم
 مدعى عليهم حكما وإن كانوا مدعىين فى الصورة فإن المدعى عليه من ترج قوله بمعهوداً وأصل
 وهم كذلك أن ترج قوله بالوث (ص) ووجب أشهد والعن والغضب (ش) يعنى أنه يجب على
 كل واحد من المتلاعنين أن يقول فى كل عين أشهد بالله فلا بد بالحلف أو أقسم ونحوه لم يجز
 وكذلك يتعين لفظ الحق فى خامسة الرجل لأنه مبعده لاهله ولولاه فناسبه ذلك لأن الحق معناه
 البعد ويتعين لفظ الغضب فى خامسة المرأة لأنها مفضية لزوجه وأهلها ولزوجه فناسبه ذلك
 ولا يجوز لو أبداً الرجل العنة بالغضب والمرأة الغضب بالعنة (ص) وأشراف البلد (ش)
 يعنى وما يجب أن يكون لعائنها فى أشراف البلد لأن ذلك مقطع الحق ولأن المقصود من
 اللعان التوقيف والتعطيل على الملاعن وللعن خط ولذا كان لعان القمصة فى كنيستها
 واليهودية فى بيعتها أفراد الأشراف بالنظر للعائف (ص) ويحضور جماعة أقلها أربعة (ش)
 يعنى وكذلك يجب أن يكون لعائنها بحضور جماعة أقلها أربعة لتظهر شعيرة الاسلام لأن هذه
 شعيرة من شعائر الاسلام وأقل ما تظهره تلك الشعيرة أربعة لا احتمال نكول أو إقرار لأن
 ذلك يثبت بأثنين (ص) وتنبأ أثر صلة (ش) أى إيقاع اللعان أثر صلة توروى ابن وهب بعد
 العصر أحياى (ص) وتخويفها مخصصاً عند الخامسة والقول بأنهم أوجه العذاب
 (ش) يعنى وما يندب للإمام أن يحرف المتلاعنين بأن يقول لكل منهما ما يندب إلى الله تعالى
 ويذكرهما أن عذاب الدنيا هو من عذاب الآخرة فإن أحدهما كذب بلا شك وخصوصاً

أى الذى نفاذ (قوله وأشراف البلد) وهو الجامع فلا يهتبر ضاهما أو أحدهما بدونه وهو واجب شرط (قوله مقطع الحق) أى مثبتة
 أى على أن من أقطع أو محصل قطع الحق أى إثباته فهو اسم فاعل أو اسم مكان على أن من قطع (قوله ولأن المقصود من اللعان) هذا
 التعليل فى المعنى تبين التعليل الذى قبله فتدبر (قوله وللموضع خط) أى نصب من ذلك أى دخل فى ذلك (قوله أقلها أربعة) أى
 من أشراف الناس (قوله شعيرة) أى خصلة من خصال الاسلام (قوله لأن ذلك) أى النكول والافراء هذا ما رجح القاتنى ومقابله
 أن النكول والإقرار لا يثبت إلا بأربعة كآثره (قوله وبعد العصر أحياى) سمعوا وبعد حاسة لأن ذلك وقت يجمع فيه ملائكة
 الليل وملائكة النهار لا يهمل عليه الصلاة والسلام كان يغظمه (فان قلت) هذا القدر موجود فى صلاة الصبح (قلت) صلاة الصبح وقت
 نوم وليس وقت تصريف (قوله وتخويفها) ابتدأ قبل الشروع فى اللعان عند الأولى وعند الشروع فى الثانية وعند الشروع فى الثالثة
 وعند الشروع فى الرابعة والمراد وعظاً (قوله أن عذاب الدنيا) وهو حد القذف بالنسبة للرجل وحد الزنا بالنسبة للمرأة (قوله
 وخصوصاً) أى أخش الوعظ عند الخامسة خصوصاً كذا قال ابن الحاجب قال ابن عرفة لا أعرف كونه عند الخامسة وعزاه

عباس ثلاثي (قوله يعني ان افعال) أي لا يعني أنهم الموجهة لان الموجه هو الله تعالى (قوله ومعنى انها متممة الخ) لا يخالف الذي قبله وذلك لان بنهم الايمان يحصل العذاب (قوله والمراد بالعذاب الخ) أي فتكون خامسة الى جل وجبة ذلك العذاب على المرأة ثم لا يعني أن الرجم في المحنة والجلد في غيرها (قوله وعلى الرجل الخ) لا يعني أن الذي يكون على الرجل انما هو الجلد فقط الذي هو حد الغدق ومن المعلوم ان حد الغدق انما يكون عند تركه (قوله على القول) وأما على القول بالاعادة فالمراد بحال عليه نكوه لانها لا تخلف به شيء وهو ان مقتضى قوله وتحتو بفهم على ما فسر به أن يكون ذلك العذاب عذاب الاخرة لاعادة طاهر حلال عليه نكوه لانها المولود هنا على ما قاله الشارح في أن المراد بالعذاب عذاب الدنيا انه اذا كانت الخامسة توجب عذاب الدنيا فالاولى تركها كما هي من المشقة على صاحب فية فيها العذاب الا عظم على تقدير عدم صدقها (قوله سواء حلفت المرأة كما يحلف الرجل) أي من كونه لم يحلف على التكذيب أو حلفت كما تحلف هي أي من كونها تحلف على تكذيبه ألا ترى ان القول الشارح أو حلفت كما تحلف هي فقالت أشهد بالله انه ان الكاذبين فقد صرح بتكذيبه بخلاف الاول وليس صريحاً في التكذيب وان استأنزه وعبارة التوضيح تدل على ذلك ونصه قال في البيان واختلف انما هو (١٣٣)

عند الخامسة ونذب القول لكل منهما بأن الخامسة موجهة للعذاب أي هي محل نزول بمعنى ان الله تعالى يعتقد اختياره رتب العذاب عليها وأوقع أنها متممة لايعان والمراد بالعذاب الرجم والجلد على المرأة ان لم تحلف وعلى الرجل ان بدأت قبله على القول بعدم اعادة (ص) وفي اعادة ان بدأت خلاف (ش) أي وفي وجوب اعادة للمرأة ان بدأت بايمان الاعان لتقع بعد ايمان الرجل وهو المذهب وهو قول أشبه كالرحل الطالب قبل تكول المطلوب فلا يحجز وأختبر وصح وعدم اعادة وهو قول ابن القاسم خلاف وظاهره اننا لخلاف سواء حلفت المرأة ولا كما يحلف الرجل فقالت أشهد بالله اني لمن الصادقين ما زنت أو أن حلفت منه وقالت في الخامسة غضب الله على ان كنت من الكاذبين أو حلفت كما تحلف هي فقالت أشهد بالله انه لمن الكاذبين وقالت في الخامسة غضب الله على ان كنت من الصادقين خلافاً لتقسيد ابن رشد على الخلاف بالاولى وأما الثانية فلا خلاف في اعادة لانها حلفت على تكذيبه وهو لم يقدمه عين ثمة على القول بالاعادة يتوقف تأييد صريحاً على الاعادة وعلى القول بعدمها تأييد صريحاً على ما لمع ان الرجل بعدها (ص) ولاعت الذممة بكنسيتها (ش) أي ولاعت الذممة بالمكان الذي نطقه ولو قال بوضع نطقه لمكان اولى فلاعت النصرانية بكنسيتها والمجوسية ببيعها والمجوسية ببيت نارهم ولزوم الحضور معهم ولا تدخل هي معه المسند (ص) ولم تحجر (ش) أي الذممة على الاتعان بكنسيتها هكذا قرر بعض وقرر بعض على أنها لا تحجر على الاتعان لكن فيه نوع تنكير ارفع قوله (ص) وان أبت أدبت وردت للمثا (ش) أي وان أبت الذممة من

بالله اني لمن الصادقين ما زنت وان حلفت هذامنه وقالت في الخامسة غضب الله على ان كنت من الكاذبين بهذا قال ابن القاسم يلتمس الرجل فيقول أشهد بالله انه لمن الكاذبين ولقد زنت وما جعلها هذامني ويقول في الخامسة لعنة الله على ان كنت من الصادقين وأما ان حلفت المرأة ولا فقالت أشهد بالله انه لمن الكاذبين وقالت في الخامسة غضب الله على ان كنت من الصادقين فلا خلاف بين ابن القاسم وأشب في اعادة المرأة (قوله) وقالت في الخامسة غضب الله على ان كنت من الكاذبين (الكاذبين) الذي في تحت وغيره لعنة الله على ان كنت من الكاذبين قال عجم قلت ولا يعني أن الذي

يخالف فيه الرجل أو يوقع الله انما هو الخامسة فقط وأما ما قبلها فهي موافقة فيه للرجل قطعاً سواء أدت قبله أم لا لكن تقدم أنه لا يلزم الرجل أن يقول اني لمن الصادقين كما يفيد كلام المدونة وكذلك لا يلزمها بضال ظاهر المدونة أنه لا يطلب منها ذلك (قوله خلافاً الخ) عبارة عن بعد هذه العبارة كذا العجم والنسب انما وانظر كيف يقال خلافاً لا يقدم ظاهر المصنف على تقيد دام المذهب ابن رشد (قوله أي ولاعت الذممة) زوجة المسلم أو الكافر وارتفاع البناء وكذا المجوسية زوجة المجوسي ارتفاع البناء بعبارة أخرى وصورة الاعتناء المجوسية أن يكون أسلم زوجها وأظهرت حامله فلاعت ما لعنتها ولو بعد المفاخرة لان الملاعة على الرجل لا تتقيد بكون المرأة في العصمة ولا في العدة (قوله لكان اولى) أي تكونه أشمل كما هو ظاهر لان الكنية ليست لكل ذممة (قوله والزوج الحضور معهم) كذا في عجم وفي عبارة ويجوز الزوج المسلم في الحضور مع النسبة وبلغها ينقطع نكاحها (قوله أي الذممة على الاتعان بكنسيتها) فيه انه قد تقدم ان كونه بأشرف البلد واجب شرط فعل هذا تعصيف قوله هكذا قرر بعض فيه انه قد تقدم أن الاعان في أشرف البلد واجب فقضيه أنها تحجر الآن يقال هذا يحمل الاشراف على خصوص الخلع أو وجوبه لا يقتضي الجبر وقرر بعض على أنها لا تحجر على الاتعان أي لانها لو أقرت بالزنا لم تحجر (قوله نوع تكرار) انما كان فيه نوع تكرار لان مدلوله ظاهر الادب مع ما بهالكن تضمن عدم الجبر

(قوله لاحتمال الخ) فلا ينعون من وجهان كقوايروه (قوله والمخالف) حاصله أن الأحكام من حيث انتمرها الله تعالى بما قالها شريعة ومن حيث انتمرها بتعديدها بإعمالها ومن حيث انتمرها بتكليفها قال الهامة (قوله ولعله ثلاثا) وهم أنها مجبر على الزوج لا معنى لثلاث الحقة (فان قلت) انها اذا اعتقدت بقداه ليس ان زنا فيكون تعديدا لاستلحاق وصحة نسبه (تقول) استلحاقه وصحة نسبه باستلحاقه لا اعتدأ للاحرار (قوله وسأني في أول القذف الخ) قال عجم ولكن ما هناك هو الراجح لانه امر المدونة ولان عرفة انفصلت المعروف وعلى هذا فاني المدونة تقولان بالعان في التعريض وهو الموافق لما ذكره الشارح عند قوله ان هذا هو الخ في العان بالتعريض قولين في المدونة غيرهما انتهى وتقدم عن الشيخ أحد الزا في أن التعريض منه ما قبله العان وهو التعريض من الصريح ومنه ما لا العان فيه وهو البعيد منه وان في كلامه عياض ما يدل على ذلك وعليه فليس في المدونة خلاف في التعريض انتهى عجم (قوله وتلاعنا الخ) ويخالف الزوج في القصب لقد غلبت وفي الاشتباه (١٣٣) لقد غلبت أو وطئت بشبهة ولا يخلف نقد

زنت لانه يدعى أنها غلبت أو وطئت بشبهة ولم يثبت وقوعه لعانته في الواقعه وغر تعلم ان في الحد عنها (قوله ولم يظهر) هو عدم لان الثبوت بالبينه والظهور ولو بالاشاعة أو القرينة فلا أولى الاقتصار على الثاني (قوله ما زنت) ولقد غلبت (هذا تقول في لعانها اذا صدقته في دعوى وطئه الشبهة ما زنت ولقد غلبت أو ما في دعوى القصب تقول ما زنت بجمال وأما ان كذبته فتقول ما زنت بجمال فيهما فان نكلت عن العان رجعت فيما اذا صدقته انتهى (قلت) ولا يظهر فرق بين دعوى القصب والشبهة فبما دعوى أحسن ونصه أو صدقته على أنها وطئت غصباً وشبهة ولم يثبت ما ذكر من غصبها أو شبهتها بينة ولم يظهر البعيران فأنما يتلاعنا وتقول ان صدقته ما زنت ولقد غلبت وأما ان كذبته فأنما تقول ما زنت

العان أدبت لاذن بها الزوجها وادخلها التلبس في نسبه وهذا هو الفرق بينها وبين الصغيرة التي وطأها فانما لا تلحق بل يلاعن الزوج فقط ولا تؤيد بان أتت بالجمع بينهما أن لا لا يحد لاقرار وقوله ورتبت للفتا أي ردت بعد تأديها أحكام ملتها لاحتمال تمام حد ما عندهم يتكولها أو اقارها والمخالفين والشريعة فان قيل على الاحتمال الثاني أن تقول للعان لا يحد أحد عليه فمما علة التعريض في القيمة ولعله ثلاثا) وهم أن القيمة تجبر على الزوج (ص) كقوله وجدهت مع رجل في لحاف (ص) يعني أن الرجل اذا قال في حق زوجته وجدهت مع رجل مضاجعة أو متحرمة معه في لحاف ولا يثبت له فانه يؤدب ولا حد عليه ولا يلاعن فالتشبيه في الأدب ولو قاله لاجنبية طرد فيه وعليه فبما باه أو يقال قذف لاجنبية لا يحد فيه الزوج وللعان وبعبارة ما ذكره المؤلف هنا في شأن تعريض الزوج بالقذف ليس كصريحه به وسأني في أول القذف ما يحد خلافه (ص) وتلاعنا رباها غصب أو وطئه شبهة وأنه كرهه أو صدقته ولم يثبت ولم يظهر وتقول ما زنت ولقد غلبت (ش) يعني ان الزوج اذا قال لزوجته أنت زنت غصباً أو قال لها وطئت بشبهة مع زيد وسكتي له لظنك أنه اباي ولم تصدقه زوجي معي ذلك وأنكرت الوطء جعل في الصور زنت أو صدقته على أنم أو طئت غصباً أو وطئت بشبهة ولم يثبت القصب بالبينه ولم يظهر البعيران فأنما يتلاعنا وتقول الزوجة في لعانها أنا شهيدة بالله الذي لا اله الا هو ما زنت ولا طأمت ولكن غلبت وان لم تكن الصادقين وتقول في حاشيتها غصب الله عليها ان كانت من الكاذبين قال محمد ويقرق بينهما وان نكلت رجعت (فروع) اذا نكل الزوج عن العان مع ثبوت القصب بالبينه أو تصادف عليه لم يحد وكذا اذا ادعى أو كثره لان محمل قول الزوج محمل الشهادة لا محمل التعريض فانه محمد وغيره (ص) والا لالتن فقط (ش) أي وان ثبت غصبها أو ظهر بأمر من الأمور فانه يثبتن فقط دونها لانها تقول يمكن أن تكون من الغاصب وان نكل الزوج لم يحد (ص) كصغيرة نوطاً (ش) التشبيه في أنه يثبتن وحده ولا تلتن زوجته

ويقرق بينهما وان نكلت رجعت (قوله وتقول الزوجة) أي فيما اذا صدقته في دعوى القصب أو الشبهة أو ما ان تكثرت الوطء فأنما تقول ما زنت ويقرق بينهما وان نكلت رجعت (قوله قال محمد ويقرق بينهما وان نكلت رجعت) عبارة عجم فان نكلت عن العان رجعت فيما اذا صدقته فأرى اذا كذبته القضي الصواب أن لا لعان عليها اذا التعن لانه إنما ثبت عليها باجماع غصباً أو وطئه شبهة ووجه البساطي رجحان حيث لم تلحق أنما اعترفت بالوطء غصباً أو شبهة فتركها للعان وجب عليها الحد لان من اعترف بالزنا على وجه القصب أو اللط لا يرتفع عنه الحد قوله محمل الشهادة) وكان يقول أنا أشهد بذلك معذورة في وطئت غصباً (قوله والا لالتن فقط) أي وان لم يكن محل خوف ظهوره ولا يفرق بينهما لانه إنما يفرق بينهما بانما لعانها (قوله لا تلتن الخ) يعني أنه اذا صدقته ولم يثبت فلا أولى أن يقول دونها لا غصباً ثبت فصدح حلفه لا واجب شي بخلاف ما اذا ثبت فصدح لعانها بوجوب حد رجحان (قوله فان نكل الزوج الخ) الحاصل أنه اذا نكل الزوج في ثبوت البينة أو التصديق فلا حد وهو ظاهر وأما اذا أنكرته ولم يثبت ونكل فلا حد لان قوله وطئت غصباً أو شبهة ممر ادا الشهادة لها بالعدول لانه قد لا أنه قد لا يتسامح في الجايب

(قوله فان جلت فلا يلحق به) حاصلة ان الموضوع انما يثبت في سنن من تحمل والحاصل انما اذا كانت في سنن من لا تحمل فالحكم ما قاله من أنه يلعن وحده فان جلت فلا يلحق به وتبقى له زوجة وأما اذا كانت في سنن من تحمل فله الملائعة اتفاقا ان ادعى ربه وهل يجب قولان ووقف فان ظهر حمل لم يلحق به ولا عنت هي أيضا فان نكحت حدثا البكر ولم تنعم بحقه حتى ظهر حملها وجب لعنتها اتفاقا فان نكل حد وقلوب وان نكحت حدثا البكر والنظار أنه يكفي بالاول فيقال ولا عنت قبل ظهور الحمل ثم ظهر بحيث يعلم انهم ائمن الملائعة كانت ما قالوا ولا يحتاجان لعان آخر لنفي الحمل فاذا ذلك صح الا ان ذلك مشكل بانها اذا لم تكن في سنن من تحمل كلف بقول حملها (قوله على ما في التوضيح) (١٣٤) راجع لقوله أو بعده (قوله ثم تلعن المرأة بعده) هذا على تقدير

والمعنى انه اذا روى زوجته الصغيرة بالزنا بان قال يا بشترتي والحال ان مثلها بوطا فانه يلعن وحده فان جلت فلا يلحق به يصحون وتبقى له زوجة لانه لا عنت لنفي الحد عن نفسه واستحزبه وقوله طوطا ما اذا كانت لا توطا فان زوجها الحد عليه ولا لعان لعدم حقوق العدة لها (ص) وان شهد مع ثلاثة التعن ثم التعت وحد الثلاثة لان نكحت أو لم يعلم زوجها حتى رجعت (ش) يعني وشهد على امرأه بالزنا أربعة رجال أحدهم زوجها وعلنا بالزوجية بينهما قبل اقامة الحد على المرأة وبعده على ما في التوضيح فان زوجها يلعن أو لا ثم تلعن المرأة بعده ثم يحسد الشهود للحد فان يلعن الحد يلعن الثلاثة لانه قد حقق عليها ما شهد وانه ينعكول او الحد عليها وتبقى زوجته ان كان حدها الجلد وان كان حدها الرجم بقيت على الزوجية ويرثها الان يعلم انه تعدل الزول يقتلها ويقر بذلك فلا يرثها وكذا لا حد على أحد من الشهود حيث لم يعلم بان أحد هم زوج الاعداد نكحها الامام ويلاعن الزوج فان نكل حد فقط ويرثها على ما مر وانما يحسد الثلاثة في حالة نكحها لانه كرجوعه وهو بعد الحكم يوجب حد الرابع فقط ولا دية على الامام لانه مختلف فيه فليس بخطا صريح ويجزى مثل هذا التوجيه في عدم حد الثلاثة حيث نكحت فان قلت فائدة لعانها بعد جلدها قلت تأيد حرمها واحتجاب الحد على الثلاثة الشهود (ص) وان اشترى زوجته ثم ولدت لسته فكلاهما ولا لاق فلان تزوجة (ش) لمذا كرا ن والحد يثبتني بلعان وان ولدا لسته يثبتني بغير لعان ذكر هذه للسنة من كسبة من الحر والامة والمعنى أن الشخص المتزوج بامه اذا اشترى امراة ولست بظاهره لاجل يوم الشراء ووطئها بعد الشراء ولم يستبرأ وولدت لسته أشهر فأكثروا الزوطة الحاصل من الشراء لا يثبتني ولا لعان وهو ما أشار به بقوله فكلاهما ولو استبرأ من وطئها بعد الشراء وولدت لسته من يوم الشراء ما يثبتني بل لعان ولا يمين وان ولدت لاقول أو كانت ظاهرة الحمل يوم الشراء أو لم يطأها بعد الشراء فلا يثبتني عنه الا بلعان وهو ما أشار إليه بقوله فكلاهما تزوجة ان اعتمد على شيء مما مر اعتمد عليه ومنع منه ما من تأخر أو وطئ بعد العلم به (ص) وحكمه رفع الحد والادب في الامة والنسبة ويحجب على المرأة الأسئلة ان لم تراع وقطع نسبة وبلغنا تأييد مرما (ش) اعلم أن عمر العان سنة اشياء ثلاثة من تزوجة لعان الزوج أو لها ربع الحد عن في الزوجة الحررة المسبية أو لادب في الزوجة الامة أو النسية فانها يجب الحد على المرأة المسبية ولو امة أو لادب على النسية ان لم تراع لانها حائض كالصدقة

ان يكون بعد اقامة الحد فانه لا يكون الا بالجلد فقط (قوله بنكولها) أي بسبب نكولها وقوله والحد عليها معطوف على قوله بنكولها او هذا لا يكون الا في احوال اذا كان حدها الجلد (قوله وان كان حدها الرجم) أي ويلاعن وحده (قوله على ما مر) أي قريبا (قوله) وهو بعد الحكم بموجب حد الرابع فقط فان قلت قد تقدم انه اذا كان حدها الجلد ولا عنت بعد لعانها انه بعد الشهود فقط مع انه بعد الحكم والجواب ان ما تقدم وان كان بعد الحكم الا ان المرأة لا عنت بعد لعانها فليس فيها رجوع ولا نكول (قوله ولا دية على الامام) أي في ربه ثقتا المرأة (قوله لانه مختلف فيه) كل بعض الامة يكفي في شهود الزنا بارجع ولو كان أحدهم الزوج (قوله) ويجزى مثل هذا التوجيه حيث نكحت انهم نكول أي في صورة الجلد وأما اذا حلف ونكحت فعدم حده لانه قد حقق عليها ما شهدوا به بنكولها والحد عليها والحاصل انه بدون ذلك يشك كلالة فيقال

لا جبران أصلا ثم رد ان يقال اذا حلفت وحلف بعد جلدها فادأ انه بعد الثلاثة مع أنه بعد الحكم فضية كونه فالحكم أنهم لا يحدون فمر القام (قوله بعد جلدها) لا يعني انه تصور ان يكون حدها الجلد كالوقوف في القاسد (قوله ولو استبرأها الخ) ظاهر الشارح انما يثبت داخلة في منطوق المصنف وليس كذلك بل يمكن دخوله في منطوقه وحاصل ذلك أنك تقول قوله فكلاهما في كونه لا يثبت ولا لعان عند اجتماع التهود الاربع يثبتني بغير لعان اذا وطئها بعد الشراء واستبرأ ما بعد وقول الشارح وان ولدا لامة يثبتني بغير لعان انما يأتي على هذه الثانية المشار إليها بقوله انتي الخ وذلك ان قصر بعضهم في حمل المتن عليها (قوله) وكانت ظاهرة الحمل الخ) أي وولدت لاقصى أمدا الحمل (قوله) ويحجب على المرأة الخ) هذا اذا كان الزوج مسلما أو مالا كان كافرا والمرأة مسلمة ولا عنت ولم تراع فلا يجب عليها الحد الا يجب بايمان الكافر ويجب بايمان العبد والفاقد (قوله) ويلعنها) أي ويستم لعانها

أى وقس نكاحها بخلاف قبل البناء وبعد لكن لها نصف المصداق ان حصل قبل لانها باللعان على اسقاطه وهذا مستثنى من قوله وسقط بالنسبة قبله (قوله وأما حكمه في نفسه الخ) هذه عبارة الفقيه وهي غير نادرة بل المفاد أنه لا ريب في نكاح الاسترأوى إلا أن يخشى الحذف فيجب كما يجب لنفي الجمل حيث تقره أظهر (قوله أدخلها أسقطته وكتبه) كذا علق في المدونة وظاهر ما أنه لو تحقق انفشاشه بحيث لا يشك فيه كان تلازمها منه ولا تفارقها لانقضاء أمداً للرجوع أن ترد إليه لان القس كشف عن صدقهما جميعاً وكذا نص عليه ابن عبد الحكم وليس ههنا من الخلل العادى مطلقاً بل في بعض أحواله ودعوى أن تحقق الانفشاش انما يكون بعد أقصى مدد الجمل ممنوع خلافاً لغيره (قوله ولو طار زوج اليه) (١٣٥) أى إلى اللعان بعد تنكوله عنه وقبل حمله لا بعده

فما يظهر قاله الشيخ أحمد (قوله وهل يقبل رجوعه إليه قولان) الاول أن يقول يقبل منه رجوعه اتفاقاً بخلاف المرأة فلا يقبل منها بعد تنكولها واعلم أن المسئلة في طرق الاول لصاحب الجواهر وابن الحاجب وتبعهما المصنف أن رجوعه مقبول اتفاقاً بخلاف في المرأة التماسية لأن ونس الخلاف فيهما الثالثة لأن رشد الخلاف في المرأة والرجل متفق على عدم قبول رجوعه (قوله التوامين) تنبيه نوأم في الذكر و نوأم في المؤنث وهو ما استغنى فيه بتنبيه المذكر عن تنبيه المؤنث (قوله إلا أنه قال) أى الامام أى لأنه قال ما يخالف ذلك ويشكل عليه ان أقر بالتأني أى القرض أنه استبقى الاول وأما لو نفي الاول أقر بالتأني وقال لم أطأ بعد الاول فالتأني أنه بعد ولا يستل النساء لان الولد الثاني قد أقرب بعد أن نفاه فيبعد على كل حال كذا في شرح شب ونقل عن عبيد بن جعفر خلافه فقال أى والفرض أنه استبقى الاول وأما ان نفاه وأقر بالتأني وقال لم أطأ بعد الاول وينبهاسته فيستل

ثالثها قطع نسب من حمل حاصل أو يستظهر وثلاثة مرتبة على لعان الزوجة أو لها رفع الحد عنها ثالثها قس نكاحها اللازم ثالثها تأييد صحتها وقوله وحكمه أى فائدة وعمره وأما حكمه في نفسه فاما الجواز وما للرجوع وأما الكراهة فليس المراد بالحكم الذى هو وصفه فقوله وبلغنا إلى وبشام لعلنا وفهم من التأييد الفسخ وبفهم رفع الحد عنهم قوله وإيجابه على المرأتان لم تلعن ذكر الاحكام الثلاثة المترتبة على لعانها ببعضها نصر بحوا بعضها نحوها (ص) وان ملكت أو انفش جملها (ش) هو ما علق في تأييد صحتها وعلق في أن الزوج اذا لعن زوجته الامه ووقفت الفرقة بينهما ثم اشتراها زوجها من سيدها فانهم حرر على اليد كذلك اذا انفش جملها بعد اللعان وتبين أن لاجل ادخلها أسقطته وكتبه (ص) ولو عاد إليه قبل كل مرة على الاظهر (ش) يعنى أن الزوج اذا نكل عن اللعان ثم عاد إليه فانه يقبل منه اتفاقاً على طريقه غير ان رشد وعنده لا يقبل وأما المرأة اذا عادت اليه بعد تنكولها فقبل منها بعد ان رشد فالتوافق كلاءه من طريقين ففى في الرجل على طريقه غير ان رشد وعلى الحاككة للاتفاق وعلى طريقة ان رشد في المرأة ولو منى على طريقه ان رشد لقال ولو عاد اليه قبل بخلاف المرأة على الاظهر ولو منى على الاخرى لقال وهل يقبل منه رجوعه اليه قولان والمذهب طريقة ان رشد والفرق عنده أن تنكولها كالقرار فيها على نفسها بالزنا ولو ان ترجع عنه ونكل الرجل عن اللعان كالقرار على نفسه منه بالقدف وليس له الرجوع عن الاقرار به ووجه من قال بعدم قبول رجوع المرأة تعلق حق الزوج بشكولها فليس له ان يرجع (ص) وان استبقى أحد التوامين لقطعه وان كان بينهما ستة فبطنان (ش) يعنى ان الشخص اذا استبقى أحد التوامين وهما من وضعهما ما أولس بينهما ستة أشهر فان التوام الآخر يعلق به لانهما فى حكم الولدان واحداً فلا يمكن لحاق أحد همدون الآخر ولهذا اذا لعن في أحد همدانه ينتفى الآخر بذلك اللعان كما مر عند قوله وان تعدد الوضع والتوامين وبتواران على أنها أشقاء كما فى نوأمى النسبية والستامة بخلاف أى الزانية والمختصة فان المشهور بينهما أنهما أخوان لا مان كان بينهما ستة أشهر كما عرفه ما بطنان فله أن يستحقهما وأن ينفقهما ويطلق أحدهما وينفى الآخر فقوله وان كان بينهما أى بين التوامين يعنى الولدين لا يشد كون بين ولادتهما أقل من ستة أشهر فله استخدام (ص) إلا أنه قال ان أقر بالتأني وقال لم أطأ بعد الاول سئل النساء فان قلن أنه قد تأخر هكذا لم يجد (ش) هذا كالاستدراك على ما تضمنه قوله فبطنان من

النساء أيضاً فان قلن بتأخر هكذا احد لان اقرارها بالتأني استلحاق الاول لا بعد أن نفاه فيبعد لفسق وان قلن لا تأخر لاجل لان الاول استمر منقباضه واقرارها بالتأني باق لانه لم تزل حمل مستقل ولا يبطل بمجرد قوله لم أطأ بعد الاول وانما يبطله لعان بشرطه فله عجم ومفهوم قول المصنف أقر بالتأني ايمان أن الاول وقال لم أطأ بعد الاول وأنت بالتأني لستة فأكرهناه ينتفى الثاني بلعان لانها بطنان ولا ينظر لقول التساق في هذه الصور وتواظر لو شككت النساء عن تأخره وعدمه ولا يظهر أنه لا يجد (قوله لم يجد) لا يبطن ولا يحوليس قوة لم أطأ بعد الاول فمما لثاني صريحاً لجواز كونه بطنة الذى كان عنه الاول ولا يبطن لهن تأخره فان عرقه فان قلن لا تأخره حدد لانهما أقر بالتأني وعلق به وقلن لا تأخر صار قوله لم أطأ بعد وضع الاول قلنا قلها (قوله هذا كالاستدراك) هذا الجدل دفع به الاشكال

من أصله (قوله وهو قد قال في الأول أنها قاطعة) أي قال بالحق لأن حاصل قوله فبطنان أن السنة قاطعة وبحد (قوله وعلى عملائه) أي لأن الطلاق يحل النكاح أي بطله (قوله وأصنافها) المناس على العدة وأصحابها (قوله مقدم من طلق رابعة نكاح غيرها) كذا في نهجته وقوله نكاح غيرها منصوب بترجيع الخافض أي من نكاح غيرها ثم انقضاء على دخول هذه فمعلوم أن تدخل بقية المسائل التي قبل أن الرجل يعتقها كآختها وعمتها وأخواتها فلو قال ونحوه لمكان أولى قال الخطاب ونظر أن في حده للعدة دور لأن معرفة مقدمه من النكاح (١٣٦) يتوقف على معرفة العدة فإنه قد تقدم أن من موانع النكاح كون المرأة معتدة فلا أولى تعرف بها بأنها المدة التي جعلت دليلاً على إرادة الرحم لنفسه النكاح أو بطلت الزوج أو طلاقه وأما تسمية مقدمه من الزوج من النكاح إذا طلق الرابعة أو أخت زوجته أو من يصر الجمع بينهما عدة فلا شك أنه مجاز فلا ينبغي ادخاله في حقيقة العدة الشرعية (قوله أن قيل هو عدة) والراجح أن الطلاق العدة على ذلك مجاز (قوله بالسبب الأول) المناسب الثاني

(باب) في بيان ما ذكر وما يتعلق به من إحداهما وغيره

وعرف ابن عرفة العدة بقوله مدة منع النكاح لنفسه أو موت الزوج أو طلاقه فيدخل مدة منع من طلق رابعة نكاح غيرها أن قيل هو عدة وان أراد إخراج الرجل قبل مقدمه المرأة وبذلك المؤلف بالسبب الأول وهو الطلاق بالزوج الأول وهو الفقرة (ص) تعتد عدة وان كانت (ش) أنما ذكر الحرة لقوله بعد بثلاثة أقراء ولا فرق على المذهب بين المسلمة والكافرة أي إذا طلقها مسلم أو أراها المسلم أن يتزوجها من طلاق ذي وأما لو أراد أن يتزوجها كافر فلا نرض لهم إلا أن يتزوجها كسوا السنو ولكن لا يطلق على تربيص الكافرة إلا الاستبراء إذا كان طلاق ذي لأن أنكبتهم فاسدة وإنما أقراء على أنها أسلم ترجع في الإسلام (ص) أطاقت الوطء (ش) يعني أن المرأة المطلقة لو طأها أدخل بها زوجها ثم طلقها فإنه يجب عليها الصدوقان كان لا يمكن جعلها على المشهور حيث أطاقت الوطء لأنه لا يقطع بعدم رادرجها إلا أن لم تطلقه فلا تخاطب بها وإن وطئها زوجها لقطع بعدم جعلها إلا أن وطئها كالجرح (ص) بخلاف ما بلغ غير مجبوب (ش) هذا متعلق بقوله تعتد عدة المعنى أن البالغ غير المجبوب إذا دخل بزوجه متخلفين فبقا الجماع ثم طلقها فإنه يجب عليها العدة تنزلاً لقوله من تزنى لا يفلقها إلا بالانها منتهى فإن اختلى البالغ بزوجه متخلفين لا يمكن وطئها فإنه لا عدة عليها كما يأتي واحتراز البالغ من غيره إذا خالعه عموماً فإنه لا يجب عليه عدة على زوجته وإن كان يقوى على الجماع واحتراز بقوله غير مجبوب من المجبوب البالغ المقطوع ذكره وأنشأه فإن طلاقه لا يوجب على زوجته عدة تنزلاً بقوله الصغير الذي لا يملك له وأما النصي القائم الذي كرم المقطوع الاتيين فالشهر وإن وطئها بوجوب العدة على زوجته إذا طلقها فإنه ابن عبد السلام وهو ظاهر المذهب (ص) أمكن شغلها منه وإن قيل (ش) يعني أن الزوجة إذا دخلت مع زوجها متخلفين أن

بالسبب الأول) المناسب الثاني (قوله تعتد عدة) أي تحيض بقرينة ما سباني أي تعتد من طلاق محقق أو مفتر كإثبات في باب المغفود (قوله ولكن لا يطلق على تربيص الكافرة) أي التي هو أحد الفردين الداخلين تحت قوله وان كانت كتابية (قوله على الشهود) ومقابلته أنه لا عدة على من لا يمكن جعلها ولا على الكبيرة التي لا يحصى منها (قوله بخلاف ما بلغ) أي متخلفاً زياراً وخافاً اعتدأه ولو هو بضامطيقاً أو حائضاً أو نساء أو صائمة (قوله وإن كان يقوى على الجماع الخ) والفرق بين وجوب العدة على المطلقة دون وطئ الصغير للباقة هو القطع بعدم الحمل من وطئها دون وطئها فذكر بعض أهل العلم أنه رأى حديث

أحد عشر وعشرين سنة ذكر ذلك عن أهل مكة والعين والحاصل أن المعنى الذي لم يبلغ غير مكين عقلاً واعدة الحمل منه بخلاف الصغير المطلقة لو طأها فقدم جعلها على ذلك وعلى هذا الفرع مع التنزل والألا العدة فيها شائبة تعبد كما هو مبني به (قوله وأما النصي القائم الذي كرم) وسكت عن مقطوع الذكر كالماتنين ومفهوم قوله مجبوب مع مفهوم قوله وأما النصي متعارض وسباني بيانه عند قول المصنف وفي أن المقطوع ذكره وأنشأه بقوله الخ (قوله أمكن شغلها منه) يضم الشين ونقصها مع اتباع نايه وتسكينه فأخذ في الجراح وهو صفة غيرة أو خلو مع تقدير الماتن الذي أمكن شغلها فيها وهو ما لم يصد مصنف المتعاضل أي

تشتغل منه أو المتعول أو المتعذر المبني المتعول على القول بعينه المصدومه ومنه تألف الفاعل أي أمكن كونها مشغوفة منه (قوله بمحض نساء أي بمصنفات بالغة (قوله وأخذنا بقرأهما) المعية ليست شرطاً أي كل من أقر بأمر أخذناه بقرأهما الاحتجاجاً وانفراداً (قوله مفرغ الخ) الأولى أن يقول استدراك (قوله أحسن من تقرر الشارح) عبارة الشارح يعني فإن لم يعلم بدخول ولا خروج أخذ كل من الزوجين بأمره فإن أقرت المرأة بالدخول وجب عليها العدة لأنه أقرت بالدخول نفقها فلهما كسائر الأقرارات بخلاف ما لو أقر به هو فقط لأنه دعوى عليها فبدل فلا تقبل كغيره من العداوى نعم يؤخذ بما رواه من تكميل الصدق والنفقة والسكنى وغير ذلك وهذا معنى قوله وأخذنا بقرأهما وقال نت وأن ادعى أحدهما الوطء وأنكره الآخر وإنما كان أحسن أي لا يستغناء عنه بما بعده ومفاد نت أن المراد بالدخول الوطء تأمل (قوله الآن تقرر الزوجة بالوطء) وهذا غير قوله وأخذنا بقرأهما فإقراره بقرأه بعد الوطء (قوله ولا خروج) عطف مرادف أو مغاير بأن يراد بالدخول الوطء (قوله لكن مع نفية) (١٣٧) وأما مع عدم نفية فبقرأه عليها أحكام المعتدة من التوارث والرجعة

وأنت خبير بأن كلام المستنف في العدة فله مفهوم بهذا الاعتبار (قوله بثلاثة الخ) ولوقى جهم على فساده مدراً وطوء الحد والأزنا وسأق أتاحتك فقد عدها وكذا يقال في قوله وذى الرز قرآن (قوله ولكل دليل) فاستدل الأول بأن العرب تؤثت المذكر في العدد ونذكر المؤنث وهو في الآية مؤنث والطهر مذكر والخبضة مؤنثة وأيضاً لو كان المراد الحيض لما حرم الطلاق فيه لأنه انتدبه ابن الأباري والخبضة فتجمع على أقروا والطهر على قرره وهو الوارد في الآية وجهه أي خبضة أن رافه الرحم يستدل عليها بالخبض لا بالأطهار (قوله والقره) يفتح القاف على الأضمح (قوله بمعنى الطهر) الحاصل أنه بمعنى الطهر يجمع غالباً على قرو ومعنى الحيض على أقراء غالباً لأنه اللاحق وحاصل ما في ذلك أن كلام الصباح

يصيبها سواء كانت خالوة أو هنداء أو خالوز باردة فانه إذا طلقها يجب عليها العدة وإن تصادقا على نفي الوطء في تلك الخلو فحق الله تعالى أي أمكن شغل المرأة من الزوج فلأوقبل وانصرف بمحض نساء أو امرأة واحدة عدة فلا عدة عليها إذا كن من أهل العدة لأن من شرار النساء والواجبة العدة (ص) وأخذنا بقرأهما (ش) يعني أن الزوجين إذا تصادقا على نفي الوطء مع الخلو التي عكن شغلها منه فيهما طلقها فان العدة لا تسقط بذلك حتى الله كما ركن يؤخذ أن بقرأهما في نفي الوطء فيسقط حق المرأة من النفقة وتكمل الصدق لأنها باقعة بنتي الوطء ويؤخذ أن الرجل بقرأه ففسق حقه من رجعتها لأنه مقر بنفي الوطء وقد انتدبه فقوله وأخذنا الخ مفرغ على قوله وإن نفاء والقره بحالة أن الخلو علمت بينهما بهذا قرره ابن قاري وهو أحسن من تقرر الشارح وت (ص) لأضرها الآن تقر به أو يظهر حمل ولم ينه (ش) أي ولا عدة بغير الخلو الموصوفة بما ذكر بأن عدمت وطلقت قبل البناء أو عدمت وأصافها بأن يكون الزوج مصداً أو مجبوراً أو لم يكن شغلها منه فيها الآن تقرر الزوجة بالوطء فانه يجب عليها العدة فقوله به أي بوطء بالغ التام لم يعلم بدخول ولا خروج وكذلك يجب عليها العدة حيث لم تعلم خلوها بينهما إذا ظهر بها حمل ولم ينه أو يعللنا وتقرر كالدخول بها إذا طلقها زوجها ما لو نفاه لاعتن واستمر أن وضع الحمل فلا مفهوم لقوله ولم بنفسه فلا بد من وضع الحمل لكن مع نفية يسمى استبراء ولا يترتب عليه أحكام المعتدة من التوارث والرجعة وغير ذلك (ص) بثلاثة أقراء أطهار (ش) متعلق بتعدسوة يعني أن عدة الحرة المسلمة أو الكفاية إذا طلقها زوجها بعد الدخول بها بثلاثة أقراء أطهار ولو كانت ملائحة وهذا مذهب الأئمة الثلاثة خلافاً للابن خزيمة وموافقه أن الأقراء هي الحيض ولكل دليل فالتقدمان شئت والقره بمعنى الطهر يجمع على قروه كثيراً وعلى أقراء قليلًا وقوله أطهار يدل من أقراء لأنه لا الأصل في التعت القصص فهو هم أن لنا أقراء أطهار وأقراء غير أطهار وليس كذلك وكونه صفة كاشفة خلاف الأصل في التعت ولا يصح قراءه بالإضافة للثلاثين إضافة الشيء إلى نفسه (ص) وذى الرز قرآن (ش) يعني أن عدة الزوجة الأمانة إذا

(١٨ - ترمي رابع) بقيدانه بكل معنى يجمع على قرو ومعنى أقروا أما كلام القاسموس فيصده أنه بمعنى الطهر يجمع على قروه ومعنى الحيض على أقروا وظاهره لا غير فتتألف مع الصباح والجواب أن كلام القاسموس يحمل على القطة وأما كلام الصباح فيحمل على الأصل أي أن الأصل أن الترمي بمعنى يجمع على كل من الأخرين (قوله فهوهم) أي هو في الوهم وقوله وليس كذلك أي أن الأقراء إنما تكون أطهاراً لا غير هذا يقتضي أن المحض لا يكون إلا كسأى لا مشتر كواؤه لا يصح أن يكون المشرك محضاً ولو قال لأن التعت لا يكون إلا مشركاً كان أو وضع فإن قلت يقتضي تفسير الأقراء بالأطهار عدم حملها قرآن وبعض قروهم إنما طلعت في أثناء طهرها فأنتم عديتموه لوطءه فالجواب أن الجمع يطلق على ما زاد على الاثنين ولو كان الزائد بعض واحد نحو الخ أشهر معلومات مع أن المراد شهران وعشرة أيام ذكر بعض شرح الرسالة (قوله ثلاثين إضافة الخ) المعتمد الجواز إذا اختلف اللفظ والحاصل أن المعتمد أنه يجوز إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظ وهو مذهب الكوفيين (قوله وذى الرز قرآن) أي وعدة الشخص ذى الرز قرآن

والا كان الواجب وذات الرقع مراعاة ما تقدم في قوله بخلافه بالغ الخ (قوله بدليل سقوط الخ) اذ لو كان تعبد الزجب في غير المدخول بها فإن (قوله لان الكفار الخ) الاولى أن يقول لان الكفار غير مخاطبين بفروع الشريعة متعبد بها أو معلقة بالمعتقد لان الكفار مخاطبون بفروع الشريعة معلقة أو متعبد (١٣٨) بها وقوله شبه استخدام لانه يمكن ضمير ابل اجمالها (قوله ورد بدلولي

خلاف طاموس) فيه أن طاموس
 محمد ولو ورد به على خلاف مذهبه
 ويحارب بذلك الغلبي (قوله
 ومثل السنة العشر) كذا قال
 الشيخ أحمد والفقيه فقال الشيخ
 كريم الدين والتامر القلبي وأبو
 الحسن على المدونة أن أي عمران
 التمدد يخص سنين فقط وأما
 من عاذتها أن أيها الحضيض في كل
 عشر سنين مثلاً مرة فأنظر هل
 تعتد بسنة بضاعتها على من
 يأتيها في عمرها مرة أو ثلاثاً أشهر
 لان التي تعتد بسنة بضاعتها صورة
 في مسائل تأتي ليست ههنا فإله
 عجم واستظهر عجم على ما نقل
 عنه أنه لو كانت عاذتها أكثر من
 خمسة على ما قلناه أو أو الحسن أو
 أكثر من عشرة على ما قلناه الشيخ
 أحمد فمعدتها والظاهر أنها تعتد
 بسنة بضاعتها ثلاثاً أشهر اه
 والظاهر من عز وهم اعتقاد كلام
 أبي الحسن بل أقاد بعض شيوخنا
 عن بعض شيوخنا أنه المعتد بزما
 (فان قلت) تعتد بالاقراء من يتأخر
 حضها فوق العشر ثم القطع بمرات
 رجها بصحيفة لان الحمل
 لا يتأخر فوق الخمس سنين فصلاً
 عن العشرة فضلاً عن العشرين
 فضلاً عن الثلاثين لأن يقال
 أو حسب ذلك مع ما في العديتين
 التعبد (قوله لا بدفع التوهم) أي الاراد
 خلاف لانه متفق على ذلك الحكم
 (قوله المشهور الخ) ومقابلها لان

وهي من أنها تعتد بالسنة وقول ابن القاسم هو المشهور الذي ذهب اليه المصنف (قوله أو الكثرة) قال بهرام فقدم الحضيض وقوله
 كبير والاستحاضة قليل (قوله ولزواج انتزاع الخ) أي حيث تبين صدق قوله وان لم يكن مرضياً لان الموت قد يأتي بغتة (قوله وكذلك
 لزوجة طرحة التحيض) أي ان قبل غيرها وكان لاب مال وهذا يحمل على عليه القدر لان غير ما يزرع الارضاع (فان قلت) عليه القدر

لهارده وان لم يكن لها مصلحة في دفعها بل هذا الحمل (قلت) لم يقع في التثقل فتسديد مصلحتها باليسر كالزوج وقوله الموضع يقع
 الضاد وكسرها أما الكسر فظاهر وأما الفتح فيصعب الحمل للاضافة لليان أو يقرأ أوله بالتونين (فان قلت) يلزم وصف السكره المعروفة
 (قلت) ليس المراد بالموضع الوصف الحقيقي حتى تكون ألام موصولة بل حرف قمر يقرب إذا جنس فهو في المعنى مكررة (قوله وأخرى ولد
 غيرها) أي التي ترضعه ما لم يكن علم إيجابتها وأقرها قبل الطلاق **وتنبه** عورثت خمسة السلف عيسى بن من قوله ولو وجد
 من ترضعه عندها ما جناحاً وأوجب بأن هذه خرجت عن المشهورين أن الحضانة حق للأم بل منسية على خلافه وهو أن الحضانة حق
 لأوله ولا غبار في بطلان مشهوره على ضعفه أو أن هذا من الاعذار المسقط للحضانة وعليه فلا يعود إليها بعد حجبها (قوله أو تأخر بلا
 سبب) أي من رضاء وأمرض يكن حاضرت مرقى عمرها ثم انقطع عنها سنين كثيرة فوات أول ولد ثم طلقت وترجعت وقوله أو
 مرضت قبل الطلاق أو بعد مولد بلا سبب فانقطع حجبها (قوله تسعة أشهر استبراء الخ) وقيل إن التسعة عدداً أيضاً وانظر هل فائدة
 الخلاف أن تزوجها في التسعة بمنزلة الزواج في العدة فتبادى على الثاني محرم عليه أن يدخل ويحبسها النفقة أي على المطلق ونحو
 ذلك ولا يحصل شيء من ذلك بتزوجها به على أنها ليست عدة كذا في (١٣٩) عب والناسب ولا يحصل بالواو ولا

يختلف قوله سابقاً كسيرة
 من زالان ما تقدم استبراء
 لم يقم عليه بخلاف ما هنا
 أي ما تقدم استبراء محض
 بخلاف ما هنا أفاده بعض
 الشيوخ **وتنبه**
 قال في النخبة الحوض
 غسلة الجسد ينبت من
 العروق للفرج إذا كثر
 الجسد فإذا حصل الحمل
 انطلق عليه الرحم فلا
 يخرج منه شيء غالباً
 وينقسم ثلاثة أقسام
 فتولد من أعده لحم
 الجنين لأن الأعضاء تنمو
 من المني بخلاف اللحم وما
 يليه من الاعتدال يتولد
 منه لبن يرضع الرضيع
 ويجمع أكله فيخرج
 وقوله الموضع يقع الضاد وكسرها وصف الأول أو الملقحة وقوله والموضع وأخرى ولد غيرها (ص) وان لم يميز
 أو تأخر بلا سبب وأمرضت ربت تسعة أشهر ثم اعتدت بثلاثة (ش) يعني أن الزوجة إذا انقضت
 ولم تميز الحوض من دم الاستحاضة أو تأخر حجبها بلا سبب بأن كانت غير مريضة ولا مرضعة بل تأخر
 حجبها من غير علم أو تأخر لاجل مرض فانها اعتدت تسعة أشهر استبراء لاجل زوال الرية وثلاثة
 أشهر للمدة ولا فرق بين الحرة والامة فقوله ربت تسعة أشهر الخ راجع للسائل الثلاث وهل تعتبر التسعة
 من يوم الطلاق أو من يوم انقضت حجبها أو قال (ص) كعدتين لم تر الحوض والبائسة (ش) التشبيه
 في أن العدة بثلاثة أشهر يعني أن عدة الحرة الصغيرة التي لم تر الحوض والثالية التي لم تحض في عمرها ثلاثة
 أشهر أو ما من حاضت في عمرها ثم انقطع عنها قبل بلوغها من الأقر ماؤسة يرضاه ولا تكتفي بالثلاثة الأشهر
 إلا من لم تر الحوض في عمرها والبائسة التي قطعت عن الحوض فعدتهم ما التي يحلان بها ثلاثة أشهر والحرة
 والامة في اعتدال الأقر والسنة والأشهر مستويان فقوله (ولو فرق) راجع للباب كله بتغليب ما فيه من
 الخلاف على غيره (ص) يؤم من الرابع في الكسر (ش) يعني أن الملقحة التي تعتد بالاشهر أن يقع طلاقها
 في أول شهر فلها تعتد بالأشهر بالأحرى سواء كانت الأشهر كلها أو ناقصة وإن وقع طلاقها في اثنتي عشر فلها
 تعتد أيضاً بالأحرى الشهر الثاني والثالث وأما الشهر الأخير وقع فيه الطلاق فلها تكيله ثلاثين يوماً من
 الشهر الرابع ولها يوم الطلاق (ش) يعني أن المرأة إذا طلقت في أثناء اليوم فلها ما تبقى من ذلك اليوم ولا
 تحسب به ثم إن طلقها قبل فجره فلها تحسب به وكذلك المعتد من وقتها فلها ما تبقى من ذلك اليوم ثم إن مات
 قبل فجره اعتدت به لأن اللبنة الماضية قد دارت بها والدة من منتهى وتقطع ذلك في الاعتداد باليوم بأدوار
 ما قبل الفجر نيلها من أربعة أيام أو ثلاثة أيام أو يوم الولادة قبل الفجر ودخل المعتكف قبل الفجر
 ونحو ذلك وقوله ولما أتى عده وأما حاكمه فيعتبر فلا تختص ولا يعقد فيه عليها (ص) وان حاضت في السنة

بعد الولادة فالصغيرة والبائسة يقل دمهما الضعف حرارتهما فلا توجد لهما غسلة تنسفع واعتبر الشرع فيها الأشهر وانما كانت
 العدة ثلاثة أشهر لأن الولد يترك ثلث ما ينطق وبوضع ثلث ما ينضج ومدة الثلث ثلاثون يوماً وخمسة وثلاثون وخمسة وأربعون
 فالأول يترك في شهرين وبوضع ستة والثاني يترك في شهرين وثلاث وبوضع تسعة والثالث يترك في ثلاثة أشهر وبوضع تسعة
 فلذلك عاش ابن سبعة وثلاثين سنة لأن ما خرج من السبعة لم يقدّمه على التسعة لم يقدّمه على ثلاثين لأن السنة بعيش خمسة من غير
 علم فله في النخبة (قوله التشبيه في أن العدة ثلاثة أشهر) أي ولا تطلب بازدي من ثلاثة ولعل هذا حكمة قول الصنف كعدة ولم يقل
 كن لم ترمع كونه أخضر للثبوت به أنه تشبيه تام في التسعة والثلاثة مع أن المراد الثلاثة فقط لا زيادة (قوله والبائسة) أي التي تحض
 بأسها وسواها في حتمه وقوله (ولو فرق) راجع للباب كله أي قوله والجسم للاستبراء إلى هنا (قوله بتغليب ما فيه من الخلاف) أي كونه
 كعدة من لم تر الخ قال بعضهم يذهب إلى أن الأمة لها شهر ونصف والذي ليس فيها الخلاف المستحاضة التي مرفت فإن الحرة مساوية لأمة
 في الخلاف المذكور وبها كجواهر كلامهم (قوله ثم إن انطلقها قبل فجره) ومثلهم الفجر (قوله ثم إن مات قبل فجره) أي ومثله ما إذا مات
 مع طلوع فجره والحامل أربع الفجر كالفجر قبل الفجر في جميع الصور

(قوله الثالثة) الحاصل ان قوله في السنة مصدق في الاولى وفي الثانية فتقوله انتظرت الثانية راجع الاول وقوله والثالثة راجع
لثانية اولى العبارة حذف والتقدير وان حاضت في السنة الاولى انتظرت الحيضة الثانية او غامسة بيضاء وان حاضت في السنة
الثانية أى حاضت في الاولى انتظرت الحيضة الثالثة أى أو غامسة بيضاء لا يخفى ان هذا في الحررة أو ما لا غمسة فينتظر الثانية أو غام
سنة بيضاء (قوله أقصى الاجلين) الصواب أقرب بالاجلين (قوله ولم يأتها الدم) أى في السنة البيضاء الاولى (قوله الآن يعاودها
الحيض مرة) أى بعد ان اعتدت بثلاثة أشهر زيادة على الاستبراء كما قاله بعض (قوله وقولنا ولم يأتها الدم) أى في السنة البيضاء الاولى
وقوله استبراء عما إذا أتاه فهاهم في الخ لاجل ذلك هنالكان هذا المعنى هو يحصل قوله سابقا وان حاضت في السنة الخ (قوله ثم ان
احتاجت لعدة بعد ذلك) يحمل هذا على ما إذا كان حلقها في العدة الاولى بالحيض لا بسنة بيضاء والافضل ثلاثة أشهر والحاصل ان
هذا كله حال قول المصنف سابقا (١٢٠)

انتظرت الثانية والثالثة (ش) هذا تقيم لحكم المرأة المتقدمة فأما هذا ان شرط حليتها بالسنة ان
لا يقصد كونها بيضاء (قوله لا يبطأ الزوج) أى يهرم
حيث لم تكن ظاهرة الحمل
منه والافضل يكرر وقيل
يجوز وقيل يندب تركه
والظاهر ان منه الحمل
من سببها كتيبة الحمل
من زوجها والحاصل
ان الزوجة والامه اذا
غصتا أو رزقا بها أو طوتا
وطه شبة وكأنا ظاهري
الحمل من زوجها ويدها
فهل يجوز للزوج والسيد
الوطء في زمن الاستبراء
من ذلك أو يكره أو
يسحب تركه أقوال ثلاثة
(قوله قدرها) فاعل وجب
وفائدة الاستبراء في الحررة
المتزوجة مع ان الولد
للفراش عندهم حين روى
ما لو دونه بعد ستة أشهر بانه

انتظرت الثانية والثالثة (ش) هذا تقيم لحكم المرأة المتقدمة فأما هذا ان شرط حليتها بالسنة ان
لا يقصد كونها بيضاء (قوله لا يبطأ الزوج) أى يهرم
حيث لم تكن ظاهرة الحمل
منه والافضل يكرر وقيل
يجوز وقيل يندب تركه
والظاهر ان منه الحمل
من سببها كتيبة الحمل
من زوجها والحاصل
ان الزوجة والامه اذا
غصتا أو رزقا بها أو طوتا
وطه شبة وكأنا ظاهري
الحمل من زوجها ويدها
فهل يجوز للزوج والسيد
الوطء في زمن الاستبراء
من ذلك أو يكره أو
يسحب تركه أقوال ثلاثة
(قوله قدرها) فاعل وجب
وفائدة الاستبراء في الحررة
المتزوجة مع ان الولد
للفراش عندهم حين روى
ما لو دونه بعد ستة أشهر بانه

ابن شبة وحديثي من ولده لا قبل من سنة أشهر وقيل استثنى من ذلك
استبراء أى الحررة المتزوجة لقامة الحد عليها في الزنا أو الرضا واستبراءها الذي يعقد عليه الملاعن طه بحيضة في هذه الثلاثة وتكفيها
عج بقوله
فانها في ذلك استبراء * بحيضة فقط وقت الضرا فان حاضت وأقيم عليها غير الرحم فتقدر طه لم يهل للزوج وطوها حتى
تغشى حيثان (قوله أولا) أى أو لم يكن جماعا على فساد بل مختلف فيه كمر وفي عب الاقتصار على الجمع عليه وباقى ما دل عليه
في قول المصنف والافضل المطلقة ان فساد يمكن ان يرجع كلام شارحنا بان يقال قوله أولا أى أو لم يكن نسيا أو رضاعا بل صهرا (قوله
المشترى لها جهلا) أى جهل انها حرة وقوله أو نسبا أى كأن يلدل انها حرة ثم نسي ذلك (قوله أو ما لا رخصة الا الخ) حاصل ما عند فح
ان كلام المصنف في الحررة وأما الامه فغيب عليها في ذلك كله الاستبراء بحيضة ولو تزوجة وباقى المصنف في بطلان الاستبراء بتقديم
انها تعد بقرأين في الطلاق وقال القائل ان وطئت أى المرأه أو أومه وهو من المدونة (قوله الذي فحج تكسها منه) يقتضون ذلك

في المنكحة النكاح الفاسد المجمع على فساد وقوله وسواء كان العاقد زوها كما في هذه الصورة (قوله يعني أن الجموع عليه أو هو السفيه والمبذوم مثل ذلك الشريرة إذا تزوجت بالولاية العامة مع خاص لم يصح ودخل بها الزوج ولم يطل وفسخ الزوج النكاح أو أمضاه انقرب والرابع وجوب الاستبراء في اجازة الولي ومن باب أولى إذا (١٤١) حصل فسخ وعقد عليها بعد ذلك

كذلك وب ولكن الرابع عدم الوجوب لأنه لا مالك وابن القاسم والرجوب لعبد المالك ومضون كما أنه بعض المحققين (قوله) فقل بأول الحصة (الخ) أي لحصول الأقراء الثلاثة بذلك (قوله أو انفاسها) فيه إشارة إلى أن المصنف أدخل تحت الكاف النفس فتكون الحصة الرابعة بالنسبة للنفس فيكون النفس بمسئلة الحصة وأيام الاستظهار من أيام الحيض (قوله) وذلك لأن محل ذلك حيث انقطع وهما حيث استمر لا يثنى ان الاستمرار استغنى لا اطلاع لاطفيه وهو قد حكم بأنها محل بأول الحصة فلناسب أن يقول إنها من متطويرة لها الأصل من الاستبراء وما سباني متطويرة لما وقع وحينئذ فلا حكمة بما لمصلحة وتزوجت ولم يرض يوم أو بعضه فيكون كمن تكس في العدة (قوله) وهو طرقة كثر الشيخ (قوله) وبني التعويل عليه (قوله) وأحب (الخ) حكمة بلعني (قوله) لتعليل أشبه بقوله إذ

وعجز لأن كل محل امتنع فيه الاستمتاع امتنع فيه العقد إلا الحيض والنفس والصيام والاعتكاف (ص) وفي أمضاء الولي أو فسخته (تردش) يعني أن الجموع عليه إذا عقدت كاحه بغير إذن وليه وتوقفت اجازة النكاح على رضا الولي ولم يصغر على ذلك إلا بعد السخول فأجازة الولي هل يجب فيه الاستبراء من ذلك الماء الفاسد لحاصل قبل الأمضاء ولا يحتاج الزوج إلى الاستبراء من ذلك الماء بل بقاءه تردد أو فسخته هل يجب فيه الاستبراء من ذلك الماء الفاسد لحاصل قبل الفسخ إذا أراد زوجها أن يعقد عليها بعد فسخ الولي أو لا يحتاج إلى استبراء من ذلك الماء بل يعقد عليها فتردد أو ما بالنسبة إلى الأجنبي إذا أراد أن يتزوجها بعد فسخ الولي فإن العدة واجبة قولاً واحداً لمجرد التردد إذا حصل أمضاء أو فسخ بعد الدخول بالنسبة للزوج الذي حصل في نكاحه فسخ أو أمضاء أو ما أن حصل ذلك قبل الدخول فلا استبراء قطعاً ولو بالنسبة للغير الزوج (ص) واعتدت بطهر الطلاق وإن لحظة فقل بأول الحصة الثالثة أو الرابعة إن طلقت بكس (ش) يعني أن المرأة إذا طلقت في حال طهرها فإنها تعتد بذلك الطهر الذي طلقت فيه ويكون طهر أولها حيث بعد الطلاق بلحظة يسيرة ثم إذا حاضت ثمانية فقرأت وثلاثة قتلاته أقراء فلاجل ذلك قال فقل بأول الحصة الثالثة وذلك لأن كل حصة أنت بعد طهر وأما أن طلقها في حال حضها أو انفاسها فإنها لا تحل إلا بأول الحصة الرابعة من يوم الطلاق وهذا في الحرة وأما الزوجة الأمه فإن طلقها حال طهرها فإنها تحل بأول الحصة الثانية وإن طلقها في حال حضها أو انفاسها فإنها لا تحل إلا بالدخول في الحصة الثالثة وذلك لأن كل حصة وليت طهرها أو تقدم أنه قال وذى الرق قرآن فإن قيل كونه محل بأول رؤية الدم يعارض ما سبق من أن أقل الحيض هنا يوم أو بعضه فطوبى لمعارضة وذلك لأن محل ذلك حيث انقطع الدم وهما حيث استمر فمردوئية كلف نظر إلى أن الأصل الاستمرار ولو انقطع لكان حكمه ما باني (ص) وهل ينبغي أن لا تحل برؤية ثابلاً (ش) أي وهل قول أشبه فيها بقول ابن القاسم فيها محل بأول الحصة الثالثة ينبغي أن لا تحل الزوج برؤية أي برؤية الدم الثالث لاحتمال انقطاعه قبل استمرار حصة فلا تعسده وفاق لقول ابن القاسم وهو طريق أكثر الشيخ جعل لقوله ينبغي على الاحتياط ودرج عليه ابن الحاجب وأخلاف وإليه ذهب غير واحد وهو مذهب مصنفون لقوله هو خير من رواية ابن القاسم وهو مثل رواية ابن وهب أنها لا تحل إلا للزوج ولا تبين من زوجها حتى تبين أنها حصة مستقلة وهو مذهب ابن الموارز ابن حبيب وعلى هذا فيكون قول أشبه وأحب مجموعاً على الوجوب وبين ذلك لتعليل أشبه أنه قد ينقطع عاجلاً فلا حاجة لتقتضي الوجوب والبس أشار بقوله ثابلاً أكثر وغيرهم ووافقاً لدلوه وهل ينبغي الخ ما منه أشبه ينبغي أن لا تحل برؤية وهل خلاف ثابلاً بلان لكن الظاهر في أخذ الملامر أدى وهل قول أشبه ينبغي الخ خلاف قول ابن القاسم أنها محل بأول الحصة الثالثة وإلا يعقبنها على محل قوله ينبغي على الوجوب أو وفاق يتابع على محل قوله ينبغي على الاحتياط فإن هلت برؤية وانقطع قبل يوم أو بعضه فكيف تزوج في العدة عند الجمهور كما في ح (ص) ورجع في قدر الحيض هنا هل هو يوم أو بعضه (ش) يعني أنه يرجع للنساء العارفات في قدر الحيض في باب العدة والاعتدال هو يوم أي هل لابد أن تجامد به الم يوم أو يكفى ببعض يوم وهل المراد ببعضه بال وتظهر كلامه أن اليومين لا يرجع فيها للنساء والفقهاء في الدونة أن اليومين كاليوم ففها إذا زاد الدم يوماً أو بعض يوم أو يومين ثم انقطع فإن قال النساء مثل

قد ينقطع هذا كما به أيضاً بلعني وذلك أنه قد تقدم لتعليل بقوله لاحتمال انقطاعه الخ (قوله) فإنها علة تقتضي الوجوب لا يسلم (قوله عند الجمهور) ومقابلتها تزوج من غير عدة فيه هل ابن رشد أو غيرهما (قوله بعض ليل) هو ما ادعى الساعة الفلكية

(قوله لا اختلاف الحيض الخ) أي فقد تعدد العارفات اليوم حيفا باعتبار بلدهن وقد تعدد عارفات آخر أقل منه حيفا باعتبار بلدهن أيضا (قوله وفي ان المقطوع ذكره الخ) أي وأبعضه ثم ان هذين ضعيفان والراجح في الاول - وقال أهل العرفه لا النساء الا ان يصل ذلك على النساء العارفات والراجح في الثاني انهن اعتمدن غير سؤال أحد أو أولى مقطوع احدهما كذا في شب وهو المتعين كما بعلم من النقل خلافا لما في عب وما ذكر من الراجح بخلاف ما تقدم اعتماده لعب من ترجيح كلام الشامل المولى على وجود البضة اليسرى غير ان محشى نت افاض ان المعتد كلام المصنف وان حاصله انه يرجع في المشتكين لاهل العرفه من النساء قال وعبر المؤلف بسؤال التساؤل من أهل العرفه لان أهل العرفه (١٤٣) ترجع لهن لان هذا شأنهن اه والمصنف في هذا تابع ابن الحبيب ومثله

في حصة أبرأها اه وانما يرجع في قدر الحيض النساء لاختلاف الحيض فحين بالنظر الى البلدان واحترز بقوله هنا عن باب العبادات فان أقله فيه دفعة (ص) وفي ان المقطوع ذكره أو انشاء بوجه فتعتمد زوجته ولا (ش) أي وكذلك يرجع لقول النساء العارفات في حكم الشخص المقطوع ذكره أو بعضه أو المقطوع انشاء فقط هل يوليئته فتعتمد زوجته أو يوليئته فلا تعتمد زوجته ونظيره انه يرجع في هذا للنساء والمنصوص انه يرجع فيه لاهل العرفه ولعل المؤلف سجل أهل العرفه على النساء دليل الساحة عليهن في السابقة واللاحقة والمذهب أتم من باب انجيل لا من باب الشهادة فيكني بالواحدة فالجمع في كلام المؤلف غير مقصود (ص) وما تراه المرأة ألايسة هل هو حيض للنساء (ش) أي وكذلك يرجع لقول التساؤل في حكم الدم الذي تراه المرأة ألايسة هل هو حيض أم لا والمراد ألايسة من شك في ما بها كانت حائضين لاننت سبعين ودمهن لم تبلغ خمسين حيض قطعاً (ص) بخلاف الصغيرة ان أمكن حيفا وانتقلت للأقراء (ش) تقدم ان عدة الصغيرة ثلاثة أشهر فاذا طلقها وزوجها أو أخفت تعمد بالاشهر فأرت الدم وفي آخر يوم من أشهرها فانتقلت الى العدة من الأقراء وتلقى ما تقدم لهن من الأشهر لان الحيض هو الاصل في أدلة على رافة الرحم ولا يرجع في دمها لانس هذا اذا كان مثلها يحيض أما من لا يمكن حيفا كانت سبع سنين فما تراه دمها ففساد فلا يعتبر فان قلت ما الفرق بين الصغيرة والبائسة وقد جمع الله في القرآن بينهما في الأشهر بل قدم البائسة والجواب أن مع الاياس تشك في كونها بائسة أم لا هل صدقوا فانسب ان يرجع فيه لسؤال النساء لرجع أحد النساء بين فتعمل بوضع الصغيرة عند غلبه ظن من حيفا فتعمل على غلبة الظن وتحكم به فلا يرجع للنساء لان الفرض ان حيفا يمكن كما هو قول المؤلف ان أمكن حيفا ومما حاصره في مع إمكان الحيض يجوز ما اعتبر ما كان لان الحيض علامة للبوغ ولما لم تقف في العبادات والعدة الا في قدر الحيض به على استوائهم في الطهر بقوله (والطهر هنا كالعبادة) فافقه خمسة عشر يوماً على المشهور فلو طهرت بعد ذلك لم تحسب بوضوئته المماثل للطهر من الدم (ص) وان أتت بعد طهرت فليكون أقصى أمداً لجل لحق الا ان يقبضه بلعان (ش) يعني ان المرأة المعتد من طلاق أو وفاة اذا انقضت عدتها بالاقراء أو بالاشهر ثم أتت بولفون أقصى أمداً لجل من يوم انقطاع وطته عنها ولم تكن تزوجت بغير صاحب الجمل أو تزوجت قبل بضعة أو بعدها وأتت بولفون ستة أشهر وما في حكمها من عقد الثاني فان الولد يلحق بصاحب العدة حياً أو ميتاً الا ان يقبضه الحي بلعان ولا يضرها فقرارها بقضاء عدتها لان دلالة الاقرار على البراءة أكثرية والمحمل يخص ويخص شك الثاني ويحكم به في العدة وأما الوالت بلسنة أشهر وما في حكمها فأكفر من عقد الثاني لحقه ولو ستة أشهر وأقصى أمداً لجل ليلحق بواحد منهما

ليأبى خلاف ما قاله صاحب التكت فانه قال اذا كان يحسب الذكر وانخصى هذا لا يابى به ولد ولا تعمد امرأته وان كان يحسب بالخصى فعلى المرأة العدة لانه يما يذكره وان كان يحسب الذكر قائم انخصى فهذا ان كان يوليئته فعلى العدة والا فلا وهذا معنى ما في المدونة ونحوه حفظت عن بعض شيوخنا القرويين اه وقوله لا يكتفى بالواحدة قد يقال لا مانع من كونه من باب الشهادة وهذا مما يقبل فيه شهادة المرأة الواحدة (قوله فيعتبر بالواحدة) لكن بشرط أن تكون سالمة من رجعة الكذب (قوله لاننت سبعين) أي الوفة لها لا الاذخلة فيها قياساً على ما قبل في قوة في التهمة وبلغت عشر فالتشكك فهو حيض (قوله مع البائسة الخ) في العبارة تنافي وان قلت ان معناه مع الشك في

الاياس قلت يرد ما بعد قالوا ان يقول والجواب ان المراد من شك في أنها الخ (قوله غلبة ظن) الاحسن ان يقول توقع من جعلها (قوله فافقه خمسة عشر يوماً على المشهور) وقيل عشرة وقيل خمسة (قوله لهن أقصى أمداً لجل) مثله وضعها عقب غم الاقصى خلاف ظاهر مفهوم المصنف وانما مفهومه موضع بعد لا عقبه (قوله قبل حصة) لا يكون ذلك الا في المعتد من وفاته وذلك بان كانت الاربعة أشهر وعشراً قبل زمن حيفا فانها قبل اللازواج (قوله أو بعدها) أي بعد حصة المراد بالجنس الصادقاً كتر من حصة (قوله وما في حكمها) تقدم انه خمسة أيام وحلت

(قوله وزادت الزينة) مفهومه اذا لم تزحل أي مع وجود الجنس لانه يحتمل أن تكون حركة زوج إمامان تحقق أنهما كل جعل لم يعمل أبدا
 أفاده شرح شب (قوله لا أقصى أمد الحمل) قضيته انه لو أنت به لدون أقصى أمد الحمل لا يبطر وواحد مع انه يبطر بالاول (قوله استغفم
 بعض الشيوخ) الذي في عبد الحق عن بعض الشيوخ استغفم أبو الحسن بعض الشيوخ ناقل عن أبي الحسن ثم هو أبو الحسن
 القاسبي كما صرح به غشي نت (قوله وضع حملها كله) فان طلقت ومات عنها بعد خروج بعضه حملت بخروج باقيه ولو قبل لانه لم يمت
 برأه الرحم بخلاف خروج ثلثيه في مسنة المصنف أي فلا يكون دالا على برأه الرحم واما خروج البعض الباقي ولو قبل لم يكون دالا على
 برأه الرحم فان شكك وقع الطلاق أو الموت قبل خروج بقية أو بعده فاطهار الاستئناف للاحتياط (قوله واكثر) تصوره بالنسبة
 للكتابة نظاره وأما الحرة المملوكة والامة المسلمة كيف يتصور ذلك فليست بتصور (١٤٣) اذا أسلت الكتابة فمات زوجها الكافر

وحديث كما يأتي بعد كما في شرح ص (ص) وتر بصت ان ارثت به وهل حجاب أو أرباع خلاف (ش) يعني
 أن المتوفى عنها أو المطلقة اذا ارثت في الحمل يحس في بطنها فان لم يلد فلا زوج الا بعد مضي أقصى
 أمد الحمل وهل تحس السن فهو أو أقصاه أو أرباع خلاف في التشهير فان مضت المدد وزادت الزينة
 مكثت حتى ترفع الزينة من أصلها كما لو مات الوفا في بطنها (ص) وفيها لو تزوجت قبل الحمل خمس باربعة
 أشهر فولدت لنفسه لم يبطر وواحد منها لو حدث واستسكنت (ش) يعني لو تزوجت المعتدة من طلاق
 أو من وفاة قبل مضي خمس سنين من يوم الطلاق أو من يوم الوفاة باربعة أشهر فولدت لنفسه أشهر من يوم
 النكاح الثاني فان هذا الولد لا يبطر وواحد منها ولو يفسخ نكاح الثاني لانه تكتم حبلها ما عدم لحوقه
 بالاول فلحوا زينة لا أقصى أمد الحمل وهو خمس سنين بشهر وأما عدم لحوقه بالثاني فله صفة عنه أقل أمد
 الحمل وهو ستة أشهر بشهر وحيث لم يبطر وواحد منها فان المرأة تحت عبد الحق استغفم بعض الشيوخ
 إن بنى الولد من الزوج الاول وتعد المرأة أن زادت ما على النكاح سنين بشهر كان النكاح سنين فرض
 من الله ورسوله انظر ابن ونس فانه عز الاستعمال ذلك لابن القاسم والاشكال مفرغ على القول
 بأن أقصى أمد الحمل خمس سنين ما على القول بالاشترار أقصاه أربع فلا اشكال (ص) وعدة الحامل
 في طلاق أو وفاة وضع حملها كله (ش) يعني أن الحامل من مسلم أو كافر حرة أو أمة مسلمة أو كريمة
 معتدة من طلاق أو وفاة تنقضي عنها بوضع حملها كله بعد الموت أو الطلاق ولو لم يطفئ بالعضه
 واحدا كان أو منعدا ولو خرج رحمها قبل خروج باقيه أو الآخر على المشهور بشرط كون وضع الحمل
 تنقضي به العدة أن يكون لاحقا بوضع العدة ولو احتمل أو افلا تنقضي به العدة ولو لم يلد من أربعة
 أشهر وعشرين الوفاة أو الأرقاع الطلاق كأنها أنت به لدون ستة أشهر أو كان صاحب الحمل أو أودته
 مغرسة على مشرق في نحو ذلك (ص) وان دما اجتمع (ش) المراد بالدم المتجمع الذي لا يذوب
 بصب الماء الخارج عليه (ص) والامكان المطلقة انفسد (ش) هذا مستثنى مما قبله أي وان لم تكن
 المتوفى عنها حاملا والخالل ان زوجهما قد مات عنها ونكاحها فادمج عليه حكمها حكم المطلقة
 فعدت ثلاثا نكاحا وان كان حرة أو قرآن أو كانت أمة وهذا اذا كانت مدخولا بها والا فلا عدة عليها
 وان كانت صغيرة أو باليسة استبرئت ثلاثا بالشهر وان كان مختلما في فساد كالريض اعتدت عدة

العدة عدة طلاق فلا بد من ثلاثة اقرار وتعد القاسم قرأ ابن عرفه الحامل عدتها بوضع حملها بالاول ونأم وعليه قولها ترجع بعده قبل
 آخر ونأم ان لم يحملها مطلقا أو صبح استلما له أو افلغو ونفسا لها حصة (قوله هذا مستثنى الخ) فيه تسامح لان هذا ليس استثناء وقد قدم
 انه اذا مات في بطنها لا يخرج من العدة وقبل تنقضي عونه ولو بقي في بطنها عضون أعضاء الحمل كما لو مات بعد ان خرج بعضه وقطع هل
 عدتها باقيه حتى يخرج ما بقي أم لا قال بعض الشيوخ لا عبرة بذلك وقد خرجت من العدة (قوله كالريض) في شرح شب خلافه
 ونصه انفسد نكاحها أي فسد انجماعا عليه واحتلفا فيه حيث لا لارث كنكاح المرض فان لم يدخل بها فلا عدة وان دخل فعليها
 الاستبراء خاصة على المشهور وان كانت من ذوات الحيض وان كانت صغيرة أو باليسة اعتدت بالاشهر لان المطلقة حكمها كذلك وأما
 المختلف فيه الذي فيه الارث فحكمه حكم الصحيح فيدخل تحت قوله والأقارب عدة لان المنجب ان حكمه حكم الصحيح فتعد باربعة
 أشهر وعشرين دخل أم لا وهو مخالف لما في التوضيح فلا يعمل عليه

(قوله على أظهر القولين) ومعناه بقصد ذلك ما إذا دخل بها وقوله والارث دخل بها أم لا (قوله أجزاها) انشاقا لاجراء ان هذا من يقول بصفة نكاحهم قوله عموما كانت (١٤٤) تحت مسلم فانه يجبر الخ) أو آدم لم أخذها ولا (قوله وعشر) بالرفع صلف على

الوفاء بالا شهر دخل بها أم لا على أظهر القولين ونفيه الارث لان حكم المختلف فيه كالصحيح (ص) كالتمية تحت ذى (ش) تشبيهه في حكم المطلقة يعني أن الغيبة الحرة غير الحامل تحت ذى مات أو طلق وأراد مسلم أن يتزوجها ولو بها كذا النكاح كان دخل بها حلت للسلم ثلاثة اقراء وان لم يكن دخل بها حلت مكانها من غير ذى اجبر انكاح الكفار يجبرى المتفق على فساده واحتز بقوله تحت ذى عموما كانت تحت مسلم فانه يجبر على أربعة أشهر وعشرين وفاته دخل بها أم لا وعلى ثلاثة اقراء من طلاقه ان دخل بها لما هو مقرر في قوله تعالى والذين يشوفون منك واما لان حكم بين مسلم وكافر وماذا شأنه يغلب فيه المسلم (ص) والافأربعة أشهر وعشر (ش) أى والا بان كان نكاح المتوفى عنها صحيحا وما في حكمه من مختلف فيه فعدتها في الوفاة أربعة أشهر وعشر كان الزوج حرا أو عبدا صغيرا أو كبيرا دخل بها أم لا الصغيرة أو كبيرة مسلمة أو زانية حسمها لليب كاهن في الآية والمراد باليب بأنها وانما أنت عشرا اما لان المراد عشر مبد كل مدة يوم ولية أو قسما لىالى على الايام لاسببها عليها فلحق وحت بعد عشر لىالى فسخ على هذين القولين واليه ذهب الشافعي ومالك والكوفيون وحملت العدة أربعة أشهر لانها بعزل الجمل وزيدت العشرة لانه قد تنص الاشهر أو ينطى حركة الجنين وقيل انما أنت العشرة لان المراد باليبا دون الايام فغلبه لا يفسخ العقد عليه اذا وقع بعد أربعة أشهر وعشر لىالى واليه ذهب الاوزاعي من الفقهاء وأبو بكر الاسود من المتكلمين وروى ابن عباس قرأ أربعة أشهر وعشر لىالى (ص) وان درجة (ش) مباينة في وجوب العدة يعني أن المطلقة طلاقا رجعا اذا مات زوجها عنها قبل انقضاء العدة من الطلاق المذكور فانها تنتقل من عدة الطلاق الى عدة الوفاة وتهدم العدة الاولى لما علت أن العدة هنا للعدة لا للاستماتة فتعد الحرة بأربعة أشهر وعشرة أيام والامة بشهرين وخمسة أيام واحتز بالرجعة من التي طلقت طلاقا تاما مات زوجها قبل انقضاء العدة فانها لا تنتقل الى عدة الوفاة وتفسر على عدة الطلاق بالافراء (ص) ان تحت قبل زمن حضاها وقال النساء لاربعة بها (ش) يعني أن المعتدة الحرة المتقدمة تعقد بأربعة أشهر وعشرة أيام بشرطين حيث كانت مدخلوها قبل موته ان تحت تلك المدة قبل زمن حضاها بان كانت تحض في كل خمسة أشهر وتوفى عنها عقب طهرها ومثله لو تأخر رضاع أو حاض فيها والشرط الثاني ان تقول النساء عند ردق بنهن لها لاربعة بها (ص) والافأربعة بها (ش) أى وان لنتم الاربعة أشهر وعشر قبل زمن حضاها بان تحت بعد محضها كالى كانت تحض في كل أربعة أشهر فتأخرت حضاها ما لم يغربب أو مرضت أو اخصضت ولم تغرب أو تحت قبل زمن حضاها لكن قال النساء بربعة من حسن بطن انتظر الحيسة لان تأخرها عن وقتها ولو لم يرض أو اخصضت وقول النساء ذلك أوجب الشك في بامرها فافلحل بالحيضة يدا ونام تسعة أشهر فان لم تزل يسه حلت وان زادت ارتفعت الى أقصى أمه الحبل وقوله (ان دخل بها) شرط في قوله ان تحت الخ أى ان هذا التفصيل ممكن ان دخل بها قبل موته والاحل بعض أربعة أشهر وعشرين من غير تفصيل لانها انما كانت تنتظر الحيضة ان تدخل خمسة الحبل ورجوعه للزنية بعد طول الفصل وانما تنبيهها بالمطلقة يعني عنه ثم من الانتظار عدة وقوله انتظر بها أى الحيضة أى حيضة واحدة ان زالت الرية والحاصل ان غير المدخول

أربعة (قوله حسمها لليب) أى سدا للذرائع (قوله أو قسما لىالى على الايام) أى فاطلق القيسل على ما يشعل القيسل والنهار (قوله فسخ على هذين القولين) لغة الرجمين اللذين هما قوله اما لان المراد الخ أو قسما لىالى (قوله لا يفسد تنص الاشهر) ليجب ان لا يتولى أربعة على النقص على ما قيل وان كان المعتمد انه لا يفتق ذلك على تقدير اذا تولى أو بعد على النقص فغاية ما تنص أربعة أيام فكان يكتفى بأربعة أشهر وأربعة أيام فالاحسن الوجه الثاني الذى هو قوله أو ينطى حركة الجنين (قوله وقال النساء) أى أو يقبل شيئا (قوله لاربعة بها) أى لاربعة جعلها وليس المراد ربية تأخير الحيض لان الفرض ان زمن العدة يتم قبل مجي زمن الحيض وهذا على جعل الواو على بابها أو ما لان جعلت معنى أو فصح كل من المعنيين (قوله ومنه لو تأخر رضاع) أى أو كانت عقيمة (قوله أو اخصضت ولم تنجز) هذا واضح اذا لم تكن حاضيا قبل الاستحاضة انما حضاها بعد مضى زمن العدة والافتتد بأربعة أشهر وعشر كاهن ظاهر كلامهم اذ عموما من هادتها تأخر زمن حضاها عن زمن العدة فتعد بأربعة أشهر وعشر وظاهر سواه كانت مستحاضة بمرة أم لا أو غير مستحاضة (قوله وقال النساء) ربية جعل أى أو ارنات هي من نفسها (قوله ثم من الانتظار عدة)

فان قلت الحاحاد (قوله ان زالت الرية) واقفه عبارة شب وعبر وان زالت الرية حلت والا انتظرت أقصى أمه الحبل الا ان تقول الرية ومثله في عب ولا يخفى ان هذا ينافي قوله فان لم تزل الرية حلت والذى في عم الاول

وهو الظاهر (قوله إلا أن ترتب بقسمة) من الأشهر ان لم تحض قبلها فان (١٤٥) حاضت اشبعها حلت فان لم تحض ونحو التسعة

حلت ان زالت الرسة فانه بقيت
انتظرت زوالها أو أقصى الحمل فان
مضى أقصاه حلت الا ان تصفى
وجوده يبطنها على ما يفهم من
التوضيح في الحرقه من لئلا البطن
وبقعه من غير أنها تنتظر زوالها
أو أقصاه فقط (قوله أولا) أي تمت
بعد من حضيها ولم تحض فان كان
تأخير لمضاع أو مرض فانها تحك
ثلاثة أشهر لكن عدتها فيها
شهران وخمس ليل وليس الباقي
عدتها فاعتدلت بسقوط الاحداد
عنها وحققها السكنى وان كان
التأخير لغيره فعدتها ثلاثة أشهر
وقال ابن عرفة المشهور بأنها تحك
تسعة الا ان يأتيها الحض قبل ذلك
فقوله فان لم تحض فثلاثة يحكم
على من دخل بها أو طأها بعد مضي
شهرين وخمس ليل وعلى من
عادها أن يأتيها الحض فيها وتأخر
لغير مضاع أو مرض على ما ذكر ابن
عمر فقهة المشهور وأما من تأخر
لمضاع أو مرض فان جعل قوله
ثلاثة أشهر على ان معناه فعدتها
ثلاثة كما هو مقتضى الساق فانها
لا تدخل في قوله وان لم تحض فثلاثة
وتدخل في قوله وتصفت بالزوان
جعل على ان معناه تحكث ثلاثة
كانت داخلتها وللمعتمد كلام ابن
عمر فمن أنها تحكث تسعة فيما اذا
تأخر لغير مضاع أو مرض (قوله
ولان القاسم) ضعيف (قوله
مطلقا) أعسواء كان مدخولها
أم لا عت قبل زمن حضيها أم لا
حاضت فيها أم لا (قوله والا فتلاثة
أشهر) ولا تحل بدونها مطلقا
قبل زمن حضيها ولا حاضتها

بها تعسف في الوفا بأربعة أشهر وعشرين غير قطر لتأخير حيض أو مجيئه وكذا المدخول بها
التي يؤمن عليها أمان جانبية كالصغير من لا يؤمنه وأمان جانبيا كالبايسة والصغيرة
وكذا من لا يؤمن حملها من الأربعة أشهر وعشرين على محضتها ولا تمت قبل مجيئه
وأنا هنا في تأخر لمضاع أو مان تأخر لمرض أو لفقره أو لم يمت فتنفخها أو غم تسعة أشهر
(ص) وتصفت بالزوان لم تحض فثلاثة أشهر الا أن ترتب بقسمة (ش) يعني أن عدة الوفا
تتصف بطرق كالأربع بعضها في شهران وخمس ليل سواء كانت مدخولها أم لا الصغيرة
أكبره كان الزوج حراً أو عبداً لكن انما يكتفى بالشهرين وخمس ليل ان كانت غير مدخول
بها أو صغيرة أو بايسة أو من ذوات الحيض وحاضتها فان لم تحض فيها وهي مدخولها
أو من ذوات الحيض سواء عت قبل زمن حضيها أو لا فتسعة أشهر على ما في كتاب محمد
المنشئ وهو أحسنها ولا ين القاسم في التسعة فحسب بعض الشهرين وخمس ليل مطلقا
ولما كان كانت غير مبيت بها كفت والافتلاته أشهر ولم يمت بدونها مطلقا وهو مذهب
الرسالة وهو ضعيف وهذا كله ان لم ترتب فان ارتب معناه عدة الحيض بمضي بطن تحكث
تسعة أشهر وانما رقت الامة ثلاثة أشهر ولوقت عدتها قبل زمن حضيها بخلاف المرة
لقصر مدتها فلا يظهر الحمل فيها فله بعض (ص) ولم يمت غسل زوجها ولو تزوجت
(ش) يعني ان المرأة اذا وضعت بعد موت زوجها ولو بخطة فانه يجوز لها أن تغسله وبعض
لهذا لا ولو تزوجت غيره لكن الجواز فيما اذا تزوجت مقابل الحرمة فلا ينافي أنه مكروه وتقسم
في الجنائز ان الحب نفسه ان تزوج أختها أو تزوجت غيره (ص) ولا يمتل العقول لعدة الحرة
(ش) يعني ان الزوج اذا طلق زوجته الامة مطلقا رجعا أو مات عنها ثم اعتقت في أثناء
العدة فانها لا تنتقل عن عدة الطلاق التي هي قرآن ولا عن عدة الوفا التي هي شهران وخمس
ليل الى عدة الحرة التي هي ثلاثة افراف الطلاق وأربعة أشهر وعشرين في الوفا لان الناقل
عندما هو واجب عدة أخرى والعقل لا واجب عدة أخرى ولهذا لو مات زوج المطلقة
طلبا خارجيا في أثناء عدتها انتقلت الى عدة الوفا مرة أو أمة كامر لان الموت وجب عدة
وكذا لو طلق الامة رجعا ثم اعتقها سدا ثم مات الزوج قبل انقضاء عدتها انتقلت
لعدة الحرة أربعة أشهر وعشرين الموجب وهو الموت لثقلها صاها عدة فتعسفة عدة
الحرة لثقلها بعد ان كانت عدتها قرآن وسواء تقدمت لها حصة أو لا ولو كان الزوج مات
قبل عتقها فانها تعتد عدة الامة لان الموت لم يطفئها بمصادقها لو اغاصها عدة أم لا لكنها
تنتقل عن حضيتهن الشهرين وخمس ليل (ص) والموث زوج ذمية أسلمت (ش) أي ولا
ينقل لعدة الوفا عن الاستبراء موت زوج ذمية أسلمت وقتلا يكون أحق بم أن أسلم في عدتها
فان قبل أن يسلم قبل تمام عدة اسلامها فتستمر على استبراء ثلاثة افراف لها كان أحق
بها بقرعها أو أسلم في عدتها بغير غيبان في الاسلام فتسودها أنه كوت زوج مطلقة رجعة قبل
انقضاء عدتها تنتقل الى عدة الوفا فتدفع ذلك التوهم لانها في حكم البائن ولو أسلمت ثم مات
استأنفت عدة وفاة (ص) وان أقر بطلاق مقدم استأنفت العدة من اقراره (ش) يعني
ان الشخص اذا أقر في حصة أو وقع منه طلاق على زوجته ولا ينة له ذلك فانه يؤخذ باقراره
في الطلاق فيلزمه ما أقر بمن أمر الطلاق ولا يسلم منه في تأخر الطلاق التقدم لانه
ينهم على إسقاط العدة وهي حق تعالى فتساقط المرأة المدعن وم أقر بالطلاق أما
ان كانت له ينة تشهد باقرارها فالعدة من الوقت الذي ذكرت فيه البينة أنه طلق فيه

(١٩ - خرمي رابع) أو لاصغيرة أو بايسة واعلم ان مع عدم الفحول يحل بالشهرين وخمس ليل بالثلاث كما افاده بعض شيوخنا

(قوله وأما لو كان منكرا الخ) لا يفتي ان شهدته عليه في حقه الاستكراه كشهاده في حقه الاقرار في أن العدة تحبس من يوم الطلاق على الرجاء كما يظهر من كلام ابن عرفة وقيل من يوم الحكم (قوله تقدم في باب النخل الخ) قد عرفت ان الحكم واحد وهو ثابتة من بلغها موت زوجها بعد مدة تنقضي فيها عدها فلا تنكح عنه (قوله تقدم في باب النخل) والحاصل انه اما ان يحصل من الشخص اقرار بمجرد أو يحصل منه اقرار وتشهد عليه البينة وهو منكرا أو تشهد عليه البينة بعد موته بطلان قوله

فإذا حصل من الشخص الاقرار بمجرد البينة من الاقرار سواء كان المقر حيا أو مريضا وأما الارث فان كان المقر حيا فافهما بتوارثان حيث كان الطلاق رجعا مادامت العدة على دعواه باقية فان انقضت لم ير ثبوتها وهي ان كانت العدة المستأنفة باقية ما لم تصدقه على انكاحه فان صدقته فلا وارث لها والعدة من الاقرار أو أمانان كان الطلاق بائنا فلا وارث وان كان المقر مريضا فانتهت رثته في العدة بعد ما ولو كان الطلاق بائنا وأمانان انضم الى الاقرار الشهادة فانه يعمل بالشهادة وتكون العدة من يوم أرخت وهو ما قر به الامان يوم الشهادة ولا فرق بين المرض والصحيح وأما ان شهدت على شخص بينة الطلاق وهو منكرا فهل تعد من اليوم الذي شهدت البينة بوفوع الطلاق فيه كما اذا شهدت البينة وهو الرابع كما يظهر من كلام ابن عرفة أو من يوم الحكم كما ذكره ابن حجر واتصم عليه أبو الحسن (قوله ولا يرجع عما انفقت المظانسة) ولو أقام بينة تشهد به بصدق دعواه وكذا ما انفقت من ماله اخلاقا لقول ابن نافع لا يفرغ لها ما انفقت من عندها ولا يترتب البائن انفاقا كأن تسلفت ما يزيد على فققتها (قوله متى يشهد عندها الخ) وهو الشاهدان العادلان كما أفاد بعض الشيوخ (قوله بخلاف المتوفى عنها والوارث) أي الكبر وأما الصغير فلا لأن يكون ماله معلوم (قوله عمن المتأترية) فيه تسامح لان العدة تنهاى الثلاثة أشهر الأخيرة أو ما التسعة الأولى فهي استبراء وانكاحا فانها اشترت بعد تسعة وثلاثين لا بعد تسعة وثلاثين

والشاهدان العادلان كما أفاد بعض الشيوخ (قوله بخلاف المتوفى عنها والوارث) أي الكبر وأما الصغير فلا لأن يكون ماله معلوم (قوله عمن المتأترية) فيه تسامح لان العدة تنهاى الثلاثة أشهر الأخيرة أو ما التسعة الأولى فهي استبراء وانكاحا فانها اشترت بعد تسعة وثلاثين لا بعد تسعة وثلاثين

(قوله من ارتفعت حبيبتهم لمضاعفاتها الاخر من العدة لاقرآن) وان دج استبرأ وهاهنا لانه لا يتصور تأخر استبرأ منها عن عدتها
 وأما المستحاضة انميز بين النسيء فامر ها واضح كالتي لم تكن مستحاضة خلا لطلب وان لم تغير بصت تسعة الى مرة ثم اعتدت بثلاثة
 أشهر واستبرأت بثلاثة أشهر من يوم الشراء فان اشترت أثناء التسعة لا يقال باقية بمعدته مطلقا وبعد ها قد يستبرأ وقد يتأخر
 استبرأ وها عن عدتها وفي ما اذا كانت لا تحيض لصغر أو بأس أو طلقثا فعدتها ثلاثه أشهر كاستبرأها ولا يستوفى هذا
 تأخرها عنه بل نساو جهما وتأخر زمن الاستبراء عن العدة (قوله وهما الشهران وخمس لبال) لا يخفى أن الشهرين وخمس لبال
 اختار كون في التي لم يدخل بها أو التي دخل بها لو كانت بائنة أو صغيرة أو لم تكن ولكن حاضت فيهما أو ما اذا دخل بها في ثلاثة أشهر ان
 كانت غرض قبل زمن حجبها أو غرض بعد زمن حجبها وتأخر لغيره من أوضاع عند غبران عرفة أو ما عند ان عرفة فتعكت
 تسعة أشهر ما لم تحض قبلها وأما المرض أو رضع فتعبر بص ثلاثة أشهر لكن شهران وخمس لبال عدة (قوله ان لم تستبرأ) ظاهره انه
 راجع لحضه الاستبرأ أي تنتظر خمسة الاستبرأ ان لم تستبرأ أي يتأخر الحضي فان استبرأت بانتظار ثلاثة أشهر أي ما لم تحض
 بشئ في بطنها والانتظرت تمام تسعة أشهر من يوم الشراء فان زالت (١٤٧) الى بيته حلت (قوله فتنتظر الحضي الخ)
 راجع لما اذا لم تستبرأ بقي أنه

وشهرين من يوم الطلاق وبعد تسعة فحضي ثلاثة أشهر من يوم الشراء ويستثنى من كلامه من
 ارتفعت حبيبتهم لمضاعفاتها الاخر من العدة لاقرآن (ص) أو معدن من وفاة فأقصى
 الاجل (ش) يعني أن الامة المتوفى عنها زوجها اذا اشترت ما يخص في عدة الوفاة فانه يجب
 عليها ان تمكث أقصى الاجل وهما الشهران وخمس لبال عدة الوفاة وحضه استبرأ لنقل
 المالك ان لم تستبرأ أو ثلاثة أشهر ان استبرأت فتنتظر الحضي ان مضى الشهران وخمس قبلها
 وقامه ما حاضت قبل تمامها « ولما انتهى الكلام على اقسام العدة السنة معدنة
 ومن تأتت أخر الحضي وصغر أو بائنة وحاصل وهي تأتت بالجلد وكان من متعلق عدة الوفاة
 الاحداد ما تحوز من الحيض او المتع يقال حدثت الرجل من كذا اذا منعتة ومنه المحدود
 الشرعية لانها تقع ويقال للزواج حداد ويقال حدثت وأحدثت وهو كذا قال ان عرفة ترك ما هو
 زينة ووقع غيره فبدل ترك النكاح فقط للسنفة وقوله ووقع غيره أي ان ترك ما هو زينة
 وحده أي ما يتبرن به كسوابق من سواد ما يجب وكذا ما ينز به مع غيره فبدل في ذلك من
 كل ما لا يشارك فقط وهي بمنزلة ولا زينة لها فبعض عليها طر الختام كذا كره الشيخ قالوا ولو
 حدث ولو هو جميع اشارة اليه بقوله (ص) وترك المتوفى عنها فقط وان صغر ترك ولو كباية
 ومفقودا زوجها (ش) يعني ان يجب على المرأة الكمية في عدة الوفاة دون الطلاق ترك
 التزين وأما الصغيرة فيجب على وليها ان يجنبها ما تشبه الكبرية وعلى الامة والقيمة تستوفى
 عنها زوجها الممل والمأشعر الاحداد لانه يمنع تشوف الرجل اليها لانها اذا تزنت يؤدى الى
 التشوف وهو يؤدى الى العقد عليها في العدة وهو يؤدى الى الوطء وهو يؤدى الى اختلاط
 الانساب وهو حرام وما أدى الى الحرام حرام وأما المطلقة فلا احداد عليها جمعة كانت أو

محض لكن الشهرين وخمس لبال بان يأتين قبلها بان كان الحضي يأتيها بعد اربعة أشهر ومات زوجها عقب الطهر فانها تعد بثلاثة
 أشهر واقب من ذلك الموت الشرا فلا تكون الحضي هنا الامتار عن العدة فتنتظرها فان كانت الحضي تأتت عقب شهرين في الفرض
 المذكور وتأخرت فحضي ثلاثة أشهر من يوم الشراء لا يكون الا بعد مضى ثلاثة العدة فان استبرأت بصي البطن في الفرض
 المذكور فلا بد من تسعة من يوم الشراء لا يكون الا بعد التسعة التي هي الوفاة فان زالت الى بيته حلت (قوله ولم انتهى الكلام على اقسام
 العدة) الاولى أن يقول اقسام صاحب العدة (قوله الاحداد ما تحوز من) أخذ المصدرا من المصدرا الجرد وقوله ويقال حدث الخ
 أي يقال من يدوجردا (قوله ترك ما هو زينة) هنا غير مانع لشمه من ترك ما هو زينة وهي غير معدنة سواء كانت ذات زوج أم لا
 مع أنه ليس من الاحداد ولو قال ترك ما هو زينة ووقع غيره من وجع ما تزوجها لهن ذلك (قوله قالوا) ليس القصد التبريد بل قوله
 وهو جميع (قوله وترك كذا الخ) الدوام كالبنداء فيجب عليها وعلى وليها تزوج ما في ويحذف في التوفى عنها من تعدد بالقرء وذلك في
 المسكوكه فاسد اجماع عليه (قوله وهو حرام) لا يخفى أن الحرمة انما تتعلق بالافعال واختلاط الانساب ليس فعلا فطهر ما غامى متعلقة
 بسببه وهو الوطء والعقد أي واختلاط الانساب يؤدى لعدم تعاهد الا باعالا ولا ذلك يؤدى الى حلاله القرية

(قوله يديب) بدال مهملة في نعته والنائب نقطها أي يدفع كما يستعاضم من اللغة (قوله كافي زوجة الخ) غسل لقوله حكما (قوله على المشهور) أي تركت المقفود زوجا وعلى المشهور ما لا ينال الجاشون من أنه لا أحدا دعي عليها (قوله ما لم تكن الإلبسة ناصعة البياض) أي خالصة البياض أي غير قمو هو ز ينتهم (قوله والتجربة) وإن لم يكن لها صنعتة غير ما إذا كانت تبشرون بنفسها فإن كان مباشر غرها لها أمرها كتمام لم تفتح (قوله صاغت ١٤٨) لتتملن (بهاجر) أنه أن التلحرام فكيف يبيها ذلك؟ ولكن الجواب

والخلاف في الامور غير ما ذكرناه من قطعها الا كحال سنة عند الشافعية لا المالكية ويجوز للرجل لس مصفر ومن عرفه القاضى
البلد (قوله وجوز الخ) وهو الظاهر واقتصر عليه القاضى وبطله قول أبي الحسن ودين الله يسر وجه بعضهم فيه وينبغي
رجوعه للكل والخلاف (قوله والى عبد الله) اقتصر عليه عب فيتم بوجهه (فصل المفقود) (قوله وفي عدة امرأه المفقود
في بعض مرها) وهو القسم الاول اى من حيث انه يقدر من عدة متوفاه ومن حيث انه يقدر طلاقه تعدد عدة طلاق الا ان المشهور
انه تعدد عدة متوفاه في عدة اهل البيت من غير ذلك على زعم الاحد اياه (قوله ومتعلقه) اى من متعلقه

من الاحكام (قوله بالكسر) أي كسر الفاء وكذا قوله بالفهم (قوله فهي فائدة بلاهاه) لا ليس المقصود الحدوث بكافي حاض (قوله مطلقا) أي سواء كان مفقودا بلا الاسلام أو مفقودا غيرهما من المفايد الانية (قوله فيخرج الاسير) قضيته ان الاسير لا يمكن الكشف عنه والمفقود في بلادهم يمكن الكشف عنه وذلك لان الاسير يخرج عليه وينج من الاباء والذهاب الا أنه يتكدر على ذلك انفسا في بقصد استواء الحكم في مفقود أرض الشرك والاسير في البقاء لمضي مدة التعمير (قوله ان مات والمحبوس) أي ويخرج المحبوس (قوله أي قاضي السبلة) أي حاكم السبلة كالكشف الذي ينزل بحكم في البلد وأقام مقام الذي ينزل في القرى (قوله وهو كذلك) هذا لقائي وقوله أنضبط أي أولى وأحوط وقب ع ان الذي مضىه النقل انها حيث أرادت الرقيم وجدت الثلاثة وجب القاضي فان رفعت مع وجوده لوالى والى المصاحف ذلك وان رفعت للسليم مع وجوده بطل كما يؤخذ (١٤٩) من ابن عرفة وأما ان لم يكن قاض

فقتصر في ما كان رفعت للجامعة المسلمين مع وجودهما فالظاهر العصة ولا فرق في القاضي بين ان يكون قاضي السبلة أو غيره والظاهر ما قاله القائي (قوله كقوله ان غبت عنك فانت طالق) الاولى حذف ذلك ويقتصر على ما بعده من قوله أو أمره بذلك لان في الاول تطلق غير الدعية (قوله وعلم من قوله ان دامت نكحتا الزوجية والبقاء) لا يعني ان الزوجية مأخوذة من قوله وزوجة المفقود (قوله والواحد منهم كلف نفسه نظر لان المصنف قال للجامعة والجامعة أهلها ثلاثة فله بعض شوخ شونخا (قوله كما صرحوا به في باب التيمن) أي عند قوله وير ان غاب الخ) أي حيث كرم المصنف جامعة المسلمين (تسمية) انظر هل أجرة البعث على الزوج أو الزوجية أو بيت المال أم أخف فيه على نص ابن نجي الصواب أعلى المرأة لها مطالبة لفرق لا جانا اذا ادعى منع عدوله عن الاتيان

لقاضي والوالى والى المصاحف (ش) المفقود من فقد بالغ فقد بالكسر فقدنا وقدنا بالكسر وقدنا بالفتح يقال فقدت المرأة زوجها فهي فاقديلا له فاقلة النوى والمفقود هو الذي يغيب فيقطع أمره لا يعلم خبره والمراية هنا المفقود في بلاد الاسلام وعرفه ابن عرفة مطلقا قوله من انقطع خبره يمكن الكشف عنه فيخرج الاسير ابن عات والمحبوس الذي لا يستطاع الكشف عنه ومعنى كلام المؤلف ان زوجة المفقود في بلاد الاسلام بدليل ما يأتي حرا كان أو عبدا صغيرا كان أو كبيرا كانت مدخولا لها لا صغرة كانت أو كبيرة حرة كانت أو أمة ان ترفع أمرها في القاضي أو الى والى وهو قاضي الشرطة أي السياسة والى ولاية المباد وهم الذين يأخذون الزكاة ليكشعوا عن أمر زوجها اذا لحق لها ولها أن لا ترفع وترضى بأقامتها في عصمتها حتى يتضح أمره وظاهر كلامه ان الثلاثة في من ترفع واحدة وهو كذلك لكن القاضي أنضبط وقوله المفقود أي التي حال دليل قوة ان دامت نكحتا ولا شرط لزوجه وأما التي لها شرط كقوله ان غبت عنك فانت طالق أو أمره بذلك فأخذها بالشرط أحسن كأنه مال أم لا أم المال لا مال ولا شرط لأهلها ان تطلق لصداقة النفقة وعلم من قوله المفقود الثانية وعلم من قوله ان دامت نكحتا الزوجية والبقاء في العصة فالفصول الثلاثة التي تنبأها مأخوذة من كلامه (ص) والجامعة المسلمين (ش) أي فان لم يجد المرأة أحدا من ذكراها ترفع أمرها الى جامعة المسلمين والواحد منهم كلف كما صرحوا به في باب التيمن وأخرج المؤلف بالزوجية أم الولد وما في حكمها (ص) فتشول أربع سنين ان دامت نكحتا والعبد نصفهما من الهجر عن خبره (ش) يعني ان المرأة المفقود زوجها في بلاد الاسلام وساقى حكم غيره اذا رفعت أمرها للقاضي أولي ذكركم فانه يكلفها ان تثبت الزوجية وان زوجها غائب وأنها باقية في عصمتها الى غيبته ثم بعد ذلك يسأل الخاكم من معارف زوجها من خبره أو أهل موطنه ثم يرسل الى البلد الذي يظن به أخرج البسه ويكتب في كلبه صفة زوجها وقرنته واجهه واسم أبيه فاذا عاد اليه الخبير بعينه معرفة موضع ضربه ليلها الاجل وهو أربعة أعوام والراجح ان هذه المدة قصد لفضل عمر وأجبت العصابة عليه وقيل لانها غاية أمسا للجدل أو لانها أقصى ما ترجع فيه المكاتب في بلاد الاسلام ذهابا وباءا وهذا حق الزوج الحر وأما العبد فتشول نصف الحر

للبلد واختار رخصة العسر بنى أي من بيت المال انتهى ويمكن الجمع بين القولين كما قال بعضهم ما لم يعلم اذا كان له مال فان لم يكن لها مال فن بيت المال انتهى ((قوله وما في حكمها)) كالدرة (قوله ان دامت نكحتا) أي من ماله ولو غير مدخولها وغیر داعية قبل غيبته ومثلها في فرض نكحتا في ماله مطقة لغائب غير مفقود ولم يكن دخل بها ولم تدع قبل العصة حيث طلبت الا ان قربت القية أو بعثت وما يأتي في النفقات من اشتراط الدعاء على غيبه (قوله لفعل عمل الخ) لا يظهر أن يكون تبليغا لقوله والراجح الخ (قوله) وقيل لانها غاية أمسا للجدل أو لانها أقصى ما ترجع فيه المكاتب في بلاد الاسلام ذهابا وباءا وهذا حق الزوج الحر وأما العبد فتشول نصف الحر والباقي حيث لا يقتضي حل (قوله أو لهما) أقصى الخ) بدليل قول مالك ان لا أربع تستأنف بعد الباس وأيضا ردها على القول الأشهر وهو ان الأربع من يوم الرقع أو من يوم رجع الكشف بعلتة فتشول عام الأربع فلو كانت العلة كقوله أمسا للكشف لم تنظر تمام الأربع

(قوله وهو المشهور) (الخ) ومما يلاحظ أنه أربع طلوع واستظهره ابن عبد السلام المصنف وزاد في تصنيف الأصل هنا والاعتراض والابادة
 مثل كل الذنب يستوفيه الطر والعبد (قوله فان لم يكن له مال طلق عليه) (قوله فان لم يكن له مال طلق عليه) (قوله فان لم يكن له مال طلق عليه) (قوله فان لم يكن له مال طلق عليه)
 الطلاق رجعي وعده عدة طلاق (قوله دخل بها) (١٥٠) ولا ينافيه قوله بعد وقد رطل الخ لان قضيتها انما اذا لم يدخل بها

لا عدة عليها وقد سجدكم بان عليها
 العدة لانه تقدير فقط لا جمل حلها
 للاول ان جاء وكان فطلقها قبل
 العقد طلقين واعاها في كلوة
 لان هذا قوت لاموت حقيقة
 ولكونه هو تاريخ عدم تحصيل
 ما أجل ويكمل لغير المدخول بها
 الصداق على ما اقرضه وتيسل
 لا انظر عب (قوله وهو الاقرب)
 انما كان اقرب لان العدة ليست
 سببا في الاسقاط حتى تكون الباء
 للسببية والمعبون محتمل لكن
 ليس المعنى عليها بل المعنى انما هو
 على الظرفية فالنقح حاكم بان
 الظرفية أولى وان هذا من المعية
 وقول الشارح أى وسقط راجع
 للسببية (قوله لا تسبى ان
 الضرب واحدة ضرب ليقين)
 فالوقته وليس لمن ضرب لها الاجل
 لاقتضى ان الضرب واحدة ليس
 ضربا ليقين وليس كذلك وذلك
 لان قوله وليس للمرأة ان الضرب
 لها الاجل يفهم منه واما المرأة التي
 لم يضرب لها الاجل مع ان هذا
 لا يظهر لان الضرب واحدة ضرب
 ليقين (قوله وظاهر كلام
 الشارح في شامه) ليس بظاهر وذلك
 لانه قال ان لها انما بعد انقضائه
 الاجل انتهى فقيل أى وقبل
 الشروع في العدة (قوله وان كلام
 أى عمران مقابل) كلام أى عمران
 هو الذى حصل عليه أو لا بل هو
 المعتمد (قوله يفتق) يجوز بناؤه

وهو المشهور وكفى الايلا والاعتراض ومحل التأجيل المذكور مع دوام النفقة بان يكون
 للفقود مال ينفي منه على امرأة في الاجل واما ان لم يكن له مال طلق عليه من الآن
 كالعسر وكذلك لو كان له مال لا يكتفى في الاجل فانها تطلق عليه قبل الاجل بعد فراغ ماله
 وسواء المدخول بها ومن فرض لها قبل ذلك وغيرهما (ص) ثم اعتدت كالوفاة (ش) أى
 ثم بعد ان كشف الحياكم عن أمره ولم يعلم خبره ولا موضعه فان زوجته تعتد حينئذ كعدة
 الوفاة أربعة أشهر وعشرة أيام ولا نفقة لها فيها لانه متوفى عنها بخلاف الاجل كما مر وسواء
 دخل بها أم لا فان تبين تقدم موته ردت ما أنفقت بعد الوفاة وكذلك الورثة (ص) وسقطت
 بها النفقة (ش) الضمير المجرور بالحرف عائدا على العدة والياء تقتضي ان تكون للسببية
 وتحتمل ان تكون بمعنى مع أى وسقطت النفقة بسبب اعتدادها وتحتمل ان تكون
 ظرفية وهو الاقرب أى وسقطت النفقة في زمن الاعتداد لان المتوفى عنها لان نفقة لها
 وهذا انما تعتد للوفاة ولو حاملا (ص) ولا تحتاج فيها الاذن (ش) يعنى ان المرأة لا تحتاج
 بعد انقضاء الاجل الى اذن الامام في العدة وكذلك لا تحتاج بعد العدة الى اذن في التزويج
 لان اذنه حصل بضرب الاجل أولا (ص) وليس لها البقاء بعدها (ش) أى وليس
 لامرأة المفقود ان ترجع الى العصمة بعد الشرع في العدة لانه لما مضى بعض العدة وجبت
 عليها العدة والاحقاد فليس لها ان تسقط ما وجب عليها باختيارها واما في الاربع سنين
 فلها ذلك لانها لم تحب عليها متى رفعت بعد ذلك ابتدئ لها الاجل وقوله لها أى لمن قامت
 لان ضرب لها الاجل لانه سبب ان الضرب واحدة ضرب ليقين وان أين ويحتمل
 ان يرد المؤلف بقوله بعدها أى بعد عدم العدة كما ذكره الشيخ أو يكره بعد الرحمن
 قال لانها أصبحت لغيره ولا جهة في أنه ان تقدم كان أحق بها الاتعا على حكم الشرع حتى تظهر
 حاته ان لم مات بعد العدة لم يوفقه بها ارث انتهى وظاهر كلام الشارح في شامه ترجيع
 هذا الاحتمال وان كلام أى عمران مقابل (ص) وقد رطل الخ يتحقق بدخول الثاني (ش)
 يعنى انه لا من تقدير وقوع طلاق من المفقود وعنده ابتداء العدة بقيتها عليه و يفتق
 وقوع ذلك الطلاق القدر في أول العدة عند دخول الثاني حكاه في الارشاد حتى لو جاء
 الاول قبل دخول الثاني كان الاول أحق بها فاذا دخل الثاني فقد انت من الاول وتأخذ
 من المفقود جميع الصداق وان لم يكن دخل بها كليتيه وكالعرض بعد التلوة لان مقتضى
 ومضى (ص) فتصل للاول ان طلقها اثنين (ش) يعنى ان المفقود كان طلقها قبل هذه
 طلقين ثم دخل بها الثاني ثم مات عنها أو طلقها فانها لم تحصل الاول بعصمة جديدة لان الطلقة
 الثالثة التي بقى من عصمة المفقود قد دسروا عند ابتداء العدة يحققها دخول الثاني
 بالمرأة فاذا طلقها الثاني حلت للاول بعصمة جديدة وانما فصل للاول اذا دخل من الثاني وطه
 يصل البتة بان يكون لانكر نفسه ولا يمن اعتبار كونه من بالغ وغير ذلك مما هو مذكور في
 محله كما هو ظاهر كلامهم فيمن يحصل البتة ان لم يعرفوا بين من أبها المفقود وبين غيره وبه صرح

للفاعل أى يتقرر ويثبت وقوعه وللفعل أى ان الحياكم يفتقه ويقرر (قوله يعنى الخ) حاصله ان الطلاق واقع حين بعض
 الاخذ في العدة وانما يدخل الثاني يفتق وقوعه أى يظهر وقوعه والمراد بالدخول شلوها بها وان أنكر التلذذ بها لانها لم تنظف
 واتدفع بهذا الشكل بعض بان هذا ليس بباطل باعلى الأصول بل وقوعه في عصمة الثاني وبأن العدة قبل وقوعه ولا تطهره (قوله حكاه الخ)
 راجع لقوله وقضى الخ الوقوع حكاه الحقيقة هذا ما يستفاد من الارشاد أى وقوعه حكمه بالشرع لا باسراع موق (قوله لا تدفع ومضى)

على المحذور أي ولا يرد ذلك ان قدم لانه قد وقع ومضى أي في صورة عدم الفسخ (قوله أو بعد الدخول الخ) أي أو بعد الدخول مع
 عليه يعني الاول أو بعد محجبي الاول وتلذذ بالجماع في فاسد يفسخ بغير طلاق فمكتون الاول في خمس صور وتكون الثاني في
 صورتين دخوله غير طالق صحيح أو فاسد يفسخ بطلاق (قوله ان قضى لهما) أي بقي أي بثلث الحال لا يخفى انما اذا عقد بعده المفقود
 فهي الثاني دخل طالق الاول وانقضاه العدة أولاً ولم يدخل ثبوت الاول في هذه (١٥١) الصور الثلاث فهي وارادة على

قوله وورثت الاول ان قضى لهما
 ويجاب بان في مفهوم الشرط
 تفصيلاً (قوله المتني الخ) يقع الميم
 وكسر العين وتشديد الياء (قوله
 أخبرت بموت زوجها) عبارة عب
 وهي لمع وأما انني أي أخبرت
 من غير عدلين بموته ومثل المتني
 لهما من شهدتي بموته فتزوجت
 ثم تقدم فلا تقوت بدخوله أيضاً
 وهذه لا تسمى بالمتني لانه زوجها قاله
 عجم الآن قال تسمى بما نظر الما
 بين من حياته والظاهر انه لا حاجة
 لتفصيل بغير عدلين ولو ولدان
 وقد تدين خطوبهما (قوله وقيل
 نفوت الخ) وهذا قول ثالث فان
 حكم بها كما قامت بدخول الثاني
 والامتنع وأما ان لم يفسخ بها
 الثاني فهي للاول اتفاقاً قاله ابن
 رشد (قوله فان ماتت القامدة فعدة
 وفاته) وينظر حيثما أقصى الاجلين
 الاربعة أشهر وعشرة أيام بالنظر
 للقادم وثلاثة أفراساً بالنسبة
 لمن كانت تحته فان كانت حاملاً
 من الثاني فعليها أقصى الاجلين
 الاربعة أشهر وعشر ووضع الحمل
 (قوله وان لم يكن موته فاشياء) أي
 هذا اذا كان موته فاشياء صادق
 بوجوده شرعية تشهد بذلك
 وأولاً وان لم يكن موته فاشياء قال
 اللقاني أي بان ادعت ذلك أي
 وأشاعت ذلك فعدت الغاضبي طاماً

بعض الشراح (ص) فان جاء أو تبين أنه حي أو مات فكل الولين (ش) يعني أن المفقود اذا جاء
 أو تبين حياته أو تبين أنه مات فلا تخلف من أربعة أوجه اما ان تكون الى الآخر في العدة أو بعد
 العدة وقبل العدة أو بعد العقد عليها وقبل الدخول أو بعد العقد والدخول فحكمها في هذه
 الوجوه تحكم ذات الولين بزوجهما كل من رجل وتقدم أمهات نفوت بثلث الثاني بما غيرهما ان لم
 تكن في عدة وفاته من الاول فكذا لهما هنا الفتوة في ثلاثة أوجه وهي أن يبيح أو يبيحين أنه
 حي أو مات وهي في العدة اتفاقاً أو بعد ما قبل العقد للشهر وخلافه لان نافع أو بعد العقد
 وقبل الدخول على ما رجع اليه مالك خلافاً للظاهر وتنفوت على المفقود في الوجه الرابع وهو
 أن يكون الثاني دخل في أي أو تلذذ بها بلا علم وحيد رجعت الاول في الوجه الثلاثة كانت
 عنده على الطلاق كالمات انما يقع عليه طلاق وانما يقع عليه طلاق دخول الثاني لا قبل
 ذلك فقوله أو مات عطف على حي لانه صفة مشبهة فهو ما يسمي بشبه الفعل أي أو تبين أنه مات
 أو على ما لا يبين عطفه على حي أي فان جاء أو مات أو تبين أنه حي (ص) وورثت الاول ان
 قضى لهما (ش) يعني ان امرأته المفقود تزنت ان قضى لهما أي تزنت ان مات في حال غرضي لهما
 وهي احوال أربعة ان يموت في الاجل أو بعده ولم يضر ج من العدة وأخرجه ولم يعد الثاني
 أو عقد ولم يدخل (ص) ولو تزوجها الثاني في عدة فكغيره (ش) أي ولو كشف الامر على أنه
 تزوجها الثاني في وقت تكون فيه في عدة من الاول فكغيره من تزوج في عدة مما تقدم في قوله
 وتابيحهم بما هو طاماً ان يتلذذ بها ففسخ نكاحه وكان طاماً ان أحب ان تلذذ بها في العدة أو
 وطاماً ولو بعد ما تبين بها (ص) وأما انني لها أو قال عسر طالق مدياً فبينة فطلق عليه
 ثم أتته ودون ثلاث وكل وكيلين والمطلقة لعدم الثقة ثم ظهر اسقاطها وذات المفقود تزوج في
 عدمه فيفسخ أو تزوجت بدعواها الموت أو شهادة غير عدلين فيفسخ ثم يظهر انه كان على
 العدة فلا تقوت بدخول (ش) لما ذكر ان زوجه المفقود على الوجه الذي تقدم نفوت بدخول
 الثاني كذا ذات الولين أسع ذلك بالكلام على مسائل خمسة يشوه مساوئها فذكر ونسبه على
 ان الحكم فيها يخالف فلا يفتيها الدخول أولها أشار اليه بقوله أو ما عطف على مقدور تقديره أما
 هذه نفوت بالدخول وأما انني لها ويحتمل الاستئناف على غير الغلب في ما افلا تقدر ولا
 حذف والمتني لانه زوجها التي أخبرت بموته فاعتقدت على الاخبار وتزوجت ثم قدم فلشهور
 أنها النفوت على الاول ولو ولدت الاول من الثاني وسوا حكم بموته كما هو الاول وقيل نفوت
 بدخول الثاني كالمات المفقود وتقدم الثاني بثلث حبض أو شهراً ووضع حمل وتعتد في
 بينها التي كانت تسكن فيه مع الآخر محال منه وبين الدخول عليها فان مات القامدة فعدة
 وفاته لا تزوج وان لم يكن موته فاشياء لان دعواها شبهة فلو جاء المتني فطلقها فلا بمن الاستبراء
 ولا يفتي الوضع من جهلها من الثاني لان الوضع ليس من المطلق والفرق على المشهور بينهما وبين
 امرأته المفقود ان امرأته المفقود لا يدينها من الحكم والحكم فيها مستدل امر قولي ولا كذلك

أن الشهود على الموت والا فلا يمكن أن تزوج بدعواها الموت (قوله ولا يفتي الوضع) أي لم يفتيها حضرة وتفتقر حضرة (قوله لا بد
 فيها من الحكم) أي الحكم بضرر الاجل وعبارة عب ان امرأته المفقود لم لا يحتاج لربع سنين أو نصفها احتاجت لحكم ولا
 كذلك هذه والمراد بالحكم فيما يظهر ضرر الاجل كما لا يخجل فلما اراد الحكم بضرر وقوله لا امر قولي وهو القصاص عنه والبعث اليه أي والفرق
 على القول المشهور من أنها ترجع زوجها الاول ولا يفتيها الدخول

(قوله ثم انه اثبت حين حلفه) الاولى أن يؤخر قوله حين حلفه فيقول ثم اثبت بعد انه زوجت حين حلفه والمراد انه ثبت ويحلف أنه ما قصد الا الغائية فالحلف متأخر عن الاثبات كما هو ظاهر (قوله ثم اثبت زوجها الح) هذا يقتضي ان اسقاط المرأة تنقضها عن زوجها في المستقبل لانهم اصرح بذلك عبد الحق في تهذبه ونقله عنه أبو الحسن وليد كرخلافة وهو خلاف ما جزم به القرافي في قوله انه من أهل التمسك ولها الرجوع فيها وقيل ابن الشام وأما لو ظهر اسقاطها بسبب علمها حين تزوجته أنه فقار أو أنه من السؤل فان هذه لا تقوت بدخوله أيضا ولو على ما ذكره (١٥٣) القرافي (قوله أو تزوجت بدعواها الموت لزوجها المفقود) هذه لا تختص

بالمفقود بل تأتي في التزوج بها غالب مطلقا (قوله ثم اثبتا اعتدت وتزوجت) أي يظهر وموته (قوله غير عدلين) أي مخرج شب ومفهوم غير عدلين أنها لو تزوجت بشهادة عدلين لم تكن هذه من المسائل اذ لا يتصور دفنها تزوجها ثانيا لان نكاح الثاني لا يصح قبل نكاحه زوجة انتهى وهو لا يحتاج لمافي شرح عب قاته قال ومثل النبي لها من شهد بينه بموته فتزوجت ثم قدم فلا تقوت بدخوله أيضا كما يفيد قوله في الاستحقاق كشهود بموته الح ومصرابه في الاستحقاق وقوله في الشهادة ونقض ان ثبت كذب وهذا لا يسمى بالنفي لها زوجها قاله صج الآن يقال يسمى نظرا لما بين من حياته اه (قوله وهناك مستثنان) الاولى اذا استلزم زوجة النصارى وتزوجت ثم اثبت انه أسلم بالها أو بعدها في الفدية كان أحق بها وان ولدت الاولاد من الثاني قاله ابن أبي زيد عن ابن الماجشون ولكنه خلاف ما صرح به في الفاية لأرض الحرب الثانية الأسير ينصهر ولا يدرى كان طاقما أم مكرا ثم تزوجت امرأته ثم يقدم وثبت أنه كان مكرا فانهم تزوجوا دخل بها الآن

هذه ثابتة من زوجة تسمى عمة ولا يعرف غيرها فقال عمة طالق وإدعى انما قصد بذلك امرأته ثابتة تسمى عمة فان ذلك لا يقبل منه فإذا طلق عليه هذه الحاضرة واعتدت وتزوجت ودخل بها زوجها الثاني ثم انه اثبت حين حلفه أنه له زوجة ثابتة غير هذه تسمى عمة فان هذه لا تقوت عليه بدخول الثاني وتزوجه ثابتة تخص في عصمة ثلاث زوجات ثم انه وكل وكيلين أن يزوجه كل منهما بامرأه أو سبق عقد أحدهما عقد الآخر فخصنا عقدا الاولى منها فلما اثبتا الثانية فاعتدت وتزوجت ودخل بها الثاني ثم تسين بالثينة أنها الرابعة وهي صاحبة العقد الاول فلما لا تقوت على من نسخ نكاحها منه بدخول الثاني ومعلوم أن التي كانا بها وتبين أنها الخامسة لا بد من فسخ نكاحها ودخول بها وليس كلام المؤلف فيها رابعها من طلق نفسها لاجل عدم النفقة بأن كان زوجها طاقما لا مالا ثم اعتدت وتزوجت ودخل بها الثاني ثم اثبت زوجها أن نفقة طاقما فبطلت أن ثبت أنه أرسل بها إليها أو أنها أسقطت عنه في المستقبل خامتها إحدى الثلاث المذكورات بقوله وذات الزوج المفقود تزوج في عداها منه المقررة لها من وفاة زوجها المفقود وهي الأربعة أشهر وعشرة أيام وأخرى لو تزوجت في الاجل ففسخ نكاحها ثم استبرئت من الوطء الفاسد وتزوجت بثالث ثم ثبت ان عداها كانت انقضت بموت المفقود قبل نكاح الثاني فلما تزاد إلى الزوج الثاني ولا تقوت عليه بدخول الزوج الثالث أو تزوجت بدعواها الموت لزوجها المفقود ولم يعلم موته لا بقوله فاعتدت وتزوجت ودخل بها زوجها انفسخت نكاحها ثم انها اعتدت وتزوجت ودخل بها زوجها ثم ظهر ان نكاح الثاني صك كان على العصمة لثبوت موت الاول وانقضاه عداها منه قبله فلما لا تقوت بدخول الثالث وتزاد إلى الثاني لظهور رخصته في نفس الامر ولاحد عليها لان دعواها الموت شبهة تدرك عنها الحد أو تزوجت امرأته تخص غائب بشهادة شخصين غير عدلين على موته فيفسخ لعدم عداها لشهود الموت ثم تزوجت ثانيا بشهادة عدلين ودخل بها الثالث ثم يظهر أن نكاح المتزوج بشهادة غير العدلين كان على العصمة لكون الحدول أرخوا وموته تار يخ مقدم تنقضي فيه عداها قبل نكاحه فترد إليه ولا يشهد دخول الثالث بها فقوله فلا تقوت بدخول جواب أما وقول الشارع خبر مراده بالمرماتية هي الفائدة وهناك مستثنان لاشبهها بالدخول أيضا فطرهما وما يتعلق بذلك في الشرح الكبير (ص) والضرب لواحدة ضرب بليقين وإن أبين (ش) يعني أن من ظلم من نسائه بعد ضرب الاحل لواحدة فانه لا يضرب للثانية أحل مستأنف بل يكفي أحل الاولى وليس المعنى ان من قامت من نسائه فغضرب لها الاحل ثم اعتدت ان العدة تلي الباقي وتنقطع عنهم النفقة ولو اخترت المقام معه يظهر فذلك ككلام المتبلي

الراجح خلافه فقولنا المصنف لهما تين المسائل التي لا تقوت فيها بالدخول موافق لما به الفتوى (قوله وإن أبين) أي من كون الضرب ان قامت ضرب بالهن وظلن القيام وضربا آخر فلا يحتاج من طلب الان لضرب حتى انه ان قامت بدفع بعض الاجل وانقضاه العدة فلا يحتاج لعدة بل تزوج ان أحست وان كلفت امتنع حين ضرب الاحل الاول والحاصل ان الكشف والضرب بالاحل والعدة لواحدة كشف وضرب وعدة بليقين (قوله بل ذكر كلام المتبلي) ونص المتبلي ولو كان له نساء سوها قمن في خصال الاحل أو بعد انقضاه فظلم ما طلبته من الفرق فهل يستأنف الامام الفحص عنه لهن وإعادة ضرب

(ص)

الاجل من بعد اليأس أم يجوز ما تقدم من فعله الأول فخذ كراين العطار في واقعه من ابن الغضائري ثم رأيت أن الامام لا يستأنف
 لهم ضربا وقاله بعض شيوخ القرويين قال وكذلك انما ين بعد مضي الاجل وانقضاء العدة فإنه يجوز ضرب الامام لو احق من نسائه
 كضربه لبعثه كان انقلبه ليدان لاحد الزمراة تنقلس لجسهم (قوله وبقيت امواله) فتبين بغير عتق التبعين ان كان له مال تلقى
 منه والايجز عتقها وحلت بخصه بعد ان ثبت امواله الوغية السيد عدم امكان الا عذارها وعدم النفقة وما بعد فيه من غير
 عين على التام لم يختلفا (قوله يوم الحكم بعونه) أي بعد بلوغه من التبعير (قوله لا يوم فقده) ما ثبت موته يوم فقده وبعده وقبل
 مدته التبعير فان ثبت موته حين يوتيه فان جاءه بعد قسم تركته فان القسم لا يعنى ويرجع له متاعه (قوله ومفقود أرض الشرك) لا يعنى
 ان على البقاء لزوجة التبعير في الاسير ومفقود أرض الشرك ان دامت نفقةهما والاطلاق وخشية الزنا أولى لان النفقة يمكن فصلها
 بتسلف أو سؤال ولا كذلك الوطء فان جاء كل بعد قسم تركته لم يعنى القسم ويرجع له متاعه فان شك في فقده بأرض الاسلام أو الكفر
 فينبغي كالكفر احتياطا في زوجته وماله (قوله للتبعير) أي (١٥٣)

اختلاف اليهود في سنده
 فالاقول لان الشهادة
 لا تكون الا عند حكم
 والحاصل ان مستحق ارضه
 وارثه يوم الحكم بقوته
 لا يوم بلوغه سن غويته
 عند الحكم (قوله وهو
 سبعون) هذا هو المعتد
 فانك في الاخير ان
 مسرف وان المجاشون
 اخوان في العلم والقرنان
 اشبه ابن نافع والمجدان
 محمد بن عبد الحكم وابن
 السواز والاعلم للارزقي
 والصلتان بنونس وعبد
 الحق والقاضيان عبد
 الوهاب واجمعي والنسج
 ابن أبي زيد هذه طريقة
 ابن عرفة في اصطلاحه
 واما سرام فيقول النسج
 فتراد به المصنف لانه يشبه

(ص) وبقيت امواله وماله (ش) يعني ان المفقود في بلاد الاسلام لو كان له اموال فادارت أن ترفع
 أمرها الى الحاكم ليضرب به الاجل كزوجته فانها لا يجب ان تفسر باقية حتى يثبت موته أو ياتي
 عليه من الزمان ما لا يعيش الى منه وهو مدته التبعير كما ياتي وكذلك يوقف ماله الى التبعير فيورث حينئذ
 لانه لا ميراث بشك وبشم على ورثته يوم الحكم بعونه لا يوم فقده ولا يوم بلوغه سن التبعير وعطف
 المال على ما قبله من عطف العلم على انحصار فان اموال الاسير (ص) وزوجة الاسير (ش)
 يعني وكذلك يوقف زوجة الاسير التي ترك لها ما تنفق منه ولا شرط لها وأولى ماله الى التبعير فتعند
 حينئذ عند الوفاة كزوجته المفقود وانما يضرب الامام زوجة الاسير اجلا لان الاسير لا يصل
 الامام الى الكشف عن ماله والتمس عن خبره كما يفعل بالفقود ثم انه يتفق من ماله على رقيقه
 وولده لا يتفق منه على اوجه الا ان يكون قضى ذلك قاض قبل الفقد (ص) ومفقود أرض الشرك
 (ش) يعني ان المفقود في أرض الشرك حكمه حكم الاسير لا تزوج زوجته ولا تقسم ماله ولا تعنى
 امواله الا ان افادع موته أو يعنى عليه من الزمان ما لا يعيش اليه فبقوله (التبعير) فاعلم على امواله
 وما بعدها (ص) وهو سبعون واختار الشيطان عاتين وحكم بتمس وسبعين (ش) الضمير
 وهو طاعة التبعير أي مدته أي ما يشاءه سبعون عاما وهو قول مالك وابن القاسم واشهب ومالك
 وابن القاسم قول أيضا أنه غنوا واختاروا الشيطان أبو محمد بن أبي بدو والحسن القاسمي وبه كان
 يقضي القاضي بن السلام وابن زبر وغيره كلوا يحكمون بان حد التبعير خمسة وسبعون عاما والاعراب
 تبعي السبعين ذقافة الاثنى ولعل الرابع عند المؤلف الاول ولهذا يصحها أقوالا على عادته
 (ص) فان اختلف الشهود في سنده فالانقل (ش) يعني ان البينة اذا اختلفت شهدتها في قدر سن
 المفقود حين فقدت فان البينة فقدت سندها وقالت البينة لا ترى بل فقدت سندها بان يذاته يعمل
 بقول البينة التي شهدت بالانقل لانه احوط لجهة المفقود كما هو في الاسير اذا تصر وشهدت ببينة
 انه تصر طاعا وشهدت أخرى انه تصر مكرها ان بينة الاكرام مقبلة للاخطا في اخراج ماله عنه

(٣٠ - خروفي رابع) واما اصطلاح المصنف في توضيحه فيشير على ابن عبد السلام (ه) لابن هرون (د)
 لابن راشد (و) لنفسه (قوله ابن السليم) بفتح السين يضبط بعض شيوخنا (قوله ذقافة الاعنان) كتابه عن ضعف الحال (قوله
 وسنه بزيد) البلاء اربعة (اقول) بفتح السين يفقد وهو ابن ثمانين اصاب او عمران بضربه اهل عشرين وكذلك ابن تسعين سنة واما ان
 كان ابن خمس وسبعين سنة فاعلم بضربه خمس سنين وان كان ابن مائة اجمد فاعلم بضربه وسكت عن غاب وهو ابن خمس وسبعين سنة
 على القول بان سن التبعير وكذلك سككت ايضا عن غاب وهو ابن سبعين على القول بان سن التبعير ذكرت وغيره عن بعضهم في
 الثاني انه مر اربعة عشرين سنين واختار الغصم ان ابن سبعين وتسعين ينظر الى حاله من قوته ضعف يوم فقده فقد يكون جميع البينة مجتمع
 القوي وعكسه فيعتبر في الزيادة حاله فاذبحه انتهى ويجري ذلك في ابن خمس وسبعين بل ظاهره انه يجري في غير ذلك كابن الثمانين
 أو أكثر (اقول) وهو ظاهر

(قوله علت ما لم نعلم الاخرى) وذلك لان الاصل الطوع بخلافه يكون خفيًا قلنا هل علت ما لم نعلم الاخرى (قوله على التقدير) أي ولا يشترط أن يشهدوا على التصديق (قوله على القطع) بمقتضى شهادتهما وظاهره أنه لا يضمن حلفه وان لم يختلف الشهود في سنة لكن بل الظاهر كافي الشيخ سالم أنه لا يختلف اذا اختلفوا في سنة (قوله فعلى الطوع) مقيد بما إذا لم يكن أسروا من أشهر عنه أنهم يكرهون الأسير المسلم على الكفر والاحل (١٥٤) على الاكرام أو أخرى من مسئلة المصنف ما اذا علم أنه على الطوع

فان علم اكرامه فكالمسلم
تبقى زوجته وينفق عليها
من ماله (قوله فان مات
مرتد الخ) هذا الظاهر عند
علمنا بصالح موته فاذا جهلنا
فيصح على ارتداده (قوله
على المشهود) أي ان
التفريق في حالة الجهل
كأن على المشهور (قوله
وفيل لا فتون بالخول)
ضعف كما أفاده
بعض الشيوخ رحمه الله
تعالى (قوله واعتذر عن
المؤلف الناصر الثاني)
أي في حاشية التوضيح
(قوله فغيره ان) لم يقل
تأويلان لانهم ليسوا على
كلام المدونة (قوله هل يتلوم
بالاجتهاد) فيه إشارة إلى
أن عطف الاجتهاد بما قبل
وهو الحق (قوله فاطلق
التلوم الخ) هذا بقيد ان
العطف في كلام أصبغ
مغايير وليس كذلك بل هو
مصادف وأما في كلام
المصنف فيمكن أن يكون
مغايير لقصد قال الزرقاني
المراد بالتلوم انتظار ردة
تعتد بصددها وبالاجتهاد
الاجتهاد في تلك المدة (قوله)

ولان سنة الاكرام قد علمت ما لم نعلم الاخرى (ص) ويجوز شهادتهم على التقدير (ش) يعني ان شهادة
الشهود في سن المفقود يجوز أن تكون على التقدير أي على ما يقدره فغلبة ظنهم أي أنهم يشهدون
على ما يقبل على ظنهم واعتقروا ذلك التعذر (ص) وحلف الوارث حينئذ (ش) أي اذا شهدت الشهود
على سن المفقود على التقدير من غير قطع فان الوارث الذي يظن به علم ذلك يحلف على طبق شهادتهم على
القطع بقوله حينئذ أي حين شهدت البيعة على التقدير أما الوارث فلهذا يظن به علم ذلك فيحلف على ان يفعل ذلك طامعا
لانه الاصل في أقوال المكلفين وأقوالهم عند جهل الحال فيقرق بينه وبين زوجته وبوق ماله فان مات
مرتدا كان المسلم وان أسلم كانه (قال بعض القرويين قال فرقيته وبين زوجته مع جهل الحال على
المشهور ثبت اكرامه خالفه كمال المفقود في زوجته فقوت بدخول الثاني وقيل لا نفوت بدخول كمال
الغني لها زوجها (ص) واعتدت في حقها القدرين المسلمين بعد انفصال الصنفين (ش) يعني ان من
قد بسبب القتال الحاصل لاجل القتنيين المسلمين بعضهم مضاعف بالاداء وبعد اذا شهدت البيعة
العادة أنه حضر المعتزل فان زوجته تعتد من حين فراغ القتال ويحمل أمر من فقد في ذلك القتال على
الموت أما لو شهدت البيعة أنه خرج مع الجيش فقط فتكون زوجته كالقوت في بلاد المسلمين ويحرقه
ما حر وما مشى عليه المؤلف خلاف ما نقله ابن عرفة عن مالك وان القاسم أنها تعتد من يوم التقاء الصنفين
قاله ح واعتذر عن المؤلف الناصر الثاني بقوله اما لان يوم الانقسام هو يوم الانفصال واما لان المراد
أنها تنسحب في العدة بعد الانفصال وتعتد بها من يوم الالتقاء (ص) وهل يتلوم ويجهت تفسيران
(ش) أي وهل يتلوم بالاجتهاد تعتد زوجته وهذا على أن قول أصبغ تفسير وأما على اختلاف فانه
لا يتلومه أصلا فتعتد زوجته نائرا لان انفصال وهو تفسير آخر وبعبارة أعلم ان مالك قال ان زوجته
تعتد من يوم التقاء الصنفين وقال أصبغ بضرب الأمر أنه بقدر ما يستغنى عن زوجها يستبرأ خيره وليس
لذلك حدم معلوم فظاهر هذا أن قول أصبغ مخالف لقول مالك وهو رأي بعضهم ومنهم من جعله تفسيراً
وهو الاقرب وقد أشار إلى هذا الاختلاف بقوله وهل يتلوم الخ فاطلق التلوم على الاستقصاء والاجتهاد
على الاستبرأ الواردين في كلام أصبغ قاله الشارح وزاد بعضهم معاني واحداً فاطلق التفسيرين
على خلى ابن عبد السلام لكلام أصبغ على الوفاق وجعل ابن الحاجب على الخلاف (ص) ووزن
ماله حينئذ (ش) أي حين الشروع في العدة وهذا صادق بقوله بعد انفصال الصنفين وحين انقضاء
التلوم على القول به وأشار بقوله (كالنجم) أي المرحل التوجه من بلده (بلد الطاعون) ففقد
(أو) فقد في بلد من غير اتضاع لكن (في زمنه) أي في زمن الطاعون فتعتد زوجته بعد ذهاب
الطاعون إلى قول الشئ وغيره يحمل من فقد في بلد من الطاعون أو في بلد توجه إليه وقبسه
طاعون على الموت الخ ولا مفهوم للطاعون بل ومافي حكمه مما يكرهه الموت كسعال ونحوه ولو عبر
بالوجه لتعلم ذلك كله والطاعون يقرن مادته سمية مع لوب واسوداد ولها من وخز الخ فيحدث

معاني واحد أي التلوم والاجتهاد والاحسن
انهما متغايران في ان قوله تفسيران فيه تغلب لان التفسير انما يصح على التقيد ٣ (قوله وغيره) أي من موت الناس به (قوله بشره)
أي خراج (قوله سمية) نسبة للسم كأنه يشترط في الالة التي تطعن بها انها سم أو كأنه ما هو ظاهر (قوله من وخز الخ) أي طعن
ابن الحاصل ان الطاعون قال فيه النبي صلى الله عليه وسلم وخز أعدائكم في رواة وخز اخوانكم ولم تصح وعلى تقدير صحتها ولو ردها
٣ قوله وغيره لعل نسخة الحاشي كسعال وغيره كسب معصية

فالجوع من وجهين الوجه الاول ان الاخوة في الدين لا تاتي العداوة لان عداوة ابن لانس بالطبع وان كانوا مؤمنين فالعداوة موجودة لان اصل الانس آدم وحواء اصل ابن ابليس والحاصل ان ابن ابليس يوصفون بكونهم أعداء لانس سواء كانوا مؤمنين أو كافرين الوجه الثاني انه يجعل اختلاف القطع على انهم تصرف الرواة لاتحاد خبر ح الحديث بناء على ان كلامن القطعين بقصد ما يقصد الاخر من المصود فحيث لم يلفظ أعدائكم فهو على عمومته اذا بقى القطع الا في عدو لعدوه ويكون الخطاب لجميع الانس بان الطعن يكون من كافر إلى ابن في مؤسقى الانس أو مؤسقى ابن في كافر إلى الانس وحيث جاء بلفظ اخوانكم فهو على عمومته ايضا لكن المعنى باخوة التقابل كإشمال الليل والنهار اخوان الشمس والقمر اخوان واخوة التكليف كذلك افاؤه العلامة ابن حجر يقي شي آخر وهو ان الطعن بآراءه لا باذنه وحاصله ان اذا اراد الله تعالى الان الله (١٥٥) لا يمكنهم من ذلك في بعض الناس وعينهم ينصرف العدو من على عدوه في بعض الاحياء دون بعض لارادة الله تعالى الان الله

من ذلك في بعض الناس بعد الملك عنه (قوله وخفقان) أي اضطراب (قوله والمقابر) أي الامور النافقة (قوله كل مرض) أي فشمس الطاعون (قوله مرض الكثر) هو معنى قوله مرض عام (قوله دون) سائر المقابر أي جرت العادة بكونه في جهة دون أخرى والوجه بالقصر والمد (قوله وغيرها) أي كان يغلب الموت عنه (قوله ويكون نوعا واحدا) أي هذا المصروف بالكثرة نوعا واحدا أي يكون نوعا واحدا وان جاز كونه أكثر من نوع واحد (قوله بعد النظر) صفة لئلا أمسنة كائنة بعد النظر (قوله ما ذكر) أي فيما ذكر (قوله كائنة تلك السنة بعد النظر) حاصله انه لا بد من أمرين بالنظر بالاجتهاد والسنة بعده ولكن الموافق للنقل خلافة زوى أشبه وابن نافع عن مالك انه يضرب لانه أنه أجل سنة من وقت النظر لانه ثم يورث عند انقضائها وتكسح زوجته بعد العدة وقال ابن رشد تساهله سنة من يوم

معه يوم في المقالب وفيه وسفقات في القلب يحدث غالباً في المواضع الرخوة والمقابر كصت الابط وخلف اللذن والوجه لك مرض عام وقال بعض هومرض الكثيرين الناس في جهة من الارض دون سائر الجهات ويكون محالاً للعداوة من الامراض في الكثرة وغيرها ويكون نوعاً واحداً (ص) وفي المتقدمين المسلمين والكفار بعد سنة بعد النظر (ش) مصطوف على في مفسر وميتعلق بماتته هو به وهاهنا عتبت أي واعتدت في الفقد في التنازع بين المسلمين والكفار بعد سنة متعلق باعتد أي تأخذ في الاعتداد بما ذكر من الفقد بعد مضي سنة كائنة تلك السنة بعد النظر في أمر المفقود من السلطان * ولما نهي الكلام على أحكام تلك المقامات الاربع فشرع في الكلام على ما يتعلق بنسب المعتقدات ومن في حكمه فقال (ص) وللمتدة المطلقة أو المحبوسة بسببه في حياته السكني (ش) يعني أن السكني واجبة للمتدة المطلقة أي سواء كان الطلاق رجعاً أو باتناؤه المحبوسة بسببه بغض طلاق كالزنى بها ومن فسخ نكاحها الفساد أو قرابة أو رضاع أو مهر أو لعان وهي مدخول بها أعزها لاستمرار عملها فلا ياتي لها سكني لكن اغتصب السكني لمن حست حيث اطلع على موجبها قبل موت من الحبس بسببه كان يطلع على فساد النكاح في حياته وقرق بينهما فغلب لها السكني ولومات بعد ذلك كما يأتي في قوله واستمر ان مات أي واستمر السكني ان مات من الحبس بسببه واعتذر بذلك عما لومات قبل العتور على موجب الحبس كإفساخ نكاحها بعد موتها فلا سكني لها لمدة لاستمرار فقوله في حياته متعلق بالمحبوسة وأما المطلقة فلها السكني مطلقاً أي سواء ثبت الطلاق قبل موته أو بعده وتفسر سواء كان حياً أو مات وعطف المحبوسة على المطلقة من عطف العالم على الخاص لشعوره ماسح وغيره حاملاً أو لامن مطلقة أو مرضى بها أو من يخلعها أو مضغو به أو من فسخ نكاحها الفساد بقراءة أو رضاع أو مهر أو لعان بناء على أنه سمع لامن باب عطف المغار كإجل نظر القيد في الثاني وهو محبوسة ولقد لا الطلاق في المطلقة وفيه نظر بل النظر المطلقة أو محبوسة بسببه فاذا نظر تفهيم هذا ومفهوم هذا كان كإختلافه واعتراض على تفصيل المؤلف السكني بقوله في حياته بان ظاهر المدونة أن السكني لا تنقيد بذلك النظر

وقرأه للسلطان (قوله رجعا) الا ان الرجعة حكمها حكم من في العصة فبأن في التفصيل المذكور في قوله والى وفي عتبات دخل وأما الباش فيسبب لها السكن (قوله كالزنى بها) أي التي وظنها وهو عالم إلا أن ناتجة وأما العادة فلا صداق لها ولا سكني (قوله أعزها لاستمرار عملها) في اعتبار المدخول لثني الجمل نظر لانه قد يكون في غير المدخول بها كاداءه طرقه للافك كيف يكون لاحتقار لاشق عنه الابلاء وانما استلحقه بعد لعان لثني ولا يستمر أوصعه بل الذي يظهر ان لعان الرؤبة المتضمن لثني الولد اذا أثبت له سنة أشهر فما كثر من الرؤبة فيه الاستمرار وان لم يتخل بها عجز (قوله متعلق بالمحبوسة) الاحسن تفقده معتدراً على طلع على موجب الفسخ أو فسخ أو فرق بينهما في حياته فغلب لها السكني ولومات بعد ذلك واعتذر زبقوله في حياته عما لوطع على موجب بعد موته أو قبله ولم يحصل فسخ حيثئذ فلا سكني لها لمدة الاستمراره (قوله من مطلقة) بيان لما (قوله وهو محبوسة) خبره هو راجع لثاني قوله هو قوله في حياته (قوله بل اذا نظرت انه فهو هذا الخ) لا يعني انه اذا نظر في ذلك يكون مغايراً (قوله لا تنقيد بذلك) أي مطلقاً عدان لها السكني في استمرارها من النكاح

الفاسد ولو اطلع على غشاده بعلموته وسواء خرج من بيتها في القس في حياته أولا (قوله ان دخل بها) اطاعت الوأما ولا سكن معها املا وقوله والسكن به ولو منفعة خالو (قوله وهل مطلقا الخ) أي وهل لامطلقا وهو الرابع كما في مدخل المطالب (قوله وتدفع اجرة الساكن من مالها) أي ولا يخرج الا ان يخرجها وبها الدار ويطلب من الكرام لا يشبه (قوله أي مدقة معينة) أي كسنة أو شهر أو سنتين أو شهرين (قوله ككل شهر بكذا) أو كل يوم بكذا والخاص أن المشاهدة ماضية فيها بلطف كل ولو بلطف الاما كل يوم أو بلطف السن كل سنة (قوله غلت اذا كان وجبة ولم يتدق) يتدق الكرام بموت المتاجر بل يتق على ورثته فلم يتدق على سكنها قلت استأجر التركة للورثة مع عدم نقد الميت الكراء أصحف تعلقها بالسكن (قوله وانما السكنا وضما) أي فلا تنكح السكني بدون الضم ولكن لا يضمن المضم (قوله كافي التوضيح) هذا على بعض نسخه (١٥٦) والافق نسخ منه كان عرفة (قوله والذي سكا ابن عرفة) أي وهو الصواب

لان الكف لا يطبق الوأما لا تأتي فيها الكف وانما تأتي فيها الكفالة والخاص أن الشرح الكبير (ص) وللتوفى عنها ان دخل بها أو السكن به أو نفقه كراه (ش) يعني أن التوفى عنها يقضي لها بالأسكن مدقة عنها بشرطين الاول أن يكون الزوج قد دخل بها الثاني أن يكون السكن الذي هي ساكنة فيه وقت موته ليت بذلك أو منفعة مؤقتة أو اجرة وفيد نقد كراه قبل موته ولو نفد البض فلها السكن بشدرة فقط وحكمها في الباقي حكم من لم ينفد وهذا كله اذا ماتت وهي في عصمته وأما ان ماتت وهي مطلقة بانه مستققة السكني فهي ثابتة لها على كل حال سواء كان السكن به أو نفقه كراه ام لا لانها مطلقة فالسكني لها بلا شرط وسببه المؤلف على هذا في قوله واستمران مات أي المطلق (ص) لا بلان قد دخل مطلقا أو لا أو وجبة تأويلان (ش) هذا عطف على ما مر أي والسكن به كذلك أو نفقه كراه لا بلان قد دخل السكني ان الزوج اذا مات والسكن لتفسيره لم ينفد كراه فلها السكني ولو تدفع اجرة المسكن من مالها وهل مطلقا أو كان الكراء وجبة فأى مدقة معينة أو كان مشاهدة ككل شهر بكذا وهو ظاهر قولها ان كانت الدار بكرام هو موصر فلا سكني لها في ماله وعليه جعله البايع وغيره أو لا سكني لها في المشاهدة ولها السكني في الوجبة وان لم ينفد الزوج الكراء لان الوجبة تقوم مقام النقد طاعة عبد الحق في النكح وعليه جعله بعض القرويين تأويلان (ص) ولا ان لم يدخل بها الا أن يسكنها الا لكفها (ش) تقدم أن التوفى عنها لا سكني لها الا ان دخل بها زوجها فلها مات قبل الدخول بها فلا سكني لها في مال الميت الا أن يكون أسكنها به وضما اليه ولو صغيرة لا يجتمع مثلها الا أن تكون صغيرة لا يدخل بها وانما أسكنها به وضما اليه لكفها فقط عما يكره فلا سكني لها ولا يكفها بغيره لا بعد الفاء كافي التوضيح من ابن عبيد الرحمن والذي سكا ابن عرفة عن الصقلي عنه لكفها من باب الكفالة والحضانة وبصورة الا أن يسكنها أو المسئلة بها لها وهي أن المسكن به أو نفقه كراه وقوله الا أن يسكنها أي وهي مطبقة لوطه أسكنها الكفها ام لا وقوله الا لكفها أي وهي غير مطبقة لوطه فنفقة لكفها من الكفالة التي هي الحضانة هي الصواب لان المسئلة مفروضة في الصغيرة التي لا تطبق الوأما على جعل الخلاف فينفذ كلامه بها في كلام تت والساحلي نظر (ص) وسكتي على ما كانت تسكن (ش) أي وسكتي للعصمة من طلاق أو وفاة على حسب ما كانت تسكن مع

نصفها في الشرح الكبير (ص) وللتوفى عنها ان دخل بها أو السكن به أو نفقه كراه (ش) يعني أن التوفى عنها يقضي لها بالأسكن مدقة عنها بشرطين الاول أن يكون الزوج قد دخل بها الثاني أن يكون السكن الذي هي ساكنة فيه وقت موته ليت بذلك أو منفعة مؤقتة أو اجرة وفيد نقد كراه قبل موته ولو نفد البض فلها السكن بشدرة فقط وحكمها في الباقي حكم من لم ينفد وهذا كله اذا ماتت وهي في عصمته وأما ان ماتت وهي مطلقة بانه مستققة السكني فهي ثابتة لها على كل حال سواء كان السكن به أو نفقه كراه ام لا لانها مطلقة فالسكني لها بلا شرط وسببه المؤلف على هذا في قوله واستمران مات أي المطلق (ص) لا بلان قد دخل مطلقا أو لا أو وجبة تأويلان (ش) هذا عطف على ما مر أي والسكن به كذلك أو نفقه كراه لا بلان قد دخل السكني ان الزوج اذا مات والسكن لتفسيره لم ينفد كراه فلها السكني ولو تدفع اجرة المسكن من مالها وهل مطلقا أو كان الكراء وجبة فأى مدقة معينة أو كان مشاهدة ككل شهر بكذا وهو ظاهر قولها ان كانت الدار بكرام هو موصر فلا سكني لها في ماله وعليه جعله البايع وغيره أو لا سكني لها في المشاهدة ولها السكني في الوجبة وان لم ينفد الزوج الكراء لان الوجبة تقوم مقام النقد طاعة عبد الحق في النكح وعليه جعله بعض القرويين تأويلان (ص) ولا ان لم يدخل بها الا أن يسكنها الا لكفها (ش) تقدم أن التوفى عنها لا سكني لها الا ان دخل بها زوجها فلها مات قبل الدخول بها فلا سكني لها في مال الميت الا أن يكون أسكنها به وضما اليه ولو صغيرة لا يجتمع مثلها الا أن تكون صغيرة لا يدخل بها وانما أسكنها به وضما اليه لكفها فقط عما يكره فلا سكني لها ولا يكفها بغيره لا بعد الفاء كافي التوضيح من ابن عبيد الرحمن والذي سكا ابن عرفة عن الصقلي عنه لكفها من باب الكفالة والحضانة وبصورة الا أن يسكنها أو المسئلة بها لها وهي أن المسكن به أو نفقه كراه وقوله الا أن يسكنها أي وهي مطبقة لوطه أسكنها الكفها ام لا وقوله الا لكفها أي وهي غير مطبقة لوطه فنفقة لكفها من الكفالة التي هي الحضانة هي الصواب لان المسئلة مفروضة في الصغيرة التي لا تطبق الوأما على جعل الخلاف فينفذ كلامه بها في كلام تت والساحلي نظر (ص) وسكتي على ما كانت تسكن (ش) أي وسكتي للعصمة من طلاق أو وفاة على حسب ما كانت تسكن مع

لا يحسن الاتي التي جعل في نكاحها في مدة عدم الطائفة (قوله اذ هي محل الخلاف) نص ابن عرفة قلت في كون الزوج الصغيرة المضمومة أو حق ثلثها ان زوجها لا يجرى كقالت لان الحارث عن ابن القاسم وابن عبيدوس مع تعجبون وابن عبيد الرحمن مع محمد انتهى قال عجم قلت ومن هذا يصح على المصنف ان يقال لم تزل قول ابن القاسم الموافق كافي المدونة ودرج على مالان عبيد الرحمن مع محمد انتهى ونص المدونة وان دخل بها وهي لا يجتمع مثلها الصغيرة فلا عدها ولا سكني لها في الطلاق وليس لها الا نصف البذل في وعلمها في الوأما العدة ولها السكني ان كان زوجها البو والمزلة أو نفقه كراه وان لم يكن قد نفد كراهية عدها قال الشيخ عبيد الرحمن فقوله ولها السكني هو مخرج المصنف فينفذ بما قبله يعني انتهى قال عجم فينفذ كلام المصنف بما اذا كانت صغيرة لا تطبق الوأما وضما اليه أدوة الا أن يسكنها الا فينفذ بها له وبما اذا كان المسكن به أو نفقه كراه ام لا يعني أنه اذا دخل بكلام المصنف على كافي المدونة ويصحب هذا الاستنباط الثاني وقدمي في الشامل على كافي المدونة ولينكر الاستنباط الثاني فلذا قال عجم لو قال المصنف

بدل قوله ولان لم يدخل الخ كان لم يدخل بم او مثلها يجمع ان ضمها اليه كما قد دخل من اجمع مثلها الطابق مافي المسورة وما لم يجمع به
الفتوى (اقول) فماد هذا انه اذا اجمع مثلها بشرط الفخول عليها ولا يكتفي بالضم مع ان ظاهر ان عرفان الضم يكتفي فكيف يكون
ان عرفناه انما للدونة على انه اذا دخل بها لا معنى للضم والظاهر ان الفخول في غير المطبقة عدم المدار على الضم كما هو مباديان
عرفة قوله وادواتهم واوال الخ) لا يخفى ان مودى المعين وحيد في دانه لا بد من قرينة تدل على ذلك وهو ما في مقتضى قوله
وبهم الزوج الخ لانه يفيد ان يحصل على الاصل من اول الاسراف لا يشترط (١٥٧) على القرينة والموازاة فيقبل ما لا ياديه قوله

وبهم الزوج قال في كتاب عبيدي
رجلا تكرر منزلا والتقال ليس
فما ليكتبه بل في زوجة قال ترجع
الى المالك التي كانت في نفسه اولا
ويجوز الزوج على التمسك به انه
قد بدلكرا من عبيد رجلا
المسكن الاول ولا يتعين فيه اه
قوله وان شرط في اجارة) اى
لا يلح شرط (قوله وان غصب) اى
صار من مربية للفسخ لا لزمه
الفسخ وظاهر الشارح انه قد
على حقيقة وجعل في العبد تحفظا
والقدرة انما تقتض ان لم يرض اهل
الخ (قوله ان يرضى من شئ من العدة) اى
شئ له بال (قوله خرجت صرية)
اى او منقذرة (قوله ونحوها) اى
يشمل الرابع والخامس واخصوص
الرابع فقط كما ظنوا (قوله ولو
بواو احدا) قضية الباقية انه اذا
كان اقل من يوم لا يرجع ويجب
ان المراد فقهر له ما لم يظن
كما افاد الشارح بقوله ثم ظهر الخ
وعبارة ع وظهر قوله شئ
كالدونة ولو بما قاله تيت ولكن
فيها الشيء مما له بالو الا اعتد
بوضوهم ان كل من يبيع عتقا والا
كل موضع الذي فيه حيث اليه اه
فظاهر ان اليوم ليس مما له بال

الزوج فلزم للمكان التي كان مشاهدا ومصفى في شتاها ومصفى (ص) ورجعت ان تغلبا
واتهم (ش) يعني لو تغلبوا زوجها في غير المنزل التي كان ترضى بالكنى فيه ثم طلقها او مات
فانها ترد الى المنزل الاول فتعتد فيه وبهم الزوج على انها ما اراد ايقاط حقها من الكنى في
العدة في المنزل الاول والعدة حتى تله وادواتهم واوال الخ او واو العطف على تغلبا (ص)
او كانت صرية وان بشرط في اجارة وضاع وان غصب (ش) يعني ان الزوجة اذا كانت في غير
المنزل الاول التي عرفت بالكنى فيه بان كانت خارجة عنه بسبب استئجار لاجل ارضاع
شخص وشروطا على ان ترضع في دار اهلها فليطيقا زوجها او مات عنها فانها ترجع الى منزلها
الاول وتفسخ الاجارة لاجل حتى الله ان يرضى اهل الطفل بارضاها للطفل في مسكنها فلو
كانت قابلة لتغيرها وما يطة فلا يرضى لها ان ترضع عنهم ولو محتاجة كالمزوجة من قوله
في الاجاد والطيوع ولو محتاجة (ص) ومع قضية ان يرضى من العدة ان خرجت
صروا وبقيت اولطفا في كالتلثة الايام (ش) يعني ان المرأة اذا خرجت مع زوجها الى جهة
الايام وهي الراد اليه ورضعت زوجها اولطفا بالابن او رجعا الى ابيه بطريق يرضى فانها ترجع
الى منزلها لاجل العدة صرية فخصم ثقة محرر او غير محرر او ناسي لاسمهم ان كانت سارية
شيا فليلا كالتلثة الايام وقوله هذا ان يرضى من عتقا بعد وصولها الى منزلها ولو بواو احدا
كما هو ظاهر المدة اما ان يرضى من عتقا شئ فانها لا ترجع ويحل الرجوع ما لم تكن تائب
بالايرام او ماتم ان كان سارية بكثر فانها لا ترجع وتفسق في ذهابها الى جهة فقولان في
الخ انما ان يرضى من العدة بعد رجوعها الى مسكنها لاجل الطلاق والموت وهذه الشبهة
ببقى رجوعه لمجمع المسائل التي فيها الرجوع السابقة الاحقة ولذا اوردت عن جمعيها ان
احسن واستشكل قوله ان يرضى من فرض المسئلة انه مات او طلق بعد ثلاثة ايام فلا
يتصور ان غصب عتقا فهاض ورواها هذه واجب ما به تصور في الجامل اذا حصل لها
ما يدل على قرب وضع الحمل ويمكن ان تصور وفيها اذا خرجت عن مسكنها قبل المسئلة ثم ظهر لها
طلقها سابقا لوقوع العدة مسافة الطريق فقط فلا ترجع لانه لا فائدة في الرجوع عندئذ
(ص) وفي الطوع او غير ان خرج لكر باط الاقلام وان وصلت والاحسن ولو قامت نحو
السة أشهر واختار خلافه (ش) يعني ان المرأة اذا خرجت مع زوجها الى جهة فطوع او باط او
بجهاد او باط او نحو ذلك فطلقها زوجها او مات عنها فانها ترجع الى منزلها لاجل عتقا
ولو وصلت الى المكان الذي قصدته فلو وصلت اليه وقامت بالسة أشهر فليس له ان يرجع اليها
منزلها الاول لتعتد فيه ولا ترجع فيه خلاف قال ابن عبيد السلام ترجع وهو الاجمعي في
ابن عبد الحكم وقال الشئ لا ترجع فقوله وفي الطوع عتقلان يرجع بقوله او غير

وهو ظاهر كلامهم ايضا (قوله ويمكن ان تصور) بمعنى ذلك قول الشئ في اولها (قوله ولو قامت نحو
لان القول المحض انما ترجع بعد السة أشهر والصواب في التمسك على مذهب البصر من شعر في اخره الثاني او السة أشهر
على مذهب الكوفيين شعر فيهما وقيل في الثاني وقوله واختار خلافه مذهب في القول والمثل على القول المحضين وعلم ويحس
نت قوله نحو السة أشهر لا يكتفي في رواية التمسك بالسة فلا في المدة وقد وصلت وفي كلامي اجمع في التمسك والايام
سنة او أشهر او كذا في عبارة الشئ وان عرفة وقد تدلل في موضع ذلك على الصواب فخلص اليه في السة ايام شعر فيهما لا يجمع

(قوله بأقر بهما أو بعدهما) أي وحيت شاعت بكافي المدونة ولو عبرت عن حديث شاعت لشم على غير الامة الثلاثة (قوله والطلقة الخ) أي في التطليل المذكور وقوله وبعبارة هذه عبارة الثاني فليراجع ابن عسرة (أقول) حيث كان ظاهر المدونة التفسير فلا اعتراض بكلام ابن عرفة (قوله عليه الكراه ارجعا) أي فعله الكراه عنها في مسئلة سقر الرجوع لادخاله الطلاق على نفسه حال كونه راجعا لانها تخرج لاجلها وكذا ان يرجع هو معها ولو لم يجرع وعليه كراه المنزل الذي يرجع فان اعتدت بمجملها أتمت ولم يلزمه كراه رجوعها كانه في موته لا كراهي الرجوع بها للسكن الا لزمها الانتقال للزوجة للورثة وكلاهما عليه اذا كانت تعتد حيث شاعت (قوله أي حيث شاعت الرجوع الخ) (١٥٨) قال محشي نت قوله وعليه الكراه ارجعا المسئلة مفروضة فمن طلق وزوجها

الرجوع بكافي ابن عرفة وغيره عن أبي عسرة وهو الذي اعتمد في توضيحه الآية لم يبق له بسمه من ابن عرفة أو عروان ان أطلقها في سفره فزوجه الرجوع الى وطنها فعليه كراه رجوعها اه (قوله ان عليه الكراه) أي كراه ارجع لان النقد انما يأتي في ذلك وأما من السكن الذي تعتد به فانه عليه قطعاً قوله وفيما اذا اعتدت بكان الموت نظراً أي تردد هل عليه الكراه ارجعا لانه لا تعتد بتوقي حقه فله الكراه راجعا ولو انقضت عدتها بوضع موته وليس عليه الكراه راجعا ويحقق أن المراد اذا اعتدت بكان الموت هل تؤخذ بنية الاجرة من ارجع لا تندفع في مكان العدة أولا والا قرب الأول ولا يخفى انما قاله ذلك البعض انما يكون في السقي خرجت لا انتقال المشارة بقوله في الانتقال الخ (قوله نية على ذلك) أي على مفهومه وهو ما إذا طسراً موجب العدة بعد تلبسها بحق الله نعم كلامه حقيق في قوله أو أحرمت وعصت (قوله أو أحرمت وعصت) الصورية وذلك ان عندنا ثلاثة احرام واعتكاف وعدة وبطراً

طوع الحليم من أسفار النواقل والاباحة المشار اليه بقوله ان خرج لكرابط فهو راجع لقوله أو غيره ولو قال ان خرجت كقوله وصلت لكان أحسن اذهب الحكم بآب ولو خرجت وحدها وقوله لا مقام أي انتقال فاعلمنا ذلك لا يجب عليها الرجوع وسواء في أنها غفرت في المكان الذي تعتد به (ص) وفي الانتقال تعتد اقر بهما أو بعدهما أو بكنها (ش) هذا مفهوم قوله لا مقام يعني أنه اذا سافر بها سفره فله ان يطلقها في أثناء الطريق فاعلمنا غفرت فان شاعت اعتدت في أقرب المكانين إليها أي المكان الذي خرجت منه أو المكان الذي خرجت اليه وان شاعت اعتدت في أيهما وان شاعت اعتدت في المكان الذي مات زوجها أو طلقها فيه وعلى الموت بان الزوج مات ولا فرق له بين رض قرارها ولم تصل الى قراره بعد والمطلقة طلاقاً بائناً أو رجعياً كذلك وبعبارة قرر شرابه على التفسير وظاهر كلام ابن عرفة ان هذه أقوال فلهذا كرفي المسئلة ستة أقوال (ص) وعليه الكراه ارجعا (ش) أي حيث لم يجرع الرجوع وكانت معتد من طلاق لانه ادخله على نفسه أما لو كان الرجوع جائزاً كانا كانت تعتد بأقر بهما أو بعدهما أو بكنها فلا شيء عليه قال بعض والجارى على الأصول في التوفي عنها أي عليه الكراه في الرجوع والحد الذي ان كان تعتد فيما اذا اعتدت بكان الموت نظراً انتهى ولما كان قوله فيما رجعت في كل الاقسام مقيداً بمن طرأ عليها موجب العدة قبل تلبسها بحق الله كالمدة متينة على ذلك بقوله (ص) وضمت المحرمة أو المعتكفة (ش) يعني ان المرأة اذا حرمت بالبرة أو الحج أو اعتكفت ثم مات زوجها أو طلقها فاعلمنا حقيق على احرامها وعلى اعتكافها لا يرجع لمسكنها وبسقط حقه ما منه (ص) أو أحرمت وعصت (ش) أي وكذا انقضت في احرامها اذا أحرمت المعتدة بعد موجب العدة من طلاق أو موت وعصت هذه بادخال الاحرام على العدة ونزوحها من مسكن عدتها قال أبو الحسن بخلاف المعتكفة فاعلمنا ان هذا اذا أحرمت وتيق على اعتكافها حتى تقه اذ لو قبل انها تخرج للحج التي أحرمت به لبطل اعتكافها لانه لا يكون الا في المسجد فلا احرام حتى يحل به الاعتكاف ولا يحل بجملة العدة وانما يبطل بجملة بقوله أو أحرمت الخ أي التي كانت أحرمت والتي كانت اعتكفت والتي أحرمت وعصت فاعلمنا في قوله أو أحرمت بمحذوف وليس أحرمت معطوف على كذا المقدرة لان صلة الال تكونت فسلاماً مضياً وحذف الموصول وابنه صلتها بآز كقوله • ومن يجرع عدته سواء • (ص) ولا سكني لانه لم يتو • (ش) يعني أن الامة اذا طلقها زوجها أو مات عنها فان كانت قد توفت يتامع زوجها قبل الطلاق أو الموت فلهما السكني والا فلا وأعاد هذه المسئلة مع فهمها من قوله سابقاً

الرجوع كافي ابن عرفة وغيره عن أبي عسرة وهو الذي اعتمد في توضيحه الآية لم يبق له بسمه من ابن عرفة أو عروان ان أطلقها في سفره فزوجه الرجوع الى وطنها فعليه كراه رجوعها اه (قوله ان عليه الكراه) أي كراه ارجع لان النقد انما يأتي في ذلك وأما من السكن الذي تعتد به فانه عليه قطعاً قوله وفيما اذا اعتدت بكان الموت نظراً أي تردد هل عليه الكراه ارجعا لانه لا تعتد بتوقي حقه فله الكراه راجعا ولو انقضت عدتها بوضع موته وليس عليه الكراه راجعا ويحقق أن المراد اذا اعتدت بكان الموت هل تؤخذ بنية الاجرة من ارجع لا تندفع في مكان العدة أولا والا قرب الأول ولا يخفى انما قاله ذلك البعض انما يكون في السقي خرجت لا انتقال المشارة بقوله في الانتقال الخ (قوله نية على ذلك) أي على مفهومه وهو ما إذا طسراً موجب العدة بعد تلبسها بحق الله نعم كلامه حقيق في قوله أو أحرمت وعصت (قوله أو أحرمت وعصت) الصورية وذلك ان عندنا ثلاثة احرام واعتكاف وعدة وبطراً

على كل واحد غيره فتمت السابق في خمس وهي ما اذا كنت معتكفة وطراً احرام أو عدتها وكانت محرمة وطراً اعتكافاً أو عدتها أو كانت معتدة وطراً عليها اعتكافاً فان طراً عليها احرام مضت على احرامها وما ذكرنا من كونها تتم الاعتكاف السابق على الاحرام ينبغي تقيد معاً اذا تخلف فوان الحج وما ذكرنا من أنها تتم العدة على الاعتكاف أي وتقبل الصوم الذي تقبله في الاعتكاف وكذا في اليمين اذا طراً الاعتكاف على الاحرام (قوله أي التي كانت أحرمت) هذا تفسير لقوله أو أحرمت والمحرمة والمعتكفة وأما تفسير أو أحرمت وعصت فهو قوله والتي أحرمت الخ (قوله وليس أحرمت معطوف على كان المفردة) الحسن وليس أحرمت معطوف على صلة التي هي محرمة.

(قوله ولها الانتقال) وكذلك الانتقال مع ساداتها في عصمة زوجها القول المصنف وليسدا السفر من لم يتوا (قوله كبدية ارحمهل
 أهلها) وأما الحضرة ولو حكا كاهل الاخصاص فلا ترحمل مع أهلها بل تعدى حمله ومثل ابن عرفة عن مات وأراد زوجها دنيا بمقتضى
 وأرادت عصمتها فدفنت بمقتضى تهم فأجاب بأن القول قول عهبتها أخذ من قوله كبدية ارحمهل الخ (قوله وبعبارة) هذه مغايرة لعبارة
 الاولى وهذه الاخيرة عبارة عجيبة الآن تظاهر النقل مع الاولى فالواجب المصير اليها (١٥٩) (قوله وفي الثاني ترحمل معهم) زاد

عج فقال واقتلوا اذا كنت تعتد مع
 أهل زوجها هل يجري فيها وسكت
 على ما كانت تسكن أم لا وهذا
 كله في ارحمال أهلها وأهل زوجها
 في حال عدتها وأما في حال العصمة
 فتتحمل مع زوجها حيث ارحمهل كما
 ذكره في مسئلة سفر الزوج
 بزوجه وأما في حال الحضرة
 والبدنية اه (قوله وأخوف جاز
 الخ) هو مفيد لما إذا كانت لا تقدر
 على رفع ضررها وجهه فان قدرت
 على رفعه لا يقع لها كتمها ورفع
 اله (قوله أما سقوطه) أي خوف
 سقوطه وأخرى سقوطه بالنقل
 (قوله من قبل القبر الخ) اذا كان
 كذلك فخطه ما طر في النهار يجاز
 علاقه الجوارق ولم يعبر بطرف الليل
 للثأر هو ان أحد طرفي النهار
 بعد العشاء ولا يصح أن يذعن عليها
 الرجوع بين المغرب والعشاء وهذا
 كله اذا كان الزمن مأمونا والحاكم
 عادلا ولا فلا تخرج الالهة (قوله
 وعليه يكون موافقا للبدنية الخ)
 قال في البدنية ولها التصرف فيها
 والمنسوج صرا قري القبر
 وترجع الى بيتها فيما بينها وبين العشاء
 الاخرة اه والحاصل أنه اذا نظر
 لظاهر المصنف يكون مخالفا
 للبدنية وإذا دعى قال من أن
 المراد بالفرق مقابل القبر وما

وسكت على ما كانت تسكن ليرتب عليه قوله (ص) ولها حينئذ الانتقال مع ساداتها (ش)
 يعني ان الأمة اذا طلقتها زوجها لملا قاربها أو بائنا أو مان عنها ولم تسكن قد يثبت مع زوجها
 بيتا وهو معنى قوله حينئذ أي حين لم يتوا فانه بقضى لها بالانتقال مع ساداتها اذا انتقلوا
 ولا كلام لزوجها لان حق الخدمة لم ينقطع بالتزويج وأما ان يثبت مع زوجها بيتا فليس
 لساداتها أن ينقلوا معهم (ص) كبدية ارحمهل أهله فقط (ش) تشبه في حوازل الانتقال
 أي يجوز للبدنية أن يمسأ كنية المهرودان تنتقل مع أهلها فقط وأخرى لو ارحمهل أهلها وأهل
 زوجها معا الجمهر أو افتقر قوا فكأن اجتمعوا اعتدت مع أهل زوجها وان افتقروا اعتدت مع
 أهلها ومفهوم أهله فقط أنها لو ارحمهل أهل زوجها فقط لا ترحمل معهم وهذا اذا كان لكل
 أهل فان لم يكن لها أهل اعتدت حيث كانت مع أهل زوجها وبعبارة الصواب ربيع لا نهان
 ارحمهل أهلها فاما أن يكون عليها أن يثبت مع أهل زوجها مشقة في لحاقها بأهلها بعد العدة
 أم لا في الاول ترحمل مع أهلها وفي الثاني لا ترحمل معهم وإذا ارحمهل أهل زوجها فقط فاما
 أن يصح كون عليها اذا ارحمهل معهم مشقة في عودها لأهلها بعد العدة أم لا ففي الاول
 لا ترحمل معهم وفي الثاني ترحمل معهم * ولما ذكرنا يخرج البسوة بذكر ما يصح
 للحضرة وبغيرها بقوله (ص) أو لم لا يمكن المقام معه بحكمتها كسقوطه أو خوف جارسوه
 ولزم الثاني والثالث (ش) يعني أنها لو طلقتها أو مات عنها فأخذت في العدة ثم حصل لها ضرر
 في المكان الذي هي فيه لا يمكنها المقام معه فانها تنتقل الى غيره والعذر لما سقوطه أو خوفها
 على نفسها أو مالها لاجل الجار السوء أو لاجل انتقال جوارحها من حولها ووجدت وشقة وإذا
 انتقلت لعذر الى المكان الثاني صار حكمه كالاول في لزومه كما مر فان حصل عذر كما مر فانها
 تنتقل الى غيره وهكذا وإذا انتقلت لغير عذر ردت بالقضاء ولو أدان لها المطلق (ص) وانطردج
 في حواشها طرف في النهار (ش) يعني أن المعتدة من وفاة أو طلاق يجوز لها أن تخرج في قضاء
 حوائجها طرف في النهار أي المحكوم لها ما في التصرف بحكم النهار وهما من قبل القبر بقليل
 ومن الغروب والعشاء وأخرى نهارا واعتناص على الموهوم وعليه يكون موافقا للبدنية وتظاهر
 كلام المؤلف أنها لا تخرج في غير حوائجها وتظاهر النقل حوازه فانه قال تخرج العرس ولا
 ثبت الا في بيتا (ص) لا لضرر جوارحها ضرر وقعت لها كم وأقر على من يحضر ان أشكل
 (ش) نية هنا على أن ضرر الجوارح ان حق الحاضرة بقر به أو مدنية لا يكون عذرا بغيرها
 الانتقال الى غير منزلها ولكنها ترفع أمرها الى الحاكم فينظر نفسه في أن طلبا كتمه عن
 صاحبه وان أشكل عليه الامر فانه يقرع بينهم فمن خرج السهم عليه أخرجه عن صاحبه
 ويحترز الجوارح من البدنية فان ضرر الجوارح ان حقها عذر بغيرها أن تنتقل من موضعها
 وتخرج عن عرفه للجماعة في القرعة وارضى اخراج غير المعتدة انظر نصه وما رد عليه في

بعد المغرب واقفها (قوله قرية) أي في ذات القرية أو ذات مدينة (قوله من كان طلبا كتمه) فان لم ينزجر أخرجه والحاصل أنه اذا ظهر له
 ظلم أحد ههنا جزه فان امتثل والا أخرجه فان ثبت بينة ظلم أحد ههنا ظلم أحد ههنا لا كان ههنا مشاجرة
 بينهم وبينها وقوله فبعض أو خوف جارسوا أي على نفسها وأنه ممن لم يمكنه الرفع وهذه ممن يمكنه الرفع (قوله وان أشكل عليه الامر
 الخ) أي ابدى له كل منهما دليل من مرجح أو بأقامة كل ليلة بالضرر ولم ترجع احدهما (قوله اخراج غير المعتدة) أي أن لا تأخذ المعتدة حق

فه تعالى وهو مستعمل على حق الأدنى وقوله وما يرد عليه وذلك لأنه مورد عليه مجوزاً من المعتدلة لشرها من حدث فاطمة بنت قيس إلا أن في ذلك نظراً لأن كلام المصنف التام على معنى ٣ قد أشكل الأمر فيها ومثله فاطمة بنت قيس بنت غير شرها (قوله فهل يلزم المخرج) محل ذلك عند الإطلاق فإن طاعة بالسكنى في العصمة وتوابعها فلا سكنى لها قولاً واحداً وإن طاعت مدة العصمة فقط فلها السكنى قولاً واحداً (قوله وعادة المؤلف) أي ولا اعتراض على المصنف لأنه قال وبالتردد كذلك لأن المراد أنهم متى ترددوا عبرت بتردد حتى يأتي الاعتراض (قوله وبسقط الشرط) (١٦٠) فإذا طلقها فعليه السكنى ومحلها أيضاً إذا كثرت المسكن قبل العقد

أو كان ملكاً لها قبله وأما لو كثرة أو ملكته بعد العقد فعليه قولاً واحداً (تبيينه) يدخل في الخلاف ما إذا تزوجها وهي تلك منقعة يستأن بكر أو جسيمة ولم تبين حين العقد أو حين الفسوخ أن عليه الكراه (تبيينه آخره) إذا لم يثبت ذلك الزوجية لبيت الذي سكنت فيه مع زوجها إلا بعد طلاقها فإن على الزوج الكراه (قوله ولو رجعا) ولو طلق عوداً المطلقة طلاقاً رجعياً للسكنى الذي كانت قد صدقته وامتنعت فلا تنقطع نفقتها فإن رجعا وامتنعت من العود سقطت نفقتها والفرق بينهما أنهما قبل الرجوع لهما المنفعة فيها فلا يسقط امتناعها ولكن نفقة على أبي الحسن قال وظاهر الكتاب خلافه (قوله مما ذكرى) كذا في نسخة وهو خطأ بالنسبة للفصول وذلك لأن الزوج سكر (قوله فكذلك قال غيره) أي غير المصنف (قوله وأما هو الذي من مسئلة الكونه) قال فيها وإذا انتقلت المصنف عن طهره إلى الأمام بالاضته إلى منزلها حتى تم عدتها فيه ولا كراهة فيها أحكام غيره (قوله وقد غيره) أي غير الغير الذي كره وهو قيد معتبر (قوله

وليس كلام المصنف) أي المصنف بغيره وقد غيره ذلك وقوله أيضاً أي كما يدينه وقد غيره ذلك (قوله وأشار إلى ذلك غيره) أشار من قوله فإن ارتأبت فهي أحق والاشترى الخيارات (قوله والفرما) أي لا الورثة إذا كان في غير دين ولا جاز مع امتناعه بالعدّة وحل الجواز إذا طلب ذلك رب الدين (قوله والفرما الخ) قال عجب ولم تعرض للمصنف لبيع الدارين تعند موضع الخلاف والظاهر أنها كن تعند عدة الوفاة (قوله كن باج) أي ما عاصها (قوله ويثبت للشرى) أي في المبيعة وكذا في المعتدة فيما عدا ذلك الشرط واليمين فيما ينظر

(قوله والزوج في الاشهر) والفرقة منه في الاشهر ولو وقع وقوعه حينما يظهر ولا يجري في بيعهم ما جرى في بيع الزوج في ذات
 الاشهر مع وقوع الحضي من الخلاف (قوله وهذا بخلاف الفرماء كالمهر) أي في الوفاة لا ما تقدم لاقى الطلاق (قوله بخلاف الفرماء)
 لا يعني أن النكاح لم يتكلم في الفرماء في الحامل ولكن تقدم عن ع (١٦١) (قوله بأن لم تحصل أسلاخ) أي فبراد بن والها عساهما

(قوله على المشهور) وقوله
 مار وادأوزيد عن ابن القاسم في
 العتية لأبنة للبتاع (قوله وأما
 المعارف فيه تفصيل) الاحسن
 أن يكون قوله المنقضي المذموم
 صفة لاحدهما محذوف مشهين
 الآخر والمنقضي العارية اما حقيقة
 أو حكماً (قوله فأن مضى ما يعاره)
 الجواب محذوف أي فكالمستأجر
 (قوله وإذا أنهدم انه لم يكرهه)
 الآن تكون الدار انهدمت
 مقصودته فتبطل عقوده أخرى
 من مقاصده دار الميث فكلام
 الشان إذا انهدمت الدار بتمامها
 (قوله فلم يخرجهما الخ) يحصل
 على ما إذا مضى ما يعاره (قوله
 فلم يخرجهما حتى أحبال الخ)
 فإن أرادنا بقايمها بآية منها في
 الموت فليس له الانتفاع بالأوجه
 (قوله) أو تدعو إلى موضع تبعد
 منه أي يجعل لا يعلم أنها بعيدة
 ص (قوله وألعمر) يفتح الميم
 أي حياته في عدة الوفاة وبأن في
 الطلاق بأن يطلعها ثلاثاً ثم يموت
 عنها حالاً (قوله إلى خمس سنين)
 هذا لا يأتي إلا في المرتبة بحسب
 بطن وأما المرتبة بتأخر الحضي
 فسنه وأربع على أن خمس سنين لأنها
 أقصى ما لا يجل على أحد الزوجين
 ويعبر عنه لك ولو ارتابت بحسب
 بطن أو تأخر حضي إلى خمس سنين
 قال ابن ونس في مسئلة الحس
 ويحصل أن خمس ما لم يتصفوا أن في
 بطنها لجلالاً والتأخرت فيما يظهر

ولزوج في الاشهر (ش) يعني أن الزوج إذا طلق زوجته التي عدتها بالاشهر كالصغيرة والبائسة
 كبت السبعين فله يجوز زلة ابتداء أن يبيع الدار التي تعدتها مطلقته بشرط أن يستقي عدة
 العدة ما كان كانت عدتها بالافرا مأ بالجل فله لا يجوز زلزوج أن يبيعهما كافي الجواهر لعدم
 العلم بأمد هذا بخلاف الفرماء كالمهر قوله في الاشهر أي في عدته من تعدد الاشهر أي من
 تحقق اعتدادها بالاشهر بدليل قوله (ص) ومع وقوع الحضي قولان (ش) يعني أن العتدة إذا
 كانت من وقوع منها الحضي كبت ثلاث عشر سنة وكبت خمس ونحوها هل يجوز زلزوج
 ابتداء أن يبيع الدار التي تعددتها المرأة أو لا يجوز في نظرنا في الطوارق يبيع السبع ثم على
 القول بالجواز إذا حصل لها الحضي وانتقلت للأفرا فلا كلام للشري لا تدخل يجوز زلذلك
 وعلى القول بعدمه بضم السبع (ص) ولو باع نالت الريبة فقد (ش) يعني لو باع الفرماء في
 الوفاة أو الزلزوج في مرقع الحضي بشرط أن نالت الريبة بأن لم يحصل أصلاً وحصلت زالت
 قبل انقضاء العدة فالسبع لا يجوز أن استمرت فهو مردود في البيع للجهل بزمان الوفاة المشهور
 (ص) وأملت في المنهم والمعار والمستأجر المنقضي المدة (ش) يعني أن العتدة في مكان جار
 في ملك مطلقها إذا انهدم فانه يارمه أن يبدلها مكان غيره فكذلك في أي آخر عدتها وكذلك
 إذا كانت تعدد في مكان عتد المطلق منعتة اما بأجرة وانقضت سدتها أو بأجرة وانقضت
 مدتها فانه يارمه أن يبدلها غيره في تمام العدة فقوله المنقضي المدة جمع للمستأجر وأما المعار
 ففيه تفصيل فان كان مقبداً بعد وانقضت فكالمستأجر والأفان مضى ما يعاره وكلام المؤلف
 في العتدة من طلاق أو ما من وفاة فأنما ما يكون لها السكنى ان كان السكنى له أو نفقه كراه
 أو كان الكراه وجبة على أحد التاويلين وإذا انهدم فانه يارمه أن يبدلها مكان غيره أو نفقه كراه
 سقط حقها من السكنى وظاهره أنه لا تبدل في عدة الوفاة حيث حصل الهدم ولو كان فهو موضع
 آخر عليه عند الموت وهو ظاهر أن حتى حينئذ فيه لغيره فان لم تقبل المدة فلم يخرجهما
 متى أحب ولها في الطلاق البدل (ص) وإن اختلفا في مكان حيث (ش) مفرع على صورة
 الادال فكان ينبغي أن يبدل الواو بالفالحا وإن اختلفا في الماطقة والمطلق بعد تضرر السكنى
 في تلك المساكن الثلاثة عاذكر في مكانين فدمى كل منهما إلى بدل غير البدل الذي دى اليه
 الآخر ولا ضرر على واحد منهما أصيب لسكنها فاما طلبته لأن تدعو إلى ما يضره
 لكثرة كراه أو تدعو إلى موضع تبعد منه أو في قوم سوء لأنه التفتت لنسبه في مثل هذا
 (ص) وأما إذا لم يضره فهو لا يضر جهات القاد وان ارتابت (ش) يعني أن الاسر والقاضي
 أو المذموم إذا طلق زوجته أو مات عنها وهي في دار الاماراة والقضاء والعمرى فانه لا يجوز
 لمن قدم أن يخرجهما حتى تتم عدته من طلاق أو وفاة ولو ارتابت بحسب بطن أو تأخر حضي إلى
 خمس سنين ولم يجعلوا ما ينصفه الاسر من السكنى كالاجر مخففة والام يستقي ما زاد على
 قدر الوالاة (ص) كالخمس حياته (ش) تشبه في عدم الأخراج أي وكذلك من حبست عليه
 دارو على آخر بعده فذلك الاول وترك زوجته أو طلقها فلا يخرجهما من صارت اليه الدار حتى
 تتم عدتهما ولو خمس سنين وأهم قوله حياته لو حبس عليه خمس سنين معصومة لم يكن الا امر كذلك
 أي فأنه لا يتكون أحق بالسكنى إلا في المدل المعينة ومثل كلام المؤلف ما إذا جعل الدار وقطاعاً

(قوله وذلك لان هذه الوقفية خارجة عن جرح الوصية) أي من حيث انها باقية على مالك صاحبها الموت خارجة عن الثلث فقول الشارع في السكنى الخ مرتب على معنى ذلك الذي قلناه (قوله وأطلق زوجته) أي عوزل أو فرغ من توليفته بعد طلاقه (قوله إذا لفرق الخ) فيه انه قال ودار الأمانة من بيت المال بخلاف بيت المسجد وهذا موجود مطلقا (قوله ونظر فيه ابن عرفة الخ) فقال لان كونها حبا على المسجد حبا مطلقا ما إن زوج حبا فلا إمام إلا فان كان الأول فلا فرق بين كونته حبا على المسجد حبا مطلقا أو على إمامه وان كان الثاني لم يجز لإمامه أن يسكنها إلا بالاجازة مؤجلة فلا يخرج منها زوجته إلا بتمام أحله فكذلك من أجنبي اه قلت ويصحب فيه باختبار الأول ويرى بعضه فحقه ما إذا كان حبا (١٦٣) مطلقا وقوته في الحبس على الإمام الحبس على

ذريته بعده فانما اتسحق السكنى وذلك لان هذه الوقفية خارجة عن جرح الوصية والسكنى من أنواع الملك (ص) بخلاف حبس مسجده بيده (ش) يعني أن حبس المسجد ليس لحبس عليه حياته أو فلا إمام الثاني إخراج زوجة الإمام الأول إذا مات وأطلق وزوجته في دار الأمانة وهذا قول ابن العطار وعليه أكثر الشيوخ بخلاف امرأته الأمير لان لها حقا في بيت المال ودار الأمانة من بيت المال بخلاف بيت المسجد قال ابن زرقون الذي قاله ابن العطار مقصور على ما إذا كانت الدار محبوسة على المسجد حبا مطلقا وإماما كانت محبوسة على أمته المسجد فلا يخرجها القادما فلا فرق حينئذ بين دار الأمانة ودار الأمانة وقوله ابن عبد السلام لا يوطر فيه ابن عرفة وأتقن نصه وما قبل عليه في الشرح الكبير (ص) ولازم ولوعوت عنها السكنى (ش) المشهور وهو مذهب المدونة أن أم الولد إذا ماتت عن صاحبها أنه يجب لها السكنى في مدة حبسها لانها في حقها كالعدو كذا ان قلنا في بعض استبراه لانها محبوسة بسببه أي ولا نفقة لجهلها بعد وفوقه كذا إذا أعفها ثم ان الظاهر أنه لا يكون لها السكنى حيث مات إلا إذا كان السكنى له أو نفقه إماما وكان الكرام وجبة على أحد أتا أو بين السابقين ولا يلزمه أن تبيت في منزلها زمن انتظار الحية وليست كل مرة (ص) وزيد مع العتق نفقة الجمل (ش) أي عوز بد لام الولد يميز سببها عتقها وهي حاملة مع السكنى النفقة بخلاف ما إذا توفي عنها فان لها السكنى في زمن حبسها ولا نفقة للسلم لانه وراث (ص) كل نفقة (ش) يعني أن المرتدة إذا كانت حلالا يجب لها السكنى والنفقة في حين وضعها فان لم تكن حلالا لم تؤجر واستبرئت فاما ان تقتل أو ترجع الى الاسلام (ص) والمشتبهة (ش) يعني أن المرأة إذا وطئت بشبهة فحملت فانه يجب لها النفقة والسكنى الى حين الوضع كن تكع ذات محرر مجهلا فحملت منه فلو نكسها عالما بالقهر بدونها فحملت فلها السكنى دون النفقة لان الولد غير لاحق به إلا نسبوا له ان يقول (ان جلت) راجع للردت والمشتبهة أو فردا للضمير لاعادته على ما ذكر أو ان الواو بمعنى أو (ص) وهل نفقة ذات الزوج ان لم تحصل عليها أو على الواطئ قولان (ش) صورتها غلط بذات زوج غير مدخول بها فوطئها بين نكاح زوجته وأوامه ولم يحصل من الفالط فهل نفقتها ما استبرأ ثم نكحها بثلاث شخص فمهر زوجته فلا نفقة عليها نفسها أو على واطئها قولان كما في نكاحه وأما ان جلت منه فنفقتها وسكنائها الى حين الوضع على واطئها بخلاف ولو بين جهازها كانت النفقة والسكنى على زوجها الا على الفالط إلا أن باقي الزوج جائنق عنه ذلك الجمل واعترض ابن غازي كلام المؤلف التابع لابن الحارث صاحبها حاصلا انه لم يقل أحد

المؤذن ونحوه (قوله المشهور وهو مذهب المدونة) ومقابل حاق كذب محمد لا سكنى له وله ولا عليها (قوله وكذا إذا أعفها الخ) أي وليس لها ولا للسيد بها الخ أو ورثته ان مات اسقاطه (قوله يعني أن المرتدة إذا كانت حاملة الخ) تعقب بأنها تسعين في مدة تردتها حتى توثب أو تقتل كانت حاملة أم لا أو يجب جعل ذلك على ما إذا غفل عن ضمناها أو تعدد أو كان موضع السكنى أجرة (قوله لم تؤجر وأستبرئت) أي لم تؤجر كذا خبر الحامل فلا يبقى أنما تؤجر للاستبراء ولها السكنى حيث لا تحبس ولا نفقة لها على الزوج قال عبيد واذا لم تحصل المشتبهة فلها السكنى والنفقة وكذا المرتدة حيث تقصروا بعد مجئها اه (قوله فلها السكنى دون النفقة) فان حملت أيضا فلا سكنى لها (قوله لاعادته على ما ذكر) قضية ذلك التذكريع أنه فان جلت فلا فرق أن يقول على ما ذكر (قوله فهل عليها أو على الواطئ) الأرجح أنه عليها لا على زوجها وأما سكنها فهو على الفالط (قوله الآن ما في الزوج جائنق ذلك الجمل) حائل

بان

حاق ذلك ان لم أره أن أتى غلط بها تارة تكون الزوج لها وتارة يكون لها الزوج وإذا كان لها

زوج تارة تكون مدخولا لها وتارة لا فان نكح ذات زوج فان جلت فالنفقة والسكنى على الفالط وان لم يحمل فالسكنى عليه والنفقة عليها وإذا كانت ذات زوج ولم يدخل بها فان جلت من الفالط فنفقتها وسكنائها على الفالط وان لم تحصل فسكنائها على الفالط والنفقة على الأعي زوجهما على الأرجح وأما الوطئ جهازها فنفقتها وسكنائها على زوجها جلت أم لا إلا أن نفقة الزوج بلعان فلا نفقة لها عليه ولها السكنى والنفقة عليها الآن تلحق بالثاني فان عليه نفقتها وسكنائها ما ينفقه الثاني أيضا بلعان فان نفقه فلا نفقة عليه أيضا ولها السكنى عليه فيما يظهر وأما إذا كان لا يلحق الولد بالثاني لا كونه تغافل لاجل قصر المدونة ونحو ذلك فان سكنها على الأول قبلها ولا

نفتقها لها إلى واحد منهم فإثنا قلت كيف يأتي العالم من الثاني حيث لا تكاح قلت يأتي في وطء الشبهة (قوله المشتق من التبري) من أخذ المصدر من زيد المجرى (قوله والبعت) عطف تفسير وكذا قوله والكشف عطف تفسير على البعث ثم لا يخفى أن المعنى على الطلب وقوله الكشف أي طلب الكشف (قوله مد دليل) أي مد تقي أي حيض ثم هذا صريح في أن المراد بالاستبراء نفس مددة الحيض والظاهر أنه نفس الحيض فكأن العدة نفس الطهر يكون الاستبراء نفس الحيض ثم إن الاستبراء إذا كان بالاستبراء يكون نفس الأشهر فيكون إضافة مددة لها بعدة للبيان وإذا كان بالحيض فالإضافة حقيقة وقوله لا رفح أي أو أمل أو كان رفح عصبة ما بأن الزوج فيقال فلذلك عدة وهكذا إن كان إطلاقاً ثم لا يخفى أن من جعله رفح العصبة الطلاق فيكون قوله أو إطلاقاً من عطف الخاص على العام لأن يخص الأول بما عدا الطلاق (فصل الاستبراء) (١٦٣) (قوله لا ذات الموت) أي لا ذات الحي الموت بالإضافة للبيان والفرق بين الاستبراء وبينها من وجوه أحدها أنه بمحضة واحدة والاخر أن الاستبراء لا يلزمها الأحاديث في الوفاة ولا ملازمة المنزل بخلاف المعتدة فيها (قوله ولم يكن وطؤها مباحاً) المراد مباحاً في نفس الأمر استحرازها لو كشف الفحص ابن وطءها حرام

لو كشف الفحص ابن وطءها حرام فقد سئل ابن أبي زيد عن كان يراها أمته فاستفقت منه فاستفراها من مستحقها هل يشترى عليها أو يستبرئ فأجاب لا يطهر إلا بعد استبراءها أي لأن الوطء الأول كان فاسداً ويجري هذا فيمن اشترى زوجته ثم استفقت (قوله كحضر المودعة) أي المودعة التي كانت عند من اشترىها وقد ساحت عندها واشترىها بخيار وكانت عند في أيام الخيل أو أي وكسيع المشتري لها قبل غيبته عليها أو بعد ذلك ولم يكن شغلها فيها لقصر المدة ومعهم من لا يطأ بحضرتها (قوله أو اعتق ونزوح) المناسبات قاطلة (قوله ليس له) أي ولو عبره بنقل الماشئ الخ الظاهر لا فرق بين التعبيرين

بأن نفتقها في هذا الحالة على الواطئ وإنما الخلاف هل نفتقها في هذه الحالة عليها وعلى الزوج ونحوه لأن عرفة * ولما انتهى الكلام على العدة من طلاق ووطء أو ابتعاها أو غيرها بالكلام على شبهها وهو الاستبراء المشتق من التبري وهو التخص وهو وقعة الاستقصاء والبعت والكشف عن الأمر الغامض وتبرعاً في أي توضيحه الكشف عن حال الأرحام عند انتقال الاملا من عرفة لحفظ الأنساب وقال ابن عرفة مد دليل رامة الرحم لا رفح عصبة أو إطلاق التخرج العدة يدخل استبراء الحرة ولو لم يأت الموروث لانه لا ذات الموت وأشار المؤلف إلى حكمه بقوله

فصل يجب الاستبراء بمحصل الملك إن لم يوفى البراءة ولم يكن وطؤها مباحاً ولم تحرم المستقبل (ش) أشار بهذا إلى حكمه وإلى شرطه فأحرز بمحصل الملك عن تزوج أمه فلا استبراء عليه وأحرز بقوله أن لو فوفى البراءة مما إذا تفتت أي غلب على الظن أو اعتقد ذلك فإنه لا استبراء كحضر المودعة والمبيعة بالبيع تحت يده ولم يخرج ولم يبل عليها سدا حتى اشترىها كإثبات واستبرئ بقوله ولم يكن وطؤها قبل الملك مباحاً عن اشترى زوجته أو اعتنى وتزوج كإثبات وأحرز بقوله ولم تحرم الخ عن تحريم في المستقبل كشتري ذات محرمة أو ممتزجة بقوله فلا استبراء وسواها بمحصل الملك بعض أو بغيره ولو باتزاعها من عبده أو اشتريته منه ولم يقل بنقل الملك لشغل ما أخذ الفتيمة من أيدي الكفار مما أخذ من أموال المسلمين بالظهر قائمهم إنما لهم شبهة الملك على المذهب وبهذا وجه هذه العبارة في توضحه تبعاً لآلان عبد السلام ولذا جاء بقوله أو رجعت من سبي مغترطاً في ذلك الأضياف به يتضمن الفرق بين ما وبين قوة أو غنمت فليس يستفتى عنه كإفيل (ص) وإن صغيرة أطاعت الوطء أو كبيرة لا تحملان طاعة (ش) يعني أن من حصل في ملكه أمة صغيرة فطوى الوطء ولا يعمل مثلها في العادة كتبت سبع سنين أو كبيرة فعتلت عن الحيض كينت السنين فحافقاً فيجب عليه استبراءه كل بثلاثاً أشهر كإسباني وإن كانت صغيرة لا تطبق الوطء فلا استبراء عليها فبالحقيقة قوله لا تحملان طاعة لقوله الخاف الوطء لأنه يصير التقدير أن تطبق الوطء بل وإن لا تحمله وهو فاسد لانه لا استبراء إن لم تطبق الوطء كإسباني وجعله لا تحملان طاعة لانه لا صفة أمالجي الخال من صغيرة فقلو وصفها بجملة أطاعت الوطء أو ما من كبيرة فقلعها على ما هو مسوغ (ص)

فيراد بالنقل أو حصول الملك إنشاءً وأما والحاصل أن قوله بمحصل الملك معناه الملك الحاصل أصلاً أو بماً وكذا قوله بنقل الملك أي يجب الاستبراء بالملك المنقول إنشاءً وأما (قوله على المذهب) وقيل تلك (قوله ولا حاجة بقوله) وأرجعت من سبي أي الذي هو غنمناه من الكفار وقد كانوا غنمتموه من أباي أو لأجل أن قوله بمحصل الملك شامل لما إذا أخذ الفتيمة من أيدي الكفار مما أخذ من أموال الخ (قوله وبه ينسخ الفرق بين ما وبين قوة أو غنمت) لأن معنى قوله أو غنمت أي سبنا من الكفار كما كان لهم بحسب الأصل وغنمناهم (قوله فليس يستفتى عنه) أي عن غنمت كإفيل أي لأن بعضهم جعل قوله أو غنمت مستفتى عنه بقوله أو سبي لأن الذي أخفا الفتيمة يرجع من سبي أباي أو ما (قوله لاسفة) اقتصر عي على الصفة فقال الصفة لهم لأنني به مطالب بفتح أن العطف بأو على الفصح وان كان الأصح الأفراد (أقول) ولا مانع من تعدد اللفظة وخرج النادرة كبنيت مكة وبنيت مكة فاستبرأ فوطءها لمحق لا يبلغ عليه

(قوة الوخش الرذل) أي من الناس هذا هو الظاهر فيكون أخف من الذي قبله (قوله على الشهور الخ) وقابله ما حكى المازري وغيره أنه لا يجب الاستبراء في الوخش (قوله يعني أن الأمة إذا غصبها شخص) أي بالغ وغاب عليها غيبة يمكن شغلها منه فإن غصبت أو سباه حتى غاب عليها يجب استبرأؤها وانما كان عليها الاستبراء لأنه تعدى بالغصب فتعدى بالنسب أيضا بخلاف المشتري بخلاف الأمة فالغالب عدم الخش ثم إن قوله أو رجعت من غصب أو سبى شامل للزوجة وغيره فإذا استبرأ الأمة للزوجة من الغصب والزنا بحصة وليس كمدها (قوله منها) كذا (١٦٤) في منتهى أي فيها (قوله لأن الملك ينتقل) يقال انتقل كانه حصل كله

(قوله وإن زنت الحامل الخ) أي على جهة الكراهة أو خلاف الأولى والمراد حاصل حمل من زوجها وأما من حصل لها حمل من الغاصب أو غيره فإنه يحرم وطؤها (قوله وهذا مستغنى عنه الخ) فيه أن ما كان مذكورا في غير المبالغة فيشئ لا يقال أنه مستغنى عنه بذلك الشيء لا الأحسن أن يقول أنه مستغنى عن ذكره لأنه الذي قبل المبالغة والمبالغة لا تكون إلا غيبة نومه (قوله ولو تزوجته لو حذفت لو كان أخضر لانه قوله واشترت في حصة المبالغة (قوله خلافا لصنوع) أي فقد قال ليس عليه فيها استبراء وقيل حينئذ إذا لم يجب عنه الاستبراء لان الفرض أنها غير مدخول بها وقول ابن القاسم أظهر لما ذكره الشارح (قوله وبأن الزوج انما الخ) الفرق بينهما تعدى والباء بمعنى الام عطف على لأنها (قوله وطلعت) الجملة حاله أي وقد طلعت (قوله كلوطواة) مفهومه انه لم يكن وطئها لم يجب عليه استبراء لبيعها إلا أن زنت عنده واشتراها ممن لم يتف وطأها في مفهوم موطوءة تفصيل وما ذكره هنا من إخراج الملك حقيقة كبيعها أو

سحبها كزوجها وما في أول الباب في حصة وأراد المصنف بانوطوءة من أقر وطئها ممن سكت عنها وعن عمه والكافة خاتمة على المشبه وذلك لأن الأول منصوص (قوله وهذا ما يقطع الخ) لا يخفى أن هذا لا يهمل لأن المصنف قال كلوطواة الخ وهو غير موطوءة (قوله انظر ز) فظننا قد حصل بما كتب ما ينبغي من نقل عبارته (قوله وجاز للمشتري الخ) هذه يفهم منها قوله وقيل سيدها بالاول وذلك لأنه إذا جاز الزوج وطئها اعتمادا على قول المشتري اشترتها بما يبيع استبرأها عما وثق أن يستعمل في قوله استبرأها

لها

سحبها كزوجها وما في أول الباب في حصة وأراد المصنف بانوطوءة من أقر وطئها ممن سكت

عنها وعن عمه والكافة خاتمة على المشبه وذلك لأن الأول منصوص (قوله وهذا ما يقطع الخ) لا يخفى أن هذا لا يهمل لأن المصنف قال كلوطواة الخ وهو غير موطوءة (قوله انظر ز) فظننا قد حصل بما كتب ما ينبغي من نقل عبارته (قوله وجاز للمشتري الخ) هذه يفهم منها قوله وقيل سيدها بالاول وذلك لأنه إذا جاز الزوج وطئها اعتمادا على قول المشتري اشترتها بما يبيع استبرأها عما وثق أن يستعمل في قوله استبرأها

(قوله قبل عقد الشراء أو بعده) فان قلت ان وضع قبل الشراء قد فعل البائع ما يجب عليه قبل البيع ودون المشتري وان وضعت بعد الشراء قد فعل المشتري ما وجب عليه دون البائع قلت كان هذا المثلثة مستتمة من القاعدة تنويعا لبيان أن الاطلاق على تقدير صحة قبل الشراء أو بعده محراز (قوله وانما أعاد كلف التشبيه بعد الفعل) والاحسن انما أعاد كلف التشبيه لان هذا مما يجب الاستبراء به حصول المثلث لا يزيله والعقود أدخلت الكفاية الزاوية الغصب والسر والسبي فيجب استبراء قبل أن يبطأ أو يبيعها أو زوجا بخاصة (قوله وفائدة الاستبراء) فان لم يستبرأ هو أو أنت بغير ما به انبشته فانه بعد كماله الفهم من المعنى (قوله مع ان كون الوفاخ) حاصله حيث كان السدس مراما على الفائدة للاستبراء اذا اولاد لاحقه. وأجب أيضا بجمعه على ماذا لبطأها أو بطلها واستبرأها قبل الوطء المذكور (قوله فان كان يلحق بالشبهة) أي بان (١٦٥) أنت بلسة أشهر من وطء الشبهة وقوله والاحد ما ان أنت به خمسة أشهر

هذان جملة الاستبداد بسوء الظن والاستعراق في هذا واجب وان لم يخرج كاهو تظاهر كأفاد بعض (قوله على المشهور) ومقابلته ما فاته أنهب من انتمجرت في بعضها في الطريق حتى يستقر لنفسه أو عندنا كل ولا يستقر أمن سوء الظن (قوله نعمان المجمع معه لعدي بازسها) أي أو ما أن أنفه في إرساله عام غير فلا استبداد كأنا عليه المبلغ معه (قوله أمينة) أي أمين المرسل وقوله الأتري الخ من كلام التونسي أي أبي احسن التونسي ونفسه فيه مظهر أي في المشهور الذي هو قول ابن القاسم نظر لأن الرسول أمينة واستمر أو يجرته الأتري لوي يستعملوا استبدادها كان لا حراً أن يطالب فكذلك أن استعمل ثقة وحاصل الجواب أن معنى قول ابن القاسم أن لو كل تدعى في عبته أو ملهم غير من أئمة الأمر فكذلك لا يجوز لبعضها في الطريق حتى يستقر لنفسه

(قوله أو فإني إن لم يجره الوصل إليها) فإن لم يجره الوصل إليها فإقرار أن يتطابقون استبراحاً إذا أرادوا بقائه في ملكه وأما إذا أراد بيعها فالظاهر أنه يجب عليه منعه من أن يبيعها (قوله أو أومر له) لانه مع قوله يجب على الوارث (قوله) فإنه يجب استبرأؤها على من ملكها (الخ) لا يعني أنه حدثت بكون من أفراد حصول الملك لانه كما قالوا كان الخ (قوله) وكذا يجب الاستبراء) أي على المشتري (قوله) أما لو تنقض العدة) إذا علمت هنا أنها فائدة الصنفين أن تنقضت عنهم معطوف على استبرأت مشكلاً لانه يصير التقدير هذا أن لم تنقض (١٦٦) عنهم بل وإن انقضت مع أنه إذا لم تنقض لاستبراءه وأجواباً أنه معطوف على

انما استمرت والاشكال سبق على
أنه معطوف على استمرت (قوله
أوحشتا) يرجع لسمة التعليق
وذلك لان السورب في مسنة
التعليق هو اجنت (قوله اذا حصل
سببه) أي العتي وهو المعلق عليه
وبه تعلم صحة المذاهب سابقا (قوله
وأياضاً) أي كإثباته أعاد العامل
لتمديد سبب زوال الملك أعاد العامل
للتعاقب الخ (قوله أثار بقوله أي)
بفهوم قوله الخ (قوله أوافقت
عديها) يعلم ان في كلام المصنف
استحساناً كالمصنف القبيح في
الموت وحذف في العتي انقضاه
العدة فهو من النوع السعي
بالاحباط (قوله ولا عكسه)
الضواب اسقاطه لانه اذا عكسه
الوصول لاستبراء أكفاه بعض
(قوله بخلاف الموت) أي وهذا
بخلاف الموت السابق وقوله أيضاً
أي كان أم الولد لا تنكح (قوله
فيذكر الخ) فيسئ لا تغرض
في الكلام في أم الولد وأم الوليد
موت سببها لاجل ملكها
فإن قيل في الضمان انك اذا
اشتري أمة أو أهديت اليه ثم
أعتقه قبل الاستبراء فلا تزوجها
حتى تستبراء بحصة ولا تصدق أنها
خاصت قبل العتي (قوله بحصة)

فقد لم يأتني أن تظهر ابن باب الاستبراء مع باقي العدة وذلك لانها في العدة تبرز من سنة تسعة أشهر استبراء وثلاثة عده ثم هو
مشكل لان نقل الرجم واحد فلطلب سنة في العدة وتسعة أشهر في الاستبراء (قوله فان لم يزل) يخالف ما في عن فلان زالت الربة
حلت والامكنت أقصى أمدا الحمل ان لم يزل فيه وشارحنا وافق عجمي تقدم (قوله كالصغير والبالغة) ذكرهما قبل في أصل
وجوب الاستبراء وهما في أنه ليس بمحضة. (قوله والوضع كالعدة) أي واستبرأ (١٦٧) الحمل بالوضع كالعدة وقوله يحرم عليه أن

تسعة أشهر فان لم تزل ربيسة أو ذهبت حلت وإن زادت تربست غلام أقصى أمدا لحبل واليه
أشار بقوله (ص) ونظر السلفان أرزبن فسعة (ش) أي قامه أو تقدم المارد اليه
العازات وتقدم أن الجع ليس بشرط وقوله (ك) صغيرة والياسة تشبيه في أن استبراه كل
منهما ثلاثة أشهر (ص) وبأوضع كالعدة (ش) التشبيه في قوله وضع حملها كله وان دما جتمع
في قوله وتربست أن أدات به وهل أر بها أو خسا خلاى وأما كونه لابن أن يكون لاحق به
ويصح استداقه فلا يعتبر هنا (ص) وحرم في زمنه الاحتجاج (ش) يعني أن من ملأ أمه وح
من الوجه فانه يحصر عليه أن يستعجم في أمدا استبراه من أمه الحصة بشئ من الجاع
ومقدماته وسواء كان شابا أو شيخا انتهى في ضمان غيره وما دامت في الاستبراه سواء كانت حاملا
أم لا الآن نكحون في مائة سيدها وهي مدة الحمل واستبراه من زنا أو غصبا وأشتبا
فلا يحصر وطؤها ولا الاحتجاج به ^و ولما أنهى الكلام في الجواب الاستبراه شرع في مفاهيم
بقوده وإن تمكن على الترتيب فتمامه وموقره وان صغرة طاعت الوطوقه (ص) ولا
استبراه إن لم تطلق الوطه (ش) ومفهومه أن توفى البراءة بقوله (ص) وأوحاش تحت ده
كردعة (ش) والمعنى أن من كلت عنده أمه مردعة أو مروه أو كجوزك فاحت تحت
يده ثم استبراه من سيدها أو الحلال أن لم يخرج من ولج عليها سيدها كما يأتي فانه يجوز وطؤها
من غير استبراه لان البراءة متيقنة (ص) ومبيحة بالخيار ولم يخرج من ولج عليها سيدها (ش)
يعني أن الشخص إذا استبرأ أمه بتأخير أو ألقها ثم ألقها موقره المشتري فاحت في أيام
الخيار فامضى من له الخيار البيع فان المشتري لا يحتاج إلى استبرأ أمه مبيحة ناسية قوله
وطؤها بشرط إذا كانت الأمه لا يخرج كالتصريف ولم يدخل عليها سيدها في أيام الخيار أو الإقلا
بمن استبرأ أمه لأجل سوء الظن وإذا رد من له الخيار البيع جاز لبعائه أن يبطأ من غير
استبراه بمبيحة ناسية لأنهم لم يخرج عن ملكه إلا أنه أصحبه الاستبراه كإساق وقوله
يخرج إلج رجع كلامه التي حاضرت من مردعة ومروه ومبيحة بالخيار (ص) أو أعتق
وتزوج (ش) يعني أن من أعتق أمه عنده بطؤها بالملك فانه يجوز أن يتزوجها في الحال من
غير استبراه على الشهر ولان المسامؤه وطؤها الأولى صحيح والاستبراه إنما يكون من الوطه
القاسد (ص) أو اشترى زوجته وان بعد البناء (ش) هذا عكس ما قبله أن التي قبلها كان
يطؤها بالملك وما ر بطؤها بالنكاح وهذا كان بطؤها بالنكاح ثم صار بطؤها بالملك والمعنى أن
الإنسان إذا اشترى زوجته فقد ملكها أو تصفح نكاحه كأمه عند قوله وتضمن وطرا إلا
طلاق وحينئذ يجوز أن يبطأ من غير استبراه وسواء اشترىها قبل البناء أو بعده على الشهر
لان المسامؤه وطؤها صحيح وعبر بزوجه دون موطأته لتخرج الأمه المستحقة فانه يستبرأ
إذا اشترى من مستحقة أو في البالغة نظر انقره في الشرح الكبير (ص) فان باع المشتري وقد

لعنه (قوله وادشترالخال) قال في المدونة من اشترى زوجته قبل النكاح عليها علق يمينه ولا يستبرأ عليها عاض وأدان كتابة يستبرأ قال المصنف وهل معناه ان كل بعد البناء لا يجب لاستبراء أو أنها تحتاج إليه بعد البناء أيضاً باب أو في وقتية بالاختص على الأشد وهو الظاهر لأن الولد إذا حدث بعد الملك كانت بأمه وقتحتاج فلا استبراء ليحصل المهر هل هي أم وإدام أم إذا علمت ذلك فقول الشارع في المشهور راجع لمستحق قبل النكاح بعده (قوله وفي المابقة نظارخال) وعبارته في ذلك مفهوم قول ابن كاتبة أنه لا يستبرأ للمدخل بل لو حدث فلا تحبس المابقة في كلام المصنف المشار إليها وهو أن بعد النكاح أو اقتضى على

ما استظهره المصنف في التوضيح من ان الاستبراء بعد البناء احدى عند ابن كنانة وقال القسطلي المبالغة تحسن على ما استظهره المصنف في التوضيح وهو الصواب **تثنية** قوله واشترى زوجته فيدشر أو هاتبه عاذا لم يقصد بالعقد عليها السقاط الاستبراء وتزوجه به لعدم الطول (قوله عند نسخ الخ) يدل من قرأين ويصح التصديق والرفع كما هو معلوم (قوله وهذا يتصور الخ) بل يتصور في الكل الاقوله أو أعتق فقط (قوله وبعد بحضة) هذا واضح في العتق والموت وكذا في غنم المكاتب على ما يظهر وفي البيع يجري على كل من البائع والمشتري حضة (١٦٨) ويجوز اتفاقهما على واحدة (قوله أو أعتقها بعد وطء الملك) أي أو هجر المكاتب بعد

وطء الملك (قوله رابع لاتنقل الملك) فيه أن انتقال الملك لم يتقدم فالأولى أن يقول كخصوه أي ما ذكر من البيع أو العتق الخ أو ان العطف أو (قوله الواقع على بيع المدخول به الخ) أي الواقع لا قبل بيع المدخول به الخ (قوله أو وصلت) هكذا في بعض النسخ بآله وقد فسّر الشارح الفاعل وهو أسباب الاستبراء وفي بعض النسخ أو حصل أي موجب الاستبراء **تثنية** في سكت المصنف كاللدونة عما إذا تساوى بالعرف ولا نص أن تساوى بمفهوم اللدونة فيه متعارضان ولا تظهر لقوله أي لا يكتفي بذلك وتأتف حضة بعد ذلك (قوله عطف على قوة ولا استبراء) فيه تسامح بل معطوف على قوله إن لم تنطق الوطء (قوله من غير أم الولد) أي لأن أم الولد سواء عتقت أو ماتت السيد فلا بد من استبرائها ولو استبرئت أو انقضت عتبتها كاتقدم (قوله وهو يوم أو بعضه الخ) في شرح شب حل آخر وهو أن الراد بحضة الاستبراء على الأول أكثر أيام الدفن كانت عاداتهم ستة أيام مثلا ولم يكن بعد نفوس أو يومين من طرق

دخول أو أعتق أو مات أو هجر المكاتب قبل وطء الملك لم يقبل السيد ولا زوج الإبرأ من عدة فسخ النكاح (ش) يعني أن الزوج الحر أو العبد إذا اشترى زوجته والحال أنه قد دخل بها قبل الشراء وهي زوجته ثم باعها قبل أن يطأها بالملك أو أعتقها قبل أن يطأها بالملك أو مات قبل أن يطأها بالملك أو كان الزوج مكاتباً اشترى زوجته والحال أنه قد دخل بها قبل الشراء ثم هجر بعد الشراء أو مات قبل أن يطأها بالملك فرجعت إلى السيد فلهما التحلل واحدة منهن السيد وهذا يتصور في أمه المكاتب التي رجعت إلى السيد وفي حق من اشترى ولا زوج يريد نكاحاً في الأربع الإبرأ من عدة فسخ النكاح السابق من شراء الزوج لزوجته لأن عدة فسخ نكاح الأمة قرآن كعدة طلاقها لمعلات أن عدة فسخ النكاح تجري مجرى عدة الطلاق في حق الحر والأمة فتقوله قبل وطء الملك يرجع للزوج أربع مسائل (ض) وعدم بحضة (ش) هذا مفهوماً قوله فيم امر قبل وطء الملك والمعنى أنه إذا اشترى الأمة التي دخل بها ثم باعها بعد أن وطئها بالملك أو أعتقها بعد أن وطئها بالملك أو مات عنها بعد أن وطئها بالملك فأنها لا تحمل للسيد ولا زوج إلا بحضة واحدة فلا استبراء لأن وطءها لها فسخ لعدته منها (ص) كخصوه بعد حضة أو بحضتين (ش) تثنية في حلها بحضة والعصير المهر ويرجع لاتنقل الملك الواقع على بيع المدخول به أو على عتقها أو على موت زوجها الذي اشترى أو على هجر المكاتب والمعنى أنه إذا اشترى زوجته التي دخل بها ثم حاضت عنده حضة واحدة أو حاضت عنده حضتين ثم باعها أو أعتقها أو مات عنها أو هجر المكاتب ورجعت إلى السيد فأنها تكتفي بحضة واحدة كإذا كان انتقال المذكور بعد وطء الملك لأن الانتقال المذكور إذا حصل بعد حضة واحدة كانت الحضة الناسبة المطلوبة مكتملة للعدة ومغنية عن الاستبراء وإن حصل انتقال الملك المذكور بعد حضتين كانت الحضة المطلوبة بغير الاستبراء لأن عدة فسخ النكاح تمت ومفهوم قوله وقد دخل أنه لم يدخل فعلياً في الجميع استبراء بحضة (ص) أو حصلت في أول الحيض وهل الآن غضى حضة استبراء أو أكثرها أو بلان (ش) عطف على قوله ولا استبراء إن لم تنطق الوطء والمعنى أن أسباب الاستبراء من ملك وما عطف عليه إذا حصلت في أول حيضها فانه يكتفي بها في غير أم الولد ولا يحتاج في استبرائها إلى حضة ثانية وهل الاكتفاء بهذه الحضة مقيد بأن لا غضى منها بقدر حضة استبراء أي مقدار حضة كاملة في الاستبراء للتقدم في العدة وهو يوم أو بعضه والسبب في هذا هو أن المولود لا يقيد بأن لا يغضى أكثر الحضة لكن لا بالمعنى السابق المشار إليه بقوله حضة استبراء وإنما الراد بأكثرها أقواها اندفاعاً وهو اليومان الأولان من أيام الحضة التي اعتادتها لأن الدم فيها يكون أكثر اندفاعاً كما أنه ابن عبد السلام

أقدم أبرز أجمع انتهى لها حضة استبراء ولا ينافيه قوله حصل في أول الحيض لأن المراد الأول حضة أو حكماً عن بأن يحصل الملك في أناته وقوله أو أكثرها من غير عائد على الحضة بمعنى دمها لا يعني زمنها أي أكثرها دم أو أقواها اندفاعاً وهو اليومان الأولان من أيام الحيض التي اعتادتها لأن الدم فيها يكون أكثر اندفاعاً جراً وسبباً وهذا الحل الذي حل به سبب حل يصلح به كلام المصنف وإن لم يكن متبادراً بل خلاف الظاهر وما هنالك إنما تعرض على المصنف بأن قوله الآن غضى حضة استبراء قبل لابن الوازع خارج عن التأويلين والمراد الآن غضى أربعة أيام والتأويلان هل الآن غضى أكثرها أياماً أو أكثرها

اندفاعا وهو البومان الاول والاولى بكر بن عبد الرحمن والثاني بينه الشارح فلا علمت ذلك فقول شارحنا وهو يوم وبعضه
والسبب ان الموازاة تظهر قال ابن شاس قال محمد المعتسر في ذلك ان لا يكون القاذب من ضمن الحيز مقدار خمسة يصح بها
الاستبراء اه وقدم صرح ابن عبد السلام وتبعه في توضيحه نقر بما على هذا القيد اذ معنى قدر خمسة استبراء لا يجوز ان يكون
كان أكثر كالمو كانت عدتها اثني عشر ومائة وخمسة عشر وما ظلتها بعد خمسة أمام أو بعد أيام فلا يستغنى بقية هذا العلم لتقديم
خضعة استبراء اه (قوله عن أي حفص العطار) هو صاحب أحد التأويلين (قوله فقدمتكم) أي الأب وقوله بأول موضع بدالاب عليها
كذا في نسخة فيكون أظهر في موضع الضمير وقوله ويجاوزه كذا في نسخة (١٦٩) وهو متعلق بقوله حرمت بعد (قوله بناء على

أن الخ) فيه شيء بل قوله لفساده
متحقق ولو قلنا الأب ضمن قبعتها
(قوله أمالو وطها الأب ابتداء) وأما
لو وطها الأب قبل أبيه لم تقدم عليه
وطها ولو استبراء من ماله ابتداء
لقول المصنف وحرمت علم مان
وطها كذا في عب وقوله نظرد
تقدم عليه ولو وطها الأب قبل (قوله
خاصة) زاد ش فقال لا ياتع ولا
لاجنبي ولا لهم أقارب الاستبراء
ولا ينسحب اه (قوله وإذا اختار
الزمن له الرز) هو الكلام الاول
بذاته (قوله وان كانت منيا عنه)
تقدم قريته ياتع ولاجنبي حيث حاصت
بطا الميعة بل ياتع حيث حاصت
عنده ولم يلج عليها سيد هاتين إذا
لم تحض عنه (قوله وتوؤلت على
الوجوب أيضا) هذا كلام المصنف
ولا يخفى انه قاصر على المشتري
لكن قوله بعد وتوؤلت على الوجوب
في القاصب يقتضي عومسه
في القاصب والمشتري (قوله وهو
الذي يظهر من كلام المصنف) أي
في ذلك الموضع وقوله فيما تقدم أو
رجعت من نصب (قوله ولا مفهوما
الخ) هذا يعارض مسددا لعمارة

عن أي حفص العطار عن أبي موسى بن مناس ناو ملان وتفسير الأكثر باليومين يظهر من
تحضض أكثر منها وأما من خضضه أباي وبين فآل فالظاهر انه يعمل بقول أهل المعرفة في
أكثرهما اندفاعا (ص) أو استبراء أب بارية بأنه ثم وطها (ش) يعني أن الأب اذا نزل جارية
إبنة الصغرى أو الكبير عنه حتى استبراء أباي من غير ما ابتداء ثم وطها الأب فقدمتكم
بالقصة ولا يحتاج بعد ذلك إلى الاستبراء وكذلك لو استبراء أمه أو أباي ثم وطها الأب فقدمتكم
بأول موضع بدالاب عليها ويجاوزه من فخذها حرمت على الأب ولو جنت قبعتها على
أبيه فصار وطها الأب في علو كذا بعد الاستبراء وقولنا من غير ما ابتداء احتراما لما اذا
وطها الأب فإنها تحرم على الأب (ص) وتوؤلت على وجوبه على الأقل (ش) أي وتوؤلت
المدونة على وجوب الاستبراء على الأب ثانيا من وطها الذي حصل منه بعد الاستبراء الاول
لفساده لانه قبل ملكها ابتداء على أن الأب لا يضمن قبعتها ابتداء فلهذا ولو بالوطه بل يكون للأب
التسلسل بها في عمر الأب وبسر والتأويل الاول هو تأويل الأكثر ومحل الخلاف
إذا استبراء أمه الأب ابتداء أمالو وطها الأب ابتداء من غير استبراء فانه يجب عليه
استبراء أمه من وطها نفاذا (ص) ويستحسن اذا غاب عليها المشتري بخياره (ش) أي
نسحب الاستبراء اذا زادت الميعة بالشار وقصدت عليه المشتري بخياره خاصة وإذا اختار
الزمن له الرز فلا استبراء على الباقي لان البيع لم يتم فان أحب الباقي أن يستبرئ إلى غاب
عليها المشتري وكان خياره خاصة فذلك حسن اذ لو وطها المشتري لكان بذلك مختارا وان كان
منيا عنه كما نسحب الاستبراء من غاب عليها القاصب (ص) وتوؤلت على الوجوب أيضا
(ش) وتوؤلت على الوجوب في القاصب فتحصل بذلك ثلاثة تأويلات الوجوب في المشتري
والقاصب والاستصباح فيهما والاستصباح في المشتري والوجوب في القاصب وهو الذي
يظهر من كلام المؤلف ولا مفهوما لقوله بخياره أي المشتري بل ومثله ان كان الخيار للباقي
أولهما وهو صريح الشارح وهو ظاهر كلامه في توضيحه لاسبابا ان كان الخيار للمشتري ولما
كانت المواضع فوطمن الاستبراء وان خالفته في بعض الاحكام كالنفقة والضممان فان
النفقة في زمن المواضع على الباقي وضمانه وان شرط النقد بقصدتها بخلاف
الاستبراء أفردت بالكلام لبان تلك الاحكام وهي كما قال ابن عرفة المواضع جعل الامنة مدة
استبراءها في وجوب زمني غير من حيثها ولو قال ابن عرفة بدل عن حيثها عن رادتها
لشمل النفقة والباقي مدة طمن مواضع كل ثلاثة أشهر ولما كانت المواضع لا يجب كما

(٢٢ - جرحي رابع) وهو لا يدل المعل عليه الاول لانه الظاهر من كلام المؤلف والمدونة (قوله لاسباب) من كلام المصنف
فأراد بقوله كلامه قوله لان لاسبابا كما قلنا بقول القول (قوله فوطمن الاستبراء وان خالفته) في هذا الكلام شيء لان المخالفة في بعض
الاحكام تفيد البينة وحاصله أن من اوزم المواضع الضمان والنفقة على الباقي ومن اوزم الاستبراء عدم ذلك وتبين الوازن يقتضي
تأين المزومات ويجاب بان الاستبراء يطلق بمعنى أعم ومعنى أخص وفي العبارة استخدام فقوله فوطمن الاستبراء أراد الاعتراف وقوله وان
خالفته أي الاستبراء بالمعنى المتقدم بل بمعنى آخر وهو الاخص (قوله لشمل الصغيرة والباقي) أحجب عنه بأنه اقتصر على الحيز لانه
الأصل أو الغالب أو يجعل من باب الكتابة عما يقتضي من أوضاعها

(قوله في التي تنقص الجمل) أي وهي الراتبة (قوله وتواضع) خبر عنه الطلب والاصل وتواضع التبايعان والمقابلة على غير بابها فلما أراد أصل الفعل وهو الوضع أي يجب وضعها عند أمين وتواضع ولما أسقط المشتري حقه من الرضا لعب لا احتمال الجمل وقوله أو وخش وهل رأي في كونها أو خشاً أو علة حال مالها أو حالها عند الناس وهو الظاهر عند بعض (قوله عند من يؤمن) صادق بالواحدة وحينئذ فهو إشارة إلى اختياره ما هو الأرجح قاله البدر (قوله وهو ما حكاهما للخصي) ولا ينافي من كونه غير يرى أهل خلو عن كأم أو حارة فلا ينافي ذلك قولهم لا يجوز دخلاً أجنبياً بأجنبي كذا بعض شيوخنا (قوله من شرطه أن يكون مترجماً) يعني أن يكون هذا هو المختار بعد كتي هذا رأيت بعض (١٧٠) شيوخنا جعله الأصوب فالجمله (قوله عند غير أمين) أي ولو كان أهله (قوله

لو وضعت عند غير أمين) أي أو مأمون ولا أهله على القول بالمنع واحتج (قوله التي يرى أصل المذهب بها) أي السنة أي الطريقة وقوله على جهة الاستصحاب أي جهة الاستصحاب والمراد التي يرى أهل المذهب أنها مستحبة على زائدة وتظهر أن قوله أو السنة الخ تنوع في العبارة والمعنى واحد (قوله وإذا رضى بأحدهما) أي مع ارتكاب أبيه (قوله ونها عن أحدهما) أي على البليسة لا معاً (قوله الترجان) هو الذي يفسر لغة بلغة أعلم أن المذهب أن الترجان لا يفهم من اثنين لانهما شاهدان بين الناس واتحكما خلافاً لما في لسان المذهب هنا الاكتفاء واحدة والحد في قوله وكنت واحدة لكان أحسن فقول الشارح وليس من باب الخبر أي بل من باب الشهادة (قوله وللسنة نظائر الخ) أي في الخلاف ذكرها في الخبر والقائف والمركب وكتب القاضي وأخلف ومستهك ربح الشارب إذا مره القاضي وغير ذلك حج ونظمه بعضهم فقال

واما

حكم كرافف ترجان كاتب * مستكه ومقوم وخلف

مع قانس الجراح أو كشف الهنا * في التسع يكتي مخبر يا منصف وكذا طبيب والمركب صفي * ما قلته أنت الخليف المتصف اه والمراد الطبيب ولو كافراً أو امرأته في عبد البعد أو الأمانة الحاضر من أجمع القيسية أو أوقات فلا تقبل إلا الشهادة بشرطها (قوله ولا مواضعة في متروجة) بل ولا استبراء وأنت خبر بآه لا يحتاج للص على في المواضعة والمعدة لأنه لا استبراء عليها كما تقدمت مواضعة (قوله المشهورين المذهب الخ) لم أقف على مثله فلما راجع (قوله فإن العدة تنقضي عن المواضعة) هذا ظاهر في صدق الطلاق إذا تم تزوجت حيثما أو إذا ارتفعت فإن كل رضاء فكذلك لأنه لا يبدى بعض حيثما وإن كان غير رضاء لم يصل

الابتناء من سنة الطلاق وثلاثة فشرأ وأما معتدة الوفاة فلا بد من مضي عدتها إن جاءتها حادثة قبل تمامها وإن تأخرت عنها فلا بد للثمن من رؤيتها الم وإن ارتفعت حاضتها بعد تمامها أشهر إن أشهر فإن أرباب تقسمة الاستبراء كذا في فأن اشترت بعدمدة في العدة فقد تباخر من الاستبراء عن زمن العدة وقد يستوي معه (قوله وأما الزانية والمعتصة) أي وإن كان ليس فيها ما واعدة ففيها الاستبراء موضع الجدل إن جلت وتدخل في ضمان المشتري بمجرد العقد لأن هذا من لوازم الاستبراء (قوله إن لم يقب) أي غيبة يمكن فيه الوطء صادق بعدم الغيبة أصلاً وبغيبه لا يمكن فيه الوطء (قوله ما يثبت من الجدل) في العنان حذف أي انتفاء ما يثبت من الجدل أو أن ما مصدرية والتقدير إن المقصود منها الاختصاص من الجدل وقوله وأخوف الخ معطوف على من الجدل والمعنى الانتفاء من الجدل أو من اشتراط الانسب الخوف أي أن المخطوء إما هذا أو هذا فلا يثبت في أحدهما لازم الآخر (قوله لكن على تفصيل مذ كور في الشرح الكبير) هو أنه إن غلب للمشتري في الردوة بغير أو أخطأ بعد دخوله في ضمان المشتري أي بعد أن رأت الحصة ففيها المواضعة يعني الاستبراء وإن حصلت قبل دخوله في (١٧١) ضمه فإن كان قبضه ماعلى وجه الملك ففيها

الاستبراء فقط وإن كان قبضها على وجه الامانة فلا استبراء فيها وأما المشتراة شرافاً فلا غلب على انقباضها المواضعة وإن لم يقب فلا شيء فيها وهذا في الفاسد الذي يدخل في ضمان المشتري بالقبض من غير خلاف أي وهو الاستبراء وأما الفاسد الذي اختلف فيه هل يدخل في ضمان المشتري بالقبض أو لا يدخل في ضمانه إلا برؤية الماعلى تنواض وقد اشترت شراء فاسداً فإن قلنا إنها لا تدخل في ضمانه بالقبض فانه يجري فيه إذا غلب عليها قبل دخوله في ضمانه وبعد القبض ما جرى في الفاسد منها وفي

وأما الزانية والمعتصة فإن الولد لا يلحق بالبايع ولا بالمشتري ولا يغرمها إذا نسب لولد الزنا (ص) كالردوة بغير أو فساداً أو طاعة إن لم يقب المشتري (ش) التشبيه في عدم المواضعة وقد عرفت أن المقصود منها ما يثبت من الجدل وأخوف اختلاط الانساب والامة في هذه المسائل لم يقب على المشتري فلم يفتح البايع في المواضعة لأنها لم يضر عن ملكه أما لو غاب غيبة يمكن فيه الوطء وجب على البايع الاستبراء لكن على تفصيل مذ كور في الشرح الكبير (ص) وفسدان فقد بشرط لا تطوعاً (ش) أي وفسد البيع المدخول فيه على المواضعة نصان شرط على المشتري نقد الثمن أو بعضه لأن تطوعه بالتقديس وهذا حبث وقع البيع على البت ووقع على التباين التقدول تطوعاً واحترزاً بقوله نصان محمولاً اشتراط عدمها أو أهما فلا يفسد البيع بشرط التقديس بل بشرط وتزاع الثمن من البايع ويجري عليهم حكم المواضعة من الضمان وغيره ولو بعد الغيبة على الامة ولا بد من تزاع الثمن من يد البايع ولو لم يعلبه المبتاع ولو طبع عليه ثم قال المؤلف وفسدان شرط التقديس لأن الأولى لأن المفسداً هو شرطه ولو لم يقب بالفعل وأجاب بعضهم بأن كلام المؤلف من باب القلب وإن زائدة أي وفسد بشرط نقد (ص) وفي الجبر على إيقاف الثمن قولان ومصيبة من قضى له (ش) يعني أنها تختلف في إيقاف الثمن في أيام المواضعة هل يحكم به أم لا فظاهر ما في السيوغ الفاسدة من المدونة أنه موضع تحت بدخل وشبهه لما لا في الواضحة والمجموعة وفي العتبسة عن مالك لا يجب على المشتري إخراج الثمن حتى يقب بالامة بغير وجهان الاستبراء وهو ظاهر ما في الاستبراء من المدونة والقولان لما لا في المدونة وإذا فرغنا على القول بالاياف فتختلف في زمن المواضعة كانت مصيبة من قضى له به ولو لم وهو البايع إذا رأت الامانة والمشتري إذا لم يزل الماعلى فاضمه في مصيبته وفي مبرج الثمن ومأثر خنا عليه من تقديم قوله وفي الجبر على إيقاف الثمن قولان على قوله ومصيبته من قضى له به هو الصواب ليكون الاول مغر على الثاني على أحد القولين ونسخته ذكر كبر الضمير في به هو الصواب وهو نص المدونة ونسختها بها

الردوة بغير كذا ينظر وإن قلنا إنها تدخل في ضمانه بالقبض فحكمه حكم الفاسد الذي يدخل في ضمان المشتري بالقبض اتفاقاً وقد تقدم انظر غامه (قوله محمولاً اشتراط عدمها أو أهما) أي وأبى العرف بعدمها وإن امتنع مع التقديس بشرط أو بشرط التقديس لا يكون تارة بيعاً وتارة سلفاً وهذا ما مرع الاول وكذا مع الثاني لتزايدهم بشرط التقديمية التقديس بشرط والتعليل المذكور لا يوجب المنع الماع الشرط لا مع التطوع وقوله هل ينقض التقديس ولو تطوعاً أي لما قسم من قبض ماعلى الغمة في مؤخر ذلك أن الثمن في ذمة البايع في أيام انقباضها منضت فسد فمضتها في مؤخر وهو الجارية التي يتأخر قبضها لما تارى الم (قوله لكون الاول الخ) المناسب لكون الثاني مقرر على الاول على أحد القولين (قوله على أحد القولين) وهو القول بالجبر وأما على عدمه فقد نقل الموافقة كذا في أي متى حصل وقادلو يترأضه فمضيبته من قضى له به هو ما إن استمر سيد المبتاع فهو منه لأن البايع شغل القول بالجبر لو قبضه البايع وتلف كان ضمانه منه كائن في البيع الفاسد وأما لو قبضه على القول بعدم الجبر وتلف الامة أو ظهرت حاملاً منه فيض ضمه ضمان الرهان إن جعله المشتري عنده نوفاً وإن جعله وديةً لم يضمنه وإن لم يعلم على أي وجه جعله عنده فظهر هل يعمل على الدية أو لا

(قوله والام بمعنى على) لاحاجة للقابل المعنى على الام والمعنى ومصيبته عن فضله بلزامها صاحبها وقوله وان ثم الزمها المشتري أى وجوب اذا كانت حاملا من البائع لان كانت حاملا من المشتري وحاصله أن مصيبته من البائع ان خرجت سالمة من اللعب والجسول والمتاع ان هلك أو ظهر بها حمل من البائع فأن ظهر بها حمل من غير البائع أو حدث بها عيب قبل الحصة وقد هلك الثمن فالبائع مخير في قبولها بالعيب أو الجمل بالثمن التالف وتفسير مصيبته من البائع وان شاعدها وكان منه ويمكن ادخالها في المصنف بأن يجعل قوله من فضله بها شاملا لقضية باختيار المشتري أو جبراً (قوله لو اجتمع متفقين المذ) أى بان تكون العدة بالاقراءوا الاستبراء بالاقراء موافقه ومختلفين بان تكون العدة بالاشهر والاستبراء بالاقراء والحواصل انه امان قطرا عدة على عدة أو استبراء على استبراء وعدة على استبراء (١٧٣) أو استبراء على عدو العدة من طلاق أو وفاة وصاحب الاربعة في الثاني هو الاول أو غيره فلا يظهر أن يقال بالعدة

فرد حامس والنوع الثالث فردان
عدة طلاق أو وفاة على استبراء
والنوع الرابع كنفك وان روى
كون الطلاق الطاري أو المهرور
عليه ثانياً أو رجماً ذات الأقسام
وما ذكرناه حسب القسمة العقلية
لانه لا يصح طر وعدة وفاة على عدة
وفاة (قوله يقصن بالفقهيا المالح)
أي جنس الفقهاء والمراد يقصن
بعضهم بعضاً (قوله في دناخل
موجين) شخ الحليم وقوله من نوع
أى كعدتين وقوله أو نوعين أى
كعدة واستبراء وقوله وفعل
سائق أى كطلاق وقوله وألا أى
كلنا وألقب (قوله موجب
آخر) بفتح الحليم وكذا ما بعد ولكن
يقر المصنف موجب بكسر الحليم
لقول الشارح انه قدم حكم الاول
والحاصل انه قصر فرقتهم وجب

تمام الاستبراء لظهور زوجها فانما تستأنف العدن من يوم الطلاق وينهدم الاستبراء الاول فان كنت من ذوات الحيض فثلاثة افرام طهار وان كنت من ذوات الاشهر فثلاثة أشهر من يوم الطلاق وان كنت حاملا فبوضع حملها كله ومفهوم يطلق لومات أقصى الاجلين كباقي المثلث (ص) وكترجيع وان لم يمس طلق أو مات الآن يفهم ضرر بالتطويل فبني المطلقة ان لم يمس (ش) قد علمت ان الرجعة كل زوجة فاذا طلقتها طارحيا ثم قبل انقضائه الصدة راجعها وطلقتها أو مات عنها فانما تستأنف العدن من يوم الطلاق الثاني ومن يوم الموت وسواء مسها بعد ان راجعها أو لا والمراد باللس الوطء لم يعلت ان الرجعة تنهدم العدن الا اذا أراد راجعها الضرر رجعا التطويل المعد عليها ثم طلقتها قبل ان يمسها فانه يعمل بتقص مقصود بني على عدتها الاولى اما اذا راجعها ثم طلقتها بعد ان وطئها فانما تستأنف كغير من يوم الطلاق الثاني لان وطئا بعد عدم عدتها فصارت الى الحالة التي كانت عليها قبل الطلاق الاول لاحتمال حصول حمل عن وطئه ولا ينظر قصد الضرر وعند ابن عرفة انما تستأنف ولو قصد ضرر او مات على نفسه او طرأ غزى فان قلت من تزوج بائمة ثم طلقتها قبل البناء عدة طلاقها الاول فانما تنافي على عدة الطلاق الاول ومن طلق المطلقة طلاقا رجعا بعد راجعها وقبل المس فانما تستأنف العدن من يوم الطلاق الواقع بعد الراجع فالفرق قلت الفرق أن مبانته كاجنبية ومن تزوج كاجنبية فطلقة قبل البناء عدة عليها بخلاف الرجعية فانها كل زوجة فطلقة الواقع قبله ارجعها مالا زوجة مدخول لم يفتقد منه ولا بني على عدة الطلاق الاول لان الانجتماع هدمها (ص) وكعمدة وطئها المطلق أو غيره فاسد اباكتنايه (ش) هذا طرأ واستبراء على عدتها المعنى أن المرأة المعتدة من طلاق رجعي أو بائن اذا وطئها مطلقا أو غيره في عدتها وطئا فاسد اباكتنايه أو نزل أو لم يوطئها بوطء الرجعة على المشهور من اشراط التنية في هذه الرجعة أو كان الطلاق بائنا وتزوجها مطلقا أو غيره في عدة تزويجا فاسد او فرق الحاكم بينهما فانما تستأنف العدن من يوم الوطء الفاسد بثلاث حيض ان كنت من ذوات الحيض أو بثلاثة أشهر ان كنت من ذوات الاشهر أو بوضع الحمل ان كنت حاملا وينهدم ما تقدم من عدة اذا وطئها مطلقا طارحيا ولم ينزل الرجعة وكان هذا الوطء بعد مضى قرأين مثلا وقلتم بانهدم الاول وتستأنف ثلاثة افرام فهل له عليها الرجعة الى آخر هذه الثلاثة الاقرار التي هي استبراء اول درجة له عليها الا في آخر العدة فقط وهو الظاهر لانها يجبر وانقضاه عدتها بنين منه الآن يكون ارجعها فلذا بانتهى منه لم يطعها طلاقه ولا رجعة له عليها بعد ذلك فلذا راجعها قبل انقضائها كغير حرم عليه وطئها في عدة استبراء فانما تستأنف اولها محل لموطئها (ص) الامن وقاته أقصى الاجلين (ش) كذا بادا قاستنايه في بعض النسخ وفي بعضها الامن وقاته المطلق على مقدار من طلاق لامن وفاة والمعنى ان المرأة المعتدة من وفاة اذا وطئت في عدتها وطئا فاسد لمن زنا أو من شبهة أو من نكاح فاسد وقرئ بينهما فانه يلزمها ان تمكث أقصى أي بعد الاجلين من الاشهر والاقرار فترجع تمام ثلاثة افرام من الوطء الفاسد ان كلت قبلها عدة الوفاة او تمام عدة الوفاة من يوم الوفاة ان كلت قبلها الاقرار هذا في الحرة واما في الأمة فعملها أقصى الاجلين وقد مر ان استبراءها بمصلحة أو ثلاثة أشهر وان عدتها من وفاة زوجها أشهران وخمس ليل أو ثلاثة أشهر (ص) كستبراء من وطئ عدتها زوجها (ش) التشبيه في انها تمكث أقصى الاجلين وهذه عكس ما قبلها والمعنى ان المرأة المستبراء من الوطء الفاسد زنا أو نكاح فاسد أو غيرها اذا مات زوجها في أثناء

وكذا ما بعد والمراد فاسد واحد مما ذكر لا نكاح فاسد (قوله وان كانت حاملا الخ) أي اذا حملت من الزنا ثم طلقتها زوجها فاحل بوضع الحمل (قوله ومفهوم يطلق الخ) لا يخفى ان هذا مما يكدر على قول الشارح أولا وقوله واقتضت الخ قدبر (قوله وكترجيع الخ) ظاهره انما اذا حصل الموت والطلاق عن غير راجع لا يكون الحكم كفك وهو ظاهر في الطلاق لافي الموت لا انتقال الرجعية لعدة الوفاة (قوله لاحتمال حصوله) على لعلته وقوله وعند ابن عرفة هو العقد والحاصل ان كلام ابن عرفة انما كان راجعا لان ابن العربي قال اذا وجد قول الموطا والمدونة بقدم مافي الموطا على المدونة لان الموطا قرئ عليه الى ان مات بخلاف المدونة لانها سمع اصحابها منه (قوله كاستبراء) انما يصح به ثلاثينهم انه ليس بخاسد لكونه غير حرام ولو قال وان مشبهة لكان أحسن بدر (قوله كذا بادا الاستثناء) اذ هو استثناء منقطع وقال البدر متصل لانه يخرج من قوله معتدة ولا يضر وقوله وطئها المطلق لانه احصى صور المعتدة (قوله بالمطوف على مقدر) بدلي على هذا المقدر قوله وطئها المطلق أو غيره

(قوله أو طلاق) معطوف على قوله وقامو فيه وارفعت حيثما أو أمان لم ترتفع حيثما فلا استبراء لها في المستقبل إلا أن عبارة شب وعيب مخالفة لما قبلنا وشارحن ذلك أن ظاهر عبارة ثمان قوله وهذا فمن ارتفعت حيثما جاز في معتدة الطلاق أو الوفاة لا الطلاق فقط فان قلت من ارتفعت حيثما تحرم أيضا في المستقبل فلم يجعل عليها أقصى الاجلين قلت كأنها استثناء من مفهوم قوله ولم تحرم في المستقبل الخ (أقول) بحمد الله كلام شارحنها والصحيح لما تقدم قريبا عند قول الشارح لأن العدة تنقضي عن المواضة (قوله وأنت به لسة أشهر من وطئه) أي أو بعد سبعة وأنت به لاهل من سته أشهر وألسته أشهر وقفاة الثاني (قوله وان أخطى بالفساد) فيه إشارة إلى أن قول المصنف وفاسد معطوف على صحيح أي وان أخطى بنكاح فاسد ومثل النكاح الفاسد وطء شبهة أي وأما الزنا فلا يخرج مما يشاعنه من الجمل من عدة طلاق ولا وفاة بوضعه بل تعدى في الطلاق بثلاثة أفرار

(١٧٤)

استبراء لها فأنما تنكح أقصى الاجلين أجل تمام أفرار استبراء ثمان يوم وشهر وعما في الاستبراء وأجل عدة الوفاة من موته وهذا في الخرف أو ما في الامتة لاجل فيها أجل حصة استبراء أو أجل عدة وفاتها (ص) وكشتر معتدة (ش) يعني ان من اشترى أمة معتدة من وطئها تنكح أقصى الاجلين عدة الوفاة شهران وخمس ليل وحصة استبراء لاجل انتقال الملك أو طلاق وارفعت حيثما فلا تحمل الا بعض سنة للطلاق وثلاثة أشهر بعد هذا كله وانما أعادها جعل للظهار * ولما أنهى الكلام على ما يكن تعدد صاحبه من أفرار أو أشهر تكلم على ما لا يمكن تعدده وهو الجمل فان صاحبه أحد أو اثنين فيحتاج إلى السؤال هل يبرئ الجمل من صاحبه ومن غيره أو يبرئ من صاحبه لا من غيره فقال (ص) وعدم وضع حمل الخ بنكاح صحيح وغيره وبفساد أو زنا أو الطلاق لا الوفاة (ش) يعني ان المعتدة من طلاق أو وفاة إذا تزوجت بغير زوجها في عدتها ودخل بها زوجها ففسخ نكاحها أو زنت أو غصبت أو وطئت باشتباه في عدتها ثم أنت بولد كامل غير سقط فإن أخطى بالزوج الأول وهو صاحب النكاح الصحيح إن وطئه الثاني قبل حصة وأنت به لسة أشهر فأكثر من وطئه فان ذلك الوضع يهدم الاستبراء من الوطء الثاني أو أولى يهدم نفسه وهو عدة الصحيح من طلاق أو وفاة أي أجزأه عن الأوطان بلا خلاف لأن الاستبراء إنما كان لما يتق من الجمل وهو هنا مأمون وان أخطى بالفساد بان تزوجت في عدتها بعد حصة وأنت به لسة أشهر من يوم الوطء الفاسد ولم ينق به الثاني فان وضعه يهدم الزوطه الفاسد أي يبرئ ثمان من استبراء ثم يهدم أيضا الزوطه أي يبرئ ثمان يضاعف عدتها الصحيح ان كان طلاقا سابقا في الفاسد ولا يهدم الزوطه الصحيح من الوفاة وعليها أقصى الاجلين (ص) وعلى كل الأقصى مع الالتباس كما رتبنا أحدا منها بنكاح فاسد أو أحدا منها مطلقه ثم مات الزوج (ش) التداخل فيما هو باعتبار موحيين وهنا الموجب واحد ولكيه التيسير فيه واعلم أن الالتباس نادرة يكون من جهة حمل الحكم ونادرة يكون من جهة سبب الحكم وقد مثل المؤلف للأول بثمانين أحدها إذا كان الزوجان أحدا منها بنكاح صحيح والآخر بنكاح فاسد أو إذا تزوج أخين من الرضاع مثلا ولم تعد السابقة منهما ثمات الزوج فتعدت كل منهما باربعة أشهر وعشرة أيام عدة الوفاة ثلاث حريض استبراء فتعكت للأخيه منهما أموالا ولعل السابقة منهما لا تعدت باربعة أشهر وعشرة أيام وتعدت الأخرى بثلاثة أفرار الاستبراء ان دخل بها أو اعتد عليها لم يدخل بها فلما يعلم الحكم فيها

تعدتها الطهر الذي يليه نفاسها وفي الوفاة بأقصى الاجلين وضع الحمل وعدة الوفاة فإذا علت ذلك فقول شارحنافسح نكاحها أو زنت الخ إنما يظهر فيما إذا أخطى بالنكاح الصحيح لأن أخطى بالفساد لم يعلت أنه إذا أخطى بالفساد لا يعمل الاعلى نكاح فاسد لا زنا أو غصبت (قوله أي يبرئها عن استبراء) فأثر الفاسد هو ما يوجب من الاستبراء (قوله وعليها أقصى الاجلين) بصور ذلك في النسي لها زوجها إذا اعتدت وتزوجت وجبت من الثاني ثم ثبت انه لم يمت أولا وانما مات الآن في استلصاف الجمل وفسخ نكاح الثاني لكونه تزوج ذات زوج فان وضعته قبل تمام أو بسة أشهر وعشرين ميسوت الزوج الأول لم تحمل حتى تنقضي

أربعة أشهر وعشرون انقضت الأربعة أشهر وعشرين قبل وضع الحمل بأن ثبت موت الأول وهي أول الحمل لم تحمل حتى تقع حملها وتصور في المسائل التي لا تقوت فيها بالحقول (قوله أو أحدا منها مطلقه) أي ودخل بها معا أو أحدا منها وجعلت المدخول بها أيضا كما جعلت المطلقة (قوله باعتبار موحيين) هي الوفاة الطلاق (قوله وهنا الموجب واحد ولكنه التيسير فيه) لا يقتضي أنه في المسئلة الأولى التي هي قوله كما رتبنا الموجب بالنسبة إلى نكاحها صحيح الوفاة التي نكاحها فاسد المدخول في فاسد فله موجب ان تستبراء بثلاثة أفرار فالزوج في كل واحد: لأنه التيسير فيه ويصير بقرار موجب بفقه الجمل أي العدة والاستبراء (قوله يكون من جهة حمل الحكم) الحمل هي المرآت التي تحقق عدة الوفاة والمرآت التي تحقق عدة الطلاق أي والحكم هو عدة الوفاة والاستبراء المحكوم به أي لم يعلم من هذه ما مناه الا تكخير بأنه يقال ان الالتباس هنام من جهة سبب الحكم أيضا باعتبار كل واحد قوله لم يعلم الحكم) أي عمل الحكم كما إذا علمت منه

(قوله وكسرة) عطف على كسر آمن وقوله فلق لأنه لا يصدق عليه قوله على كل اذ ليس هنا الا واحد فقط وأجب بأنه يقتضي في التابع ما لا يقتضي في المتبوع وأجب أيضاً أن قوله وعلى كل الأقصى أى في الجملة أى في مجموع هذه المسائل أو عطف على قوله كل الجبر وعلى أى على كل وعلى مثل مستولدة والمطوف مخدوف أى على كل (١٧٥) وعلى الواحدة مثل مستولدة أى مستدرة

بمقتضى مثل المال (قوله مستولدة) احتراز عما لو كانت غير مستولدة والمستولدة بما لها من علها في الأول عدة أمة واستبراءها وفي الثانية عدة فقط وفي الثالثة هل هي عدة أمة فقط أو عدة أمة واستبراءها وغير المستولدة يشمل النكاح والمدة اذ لم تقع كلها من الثلث والا فكل المستولدة ويشمل المكاتبية والمهنة والمعققة لاجل الأئمة لاجل السيد وطهرن (قوله من جهة سبب الحكم) الحكم العدة أو الاستبراء والسبب في ذلك أن هو إماموت الزوج أو موت السيد وهو مجهول (قوله فإن لم تره) مفرع على مخدوف تقديره فإن حاضرت الحصة وهي استبراء الامه فلا اشكال وان تأخرت تره بستانخ (قوله فإن لم ترها) كذا في نسخة والضمر عائد على الدمع في الحصة (قوله وإن زادت) المناسب لما تقدم ان يقول فإن أحسنت برية ولا يقول فإن زادت بل كان يقول وإن أحسنت بشئ تره بصت تسعة أشهر فإن لم تره حلت فإن زادت برها مكنت أقصى المدخل فقدر (قوله لزمها أربعة أشهر وعشر) بعد موت زوجها لان السيد (قوله قال بعض ولا ينبغي الخ) هذا البعض هو الساطي (أقول) الذي ينبغي ان يقال ذلك في القول الأول

طولت كل منهما بالآخرين معا الثاني مات الزوج في العدة عن امرأتين إحداهما مطلقة طلاقاً بائناً والآخرى في العصة ولم تعلم المطلقة غير ما تعتد كل واحدة منهما بأربعة أشهر وعشرة أيام عدة الوفاة بثلاثة اقراء عدة الطلاق اذ لو علم الحكم فيما اعتدت المطلقة بثلاثة اقراء ان كانت من ذوات الحيض ان دخل بها وتعتد التي في العصة بأربعة أشهر وعشرة أيام فلما لم يعلم الحكم فيها طولت كل منهما بالآخرين معا فلا تحقق حليتها بالازواج الا بذلك (ص) وكسرة متزوجة مات السيد والزوج لم يعلم السابق فإن كان بين موتها أكثر من عدة الامه أو جعل فعدة حرة ومات استبراء الامه وفي الأقل عدة حرة وهل قدرها كالأول أو أكثر ولان (ش) هذا مثال للثلاث التي يكون من جهة سبب الحكم والمعنى ان أم الولد اذا تزوجها سببها الشخص ثم مات السيد والزوج في غيرهما وعلم سبق موت أحدهما ولكن لم يعلم عين السابق منهما أو السيد أم الزوج فلا يتحققا لهما من أربعة أوجه فإن كان بين موتها أكثر من عدة الامه أى أكثر من شهرين وخمس ليال أو جعل ما بينهما ما أكثر من عدة الامه أو أقل أو مساو فلا يجب عليها في الزوجين عدة حرة بأربعة أشهر وعشر ومات استبراء الامه وهو حصة ويعتبر كل من عدة الوفاة والاستبراء يوم موت السابق فإن لم تره لم تره بصت تسعة أشهر فإن لم ترها ولم تقص برية حلت مكنتها وإن زادت بريتها مكنت أقصى المدخل وانما لزمها مجموع الامرين لانها بتقدير موت سيدها أو لا لا يلزمها شئ بسبب لانها في عصمة زوج لم تحل لسيدها ثم لسان زوجها وهي سر زنها بأربعة أشهر وعشر بتقدير موت الزوج أو لا يلزمها شهران وخمس لانها أمة بعدتم يلزمها عتق سيدها الاستبراء بحصة فتكونها بعد زوجها من عدة حلت لسيدها لان الموضوع ان بين موتها أكثر من عدة الامه فلا حل هذا التحمل الا بالامرين وحكم ما اذا جهل ما بينهما حكم ما اذا كان بينهما أكثر من عدة الامه فلا حياط لاحتمال أن يكون أكثر وان كان بين موتها أقل من عدة الامه بان يكون بينهما شهران قالوا يجب عليها عدة حرة بأربعة أشهر وعشر ليال لاحتمال موت السيد أو لا فوت الزوج عنها وهي حرة وبتقدير موت الزوج أو لا فاتهما عليها شهران وخمس ليال وهي مندرجة في الاربعة أشهر وعشر وموت السيد لم يجب عليها شيئاً لانها لم تحل له فلم يتحقق حصة استبراء واختلف اذا كان بين موتها عدة الامه شهرين وخمس ليال هل حكمه حكم ما اذا كان بينهما أقل من عدة الامه فتكتفي ببيعة حرة كإذهب اليه ابن شاون اذ لم يرض لها وقت لم يحل فيه للسيد وحكم ما اذا كان بين موتها أكثر من عدة الامه فيجب عليها الامر ان يوفى خبر ابن بوس المدونة قال بعض ولا ينبغي ان يختلف فيه قولان ثم ان قوله ولم يعلم السابق صادق بما اذا لم يكن سابق التبة بان ما ما عالان السالبة تصدق بتقوى الموضوع وموضوع هذه المسئلة انما هو اذا ما متاعا عين ولكن تارة يعلم السابق وتارة لا يعلم أى وأما ما ما معا فالاصل ان أمة الامه اعتد عدة حرة احتياطاً في كلامه اجمال لا يليق به الجواب ان مدار هذا العلم العقل وعلم العقل لا يعمل به الا اذا وافقه نقل والنقل في هذه المسئلة كما عرفت ولما كان

لا في هذا الثاني لانها لم تحل للسيد الا بأكثر من مقدار العدة (قوله ثم ان قوله الخ) وان يقال الصديق بالبيعة يرد التفصيل المفهوم فترتب قدر (قوله ان مدار هذا العلم) أى العلم المتعلق بكون السالبة تصدق بتقوى الموضوع وقوله وعلم العقل لا يعمل به أى وعلم العقول لا يعمل به الا اذا وافقه نقل وحاصله ان هذا الاجال لا يضر لانه اجمال بحسب علم العقول لا بحسب الفقه لأن الموجود في نسخة الفقه الذي هو أصل الشارح ان مدار هذا العلم النقل أى مدار علم الفقه النقل (قوله والعقل) أى علم للعقل لا يعمل به من ان كون السالبة تصدق بتقوى الموضوع

باب الرضاع (قوله ومنه جاقه) أي ومنه رابعه في قوله وحرم أسوة والاطهر ان مراده بالاندراج الحمل عليه (قوله لبنات آدم) أي اللبنات آدم (قوله والاحاديث على خلافه) قال عليه الصلاة والسلام لبن الفحل يجزئ (قوله حمل مظنة) أي تحمل هو مظنة الفداء (قوله لغيرهم) تعليل التمييز بوصول دون أن يعبر بضم (قوله ولادليل الأسمي الرضاع) أي لادليل الاكسونه رضاعا فان قلت فيه دور لأن مسمى الرضاع دليل على تحريم السعوط والوجود دليل على ان الرضاع وصور الذي هو السعي قلت يمكن الجواب بأن الدليل على التحريم مسمى الرضاع المحمل والذي يدل عليه تحريم السعوط المسمى بالفصل (قوله مع أنه يدخل) أي وإذا كان محمداً فالحاق الشريعة فلا حاجة لقوله عرفا والجواب ما أشار إليه بقوله أشارنا إل (قوله إشارة إل) ليس فيه إشارة لذكر وانما المعنى لما كانت (١٧٦) الحقيقة الشرعية بخلاف الحقيقة العرفية في ذلك الموضوع لأن الحقيقة

العرفية ضم الشقين الخ والحقيقة الشرعية وصوله غير بقوله عرفا أي عرف أهل الشرع بقرينة أن الكلام فيه تنبيه على أن هناك مخالفاً لما يلتفت إليه وأما تفصيل ذلك أضاف إلى تعينه فلم يعلم (قوله لكن الفقهاء) استدلال دفع لما يتوهم أن المعنى العرفي مراد (قوله ما صدق) أي ما به صدق عليها أي حمل عليها أنها رضاع الا أنك خبر بأن الحمل انما هو على الماصدة فأتى بتدبر (قوله ما هي الرضاع على) أي فالحمد ودما هي الرضاع حال كونها متبعية لصدقي هو لأن اللبنين المحدود والاختلاف بالأجيال والتفصيل أو نقول ملتزمة بما هي أي انها ما به كانه قال الماهية من حيث انها ما به (قوله مع قول المؤلف الآتي) سبأ في الجواب عنه بأن يحمل كلام ابن عرفة على غير الحقيقة (قوله وان التحريم ليس مقصودا على المباشرة) أي خلافاً للتبادر من قوله أرضعتمكم من المباشرة (قوله

الرضاع مجزئ بالمأخوذه التسبب ومنه جاقه حيث ذكره كونه حرم أسوة وفصوله وما ذكره بعد شرع في بيان شروطه وما يتعلق به فقال

(باب مسائل الرضاع وبيان ما يجزئ وما لا يجزئ)

وهو بفتح الراء وكسر هاء التاء وتر كها أو أنكر الاسم الكسري معناه وهو من باب سمع وعند أهل نجد من باب ضرب والراء مرضع اذا كان لها ولجزمه فان وصفتها بالرضاعه قيل مرضعة وبقال لبن ولبنات آدم وغيره وأنكر أهل القبة لن لبنات آدم والأحاديث على خلافه ان عرفة الرضاع عرفا وصول لن آدمي لم مظنة غذاء آخر لغيرهم بالسعوط والحقيقة ولادليل الأسمي الرضاع وقوله عرفا خص هذا الحدود بذلك مع انه بعد الحقائق الشرعية إشارة إلى أن الرضاع غلب في اليهود والناس وهو ضم الشفتين على يحمل خروج اللبنين تدعى بطلب خروج لبن لكن الفقهاء حيث حكموا بان الحقة والسعوط يقع التحريم به محال ذلك على ان الرضاع عرفا فشرعيا صادق عليهما أو وبدا الشيخ بأن رضاع الكبير لا يحرم وأجاب بأن الحدود ماصدة عليه انه رضاع وكونه لا يحرم أو يحرم أمر آخر فالحمد ودما هي الرضاع على هي لأفرادها وانظر قول ابن عرفة لم مظنة غذاء آخر مع قول المؤلف الآتي في الحقيقة تكون غذاء غلبا يأتي والاصل في تحريم الرضاع قوله تعالى وأمهاتكم الا في أرضعتمكم وأخواتكم من الرضاعة وقوله عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من التسبب وقوله ان الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة ففيه بيان فلا بد زيادة وان القصير ليس مقصودا على المباشرة والى ذلك أشار المؤلف بقوله (من) حصول لبن امرأة (من) يعني ان حصول لبن المرأة سواء كانت مسلمة أو كافرة صغيرة لا يوطأ مثلها أو كبيرة نحية أو ميتة تتحقق ان في تدبير لبنها حال المص لان شك تزوجة وغير متزوجة ولو خفي مشكلا في جوف الصغير المرضع ينشأ الحرمة بانشرها القسب وسواء وصل الى جوف الرضيع وجودا وسعوطا وبأني تفسرهما وبأني يجزئان السودو بالغ بقوله (وان ميتة) دب الطفل فرضها وتحقق أن في تدبير لبنها حال المص وكذا ان شك عند ابن ناجي خلافاً لراشد وابن عبد السلام وأوجب بها على المشهور لرد ما حكاه ابن شاس وغيره من القول الشاذ بعدم تحريم لان الحرمة لاتقع بغير المباح والجواب

وان التحريم معطوف على الآتي أي فقيه بيان لان التحريم (قوله حصول الخ) أي عن لحرف الرضع والافلا يحرم (قول ابن امرأة) أي لا ذكر ولو زاد ذكر (قوله فائدة) انما سميت المرأة امرأة لانها ما خلقت حواء من آدم سائرته الملائكة فقالت ما هذا فقال الله ما هذا قال حواء فقالت له اسمع يا امرأة ادعوا فقال لانها خلقت من الممره وحواء لانها خلقت من سبي هكذا أقاده بعض السيوخ (قوله صغيرة) وكذا يجوز فقدت عن الوفا (قوله تحقق) أي وأظن (قوله لا ان شك) الاظهر ان الشك يجزئ أيضا كما عتد ابن ناجي (قوله ولو خفي مشكلا) أي بما ضمن ثفن الطهارة وشك في الحديث فتبين حصول لبنه ويجوز الرضع كسفن الطهارة والشك في كونه ذكر أو أنثى كالشك في الحديث (قوله وأوجب منها) معطوف على قوله فرضها (قوله على المشهور) مرتبط بغرفة وان ميتة أي ان لبن الميتة يحرم على المشهور كما أفادهم براه (قوله لاتقع بغير المباح) أي ولبن الميتة غير مباح على مذهب ابن القاسم وان كان المعتد بان طاهر

(قوله خرج مخرج الغالب) أي أن قوله أرضكم خرج مخرج الغالب لأن مفهومه حتى يخرج الميتة (قوله فلن الجنة لا ينفسر حرمة) كذا قالوا أو لم يقتضى تكليفهم التحريم (قوله ما يدخل) أي أنه ما يدخل أو أنه ما يفسد في الحلق وذلك العبارة التي قالها الشارع موجود في كلام غيره (قوله ما يدخل في وسط القسم) أي أنه أو يقال بقطع النظر عن كلام الشارع أراد بالوجود ما عطف عليه الفعل بمعنى الإدخال الخصوص (قوله أو ما يصلح) في كلام عب ما يشأ بها فقولنا (قوله وهي دواء) شارحنا موافق لقوله في نفسه الحاشية بأنها نفس الدواء لأنه لا يتصل ذلك بالتدبر أو الحقيقة (قوله رفعه الشراح الخ) هذه عبارة الشيخ سالم أراد شراح خصوصه وكأنه يعني بها ما واليساطي والأفحصى ونفس الشيخ سالم رحمه الشراح ثلثا نوعهم الحقيقة فقال الظاهر رجوعه للحقيقة فقط لقوله في المدونة وإن حتى بلين فوصل إلى الجوف حتى يكون غافعا ومنه ما لا يحرم اه ونسى عب على ذلك وعبارة عب تكون الحقيقة فقط دون ما قبلها أعاد الفعل أي كناية (١٧٧) الرضيع عندو جوده أو كان يحتاج لعذاه

(٢٣ - ثرى رابع) لن أنعمه بلن غرقا فل أو هواء أو طعام ان اسواه أو غلب عليه لأغلب بضم الهمزة بان اسهل
 حتم ينقطع فلا يحرم وما حصل القذا من الماء اذا دخل لن امر أو بلن امر أو شرى صار انما هما مطلقا سواء أو غلب أحدهما
 الآخر أو الظاهر غيرهما ان جبن أو مهن واستعمله الرضع (قوله لا كما مضى) أو آخر فلا يحرم لا غير لن أو ما قطع قطع اللبن أو وجهه
 فيحرم وكذا ان تغرب لونه بسدر انغمر صرنا أو جمر أو ما أو تغرب اللبن بجمرة أو صرنا قال عجي انقباضه مع من تغرب لونه بالسفر أو وجب
 التغرب وكلام المصنف يفيد ذلك انه اذا طأ الحرك كصبره كما مضى لا لونه فقط (قوله أو غيره وهو الماء الاخر) (قوله معطوف على
 لن) فيه أو معطوف على قوة ان غلب الخ وهذا لان في القبر والشرق الخمرات وكذا يقال في سائر (قوله والكاف مقترنه
 الخ) أي أو لا تغرب ولا ان غلب ولا ان كان الخارج كما مضى ولا ان كان المرضع كيمه ولا ان كان الموصل كما كمال أو اذا خالف في اذن
 فالكاف ليست مدخلة لن الذي يدخل من الاذن بل يقال يمدخله لا لا دخل في الاذن

(قوله وفي رءاه) أي رءى ما ذكر أي من الهمة (قوله ومسام الرأس) ظاهر وهو لمحقق وصورة الجوف وقرينه وبين الصوم أن الشرط فيه الكف عن كل مفطر (قوله بفرض متبوعاتها) كذا في نسخة أي هذه متبوعاتها (قوله أو زيادته الشهرين) الإضافة للبيان وظاهره أن زيادته يوم واحد بعد الشهرين لا يجزئ اه بد (قوله أو يأكل معه ما يضره) مفهومه لو أكل معه ما يضر فلا يصح ولو لم ينقطع عن الرضاع (قوله لكان قوته غذائه) أي بحيث لو اقتصر على الأكل وحده لضر كاهو الساق (قوله الآن يستغنى الخ) لأنه إذا استغنى غني يينا يكون إذا اقتصر على الأكل وحده لم يضره (قوله بعدة) أي من الوضع وكذا قوله أوقره هذا هو الظاهر وأما حديثنا بعد الله أن معنى قريبة (١٧٨) كذا استغنى قبل تمام الحولين بعدة يسيرة كالشهر أو بعيدة كالواستغنى

قبل تمام الحولين في السنة الأولى ثم في الحق في الحولين للابوين معا فإذا طلب أحدهما رضاعه فمما يلحقه لم يطفأه فانه ان العري فان اتفقا على طعام فلقها كان لهما ذلك الآن يضر بالولد (قوله على المشهور الخ) ظاهر العبرة أن خلاف المشهور ما أشار به بقوله خلافه لاخوين الخ نص بهر لم يعين أن ما ذكر في التصریم الرضاع مشروط بأن لا يكون الصبي قد فسد واستغنى عن اللبن وأما إذا استغنى فلا اعتبار بما يحصل له من اللبن بعد ذلك ولا اشكال في ذلك إذا فسد بعد الحولين فصلا بينا وكذلك إذا استغنى في الحولين بعدة يسيرة كان بعدة قريبة فالشهور وهو مذهب ابن القاسم في السكونة أنه لا يحصر وقال مطرف وابن الجاشسون وأصبح في الواضع مخرج إلى تمام الحولين اه (قوله أي والصهر مثله) أي والصهر مثل النسب في التصریم فكانت المصنف يقول ويجرم بالرضاع ما حرمه النسب وما حرمت المصاهرة وقوله ولا إعتان مرادف (قوله من من الرضاع لقوله تعالى وأما هنك الخ) فنه أنه

لا يتم ما ذكره إلا لو كان ذكر في الآية السبع من الرضاع ففي عبارة عب وسبع الرضاع لم يذكر فيه أصريحا وكتابهما مع آية تريم النسب إلا الأم والأخت وأما البنات من الرضاع فقد خلت في عموم بناتكم لم يكف بدخول أم الرضاع وأخته في آية النسب كالتب لقوة اتصال النسب بابها أقوى من الأم والأخت والأربعة الباقية من الرضاع غائبات مخرجها يخرج بالرضاع ما يحرم بالنسب اه وتامل في قوله لقوة اتصال النسب الخ (قوله من النسب) متعلق بقوله أختك أي أختك من النسب والمخاضل أن الاخ والأخت والعلم وغير ذلك كل ذلك من النسب والموصوف بالتعليل الأم من تلام الرضاع (قوله الثانية أم ولدك الخ) وأما

اتفقا وفي معناه أدخلته الكاف الرجل إذا ذرئته وقوله (واكتسابه) معطوف على وجوده وهو محترزه وما في معناه مما أدخلته الكاف المقدّر معه مثله مما يدخل من الأذن ومسام الرأس ويحذف في معاطيف بفرض متبوعاتها ذن السامع وقوله (محرم) أي ناسر الحرمه في حصول ثم ذكر شرط التصریم بقوله (ص) أن حصل في الحولين أو زيادته الشهرين (ش) يعني أن شرط نشر الحرمه بالرضاع أن يحصل الوصول للجوف في الحولين من ولادته أو زيادته ما قرب منهما على حكمه كالشهر والشهرين وقيل الثلاثة الأشهر وهذا ما دام مقصودا على الرضاع أو يأكل معه ما يضره لا يقتصر عليه فلو قطع ثم رضعته امرأه بعد فصله بيوم أو يومين أو ما أشبه ذلك لم يأنه لو أعيد له لبن لكان قوته في غذائه وعشائه ولو فصل فصلا ينافي فلا اعتبار بما يحصل له من اللبن بعد ذلك كما قلده بقوله (ص) الآن يستغنى (ش) استغنى ما عن اللبن بالطعام فلا يصح الرضاع حينئذ (ولو) حصل الاستغناء (فهيما) أي في الحولين وسواء استغنى فمما بعدة بعيدة أو قريبة على المشهور وهو مذهب المدونة خلافا للاخوين وأصبح في بقاء التصریم إلى تمامهما وقوله (ما حرمه النسب) أي والصهر مثله مفعول محرم المتقدم ذكره فكأنهم السبع بقوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم والجدات والاخت من من الرضاع بقوله تعالى وأما هنك الاثني أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة وقوله ما حرمه أي البنات والأعتان التي حرمتها النسب (ص) الأم أختك أو أختك وأم ولد ولدك وجدة ولدك وأخت ولدك وأم عمك وعمك وأم خالتك وأختك فقد لا يحرم من الرضاع (ش) هذه المسائل تحرم من النسب ولا يحرم من الرضاع الأولى أم ختك أو أختك من النسب هي أمك وأزوجة أمك وكتابهما لم يحرّم عليك ولو أرضعت أجنبية أختك أو أختك لم تحرم عليك لأنها ليست أمك ولا زوجة أمك الثانية أم ولدك ذكر أو أنثى لأنها ما بينك نسباً وزوجة أمك وكتابهما لم يحرّم عليك ولو أرضعت أجنبية ولدك لم تحرم عليك لفقد الوصف المحرم لها نسباً الثالثة جدة ولدك لأنها نسباً ما أمك وأم ولدك وكتابهما لم يحرّم عليك الوصف النسب أو لزوجة أمك ولو أرضعت امرأة ولدك لم تحرم عليك لأنها ليست أمك ولا أم ولدك الرابعة أخت ولدك لأنها نسباً بينك أو بنت زوجتك وكتابهما لم يحرّم عليك لكن بوصف النسب منك أو من زوجتك ولو أرضعت امرأة ولدك لم تحرم بنتها التي هي أخت ولدك من الرضاع عليك لفقد الوصف المحرم لها نسباً وخامستها أم عمك وعمك لأنها نسباً ما جدتك لأنك وأختك جدتك وكتابهما لم يحرّم عليك ولو أرضعت امرأة عمك أو عمك لم تحرم عليك لفقد الوصف المحرم في النسب وهو الحدود السادسة أم خالتك وأختك لأنها ما بينك نسباً وأم ولدك وجدة ولدك

لا يتم ما ذكره إلا لو كان ذكر في الآية السبع من الرضاع ففي عبارة عب وسبع الرضاع لم يذكر فيه أصريحا وكتابهما مع آية تريم النسب إلا الأم والأخت وأما البنات من الرضاع فقد خلت في عموم بناتكم لم يكف بدخول أم الرضاع وأخته في آية النسب كالتب لقوة اتصال النسب بابها أقوى من الأم والأخت والأربعة الباقية من الرضاع غائبات مخرجها يخرج بالرضاع ما يحرم بالنسب اه وتامل في قوله لقوة اتصال النسب الخ (قوله من النسب) متعلق بقوله أختك أي أختك من النسب والمخاضل أن الاخ والأخت والعلم وغير ذلك كل ذلك من النسب والموصوف بالتعليل الأم من تلام الرضاع (قوله الثانية أم ولدك الخ) وأما

أم رضاع ولو لم ينسأى أرضعت أجنبية ولو لم ينسأى وأما حلال ولولا أنهم تجرهم أن قوله وأم ولد ولو لم ينسأى ومن قوله وجدة
ولو لم ينسأى وأما ولد كره المصنف لأنه يصعد المستحق مما يحرم وأم ولد ولو لم ينسأى ليست حراما على حتى نسأى (قوله أن تزوج بأم حنيفة الخ)
لا يخفى أن هذه عين قوله وأم ولد ولو لم ينسأى لأن الحنفية هم أولاد الأولاد (قوله وكذا يحل له التزويج بحنيفة ولو لم ينسأى) هذه عين قوله وجدة ولو لم ينسأى
قوله وأبنته معطوف على حليته وقوله من الرضاع راجع لجدته وأم ولد فهو نسب وقوله من الرضاع متعلق بقوله نسأى أي إن ابنه
نسأى عنه من الرضاع (قوله من الرضاع) متعلق ببن أي أن ابنها نسأى عنه من الرضاع فتزوج به وقوله من الرضاع متعلق بقوله
أخ أو أم ولد فهو نسب وقوله وبأنى حنيفة من الرضاع هم حنفية من النسب ولو لم ينسأى من الرضاع وقوله ويجوز له أن ينسأى
من النسب وأما الحنفية هم من الرضاع (قوله وقد في كلام المؤلف التحقيق) وقيل ليست التحقيق والمعنى وقد يحرم من الرضاع
أم أخيك وأخوك تصفت بكونها أختك من الرضاع بأن ارتضعت معها على ثدي أي الماشاء بالقوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم
ولا تنكحوا أمهاتكم آباؤكم (قوله وانظر الاعتراض على المؤلف الخ) حاصله (١٧٩) أن ابن عرفة اعترض على ابن دقيق الصديق

وكانه حرام عليكم لما قلناه انقبأها ولو أرضعت أمرا أنسابا أو خالتك لم يهرم اعتقادك منها ويجوز له رجل أن يتزوج بأم حنيفة من الرضاع ولا يجوز ذلك من النسب لانها حليته ابنه أو
ابنته بخلاف الرضاع لانها أجنبية عنه وكذا يحل له التزويج بحنيفة ولو لم ينسأى من الرضاع ولا يحل
ذلك من النسب لانها أم أو أمة أمرا أنه بخلاف الرضاع وكذلك يجوز له أن يتزوج بعمه ما نسب من
الرضاع ولا يجوز ذلك من النسب لانها أخته بخلاف الرضاع وكذلك المرأة انحصل لها أن تزوج
بأنى أخيه من الرضاع وبأنى ولدها من الرضاع وبأنى خفتها من الرضاع ويجوز له أن ينسأى
من الرضاع ولا يجوز ذلك من النسب كما في حق الرجل وقد في كلام المؤلف التحقيق وانظر
الاعتراض على المؤلف في الاستثناء المذكور في الشرح الكبير (ص) وقد رافضه في خاصة
ولدا صاحبة اللبن ولد أصحبه من وطئه (ش) يعني أن الطفل الرضيع إذا شرب لبن امرأة
ووصل إلى جوفه فإنه يكون ولدا لتلك المرأة تقدير امرأة أو أمة مسلمة أو كافرة ذات زوج أو أسيده
ويكون ولدا لصاحب اللبن أيضا كما أنه حاصل من لبنها أو ظهر من حجب وطئه للرضع مع
الأنزال لمن عقد عليها ولا يخدمان الوطعن قبله ونحوه ولا يفسد إنزاله وفروعه كهر
فهرم عليه المرضعة وأمهاتهن وأبناؤهن وأمهاتهن وأبناؤهن على فصوله ولا يهرم على
أصوله وأخوته فخير خاصة أصوله وأخوته وأما فصوله فلم يهرز بخلافه (ص) لا ينقطع
وإن بعد سنين (ش) يعني أن اللبن يحكم به للوالدين الأول الذي نشأ اللبن عن وطئه إلى أن
يقطع بعد مفارقه لزوجه أو سرته ولو استمر اللبن ولم يتزوج بخلاف الأول ولو تعددت
السنون من غير حذ كافي المدونة وسواء ترجعت عن عصمتها أو ملكها أو لم تزوج فلو طلقها
زوجها أو مات عنها ولو نسأى في ثديها أو وطئها في ثديها أو اشتبك الثاني مع الثانية ولو أشار
بقوله (واشترك مع القديم) في الولد أن ترضعه بعد وطئه الثاني فكان ابنهما أو انشترت
الحرمة بينهما وبين كل واحد منهما ولو تعددت الأزواج كان ابنهما جميع مادام اللبن الأول في

بقائه على عمومته (قوله من وطئه) أي ولد كائن من وطئه أي لمن عقد له ولا يخدمان الوطع غير ذلك أو لو شرع في السنين
والشهرين بعد العقد ولو طأ بعدهما بعد الوطع فلا يهرم (قوله وفروعه كموال) والحاصل أن فروعه رضاعا بخلاف فروعه نسبا
فما يهرم على فروعه نسبا من أصوله وأخوته نسبيا أو رضاعا يهرم على فروعه رضاعا ولا أفلا فلا فقام لأوجب الرضاع الحرمة بين
فروع الشخص رضاعا وبين أثاره نسبيا أو بوجوبه بين أصوله رضاعا وأثاره نسبيا بالقول القرض أن فروعه رضاعا يحصل بينهما وبين
أثاره نسبيا الرضاع اتصال ونسبه وأصوله رضاعا لا يحصل بينهم وبين أثاره نسبيا الرضاع ما ذكر (قوله وسواء خرجت عن
عصمتها أو ملكها أو لم تتزوج) في العبدان حذف والتقدير تزوجت أو لم تتزوج وهو تعميم بعد تخصيص المشابهة بقوله أو لم تزوج (قوله)
واشترك مع القديم) قال الشيخ وإذا أصحبه ما بهي ذات لبن غير أمه أي فكر باصابتها أمسكت عنها زناطولا ثم عاد اللبن كان
عليه أي قبل الوطء سقط حكم الوطء ولو طأ بها ثالث استباح ولبن ولادته الأول مستتر سقط حكم الثاني لدول عدم وطئه ولبن الأول
والثالث لأن الأوسط إنما له حكم في التنكير خاصة والطول يسقط حكمه والأول سبب وجوده فلا تسقط الإبطاءه خاصة إذا الميراد

منه وظاهر كلام الشارح والتتافي اعتماد خلافا لقول بعض الشراح (قوله ولو بهرام) المراد بهرام القسطله ليس في الشبهة حرمه (قوله انما الولد لصاحب الفرائض) (١٨٠) فظاهره انه لصاحب الفرائض مطلقا ولو كان القلط بعد تبقي برائتها

من حمل الفرائض وليس كذلك قوله يحتمل تحت قوله وحرمت عليه ذكر الحكم وهو الحرمة والصورة وهي قوله ان ارضعت وقوله لانها زوجة ابنه وهو العلة (قوله لانها الخ) فالنبوة الطارئة بعد طوطه الرجل لزوجه حرمته عليه ويلغز بهذه فقال امرأه ارضعت صيدا غرمت على زوجها (قوله مريضعة رضيعه مياتته) اضافه رضيعه لما بعد البيان (قوله فلا يكون تكرارا) أي نسخ قوله وقاصبا له الخ (قوله ولو كانت المختارته الاخيرية في الرضاع) أي والعقدان ترتيبا والرضاع فقط ان كنتما بعد واحد كذا فلهذا غيره الا ان الاولى ماقى شارحا لانه الوارد في النص والحاصل ان الوارد في النص ان العقد وقع ترتيبا (قوله ولو كانت المختارته الاخيرية) عبارة تؤيد ان هذا محل الخلاف ويتلوه ما دل عليه قوله ورأى ابن بكير فافترض ان تكون اول دفع التوهم (قوله في الرضاع) أي والعقد كما هو الموضع (قوله الاولى تلحق بالمتعة) يفهم منه صحة تلحقه بما دبت الا انه

نميتها (ص) ولو بهرام لا يلحق الولد به (ش) هكذا الصواب باسقاط الان بعد قوله بهرام أي ثبتت الحرمة وتنتشر بين الرضيع وصاحب اللبن ولو حصل اللبن بسبب وطعام لا يلحق الولد به كالزوني بامرأته فثبت لبن او حصل بوطئه لبن لم يكن فانه يصير من شرب من هذا اللبن كنبه أو تزوج بجماعة أو بغيره نسب أو رضاع علنا وأخرى ولو كان بصرام يلحق به الولد كما اذا تزوج بين ذكر جاهل على المشهور وهو احدث في مالك المرجوع اليه ابن عبد السلام وهو ظاهر المذهب والمراجع عنه عدم نشر الحرمة بين الرضيع وصاحب اللبن اذا حصل بسبب وطعام لا يلحق الولد به وسواء وجب فيه الحسد كالزنا أولا كالتعاطف عند كونه فان القلط به لا يلحق فيه الولد بالتعاطف انما الولد لصاحب الفرائض وهو الزوج وهذا ظاهر جاق في أصل المؤلف وهو ضعيف (ص) وحرمت عليه ان ارضعت من كل زوجاها لانها زوجة بآبائه (ش) الضمير في عليه واجمع لصاحب اللبن وصورته امرأه كبرية تزوجت بصغيري ولاية أمه ثم خلع عنه أو متهانها تزوجت برجل كبير ودخل بها وأقول فحدث لها منه لبن فأرضعت به ذلك الطفل فانما تحرم على زوجها الذي هو صاحب اللبن لانها زوجة بآبائه من الرضاع وقد علمت أن حليلة الاب تحرم على الاب وقوله وحلائل أبنائكم الذين من أمهاتكم خرج مخرج الغالب (ص) كبرية مياتته (ش) التنبيه في التصريح أي كالغير على الشخص مريضعة رضيعه مياتته والمعنى أن الشخص اذا تزوج رضيعه ثم طلقها ثم ان زوجة ذلك الشخص ارضعت تلك الرضيعه الماتة فان الزوجه المريضعة تحرم على زوجها لانها قصير أمه زوجته والعقد على البنات يحرم الامهات (ص) أو مريضعت منها (ش) أي من مياتته ومراة بطن غير لبنه فلا يكون تكرار مع امرأته ومعنى ذلك أن من طلق امرأه وقد خلع بها ثم تزوجت بغيره وحصل له لبن فأرضعت صبية فان تلك الصبية تحرم على الزوج المطلقة لانها حينئذ ثبتت زوجته من الرضاع وانما قيدنا كلامه بأن تكون مخلصا لهما لان العقد على الامهات لا يحرم البنات بمجرد وأما تنقيح المسئلة بأن تكون المطلقة ذات لبن فليس بظاهرها قرنا (ص) وان ارضعت زوجها اختار وان الاخيرية (ش) صورته تزوج بمرضعتين واحدة بعد واحدة عقده عليهما ولو لم يمت ارضعتهم اجنبية أو زوجته التي لم يدخل بها قطه مختار واحدة ويقارن الاخرى لانها ماصراتا اختين ولو كانت المختارته في الاختير في الرضاع على المشهور كن أسلم على اختين ورأى ابن بكير انه لا يختار واحدة عنقه متزوج الاختين في عقد وفوق المشهور بان العقد هنا وقع حصيا بينهما ولو طرأ له ما قدمه بخلاف مسئلة متزوج الاختين في عقد واحد فانه وقع فلهذا املو كانت المريضعة الصغيرة من أم الزوج وأخته فانما يصح رمان عليه معا بخلاف لانها ماصراتا اختين أو بنات أخوات (ص) وان كان قد بقي من امرأته جميع (ش) لو قال فلنذهب لبطل بني كان أولى والمعنى اذا كان قد تلتذذ بالكبرية التي ارضعت زوجها فان الجميع يحرم عليه المريضعة لان أمهما والعقد على البنات يحرم الامهات والرضيعان لانها بنتا امرأته تلتذذوا وتلتذذوا بالأمهم يحرم البنات فان لم يكن فقد تلتذذ بالكبرية فانه يضار واحد وقارن الاخرى مع الكبرية (ص) وأدبت المتعة للأفاد (ش) يعني ان الكبرية اذا كانت نعمت للأفاد بالرضاع بين الصغيرتين فانها تؤدب ان كانت طالبة بالحكم ولا غرامة عليها في الشهور والاذن على الزوج قبل الدخول وبعبارة وأدبت المريضعة المسعدة بالرضاعها نكاحا للمتعة للأفاد وقوله للأفاد الاولى تلحقه بالمتعة ولو لم يمتها أن تكون طالبة بالرضع فلا تؤدب بالمتعة (ص) ونسخ نكاح المتصدقين عليه (ش) يعني أن الزوجين اذا تصادقا على أنها

ليس بالأولى وذلك لان ما علق ما دبت يكون المعنى انما المتعة تؤدب للأفاد الحاصل منها فلا يعلم هل أخوان نعمت للأفاد المقضى عليها بالتصريح المزوج للأدب أو تعدت الرضاغ ولم تعتمد للأفاد كزوجها جات في طوعا في المتعة بينهم منه أم طاعة بالنسب فظاهر في نواضع والنسب بغير طلاق عند ابن القيم

(قوله كتمان بينة الخ) أقامها الآخر أو قامت أحسبا بآهل للرد البينة البينة التي تبين الرضاغ لا تامة ولا نكحها
 عدلين والاول هو الظاهر قاله عجم ورجمهم في حاشية القيس (قوله ومفهومه لو قامت بينة) حاصلها أنهم مستكران ذلك ولكن قامت
 البينة على اقرار بعد العقد فهو غير ما أعادله المصنف بقوله فيما يأتي وان اذاعا فانكرت (قوله لاتهامها) ولم يتم هولان الطلاق
 بيده (قوله وترجبت في العدة) أي قلاشني لها قبل الفسخ والها بعد مبرع دينار (قوله والفسخ قبله لشيء تيمه) أي لولا الاتهام وهذه
 إحدى المسائل المستتمنة للقاعدة وهي أن كل مانع قبل الفسخ لشيء قبله لا يثلاث مسائل نكاح الرهمن و فرقة الملتاعين
 وفسخ المراضعين وهي هذه (قوله لم يندفع) أي لم يفسخ النكاح (قوله ١٨١)

الصدق قبل الفسخ
 بمقتضى دعواها وحدها
 الآخرة فهو منفرع على
 قوله وأدعت وأنكر الخ
 (قوله الا بال دخول أو
 بالطلاق) أي الطلاق قبل
 البناء أي فإذا دخلت استصحت
 الصدق وإذا طلق استصحت
 نصف الصدق وهذا ما
 يعطيه ظاهر اللفظ وقوله
 ظاهره ولو بالموت أي ظاهره
 لا يتحقق لا بالطلاق ولا
 بالموت فيثبت في العبارة
 تنافي فالاولى مافي عجم
 أنها لا تنصق شيئا لا بطلاق
 ولا موت حيث لم يحصل
 دخول فلو خفف قوله أو
 بالطلاق لكان أحسن
 وعبارة ابن شاس ولا تقدر
 على طلب المهر إلا أن يكون
 دخل بها الآن يقال أو
 بالطلاق أي في غير هذه
 المسئلة (قوله لمحكمهما
 معهما كالإيجاب) فيقبل
 قبل وبعد فشا لم لا حيث
 كان عدلين فصار حاصله أن
 تقول المستزوجان أمان

أخوان من الرضاغ وهما بمن يقبل تصادقهما بان يكونا مكفين ولوسفيين فان نكحهما بما يفسخ قبل
 الفسخ وبعد (ص) كقيام بينة على اقرار أحدهما قبل العقد (ش) تشبيه في الفسخ يعني لو
 قامت بينة تشهد على اقرار أحد الزوجين قبل العقد أتتاهما أخوان من الرضاغ فان نكحهما بما يفسخ قبل
 الفسخ وبعد فقوله قبل العقد متعلق بقارر وسواء فيه اقراره أو اقرارها ومفهومه لو قامت بينة
 على اقرار أحدهما بعد العقد فان كان الزوج كذلك وان كانت المرأة لم يفسخ لاتهامها على فراغ
 زوجها في المفهوم تفصيل (ص) ولها المسمى بالفسخ لأن تعلق فقط فكالتناق (ش) أي أنه إذا فسح
 بعد الفسخ فلها المسمى أن كان هناك مسمى حلال ولا فسادا مثل وهذا إذا علم أو جهلا وعلم
 وسده وأمان على ما وجدها وأمر المفسخ قبله دينار فقط كالتى غرت من نفسها وترجبت في العدة
 طاعة بالحكم (ص) وان اذاعا فانكرت أخذها بقارر ولها النصف (ش) يعني أن الزوج إذا أقر أنه أخ
 لزوجه من الرضاغ وكذبته زوجته فله يأخذها بقارر من فراق وغرامة فان كان اقراره بذلك قبل
 الفسخ فله يفرق بينهما ولها نصف المصدق لأنه يقيم على فسح النكاح قبل الفسخ قبله لشيء
 فيه وان كان اقراره بعد الفسخ فلها النصف جميع الصدق وتقع الفرقة بينهما فقوله ولها النصف
 يعلم منه أن قبل الفسخ ولها النصف وكلام المؤلف حيث كان اقراره بعد العقد وأمان أن قبل العقد فلا شئ لها
 في فسح بعد العقد كما يفيد كلام المسمى لأن نكاحه وقع فسادا على دعواه (ص) وان اذاعا وانكر
 لم يندفع (ش) يعني أن المرأة إذا كانت هي المبيعة لأخوة الرضاغ وحدها والزوج يكتفي في ذلك فان
 قولها لا يقبل والنكاح ثابت بينهما لأن الفراق ليس يسدها (ص) ولا تقدر على طلب المهر قبله
 (ش) الضمير في قوله يرجع إلى الفسخ أي لا تقدر المرأة على طلب المهر من زوجها قبل الفسخ
 لأنها لا تنصق شيئا لا بال دخول أو بالطلاق وهي مقر بفساد العقد فلا يجب لها شئ ظاهره ولو بالموت
 ولا تحصل لها من الزوج إلا الفسخ منه أو يطلق باختياره وانما لم يقل وليس لها طلب المهر قبله
 لأن في القدرة أبلغ من في الطلب (ص) واقراره الاو من قبل النكاح لا يصح (ش)
 يعني أن أوى الزوج والزوج الصغير إذا تصادقا قبل عقد النكاح على أن ولدهما أخوان من
 الرضاغ فان اقرارهما يقبل وفسح النكاح ان وقع فان كان اقراره الاو من قبل عقد النكاح
 فان ذلك لا يقبل منهما والنكاح ثابت بين الزوجين وحكم السفين كالصغيرين كما هو ظاهر ما لان
 عرفة أمال الكبراء غير السفين فحكمهما معهما كالإيجاب أن قوله الاو من قبل أم وأبها
 وأبأ أحدهما أو الآخر ولا يشيل لم كل ويحصل هذا في قوله وبما أن إن غشا (ص) كقول
 أبي أحدهما ولا يقبل منه أنه أراد الاعتذار (ش) التشبيه بما إذا يقبل اقرار أبي أحدهما

يكونا سفين أو صمين أو وسدين فلما السفين والصمان فقرار الاو من أي الذكر أو أبأ أحدهما وأم الآخر يعتبر قبل عقد
 النكاح لا بعده وأم الشردن فالو المان الذكران أو أحدهما كالإيجاب فيرى فيهما لما يجري في الإجاب وهذا ما إذا كانا
 ذكرين عدلين فيقبل خطفهما وان كان أحدهما ذكرا والآخر أنثى فتشترط الفسق كما يأتي في قوله ويرسل وامرأه (قوله شمل الخ)
 أي خطف يشترط حيث كانا ما أحدهما وأم الآخر فشق فلا يدخل ذلك في قوله الاو ويرسل وامرأه المشرط فيه الفسق (قوله
 ويغسل غدا) أي أم كل خطف يشترط الفسق (قوله ولا يقبل منه) أي إذا أراد النكاح بعد ذلك (قوله أنه أراد) أي بقوله الاول
 الاعتذار لعدم إرادته النكاح وليس على حقيقة وظاهره فلو تضرع متعل صدقني يعني العمل عليها

(قوله بخلاف أم أحدهما) لا فرق بين أن تبرع وتقول كنت كاذبة أو تستعري لقرارها وسوا قبل العقد أو بعده وسواء قالته اعتذاراً أم على حقيقة منه فوه وعلى الآخر متى أن الحجاب أي فقال في أفراد أم أحد الزوجين وأوبه إذا لم يتول العقد ولأن ١٥ هـ ذوارج محضى تب نافلان الرابع قول الأم قبل العقد صريح من فشاذا لمن قولها لم تكذب نفسها طاهر ولو كانت وصية وهو كذلك وقيل أن كانت وصية فكلا الأب والأخت (قوله أن فشا قبل العقد) أي من قولها لم تكذب نفسها طاهر وسئلان الأم والأب بالالتين الرشيدين على ما تقدم وأما مطلقاً أي رشيدين أو صغيرين أو أسقيين فالحاصل أنهم لما كانوا صغيرين أو أسقيين فافترأوا بالإووين مقبول قبل النكاح لا بعده فشا أم لا وكذا أب أحدهما وأم الآخر أو أمهما فقبل أن فشا أو أم الرشيدان فإياهما ألفه كز أن يقبل مطلقاً كلا الجانب والأب والأم يقبلان (١٨٣) فشا كلا الجانب وأما الأم فقبل أن فشا فظهر أن حكم الآتين واحد في الصور

حيث كلونه وغريابه وكان اقراره قبل النكاح لا يعد مفلا قال الأبي اريد بقولي قبل النكاح
اعتدال لعدم ارادة النكاح فله لا قبل منه اذا اراد النكاح بهذا في النكاح وانما تنا كخوف
بينهما وظاهره ولم ينزل العقد بان رضاءه وعقد لنفسه هو كذلك على أحد القرين وعلى الآخر
منى الحجاب (ص) بخلاف أم أحدهما فانتة (ش) يعني أن أم أحدهما اذا قالت قبل عقد
النكاح هذا راضع من بيتي فانه يسحب حينئذ التزوة فقط وليس كالأب ولو كانت وصية خلافا لابي
اسحق قال الأبي امرأته حينئذ كالعاقلة النكاح فكانت كالابو أم أمهاتهما كسباني (ص) وبنت
برجل وامرأة أو امرأتين ان فاشا قبل العقد (ش) يعني أن الرضاع يثبت بين الزوجين بشهادة رجلين
عديلين أو خلاف في ذلك وبنت أيضا يشهد رجل وامرأة برأيا إذا كان ذلك فاشا قبل العقد من
قولهما أو ثبت أيضا بشهادة امرأتين ويدان كان فاشا قبل العقد سواء كتبت أمهاتهما أو أحبتين فانه
أولحسن لان هذا من الامر الذي لا يطلع عليه غالبا الا النساء فان لم يكن ذلك فاشا قبل العقد فانه
لا يثبت فشرط القسوة في المستثنى وأما الرجل مع المرأة في شرط القسوة في ذلك وبعبارة رجل
وامرأة أي وليس الرجل أبوا المرأة أمألا أحدهما وقوله وأمرأتين أي وليست أحدهما أمألا أحدهما
وقوله ورجلين أي أجنتين وقوله لا يامرأة أي وليست أمألا أحدهما لانهما تقدمت فلا تكرر (ص)
وهل تشترط العدالة مع القسوة ترد (ش) أي وإذا فاشا بان ذلك يثبت في صورتين اذا كان فاشا فهل
يشترط مع ذلك القسوة أم آخر وهو يثبت عدالة الرجل والمرأة وعدالة امرأتين أو لا تشترط العدالة
الاعم عدم القسوة ترد (ص) ورجلين لا يامرأة ولو فاشا (ش) يعني أن الرضاع يثبت بين الزوجين بشهادة
رجلين عديلين اتفاقا فاشا أم لا ولا يثبت بشهادة امرأة أو فاشا قبل العقد ولو كانت عدلة (ص) ونسب التزوة
مطلقا (ش) يعني أنه يسحب التزوة في كل شهادة أو توجب في أمان كانت شهادة امرأ أو واحدة سواء كانت
أم أحدهما أو أجنبية أو كانت شهادة رجل وحده أو كل عدل أو كانت شهادة امرأتين ولم يكن فسق
قبل العقد ومعنى التزوة من لا تزوجه ان لم تكن زوجة أو يطلقها ان كانت زوجة (ص)
ورضاع الكفر مقسم (ش) يعني أنه لا فرق بين الاسلام والكفر في ثبوت الرضاع فذا راضع
صغير على كفاية علمت فان الاسلام لا يرفع حرمه الرضاع كالتب وبعبارة فلو أرضعت
نفسه مسلما صغير فامع اشتهائها لم يحصل نكاح اخته ولو لم يسم وليس القرف في قول ابن
الحجاب ويعتبر رضاع الكفر بعد الاسلام قيدا ولذا لم يذكر المؤلف (ص) والغلبة

الصغيرين والسفيين وأما الكبيران فمدخلان هنا بالنسبة لهما وقوة أختمين وأما أوأهما ففسيه تفصيل أما
 الصغيران والسفيان فقبول قبل عقد النكاح لا بعد وأما الكبيران فكانا أختين فمدخلان هنا وقوة فلا تكرر أراي بالنسبة لقوة
 لا لأمراء ولا لمتاض بالنسبة لمداءها بما ذكر ويوقع النظر في أي أسدءها وأراء أجنبية فهل يشترط الشؤأ لا (قوة وهل
 تشترط العدالة المغم الشؤ) هذا الصعي فقد قال ثبت الرضاع بشهادة امرأتين عدلتين إذا كان ذلك فاشيا من قولهم والتأني لان
 وشهداهما لعز الحنوت قول شهادة امرأتين مع عدم الشؤأ لمعناه إذا كانتا عدلتين ولا يشترط مع الشؤأ لهما على قول
 ابن القاسم وروايته اه قلنا قلت هنا فالراجح القول الثاني (قوة عدلتين) وأما غير العدلين فلا تقبل شهادتهما لأن يكون
 خلأ شؤأ في التأويلان

(قوله ارضاع ولها) لا يخفى ما يمتنع به من المصنف من المخالفة فان المصنف جعل الدلول وطه المرضع والشارح جعل الدلول الارضاع والتقصير مع المصنف لانه الموافق لغة ومن قول المصنف المرضع دون المرضعة يعلم أن المراد الوطء من الرضاع لا الوطء في حال الارضاع بالشغل (قوله وزوجها بطوها) أي في زمن وطء زوجها والمراد بطؤها زوجها في مدة الرضاع (قوله وأصلها من الضرر) أي عيب منها عند من يعمها الضرر الحاصل للوفوات كانا صحيح الجوارز (قوله وفي الحديث الخ) هو حديث صحيح يترجمه في الموطن ويدل على جواز الاجتهاد صلى الله عليه وسلم اه معيار (قوله فتمهيه) أي فتمهيه المتربط والمعنى فتمهيه بنهيه (قوله لاجل الضرر) أي تبين أن الضرر (قوله وقيل ارضاع الحامل) في شرح شب هو خلاف الظاهر لان المشاهدة تدل على ضرر ارضاع الحامل وأيضا منه بعض شيوخنا (قوله وشروطه) أرايتها ما يشمل أركانها من صفة وغيرها (قوله وشروطه وموانعه) الأولى أن يقول وما يتعلق بذلك من طلاق ونهادر وأبلا ولعان إلا أن يرد بالموانع ما يشمل ذلك (باب النفقة) (قوله مطلقا) أي زوجة وغيرها ولا يخفى أن هذا التعريف لا يشمل مانا كله الدواب في كـ وهل تدخل الكسوة في معنى النفقة فيه خلاف وفي شب مانعه وقوله ما به قوام يدخل فيه الكسوة ضرورة قال عجم ما صلته انه اذا كانت النفقة واجبة لزم الكسوة باتفاق ابن زبواب سهل وكذا ان كان متزوجا بها حيث قال المتزوج لم يكن لي نية بنى أي حين الاتزام وأما ان (١٨٣) قال أردت المطلق فقط فلا يشمل قوله

وطه المرضع ويجوز (ش) القليلة بكسر التين على الكثرة هي ارضاع ولها زوجها بطوها أنزل أم لا وقيل بشيدا الأزال وأصلها من الضرر وفي الحديث عنه عليه السلام أنه قال هممت أن أهني الناس عن القليلة حتى جمعته أن الروم وفارس يصنعون ذلك فلا يضر أولادهم فتمهيه عليه السلام عن القليلة لاجل الضرر وقيل هي ارضاع الحامل ولما أهني الكلام على النكاح وشروطه وموانعه شرع في الكلام على النفقات وبدأ أقوى أسبابها وهو الزوجية فقال

(باب موجبات النفقة)

ولها في الزينة نفقة غمرهن والنفقة مطلقا كما قال ابن عرفة ما به قوام معتاد حال الأدي دون سرف فاخرج به قوام معتاد غير الأدي وأخرج به أيضا ما ليس معتادا في حال الأدي فانه ليس بنفقة شرعية وأخرج بقوله يغير صرفا ما كان صرفا فانه ليس بنفقة شرعية ولا يحكم الحاكم به والمراد بالنفقة التي يحكم بها والمراد بالسرف هو الزائد على العادة بين الناس في نفقة المستقلة وبعبارة السرف صرف الشيء من الزائد على ما ينبغي والتبذير صرف الشيء في الباطل ينبغي (ص) يجب لمكة مطيعة للوط على البالغ وليس أحد هما مشرفا لثروت وادام كسوة وسكن (ش) يعني أنه يجب الزوجة المطيعة للوط ما لم تكن من نفسها بعد الداء إلى الدخول بعد مضي الزوج من الذي يجهز فيه كل من الزوجين قوت وادام وكسوة وسكن بالعادة على الزوج البالغ والحال أنه ليس أحد الزوجين بالفاحد السياق فتجب مع المرض انفصاف الممكن معه الاستمتاع ومع الشديدا الذي لا يمكن معه الاستمتاع ولم يبلغ صاحبه حد السياق

والقربة والمثلث واحد بعد واحد وتول الرابع وهو الاتزام لان مراده بيان ما يجب في أصل الشرع وإنما أفرد نفقة الزوجة باب لطول الكلام عليها اه (قوله فاخرج به قوام معتاد غير الأدي) المناسب فاخرج به ما به حصول قوة غير الأدي كالتي ن فانه حصول قوة غير الأدي وهو الهيمة وقوله وأخرج به أيضا ما ليس معتادا في حال الأدي أي كالحال أو فليس بنفقة شرعية (قوله في نفقة) متعلق بالعادة أي العادة تلك كانت في النفقة المستقلة فاضافة نفقة إلى ما به دها من إضافة الموصوف إلى الصفة كأن تكون العادة جارية في مثله أن يأخذ المهر في الجملة من ثمن فيطلب زيادة على ذلك فهو سرف وأن نفقة بمعنى اتفاق أي في اتفاق بسبب المستلذه (قوله صرف الشيء زائدا على ما ينبغي) أي كالمثل أو كما كان ناسه مشرط من الجاروس فيشترط رطلين وقوله والتبذير الخ أي الكسوف في شراب البنفسج طما حصل أن السرف المصروف فيه ينبغي ويطلب لأنه حصل زيادة لاحتاج إليها والتبذير نفس الشيء المصروف فيه لا ينبغي فله أسلا (قوت) هو ما يقتات أي يؤسكل ولغيره بلكان أولى لان المتبادرين القوت ما عداك الحياة قوة الممكنة من نفسها بعد الداء طما (خ) هذا يشير إلى أن المصنف أسقط هذا وهو الداء الدخول ثم لا يخفى أن التحسين حيث عبارة عن عدم الاستمتاع إذا طلب وطها (قوله والحال الخ) أي هذا اذا كان قبل الدخول فانه يسقطه ولو دخل لا عبرة بالدخول (قوله حد السياق) أي حد الموضع لا إضافة البيان وهو الخافق التزعم فانه يدخل في ذلك الحالة فلا يلزم الانصاف

الصدق فان وطئها تكمل عليه وأما اذا كان السابق طارئا على الدخول فلا يسقط النفقة الا الموت (قوله خلافا للاحسنون) أي فانه يقول ان لم تلغ هذا السياق وليمكن منها الاحتجاج بالنفقة لها (قوله ولا الذي مانع الخ) أي لا ينافي حكم الغير المطيعة (قوله ونحوه) أي كقول (قوله لا أن يدخل الزوج بها) زاد عب وأولى وطئ الصغير تغير المطيعة (قوله ولو دخل بها) أي ولو اقتضاه وقوله على المشهور ومقابلته يجب عليه بالاطاعة ولو طوعوا بغيره بالدخول سكاه صاحب الجواهر وغيره (قوله وفي شرط رابع) الأول خامس يكملها ظاهر (قوله وأولها التجبين) أي أو وكيلها الحاصل أن لا يالكرو سيد الأمة طلب الزوج للدخول وان لم تطلبه هي والا كانت نفقتها على الابو أو ما غيرهم فلا يضمن طلبها أو وكيلها (قوله أو في حكم الحاضر) أي بان يكون غائبا في قرية وقوة والا إلخ أي بان كان غائبا غيبة بعيدة فيقال ما في عب وشب فان فجع ما جعل اعتبار الدعاء ان كان حاضرا فان غاب وجبت لها وان لم تدعه قبل غيبته فمرت أو بعدت على المعتد بشرط المطاوعة ولو غره (قوله يمكنه بالفعل وهذا في حق الحاضر) لا يخفى أن النكاح بالفعل لا يظهر له معنى الا الدعاء للدخول وقد غر به بعض الشراح لكلام المصنف وحينئذ فلا حاجة لقوله وفي شرط رابع على ما قلنا (قوله وبالقوة) وهذا عام في الحاضر والقائب والحاصل أن مقدار الشارع أن الحاضر لا يضمن دعائها للدخول أو تمكينها بالفعل وتمكينها بالقوة أو أنت خير بان التمكين بالفعل مغاير لتمكين بالقوة فلا يظهر (١٨٤) اتصاف الحاضرة بذلك فلا حسن أن يراد بالممكنة في المصنف

على مذهب المدونة خلافا للاحسنون فلا تجب لغير مطيعة ولو طوعوا ولا الذي مانع من رتق ونحوه إلا أن يدخل الزوج بها التي يستعجن بها بغيره ولو طوعوا لا على غير الواقع ولو أطلق الوطء ولو بالقوة ولو دخل بها على المشهور وفي شرط رابع وهو أن تدعو للدخول أو وليها المجبر ان كان الزوج حاضرا أو في حكم الحاضر والا فيمكن أن لا تتعجن من التمكين بان سألها القاضي هل يمكنه أم لا فان أجابت بالتمكين وجب لها ذلك والافلائي له أو ما عداه يمكنه بالفعل وهذا في الحاضرة بالقوة وهذا عام بان لا تتعجن (ص) بالعادة بقدر وسعه وحالها (ش) أي ويعتبر ذلك كله بالعادة مقدرا بقدر وسعه وحالها فلا تجب هي لا كثر من لاقها ولا أولها ولا تنص منه فان قيل لم عبر في الرجل بالسعة والمرأة بجهاها ولو قال جهاها مال كان أخصر يقال انما عبر بالسعة في جانب الزوج اقتداء بالقرآن لقوله تعالى لسقط فوسعة من سعته (ص) والبلد والسعر (ش) يعني أنه لا يفي وجوب النفقة على الزوج من اعتبار حال بلده وحال السعر فيه اذ ليس بلدنا طيب كبلد الجند ولا بلد الرخاء كبلد الغلاء ولا حال الموسر كحال المعسر (ص) وإن أكلة (ش) يعني أن نفقة الزوجة تجب على زوجها ولو كانت أكلة تعدا وهي مصيبة تركت فعله كفافها أو بطلها كما في الحديث بخلاف من استأجر أحياء بطعام فوجدها كولا فان لم تستأجر لها الخبز في ابقاء الأجرة وفسخها إلا أن يرضى الأجير بطعام وسط فانه لا خيار للمستأجر ويلزمه أن يدفع للأجير طعاما وسطا كما في باب الأجرة عند قوته كاستأجر أجرة بالكله أو كولا فانه في البسوط وفيه نظر فان في الزام الأجير بطعام وسط ضررا به ويحط من قوته (ص) وتزاد الموضع ما تقويه (ش) تقدم أنه قال تجب النفقة لازمة بحسب العادة في غير المرضع وأما هي فليست بغيره ان زاد لها ما تستعين به على رضاعها كانت مساوية فقرا وغنى

فالا مر نظر أن يكون الاطلاق فيهما الاضامن وهو قادر عليه وكأن يكون الاطلاق العدم ولا يقدر على خلافه فلو كانت لشدة غيبة لا يناسبها الا الاضامن والرجل فقير لا قدرته الا على العدم فقط فإعراي قدر وسعه فقط فهذه الصورة خارجة عن المصنف (قوله اذ ليس بلدا الخ) هذا التعليل يقتضي أن يكون عطف السعر على البلد تفسيره لان قوله لا يولد الرخاء عن ما قبله والاحسن أنه عطف مغاير وذلك أن البلد الجبلة التي يجب لها الشيء المنتفع به ليست كالمكان التي يوجد فيها الشيء المنتفع به وقوله والسعر أي بان تقول ليس زمن الفلانة كمن الرخاء (قوله وإن أكلة) فيبطل كلامه بما ان لم يشترط كونها غيرة أو كولا ولا يفردها إلا أن ترضى بالوسط ثم الظاهر أنه يمكن الاستغناء عن قوله والبلد والسعر بقوله بقدر وسعه وحالها فان الواسع يختلف بحسب البلاد والزمته (قوله فان في الزام الأجير) أي الزام الأجير بنفسه بطعام وسط أي يرضى بالمستأجر لأن تقول هذا بحث لا يراد المنقول والظاهر أنه اذا حصل الضيق بالفعل خيره والافلا ولولا فان في الزام المستأجر بطعام وسط ضررا به لكان أحسن (قوله وتزاد الموضع ما تقويه الخ) فبقيل هذا كذا في بعضه داخل في العادة لان طاعة المرئع زيادة لا كل على غيرها إلا أن يكون قصدا التمسك به على أعيان المسائل

(قوله ليس رقيقاً) وأما كل من وقع في الرضخ على السبد كسبحه القابلة (قوله الألفضة) فلا يترجمه الأمانة كانه محلها إلا أن يرد ما نأكله حال مرضه على حال صحتهم فقد رخصنا فقط كما يفهمه كلام الموارز وبعض الشيوخ أطلقوا وأقرب ما الفرق بينهما وبين الأكلة والقياس أنها أولى من الأكلة ثم روي ما نأكله الرضة شامل للصوم وكرو وزحيت كناغذاً من لها الدواء قال بعض شيوخ شيوخنا قد يقال الفرق بينهما ظاهر لأن الأكلة أشد مدخول عليها وليس منه الدواء بخلاف الطارئ لأنه يشبه الدواء لأن هناك مرضاً يكفر فيه كل الرضخ لشدة مخوفة المعدة فكل ما لا يزيد مرضه فصار لا كل الرائد يشبه الدواء (قوله على الأصوب) فغالبه ما لا يجرى من أنه يرضخ لكل بالوسط ويصرف الفاضل فيما أحب (قوله هذا مستثنى من قوله بالعادة) إذا تأملت تجد ذلك من أفراد العادة فكيف يأتي هذا الاستثناء (قوله قال المتبسط وهذا هو الصواب) إذا كان (١٨٥) كذلك فاطر لم يعدل النصف إلى الأصوب

فالمسبب أن يقع في التعبير بالصواب (قوله وحصل على الإطلاق) هذا هو المذهب (قوله وعلى المدونة) أي كما كتبوا ولو من غير أهلها أن تختلف تختلف (قوله لا يترجمه الحرير) أي وما في حكمه كالنظر ولو من الزوج المتسع للحال وكون حالها ذلك وهذا في قوة الاستثناء من قوله بالعادة والحاصل أنه لا يترجم بالحرير ولو برت العادة به (قوله في فرض الماء الخ) ولا يفرض غسل ولا مضم (قوله مرة) إذا ما عادة (قوله مرة بعد المرة) قال جهرام أن لم يكن يفرضه كل يوم والأرض كل يوم وهو منصوب على التفرقة والعمل يفرض والمغص يفرض زماناً بعد زمن أو يوماً بعد يوم وعلى الأول بأني التفصيل الآتي وبعد زمن أم أملاً وصفه (قوله وغسلها) والظاهر ولو كان الفصل سنة كسبل الجمعة أو مستحباً كالسبل فله حكمه بل وفرض أن يرتبه عادة (قوله من غير وطه) أي

لشدة احتياجها لذلك وقوله المرضع أي التي ولها ليس رقيقاً (ص) إلا الرضة وقيل لا كل فلا يترجم الأمانة كل على الأصوب (ش) هذا مستثنى من قوله بالسادة فهو متصل والمعنى أن المرأة الرضة أذناً كل كسالة لا يجب لها على زوجها من النفقة إلا ما يكفيها فقط وليس لها أن تأخذ منه طعاماً كاملاً لتصرف الباقي في مصالحها وكذلك المرأة العقيمة لا كل لا يترجم زوجها لها من النفقة إلا بقدر كفايتها فقط وليس لها أن تأخذ منه طعاماً كاملاً لاجل أن تصرف باقية في مصالحها قال المتبسط وهذا هو الصواب وهذا كله في غير المقر لها النفقة والأمنه مافرو ولا راعي حشد رضة ولا قلة كل من غيرهما (ص) ولا يترجم الحرير وحصل على الإطلاق وعلى المدونة لقناعها (ش) يعني أن الزوجة إذا طلقت من زوجها أن يكسوها حر رافعة لا يترجم ذلك وسواء كانت مصرية أو غير مصرية وهل هذا على الخلافة أو خاص بأهل مدينة الرسول عليه السلام لاجل قناعتهم وهو الصواب عند جماعة من الشيوخ وأما سائر الأمصار فعلى حسب أحوال المسلمين كالنفقة قال مالك لا يترجمه الحرير وإن كان متسع الحال فأجره ابن القاسم على ظاهره في سائر البلاد وتأوله ابن القصار على أن ذلك خاص بالمدنية وليس المؤلف لم يقابل ابن القاسم بين القصار والأتقال فلو كان لما قدم أن الواجب الثوب وما معه بين ما هو الذي يقضي به أهل الأعيان وأما ما عدا المشاحة فين أنه يفرض الأعيان بقوله (ص) يفرض المال والزيت والحطب والخم والسم المرتبة المرة (ش) يعني أنه يترجم الزوج أن زوجته المملوكة لها وضوؤها وغسلها وظاهره ولو من جنباً من غير وطهه وشرائح الرسالة فيه كلام ولا يترجم لها أيضاً الزيت لا كلها وقيلها والأدهان على العادة ولا يترجم لها أيضاً الحطب الطبخ والخبز ولا يترجم لها الخ والمخ لأنه معطى ولا يترجم لها السمن إن اعتاده المرة بعد المرة وبعبارة في حق القادر ثلاث مرات يوماً بعد يوم والمتوسط من تان الحطب الحال مرة (ص) وحصره وسر راحية (ش) يعني أنه يفرض الزوجة حصر من حلفاء أو بردي يكون نصف فرسها ويفرض لها سر ربيع عنها العنابر والبراعث وأما شبه ذلك البردي ورق ثابت يخرج في وسط المأهله معصوم فيه يبيض الغالب أنه في بلاد الأرز (ص) وأجرة قابلة (ش) الشهور إذا برت القابلة وهي التي تولد التسعة لا لزواج لأن المرأة لا تستغنى عن ذلك

(٣٤ - خرشي رابع) كاستلام أو غطاً أي أو زناً قال بعض شيوخ شيوخنا ولا غربة في الزمان المالحق لها من الزمان الثلاثون النفقة واجبة عليه زمن الاستبراء اه لا يقضي عليه بخسولها الجمال إلا من سقم أو نفاس قال مالك ابن شعبان يرد فقرج إليه لا أجره الحجام قاله ابن عرفة أي يترجم أن يمتكن الجمال لاجل سقم أو نفاس ولا يترجمه أجره الحجام (قوله لا كلها وقيدها) أي عما يؤكل وبقوله لا كزيت السليم والخسوع إلا أنه إذا جرت العادة بشئ يعمل به فزيت السليم يستعمل ببلاد الصعيد الشرج (قوله والأدهان) عطف على قوله أكلها يشدد فقال (قوله لا ماعلم) أي الخمر وأما الخمر فهو أدم (قوله والخسوع) حال مرة إلا أن هناك الفقير يفرض عليه بقدر وسعه حيث كانت عاداته ولو في الشهر مرقن لا هذه الأمور من برتت بقوله بالعادة وأما بعض الشيوخ فإنه يمتنع من أن يترجم ذلك إلا بالبر (قوله البردي) فيقع بالبردي أو سكوت الرام (قوله المشهور أن أجره القابلة) ومقابلها أن أجره عليها

(قوله ويجب الزوجة الخ) ظاهره ولو زل الوفاة في الطلاق البائن (قوله تستنصر بتركها) أي يحتاج لها بأن يحصل لها ثمن ولا يشترط الاضرار الا لاستنصر بتركها او لاعتادته (قوله معتادين) لو حذفه كان أولى لان ذلك تخفيف لقوله تستنصر بتركها (قوله من دهن مثلاً) أي أوزيت وقوله الخاص أي الذي هو دهن (فان قلت) ليس هو المعلوم عليه بل المعلوم عليه ككل والجواب انه لما كان المعلوم بالواو في مقام المعلوم عليه فكأنه معطوف عليه (وتتبعه) لوقال معتادات بعد قوله ومشت لاجل ان يرجع لثمنه ولخناو الكل والدين لكن أحسن (قوله لا بالنم وهو لا) على ما لا يتصور وهو خلاف ما قلنا ان اسم الكفة متكور غير ان صاحب القاموس قال المشط مثقفة وكثفت وعق وعقل ومنبراً فيتمشط بها وجهه أمشاط (قوله والمشايج لم يشروا) أي فسائر أنواع الأكلة لا تازمه (قوله فكأنه لشدة ١٨٦) الاختصار أشار أي فكأنه أشار لا لشرائط الأهلية فيها بهذا الكلام الموجب

لاجل شدة الاختصار وما قد ذلك انه يشترط في الزوج أن يكون أهلاً للاختدام والزوجة أن تكون كذلك فخصته أنه لو تزوج رجلاً غني بشقيرة لا يأنه ان يخدمها وقوله وأقرب منه الخ حاصله أنه يقول لا حاجة لجعله من باب الكلام ما وجدته أنه يشترط في كل أن يكون أهلاً للاختدام بل المناسب ان يقال لشرائط الأهلية في أحدهما يستلزم الأهلية في الآخر فوجب جعلنا مضافاً للقائل فقط أهلاً ما أتاده الآخر وكذلك لو جعلنا مضافاً للقول فقط أهلاً ما أتاده اضافاً للقائل أي فهو يفيد ما أتاده جعله من باب الموجه مع أقرينه لفهم وقوله فلا يكون أهلاً الخ مقاده لو كان الزوج من الأغنياء الذين لا يهتمون بزواجهم وزوجته فقيرته لا يجب عليه إخدمتها مع انه يجب عليه إخدمتها (أقول) بمحمد الله تعالى انه انما جعل من باب التوجيه لا يفيد اشتراط أهلية الامرين

كانتفقة أي في ولاد لاحق بالزوج ويجب للزوجة عند الولادة ما يصلح لها بمطعمته بالعادة ولو مطلقاً ما سناً لا في ولادة لامة لان ولدها رقت لسيدها بل ذلك على سيدها ولو كانت الامة في عصمة الزوج (ص) وزينة تستنصر بتركها ككل ودهن معتادين وحناه (ش) يعني انه يلزم الزوج جز وحسه الزينة التي تستنصر بتركها كالكلل اعينها والدهن لشعرها والحناء لرأسها وبنيتها الخاري بذلك العادة وليس عليه طيب ولا زعفران ولا خلصايب ليدبها لان البصر بها تركا أي ولو اعتيد كما يشده كلام المواق (ص) ومشت (ش) الاولى قراءته بالفتح أي ماتتقتضيه من دهن مثلاً ويكون من عطف العام على الخاص عكس فهم ما كفة وتخل وريان لا بالنم وهو إلا لفة ثلاثا بشكل بأنه يلزم عليه أن يكون شقي على التفرقة في الألفتين المشط والمكسكة والمشايج لم يشروا بينهما النظر ان غازی (ص) واخدم أهله (ش) ضمراً لمعنا على الاختدام لا على الزوج فكأنه قال واخدم أهل الاختدام وهو كلام موجه يستعمل الاضافة للفاعل والمفعول فكأنه لشدة الاختصار أشار لا لشرائط الأهلية فيها بل في الزوج لسعته وفيه الشرعها وأقرب منه أن يكون لاحظاً ان شرط الأهلية في أحدهما يقتضيها في الآخر فلا يكون أهلاً للاختدام الا اذا انصهرت وبالعكس ويحصل اخذها بنقسه أو جعلوا كنه أو يتفق على خادمها أو يكرى لها خادماً كما أشار إليه بقوله (ص) وان بكره أو لوبا كثر من واحدة (ش) يعني أنه يلزم الزوج أن يخدم زوجته التي هي أهل الاختدام وان احتاجت الى أكثر من خادم على المشهور (ص) وقضى لها بخادمها ان أحبت الارية (ش) يعني لو قالت المرأة يخدمني خادى ويكون عسدي ويتفق عليه زوجي وقال الزوج خادى هو الذي يخدمك فاقول قولها ويلزمه أن يتفق على خادم الزوجة لان الخدمه لها وهذا قول مالك وابن القاسم وفيه دليل من شمس القضاء بخادمها اذا كانت مالوفة وظاهر كلام المؤلف ان الطلاق ابن المواز قال مالك وكذلك ان أراد ان يكرى لها داراً ورغبت في السكنى في دارها مثل ما يكرى لها أو دون فلو كانت في خدمة خادمها لهربة فاعلم الاحتياج لذلك وخادم الزوج هو الذي يخدمها لكن لا بد أن تثبت الربية بالينة أو يعرف ذلك جيرانها (ص) والاعلم ان الخدمه الباطنة من عجن وكس وفرش (ش) يعني أن المرأتان لا تكن أهلاً لان يخدمها زوجها بأن لا تكن من أشرف الناس بل كانت من لقيهم أو كان زوجها فقيراً لالحال ولو كانت أهلاً للاختدام فانه

يلزمها

معان لان المرافق التوجيه واحد الامة غير معين فيتوقف الحال على التعيين لاراد من الامر ين قدر والتوجيه احتمال العيين على حدواه كقوله خاط على عروقه • لتعني سواء

تقدر (قوله على المشهور) ويقابلها لان القاموس في الموازية لا يلزمه أكثر من خادم (قوله ان أحب الخ) قال مج قال شيخنا ويكون اخذها ما يأتي أو يدكر لا تأتي منه الوطء اه قلت الصواب التعبير بلاتأتى منه الاستئذان لطابق ما يأتي في العارية (قوله وهو ذاقول مالك وابن القاسم) يشير الى أنه ليس متفقاً عليه ولم أطلع على المقابل (قوله اذا كانت مالوفة) أي ألفتها نفسها واستأنست بها (قوله الباطنة) انظره فدخل في ذلك الاستقامين الدار وخارجها فذا كان كذلك فله من كونها باطنة

(قوله من بين وطبخ) أي له ولها الاضيق وقوله لا يابزها كما أفاد بعض شيخ شيوخنا الخدمه لا اولاد وعيسد ووالديه (قوله أو من خارجها) كانت عادة بلدها (الخ) فشرح شب ولبه يري من يتردارها وما غارب منها اه (قوله وان لم تكن زوجته من ذوات الاقدار (الخ) قال بهرام لم يربذا كان قادرا على ذلك والا فلا (قوله ولا ن تحيط (الخ) أفاد بعض انه يؤخذ منه أي من الصنف خلاف ما قاله شارحناون شياطة فوبقو بهائزها ويجري على العرف وأيت مانصه وما غلب ثيابه وتلباه فقال بعض انه ينبغي ان يجري على العادة النص في الآية ان ذلك من حسن العشرة ولا يابزها وظاهره ولو كانت العادة جارية بثلث فهو كالغيابة اه والحاصل ان الذي يفهم من كلامهم ترجيح عدم لزوم الغيبة (قوله ومنه أجره الطيب) أي ومن ثمن الدواء على ضرب من التجوز (قوله يري الخروج اليه لاجره) أي وأما أجره فلا نظيره ولولسقم أو نفاس لانه من (١٨٧) السداوى ونقل عن بعضهم ان كان

لخص أو نفاس فعلم بان كان من جنابة منه فليس وهذا التفصيل اذا قلنا يجوز دخوله والاقتد تقدم انه اذا دفع زوجته أجره الحام يفسق ولو فرض ان من جلة النفقة (قوله هذا المشهور (الخ) ووجه المشورية قوله ولو كان الزوج غيبا فالاولى تأخره عنه خلافا لان نافع القائل بان تأتم الفس (قوله ان يتبع مع زوجته) لا مفهوم بله القمع او امتنع بها وحده أو معها والمراد الشورى التي يجوز التمتع بها ويجوز له ان ما يجوز له أهاده بعض مانصه ولا يابزها كونهما ادم عنده نساب عرسها ولفظ الزوج أن يتبع بشورة الزوجية من بسط ووسائد ونحوها وليس لها أن تمنع من ذلك اه (قلت) وانظر هل سلم ذلك أو لا والظاهر لا وزر

يأبزه الخدمه في بيتها بنفسها أو يفرضها من بين وكس وفرض وطبخ واستقلعها من الدار أو من خارجها ان كانت عادة بلدها ابن رشد الا ان يكون الزوج من الاشراف الذين لا يمنون أو زوجهم من الخدمه فعليه الاخذام وان لم تكن زوجته من ذوات الاقدار (ص) بخلاف التسج والغزل (ش) يعني ان المرأة لا يابزها ان تسج زوجها ولا ان تغزل ولا ن تحيط وما أشبه ذلك لان هذه الاشياء ليست من أنواع الخدمة وانما هي من أنواع التكسب وليس عليها ان تكسبه الا ان تنقطع بذلك وظاهره كغيره ولو كانت عادة قبل بلدها وهو الجارية على ما افاد بعضنا في الفس لا يابزه التكسب ولما تقدم الامور التي تلزم الزوج زوجته من أجره الغيبة والزمه التي تستعثر بها وما أشبه ذلك اخذت بحكم على الامور التي لا تأتمه فقال (ص) لا كغيره ودوا وجملة وثياب الفرج (ش) يعني ان الرجل لا يابزه زوجته المكسبة وهي الوطء التي يجعل الكحل فيها بخلاف الكحل فيأبزه وكذلك لا يابزه الدواء عند مرضه الا اعيان ولا أعان ومنه أجره الطيب وكذلك لا يابزه لها أجره الحام الذي يحبسها ما لم ولا يقضى بدخول حمام الامن سقم أو نفاس ابن شعبان يري بان خروج الة لاجره وكذلك لا يابزه لها ثياب الفرج وهي التي تزين بها كمنذها على الازاريق والافراح وما أشبه ذلك وهذا المشهور ولو كان الزوج غيبا (ص) وله التمتع بشورته (ش) الشورى بفتح الشين هي مناع البيت وبضمها هي الجمال والمني انه يجوز للرجل أن يتبع مع زوجته بشورته التي تجهز بها وتدخل عليه بها من غطاه وطاه ولباس ونحوها وبعبارة وه التمتع بشورته معناه انه منعها من بيعها وه تعالى انه يقوت عليه التمتع بها وهو قوله والمراد بشورته التي دخلت بها من جنبوض صداقها التي تجهز به وأما لو لم تقبض شيئا وانما تجهز من مال نفسه فليس عليها الاخذام ان عرت زاندا لثالث (ص) ولا يابزه بلها (ش) أي لا يابز الزوج ببل الشورى الاولى بل يابزه ما لا غنى عنه لها (ص) ومنعها من كل كالنوم (ش) يعني انه يقضى للرجل بان يتبع زوجته من كل كل شي ما لم يجز كرجة عليه يتأذى منها كالنوم والبل والتعب وما أشبه ذلك ما لم يكن معها فليس له ان يمنعها من ذلك أي او يكون فاقدا للتم وليس لها هي منعه من ذلك وه أن يمنعها ايضاً من فعل ما هو من جسدها من الصنائع وه منعها من الغزل ما لم يقصد بذلك ضررها (ص) لا أو بها ولو لم يكن غيراً دخلها (ش) يعني انه ليس للزوج أن يمنع ابوى زوجته أن يدخلها اليها وليس له أن يمنع اولادها من غيراً أن يدخلوا اليها بل يقضى عليه بدخول هؤلاء لتفقد لاولادها وبشفقة الا برهان ان منعهما وقد نيب الشرع الى الواسطة والعادة جارية بذلك ابن رشد ولازم الرجل

(قلت) فالوظيفة اقول يقضى لها بما أخذ الذي جدهم والظاهر لا (قوله ولباس) لعلمه ما تأتي من التقيص واللباس والذكة (قوله معناه انه منعها) أي مع فرض أنه يتبعها فالشارح يقول ليس المراد بظاهر البات من أن ماله الا التمتع فقط وليس له المنع من بيعها مع انه النع من بيعها (قوله بل يابزه ما لا غنى عنه) أي من غطاه وطاه وما يقاها ويحفظها من الحر والبرد (قوله كالنوم) بضم الناء (قوله القول) بضم الفاء (قوله وليس لها هي منعه) والفرق أن الرجل يؤمن على النساء (قوله ما لم يقصد بذلك ضررها) راجع للغزل (قوله لا أو بها (الخ) عطف على الضمير الجروفي منعها من غيراً ما لا جازر عند الاقل والظاهر المراد الا برهان ذب والبراه حقيقة لا الاجد او الجادات والى ما لم يشرع ع (قوله وقد نيب الشرع) أي طلب الشرع

(قوله جهل من النساء) المراد به الأقارب كأولهم ما لم يحرم نكاحه أو لأوقوه ذوى الحرم أي من يحرم نكاحه (أقول) الأولى خير بان كلام ابن رشد هذا أنهم من كلام المصنف لأنه يشمل أبويهما وأعمامهما وأخوالها وأولاد أخيهما وأولاد أخته فكيف هذا مع كلام المصنف المبدل المقصود على ما ذكره صوابه قد علمت ما في شرح عب قد بر جوابه يعلم ما في وجوهه في هذه المسائل وان لم يكن لا يقضى بالحنث بخلاف مسئلة المصنف (قوله يحصل ضد المحلوف عليه) فالمحلوف عليه عدم الدخول وضد الدخول (قوله كلفه أن لا تزور والديها) أي لا ولداهما من غيره لقصور مرتبته من مرتبة والدتها (قوله أن كانت مأمونة) والشابة مجعولة على الأمانة حتى يثبت أنها غير مأمونة (قوله لا زارة) أي في الجمعة من الزوال اليها في البلد لا أن يعدوا عن البلد فلا يقضى عليها بها وإذا دفعت له دراهم على الأذن في الخروج رجعت في الأول (١٨٨) دون الثاني ما لم تعلم بالحكم والحاصل ان المسائل أربع حلف على الدخول

في الوالدين والأولاد وعلى الخروج كذلك ويحتمل في ثلاث والفرق بين الدخول والخروج أن الدخول أخف من الخروج اه بدر (قوله ولوم أمينة) أي لتطرق الفساد عند خروجها مع الأمينة (قوله وأطلق) أي لفطانية (قوله فانه لا يحتمل) أي لا يقضى عليه بخروجها حتى يحتمل لانه يظهر منه في هذه الحالة ضرر (قوله القرنان) أشبه وابن فافع (قوله يظهر منه قصدا للضرر) أي فلذلك يحتمل وقوله بخلاف حال التمسع فلا يحتمل ولا يقضى عليه بالخروج (قوله كالوالدين) انظر هل وان علواً والأدنون والظاهر الأدنون قصير ما تقدم والظاهر أن الأولاد مطلقا صفلا أو كبارا وان اتهمهما كالوالدين (قوله ومع أمينة ان اتهمهما تنبيهه) أجرة الأمينة عليه (قوله

أن باذن لأمه أنه أن يدخل عليها ذوات رجها من النساء ولا يكون ذلك في الرجال إلا في ذوى الحرم منها خاصة (ص) وحش أن حلف (ش) يعني إذا حلف على منع أبويها فانه يحتمل ويقضى عليه بدخولهما وأعلم أنه لا يحتمل بمجرد الحلف ولا يطلب أبويها ولا دخاله الدخول ولا بالحكم ليس بذلك وأما يكون الحنث يحصل ضد المحلوف عليه (ص) كلفه أن لا تزور والديها ان كانت مأمونة ولو شابة (ش) التشبه في الحنث والمعنى ان المرأة إذا كانت مأمونة لحلف عليها زوجها ان لا تزور والديها فانه يحتمل في عينه بان يحكم لها القاضي بالخروج اليها لا زارة وألفها ما عاقبه مصلحه فحتمل في عينه حينئذ وسواء الشابة وغيرها ومقتضى كلام المؤلف ان غير الأمينة لا يقضى عليه بخروجها زارة أبويها ولوم أمينة ونحوه للشيخ كرم الدين (ص) لان حلف لا يخرج (ش) أي إذا حلف لا يخرج وأطلق فانه لا يحتمل ولو زار زارة أبويها أو جازا عليها وهو مقتضى ما نقله ابن عرفة فقال مع القرنان في الإيمان بالطلاق أن حلفه أو بعق أن لا بدعها تخريج أبداً يقضى عليه في أسوأ أحوالها ويحتمل قال لا اه وفي ابن حبيب ما وافق وقد نقله المواق وأشار بعضهم للفرق بأنه حال الخصم يظهر منه قصدا للضرر بخلاف حال التمسع (ص) وقضى للصغار كل يوم ولليكار في الجمعة كالوالدين ومع أمينة ان اتهمهما (ش) يعني أن والدا المرأة إذا كانوا صغارا فانه يقضى لهم بالسفل على أمهم في كل يوم مرة لتنفق أمهم حالهم وان كانوا كبارا فانه يقضى لهم بالدخول اليها في كل جمعة مرة واحدة وأما الإوان فانه يقضى لها بالدخول عليها في كل أسبوع مرة واحدة فان اتهمها بالخروج في أسبوع وجته وأشبهه قوله بالقرآن فانهم ما دخلن عليا في كل جمعة مرة مع أمينة من جهته لا لتأمرها بالثلاثين عليها فيجب ان حالها على زوجها وبعبارة ومع أمينة وحضور الزوج أيضا والمراد بحضوره أن لا يكون غائبا عن البلد والأفليس لهما أن يأتيا أمينة لهما من جهته لا من جهتها (ش) قوله ومع أمينة ان اتهمها أي باقداها كما في النقل فانهم ما أخذوا له لا وجب منهما ما كان التصريح منهما في ذلك قال بعض وسكت المؤلف عن غير الأولين والأولاد من الأقارب وقد نص عبد الملك على أنه لا يمنع أخاها عنها وأخاها وان أخياها وابن أختها ولا يبلغ عنهم الدخول لها وخروجها لهما يبلغ الابن في الحنث إذا حلفت في غيرهما (ص) ولها الامتناع من أن تسكن مع أخاها به إلا للضرورة (ش) أي الزوجة أن تنزع من السكنى مع أخاها وبها الآن تكون وضعية القدر فلا كلام لها قال عبد الملك في المرأة تكون هي وأهل زوجها في دار واحدة فتقول ان أهلي يؤذوني فأخرجهم عني أو أخرجني عنهم رب امرأه لا يكون لها ذلك لكون صدقها قايلا وتكون وضعية القدر ولها أن يكون في ذلك تزوجها وفي المنزل

يعني ان والدا المرأة (أخ) أي من غير زوجها الموجود معها (قوله في كل أسبوع) هو سعة بمعنى كل جمعة فالغاية بنسب القصد والذى في النقل ان دخول الكبير كل جمعة فبذلك اتهمهم والافضل يوم كذا في عب وصوابه الأولان (قوله لانه من جهته) أي وإذا كان غائبا فلا يأتى أن تكون من جهته هذا مفاده يقال بل يأتى بان وكل حين يتوجه أمينة فلهما الدخول معها أو أخاهما القاضي كما أفاده شيخنا عبد الله وقد يقال عند السفر يحتمل تصير الأمينة (قوله في الحنث) أي أوفى الابن كل يوم أسبوع (قوله ولها الامتناع) ولها الرجوع بعد الرضا فيمنعها (قوله ولها أن يكون على ذلك الخ) أي يتعجب أن يكون

دخوله على ذك في البناوة (قوله فأن حلف على ذك) أي حلف على أنه لا تسكن خارجهما أبدا وقوله حل على الحق أي على الشرع وقوله أرماعها كانت متفرقة أي أشر بقه واشترط عليهم سكاها معهم وحمل ذك ما لم يعلموا على عوراتها وأبعضا وأخفى وقيل أبعضا الجبال أو قلية المر أو السوداء وقوله وأحسنه أذا كانت شريفة (قوله والتظاهر الخ) وانظروا لتأجوت معهن ولم تستدفع الأبعدن عنهما هل يقضى عليه حيث تعين طريقه وأخفى التظاهر كانه يقضى عليه بما يظهر وإذا كن بطنين على عورتها (قوله وهذا) أي ما ذكر من التفصيل عند البناء أنه إذا علم ليس إلا الأخر أو الأثلا (قوة وقوت) أي بعد العقد لأن الفرض وقع في صلب العقد لانه يفسد وحسبنا فلا معاوضة بين هذا وما تقدم من أن تقدر هافي صلب القديسة فله البدر (قوله وقدرت بجمله) هذا في غير الماء كما في الجواهر (قوله من يوم) بيان حاله أن أربه الزمن ويحصل أن يريد حال الطاف من العسر واليسر وحسبنا فلا بمن تقدير مضاف لما قبل حال أي زمن حاله لا محل تبيينه بقوله من يوم وما قبل يوم ويكون بالخاله أي من يسر يوم وعسره وأفاد في شرح شب أن المراد وقدرت هاء الزمان التي تدفعه بدليل قوله

(١٨٩)

سعة فاما ذات القدر فلا بد ان يعز لها فان حلف على ذلك جعل على الحق أبره وأحنه ابن رشد وليس هو عندى بخلاف فلذهب ما قلت انظر لها الامتناع من أن تسكن مع خدeme وجواريه والظاهر ليس لها ذلك لان وطء أمته وبعثا احتاج إلى خدمة أزواجه (ص) كره لصغير لا خدمه مان كان له حاضن (ش) التشبيه في الامتناع لكل من الزوجين والمضي ان أحد الزوجين اذا كان له ولد صغير وأراد الآخر أن يخرج حه عنه من المنزل فانه ذلك بشرط أن يكون الزوجين يحضنه ويكفله فان لم تكن لهم يحضنه فانه يخرج على اقامته عنده (ص) الا أن بني وهو معه (ش) يعني ان أحد الزوجين اذا بنى صاحبه ومعه ولد بعلمه صاحبه ثم بعد ذلك أراد أن يخرج حه عنه ليس له ذلك وان لم يكن عنده علمه فله الامتناع وهذا ان كان له حاضن والا فلا امتناع لمن ليس معه الولد من السكنى مع الولد له حصل السماع العلم بما لا (ص) وقدرت بحالهم يوم أوجعه أو شهر أو سنة (ش) يعني ان نفقة الزوجة تكون على الزوج على قدر حالهم يوم تكون رزقهم صامدة كأرباب الصنائع أو وجعة كأرباب الصنائع بقري مصر أو شهر كأرباب المدارس وبعض الجند أو سنة كأرباب الرزق وقوله من يوم أوجعه الخ أي وتقضيها مهلة بدليل قوله الآتي وضمت بالقض مطلقا وظاهر كلام المؤلف ان النفقة اذا كانت متأخر تنظر حتى تقضيها ولا يكون عدم قدرته إلا تعسرا بالنفقة (ص) والكسوة بالتساوي الصنف (ش) يعني ان كسوة الزوجين العطا والوطاء بقدر ذلك لها مرتبة في السنة مرة في الشتاء ومرة في الصيف لا اختلاف مناسب الزمن من فرو ولبدوس فرو وغرها حكا المصنعي وتكون بالاشهر والامام والمراد بالاشغافه وما لا أدركنا يقال في الصنف (ص) وضمت بالقض مطلقا (ش) المشهور من المذهب أن الزوجة ضامنة لكل ما يقضي من نفقة وكسوة وغيرها ما لحق نفسها من أجره وضاع وغيره ما ضاع أو مستقبلة قامت على ضياعها بابتداء ما لا مدحها على ذلك أم لا تلفت بسبب أم لا لانها يقضيته بنفسها وأما ما يقضيته خلق غيرها فاشترط اليه بقوله (ص) كنفقة الولد الابنة على الصبياع (ش) يعني ان الخاصة اذا قبضت نفقة المحضون فلها ضمنها ضمان الزهان والعوراء

النظر عن دليله (قوله والكسوة بالشتاء الصنف) وكل كسوة ما يناسبه ان لم تناسب كسوة كل عادة لم تكن المعنى كل شتا وكل صيف ان
نقلت كل في العلم الثاني فان لم تخلق بان كانت تقيها البرد أو في يمانه وأيضاً الحار أو في يمانه اكتفى به الى أن تخلق ومثلها الغطاء
والوطاء شتا وصيفا وما يخلق من الكسوة يتبين ان يجري على العرف من كونه لزوج أو لزوجة فان لم يكن عرف غلزوج والكسوة
قص ووقاية وقناع وانظر لو اجاب نفسهوا نظر أيضاً لو بقيت كسوة الشتاء في قابل وتقدم ان كسوة الصداق لا تزيه كسوة مع
بقائها له البدر (قوله وتكون بالاشهر) أي بعض الأشهر فصدق بالثمن وقوله أو بالام كانا كانت تكس كل عشرين ومائة كسوة
تختمها وأضعف ما تكس به (قوله واولاده) وهو فصل الربيع وقوله وكذا يقال في الصنف الثاني والادفصل انخرط (قوله المشهور
من المذهب) قاله برهم وحصل بعض الاشياخ فيما نقلت من بعض مشيخ من كسوة نفقة لها ولو اهل ثلاثة أقوال يفرق في الثلاثين
ما قبضته لنفسه الضميمة وبن ما قبضته لها فافاد فتمنه وقيل انها القصد في تلف ما قبضته له ولو احتلف (قوله ضمان الرهان
والمواري) لا يضمن ان ضمان الرهان هو احد وهذان المستعملان ضمان عليه ان لا يباي عليه او يباي عليه واما يضمنه على تلفه

(قوله لاها لم تقبض الحق نفسها) أي حتى تقبضها وقوله ولا هي متعصبة الخ أي وأما لو كانت متعصبة للأمام فلا تقبضها مطلقا ثم
نوفس قوله لاها لم تقبضها بأن متعفة الرحمن والعارية لتقبضها وفي الحضانة لتقبضها وهو المضمون ولا سيما على أن حق الحضانة للعضون
الآن منذ الإرد المنقول كما تقدم بعض شيوخنا (قوله وهل يرجع الولد عليها) أي حيث ضمنها وقوله وأعلى الأب أي والأب يرجع
عليها (قوله وهو المتعين) واعتد محض نت كلام نت ولم يظهر لي وجهه فقلناه (قوله تضمنه مطلقا) أي سواء قامت بينة على
الصياح من غير سبب أو لم يتم (قوله وما في نت معترض) قال نت وتظهر كلام الصنف هنا في توضحه والشارح وابن عرفة سواء
قبض بذلك أي نفقة الولد إماض أو مستقبل وتخصيص البساطي ذلك بالمستقبل أي وأما الماضية فتضمنها ولو لمع بينة على الصياح يحتاج
لنقل أو أنه رأى ذلك هو الغالب (١٩٠) اه والحاصل أن حل البساطي هو المتعين وما نسبته لظاهر التوضيح والشارح

لا تها لم تقبضها الحق نفسها ولا هي متعصبة للأمامة لا تها لقبضها بحيث فإن قامت بينة على الصياح من
غير سبب فلا ضمان عليها ولا الاضمتها وهل يرجع الولد عليها أو على الأب وهو الذي ينبغي وكلام المؤلف
عما قبضته من نفقة الولد لم تستقبله كما جعله عليه البساطي وهو المتعين كما نبه عليه السوداني وهو
يفيدان ما قبضته من نفقة الولد من الماضي تضمنه مطلقا كنفقته لأنه كدين لها قبضته ومثل ما
البساطي للتوضيح والشرح الكبير وما في نت معترض وقد أشار نت إلى أن ما قبضته من أجره
الرضاع كنفقتها تضمنه مطلقا وهو صحيح مطابق للنقل وكذا ضمن نفقة الولد مطلقا إذا شرط عليها
ضمانها وقد استفيد من كلام نت أن المراء بالنفقة في قول المؤلف كنفقة الوفا في غير مدة الرضاع
وهو ظاهر لأن نفقة الرضاع أجزء لها حقيقة وليست بنفقة الولد فلا تضمنها مطلقا (ص) ويجوز
إعطاء الثمن عمارته (ش) أي يجوز أن الزوج أن يعطي الزوجة من جيب مال من ماله من نفقة وكسوته
وتأطرها هذا أن الذي يقضى به على الزوج في الأصل هو ما فرض لها من الأعيان لأنفسه وأن الزوج أن
يعطي الثمن عن ذلك قال نت وهو ظاهر المذهب وظاهره ولو كان الذي لمزمتها طعاما يتنعم به قبل
قبضه وهو كذلك على أحد القولين ينبغي أن تحرر ببيع الطعام قبل قبضه بمعل بالقبض عليه وهي
مفقودة بين الزوجين أو غير معل يتنعم وهو القول الآخر اه والثاني هو الموافق لما يأتي في المؤلف آخر
باب الخيار وقول نت أن ظاهر المذهب أن الألام للزوج هو الأعيان خلاف ما ذكره المؤلف أن
ظاهر المذهب أن ما هو الأمان ونسبه الشارح لظاهره ما في النكاح الثاني من المدونة ثم إن ما يتقدم من
كلام المؤلف هنا وإن كان خلاف المذهب وخلاف ظاهر المدونة موافق لقوله أولا في فرض المله الخ
ولا يتألف قوله بعد والمقاصدة بدنه لأنه محمول على ما إذا كان ما فرضه لها من الأعيان من جنس الدين
أو فرض عين (ص) والمقاصدة بدنه الاضطرر (ش) أي بأن يكون فرض لها من جنس الدين أو يكون
النفقة من جنس الدين ويستدل فلا يقال إن كلام المؤلف هذا يقتضي أن الواجب على الزوج إبداء
عن الأعيان وهو خلاف مقتضى قوله أولا ويجوز إعطاء الثمن عمارته ومحل إجابة الزوج إذا دعا
للقاصة وجبرها عليها ما لم يحصل بسببها ضرر للزوجة بأن كانت فقيرة الحال فانه إذا قاضها بدنه
وأعطى نفقتها في ذلك حصل لها الضرر وضاع حالها فلا يجاب له وما يفيد ظاهر سياق المؤلف من
جواز المقاصة لمطعمه على الجائز صحيح ولكنه متيقدا إذا لم يحصل طلبها من أحد ما يلبس ما يأتي

ليس كذلك (قوله ويجوز
إعطاء الثمن) أي مع رضا
المرأة لأنها تختلف اختلاف
السعر ويقبل قول الزوج
في الاتفاق وقوله ويجوز
إعطاء الثمن أي ويردها
بعد ذلك أن خلا سعر
الأعيان ويرجع عليها أن
نفس سعرها (قوله القبية
عليه) كذا في نسخة
الشرح بضم مجة وباء
مشتا من تحت وباموحدة
من تحت وكذا في غير
شارحا أن المسمى
بابع وهو ثالث عنه بخلاف
حافي عب (أقول) لا ينبغي
إتمام موجوده في غير الطعام
وفي شرح عب بالعينة
وهي الصيل على دفع قليل
في كثير (أقول) وهي
موجودة في غير الطعام أيضا
وأنظر ما وجه كون العينة
مقتضية للنفق ولعل وجه
ذلك لما فيه من الضرر وقوله

وهي مفقودة لأن الذي يبد الزوج تحت حوزته وحوزة زوجته أي الشان ذلك (قوله خلاف ما ذكره المؤلف) ليس في
في المؤلف ما يفيد ما قلناه من أن المفروض الثمن على ظاهر المذهب كما يعلم بالاطلاع عليه بل يفيد أن المفروض أولا الأعيان فتدبر (قوله
وان كان خلاف المذهب) أي ظاهر المذهب من أن المفروض الثمن (قوله ولا يخالف الخ) كأن توهم المخالف من أن الظاهر من المقاصدة
أنها في العين فقط (قوله أو فرض عين) أي أو تركوا اختلاف الأصل وفرض عين (قوله أي بأن يكون فرض لها ثمن) أي أو تركوا
خلاف الأصل وفرض ثمن (قوله تنبيه) قال البدوا إطلاق المقاصدة على النفقة في المستقبل مجاز لاها فيما تترتب من الدين الآن يقال لها
فرضت عليه وقررت صارت بهذا الاعتبار بذالما اه كلام البدو (قوله بأن كانت فقيرة الحال) أي دون القبية (قوله بدل الخ)
أي أو ما يطلب لتضي بها أو تكون واجبة لأجرة فقط ويكن الجواب بأنه أراد بإخراجها الآن ثمن نفقه ولكنه يفيد الخ لا ينبغي أن

هذا ينافي مضمون قوله وعمل اجابة الخ قد تدر (قوله وسقطت بالا كل معه) أي عمدتاً كما معه فلو قامت وطلبت الفرض بهذا فكذلك فلها ذلك (قوله ولها الامتناع) وينبغي ما لم يترجم الا كل معه فليس لها الامتناع كدال بعض الشيوخ والظاهر خلافه والظاهر انهما اذا طلبت دراهم وادى انهما كلت معه انه يصدق الزوج (تسبه) قوله ولها الامتناع أي وان كانت تؤمر بالا كل معه من غير قضاء ما في ذلك من التودد وحسن العشرة قاله البرزقي ونفسه ذلك انه يستحب ان يتامعها في فراش واحد فلو اختلفا فيه من زيادة التودد ما لم تكن كبيرة بغير ذلك معهما فلا يلحقني ان قوله ولها الامتناع أي ابتداء ما وانتهى (قوله وأما الكسوة اذا كانت محجورة) الفرق بينهما وبين النفقة ان النفقة هالكة بخلاف الكسوة (قوله المشهور الخ) ومقابلته لا تسقط مع امتناعها من الوطء واختاره البجلي وجماعة (قوله لغرضه) ومثل الصدقات كان بغير ما تمسوق نفقتها كما ذكر في معناها (قوله كثر زوجها بلاذن الخ) أي انها خرجت بغير اذنه لتكون ظالم لا يخرجها مثلاً حتى يناسب المقام ان لم يمنع الوطء أي وانخرج بلاذن منع من الوطء والا حسن انه تستطير لا تتحمل فالمرض الذي لا يطلع عليه الرجال كمرض البطن والذي يطلع عليه الرجال (١٩١) كمرض بالوجه (قوله أو الاستمتاع)

أي جميع أنواع الاستمتاع
كما أفاده الشراح وأعلم أنها
انما اكتسبه من الوطء
ومنعته من غيره لا تكون
ناشئة (قوله على ما يظهر)
الظاهر ان الاستمتاع
يتعلق بالعدل والمرأتين
أو أحدهما مع عين (قوله)
وهو لا يثبت أي موجب
التعزير (قوله فليجوب
ان الترتيب عليه) فبهان
هذا تعزير إلا ان يقال ذلك
اذا كان واحداً من الحاك
(قوله ولم يقدر على عودها)
أي ولم يقدر على منعها
ابتداءً فان قدر عليه ولم
عسها لم تسقط لانه
كثرو زوجها لا يوجب من
الشروط أيضاً أن تكون
غائبة لان خرجت ظالم

في باب المخاصمة (ص) وسقطت بالا كل معه ولها الامتناع (ش) يعني أن المراد إذا أكلت مع زوجها فان
نفقتها المقررة والمطالبة بها لم تكن مقررة تسقط عنه بمعنى أنه لا شيء لها عليه بعد ذلك ولها ان تمنع من
الاكل معه وتقول لا ادفع الي نفقتي أنا أنفق على نفسي وتجب الي ذلك بفرض لها ما من الاعيان أو
الاعمان والكسوة كالنفقة فلذا كساهما معه فليس لها غير ذلك وهذا ظاهر في النفقة ولو محجور عليها لان
السبه لا يمحى عليه في نفقته وأما الكسوة ان كلفت محجورة فلا تسقط كسوتها المقررة وكسوتها
المعداة لها بكسوتها معه (ص) وأمنعت الوطء (ش) المشهور ان الوجبة انما تمنعت زوجها من الوطء لغرض
عذر فان نفقتها تسقط عنه لان منعها انشور والنفقة تسقط بالانشور واذا ادعت انها غائبة لعذر كمرض
فلا بد من اثباته حيث قالها الزوج بشهادة امرأته أي كما قاله ابن فرحون في شرح ابن الحاجب ولعل ما ذكره
ابن فرحون من الثبوت بأمرأته فيما لا يطلع عليه الرجال والا فلا يثبت إلا بشاهدين كثر وجهها بلاذن
ولا يقبل قول الزوج هي غائبة من وطئها حيث قالت لم أمنعه وانما المانع منه لانه بهم على استطاعتها
من النفقة كما قاله الناصر الثاني (ص) أو الاستمتاع (ش) أي وكذلك تسقط النفقة بجمعها الاستمتاع كن
لاوطأ كل تقاو يحوها وحده فهو من عطف الغاير والمنع من الوطء والاستمتاع يعلم من جهتها بان تقرر
بذلك محضرة عدلين أو عدل واحد أو اثنين أو أحدهما مع عين على ما يظهر فان قلت كيف ثبت بعدل واحد أو اثنين
مع أن المنع المذكور يرتب عليه التعزير وهو لا يثبت بذلك فليجوب أن الترتيب عليه ما من كونه
يعلمها ثم يجرها ثم يضرها ان أراد (ص) وأخرج بلاذن ولم يقدر عليها (ش) يعني ان المرأه اذا خرجت
من محل طاعة زوجها بغير اذنه ولم يقدر على عودها إلى محل طاعته لانفسه ولا لخالها فان ذلك يكون أشد
الانشور فلتسقط به نفقتها وتسحق حينئذ التعزير على ذلك أو عمران وأسحق في هذا الزمان أن يقال لها
إيمان ترجي الي بيتك أو تحاكمي زوجك وتسببه والا فلا نفقة لك لتعذرا الاحكام والاصناف في هذا
الزمان ويؤيدها هو وأما على كذا قال وكذلك الهاربة الى موضع معلوم مثل الانشور أو الى موضع

ركبها فلها النفقة ولو خرجت من ردها وأن يكون زوجها حاضراً أو مائلاً كان مسافراً وخرجت فلها النفقة ولا تسقط وأن تكون في عصمة
فلا تسقط نفقتها المطلقة مطلقاً فارجعها اذا خرجت بلاذن ولو خرجت من ردها على العارية الثانية في كلام الشراح وأن لا تكون حاملة
وأما لو كانت حاملة فلها النفقة ولو خرجت من ردها (قوله أو عمران الخ) ملخصه أنه لا دال على الذهاب وزوجها إلى ما كمل بل يقال لها إيمان
ترجي الي بيتك أو تمتاعك الشرع مع زوجك وقلت قال شب وأما في زمن تعذرية الاحكام والاصناف فان تسقط نفقتها حيث
طلبها للعود ولم يرض اه والحاصل انما لا يمكن حاكم أو كان غير منصف فان نفقتها لا تسقط بمجرد انشور بل يقال لها إيمان ترجي
أو تمتاعك مع زوجك الحكم الشرعي أو تسقط نفقتك فان رجعت لم تسقط (قوله ويؤيدها هو وأما الحكم) أي اذا نذر منها
موجب التائب وهو ما يثبت بكلام المصنف لا بكلام أبي عمران فعلى كلام أبي عمران لا تؤيب (قوله وكذلك الهاربة) أي فسقط نفقتها
وكسوتها عند العزم من ردها بعبارة شب أي غيري فيها بغير من ردها بالحاكم اذا كان منصفاً (قوله مثل الناشئ) أراد بالناشئ من
خرجت من بيت زوجها ولم يقدر على ردها ابتداءً كما يستفاد من كلام الخطيب لكن ذكر الجواب في شرح قول الرسالة ولا نفقة لزوج ومضى

يدخل بها قال أبو محمد لا نفقة لانتزاع وهو المشهور وقيل لها النفقة وهذا في بلد لا حكم فيه أو ما بلد فيه الحكم فيشقق لانه حين لم ير نفقة اتفق
رضي قالوا والشوز أن يخرج إلى أولياها بغير إذن أو ينعمن الوطء اه (قوله ولا سكني الخ) كلامه متعلق بالمطلقة متعلق بسكني
فالمطلقة لا دام كإني نسخت نفقة الله فمفهوم المطلقة بل كذلك التي في العصمة يسقط عنها في السكني نذر وجهها بلا ذل ولو قدر على
ردها والفرق بينهما وبين النفقة شدة الضرر بتركها دون السكني (قوله وبصار الخ) هذه العبارة تختلف الأولى لانه في العبارة الأولى أفاد
أن المطلقة طلاقا رجعيما مثل التي في العصمة في أن النفقة تسقط إذا عجز عن ردها ولم يقدر على منه ابتداء وأما العبارة الثانية فتفيد
أنها لا تعطى حكمها بل المطلقة طلاقا رجعيما لها النفقة مطلقا (قوله لم تسقط الخ) أي ولو عجز عن ردها بعد ذلك (قوله) وحيث ذكر
أصحابنا نفقة الرجل (فمنه نفقة أم (١٩٣) الرجل في زمن الحمل وبعد الوضع يقال لها نفقة الرضاع والمراد أجرة الرضاع

يجوز فلان نفقة لها ولا سكني كالمطلقة خرجت من منزلها ولو قدر على ردها بخلاف النفقة فلا يضمن العجز
أو عدم العلم مكانها والفرق أن السكني متعنة في مسكن الطلاق لا في ذمته فليس لها أن توجب في ذمته
ما لم يكن عليه واجبا وبعبارة ولم يقدر على أي على ردها ولو لا على منها ابتداء وأما لو كان قادر على منعها
ابتداء ولم يمنعها لم تسقط لانها خرجت بذاته وهذا في التي في العصمة وأما الرجعية فلا تسقط بنقضها مطلقا
لانه ليس منعها وقوله (إن لم تحمل) شرط في مسئلة منع الوطء وما بعدها لقوله تعالى وإن كان أولات حمل
فانتقوا عليهن حتى يوضعن جهن قال المؤلف وحيث ذكر أصحابنا نفقة الحمل فاعلم بدون حمل البائن
لأن في العصمة ولا الرجعية والانتوق عنها فلا نفقة لحملها أما الأوليان فلا ندراج نفقة حملها في
النفقة عليهما وأما الأخيرة فحملها وارث وحيث وجبت النفقة وجبت الكسوة (ص) وأبانت (ش) أي
أن المطلقة بائنا ثلاث أو بخلع أو بفسخ أو بإقحاحا كهم ونحوه لا نفقة لها إن لم تحمل لقوله تعالى وإن كن
أولات حمل فانتقوا عليهن حتى يوضعن جهن فشرط في نفقة المطلقة أن تكون حاملا فتنفي النفقة
لانتفاض شرطها ومذهبنا ومذهب الشافعي وأوجب أبو حنيفة لها النفقة في العدة كالسكني لأنها
محمومة بسببه فيما وهذا إن لم تحمل فإن حلت فلها النفقة كما أشار به بقوله (ولها نفقة الحمل) فإفادته أن
حمل البائن يجب نفقته (ص) والكسوة في أوله وفي الأشهر قيمة منابا (ش) أي والبائن مع النفقة الكسوة
بتمامها إذا بابت في أول الحمل لا يجب حيث وجبت النفقة وإن بابت بعدمضي أشهر من حملها فلها قيمة
مناب تلك الأشهر الباقية فيقوم ما يصير لتلك الأشهر الماضية من الكسوة فكسيت في أول الحمل
فيسقط وتطلى ما ينوب الأشهر الباقية القيمة دراهم وبعبارة وقوله والكسوة في أوله هذا إذا بابت في أوله
وقوله وفي الأشهر الخ هذا إذا بابت في أثناء وقوله في أوله رابع للكسوة لانتفقة الحمل أيضا خلافت إذ
لا فادته لانه إن كان الحمل يدعوها فلان نفقة كما يأتي في قوة ولا نفقة يدعوها وإن كان يظهر وره وركته
فسا في قوة بل يظهر وره وركته فنجب من أوله ولانه على ابتداء وجوب النفقة والكسوة والسكن
شرع في الكلام على عوارض تعرض بعد الوجوب وأن تلك العوارض ما يقطع ومنها ما لا يقطع وبدأ
بالكلام على المسكن بقوله (ص) واستمر مات (ش) الصواب نسخة استمر فأفاد الضرر العائد على
المسكن أي استمر المسكن البائن لانتفاض العدة كانت حاملا لأن مات زوجها كانا المسكن له أم لا فذكره

لأن الرضيع لما كل كما
أن الحاصل لأب كل (قوله)
فأما يردون به حمل
البائن) أي وأما في حكمها
مسن التي نشرت كإني
منع زوجهما من الوطء
أو خرجت بغير إذنه (قوله)
ولها نفقة الحمل) الحاصل
أن الحاصل لها النفقة
بائنة أو نائمة وبني
نفسه وفي البائن بعبارة
كما في الزوجة وليس عليه
أخذها بائنا حاملا وإن
كانت أهلا ولا نفقة لحمل
البائن إلا بشرط ثلاثة
أن يكون لاحقا وأن يكون
سرا وأن يكون الابن
(قوله) فأفادته أن حمل
البائن يجب نفقته) أي
نفقة أمه مدة حملها وبعد
انتفاضه تستحق أجرة
الرضاع (قوله والكسوة
الخ) المراد كسوة الحمل

ونفقة أم الحمل كاتين في شرح شرب قال بعض الشياخ وظاهره أنه أنكس
بالعادة ولو كانت تبقى بعد أم الحمل اه (قوله في أوله) متعلق بقدر أي إذا طلقها في أوله (قوله وفي الأشهر) عطف على قوله في أوله
وهو على حذف مضاف أي في بقية الأشهر أي وفي أثناءها وقوله قيمة منابا عطف على نفقة الحمل فندبر (قوله خلافت) ذكر في صغيره
ما يرد هذا فقال هذا فيما إذا صدقها الزوج وما يأتي فيما إذا لم يصدقها اه أي في قوله الاتي ولا نفقة يدعوها (وأقول) ما قبل
من البحث في النفقة يجري في الكسوة فأمر في حق يحمل ما هنا على خصوص الكسوة والاحسن أن يقال أعلم بجمع قوله في أوله
الخ للكسوة فلو كان هذا التفصيل أعلم فنها (قوله على ابتداء وجوب النفقة) أي بقوله يجب لمكانه الخ كانه قال ابتداءها
من الممكن (قوله عوارض) أي كلوت والطلاق (قوله ومنها ما لا يقطع) أي كلوت بالنسبة للسكن فانه لا يقطع وبالنسبة للنفقة
والكسوة يقطع

(قوله لكن لا يقتصر عليه ابن الشقاق الخ) الذي عليه المحققون ما قاله ابن الشقاق وابن دحون فالعند لا تنفقه لها من يوم موت الحسين وان كانت لا قبل الا بغير وجه ثم ان هذا الكلام يظهر في استمرار السكنى وفي شرح شب ما يخالفه ونصه أي استمراره الى نزول الحمل أي وهو يرجح نزوه فلما من من نزوه كما اذا مات في بطنها انقطع لان بطنها صار قبرا وسكنه لكن لا تنفقه العدة الا بنزوله اه (قوله لان مات الخ) أي فلا يستمر السكن لان السكنى انما كانت حقها لها العتق والجواب عندها في منزلها فلا حق للوارث فيها حتى يورث (قوله ليتناول موته الخ) الصورست (قوله لان الحكم الخ) خير ان قوة عام وكأنة قال لان الحكم في ردها بالاتفاق عام وقوله والتفصيل مبتدا وقوله في الكسوة خبير (قوله والتفصيل في الكسوة) أي ان (١٩٣) كان الموت بعد أشهر لرد لها والا

أم لا والاجر من رأس المال وان كان سابقا كلامه في البائن الحامل بخلاف التي في العصة فلا يستمر لها السكن الا ان كان له أو نفق كراهه والرعية كالزوجة وأما النفقة والكسوة فيسقطان بالموت لا بصغر الثلثة العائد على السكنى مع النفقة لما علمت أنه لا تنفقه على الميت ويمكن تعميمها لجعل الضمير في مات الولد أي واستمر السكنى والنفقة ان مات الولد في بطنها كما ذكره في الشامل لكن الذي اقتصر عليه ابن الشقاق وابن سلون ان النفقة تسقط بموت الولد في بطنها (ص) لان ماتت (ش) أي لان ماتت المطلقة فلا شيء لورثتها في كراهه السكنى بائنا أو رجعا وقوله (وردت النفقة) بالبناء للقول ليتناول موته وموتها والبائن الحامل ومن في العصة والرعية وان كان كلامه لم يزل في البائن الحامل لأن الحكم في ردها النفقة بالتفصيل والتفصيل في الكسوة عام كما في المدونة وغيرها وقوله (كانت فاشي الخ) تشبه في قوله وردت النفقة لكن في الأولى ترد النفقة من يوم موت الزوج وفي هذه ترد هان أول الحمل لا نشأه ونسبة الكاف خير من نسخة لا نشأه الحمل باللام لان ذكر المطلق الغرابة غير مهم ومع أنه بقوله عليان روع كثيرة أي فقد نفقته جميعه وكذلك كسوة ولو بعد أشهر وسواء أتفق عليه بعد ظهور أم لا وهذا هو الراجح وسواء أخذته بحكم أم لا وان ادعاه امرأه ان عافى بطنها ولده وقال الزوج ان عافى ونفقه مشاقق لها بلا عمن (ص) لا الكسوة بعد أشهر (ش) يعني ان الزوج لو نفق زوجته كسوته لمدة مستتيلة وهي في العصة والعمل بعد الطلاق ثم مات أحدهما بعد ذلك فإن كان موت أحدهما بعد أشهر فإنه لا يرث من الكسوة شي وان كان موت أحدهما بعد شهر أو شهرين فقد ورث من الموت الطلاق البائن في ذلك (ص) بخلاف موت الولد فيرجع بكسوته وان خلقه (ش) يعني ان الولد اذا مات بعد قبض حاضته كسوة لمدة مستتيلة فيرجع والده بكسوته وان كانت خلفه ولا ورث عن الولد لأنه انما دفع ما عطف من لزومه له فاذا هو ساقط وكما يرجع للاب الكسوة ترجع له النفقة والسكنى ان لم يكن لأمه سكنى وخلقته بفتح اللام ولومات الاب فلا شيء للولد في كسوة المدة المستتيلة لانها لا تنزح الا بوطر للورثة (ص) وان كانت مرضعة فلها نفقة الرضاع أيضا (ش) تقدم ان الحامل البائن تبسبيلها النفقة والكسوة والسكنى فلو كانت مع ذلك رضع فانه يرضع لها نفقة الرضاع أيضا أي أنه يرضعها نفقة الحمل لان الرضاع سبب آخر والبائن لأرضاعه عليه القوة تعالى فان أرضع من لكرمها توحي أجور من فالضمير في كانت للبائن الحامل وحتى هذا ان يقدمه عند نفقه سابقا لولها نفقة الحمل (ص) ولا نفقة بدعواها بل يظهر من الخ

(٣٥ - ترمي رابع) معين الحكم وانما مات الولد قبل المدة يرجع الاب أو الوصي عما بقي من النفقة والكسوة وان كانت خلفه ومثله في وثائق أبي القاسم الخيزري في عجم عن بعض شيوخه يرجع في الكسوة بقدر ما رثت منها لان الولد لم يكن بخلاف النفقة لا يستحقها الا يومها فيوما وأقره خطا صرحا لخالته لكلام أهل المذهب اه وقوله وان كانت خلفه قال عبيد بن ينيغ ارثت الكسوة عن الولد ايضا ان مات والاب في العصة ان كساه مولا هي اه (أقول) وعلى ما تقدم فلا يرث بل يرث الاب (قوله فلا شيء للولد في الكسوة) أي زيادة على ما خصه من الارث (قوله أي أجرة) جواب عن سؤال المقدّر قد رة كيف تأخذ خلفتين وهو يتفق عليها نفقة الحمل فكيف يدفع لها نفقة الرضاع أيضا فاجاب بان الراد بنفقة الرضاع أجرة الرضاع وتكون أجرة الرضاع نقدا لا طعاما بشرط

أن لا يضر رضاعها وهي حامل والا كانت أجرة لمن تزوجه لانه لاحق للام في رضاعه حينئذ (قوله فنجيب من أوله) أي من حين الطلاق واندرج ما قبل الطلاق في نفقة الزوجة (قوله وتظهره) أي وتظهره المتبرع والمحال به كنه لا يكبر البطن أو الرحم (قوله يعني مع) أي أن الظهور ومما صاحب كنهه أي من مصاحبة الشيء للعامل به (قوله عن عدم تكرار) الأول أن يقول عن تكرار تقدير (قوله واضح فإن الخ) هذا يقتضي أن نفقة فان معنى الأول الخ غير جواب الشارع مع أنه جوابه (قوله وبالجمله نفي المسئلتين نوع تكرار) الخاف لوع تكرار المعاملت من الجواب الثاني فانه من حيث اختلاف الغرض ولكن الظاهر أنه حيث أجب بآيات بما تقدم ان يقال لا تكرار بهذا الاعتبار (قوله أو الأول بيان للوجوب) أي بيان لكون الحال مما يجبها النفقة وقوله وهذا بيان للبداء أي وهو أنهم اندفعوا بعد الظهور (قوله أو الأول) (١٩٤) الكسوت الخ في هذا نظر لان الأول في النفقة لصريح قول المصنف سابقا وبها

نفقة الحمل وأيضا قد قال الشارع فيما تقدم وجواب الشارع من عدم تكرار الخ (قوله أو فيما) معطوف على قوله في النفقة والمناس حذف قوله أو فيما قوله فأشار لكونه لاحقا أي بشرط كونه لاحقا (قوله لا روية الخ) أي فله النفقة كما قاله الزخاني أي الشيخ أحمد (قوله ما لم تأت به) راجع لقوله لا روية الزنا حاصلا أنه إذا كان روية الزنا نفقة الحمل ما لم تأت به لسنة أشهر الخ فلا نفقة لها لاجل الحمل (قوله ولا يلق) أي وإن أتت بعدون ستة أشهر من يوم الرؤية لحرقه وحينئذ فله نفقة الحمل المذكور وقوله الآن يدعي الاستبراء فلا يلقى به ولا نفقة لها لاجله (قوله من كانت ظاهرة الحمل يومها) أي فله نفقة الحمل (قوله لتعلم هذا) أي الإشارة المذكور وهو الظاهر للحمل والافتقارون ستة أشهر (قوله بالتزويج) أي لكون سيد الرقية هو الذي زوج لآلوه مثلا (قوله والعقوع الخ) أي

ورسكته فنجيب من أوله (ش) يعني ان البائن إذا ادعت الحمل لم تعط نفقتها حتى يظهر وتظهره بغير كنهه فإذا ظهر بشهادة امرأتين أعطيت نفقة الحمل كله من أوله إلى آخره فالأولى ورسكته يعني مع على ما شهره البصري في شرح الارشاد من أن الظهور من غير حركة لاو يجبها نفقة ولا يظهر في أقل من ثلاثة أشهر ولا يقرئ في أقل من أربعة أشهر وجواب الشارع عن عدم تكرار هذه المسئلة مع قوله سابقا ولها نفقة الحمل والكسوة في أوله واضح فان معنى الأول ان النفقة تفصل لها بعد ظهور الحمل وهما رادان النفقة فنجيب لها في الأيام التي قبل ظهور الحمل فتأخذها من أول الحمل وليس له أن يقول لا دفع لها ذلك وانما تحاسب الآن وبالجمله فبين المسئلتين نوع تكرار لان النفقة في المسئلتين تأخذها البائن من أول الحمل إلى آخره فتأمل أو الأول بيان للوجوب وهذا بيان للبداء أو الأول في الكسوة وهذا في النفقة أو فيما (ص) ولا نفقة لجل ملاعنة (ش) أشار المؤلف به خذوا ما بعد له شروط وجوب النفقة للعمل فأشار لكونه لاحقا بالزوج فلهذا لا نفقة على ملاعنة لجل ملاعنته لقطع نسبه لكن لها السكنى لانهم محسوسه نسبه نهي ان استلقه أو سبق به وحسبه وزمنه نفقة من أوله فكلما المؤلف إذا كان العان لفي الحمل لا روية الزنا ما لم تأت بالحمل لسنة أشهر وما في حكمها من يوم الرؤية كما رقي قوة واتى بهما ولد لسنة والآخر به الآن يدعي الاستبراء ومثل من ولدت بعدون ستة من يوم الرؤية من كانت ظاهرة الحمل يومها فالقول ولا نفقة لجل ملاعنة الآن لفي به مثل هذا ومثل ما إذا استلحق من نفاها بالعان وكونها حال فلذا قال (وأمة) أي وللحمل أمة على أسه الحر أو العبد لانهم ملك لسيدها والمثل مقدم على الأوتة فتصرف المالك بالتزويج وانزاع اللبل والعقوع الخ الجناحة وحوز الميراث دون الأب في ذلك كله ولا يشكل بوجوب نفقة الأم على الزوج لانها في مقابلة الاستمتاع ولو أعتق السيد ما في بطنها لم تسقط النفقة عنه لانه لا يعتق إلا بالوضع لان الفرماء يبيعونه ولو أشتراها الزوج بصدعت السيد بطنها فبقي أم ولد للزوج بقلل الحمل ولا عبرة بعتق السيدة لأنه لا يبيعها هو إلا ان غشيه دين فان بيعت لغير دين رد بيعها فان قلت كونها أم ولد بهذا الحمل يشكل بقوله أم ولد لفي الحر جملها من وطه ماله كما في هذه الصورة وليست حر من وطه المالك وقد يجاب بأنه لا كان لا يعتق إلا بعد وضعه

أي عفو السيد عن جنى على العبد (قوله وحوز الميراث) المراد أخذ المال الذي تركه العبد وقد (قوله لانها في مقابلة الاستمتاع) فلذا أطلقها سقطت عنه النفقة ولو كانت حاملا (قوله ولو أعتق السيد ما في بطنها) فان أعتقها أوعت في الحمل عليه نفقة عنه على أسه الحر وانما كان على أبيه إذا أعتقه بغير الجدا ليدخل عتقه في عتقها (قوله لم تسقط النفقة عنه) أي عن السيد بل يلم السيد نفقة أمه بعد إطلاقها (قوله لان الفرماء يبيعونها) أي لانها ليست أم ولد قبل قته محض لان وادها من الزوج (قوله لا يبيعها) أي السيد سياف يقول الشارع أن يغير الزوج بغيره أو لا ان غشيه دين أي لم يهدون أي قبل العتق لأن المراد طرد بعد العتق كما هو ظاهر اللفظ والحاصل أنه إذا غشيه دين يجوز بيعها لزوجها ولغيره وان لم يغشيه دين يجوز بيعها لزوجها لا غيره كما فاده بعض شيوعنا عن بعض شيوعه أي وقول صاحب العبادات الخ هو الشيخ سالم

(قوله كما يفيد اول كلامه) أى الذى هو قوله ولو اشترى الزوج الخ (قوله ومصرح بذلك ابن الموار) أى فقد قال ومن اشترى زوجته بعد أن أعق السيد ما فى بطنها فاشترىها أو تزكو وتكون بمناصته أم ولد له (١٩٥) عتق عليه بالشرع لم يكن يصبه عتق السيد

وقد ملكه أو قبل ذلك فكان بطلان ذلك فخرج من محرم بوطء ملكها وقوله إلا أنه لا يبيعها هو أى السيد لغير الزوج وأما الزوج فيفوز كما يفيد اول كلامه ومصرح بذلك ابن الموار كاذ كره وكون الزوج مراً فذا قال (ولا على عبد) أى ولا نفقة على عبد لول زوجته المطلقة طلاقاً بالانسواء كانت مرة أو أمانة لا يزوج العبد أن يتفق على أولاد لعدم ملك العبد وقوله تعالى وإن كن أولاد حمل فأنفقوا عليهن حتى يرضهن جلن خاص بالزوج الحر على المشهور من أن عتقه سيده وصار حراً قبل أن تضع زوجته فله يجب عليه أن يتفق على ولدها من كانت الزوجة حرة أصالة أو عتقت الأمه وغلنا طلاقاً بالانطلاق حتى إذا كان الطلاق رجعي فلهما أن يتفق النفقة واليه أشار بقوله (الار رجعية) لأن حكمها حكم الزوجة التى فى العصة (ص) وسقطت بالعسر (ش) يعنى أن واجبات الزوجة من نفقة ومأمعها تنسقط عن الزوج بعبارة أى فى زمنه فقط وسواء دخل بها أم لا لقوله تعالى ليتفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله نفساً إلا ما آتاه ها وهذا معسر بؤته نسيافاً لا يكلف بشئ وإذا سقطت فأنفقت على نفسها شئاً فى زمن أعباردها فلهما الرجوع عليه بشئ من ذلك لانهما ساقطة عنه فى هذه الحالة وتصل على التبرع وسواء كان فى حال الاتفاق حاضر أو غائب والمعاد بالسقوط عدم الزوم لانتفاء تكليف من العسر (ص) لأن حست وأوجبته (ش) هذا يخرج مما قبله والمعنى أن نفقة الزوجة تنسقط بعسر زوجها ولا تنسقط بحبسها فى دين شرى ترتيب على أن المانع من الاستمتاع ليس من جهته أو كذلك لا تنسقط نفقة ما يحبس زوجها فى دين ترتيب عليه لها وأغبرها بالاستعمال أن يكون معه مال أو أخفاء فيكون متمكناً من الاستمتاع لعدم أدائها لقوله عليه (ص) وأوجب الفرض ولها نفقة حضر (ش) يعنى أن المرأة إذا خرجت إلى جهة الفرض أصالة مع محرم أو مع رفقة مأمونة ولو بغداً من زوجها فلهما أن تنسقطا لا تنسقط عن زوجها لكن لها نفقة حضر وعليها ما ارتفع من العسر أما مع التطوع إذا خرجت إليه فلا نفقة لانهما على زوجها الآن بأذن لها أو بقدر على ردائها فلها نفقة حضر كالفرص كما فى الشارع وذكر الجهاوى بمخالفته ونصه واحترز بالفرض من التطوع فلهما لا نفقة لها الآن بأذن لها فيكون لها نفقة سفر فلا تنقص نفقة السفر عن نفقة الحضر لم يكن لها سواها ولو كانت نفقة الحضر مقرراً ولا يدفع ما زاد من نفقة الحضر على نفقة السفر وقوله (وإن رتقاء) راجع لجميع الباب والمرد بالرتقاء من قام بها مانع من كل ذات عيب دخل عليها وتصير كالعصمة وبقى المانع المدخول عليه كالخض والمرض والجنون (ص) وإن أعسر بعد سر فلهما شئ فى ذمته وإن لم يفرسه ما حكم (ش) يعنى أن الزوج إذا أعسر بعد أن كان موسراً فلهما أن يفتقد لزوجته فى زمن السر من نفقة فلهما باق فى ذمته كسائر الدون تأخذ منه إذا أسروا وسواء كان فرضه ما كرم أو لا ولا يعطى السفر أو فى زمن العسر على ما يجتمع فى زمن السر ولا يسقط العسر الأزمنة خاصة ولما كان العسر لا يسقط عن الزوج إلا ما أوجب عليه لفرضه لا ما أوجب عليه لنفسه فلذا أنشئت هي وأغبرها عليه انتعته به حيث كان غير صرف واليه أشار بقوله (ص) ورجعت بما أنفقت عليه غير صرف وإن معسر كما تحقق على أجنبي الأصلية (ش) أى ورجعت الزوجة على زوجها بما أنفقت عليه حال كونهما أنفقت عليه غير صرف بالتسبب إليه والى زمن الاتفاق وإن كان حال الاتفاق عليه معسراً كما يرجع من أنفق على أجنبي وإن كان

يتعين أن لا ينزى على الفرض الذى هو بأذن الرب تبارك وتعالى (قوله فلو تنقصت نفقة الخ) مرتبط بقوله المصنف ولها نفقة حضر وهذا أمر مستحق عليه (قوله غير صرف) الآن تقول أن نفقت عليه لا يرجع عليه وبوافقه على ذلك فترجع عليه بالسرف

(قوله الأصله فلا يرجع لها بما انفقت الخ) فيه إشاره إلى أن قول المصنف الأصله تراجع لما قبل الكاف خلاف قاعده
ويصح أن يجري على القاعده ويكون في القضا احتياط فقد حذف حمله من الأول دلالة الإخر عليه وحذف من الثاني غير صرف
لدلالة الأول عليه **تنبيه** يعرف كونه له بالقرائن فتدبر (قوله أو على أجنبي) أي كبروكنا بشرط في الزوج أن يكون
كبروا أو مالو كان صغيرا فيدخل في قول المصنف وعلى الصغير الخ والحاصل أن قوله وعلى الصغير شامل لما إذا كان زوجا أو غيره
(قوله وحلفت) أي أنها انفقت ترجع (قوله وعلى الصغيران كان الخ) فلذا قال عي ومن قال أنفق على الصغير كان له مال
أخفت منه والأصل أنه لا شيء له وكذا من بنى مسجد من عنده لكونه مال له فإن له مال لا شيء له (قوله وحلف أنه أنفق ليرجع)
وليس أب أو وصي وحلف له إلا أن يكون أشهد أو لآله بنق ورجع (أقول) لا يفتي أن قول المصنف وحلف يتضمن أحد
الشروط الذي هو قوة وإن قوى الخ (قوله هذا معطوف على مدخول الكاف) المراد بمدخولها ما بعده الذي هو قوله أجنبي (قوله
كما يأتي في باب القطة) أي في قول المصنف (١٩٦) ورجوعه على أبيه أن طرحه عمدا وحيث هذا الحاصل أن علم أن الأب تعدد

محسرا عما أنفق عليه غير صرف الأصله فلا يرجع لها بما انفقت على زوجها أو على أجنبي أو
انفقت أجنبي غيرها على أجنبي فقوله غير صرف حال من ما وحلفت إلا أن تكون شهدت أولا
أثما انفقت ترجع وكذا من أنفق على أجنبي لأب من بينه إلا أن يكون أشهد له على أجنبي
أي كبر دليل ذكره الصغير بعده (ص) وعلى الصغيران كان له مال علمه المتفق وحلف أنه
أنفق ليرجع (ش) هذا معطوف على مدخول الكاف وحيث قد ثبت فاصدقه أن الرجوع بغير
السرف وهو كذلك كاصرح به أبو الحسن والمعنى أن من أنفق على صغير فلا يرجع إلا بشرط
أن يكون له مال حين الاتفاق وعلمه المتفق وتعددا للاتفاق منه كعرض أو عين ليست بيد
المتفق وبصرف الوصول إليها وإن سرقها المتفق الرجوع وحلف أنه أنفق ليرجع وإن بقي
نصف المال لا أن تلف ويحذفه وإن لا يكون صرفا وإن شهد الأب للموسر كمال انتهى أي
فلا يضمن عليه به وإنه موسر ويستر يسر له إلى حين الرجوع وهذا ما لم تعدد طرحه ولا يرجع
عليه كما يأتي في باب القطة أي إذا كان مليا وسوا علم ملاؤم أم لا فإن قلت لم يجعل طرو
المال هنا كطرو الأب هناك فالجواب أن الأب هناك يعاقب بنفسه مقصوده فراجع عليه
مع عدم العلم لكونه تعدد طرحه وثلاثا يستعمل الناس على طرح أولادهم أنظر أبو الحسن
ولكن نفي الشئ بعبد الرحمن أنه لا يشترط علم المتفق بالأب بل أظن أنه كان له الرجوع
عليه بخلاف المال كما في تضمين الصناعات وكلام المؤلف مقيد بتفسير من أنفق على ربه فإنه
لا يرجع له لأنه محمول على عدم الرجوع (ص) ولها الفسخ إن هجر عن نفقة حاضرة لاحاضية
(ش) أي إذا هجر الزوج عن النفقة الحاضرة والمستقبلتين بريد سفر ادون الماضية
والكسوة كذلك بأن ادعى الهجر عن ذلك سواء أثنى أم لا فإن لزوجه اختيار المقام معه على
ذلك ولها القيام بالفسخ وإذا اختارته فلا ينفصل ما أن ثبت عسره أو لا فإن ثبت عسره ما مره
بالتفقه والكسوة أو الطلاق فإن طلق فلا كلام لأن يطلاق فإن الحاكم يتسامحه كما في التوضيح
والشارح وإن ثبت عسره فلا يامر بفسقه ولا كسوة لأنه لا فائدة فيه بل يامر بالطلاق فإن لم

طرحه فله الرجوع عليه مطلقا
ويصح كالقسط وإن لم يثبت طرحه
عمدا فلا يرجع عليه إلا بشرط
أن يعلم حين الاتفاق أنه أبا وأن
يعلم أنه موسر أيضا (قوله وسواء
علم ملاؤم أم لا) الأولى سواء علم
أم لا (قوله كطرو الأب) أي يكون
للمنفق الرجوع في المال الطارئ
بل قالوا لا يرجع في المال
الطارئ وإنما الرجوع في المال
الذي كان موجودا حين الاتفاق
وأن يكون المتفق عالما به (قوله
لكونه تعدد طرحه) أي ولأنه
علم هناك الأب طرحه عمدا استوى
البايان في الرجوع عليه وإن لم يعلم
به المتفق حين النفقة (قوله ولكن
نقل الشيخ عبد الرحمن) هو المتعد
وحاصل ما قاله الشيخ عبد الرحمن
أنه يرجع على الأب إلى ما لم يعلم
به ولم يعد طرحه وعرف بين
المال والأب أن الأصل عدم
المال بخلاف الأب (قوله كما في

تضمن الصناعات) أي كما في مسألة تضمن الصناعات ونص مسألة تضمن الصناعات ولو قال من في حجره
يتيم عديم أن أنفق عليه فإن أقام له منه والافق في حل فذلك باطل ولا يبيع التيمم بشئ إلا أن يكون له أموال عروض فيسلطه
حتى يبيع عروضه فذلك وإن قصر ذلك المال عما أسلفه لم يبيع بالتالف أبو الحسن التالف الزائد لآله أسلفه على معين والقاعدة أن
كل من أسلف على معين أن حقه لا يتعلق إلا بذلك المعين أنظر محشى تت ورايت ما يفيد أن المعنى كما في باب تضمن الصناعات فتدبر
مأنه قال في تضمن الصناعات منها من أنفق على صبي فآله أب أنه يرجع على الأب جأ أنفق وإن لم يعلم المتفق الأب وقت الاتفاق اه
(قوله فقد يفر من أنفق) في الحصار الرب كغيره مع الشروط وهو الصواب إذ هو ليس أقوى من الوفتدبر (قوله وإن لم يطلق فإن
الحاكم يتولاه) أعلمه إذا لم يثبت عسره وأمره بأحد الأمرين أنه لا يتولاه على الرجوع (قوله بل يامر بالطلاق) فيه نظر لأن معنى
قول المصنف لا في قيه لا يتولاه الصحيح وإن ثبت عسره يتولاه الحاكم فم يقل بقل المصنف يامر بالطلاق فافهم

يطلق

(قوله على أحد القولين) وهو الذي ذهب المصنف إلى أنه هو المصنف ومثاله أنه يطلق عليه من غير تلوم (قوله أي الشاهبة) أي فلان أي على ظاهره لا يقتضي أنه يطلق عليه جالامع أنه سابق أن الطلاق إنما يكون بعد التلوم والحق أنه لا معنى للصنف إلا ما ظاه من أن المعنى والمطلوب الصنف فلا تشكك ولا جواب (قوله ودخل فمقابل المبالغة) الأولى أن يقول ومقابل المبالغة ثلاث صور (قوله) أو يشتر بالباطل (الخ) قال بهرام قلت ينبغي أن يكون في هذا معذورا (١٩٧) إذ لا خيرة فيه ولا قدرته على رفع ضرر المرء المتخالف

ما ذكرنا السؤال فإنه مختار وقادر على رفع الضرر بإعادة السؤال وهذا ظاهر (قوله أو أثبتت) أي وادعى العسر بدون اثبات أو أثبتت فيه بحث وذلك لا تليس ظاهر المصنف إنما ظاهر المصنف أن التلوم إنما يكون عند اثبات العسر ابتداء وأما ما إن الصوتان ادعى العسر بدون اثبات وأثبات انتهت فليس هو المبالغة بلام المصنف أي وقوله ولا تلوم وقوله وان لم يعتل الخ شروع في جعل المصنف شاملا لثلاثة وهي اثبات العسر ابتداء مع أنها هي المفادة من المصنف ويحصل على ذلك ما إذا ثبت العسر ابتداء والحاصل أن التلوم عند اثبات العسر ابتداء وانتهاء وأما إذا لم يثبت العسر فلا تلوم وأعلم أن قول الشارح رتب التلوم على عدم الامتثال واحد من الأمرين ففقدان المطلوب أحد الأمرين وهذا لا يكون إلا عند عدم اثبات العسر فحينئذ فالأولى حذف قوله أو مع إثباته الخ (قوله ما ذكر) أي من الاتفاق أو الطلاق (قوله) مع دعواه العسر) وأما من لم يثبت عسره وهو يقصر الملاء وامتنع من الاتفاق والطلاق أي ولم يكن له مال ظاهر فانه يجعل عليه الطلاق على قولين ويجوز حتى


يطلق التلوم الحالك به بالاتجاه على أحد القولين قوله ولها الصنف أي القيام به فلا يشك مع قوله ثم يطلق عليه مومر إذا تصفح هذا الطلاق أي وان زوجة الفسخ تشكك زوجها على إطلاقه رجعة ان يجوز عن نفقة حاضرة ومثلهما المستقلة لأن عزم عن نفقة ماضية لصبر وزنه ما يتقرر فيها كسائر الدون (ص) وان عيدين (ش) راجع لقوله ولها الفسخ لا قوله ماضية ودخل فمقابل المبالغة ثلاث صور ما إذا كانا حريين أو محرري أمه أو حرة وهو عبيد فأنشأ كلامه على أربع صور (ص) لأن علمت فقره وأمنه من السؤال (ش) المشهور أن المرء إذا علمت عند العقد علم أن الزوج جهان من السؤال الطائفتين على الأبواب وأمنه الفقر لم يدخل على ذلك راضية فانه لا يثبت لها حق في الفسخ ولزمها المقام معه بلا نفقة وهي محمولة على العلم أن كل من السؤال لشهرته حاله وعلى عدمه أن كان فقيرا للأسال (ص) الآن يتركه أو يشتر بالطه وانقطع (ش) يعني إنما إذا دخلت على أن تزوجها من السؤال ثم بعد الدخول بها تركه فانه يثبت لها حق الفسخ وكذا يثبت لها حق الفسخ إذا كان زوجها ليس من السؤال إلا أنه كان مشهورا بالبطالة أي بقصد الناس بالبطالة ودخلت عليه ثم انقطع البطالة عنه فقوله الآن يتركه كمن استثنى من قوله أو أنه من السؤال وقوله أو يشتر الخ مستثنى من قوله لأن علمت فقره أنه مصادق بالشهر بالبطالة بفقره ولو فسخ غير مومر (ص) فبأمر الحالك أن لم يثبت عسره بالنفقة والكسوة أو الطلاق (ش) يعني أن الزوج إذا عزم عن نفقة زوجته أو عن كسوتها أو عن فرائضها إلخ الحالك وشكك في الزوجية ولو بالشرع أو كانا طائرين فأن الحالك بمأمر زوجها إذا لم يثبت عسره بالنفقة والكسوة أو الطلاق فإذا أنقضى وكسفا كلام وان أم من ذلك ومن الطلاق أيضا وادعى العسر أو أثبتته بالثبنة والحلف فان الحالك يطلق عليه بعد التلوم باحتجاده على المشهور وسواء كان الزوج برحمة له من أم لا واليه أشار بقوله (والتلوم بالاتجاه) أي وان لم يعتل ما ذكر مع دعواه العسر من غير اثبات أو مع إثباته بعد الأمر بالطلاق فلم يفعل أو أثبتته ابتداء تلوم به باحتجاده الحالك من غير تفديد يوم أو ثلاثة أشهر أو شهرين كالمسلم بكل منك ولا نفقة له على الزوج في زمن التسليم ان ثبت عسره ولا رجعت عليه ولو طلق ولو رضيت بالمقام بعد التلوم ثم قامت بعد ذلك فلا بد من التلوم تأييدًا لغيره أم العسر فلا يحتاج إلى أجل ثان والفرق أن أجل المتعسر سنة لا يدخل للاتجاه فيها فإذا حكم به أو وجب للمرأة القضاء بتمام الأجل لم ينقض الحكم الماضي بتأخيرها ما وجب لها والتلوم في النفقة إنما هو باحتجاده إذا رضيت بعده بالمقام بطل (ص) وإذا كان مرض أو مريض (ش) يعني أن الزوج إذا مرض أو مريض في أثناء التلوم بالاحتجاده فانه يزاد في تلومه بقدر ما يرجي له شيء وهذا إذا كان رجعي برؤوس المرض أو خلاصه من السجن عن قريب والاطلاق عليه (ص) ثم طلق (ش) أي ثم بعد التلوم وعلم بالوجدان النفقة والكسوة يطلق عليه ويجري فيه قوله فهل يطلق الحالك أم أو بأمره به ثم يحكم قولان (ص)

ينبغي عليها على آخر حكماء ما نعرفه فإذا حصن ولم يفعل فانه يجعل عليه الطلاق كما أنه يجعل عليه بالتلوم إذا احتج بها الحالك ثم يثبت رقعته وأما إذا كان له مال ظاهر أخذ منه كرها كما أفاده الحطاب (قوله أو أثبتته ابتداء) ظاهر حاله إذا أثبتته ابتداء يومر بالطلاق قبل التلوم وليس كذلك بل الطلاق إنما هو بعد التلوم (قوله بخلاف أمر أن لا تعرض) أي ترضى بالبقاء بعد الأجل فلها المقام فأنما إذا قامت تأييدًا بضرر بها لأجل لأن الضرر الأول معتبر فلا ينقض وقوله بتأخيرها ما وجب لها أي بتأخيرها الفرق الذي وجب لها إذا قامت بعد ذلك فلا يضر بضرر بها لأجل وقوله بطل أي فإذا قامت بضرر بها لأجل فتنبيه على أن لا يحتاج مع

فصدقها بعينه ويحتاج لها مع نية غيره له (قوله وان ثانيا) ذكر بهرام أن من جحد شرط الطلاق عليه أن يدخل أو يدعى
تبعاً للتوضيح ورد ما لحطاب والتأني بأن شرط الدخول أو الطعن بالخاص بالحاضر ولا غيره عن رد على الحطاب و تث (قوله بعد ذلك به)
أي يرسل إليه (قوله لا انفذوا) وادون ما كتبته فقرأ ذلك الموضوع ولا يجبر على التكسب بالاولى من الفلن لان ضرر رب الدين
أشد من ضرره القدر تعالى رفعه بالطلاق بخلاف رب الدين (قوله على المشهور) ومقابل ما حكاه في البيان عن أنهم من أمهنا
عجز عما يشبهه فانقر بينهما (قوله جميع بينهما) حرة (١٩٨) أو أمة (قوله قلت الخ) حاصل الجواب أنه يحمل قوله فيما تقدم بقدر

وسعه وحاله على ما إذا كان
قادراً (قوله بواجب مثلها) إنما قال
بواجب ولم يقصر على قوله مثلها
أشارة إلى أن المراد البسار الشرعي
لا التسط وإنما اعتبر في الرجعة
البسار الشرعي الكامل مع أنه
لا يطلق عليه أن يوجد ما تنسر من
القوت لان الملامة والرجعة عن
الطلاق ناسبت فذلك بخلاف
فكا كما منه وضرباً ما أجنبية
فلا تعد للضرر وقالة البسار (قوله)
فلا يكتن من الرجعة الخ) هذا
يقضي أنه إذا قدر على التبر فقام
له الرجعة فمما في قول المصنف أن
وجد في العدة بسار يقوم بواجب
مثلها والمعل عليه كلام المصنف
(قوله لان الحق لها) هذا على
ما قاله في الواضحة والذي لهشون
في السليمانية لا تصح الرجعة ولو
رضيت (قوله وابن الماجشون
نفقة شهر) المناسب شهر لان
الكلام في الزمن (أقول) بقي شيء
آخر وهو ان القائل بالشهر قيد
المسئلة وحاصله أنه ان وجد نفقة
شهر في العدة فهو أملاكها وان لم
يجد الانفقة خمسة عشر يوماً وشبه

وان غائبا (ش) أي وان كان الذي ثبت غيره وتلوم غائبا بمعنى ثبوت العسر في الغائب عدم
وجود ما يقابل النفقة بوجه من الوجوه والتلوم لغائب محله حيث لم يعلم غيبته أو كانت
بعيدة كعشرة أيام أو ما ان غربت كسلاثة أيام فانه بعد ذلك حاله ان فرحون في مسائله
وجاعة المسلمين العدل يقوم مقام الخا كم في ذلك وفي كل أمر تعذر الوصول الى الخا كم
أو لكونه غير عدل (ص) أو وجد ما يستلزم الحمة (ش) عطف على المبالغة يعني ان
الرجل اذا لم يقدر من القوت الاعلى ما عسك الحية فقط فانه يصير حكمه حكم العاجز عن الانفاق
جمله ما لحق المرأة في ذلك من الضرر الشديد ولو انما اقامته مع ذلك (ص) لان
قدر على القوت وما لو ارى العورة وان غيبة (ش) يعني ان الزوج اذا كان قادراً على
قوت زوجته الكامل من الخبز ما دوماً أو غير ما دوماً كان ذلك من قهر أو غيره فانه لا قيام لها
بحق الفسخ ولو كانت ذات قدر وعنى على المشهور وكذا لا قيام لها اذا كان بقدر لها على
ما يستعوز بها ولو اربح من غلبت الكنان أو الخلد ولو كانت غيبة والمرا بالعودة جمع بينهما
كأنه لا السوا أن فقط وتقدم الزوجه على غيرها من الاولاد والاولى فان قلت قد مر انه
يراعى حاله ما في النفقة فلم لا يجعل الزوج طارحاً في هذه الحالة بالنسبة للنفقة قلت ذلك من
قوة العدة على ما يفرض وهذا من فروع العجز الموجب للفسخ ولما لم يكن كل طلاق أو وقعه
الخا كم بائناً لاطلاق المولى والعسر بالنفقة وقد شرط تمام رجعة المولى بقوله وتبر رجعة
اننا نخل ولا التمسع في شرط رجعة المطلق عليه لعسر بالنفقة بقوله (ص) وله الرجعة
ان وجد في العدة بسار يقوم بواجب مثلها (ش) يعني ان الخا كم اذا وقع على الزوج طليقة
لا حل عسره بالنفقة فهي طليقة رجعية فإذا أراد الزوج أن يراجعها لانه لا يمكن من ذلك بل ولا
يصح الا بعد ان يوجد معه بسار يقوم بواجب مثلها لا أقل لان الطليقة التي أوقعها الخا كم إنما
كانت لاجل ضرر زفره فلا يمكن من الرجعة الا اذا زال موجب الطليقة وهو الاعسار الآن
ترضى لان الحق لها وفهم من قوله الخ وقوله في العدة أن هذا في المدخول بها اذا غيرها
لا عدة عليها واختلف في قدر الزمن الذي أسره كان له الرجعة فلا من القسم وان
الماجشون نفقة شهر وقيل نه عشر وقيل اذا وجد ما قدر عليه أو لا يطلق عليه قال
ابن عبد السلام وينبغي أن تؤول هذه الاقوال على ما اذا ظن أن بقدر على ادامة النفقة بعد
ذلك وقيله في التوضيح (ص) ولها النفقة فيها وان لم يرجع (ش) أي ولها النفقة في العدة اذا

ذلك لم يكن أملاكه وان فرض عليه شهر بشهر ولو كان قوته بالايام لعدم وجدته فانما جاء ما هو جده لم يطلق
عليه فله الرجعة بذلك كذا قال ابن الماجشون وقوله وقيل اذا وجد أي زمن اذا وجد الخ الآن قضيت ان لم يوجد المدخلات بدون آدم تصح
رجعته وهو يخالف قول المصنف اذا وجد بسار يقوم بواجب مثلها الذي هو المعلن عليه (قوله قال ابن عبد السلام الخ) بردهما في
سماع عيسى في كتاب العدة اذا وجد نفقة شهر فهو أملاكها ان ردد بعد ما وان لم يطعمه له مال سوى ذلك وهو صحيح قال عي
ابن رشد يملأ في قول ابن عبد السلام من الخلفه والقصور وتظاهر كلام ابن رشد انه تصح رجعته اذا وجد نفقة شهر على أحد الاقوال
ولو ظن أنه لا يقدر بعد ذلك على شيء  تشبه تظاهر المصنف انه لو كان يشتر أن لا يأتي قبل الطلاق على اجراء النفقة مشاهرة وقد رد
بعده على اجراءها أي أمة أن له الرجعة وهو أحد قولين وقيل ليس له ولم يرجع واحدهما وتظاهر المصنف الاول (قوله وان لم يرجع)

والإقبال لأنه لا يقال بعد الرجعة أن وجدني العدة (قوله وهو مذهب الفقهاء) ومقابله وأما إن حبيب عن مطرف وإن الماشحون أنه لا تنفقه على المولى حتى يرضع (قوله عطف على الفسخ) فإن قلت فلا جله معطوف على التثمين وقوله ولها النفقة قلت المانع أن قوله ولها النفقة تثنى تعلقات المطلقة بخلاف قوله وظله فليس من تعلقاتها (قوله واختاره القسبي) أي اختاره قول أبي بصير وقوله والأول أي واختاره الأول انتهى هو قول مالك أن قامت بعدها أي لأن الغائب أن لا جمل مع الحيض وإطلاق أبي بصير من حيث مراعاة أن الحمل محض (قوله فإن اتهم الخ) حاصله أن كلام المصنف مفروض في هذا أراد أن يسافر السفير المعتدول لا ينطق بشكك على ما إذا اتهم أن يسافر السفير الذي على السفر المعتدول قد أعطاها نفقة السفر المعتدول وأعلم لها ما يجلي (قوله ودينه) لكن أن كان متحلاً لولي الحاكم الاتفاق أو امرئ غريباً بالفاق وأيا نحن من دينه إذ حال (قوله أو الغائب المبرج) أي أن يقول لها نفرض لك في هذا المرحول يوم خسة أنصاف (قوله في دينه) أي سواء كان حالاً (١٩٩) أو موهلاً فائدة الحفصع التأجيل قبل حلوله

انهم انكون أحق به من الغرام فالة
 البدر (قوله وبكفي اقرار المدين
 الخ) أي بلا عين ميثان انه ديناً
 وانظر ما وجه لزوم هذا حتى يفتى
 (قوله وهو مذهب المدونة) ومقابلته
 ان الوديعه لا يقضى مهادين ولا
 غيره أي من النقثات (قوله بعد
 سلب عن ذكر كمال الاستحقاق) حاصله
 أن هذه العين المسئلة بيمين
 الاستحقاق قد صرح بعض بأنها
 للاستظهار وصريحه انها مقدمة
 عن إقامة البينة التي هي اما
 شاهدان أو شاهدو عين وقد يوجب
 ثلاث يمين أخرى يقال لها يمين
 الاستظهار اذا كانت دعوى على
 ميت أو غائب وعلى تقدير اذا كان
 الشاهدوا أحداً يصح به ثلاث أيمان
 عيان للاستظهار ويمين تكملة
 النصاب الآن احدى يميني
 الاستظهار التي هي يمين الاستحقاق
 مقدمة على إقامة البينة التي قد
 يكون معها يمين الاستظهار الأخرى
 وكون الدعوى على ميت أو غائب
 طاعت شاهدين أي تكون الدعوى
 ميت أو غائب وهي يمين الاستظهار
 نفسه بقوله وكذلك وبما الخ ولكن
 فقط أو شاهدان ويمين الاستظهار
 لنصاب والأخرى للاستظهار التي
 وذكّر بعض مانصه المراد بالبينة

ما شمل الشاهد واليمين فإذا أقامت شاهدة أحلفت معه واستحقت ثم تخلف حيناً أخرى باتم التحق الخ وهذا على القول بأن عين الاستظهار لا تجتمع مع غيرها وأما أن قلنا أنها جميع فتقول والله الذي لا اله الا هو أن ما شهد به شاهدي حق وأن نفقتي عليه لم يصلني منها شيء (قوله يرجع عليه) فما أخذ منها ما أخذته وتزوجه الزوجة ان تزوجت وأثبتت ترك لها النفقة ولو دخل بها الثاني عند أبي بكر ابن عبد الرحمن وقال أن أن زيد لا تتركه بعد دخوله (قوله وأتمها بالخروج) العطفون مقدراً على وشهادتهم بالخروج (قوله يعني أن عقار الغائب يباع بنفقة زوجته) ويحري (٣٠٥) مثله في نفقة الاولاد والابوين وان وقع خلاف في بيع عقاره في نفقة الابوين

والذي أقر به ان لبابة يبعه بعد حلف الابائه عديم خلافاً لان عقاب ومقتضى كلام ابن عرفة يبيع جميع مال الغائب في نفقة الزوجة والاولاد والابوين فيكون موافقاً لقنوى ابن لبابة (قوله تشهداً بما يقامه الخ) هذا بعد أن قوله أنها لم تخرج من حال بيان قسمة ثبوت الملاءمة عبارة ثبت بعد قوله بعد ثبوت ملكه مانصه واستمرار أبي حنيفة البيع وهو ان تشهد بينة الملاءمة لم تخرج عنه أي عن ملكه في عليهم لا على القطع أم (قوله ثلاثة أقوال) هي أن لا ينقض البيع بحال ويرجع على ريب الدين بما قبض والثاني أنه ينقض البيع ويدفع الثمن للشترى إن شأه والثالث أمان قامت بهينة على الدفع فنقض البيع وان لم يتم بهينة وأنكر رب الدين الاختلاف والمدين أنه دفع فله لا ينقض البيع وهذا مشكل تأمل (قوله وعليه اقتصر المواق) عبارة عت وإذا قدم ببيع داره فأنبت رافعه بما يبع به لم ينقض البيع إلا أن يبعها لم يتغير بغير من أمضاه أو أخذه ودفع ثمنه فأنه ت (قوله وضوءه في ٣) ليس في نقل قولك والحاصل أن الذي في نقل قولك الموعول عليه أنه لا ينقض بحال أصلاً سواء أقرا أم لا فليكن شارحنا أحسن من عبارة عت قدس (قوله ثم تأتي

حيث أقامت شاهدين (ص) ولا يؤخذ منها بما كفل وهو على حجة إذا قدم (ش) يعني أن الزوجة إذا قضى لها القاضي بنفقة على زوجها الغائب ودفعها لها فله لا يؤخذ من المرأة كفضل بضعها فيها قبضته من نفقتها إلا ما أخذها على سبيل القرض وزوجها باق على حجة إذا قدم فإن أنبت مسقطاً رجوع عليها (ص) ويبت داره بعد ثبوت ملكه وأتمها بالخروج عن ملكه في عليهم (ش) يعني أن عقار الغائب يباع بنفقة زوجته إذا لم يكن له مال ولابدين ولا ودبعة بعد ثبوت ملكه بالينة تشهداً بما يقامه في ملكه إلى حين البيع ثم نعلم أنها خرجت عن ملكه بما قبل شري وليس لهم أن يشهدوا على القطع إلا بكنهم ذلك فقوله بعد الخ متعلق بيبعت وقوله وأتمها بالخروج ظاهره أن هذا واجب وقد حكى في باب الشهادة خلافاً في وجوبه وكونه شرط كمال وتظهر قوله وبيعت الخ وان لم يكن له غيرها وهو يحتاج إليها عبارة المدونة فينفذ ذلك وان يبيع عقاره هنا وفي دين ثم قدم وأثبت البراءة مما يبيع قبضه عقاره فذكر ح عن البرزلي في مسئلة الدين ثلاثة أقوال الاول أنه لا ينقض البيع بحال ويرجع على ريب الدين بما قبض الخ وعليه اقتصر المواق (ص) ثمانية بالحياة فأنه هذا الذي حرزته هي التي شهد عليها الغائب (ش) يعني أن الحاكم إذا ثبت عند مملك الغائب العقار فله لا يبيع عن يوجه من عند شاهدين عدلين لأجل حيلة البغاة المذكور فتقول في البينة به دخلاً وخارجاً ويحده بحدود الاربعية ثم تأتي ببينة الحيازة عند القاضي فتقول هذا الذي حرزته هو الذي شهدنا عليه للغائبان كلواهما شهود المالك أو شهد عليه الكاهن الغائبان كلواغريهم وصل الاحتياج إلى البينة الحيازة فيما إذا شهدت شهود المالك بأنه دار جعل كذا ولم تذكر حدودها ولا جيرانها على وجه الشهادته وأما أن ذكر ذلك على الوجه المذكور كأعندنا بمصر بل بدون بيان صفة حدودها وما تشتمل عليه من الاماكن والمراقق فهو ذلك فلا يحتاج لبينة الحيازة وان تنازعا في عسره في غيبته اعتبر بحال قدمه (ش) يعني أن الزوج إذا قدم من سفره فطالبت زوجته بنفقة فتبعتها في حال غيبته فادعى أنه كان معسراً وأخلفته الزوجة في دعواه لتجب عليه نفقتها ولا يثبت له ما كان المعسر في ذلك حال قدمه من سفره فإن قدم معسراً فالقول قوله بهينه وان غدا موصراً فالقول قوله لا يوجبها أو أخذها منه وقيل المعسر حال خروجه ونفقة الابوين والاولاد في هذا كالزوجة (ص) وفي إرسالها فالقول قولها ان رفعت من موثداً حكم (ش) يعني أن الزوج إذا قدم من سفره فطالبت زوجته التي في عصمتها بنفقة فادعى غيبته فقال أرسلتك أو قال تركت عندك عند غفري ولم تصدقه زوجته على ذلك فإن القول في ذلك قوله لا يثبت أن كانت رفعت أمرها في ذلك إلى الحاكم فلم يحدل زوجها إلا وأباح لها الانفاق على نفسها أو أن لها في الاقتراض والرجوع بذلك على زوجها لكن القول قولها من يوم الفرع لامن

بينة بالحيازة عند القاضي الخ) هذا ما قبل به الشارح وفي عب خلافه ونصه فأنه لم يوجهه القاضي معها عن يعرف يوم البغاة ويحده بمحدوده والواحد كاف والاثنا عشر أو هو والذي في النقل وإن كان كلام الشارح صحيحاً في حد ذاته فيما يظهر (قوله اعتبر حال قدمه الخ) محمل ذلك إذا جهل حال خروجه والاحل عليه حتى يبين خلافه إلا أن هذا يناقض قوله وقيل المعسر حال خروجه عليه ذلك التمسك بالخلاف منهم من حكاية هذا القليل (قوله فالتقول قولها) ولو مضية بين (قوله الحاكم) سلطاناً أو نائبه فاض قول الحبشي قوله ويخبره في ليس ذلك في نسخ الشارح التي بأيدينا اهـ صحيح

أوغيره (قوله مطلقا) رفعت أم لا والفرق بين المطلقة ومن في العصمة أن التي في العصمة انقلاب أم هي محتمل في إرسال انقضاء المطلقة
المطلقة فانها بالعكس (قوله أم من يوم الرفع) حل معنى فلا يتأق قوله بعد عوض عن جهة الخ (قوله وهو المشهور الخ) وفيه ما لا يروى
عن مالك أن رفعها اليهم ينزل في ذلك منزلة إلحاقها بخياره الضمي وطلبه ابن الهندي وأبو محمد وأبو زر وصورة أبو الحسن لتل الرفع على
كثير ولقد تزوج عليها بنك إذا قدمود كرا بن عرفان في قضاء ببلدة (٣٠١) تونس أن الرفع لعدول كرفع السلطان والرفع

لغيره ان لغو (قوله) يعني الخ أي
والإتيان لم يكن حاكم كان رفعها
لجامعة المسلمين كرفع الحاكم
فقبل قولها من يوم الرفع لهم
(قوله فقوله كالحاضر) فيقبل قوله
بنيته ولو سفيها أنه كان شقيق
عليها يعني أن يكون محل كلام
المصنف مالم يشترط ولي المحصورة
من صغر أو سفيهة الدفع اليه
دونها أو انقلابا يكون القول قوله
(قوله أو رفعت لعدول أو لغيره)
أي مع وجود الحاكم (قوله لأنها
حينئذ عتابة الدين) والدين لا يصدق
من هو عليه في دفعه لصاحبه
الابنة (قوله) ويصدق في معناه على
رسوله أي يعتمد في حلفه لقد
قبضنا على رسوله الذي أرسل معه
الفرام لم يعرف من أمانيته
وقوله أو كآية أي التي فيه واصل
لثبته نفقة كذا وكذا فان قلت
انه يرجع لرسوله لان الكتاب مع
الرسول قلت براد بالرسول انسان
أرسل معه النفقة وأعلمه ما هو أم
الكتاب فإنه وإن أرسل مع انسان
فليس بلازم أن يكون أرسل معه
نفقة لجواز أن يرسل كتابيا أخذ
النفقة من وديته وأما الكتاب
في خزانته ونحو ذلك (قوله وفي
حلف مدعي الاشبه) أي واستظهره
عاض هذا ترجيح له (قوله) وهو
ظاهر في فصل (قوله) ومتعلقهما

يوم سفره فان القول قوله من يوم سفره قبل رفعها وأما المطلقة ولو رجعة فالقول قولها مطلقا
والكسوة كالنفقة وقوله من يوم سفره أي من يوم الرفع وهو متعلق بقوله لا رفعت والتنوين
عوض عن جملة مضاف اليها أي من يوم أذ رفعت أمرها لها كم (ص) لالعدول وجبران (ش)
يعني أن الزوجة إذا رفعت أمرها بسبب نفقتها في حال غياب زوجها إلى جماعة المسلمين لالعدول
أو لغيره فان ذلك لا يكون كرفعها إلى الحاكم فلا يكون القول قولها ويكون القول قول
الزوج وهو المشهور وينبغي أن يقيد هذا الحكم بما إذا كان هناك حاكم كما في غير هذا
الموضع وحكم نفقة أولادها الصغار حكم نفقتها يعني لو نازعته عند عدو ومن سفر في نفقة
أولادها الصغار فقال أرسلناك أو تركنا هذا قبل سفره فان كانت رفعت أمرها في ذلك
إلى الحاكم فالقول قولها من يوم الرفع أو الاقا قول قوله فانها في القسم في العتية (ص) والا
فقوله كالحاضر (ش) أي وان لم ترفع أصلا أو رفعت لعدول أو لغيره أو رفعت بعض المدة
وسكت بعضها فقوله فيما ترفع الحاكم كلاً أو بعضاً كما أن القول قول الحاضر في أنه اتفق
إذا لم تكن مقررة أو انقلابا يقبل قوله لأنها حينئذ عتابة الدين ومحل كون القول قول الحاضر
في النفقة حيث ادعى أنه كان شقيقاً أو يدفع النفقة في ذمتها ما إذا تجددت عليه لمعنى فلا
يقبل قوله بالأجاء وكل هذا في حق من في العصمة وأما البائن الحامل فلا يقبل قوله انظر حاولو
(ص) وحلف لقد قبضنا لا بعثنا (ش) أي بحيث كان القول قوله حاضراً أو غائباً لحلف
لقد قبضنا منه أو من رسوله ولا يحلف لقد بعثنا إليها لاحتمال عدم وصول ما بعثه لها وهو
الاصل ويعتمد في عتيه على رسوله أو كتابه (ص) وهما فرضه فقوله أن أشبهه والافقوله ان
أشبهت والاشتداد الفرض وفي حلف مدعي الاشبه تأويلان (ش) الضمير المستتر في فرضه
طائفة إلحاقه وكذا ابتدأ الجار والمجرور متعلق بتنازع والمعنى وإن كان تنازع الزوجين
فيما فرضه الحاكم فقالت الزوجة مثلاً فرض لي في كل يوم درهم أو قال الزوج نصفه فالقول قول
الزوج إن أشبهه قوله أو أشبه ما عاتان أشبهت وحدها فالقول قولها فان لم يشبهه واحصنها
ابتداء الفرض لما سبق ولها نفقة المشل في الماضي وظاهره لافرق في ذلك بين أن يكون
اختلافهما في ما فرضه فاضي وقطعاً أو طعن سابق عليه وهو كذلك وإذا قلنا القول لمدعي الشبه
من زوج أو زوجة فهل ذلك بين أم لا * ولما انتهى الكلام على أقوى أسباب النفقة وهو
الزوجة شرع في الكلام على السببين الباقيين وهما اللغو والقرابة ومتعلقهما فقال

فصل في الكلام على ذلك * وأدخل المؤلف أدلة المحصر وهي قوله (ص) انما تحجب
نفقة رقيقته وديته إن لم يكن مريض (ش) وليس موضع حصر لانه سيدكر أن نفقة خادم الأب
الفرج تحجب على الولد وكذا خادم الأم فيحصل أن يكون مصعبه على قوله أن لم يكن مريضاً
كان ثم مريض يكتفى ولا يكلف بغير ذلك ويكون على هذا في كلامه حذف وتقديم وتأخير ومعناه

(٣٦ - خرى رابع) أما متعلق المقتضا إشارة بقوله والابيع كسكافين من العمل الخ أو ما متعلق القرابة فما اشار
له بقوله وخادمها الخ (قوله لانه سيدكر الخ) فيه أن قوله وخادمها محمول على الولد في نفس من جهة نفقة القرابة إلا أن يقال
هذا مني على المسنة أنت أي يجب نفقة خادم الأم والأب (قوله فيحصل) أي أنا عاتل ما ذكره فنقول يمكن أن يجاب عنه بأنه
يحتمل الخ (قوله حذف) أي التي هو علق مع أن نفقة سلطة على دابة والداية تنفع العلف فعول المصنف انما تحجب نفقة دابته
أي علفها والتقديم نفقة رقيقته والتأخير قوله وديته الخ أي يجب نفقة رقيقته والتمسك والمبعض بغير اللغو المكتسبة بنفقة

على نفسه وثقة الرقيق المخدم على خدمه بفتح الدال فهما (قوله ويحتمل أن يكون أراد حصر أسباب النفقات) أي بقية أسباب النفقات (قوله ولهذا قال المداخ) وحاصله أن المراد حصر الباقي في القرائن والمك والمغنى عما يجب النفقة بالمك والقرابة فالحصر فيما باعتبار المغنى (قوله ويحتمل أن مصبه نفقة رقيقه) أقول هذا الوجه بعيد بعيد عطف ما بعده عليه لأن يقر أو دانه مبتدأ والخبر محذوف أي كذلك ويجوز أن يكون الحصر باعتبار الأمرين معا باعتبار آخر أي عما يجب نفقة رقيقه لا رقيق رقيقه فنفقة رقيق رقيقه على رقيقه لاصل السيد لا على فالحصر بالنسبة وإعماحجب نفقة دانتان لم يكن مري وراد بالذات الأعم من المصلحة عليه فيشمل هرة عيت وانقطعت عندهم لم تقدر على الانصراف فان قدرت عليه لم يجب نفقتها لأن له طردا وكلها أمؤناته في اتخاذ حبيب على من هو يده النفقة عليه (قوله انظر الشرح الكبير) حاصل ما أشار به في الشرح الكبير أن المصنف استوعب أسباب النفقة الثلاثة أي

(٢٠٣)

الحصر الأول أنك خير بان الحصر على الوجه الأول ليس متعلقا ببيان الأسباب فالأظهر أن يقال أن الأول فيه كلفة كما هو ظاهر (قوله والا) بأن امتنع من الاتفاق على رقيقه أو على دانه حيث يجب لعدم المرى (قوله بيع) ما يباع أن وحسن يشتريه وكان جماعه والأوهب أو أخرج عن ملكه يوما ماؤد كذا ما يؤكل (قوله بما ينشئ عليك) أي نفقة تنفق عليك (قوله أن كان له ما خدمة) أي أن كان له ما خدمة على الخدمة ووجد من يخدمه (قوله والاعتناء) المناسب اعتناء فلا بد من صيغة العتق وقوله كتكليفه أي كالمالك آدميا وغيره (قوله لا يطيقه) المراد ما لا يطيقه إلا بطنه خارجة عن المعتاد فلا يريد أن ما لا يطيقه أصلا كيف يكلف به في تنمية فمن كان له نصيب يبيع ترك القيام بصفه فانه يؤمر بالقيام عليه فان لم يفعل أم

أن يجب عليه علف دانه ان لم يكن مري ويجب عليه نفقة رقيقه والابيع الخ ويحتمل أن يكون أراد حصر أسباب النفقات الثلاثة وذلك لأملا ذكر أن النفقة يجب بسبب النكاح أشار إلى أنها لا يجب بهذا الصلة إلا بسبب ذلك أو قرابة أو يكون رقيق الأب والأم بطريق النسبة لهؤلاء من علم الدارهما ولهذا قال بعده هذا الكلام بالقرابة على المومر أي فلا يجب على غيره من القرائن ويحتمل أن مصبه نفقة رقيقه أي أن يجب الرقيق النفقة لا التزويج أو الخ والابيع ونحو ذلك وهذا أولى انظر الشرح الكبير (ص) والابيع (ش) أي والأب ان امتنع من الإنفاق أو هزغته بيع ما يباع ويحجر بين ذكنا يؤكل لحمه وأخرجه عن ملكه بعبارة والابيع ما يبيع بعه وأما الولد فيفسل تزوج وقيل تعق واخته وأما المذنب والمعتق لأجل فقال لهما اخدم ما ينفع عليك أن كان لهما خدمة والاعتفاء وأما قوله (كتكليف من العمل ما لا يطيق) أي وتكرمه ذلك فانه يباع وأما المرأة والمرثان فلا يباع فذلك وعمل البيع ما يرفع الضرر والافصير حيث ذبح البيع (ص) ويجوز من لهما ما لا يضر بنتاجها (ش) يصير أنه يجوز ذلك إلا بدأن يا أخنن لهما ما لا يضر بنتاجها فان كان يضر به تحقيقا أو شكافه لا يجوز له الاعتناء (ص) والقرابة على المومر نفقة الوالدين المعسرين (ش) أي وكذلك يجب نفقة الوالدين المعسرين على ولدهما المومر والاصل في ذلك قوله تعالى وبالوالدين إحسانا وأجاء الامة وسواء كان هذا الولد صغيرا أو كبيرا ذكرا أو أنثى مصصا أو مريضا أو أحدا أو متعدد أو سواء كان الأبوان معصيين أو زمنيين مسلمين أو كافرين أو معتقلين (ص) وأثبتنا لعدم اليمين (ش) يعني لو طلب الأبوان نفقتما من الولد فقال لهما لا يلزمي لكتافضة لامتكن غنمان وخالفنا في ذلك وأدعى لعدم قطعهما أن يثبتا فقرهما لتقديم العتق والمشهور أن أثبات العدم يكون بعدلين لا يرسل وأمر أنين أو أحدهما يمين لانه مروحوا في باب القس أن العدم لا يثبت إلا بعدلين لا تسع حال ولا يل إليه فالتردد لا يحصل له وحيث قد فشكل قوله لا يمين لا ينعني أن عليهما عينا في غير

بضيق المال للشي عن أضعافه ولم تسع أنه يؤمر ببيع ذلك (قوله ويجوز الأخنن لهما الخ) وكذا من لبن اثبات الامة ما لا يضر بولدها الأولى (قوله والاصل في ذلك قوة تعالى وبالوالدين الخ) تأمل وجه الدلالة فان الاحسان المأمور به بصق عطلق احسان (قوله وسواء كان هذا الولد الخ) لكن على الصغير من باب خطاب الوضع وعلى الكبير من باب خطاب الكسب وسواء كان الولد مسلما أو كافرا خطايا بقرع الشريعة لكن نفقته على والديه بما أفضل عن قوته وقوت زوجته وبه ولو أربعا عن نفقة خادمه ودايته وينبغي أن لا يحتاج لهما ولا يلزم تنكسب لينفق عليهما (قوله لتقديم العتق) أي غنى الابوين عن الولد (قوله لانه ليس بحال ولا يل إليه) فيه أن الذي ترد يقول أنه بول المال لانه ما أخذ النفقة فقد آل إلى المال (قوله فالتردد لا يحصل له) أي ترد في الشاهد واليمين شيخ عجم والشيخ أحمد (قوله لانه يقتضى أن عليهما الخ) أي ليس بعين متعلقة بأثبت العدم فلا ينافي أن هنالك بين استظهاره ومحصله أن بعض المصنف ليس هنالك يمين متعلقة بأثبت العدم فلا ينافي أن هنالك بين استظهاره وذلك لأن تقدير المصنف وأثبتنا لعدم بتقديرين لا يمين

(قوله لان العدم الخ) هذا التعليل لا يشيد بشيء (قوله بخلاف اثبات العدم في الديون) والفرق عقوق الولد بينهما وأما بعض الشراح ان معنى المصنف لاعم عين غالب يعني مع أي لا عين مع العدين بخلاف اثبات الدين فان معناه أينما أي وحيد فلا اعتراض (قوله لان أخاه يطالب بالنفقة معه) هذه العلة لا تنج فالأولى أن يقول لانه حيث كان أحدهما موسرا فالثاني أن يكون الثاني كذلك وانظر اذا طوب الأب بالنفقة هل يحمل على الملاء والعدم أو يجري القولان وظاهر قوله لم الناس محمولون على الملاء وذو كرههم الخلاف في مسألة الابن هل يفتقر في حقه على الملا أو الفرق بينهما وبين الابن ان الغالب وجوب نفقة الابن على الأب وعكس ناد (قوله وخادمهما) معطوف على الوالدان أي نفقة الوالد بن نفقة خادمهما (قوله) بلزمه أضافه خادما من جهة أبيه لانهما بخدمة الاب ومعلوم أن ذو جهة الاب انما يجب اخدا على الاب حيث كانت أهلا للاخداف فإذا لم تكن ذو جهة الاب أهلا للاخداف فلا يلزم الولد نفقة خادماها وانظر اذا تعدد خادم ذو جهة الأب هل يجب عليه نفقة واحدة فقط أو الجميع وهو ظاهر كلام المصنف وكذا يقال في قوله وخادماهما (قوله وظاهره وان كانا غير محتاجين للخادم) أي لقد رتبنا على (٣٠٣) الخدمة (قوله وأما خادم البنت) أي التي يلزم الاب الاتفاق عليها وأصل الفرق

اثبات العدم وهي عين الاستظهار وليس كذلك لان العدم لا يثبت الا بشاهدين فكان عليه أن يقول ولا عين أي وبالاحوال أنه لا يمكن استظهار بخلاف اثبات العدم في الديون فلا بد من عين (ص) وهل الابن اذا طوب بالنفقة محمول على الملاء والعدم قولان (ش) يعني أن الابن اذا طلب نفقته من ولده فادعى الوالد انه فقير فهل يحمل على الملاصقي ثبت فقره أو يحمل الولد على العدم وعلى الاب اثبات ملاصق قولان ومعلوم ان لم يكن الولد أخا موسر يشاركه في النفقة على الأقلين أما ان كان له أخ موسر فيفتقر على أخه محمول على الملاصقي ثبت العدم لان أخاه يطالب بالنفقة معه فله الشئ في التوضيح عن ابن الفخار ولوا دعي كل من الوالدان العدم جرى القولان المذكوران في كلام المؤلف (ص) وخادماها وخادم ذو جهة الاب (ش) يعني أن الولد الموسر يكلمه نفقة أو له العسر ين كذلك بلزمه نفقة خادماها بلزمه أضافه خادما من جهة أبيه وهذا الذي لم يطرق التسع وظاهره وان كانا غير محتاجين الى الخادم وأما خادم البنت فلا يلزم الاب ولو احتاجت لهما كذلك خادم الولد (ص) وأخافه بزوجه واحدة (ش) معطوف على نفقة أي انما يجب اخفاه بزوجه واحدة لا بأمة مولا بكرمين واحدة والظاهر ان الاب لا يلزمه قبول الامه وانما كد واحدة ثلاث شهور ان المراد بالزوجه الحنث (ص) ولا تتعدد ان كانت احداها أمة على غيرها (ش) تتعدد مبدوءة من فوق والضمير للنفقة وعلى أنه مبدوءة من تحت والضمير لانفاق المفهر من نفقة أي ولا تتعدد الاتفاق على الولد لزواج أبيه كانت أمه مع أبيه أم لا فقوله ان كل الخ وأخرى ان كنا اجنبتين وهذا اذا كانت أمه نصف الاب والاعتدلت النفقة على الابن أمه بالقرابة والآخرى بالزوجه فان كان لا يقدر الا على نفقة احدها فالزوجه والقبول للاب فحين يفتقر عليها الولد حيث لم يكن احداها أمة وطلب الاب النفقة عن من نفقته أكثر والاعتدلت الام ولو كانت غنية لان النفقة هنا للزوجه لا للقرابة بخلاف هذا لا يقول عليه (ص) لا لزوجه أمه وجذولان (ش)

يشعر بلفظه كذا يظهر (قوله ان كانت احداها أمة) أي بل لا يلزمه الاتفاق أمه فقط حيث كانت نفقة وحدها أو الأنفق على الجميع (قوله على ظاهرها) قيد بالام يقوله على ظاهرها أو ماذا كانت احداها غير أمه فلا يتعدد في ظاهرها غيرها (قوله ولا تعتدلت) وحيد فتد فبعب عليه الاعفاف بكرمين زوجه والحاصل أما اذا توقف الاعفاف على أكثر من زوجة فيجب على الوالد ان يعفه فيفتقر على الجميع (ثم أقول) وثبت العبد بصادقة بصورتين أن تكون العفة لا تكون الاجسام أو تنفق بالاجنبتين وحدها وقوله أمه بالقرابة الأولى أن يقول أمه بالزوجه والقوة بالقرابة في الجلة وذلك لانناو راعينا القرابة وحدها لم أنفق على الام اذا كانت موسرة مع أمه تنفق عليها ولو كانت موسرة فقير الكونها زوجه وقوله بالزوجه الأولى أن يقول فيفتقر على الأم بالزوجه والقوة بالقرابة وذلك التقوى بمفقودة في الاجنبية والحاصل أن العلة في تخصيص الاجنبة فيما لا زوجه والقوة بالقرابة في تلبية الزوج بالاعفاف بزوجه أو أكثر كعيني على أنقوت كاعليه أشبه (قوله) بخلاف هذا لا يقول عليه (زهرا) زهرا فانه لا يفتقر على أمه اذا كانت فقيرة وان كانت غنية فهي كلاجنبية أي لانه ان كان نفقة الاب يجب بالقرابة فخطبت وان كانت النفقة انما

تجبراز وجه الأب فهو ينفق عليها وان كانت غنية (ثم أقول) بما قلنا من الإجماع يظهر لك صحة كلام الزرقي فهو المولى عليه (قوله على المشهور) وخلافه قولان الأول يلزمه الثاني التفصيل أن كنت الأم قد تزوجته فقيرا فلا يجب وأموسا ثم أعسر فجب (قوله فقسط) أي إذا افتقر وقوله ما لم تقم برية على خلاف ذلك أي بأن قامت برية على أمان افتقر بر جمع فينفق ولا يخفى أن الكلام بهذا التقدير يناسب ما قبله ويحتمل (٣٠٤) ابتداء على ظاهره والمعنى تقسط نفقتها أي وهي عند ذر وجه الغنى وقوله ما لم

تقم برية على خلاف ذلك أي بأن قامت برية على التزام نفقتها وهي تحت زوجها (قوله ومثل الأم في ذلك البنت) أي لا تسقط نفقتها بتزوجها بقية (قوله أو الأثر) فيصنف الفرع على الثاني أن كانوا كلهم صفارا في مدته صغريهم فإن كانوا كبارا أو أصورا كبارا فكما يقول الأول على عيبتهم كذا يفيد هذا القول فإذا كان بعض صفارا وبعض كبارا فغالب الصغار فعلى الأثر ومما ينافي الكبير فعلى الرأس كذا ينبغي أفاده ع (قوله أو النيسار) أي كنهه أو لأول ثلاثة أحدهم يملك ثلثه مالا والاخر مائتين والاخر مائة فعلى صاحب الثلثة نصف الثلثة وصاحب المائتين ثلثها وصاحب المائة سدسها (قوله لا معرفة) أي عليه أو على ابنه أو عليهما معا أنه تكسده منفعته فعلى الأب والعرة في كل قوم بحسب عرفهم (قوله وأما الولد الرقيق فعلى سيده) وانظر البعض ما حكم به من الحر إذا عجز عن الكسب (قوله أو أعمى) عالم يكن يعرف صنعة ويكسبه تعاطيا في حالة العجز فالتطهراته حينئذ كغير الأعمى (قوله أو زمانة) أي ضعفه فحفظه على العجز مغاير ويحتمل ما هو أعمق فهم من عطف العام

يعنى أن الولد المولى لا يلزمه أن ينفق على زوجته أمه المعسر على المشهور ولا يلزم ولأن أن ينفق على حملة ولا جنة المعسر ينسب له كذا من جهة الأب ومن جهة الأم وكذلك لا يلزم الجدة نفقة ولها نسبه وأولى لها البنت لانه لا ولد الغير (ص) ولا يسقطها تزوجها من فقير (ش) يعني أن نفقة الأم لا تسقط عن الولد بسبب تزوجها من رجل فقير أو غنى ثم افتقر فإن وجوده كالمعدم وكذلك من الزوجة فقيرة لا يسقطها تزوجها بفقير أو أمان تزوجها غنى فقسط نفقتها عنه ما لم تقم برية على خلاف ذلك تقرير ومثل الأم في ذلك البنت ولو تدرى الزوج على بعض النفقة عزم الأب أو الأب باقيا (ص) ووزعت على الأولاد وهل على الرأس أو الأثر أو السائر أقوال (ش) تقدم أن نفقة الولد من المعسر وإن واجبه على أولاده المومنين واختلف هل توزع تلك النفقة على عدد رؤس الأولاد من غير فرق بين ذكر وأنثى ولا قدر يسارا أو توزع على حسب مساكنهم فيضعف الذكر على الأنثى أو توزع على قدر يسارهم الغنى بحسب حاله والفقير بالنسبة لغيره بحسب حاله كان ذلك الغنى ذكرا أو أنثى أقوال ثلاثة والمذهب هو القول الثالث (ص) ونفقة الولد إذا كسح يبلغ عاقلا قادرا على الكسب (ش) أي يجب نفقة الولد إذا كسح الحر الرقيق لانه لا تسقط نفقته على الحر حتى يبلغ عاقلا قادرا على الكسب ويحتمل ما يكتب فيه أمالو كأنه مال أو صفة لا معرفة فيها تقوم به لقط نفقته عن الأب الحر لأن ينفعه ما قبل بلوغه أو يدفعه الأب قرضا وبسائر العمال ولا يوجب جلد من ينفق فعند ذلك الأب وأما الولد الرقيق فعلى سيده أو بلغ بمجنونا أو زنا أو أعمى فتنسب نفقته على الأب ولو كان حين جنونه مسكينا لانه صدق عليه أنه بلغ بمجنونا فله بعض وتنسب نفقة العاجز عن الكسب بغير زمانة أو غيرها والقادر على البعض على الأب تمسحها ولو طرأ عجز أو جنونه أو زمانته بعد البلوغ لم تعد خلافا لعبد الملك (ص) والآن حتى يدخل بها زوجها (ش) يعني أن نفقة الأنثى الحرة ولو كانت كفرة وإجبة على أبيها حتى يدخل بها زوجها البالغ أو يدعى للدخول وهي مطقة ولو طوطظها تسقط عن الأب ولو جوبها على الزوج حينئذ لا تسقط نفقتها زوجها قبل بلوغها بعد أن أزال بكارتها فإن نفقتها تعود على أبيها نص عليه المتطهرين أو يؤمنسفه وما يأتي من قوله لأن عادت بالغة (ص) وتسقط عن المومنين بعض الزمان إلا نقضه أو ينفق غير متبرع (ش) قد علمت أن نفقة الولد المعسر على أبيه المومنين وأن نفقة الأب المعسر على ولده المومنين انتحاه من باب المواساة وسد الخلق تدفع عند الاحتياج فإذا تحمل المعسر منها في نفقته وأخذها من غير من وجبت عليه ثم أراد الرجوع بها على من وجبت عليه مدة الفصل فإنه لا يلزمه شيء من ذلك وتسقط عن المومنين بها في ذلك الزمان لأن الخلق قد استند وزال بسبب جوبها ما يكن قد حكم بها كما أما أن كان قد حكم بها كما كان فأنها لا تسقط عن المومنين بعض الزمان لأنها صارت بقبضة

على الخاص بأبوهما وعند بعض (قوله حتى يدخل بها زوجها) أي المومنين لا الفقير فتسقط نفقته فلا تسقط (قوله الحاكم وهي مطقة) راجع لقوله يدعى وأما للدخول بها فلا يشترط إطلاقها خلافا لقولنا أنها بشرط الإطلاق حتى في المدخول بها ومراعاة بالخول الخلو وان لم يولد وطعم قوله وتسقط عن المومنين أي نفقة القرابة الشاملة (قوله إلا نقضه) المراد بالقضية قوله فرضت وقد رت رافق فرضه الحكمين انفصلت كالذين وعبارت لا تصف قوتهم قصير على الحكم (قوله انتحاه) من باب المواساة أي إلا عاقبة وقوله وسد الخلق يفتح الخلق على الحاجة وقوله زال بسبب وجوبها أي النفقة بسبب وجوبها هو الحاجة

(قوله فيقضي بها الهما) أي والذين وقوله أولي أنفق بعدها أي بعد النسيء وقوله عليها أي على الوالدين (أقول) وحديث يكون ساكتا عن أنفق على الابن فأصل الرجوع من غير قضية وقد تقدم أن المعتد أنه يرجع وأن يعزل بالاب ولا يساره حيث كانه أب وكان موسرا وقصد الرجوع وحلف أنه أنفق ليرجع فان قلت ما الفرق بين نفقة الأب والابن قلت أن نفقة الأب كانت ساقطة وطرا ت بخلاف نفقة الولد فهي لازمة من الأصل وبعدها كله لم يصوب المتن وقصر قوله أو ينفق غير متر على خصوص الابن لما ورد عليه مني والحاصل أنك تقول قوله الاتصية عام وقوله أو ينفق فاصري الصغير والكلام صحيح (قوله فلا ينسقط عن الزوج بعضي زمنها) أي ولا ينسقط على قضية وقوله بخلاف الخ يخرج من قوله فيقضي بها الهما أي بخلاف نفقة الخ (قوله ثم طلق) أي أو مات والمراد بالاستمرار العود أي فيجوز عن طاعت باسرت بلسل قوله والاتقي حتى (٣٠٥) يدخل الخ والجواب أن بلغ والحاصل أنه في هذه اسفرت زمنة فلم تذهب (قوله أو

الحاكم كلين وكذلك لا تسقط النفقة عن الموسر إذا أنفق عليه شخص غير متر على فاصل الرجوع على من وجبت عليه لأنه عام فيه واجب فرجع بها والموقف نبع ابن الحاحب من أن نفقة الابن غير متر على حكم القاضي مع أنه لا يضي لنفق غير متر على الأناذ وقع الاتفاق بعد الحكم كإرضاء ابن عرفة فلو قال الابن برفضها فيقضي بها الهما أولي أنفق بعدها عليه ما غير متر على كان أصوب بخلاف نفقة الزوجة فلا ينسقط عن الزوج بعضي زمنها لم يأتى مقابلة الاستمتاع (ص) وأسفرت أن تدخل زمنة ثم طلق (ش) يعني أن الاتقي إذا دخل بها زوجها وهي زمنة ثم طلقها هي على حالها زمنة فان نفقتها استمر على أبيها وكذلك تعود على الاب إذا كان للو لعمال تذهب وقوله أن تدخل زمنة وكذا استمر نفقتها أن يرشد هو المراد بالاستمرار العود في مدته زوجا حيثما نفقت على زوجها على الاب (ص) لأن طاعت بالغة أو طاعت الزمات (ش) أي لا أن تزوجها صغيرة بحجة ثم طاعت في الاب بطلاق أو موت بالغة بحجة فطاعة على الكسب من غير السؤال ثيبا أو طاعت الزمات عند الزوج ثم تأت بعد الطاعة ثيبا فلا تعود نفقتها التي كانت واجبة على الاب فقوله لأن طاعت بالغة أي ثيبا بحجة دخل بها بحجة أو زمنة وقوله أو طاعت الزمات أي بعد بلوغها طاعت بعد الطلاق أو قبله وبعبارة لأن طاعت أي ثيبا بحجة دخل بها زمنة أو بحجة طاعت غير بالغة طاعت النفقة وصل إلى بلوغها أو دخول زوج قولان وإن طاعت بكر طاعت النفقة إلى دخول الزوج وقوله أو طاعت الزمات أي إذا دخل بها زمنة ثم زالت الزمات عند الزوج ثم طلقها بالغة ثم طاعت الزمات * ولم يكن عندنا أن يوجب عليها نفقة ولها المكاتبة كما قال ابن عرفة والمعروف أن نفقة على الأم ولو لها الصغير النسيم الصغير ولا ابن العربي في آخر سورة الطلاق نفقة الولد على الوالد دون الأم خلافا لابن المواز لأنها على الأولين على قدر الميراث وتأويله يحال عسر الاب فهو قول التوسل في كتاب الصيام وقسم في المواز فان الابن كان فقيرا والابن الأم أن عليها أن تستأجره وليس يسأل لها نفقة من زالت الزمات عند الزوج ثم طلقها بالغة ثم طاعت الزمات لم يتعلق طلبه منها كما قال ابنه ما نفقته انتهى نسبه عليها بقوله (ص) وعلى المكاتبة نفقة ولها أن لم يكن الابن في الكاتبة وليس عزم عنها بغير من الكاتبة (ش) يعني أن نفقة أولاد المكاتبة عليها دون سيدهم إذا دخلوا معها في كاتبتها بشرط أو كانت حاملًا لهم أو حداثوا بعد الكاتبة

وهذا على ما يستفاد من التناهي وبعض الشراح وميضنا الفراق من أن من تأت زمنة بالغا أو ولد كان دخل بها بحجة أو زمنة وتخلل بين الزماتين بحجة لا تعود نفقتها على الابن كن تأت بالغا ثيبا بحجة وهو خلاف ما يشهد بالنقل من أنها تعود على الابن في جميع الصور إلا إذا تأت بالغا ثيبا بحجة فطاعة على الكسب من غير سؤال ولو قال بالصف بديل هذا ولا تعود ونطقت ثم تأت منه بالغة بحجة فطاعة على الكسب لا يسأل لأفاد المراجع السلامة بما روي عبارة (قوله ولم يكن عندنا أني) المراد خصوص الأم (قوله وتأويله) أي تأويل كلام ابن المواز يحال عسر الاب أي وإذا كان الابن معسرا فعلى الثلث والثلثين وهذا التأويل بعينه معطوف على قوله لأن المواز وكأنه قال خلافه أي على الأخلاق وخلافه تأويله يحال عسر الاب وقوله فهو حال من تأويل أي طاعة كونه في الخلق الجمل على العسر وقوله وليس بين أي كلام المواز به الآن الصحيح ما وقع في المواز فمن أن عليها الاستعجار وقوله لا تفتاح هذا الاتفاق في يخالف حل

كلام ابن الموائلي حالة العسر (قوة بأن كلوا أحرارا) كذا في نصه والناسب بأن يكون واو قوة فيجز الاباح هذا بقيد أن شذبه قول المصنف وليس عجز ما عجز عن إعراب كلام غيره وليس عجز ما عجز عن ذكر من أب أم كتابته (قوله لانهما) أي الكتابة منوط بقرينه أي متعلقة بقرينه فكانت الجناية أي في التعلق بقرينه وقوله لانها ماسة أي عانة أي لان تكون الاعانة إلا بالسار والحاصل ان الكناية كانت (٢٠٦) متعلقة بالقرينة والذقة ليست متعلقة بهابل أمر خارج منوط بالسار فلم يكن

فقد حلوا بغير شرط هذا أن لم يكن أبوهم معهم في الكتابة بأن كانوا أحراراً أو في كلمة أخرى ونفقتهم على زوجها أماناً كان الأب معهم في الكتابة فإن نفقتهم ونفقة أولادها على أبيهم فلو غيّر الأب عن نفقة أو ولادته أو عن نفقة أمهم فإن ذلك لا يكون حجراً عن الكتابة لأنها منوطه برفقته فكانت كالحجبة والنفقة شرطها البسار لأنها إمارة وادعى قول المؤلف ليس لأننا يجب عليها نفقة ولها المال المكتسبة قول المؤلف الآخر واستأجرت أن لم يكن لها لسان وقد يجب بأن العرف جارياً رضاءها فهو كالشرط أمّا إنهم جاب المواصلة لامن بالوجوب النفقة على أنه لا يحتاج إلى استئذان المكتسبة لأن النفقة في الحقيقة منها عن السيد لأنها اشتراط ذلك عليها لو كانت من جهة الكتابة (ص) وعلى الالم تزوجه والرجعية أراضا ولها بلا أجر (ش) يعني أن الام المتزوجة بأبي الطفل يلزمها الرضاع ولها منه من غير طلب أجر وكذلك المطلقة طلاقاً رجعيلاً لأنها كالزوجة (ص) لا للعقد (ش) يعني أن الزوجة إذا كتبت عالية القدر بأن كتبت من أشراف الناس فإنه لا يلزمها أن ترضع ولها لأن لا يقبل الولد غيرها كإبائى فإن أرضعته باختيارها فله أن يطلب بأه الأجر وفضل عالية القدر من حمل له لقليل أو يسقط فلا يلزمها أن ترضع ولها وإن كانت غير عالية القدر وبعبارة وعلقو القدر بالعلم والصالح (ص) كالبائى لأن لا يقبل غيرها أو بعدم الأب أو عوت ولا مال لغيري (ش) يعني أن المطلقة طلاقاً باتلاً لا يلزمها أن ترضع ولها أجر فرضاعه لازمة لا يسبه لأن لا يقبل غيرها فقدم كلالن الشريفة والبائى الرضاع مع أمكته منها وجود البائى في ثديها ويجب لكل الأجرة كالبائى المدون من مال الأب فإن أعدهم من مال الصبي وكذا يلزم كلالن الشريفة أو البائى أو غيرها من أن ترضع ولها لكن بحجتها أن لا يقبل غيرها في أماناً كان الأب عبيداً أو مملوكاً ولا مال لغيري أماناً كان الولد أماناً فإنه يستأجر له منه من يرضعه كالأب أو يقدم مال الأب فقوله لأن لا يقبل غيرها أي الشريفة القدر والبائى يستقن من المشبه والمشبه به (ص) واستأجرت أن لم يكن لها لسان (ش) أيها استأجرت من وجب عليها الرضاع ولها بحجتها أن لم يكن لها لسان على الشهور وأهلها ولا يكفيه أو مرضت أو انقطع لبنها وأجلت لأنها كان عليها الرضاع بحجتها فعملها بخلافه ولا رجوع لهما في الأب والصبي إذا أيسر وتقدم الجواب عن إرداهه على قوله لم يسألنا في يجب عليها نفقة ولها وقولنا من وجب عليها الرضاع ولها بحجتها إشمل من في العصة والمطلقة طلاقاً رجعيلاً وعالية القدر والبائى أن أعدهم الأب أو أمات ولا مال لغيري وهو أولى من خصه بعالية القدر والبائى في حاله عدم الأب وأمواله ولا مان للصبي قصوره ولقد يجب عنه بأنه إذا كانت من يجب عليها الرضاع لارضض تستأجر إذا عدم

وهو غير مناسب إذا ما امتد الاب لميلاد الرضيع وان انقطع أو مرضا عن أبيه (قوله) ولأنها
وتقدم على الأب (الخ) لفضل صواب العبارة ويقدم على مال الأب وفي كلمة أخرى وانظر مع ما تقدم في الصوم في قوله والجرة في
مال الولد ثم مال الأب وأما هنا وبالرغم من أن المال لا يقع بالانضمام فانه قد أصدر ج أو كصرح في تقديم مال الزوج على
مال الأب فالجسب عبارة شب ونصوموها بوجهنا فمن مال الوالد أو ماله أبه لأن الجوز يجري فيها التفصيل السابق في قوة
والجرة في مال الولد ثم مال الأب وأما هنا وبالرغم من هذه العبارة فتبين مال الولد يقدم على مال الأب (قوله مستثنى الخ) أي
على خلاف الأغلب من يرجع الاستثناء والقيد لتأنيده بالحكم (قوله على المشتور) ومقابلها المقاضى عبد الرحمن أنه

ليس عليها ذلك (قوله ككوتنا حقه) لان الحقما يتغير لهما عند حالهما فذكرى الولد (قوله مما اشترط عدمه في القتر) أى في غير هذه الصورة كما كان المستأجر بالاب والاطلاستأجر فيها فمن فيه شرط أيضا (قوله وهما واقفه) أى غير بلبان اشارة الى ان ما يخرج من ثدى المرأة يقال لبان كما يقال لبن (قوله على الارح) راجع لقوله ولو وضمن رضعه عندها لا تقوله بمجانا (قوله ان يكون للاب مال) تقدم البحث معه (قوله وليس كذلك الخ) والجواب أنه انما قيل لاجل المبالغة بقوله ولو وجد (قوله لما خدمنا من ان مذهب الخ) واعلم ان ظاهر ما ذكره ان ابن المثل لازمة ولو زادت على قدر وسعه فليست كمنفعة لان وجبة ولعل الفرقان دوام الزوجية أو يجب التخصف عليه لما عايناه من وسعه وحالها بخلاف هذه (قوله كعدم الخ) تشبيهه في أنه يلزمها ارضاعا يمكن فيما قبل الكفا لأجلها وبما بعد الكفا لها الابرة سواء قبل غيرها أو لم يقبل على المذهب (قوله لاجل ان هذا مذهب المدونة) أى فلا حاجة للمبالغة عليه لأنه لا نزاع فيه (قوله وكانت خاصة بالاب) أى كانت القرابة التي (٧٠ ٣) هي أحد الاسباب خاصة بالاب انظره فان

الاب يحب عليه أن ينفق على والده فلم تكن خاصة بالاب إلا أن راد بالخصوص التسمي أى دون الام (قوله من فروعه) الأولى من فروعهما لا يعني ان الرضاع الذي يقال له من فروع النفقات إنما هو الرضاع للاب والاب فالارضاع للطفل بمنزلة الاتفاق عليه إلا أنه بنا فيه قوله ولكن مشتركا بين أي ثابة تطلب من الام وأما تطلب من الام في ما تقدم من التفصيل فطلبه تراضن الاب وتراضن الام يشهد أنه ليس من فروع النفقات ويجيب بأن من فروع النفقات في الجملة فلا ينافيه قوله ولكنه مشترك كما هي الحضانة (قوله شرع في توابعها وهي الحضانة الخ) أى ان الحضانة من توابع النفقات لا يعني انه اذا كانت الحضانة مشتركة بين الام والاب وغيرهما من الأقارب وغيرها كما ينبغي فلو حقه كونها من توابع النفقة الآن يقال تابعة

لبانها فلو من يجب عليها الرضاع أصالة ويشتري في المستأجر أن لا يكون فيها عيب يؤثر في اللبن ككوتنا حقه أو سجنهما اشتراط عدمه في القتر وانما عجزنا بلبان وفيما تقدم بلبان حيث قال حصول لبن أدى الخ لانه رد فبما عجز عن من يقول ان لبن الأذى لا يقال فيه إلا بالان وهما واقفه (ص) ولها ان يقبل أم المثل ولو وجد من رضعه عندها على ابي الارح في التأويل (ش) يعني ان الام التي لا ترضع الام الرضاع من شريعة قدر أو بائن انما قبل الولد غيرها ان رضعه بآخرة المثل من مال الأب أو مال الولد ان يمكن للاب مال والقول قولها في طلب الارح ولو وجد أمه من رضع الولد عندها أمه بدون آخرة المنسل أو مجانا لان القتر وان كانت رضعه عندها فليظفر هي التي تبشر بمال رضاع والميت وذلك نفقة بين الام ولها وفيهم من قوة هناك قبل الله انما قبل الولد وغيره إلا آخرة لها وليس كذلك لما خدمنا من أن مذهب المدونة أنها الابرة فلو قال الآن بعد الاب أو يموت ولا مال للحي كعدم قبوله غيرها لوها أجزأها أن يقبل ولو وجد من رضعه عندها مجانا السلم من الإهم المذكور ونسخة عنه بشد كذا الضمير أنكرا ان غازی لاجل ان هذا مذهب المدونة وتزوج ابن ونس انحطوع على نسخة التائب ولما انتهى الكلام على النفقات التي من اسباب القرابة وكانت خاصة بالاب وأتبعها بالارضاع الفقه من فروعه ولكن مشتركا بين الام والاب في شرع في توابعها وهي الحضانة المشتركة بينهما وغيرها ان عرفه هي حصول قول البايع حفظ الولد في ماله وموئله طعامه ولباسه وموضعه وتطيف جسمه فقال (ص) وحضانة الفذ كالبالوغ والابن كالتففة للام (ش) يعني ان الحضانة تابعة وكانت للام كان المصنوع ذكرا أو أنثى لكن حضانة الفذ كالحق من ولادة البالوغ من غير شرط على المشهور عند ابن شعبان حتى يبلغ فافلا عجز من وان صدر به أن الحاضن ليس به متعقب والابن فالحول الزوج جها ولا تكتفي الدعوة إلى الحول ولا تعتبر هنا البالوغ بالآباء وقولنا المتعقب احترزناه عن الخلفي المشكل فانه لا يخرج من الحضانة مادام مشتركلا وبما قرأنا ان الدعاء لحول غير معتبر بخلاف وجوب النفقة على الزوج فتعتبر

لهما في الجملة من حيث انهما قد تكون على الاب (قوله بينهما وغيرهما) أى فليس الرضا بالاشتراك كونها بين ذكرا ومن واحد المراد به استحقاق كل لهما ولو باعتبار زمان كالشترك الرضاع بين الام والاب فانه يجب بينهما (قوله هي حصول قول البايع الخ) اعلم أن حصوله لو حاصل شي واحد كما قاله المصباح وليس حصول اسم مقنوع وان كان على سبقتة وأن عادة ابن عرفة أنه اذا كان غيرهما ينفق بغير الحنفية يكتفي به فيقول شلا وعرفه فلان بكفا ولا يقول مقنوع ولا حاصل وحاصل الجواب أن هذا التعريف ليس كما يقول لادناه الاختصاص في بقوله مقنوع وحضانة فليس الحاضن بالبايع كذا (قوله فائدة قيل كماله من عليه التمسك بين الموصول وملته بائني وأوجب باعتباره في الجار والجرور وانما قلنا بان الخ وذلك لان حضانة مول بان والتجمل والاصل ان بعض الفذ كالبالوغ ويجوز أن يكون من تعدد الفذ وعلى كون الحضانة للام اذا طلقت أو مات زوجها وأما وهي في العمدة فالحضانة حق لهما (قوله لكن حضانة الخ) حل معنى لا يلحق اعراب

(قوله) علمت ما في التشبيه في كلام المؤلف) والحاصل أنها آتية تسقط النفقة والحضانة معا وذلك إذا حصل دخول بالفعل والزواج بالغ مومر وقد تسقط النفقة وتسقط الحضانة وذلك فيما إذا كان الزوج مومرا بالعادة دعى للدخول ولم يدخل بالفعل وقد تسقط الحضانة ولا تسقط النفقة وذلك إذا كان الزوج مفسرا ولو كبريا وحصل دخول (قوة فطلقها الخ) لا مفهومه في شرح شب والحاصل أن الأمة المتزوجة إذا طلق أو مات زوجها فإن لها الحضانة سواء اعتق ولها أم لا كان الزوج حرا أو عبدا فقولها حاصل أن ولدا الأمة إذا اعتلج الخ أي كان الزوج حرا أو عبدا أطلقها وأما عنها (قوله) إذا اعتقها أو اعتق عبوة) انظره فإنه لا يتوهم عدم الحضانة لها حين العتق (قوله) ولم نعتق الخ) أي وأولى أنا (٣٠٨) عتقت لأنها صارت حرة وقوله وأما ولدها أي ولدا القنوة ولدا أمه والقوله وأما

سجد هالكين سيد الفن عبد الله
حتى يكون جلهما راجوت سيدها
وقوله لكن اذ مات سيد ام الولد
واما ان مات العبد سيد الام فقل
تسيرة فتدبر (قوله تعا همد) ولو
كانت الحضانة لقهره (قوله المكتب)
والمكتب يقهر المير والنمو يصير
كسرها او المعمل او العلة (قوله
المراد بالاب التاديب) اى لان
الذى يتعلق به الحكم انما هو الفعل
الذى هو التاديب (قوله انهما
اشفق) يدل من الضمير على عليهما
بذل اشمال (قوله فكان الاولى
ان يقول ثم الجدة فلام قبل الخ)
وذلك بالاثبات باللام ظاهره
ارادة التبيين التام لكل ما ذكر
بمخلاق الاضافة وان كانت على
معنى اللام لكن الذى يعنى التئ
لا يعنى حكم ذلك التئ (قوله
لكن جهة الاثام مقدمة على
جهة الذكور) هذا الكلام فى
حاشية الفقيه وذكره كرجح ما يقاضه
فانه قال وبني الظرفى تئ وهو
انه هل تقدم جهة الامه
او ابها ولو كانتا الجدة التئ من
جهة امه ابعادا وما تذكر التئ

242

من جهة أمه أبوه وما يفيد كلاماً أن عرف قوفى الخطاب ثم جده الأم نظاره
سواء كانت حديث الأم والأب أو هر ذلك قاله أن عرف عن الخصم قال فان كانت متعاقباً أمها أحق من أم أبيها فان لم تكن واحدة
منهما فأم أم أبيها أو أم أبي أم أبيها فان اجتمع الأربع فأم الأم ثم أم أبي الأم أو أم الأب بعزوة واحدة ثم
أم أبي الأب وعلى هذا الترتيب أمها من معلن فان لم تكن واحدة منهن فأخت الأم الشقيقة الخ (قوله الأيسر ثم انفردا عن أم الخ)
هذا ظاهر في جدة الطفل وأما جده أمه فيحمل ذلك على قبح جدة الطفل (قوله ولك أن تقول) لا شأن فيهم ذلك من سقوط حضنة
الأب التي شأنها الخنا بالاولاد

(قوله فان لم يكن للعضون جد من قبل الام) أى جد بلا واسطة وهو من قبل الام (قوله لان خالة الخالة الخ) حاصل ذلك أن قول المصنف ثم خالته الذارجع الضمير للخالة فلا يلزم من كونها خالة الخالة أن تكون خالة الام كالأول كانت خالة الطفل أخت أمه من أبيها خالته أجنبية ولا تتحقق الحضنة فذلك قلنا ان الضمير راجع للام وهذا كدنا قلنا ان الأخت التي للاب تتحقق الحضنة وأما على مقابلة وهو المعتمد من أن خالة الطفل أخت أمه لا يسهل لا تتحقق وحلها المصنف على خالة الطفل الشقيقة أو الام فان الضمير بصح سواهما عنه الام والخالة لا يلزم من كونها خالة الخالة أن تكون خالة لطفل وقوله كالأول كان خالها من أبيها المناسب أن يقول كالأول كانت خالته أخت أمه من أبيها خالته ليست خالة الام لطفل وقوله سابقا وتقدم خالة الشقيقة على التي للام ويؤذن بان الخالة التي من جهة الاب لاحضاة لها كاهو المعتمد (قوله وهما ٣٠٩) متى واحد أى مصدوقه ماذات واحدة وهما اذا

كانت الخالة أخت الام شقيقة أو لاب فليزم أن تكون عمة الخالة عمة الام أو ما اذا كانت الخالة أخت الام من أمها فليست عمة الخالة عمة للام كاهو ظاهر ثم انهيث كان مصدوقهما واحدا فكان الحسن الاقتصاري احداهما (قوله لكن جهة الاناث مقدمة) وظاهره استواسجه الاناث في المرتبة وكذا جهة الذكور وباقها تقدم (قوله نلى أمه) أى الام (قوله سواء كانت أخت الخ) وأخت الاب مقدمة على أخت أم الاب (قوله سوله كانت أخت الاب أو أخت الخ) الاولى مقدمة على الثانية (قوله وأسقط المؤلف الخالة) هذا وما تقدم من قول السارح وأسقط المؤلف الخالة تعلم أن في كلام المصنف احتجا كذا كرهنا العمة الشاملة لأمه الطفل ولعمه أمه وأسقط بينهما بين ما بعدها خالة الاب وذكر ما تقدم الخالة والام وأسقط بينهما بين ما بعدها عمة الام (قوله ثم هل بنت الاخ) مفاد نخل المواق ترجعه (قوله

الخالة ثم خالته أخت الاب (ش) يعنى فان لم يكن للعضون جد من قبل أمه أو كانت وسقطت حضنة ابتر وخرج أو غيره فان خالة الطفل أخت أمه شقيقة أو لام تتحقق الحضنة عليه وتقدم الخالة الشقيقة على التي للام فان لم يكن للعضون خالة أو كانت وسقطت حضنة ابتر وخرج أو غيره فان خالة الام تتحقق الحضنة وهي أخت جددة لأمه فاضمير في خالته راجع لام الطفل أى من جددة الخالة التي هي أخت أمه ينتقل الحق في الحضنة لخالة أمه وهي أخت جدته لأمه وهو واضح فراجع الضمير للام البعيدة الذكرا ولزم من ارجاعه للخالة القريبة الذكرا لان خالة الخالة قد تكون أجنبية للعضون كالأول كان خالها من أبيها وأسقط المؤلف العمة من قبل الام عمة الخالة وهما متى واحد قبل الجدة للاب فكان الاول أن يقول ثم خالته ثم خالته عمة الام عمة الخالة ثم جددة الاب أى جددة العضون من قبل الاب أعز من أم الاب وأم أبيه وان علت وبعبارة كلام المؤلف وهم قصروا على جددة الاب دنية وليس كذلك فكان الاول أن يقول ثم جددة الاب أى الجدة التي من جهة الاب فيشمل جهة الذكور وجهة الاناث لكن جهة الاناث مقدمة على جهة الذكور (ص) ثم الاب ثم الأخت (ش) أى ثم مرتبة الاب من مرتبة أم ثم مرتبة أخت الطفل نلى مرتبة أبيه شقيقة ثم لام الاب (ص) ثم العمة (ش) أى ثم مرتبة العمة من قبل الاب سوله كانت أخت الاب أو أخت أبي الاب أو فوق ذلك نلى مرتبة أخت الطفل وأسقط المؤلف الخالة من قبل الاب وهي بعد عمة الاب وسواء أخت أم الاب أو أخت أم أبيه وان علت فعمه أن يذكرها قبل قوله ثم هل الخ (ص) ثم هل بنت الاخ أو الأخت أو الألا كفأمنه وهو الاظهر أقوال (ش) أى فان لم يكن للعضون خالة لأمه أو كانت وسقط حقها لما عثر على ما قبل بنت الاخ شقيقة أو لاب أو لام أحق بحضنته وتيسر بنت الأخت شقيقة أو لاب أو لام أحق بحضنته وقبل هما سواء وهو الاظهر عندنا من رسل لقوله القياس ما في المرتبة سواء ينظر للام في ذلك ففضي لأحرزهما أو أكثرهما من الكفاة لامن المكافاة أقوال ثلاثة وبعبارة أى الأشد كفاة بقيام العصى وطعامه وشراؤه ومضجعه وتنظيف ثيابه وكلام المؤلف فيه اعتراضات انظر نصها في الشرح الكبير (ص) ثم الوصى (ش) أى ثم مرتبة الوصى مقدمة على مرتبة العصبية في الاناث الصغار وفي الذكور ومطلقا قوله حضنة الاناث

(٣٧ — غرضي رابع) فقيل بنت الخ التي ينبغي قصره على بنت أخ أو أخت لغرض لان ارجاع الأخ للاب والأخت للاب لاحضاة لهما فقتلها كذلك (قوله أو أكثرهما) تقصر لقوله أحزهما (قوله لامن المكافاة) أى المساواة (قوله اعتراضات) أحدها أن المناسب أن يقول أو الكفاة في تناول طبق الثاني جمعه بين آل ومن الخالة على الفضول وهو شاذ الثالث جمعه منهن مع ان تقدم شمان وأجيب عن الاول بان الموصوف الشفص وعن الثاني بان من ليست داخلية على الفضول بل هي للبعيض وهي وتعلقها حال أى خالة كونه بعضن أو أن أن زائدة أو أن من متعلقة بمحذوف مجر من آل والنفير والكفاة كفه منهن وعن الثالث بان الجمع باعتبار كونها شقيقة أو لاب أو لام تأمل وبحاب أيضا ما أراد بالجمع ما فوق الواحد وعرض أيضا بان سفة التعبير بتردد (قوله مقدمة على مرتبة العصبية) أى لان جمع من تقدم على مرتبة الوصى عن جهة الحضنة اناث وليس فيهن

ذكر سوى أبي المحضون وجميع من تأخر عن الوصي كهم ذكور وثلث قال الشارح مرتبة الوصي مقدمة على مرتبة العصبية (قوله فهل له حق في حضنته) هذا إشارة إلى قرأين وكل منهما مرجع بدليل قوله وينبغي أن تكون خلافاً في حال أي صفة أي خلافاً لما ينشأ على حال وصية (قوله لا جدلاً) هذا كلام المتقدم وهو المعتقد كقولنا قد تقر بأن كلام ابن رشد أراد إخراج الاجتماع مع كلام القاضي (قوله واختار خلافه) على خلافه تنبئ على الجدلاب أي فيكون بين الأخ وابنه ويجري في نفسه ما تقدم من أن المراد الجدلية أو ولو بعد (قوله ثم بعد الأخ الجدلاب) تردد ابن رشد هل المراد الجدلية أو ولو لا واستظهر والحاصل أنه بعد الأخ الجدلاب ما ابن الأخ بعد الجدلاب صحيح
 بفعل واصطلاحاً معجزة * نكاح أخا وابنة الجدلي (٣١٠) وعقل ووسطه بباب حضنة * وسره مع الأب في الأثر والمهم

والعقل الدية ولا فرق بين كون الم وابنة دنية أو ولو بعد ومعلوم تقديم الأقرب على الأبعد (قوله تفضلت بالحق عليه) أي تؤخذ من أنواع ثلاثة كما يأتي (قوله وهو المعتق) أي الذكر كأي المعتق للمحضون إذ لا حضنة لسلوة النعمة إذ لا تعصية فيها ابن عرفة الظاهر تقديمها على الأجنبية أي قياساً على احتقاقها لولاية النكاح (قوله وعصيته من موالى النسب) الأحسن حذف قوة موالى وكان يقول وعصيته من التسليم بل الأولى أن يقول وعصيته نسباً ثم ولافتدبر (قوله على المشهور) وبذهب للبدوثة ومفاد ما لا ينحصر رأيه لاحق للولي الأعلى في ذات إذ لا رحمة وعلى قوله لاحق للاستيف بل طريق الأولى بهرام (قوله ثم لا مال) أي ثم للمسبب للام من حيث الأخوة وأهمه أو وشهد ذلك (قوله وبقدم على الذي لا) أي الذي للام يقدم على الذي لا) (قوله فإن تذر لا) (قوله وهو ما بعد الشقيق وقس عليه ولكن المقعد أنه لاحق للأخ لا) (قوله احترازاً من الأب والجد) أي فلا يزال في هو لا تقدم الشقيق (قوله وفي المساو بين الأخ) عطف على مقدر يدل عليه المعتق وهو مقدر في المختلفين بالشفقة وفي المساو بين بالصيانة والصيانة غير الشفقة فالطيف مغاير فالمراد بأحدهما (قوله وفوراً) أي عظم المهر (قوله في كثرة البكاه) أي بسبب كثرة البكاه (قوله والنضير) أي تضيق الجاهل وقوله من الهيات الأحوال العارضة للصيانة من كثرة البكاه وغيرها (قوله ومن بد الشفقة بمطوف على وفور (قوله والرقعة) عطف مرادف قوله تنعمهم الانسلا) أي الدخول وقوله في أطواراً أي أحوال الصيانة من كثرة البكاه وغيرها

والعقل الدية ولا فرق بين كون الم وابنة دنية أو ولو بعد ومعلوم تقديم الأقرب على الأبعد (قوله تفضلت بالحق عليه) أي تؤخذ من أنواع ثلاثة كما يأتي (قوله وهو المعتق) أي الذكر كأي المعتق للمحضون إذ لا حضنة لسلوة النعمة إذ لا تعصية فيها ابن عرفة الظاهر تقديمها على الأجنبية أي قياساً على احتقاقها لولاية النكاح (قوله وعصيته من موالى النسب) الأحسن حذف قوة موالى وكان يقول وعصيته من التسليم بل الأولى أن يقول وعصيته نسباً ثم ولافتدبر (قوله على المشهور) وبذهب للبدوثة ومفاد ما لا ينحصر رأيه لاحق للولي الأعلى في ذات إذ لا رحمة وعلى قوله لاحق للاستيف بل طريق الأولى بهرام (قوله ثم لا مال) أي ثم للمسبب للام من حيث الأخوة وأهمه أو وشهد ذلك (قوله وبقدم على الذي لا) أي الذي للام يقدم على الذي لا) (قوله فإن تذر لا) (قوله وهو ما بعد الشقيق وقس عليه ولكن المقعد أنه لاحق للأخ لا) (قوله احترازاً من الأب والجد) أي فلا يزال في هو لا تقدم الشقيق (قوله وفي المساو بين الأخ) عطف على مقدر يدل عليه المعتق وهو مقدر في المختلفين بالشفقة وفي المساو بين بالصيانة والصيانة غير الشفقة فالطيف مغاير فالمراد بأحدهما (قوله وفوراً) أي عظم المهر (قوله في كثرة البكاه) أي بسبب كثرة البكاه (قوله والنضير) أي تضيق الجاهل وقوله من الهيات الأحوال العارضة للصيانة من كثرة البكاه وغيرها (قوله ومن بد الشفقة بمطوف على وفور (قوله والرقعة) عطف مرادف قوله تنعمهم الانسلا) أي الدخول وقوله في أطواراً أي أحوال الصيانة من كثرة البكاه وغيرها

وهو الشقيق انتقل لأبيه وهو ما بعد الشقيق وقس عليه ولكن المقعد أنه لاحق للأخ لا) (قوله احترازاً من الأب والجد) أي فلا يزال في هو لا تقدم الشقيق (قوله وفي المساو بين الأخ) عطف على مقدر يدل عليه المعتق وهو مقدر في المختلفين بالشفقة وفي المساو بين بالصيانة والصيانة غير الشفقة فالطيف مغاير فالمراد بأحدهما (قوله وفوراً) أي عظم المهر (قوله في كثرة البكاه) أي بسبب كثرة البكاه (قوله والنضير) أي تضيق الجاهل وقوله من الهيات الأحوال العارضة للصيانة من كثرة البكاه وغيرها (قوله ومن بد الشفقة بمطوف على وفور (قوله والرقعة) عطف مرادف قوله تنعمهم الانسلا) أي الدخول وقوله في أطواراً أي أحوال الصيانة من كثرة البكاه وغيرها

(قوله من التكاف) يشمل المشاق في القيام بشأنين (قوله في المعاملات) أي معاملات الحاضن المحضون في حفظ شأنه وقوله ولا يسهل الاقذار من جهة المعاملات (قوله وتحمل الذنابة) هي ملازمة الاقذار (قوله المحصلة لذلك) أي قور والصر (قوله لمن يطيش) أي عندهم عتق عقل محمله على التصرف في الأمور وارتكاب الأضراء الذي لا ينبغي (قوله ومي هذا) أي بهذا التعميم المؤيد لمنازل المصنف ويقولنا وإنما اقتصر على الاتي لأنها الأصل سقط ما قبل وحاصلها أن بعضهم قال إذا كان الحاضن ذكراً لا يشترط فيه الكفاية وذلك لأن المصنف قال بشرط الحاضن العقل والكفاية فهم بعضهم أن شرط الكفاية إنما هو في الاتي لقول المصنف لا كسنة وإنما ذكر فلا يشترط فيه الكفاية لأنه إذا كان عنده من يحسن قصصه الحضانة وحاصل الرد عليه أن شرط الكفاية لا بد منه مطلقاً كان الحاضن ذكراً أو أنثى وإنما اقتصر على الاتي لأنها الأصل لأن قضية ذلك الجواب أن العيصم أنه لا حضانة للذكور لأن من كان عنده من يحسن كاهو قضية كلام ابن رشد في الباب ولكن الذي يقصده كلام شارحنا اعتماد خلافه وهو أن عمل كون الاتي المسنة والرجل الحسن لا حضانة له ما لم يكن عنده من يحسن قال عجم وأعلم أن هذه (٣١١) الشروط لا تستحق الحضانة إذا كان يحصل بقدرها ضرر بالمحضون

وما يليق بهم من التكاف في المعاملات ولا يسهل الاقذار وتحمل الذنابة انتهى شرع في صفاتها المحصلة لذلك بقوله (ص) وبشرط الحاضن العقل (ش) أي بشرط الشخص الحاضن ذكر كان أو أنثى العقل فلا حلق في الحضانة لغيره ولو غر لم يطبق ولا لمن يطيش وإنما اقتصر على الاتي في قوله لا كسنة لتكون الأصل في باب الحضانة قال في التوضيح لم يستحق الحضانة شروط أولها العقل الخ ومن من صيغ العموم وبهذا سقط ما قبل أنه اقتصر على الاتي لأن الذكور لو كان مساوياً عنده من يحسن كاهو الشرط فيه لا يسقط عنه وأدخلت الكفاية العمي والخامس والصحيح ومن شرط الحاضن أيضاً عدم القسوة فمن علم منه ذلك قدم عليه الأبعد والاحسن (ص) والكفاية (ش) يعني أنه يشترط في الحاضن أيضاً أن يكون فيه كفاية لقيام الطفل وبأموره والعلم لا يكون حاضناً ولهذا قال (لا كسنة) يعني أن من بلغت من السن ما لا تقوم معه بأمور المحضون لا اعتقه كسنة ستين سنة فصاعداً فإن حقهها سقط فقوله لا كسنة عطف على مقدري أن ثبت الحضانة للقادر لا كسنة أي أقعد هال السن والأولها الحضانة وقوله لا كسنة أي نفس مسنة لبشمل الذكر (ص) وحرز المكان في البت يخاف عليها (ش) أي وما يشترط إضافي حق الحاضن أن يكون المكان الذي يسكن فيه بالنسبة إلى البت حرزاً موصوناً كان يخشى على البت الفساد فالحسبي والبت التي لا يملكها سناً يخاف عليها الفساد لا يشترط فيها ذلك قوله يخاف عليها حال من البت ثم يحتج على أن يكون حالاً مقارنة وأن يكون حالاً مقدراً منتظراً وقوله يخاف عليها أي الفساد إذا بلغت حد الوطء أو سرقة ما لها مثلاً فلا بد من الأمن على النفس والمال والخصوصية للبت بذلك بل وكذلك الصبي حيث يخاف عليه كالمسنة طبعاً من عرفه من كلام المدونة وأولاً وأخيراً (والأمانة) (ش) يعني أن الحاضن من حيث هو ولو كان أباً أو أمّاً يشترط فيه أن يكون مأموراً بنفسه فرب أب أو أم بذهب يشرب أو يتلذذ بها ويدخل عليها جالفاً أخذها منه إلا بعد (ص) وأنها (ش) يعني أن الحاضن إذا دعي عليه أنه غير مأمون وأنه يخشى على المحضون منه الفساد وقال الحاضن بل أنا مأمون ومن أهل الخبر والذين والصيانة فعليه أن يثبت ذلك لأنه صار مدعياً

بقوله لا كسنة أي نفس مسنة فقتل الذكر والاتى (قوله لا يشترط فيها ذلك) أي ولا يشترط ذلك إلا إذا بلغها حد الفساد (قوله وأن يكون حالاً مقدراً منتظراً) الأولى إسقاطه لأنه في ما تقدم مما قلناه من المعنى لا تكون الحال الامتارنة وقوله إذا بلغت الخ هذا يناسب كونه حالاً منتظراً وقمة دهم معنى منتظرة وقد تقدم ما فيه وقوله أو سرقة ما لها موقوف على الفساد (قوله والأمانة) أي في الذين فقط لا بد منه ونسباً هو أن ذلك حقيقته التلاصق وقوله ورشدنا عما (قوله شرب) أي كثر شرب الخمر (قوله وأنها) هذا يدل على عدم الأمانة والله ذهب ابن الهندي وغيره ذهب إلى جهة على الأمانة فهو الراجح قال في المحطى الواجب أن يحصل على الأمانة فلا يكتفى بنية جها حتى يثبت عليه غير ذلك أي عدم الأمانة (قوله لأنه صار مدعياً) أي مدعياً للأمانة وقوله بنو باعلى القاعد على لأجل الجربان على القاعدية من شأن المدعي أن يثبت مدعاه وقوله إذا لاصل في الناس بالمرحة تعليل لقوله فقبله أن

وأن كان لا يحصل بقدرها ضرر المحضون فهي شروط لمباشرة الحضانة فالجزم بمحمول لا يستحق الحضانة ولو كان المباشرها عنده غيره لاحتمال اتصاله بالمحضون فصل في الضرر وأما المسن الذي له من يحسن فإنه يستحق الحضانة (قوله لأن الذكر لو كان مسناً الخ) وعلى هذا فالانثى إذا كانت مسنة تسقط حضانتها لأنك قد علمت أن الصواب خلافه وبعده هذا كما إذا تأملت تجد كلام الشارح مبني على ذلك لأن شأن الحاضنة الاتي أم التي تباشر الصبي وقد اشترطنا في الذكر أن يكون عنده من يحسن فثبت ذلك لا حاجة لاشترط أن يكون الذكر فيه الكفاية بل ولو كان عاجزاً إلا أن الحاضن حقيقة المرءة التي تحسن (قوله أي نفس مسنة) هذا جواب ثان والناسب أن يأتي به على نسق الجواب ثان فصاعداً فيقول وإنما اقتصر على الاتي لأنها الأصل أو أن المراد

أن يثبت الخ أي أنما كان عليه أن يثبت ما ذكره لأن الأصل في الخوان المدعى من ادعى خلاف الظاهر ومدعى الأمانة مدعى خلاف الظاهر (قوله) إذا الأصل في الناس الجرحة هذا الحسن مما في عب وحاصل ما فيه أن الأصل في الناس الأمانة ما يدعى عليهم بخلافها فيكون الأصل فيهم الجرحة فعلمهم أنها (قوله) أي يثبت كل شرط فزع فيه أي الأصل ومثله يقال في الشروط ألا تنة أن فزع في شيء منها (قوله مقرر) أي رؤيته أو يجره ولو كان عنده من بعض لاحتمال إتمامه بالمحضون (قوله والجرب الداهي والحكمة) والفرق بينهما كما في شرح شب أن الجرب يدوي والحكمة لا تدوي اه (أقول) فعليه يكون قوة الداهي وصفا كاشفا (قوله جمع العاهات) الشاهد للبرص وغيره من كل عاهة يخشى حدوثها بالطفل (قوله) والمراد به هنا نوع عنه (حاشية) أن الرشد ينقسم قسمين الأول حفظ المال مع البلوغ الثاني حفظ المال فقط والمراد (٢١٣) به هنا نوع مخصوص الذي هو حفظ المال فقط وقوله وإن كان الأول والعالم

ولولا والمراد أي نوع يوجد كفي لصح المعنى ثم ما ذكرنا من أن الرشد ينقسم قسمين والمراد نوع منه وهو حفظ المال فقط يعلم أن قوله -م الرشد يحفظ المال مع البلوغ أي بحسب الأغلب وغيره إذا شارح أنه لو عرف محل الرشد على الفرد الكامل وهو حفظ المال مع البلوغ مع ليس بشرط (قوله) لأن الصغير قد يكون معه محقق أي المال وقوله يحضن أي أن الذي كرا البالغ يحضن المحضون الصغير مع حضنته لا غير ذى لحفظ فيكون الأعلى والمتوسط مشتركون في حضنة الأسفل حضنة الكبير من حيث الحفظ لذات والصغير من حيث حفظ المال (قوله) وهذا الخ أي عاقبتهم أن المراد نوع من الرشد هو تنبيه محل كلام المصنف الثاني في شرط فيما الرشد فلا حضنة له فيه وحاصله أن الصغير إذا كان له ولي فإنه يحضن وأما إذا لم يكن له ولي فلا حضنة (قوله وضعت أن صغير)

جريا على القاعدة إذا الأصل في الناس الجرحة ولوأراد جميع شروط الحضنة كما قال الساطي لأخوه عن الجميع ولكن الحكم أنه لا بد أن يثبت جميع الشروط أي يثبت كل شرط فزع فيه منها (ص) وعدم كيدام مضر (ش) يعني وما يشترط في الحاضن أن يكون سالما من البرص المضر بالمحضون وأن يكون سالما من الجذام المضر بالمحضون تخفيفهما لا يمنع وبعبارة أدخلت السكاف البرص المضر والجرب الداهي والحكمة وكذا صاحب الباب ما يفيد أن المراد بقوله كيدام جميع العاهات التي يخشى حدوث مثلها بالولد وظاهر قوله وعدم كيدام يشمل ما إذا كان المحضون ذلك أيضا إذ قد يحصل بانضمامهما ما يصدق جذام المحضون وبرصه وتقدم في بحث العيوب ما يفيد (ص) ورشد (ش) تقدم أنه قال بشرط الحاضن العقل وعطف هذا عليه إذ يصح عطف التكررة على المعرفة أي بشرط الحاضن أيضا رشد والمراد به هنا نوع منه وهو حفظ المال وإن كان غير بالغ لأنه كالبالغ في أنه كالبالغ في الرأبج كذا كرا أبو الحسن لأن الصغير قد يكون محققا ويكون من يحضنه بعض معه المحضون الصغير ولهذا تكرر ولم يعطفه مع كرا كالشروط السابقة وهو إذا سقط قول الصماوي كان الأولى تعريفه كالشروط التي قبله الثلاث سبقت لما طرأه عطف على كيدام من غير تأمل (ص) لا إسلام وضعت أن صغير المسلمين وأن مجوسية أسلم زوجها (ش) يعني أن الحاضن لا يشترط فيه أن يكون مسلما بل يصح أن يكون كافرا خال في المدونة وللذنبه إذا طلقت أو المجوسية يسلم زوجها وتأبى هي من الإسلام فيسرق بينهم ما من الحضنة ما للسلطنة أن كتبت في حرز وتؤمن أن تغذيههم جفرا أو خنزير وان خيف أن تفعل معهم ذلك ضمت إلى ناس من المسلمين ولا يتزوجون منها إلا أن تبلغ الجارية وتكون عندها في غير حرز وبعبارة وضعت أي الحضنة بطريق الإصالة أو العروض كأن يكون الحاضن حداثلا وعنده أن في محضن في الحقيقة ليست الحضنة إلا لا تاني لأنه يشترط لذكر أن يكون عنده من بعض من الأثاث وهو إذا سقط الاعتراض عليه بأنه أثاث الصغير تعالى المدونة (ص) ولقد كرمين محضن (ش) يعني أن الحاضن إذا كان ذكر فإنه يشترط في حفه أن يكون له أهل يتولون المحضون من سره أو زوجة أو مستأجرة أو متبعة بذلك لأن الذي كرا لا يصبر على ما تصبر عليه النساء من أحوال الأطفال كعاص

أي الضر وقت الخوف عليه لاقبله والجمع ليس شرط بل يكفي أن يضم الحجة واحدة (قوله) وأن مجوسية) ويشترط مبالغة في احتفاظ الحضنة لآفي الضم إذا تاني مبالغة أن عرفة فيها الام الحضنة وأن كانت مجوسية (قوله من الحضنة) بيان لما من تقديم البيان على المين بفتح اله (قوله) لأن تبلغ الجارية أي تبلغ حد الوله (قوله بطريق الإصالة الخ) حاشيته أنه اعترض على المصنف في قوله وضعت بأن الأولى وضعت الحاضن أعظم كونه ذكر أو أنثى فأجابت بأنها عانت الصغير تعالى المدونة وحاصل جواب شارحاته أنما أثاث الصغير بالثقل لأن إذا الحضنة أصالة أو عرضا وهي التامة عن الذي كرا أن يكون الحاضن حداثلا وعنده أن الخ (قوله) بأنها عانت) متعلق بمحذوف والتقدير سقط الاعتراض المبالغ عنه بأنه عانت أي الضم الخ (قوله) ولقد كرمين في العبارة حذف والتقدير بشرط الحاضن الذي كرا لا تاني العقل بشرطه لأنه كرا في النسبة لما إذا كان الحاضن ذكر أمين يحضن أي يوجد من بعض عنده (قوله من يحضن) أي يصلح الحضنة وقوله من سره الخ أي مستوفية للشروط

(قوله ولو في زمن الحضانة) أي لو صار محرماً في زمن الحضانة بعد أن كان قبل ذلك غير محرر (قوله واللائي الخلو) محل كلام المصنف أن لم يكن في زعمه ضرر عليه والآن نسط (قوله بل يطلب الذ غيره) الكلام فيها إذا كانت التي تحضن للذ أجنبية وتزوجت فلا ينافي أن زوجته تحضن له لأنه يقال حيث كان يطلب الذ غيره ما فقد سقطت حضانتها أي العارضة (قوله وتسرا لامة كالنخل) فإذا كانت الحاضنة أمة ثم انسبها وطبها بعد طلاق زوجها أو موتها فان حضانتها تسقط (تنبيه) هذا الكلام يفيد أن الحاضنة حق للحضون وبأن أن المشهور أن حق الماضن كالصكر مبرم عند قوله والماضن الخ (قوله إلا أن يعلم من انتقلت له الولاية) أراد بالولاية الحضانة وأن كان خلاف المتبادر (قوله فلا تسقط حضانتها) يدل تكون الحضانة لها فلا بعض الاشياخ وهو مشكل كيف وقد قلنا أن قوله وللائي الخ يفيد أنه حق للحضون وكون ذلك حقاً يقتضي الانتقال لمن كان بعد الساتكة كالواحدة قطعاً بالكلية لأنه إذا سقط من الحضانة حقه انتقل (٢١٣) لمن بعده وهو الذي به العمل والنقل يتبع وإن أشكل وقد نفل ذلك

و بشرط في الحاضن الذ كران كانت المحضونة أنى تطبق الوطه ان يكون محرماً لها ولو في زمن الحضانة بان تزوج أم المحضونة في زمن طاقها والافلا حضانة في زمنها ولو كان مأمونا ذا أهل عندما مات أو أجازها أصبغ ذكر في النسبة (ص) وللائي الخ لو عن زوج دخل بها (ش) أي ومن شروط الحضانة إذا كانت أنى أن تكون خالصة عن زوج دخلها وانما سقط حقها بحيث جعل الخ زوج لا شغاله بالزوج عن الطفل ولهذا اشترط في القوط المحلول اذ قبله لم يحصل اشتغال عن الولد فليس المأه لا دخول كالنخل وهذا في الاثني التي تحضن لاستحقاقها الحضانة وأما من تحضن للذ كران الحضانة لا تسقط فيها بل يطلب الذ كره غيرهما وتسرا لامة كالنخل بالزوجة كامر (ص) إلا أن يعلم ويسكت العام (ش) مستثنى من المفهوم أي فان لم فصل عن زوج دخل بها سقطت حضانتها وانتقلت لمن يليها في المرتبة إلا أن يعلم من انتقلت له الولاية بدخول الزوج ويسكت العام فلا تسقط حضانتها وبعبارة أي ألا أن يعلم من الحضانة بعد المتزوجة كاذ كروا والحسن وت وجعل الشارع ضحية يعلم لولي وقبسه نظر والمراد يعلم عليه بالدخول والحكم فلو جهل واحد منهم لم يسقط حقه والعام محسوب من يوم العلم المسقط (ص) أو يكون محرماً أو لان حضانة كلال (ش) يعني ان الحاضنة أذات زوجت بشخص هو محرر المحضون فان حضانتها لا تسقط وسواء كان هذا المحرر من حضنة كالم والجد للاب أو كان من لاضنة كلال والجد للام فقوله وان بكسر همزة من مبالغة في المحرم أي فلا يسقط حقها اذا تزوجت به فن يابأ وفي عدم الاسقاط اذا تزوجت بمحرره الحضانة (ص) أو وليا كالم (ش) أي وكذلك تبقى حضانتها اذا تزوجت بولي حضنة وان لم يكن محرماً بان تكونه حضنة ولو بعد كالم الم تزوجه حاضنة غير الأم والجدة فمن لا يصير دخوله محرماً والمحضون ذكروا وليس له حاضنة أقرب إليه منها فارغ من زوج والمراد بالولي من له ولاية على الطفل ولا يعمل أو لاية حضنة * والمنازع من الكلام على بقا الحضانة مع الزوج القريب محرماً أو غير محرر في

وان أشكل وقد نفل ذلك (قوله وفيه نظر) يمكن الجواب عنه بأن مراده بالولي والى الحضانة أي مستحقها (قوله بالحكم) أن وجد نص بذلك فالامر ظاهر وان لم يوجد نص فلا يتبع لأن التبادر أن المراد بالعلم العلم بالدخول (قوله فلو جهل الخ) أي وأسكت دون العام أو عاماً بالمدار انتقلت له وسقط حق المدخولها الآن تأيم قبل قبسه في سكوتة دون عام فلا تزوجه (قوله أو يكون محرراً) بالإسالة كزوج الامم المحضون أو العروس كزوجها بان عم المحضون ودخل بها (قوله كلال) للمحضون تزوجه حضنته من قبل أيه فلا يدخل الاجنبي اذ طرأ الهرمية فيه لا يعتبر (قوله عن لا يصير دخوله محرماً) أي والاكتر كذا اذا تزوجت الام بان عم المحضون وقوله والمحضون ذكروا لا فلا يجوز ثم هذا كلام

الشيخ سالم وقال ع لافرق بين كون المحضون ذكراً أو أنثى لكن يشترط فيها إذا كانت أنثى مطقة أن يصير تزوج الحاضنة محرماً لها كمن علمها فترجوع أمها بخلاف حالها الحاضنة فتتزوج ابن عم لها فتتزوج منها طاله النعمي ويكون حاصل ذلك أن قوله أو يكون محرماً أي بالإسالة ويكون قوله أو وليا أليس محرماً بل تارة تعرض له الهرمية كالم تزوجت الام بان عم المحضون وتارة لا كالم تزوجت حاله بان عم المحضون (قوله وليس له حاضنة أقرب الخ) وأما لو كان له حاضنة أقرب الخ فانتفى كذا كانت أم الام متزوجة ابتداء حين تزوجت الام بولي تحضن الولد واستحققت الحضانة لخاله حيث لا جدة فتزوجت بان الم فتأبجد الجد فان الحضانة تنتقل لها ولا يمارض هذا قوله الا في ولا تعود بعد الطلاق لأنه حين تقرر لها حق الوسطه بالسكاح كالمشعر بلفظه الا في لافين لم يقرر لها حق فيها ابتداء (قوله على بقا الحضانة) أي الحاضنة المتزوجة لأن الحاضن الزوج كالمشعر (قوله أو غيره) أي المشاعر البقية أو وليا كالم

(قوله صوابه أن يقول عندئذ بل إنا طاعت المصلحة أرضعه عندئذ وأعدناه فلما دعى كون المرضع لم أرضع عندئذ من انتقلت لها الحضانة فإن الحضانة تستمر لأم (قوله إذ في هاتين الصورتين الخ) نقول وفرض المصنف فيما دأب منتقل الحضانة عن الأم فهذا التعليل لا يفيده شأ ولا يجاب بان المراد ثبت شرعاً غير أن الأم أي وفرض المصنف ثبت شرعاً لغير (قوله أو عاجزاً) أي أو قاصراً نعم ونصح وكلمته إذا كان ذلك كالمثل (٢١٤) بيانها فيما ظهر وهل انتهى كذلك أو لأنه من الأعمال البدئية (قوله ولا

يتزوج منها) أي لأن مقامه مع أمه ولو تزوج أمه أرقب به وأصلح من كونه عند أمه العبدلان العبد لا يملك نفسه فكيف يحضن (قوله وظاهر الخ) الآلهة وإن كان ظاهره ذلك فيصعب إذا لم يكن العبد قائماً بأمر ربها فكأن كان كذلك كان حضانة ولدت منتقل إليه بتزويج أمه كما يفيد كلام الشارح (قوله ثم في كلام القاضي بسلسلة المسائل) اعلم أن أولها قوله أو لا يقبل الولد غير أمه وآخرها قوله وفي الوصية قولان فإن قلت أنها سبعة قلت أن الشئ لم يذكر قول المصنف أو كان الأب عبداً وهي حرة فتدبر (قوله بسلسلة المسائل الخ) هي ما أشار لها الشئ في التسمية بقوله وفيه بقاء حق المرافة في الحضانة وإن كان الزوج أحسننا وذلك في ست مسائل أن تكون وصية على خلاف في هذا الوجه أو يكون الولد رضيعاً لا يقبل غيرها أو يقبل غيرها وكانت الظن لأرضع الأم عندئذ لأن كونه في رضاع أمه وإن كانت ذات زوج أرقب بمن الأجنبية ليس لها وإن كانت الظن ذات زوج كان أميناً وكان من إليه الحضانة بعدها غير مأمون أو عاجزاً عن الحضانة أو غير ذلك من الاعتذار أو يكون

الولد لأقرانه من الرجال ولأن النسب قول صحت فترك مع أمه اه وأما قول المصنف أو كان الأب عبداً وهي حرة فإذ غاب الشئ (قوله أو غيرهما من الحاضنات) التي في النقل خصوصاً الأم فقط فلا يتم ما قاله الشارح وكل من وافقه (قوله أو يترفع عنها) الخاضع أن يقول عندئذ في الموضوع وقوله سكوافيه وقوله يتزوج أمه كلها بلطف المضارع بخلاف النون في تحسنة خبراً على النفس بخبر المضارع غير ثابت (قوله غلبت) أي كثرت (قوله وتو في القول الخ) الناشئ خلفه وذلك لأن هذا الخلاف جار على القولين وذلك لأن العبد أي أوصي رب لا يجنبه لها الحضانة ثم اختلف فقيل في حرة الأب بغيره بعد

ال سقوط

الذي فيه والهم وأولياؤهم الأما قرب كالبريد ونحوه مما يبلغ الاب والاوليا عن خبرهم ثم إن لها أن تقسم هناك ١٥ وأقاربا ولا ما ذكره
عب ونسب لا تجارة أو زهرة أو طلب معرات أو نحو ذلك فلا يأخذ ولا يسقط حتى الذات الحاضرة يسفرها للتجارة بل تأخذ معهما ولو بعد
بأن تأية فيه مع ما وصي في البعد فإن لم يكن أب ولا وصي سافر فيه أن خيف بتركها له الضيعة قال الخطاب بل الظاهر وأن لم يخف عليه
١٥ وحاصله أنه ليس للمأئنة أن تسافر إلا بأذن الأب في القرب والبعد وله أن عنهما أن سافر فلا يسقط حقها الوصي كالأب
في البعد وأما القرب فلها أن تسافر بغير إذنه (أقول) وبعد هذا كله اتفق من جلته التقيد بقرب الموضع قطاها المصنف خلافه
وذلك لأن مفاد المصنف أن من كان السفر لتجارة فلها السفر ولو ستره بغير إذنه أو أباً أو غيره وإنه إذا كان أقل من ستة بريديجوز
لها السفر بغير إذن الولى ولو خمسة بردي في سفر ظاهر المدونة إلا أن نص المدونة المذكور يتبع قائله (قوله وحلف) أى الولى وإن
لم يثبت قصد استيطان وكذا الذات الحاضرة تخلف أنها تر يد سفر تجارة ونحوها يتيق بيدها (قوله وظاهرها الخ) ضعيف وقد علفت لفظها
بريدين لأن مسافة طرف وهو متعلق بالخبر ووصح جعل الخبر
(٢١٦)

ولا يأخذ الولى من حاضته وقوله (وحلف) أى الولى أنه ير يد سفره بالثقة وسواء كان معه ما
أو غيرهم وهو راجع لفهم أى فلان سافر أخذ وحلف وقوله (ستة بردي) طرف منصوب على
الطريقة عامله يسافر وتسافر فهو شامل لسفر الولى ولغير الحاضرة فالسفر الذى يقطع الحاضرة من
الولى أو من الحاضرة هو ما كان مقداره ستة بردياً كمرعى المذهب لا أقل كإثباتى (ص) وظاهره
بريدين (ش) يعنى أن ظاهر المدونة أن سفره بالبريدين يكون كافياً في قطع الحاضرة إذا سافر الولى
أسافر الحاضرة والمشهور الأول وقوله برديين على حذف مضاف أى مسافة برديين حذف
المضاف وبقى المضاف إليه مجروراً والالكان الواجب أن يقول برديان بالالف وأصله وموجب
بظاهره برديان (ص) أن سافر لأمن وأمن في الطريق ولو فيه بحر (ش) الضمير في قوله أن سافر
يقود على الولى والمعنى أنه يشترط في السفر الذى يسقط الحاضرة أن يكون الولى سافر بالمحزون
إلى بلد آمن وأن تكون الطريق مأمونة يسلك فيها بالمال والخير موصولة كان في الطريق يجر
أما على المشهور لقوله تعالى هو الذى يسير كفى البروا البحر ويقتدع إذا لم يقل عطف البحر
كإحدى الحج عند قوله والبحر كالمبالاة لأن يقل عطسه فقهه أن سافر الخ شرط في مفهوم أن
لأن سافر الولى أى فلان سافر أخذ من سافر الخ (ص) إلا أن سافر هي معه (ش) أى إلا أن تسافر
هى أى الحاضرة مع أى مع المحزون فلا تسقط حضانتها ولا تنضم من السفر معه ولما كان الضمير
في سافر وأمن مقروداً كذا طاعداً على الولى أبرز الضمير العائد إلى الحاضن للغير برديين الضمير
وإن لم يخص اليأس ثم إن الاستثناء من مفهوم أن لا يسافر الولى أى فلان سافر سقطت حضانتها
الآن تسافر هي معه ولما كان قوله سفرته لا تجارة ستة بردياً حال سفرهما كان قوله (لا أقل)
من ستة بردي على الأول أو برديين على الثانى راجعاً لهما بإضافة يأخذ الولى ولا تترك الحاضرة
إذا سافر وأحد منهما لا أقل عمداً (ص) ولا تعود بعد الطلاق (ش) يعنى أن الحاضرة إذا

مسافة ويكون نصه على الخلفه
على طريقة أن حتى ومن تبعه
على ما قيل في زبدته هكذا
كتب بعض الشيوخ وفيه نظر
لأن مسافة متصرف فهو مفعول
به (قوله وبقى المضاف إليه مجروراً)
هذا خلاف الكثير لأن الكثير
لا يبقى المضاف إليه على جره إلا إذا
كان المضاف عملاً لما كان
معطوفاً عليه نحو
ولم أرسل البحر تركه الفتي
والاشترائه امرؤ وهو طامع
أى ولا مثل الشر وهذا لا يخفى
لأنه ناطقة مستأنفة نحو برديون
عبر عن المساواة بردياً لاخرة
بالجر لأن مفهوم الشرط صادق
نصورتين أحدهما عدم مماثلة
المحذوف للعطف عليه ثانيهما
أن لا يكون معطوفاً أصلاً كفى
الاية والمصنف (قوله وأصله
وموجب) يفتح الجسيم أى مقتضى
ظاهره برديان أى أصل العبد أى قلت برديين أو برديان فقوله برديان أى أو برديين على لفظ المصنف ثم
أقول لأجاجة لفظ موجب لأن المعنى الظاهر منها أن الزاد برديان (قوله أن سافر لأمن الخ) أى تغلب السلامة في كل من الطريق
والبلد لا يشترط القطع بذلك والاليزع الذى وهذان النمطان يعتبران أيضاً في سفر الزوج زوجته وراعيهما كونه مأمونا
في نفسه وغيره معترف بالأسافة عليها وكون البلد المنقل إليه قريلاً لا يفتى على أهلها خبره أو كونه سراً وتقام الأحكام فيها لقوله على
المشهور ومقابلته يشترط في السفر أن يكون راءاً ما إذا كان بحراً فلا يسافر به (قوله هو الذى يسير كفى البروا البحر) وجه الدلالة أن
السفر البروا البحر كثر من الله فارق بينهما (قوله ويقتدع الخ) لأجاجة لهذا مع قول المصنف وأمن في الطريق (قوله ولما كان
الضمير في سافر الخ) روح الأخبار وقوله عائداً على الولى أبرز الضمير العائد إلى الحاضن وحاصله أنه لا اختلاف الفاعل أبرز فلما قال كان
الأولى للشارح أن يقول العائد إلى الحاضرة بالثاء (قوله ولا تعود بعد الطلاق) أشهر لفظ المدونة الحاضرة كانت واجبة بل حدث
لها الطلاق والتزوج وهو كذلك فلم يوجب لها ابتداء حتمه غير ما عليها شرعاً وتصور ذلك في غير الألام ثم طفت تلك الضمير كانت لها

سقط

الحضنة حيث أفضت النوبة لها (قوله وإذا أراد رد المحضون) أي لمن انتقلت عنه الحضنة أي إذا أراد من انتقلت الحضنة له رد المحضون
 لمن انتقلت عنه كذا يستلزم من بعض الشرح (قوله كأيديل عليه الخ) أي فإذا كانت الحضنة انتقلت للجددة لكون الأم تزوجت ثم طلقته
 الأم ثم ماتت الجدة فإن الحضنة ترجع للأم (قوله وقيداً أيضاً إذا لم تزوج الحضنة) أي كأي كانت الحضنة ثابتة بالجددة ثم
 تزوجت بأجنبي وانتقلت الحضنة للجددة ثم طلق الجدة فقوله الحضنة ثابتة بالجددة إنما تزوجت بغير المحضون فلو طلقها
 الأم فترجع الحضنة للجددة وفيه ما لو تزوجت بالعم فإن الحضنة لا تنتقل عنها البتة وحاصلها أن تزوجت الجدة وانتقلت الحضنة
 للخالة فإذا ماتت الخالة لا تزوج أصلاً فلا ترجع الحضنة للجددة ولو طلق أي الجدة فلو تزوجت الخالة بأجنبي سقطت حضانتها
 فلا تزوجت بغيره فإن لم تنقطع حضانتها هذا كله ما لم تطلق الجدة فإذا طلق الجدة وتزوجت الخالة فإن عم المحضون ترجع
 الحضنة للجددة وأولى لو تزوجت بأجنبي (قوله) (٣١٧) لا يترتب عليه) كان مختلفاً في فسادها أو منقضا
 على فسادها وكان وطؤها بدراً الحد

والاعادت (قوله فإنها لا تعود)
 لأن حق الغير قد يعلق بغيره من
 العود فلا يقال الحكم بدور ربع الهة
 وهي هنا اشتغالها بالزوج وسودا
 وعلمها فإذا وجد الاشتغال
 انتفت الحضنة وإذا عدم ثبتت
 الحضنة (قوله إذا أسقطت حقها
 من حضانتها) أي بعد وجوبها
 وهو شامل لا إسقاطها للاب
 وهي في عصمتها لأن الحق لهما
 وهما زوجان ولما إذا خالها على
 إسقاط حضانتها فقط ولا تعود
 ولما إذا أسقطت الجدة حضانتها
 بعد أن أسقطت بنتها حضانتها في
 مقابلة خلعتها فإن خالها على إسقاط
 حضانتها وإسقاط أمها بعدها لم
 تنسقط حضانتها أمها وقتنا بعد
 وجوبها احتراز عما إذا أسقطت

سقط حقهما من الحضنة بسبب تزويج كأمه وانتقل الحق لمن بعدها ثم طلق أمات زوجها
 فإن الحضنة لا تعود لها سواء كانت أم أو غيرها بل الحق فيها باق لمن انتقلت له وإذا أراد
 رد المحضون فإن كان للأم فلا يقلق للاب في ذلك لأنه نقل لها هو أفضل وإن كان لأخيه فلا يلزم
 المنع من ذلك ثم إن قوله ولا تعود إلخ أي جرائع من انتقلت به تزويجها بالأم أو غيرها فلا يلزم
 من إسقاطها بعدها فإنها تعود لها وقيد قوله ولا تعود إلخ بما إذا لم يمت من بعدها كأيديل عليه
 قوله أو عوت بطه والام خالته وقيداً أيضاً إذا لم تزوج الحضنة بعدها من تزوجه لا يسقط
 الحضنة حيث كان غير محرم كأم العم على ما مر (ص) أو فسخ الفاسد على الأرجح (ش)
 أشار بهذا إلى أن الحضنة إذا أسقطت حضانتها بالزوج ثم ظهر أن النكاح فاسد فلا يترتب
 عليه وفسخ ذلك وقد دخل فيها أنها لا تعود لأن فسخ نكاحها كطلاقها من النكاح الصحيح
 قال ابن يونس وهو الصواب وعبر عنه المؤلف بالأرجح جرائع لمعدته وقوله على الأرجح خاص
 بهذه المسئلة فقط (ص) أو الإلحاق (ش) يعني أن المرأة إذا أسقطت حقها من حضانتها ولها
 من غير مانع فإنها ترمي أرادت أخذه بعد ذلك فليس لها ذلك على المشهور وقوله والإسقاط عطف
 على الطلاق والمراد بالإسقاط السقوط ببليل الاستثناء بعده (ص) الأكسروض (ش) أي
 إلا أن يكون السقوط لعذر كمرض لا تقدر معه على القيام بالمحضون أو عدم بليل أوجب الفرض
 أو سفر زوجها بما عبطا لعمارة أو رجوع الولى من سفر النقلة فلها أخذه من هو يده بعد زوال
 هذه الأعذار بأن تمت أو رجعت من سفرها أو عاد إليها بغير زوالها إلا أن تركه بعد السنة

(٣٨ - خروفي رابع)

المجلة حقها في حال مخالفة بنتها فإن في وجوب سقوطه وعدمه قولان
 مبنيان على لزوم إسقاط الشيء قبل وجوبه وعدمه (تبيينه) إذا أسقط من الحضنة حقها فإنه العمل أنه ينتقل لمن يلي
 مرتبة السقوط ولا يكون الحق لمن أسقطه (قوله والمراد بالإسقاط السقوط) هذا غير مناسب وذلك لأن الموجب لعدم أخذها حقها
 الإسقاط الذي هو فعل اختيارى الآن يجب أن المراد بالإسقاط السقوط أعين أن يكون ناشئاً عن الإسقاط وهو الباقي بعد
 الاستثناء أو ناشئاً من الله تعالى وهو المستثنى وإذا كان السقوط لو حظ من حيث أنه ناشئ عن الإسقاط صح أن يقال لأنه لا اختياراً
 فيه باعتبار سببه الذي هو الإسقاط (قوله أو سفر زوجها) أي أو كان تزويجها بذلك الزوج لا يسقط الحضنة لقتض من
 التقتضيات المتقدمة (قوله أو رجوع الخ) هذا غير مناسب لأن سياقنا في نفس الأعداء من حيث أنها زوال أيضاً لا يناسب قوله بعد
 زوال هذه الأعداء (قوله بغير زوالها) مرتبط بقوله بعد زوال هذه الأعداء بقرب زوال هذه الأعداء
 أي ما نتركه سنة فاعل فقوله الآن ترك مفهوم بغير زوالها (قوله إلا أن تركه بعد السنة) أي فإن زالت هذه الأعداء ومكثت
 سنة وأردت الرجوع فليس لها ذلك

عبارة عب الآن تتركه بعدد والجمع ما، سنة ونحوها في الكثرة ١٤ فإذا علمت ذلك فتقوله ونحوها مفهوما بالاولى فاحذفه فمأشعر (قوله) أو يكون الولد ألف غيرها) مطوف على تركه أي الآن تتركه أو يكون ألف غيرها (قوله) أو تزجت إذا كان كذلك فكان الاولى بالمصنف أن يقول أو لكون الجسد وتكون الكافر احدى دخوله على الموت وعلى الجسد وعلى الام فقدم اشارة بقوله ولا مفهوم الخ (٢١٨)

يُجْعَلُ قَوْلُهُ أَلَوْ تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكَوَكِبِ
مَرَضٌ قُلْتُ لَأَبْصَحَ عَقْفُهُ عَلَى
مَرَضٍ لَأَعَادَةَ الْأَلَامِ فِي تَقْسِيمِهِ
عَصَرْتُ عَلَى الْمَصْنُوفِ بَأَن
الْمُعْتَمِدَ عَدَمَ الْعُدُولِ لَمَّا عُدِمَتْ
الزُّجُوجَةُ (قَوْلُهُ وَبَعْضُهُمْ جَابِ
الْخِ) حَاصِلُهُ أَنَّهُ اعْتَرَضَ عَلَى
الْمَصْنُوفِ بَأَن قَوْلَهُ قِيلَ عَلَيْهِ
بِفَهْمٍ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ يُعَدُّ عَلَيْهِ لَا
تَقَرَّرَ لَهَا الْحُضَانَةُ فَجَعَلَ أَنَّهُ تَقَرَّرَ
لَهَا الْحُضَانَةُ بَعْدَ الْعِلْمِ وَمَضَى عَامٌ
وَقَدْ عَلَتْ الْجُوبَابُ (قَوْلُهُ فَلَا
فَرَقَيْنِ الْعَامَ وَأَوَّلَ) أَيْ أَنَّهُ مَتَى
عِلْمٌ مِنْ اسْتَحَقَّ الْحُضَانَةَ وَقِيلَ وَلَمْ
يَأْخُذْ بِهِ وَنَبَاهِمِ مِنْ قِيلَهَا فَرَجَعَ
الْحُضَانَةَ وَلَوْ أَوَّلُ مِنْ عَامٍ وَبِكَوْنِ
قَوْلِ الْمَصْنُوفِ قِيلَ عَلَيْهِ
مُفْهِمٌ وَقِيلَ وَهَوَانُهُ إِذَا بَادَرَ
لَا خِلْفَةَ فَلَا تَسْقُطُ وَإِنْ بَادَرَ
تَسْقُطُ وَتَبَيَّنَ أَنْ زَالَ عَنْهَا الْمَانِعُ
(قَوْلُهُ وَهَذَا أَوَّلِي) بَلِ الْمَعْنَى وَوَجْهُ
الْأَوَّلِيَّةِ كَمَا ظَاهَرُ بَعْضِ شَيْئُونَا
أَنَّ الَّذِي انْتَقَلَ فِي الْعَامِ يَجْعَلُ
الْمُسْقُطَ وَسَكَتَ وَإِنْ يَأْخُذْ بِهِ فَهُوَ
مَعْرُوضٌ عَنْ حَقِّهِ تَقَرَّرَ الْحُضَانَةُ
لَمْ يَكُنْ لَهُ ٥١ (قَوْلُهُ وَالْعَاضَةُ
فِيضُ نَفْقَتِهِ) الْأَمُّ جَعَلَتْ عَلَى
أَخِي عَلِيٍّ أَفْضَلَ نَفْقَتِهِ (قَوْلُهُ
وَجَمِيعٌ يُلَاحِظُ إِلَيْهِ) هُوَ نَفْسُ
نَفْقَتِهِ (قَوْلُهُ وَهُوَ الْخَاطِبُ بِذَلِكَ)

وتحوها فلا تخافه من هو سيدا لا بعد موتها وانتقاله الى غيره الخفى أو يكون الولد النفس هو عندها وبقى فقاته (ص) أولوت للجنة والام خالية (ش) يعنى أن الام اذا تزوجت ودخل بها زوجا فاحت الحدة الولد ثم طار الزوج الام فان للعدرة الهالوا لمقال للاب وكنت اذا ماتت الحدة أو تزوجت والام خاليتين الموانع فهى أحق من الاب ولا مفهوم الحدة واللام ولا الموت بل تزوج الحدة وبقية الموانع المسقط للعضة كذلك قال أو لكدوت من انتقلت الحضانة وقد دخل من قبله لكن أشمل (ص) أو لتأعها قبله (ش) يعنى أن الحاضنة اذا تزوجت ودخل بها الزوج ثم طلقها أو مات عنها قبل علم من انتقلت الحضانة اليه فلها استمر الحاضنة ولا مقال بل بعدها ومفهوم قبل علمه أنه اذا علم من بعدها لا مقال به من باب أولى بشرطه وهو مسمى تمام كما مر عند قوله الآن يعلم وبكت العام فبقيد مفهوم كلامه هنا كما مر وبعضهم أوجب بأن ما هنا المانع زال فلا فرق بين العام وأقل وما مر من أن العلم مسقط فيما دالم زل المانع وهو أولى (ص) والحاضنة قبض نفقته (ش) يعنى أن الحاضنة اما كانت أو غيرها لها أن تقبض نفقة المحضون وجب مع مباحة اليه من أبيه وهو المخطب بذلك استداه بشرطه الترخيم وإن أبى فان قال الاب إن لها الحضانة تبعى الى المحضون أبى كل وشرب عندي ثم يعود اليك لمحببناك لان في ذلك ضرر راعى الولد وعلى من هو في مسانته لان الالحاق لا ينفصط الوقت الذى أبى كلون فيه وأكلهم متفرق وذلك يؤدى الى الاختلال بصياتهم وإذا قلنا بل للحاضنة قبض مباحة الى المحضون ثم ادعت تلفه فهل يقبل قولها في ذلك أم لا ومنه ابن القاسم انها ضامنة الآن تقوم بمنع على التلف كما مر عند قوله كنفقة الولد الابينة على الشيعاء لان الضمان هنا ضمان تهمه ينتق بأقامة البينة لا ضمان أصالة (ص) والسكنى بالاجتهاد (ش) اعلم أن مذهب المدونة أن أجر الملسكن كله على أبي المحضون وعند مدمنون انها على الحاضن وأبى المحضون بإيجها دلها كما عفى أنه يؤرعهما عليها فيحصل نصف أجر الملسكن مثل على أبي المحضون ونصف على الحاضن أو ثلثها مثل على أبي المحضون وثلثها على الحاضن أو بالعكس وانما تهد هذا فعل المؤلف الدليل في اختياره المذهب محضون لانه على مذهب المدونة انها على أبي المحضون فلا معنى لقوله بالاجتهاد ويمكن غشيه على مذهبه يجعل قوة بالاجتهاد راجعا لقوله والحاضنة قبض نفقته

أي يخذ كرم الفضة ابتداء وأما إذا خذ البسار فلا يطلب بالفضة أصلاً ابتداء ولا تنهـل على
بيت المال (قوله بشرط المتقدم) وهو البسار (قوله ومذهب ابن القاسم أنها ضمانتة) وعقابله تضمن (قوله لها ضمان أصالة)
أي لاله وإن كان ضمان أصالة تضمنته ولو أؤتمت بيتة كالقرض والمشتري بعد الشراء لا ائزم (قوله إن أجرة المبكر الخ) الخلفا إنما
هو ما يخص الخاصة من المسكن وأما السكن فيما يخص المحض فغلي الأيتافا

هو فيما يخص الحاضنة من المسكن وأما السكنى فيما يخص المحضون فعلى الأب اتفاقاً

(قوله والله غير مرتبط بقوله)
والسكنى) بل يصح وان كان
مرتبطا بقوله السكى من حيث
قربه منه وبعد واجرته التي يترتبها
فإذا علمت ذلك فنقول ذلك كمنه
تت كلاما حاصلا اعتمادا كلام
مضمون قائلا انه تفسير المدونة
كاعند المؤلف في توضيحها قال
والمشهور ان على الأب السكى
وهو مذهب المدونة خلافا لابن
وهب وعلى المشهور فقال مضمون
تكون السكى على حسب الاجتهاد
وتجوز لابن القاسم في الدميطة
وهو قريب لما في المدونة أى ان
على الأب ما يخص الولد من أجره
المسكن بالاجتهاد وبه قرر كلام
المؤلف وهو صواب (قوله فلها أجره
الحضنة) نعم لانه اذا كان الولد
موسرا وهي فقيرة فنفتها الزمة له
من حيث كونها أمه لا من حيث
كونها أجرة الحضنة كانت قدر
أجرة الحضنة أو أكثر
أو أقل والله
أعلم

وانه غير مرتبط بقوله والسكى ويحتذى في تقديمه على السكى ومعنى الاجتهاد في قبض
نفقة المضمون ان الحاكم ينظر في حال الحضنة وما يليق من القايضا كل يوم أو شهر أو جمعة
أو نحو ذلك وقوله والسكى يختلف على قبض نفقته وعليه فيصالح إلى حمل قوله (ولاشئ
الحاضن لاجلها) على انه لا نفقة للحاضن ولا أجره حضنة فلا ينافى أن أجره السكى واحترز
بقوله لاجلها عما لو كان هناك سبب غيرها كما اذا كان الولد موسرا وهو
مضمون لانه لا نفقة لقلها أجره الحضنة لانها تسحق النفقة
في ماله ولو لم تحضنه والله أعلم وصلى الله
على سيدنا محمد وعلى آله
وصحبه وسلم

٢

(تم الجزء الرابع وبه الجزء الخامس وأوله كتاب البيوع)

﴿ فهرسة الجزء الرابع من شرح العلامة الترمذى على مختصر سيقى خليل ﴾

صفحة	صفحة
باب العدة ١٣٦	٢ فصل في القسم للزوجات
فصل في المفقود ١٤٨	١١ فصل في الخلع وما يتعلق به
فصل في الاستبراء ١٦٣	٣٧ فصل في طلاق السنة
فصل في تماثل العدد ١٧٢	٣١ فصل في أركان الطلاق
باب الرضاع ١٧٦	٦٩ فصل في التوكيل في الطلاق وغيره
باب النفقة ١٨٢	٧٩ فصل في الرجعة
فصل في نفقة الرقيق والنواب ٢٠١	٨٨ باب الأيلاء
الحصاة ٢٠٧	١٠١ باب التظاهر
	١٢٣ باب العان

﴿ فتمت ﴾

Biblioteca Alexandrina



0501708